





كتاب

١٩٧

١٧٢٥

حاشية الطول على الطول
للمولى القزويني

م

١٢١٢
ص ٢



بسم الله الرحمن الرحيم رب اعني وكن لي
 الحمد الذي شرح صدورنا لرقم حقايق المعاني على حاشية الحنان ورشح من فضله
 لقلوبنا دقايق البيان وبدايع الاحسان وافاض علينا على حسب ما اقتضته حال
 الاستعداد انواعا من العرفان وارض نفوسنا بزال سلامة الفطن عن الزيف
 والطفيان والصلوة على افضل من اوتى جوامع الكلم ولوامع النبيان وعلى الله
 الطيبين وخلفائه من الاصهار والاختان وعلى جميع المهاجرين والانصار
 والذين اتبعوهم بالا حسان **فهذه** حواش رشحت من حياض اذهان الخداف
 من اخاضل الاذكيا ورفعت من رباض حنان السباق من الحامل الاصفيا
 وفوائد سمحت بها افئدة فحول العلماء وفوائد سحت على السنة عدول الفضلاء
 وزوائد لعت من لظاطر الفاتر غبت التأمل القاصر وانزل العرض على الافكار
 والاراء علققت على شرح تلخيص مفتاح العلوم تذلل من عويصاته الالبية صغارها
 ولشمل من مفضلات الناس شعابها وتميط عن وجوه خزائنه نقابها وكشف
 عن جمال لطائف وغرائب قناعها ونشط عن كمال طرائف وعجايب لغاتها ووسمت
 بالمعرف في حواشي الشرح المطول واسه دعاء مسؤل ان ينفع به من فضله كما نفع
 باصلا وهو حسنا ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير واليه المرجع والصبر
 الحمد لله الذي **الهمنا** حقايق المعاني ودقايق البيان **والله** بالصحة
 والتوفيق لما كان لائق سبحانه وتعالى سننه بتصدير كتابه المجيد بالنسبة والتحميد
 امل على قلوب اوليائه المؤمنين واصفيائه المخلصين الذين اياهم الله علوما واسما
 وكتبا واسرا وبالسنه الاكلام الاقناء سننه الشريفة وطريقته النيفية
 في تصديرهم كتبهم بالنسبة والتحميد بالمحمد والاوصاف الكمالية للخصيصية بعلوم
 كل كتاب والمطابقة لضمون ما فيه من فصل الخطاب ثم الهمهم بالتصليته على الرسول

لما لم يجرى التجرد المناسب لفيضان الكمالات عليه والفكر الملايم لافاضتها على المستعدين
 لقبولها بحسب الاستعدادات ومن ثم صدر الشارح العلامة احسن اسه منا احسن
 طرا تلك النكتة انتسابا لسنة تعاف في هذا المقام واتباعا لنبية عليه السلام واخر اطا
 في سلك السلف العظام وطريقة الخلف الكرام بواهم اسه دار السلام ثم انه قد تقرر
 في غير هذا الفن للوجود مراتب اربعة كناية وعبارة وذنا وخارجا والاو دال
 على الثاني وهو على الثالث الدال على الرابع ودلالة الاولين وضعية غير طبيعية بخلاف
 الثالث فان دلالة طبيعية ولا خفاء ان الاول دال غير مرلول والرابع بالعكس والمتوسطا
 دالان ومرلولان وحيث كان الشارح طاب ثراه وجعل الجنة متواه بصدد تأليف
 الكتاب الذي هو جمع النقوش ووضع السطور بين وفات القواطيس اورد
 في مفتتح النقوش والمخطوط بعد التيق بنقوش التسمية بنقوش الحمد الدالة
 على الحمد اللساني الدال على الجناني الدال على الخارجي ثم عقبه بنقوش الصلوة
 ايماء الى انه رحمه الله حمدا عن سلطانة على جميع اطوار الوجود وعلى كل
 احوال الجود وتلوها الى انه سبحانه يستحق الحمد بكل ما يمكن ان يحمده وكذا
 رسوله ورمزا الى انه ينبغي لكل من تصدى لجمع ما هو المعتد به والمعنى بشانه
 بنقوش الكتابة ان لا يميل ما يرد على الحمد والمصلوة من جنس ما هو بصددوه في مفتحة
 حاميها عن وصمة البيان وخاشيا عن رتبة النقصان ولا يكتفي باللساني او الجناني
 شرانه لابد من التنبيه على فوائد نفيسة ولطائف شريفة منها ان اول ينشاء الحمد
 والشكر على الحمد والمكثورة معرفة الحامد انصاف الحمد بالكمالات الباعثة على الشوق
 الداعي الى قصده الثناء على الحمد واراوته اياه ثم ينشاء من تلك الارادة للحركة المعنوية
 النفسانية المنبثقة لابرار ما في النفس من المعاني والكيفيات التي هي الحامد للجنانية
 وينبث عنها استحضار صور تلك المعاني والكلمات في الالف ثم ينشاء من تلك الحركة المعنوية

بالاستحضار والحركة النطقية والتنفس بالانفاس المارة بالمخارج المفضية الى الخصيل الحروف
والكلمات والحركة المتعلقة بالكناية ومنها انه لابد من علق الحروف من حيث هو مجموع
بالنسبة الى الحامد من حيث هو حامد وعلى اى وجه ظهر الحمد فهو من حيث صورته
لسان من السنة الكمال فهو اشارة ابتداء الى كمال قصد الحامد في نفسه والى كونه متوقفا
الى اظهار ما شرع فيه بالحمد وتنبيه على معرفة الشيء بالحروف من الوجه الذى بعثه على الحمد
بلحال الموجب له ذلك وانتهاء تعريف بكمال ما شرع فيه وبحصول ما كان مطلوبا ومقترضا
ان حمد كل حامد وتعريف كل معرف انما هو بحسب معرفته بالحروف اولا حتى يتأتى له التعريف
ثانيا عند من لا معرفة له بالحروف او تعريفه بمعرفة به عند من له معرفة به فكل من كان معرفته
برأسمه واكمل كان حمده وتعريفه له اتم وافضل واعم واشمل وتفاضل الحامدين
سواء تعال بحسب معرفتهم به تعالى ومنها ان الحمد في عرف اهل التحقيق تعريف الحروف بنعت
الكمال وذكره للمخاطب عما هو عليه من الفضائل والكمالات وبالجملة كل حمد من كل حامد
على كل معنى تعريف من الحامد للحروف بما يستحقه ثم ايراد الوصف بطريق الوصول بعد ذكر
الاسم الدال على ذات الواجب التحق لجميع الحامد بالتفاضل بجميع الكمالات للثبوت
الى ما يذكر بعده من الصلة او لتكميل لذة العلم بالاجمال والتفصيل او للتفصيل الى كمال الاصفاء
او تحذيرك مما يناسب والالهام ايقاع الشيء في القلب بطريق الفيض وقد يزداد قيد
اخر وهو قوله من الخير ولا حاجة اليه لان الفيض عبارة عن فعل فاعل بفعل دائما
لا يعوض ولا الغرض والوسوسة بقيد الفيض المشعر بالا عطاء بطريق الفضل والاحسان
وفي ايتار صيغة المتكلم مع غيره في الامناء على صيغة المتكلم وحده اشعار لعموم الالهام
ودفع الالهام مدخلية خصوص المحل وهو الملم وهو الالهام فيما هو المشهور انما هو بلا
استفاضة وفي غير المشهور يتحقق بالاستفاضة وعدمها فلا يقع فيه كون العلوم
كسببية وبالقيده الاول اعني الايقاع اشار الى انه يغاير الحمد بالآخر يخرج الكفر لكونه

تدريجا دون الالهام والحقيقة هي الماهية الموجودة والدقيقة مادق ولطف ثم انه
يتم ان يراد بالمعاني والبيان علماء المعاني والبيان على انهما لقبان للعلمين وهو الظاهر
وبالحقائق والدقائق الاصول والفوائد المذكورة فيها فتخصيص الحقائق حينئذ بالمعاني
والدقائق بالبيان اما باعتبار ان المعاني يبحث عن افادة الكيفيات والخواص الزائدة
على اصل المراد والبيان عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة او عارض
للافاضة ولا بد للبيان من معرفة امرين الافادة وكيفية بخلاف المعاني ومعرفة الامر
فيها من الرقة ما ليس في معرفة الامر الواحد فكان اضافة الحقائق الى المعاني نظرا الى تحقق
تلك الكيفيات و اضافة الدقائق الى البيان نظرا الى رقة كيفية الافادة بالنسبة الى نفس
الافادة مناسبة وان يراد بالمعاني الصور الذهنية الثابتة في الازهان وبالبيان النطق
المعرب عما في الضمائر والمعنى الامنا المعاني الثابتة في الازهان والبيان الدقائق فتخصيص
الحقائق بالمعاني نظرا الى تحقيقها والرقائق بالبيان نظرا الى انصافها بالوضوح والظهور وعلى كل
التدريجين فيه براعة الاستدلال والمراد بالملهمين على الاحتمال الاول العلماء بل علماء البيان
وعلى الثاني العقلاء من نوع الانسان و اثر الالهام على الاعلام لا اختصاص به تعالى دون
وما فيه من الاشعار بتخصيص افضاله وتجريده احسانه عن شايبة الروايع بخلاف الثاني
وقد رتب على التخصيص نظرا الى هذا المعنى او الى تقدم ما تعلق به رتبة على ما تعلق به التخصيص
قال وخصصنا في التخصيص لغة التمييز لقال خصصت فلانا بكرا اي ميزته به
عماده والباء واخذه على المقصود على ما هو الاكثر في الاستعمال والبيان جمع برتبة
بمعنى المبتدع المستحدث والايادى جمع ايدى يد وهي الجارحة المخصوصة استعيرت
لمعنى النعمة لما من شانه ان يصدر عن اليد ويؤول بها والروايع جمع رايعة بمعنى مجبة
حسنة والاضافة في الموضوعين للبيان من باب جرد قطيفة اى الابدان
البيان والاحسانات الروايع وافراد الاحسان لرعاية السجع ولان المصدر الحسن

يقع على القليل والكثير ولا يخفى ما في الفقرتين من حسن الترتيب بين الحقايق والوقايق
وصنعة الجنان الناقص وبين المعاني والبيان والبدع كترتيب الفنون الثلاثة ومن جود
تقديم الالهام بالعلمين والتخصيص بالبدايع والروايع ومن لطف تقديم البدايع على الروايع
لتقديم الامور البدع على التعجب **قال** ان فن بحكمة في الاتقان الاحكام يقال
بناء متقن من الانتقاض والحكمة العلم بوضع كل شيء فيما يليق به والنظام الترتيب
بين الاشياء بحيث تكون متناسقة على حسب ما يقتضيه الحكمة وعلى وفق ما يستدعيه
حالتها فصل عما قبله كمال الانقطاع بين المجلدين بحيث لا تناسب بين مفرداتهما الا في
المستند اليه وهو لا يكفي في كونه جامعاً والقصد الاستيفاء جواباً للسؤال تضمنه الكلام
السابق وهو ان يقال كيف خفصنا ببدايع النعم وروايع الاحسان فقال ان فن بحكمة اي
علمه بحال كل شيء وبما يليق به نظام العالم بايجاده الجوهر البسيطة العلوية الاثورية من الكواكب
والافلاك التي بمنزلة الآباء والسفلية المعاني من العناصر التي بمنزلة الامهات وجعلها
سبباً لحصول النتائج والاطفال من المعادن والنبات والحيوان والانسان وتربية النحل
الانسان على حسب استعداداته لقبول فيضان الكمال من العقل والذخير ومعرفة
الصانع ومن جعلها الاستعداد لتخصيص العلماء ببدايع النعم وروايع الاحسان كما اشار
اليه بقوله واورد برأفة فرق الانام في طوبى الانعام والافضال ثم الفصل للاشياء
يحتل ان يكون من قبيل القطع كمال الانقطاع وان يكون كمال الاتصال كما تقر في موضع
والرأفة الرحمة وازادة الخير والفرق جمع فرقة بمعنى الجماعة والانام جمع لا واحد له
من لفظ بمعنى الاناسي والافضال الاحسان وجمع الطرق ايماء الى تفرع مراتب
الاستعداد وتفاوتها المستدعي لتفاوت مراتب الانعام **قال** والصلوة
على نبيه محمد خير من تبع في الصلوة لغة الدعاء وقيل هي في عرف التحقيق حقيقة
اضافية رابطة بين الداعي والموعود والعبد والرب ويجوز اضافتها الى العبد باعتماد

والله بأخرفهم من قبل الحق رحمة وحنان ولطف وامتنان وعطف ورأفة واحسان
وعفوان ورضوان ومن قبل لخلق الصلوة لله دعاء وخضوع واستكانة وخشوع
والاباع لمحابه ومراضيه والى قربه وفيما جاء به وعنه وبروح وعلى الرسول طلب رفعة
درجته وترقيه الى اعلا المراتب وكونه مقبولا قولاً وفعلًا وحالاً في جميع الاطوار
المرضية وشافعا ومشفعا في الشئاة الاخرية هذا اذا كانت الكمال منوطاً معلقة
بالصلوة عليه وعلى تقدير اتصافها بالفعل فما بال الصلوة عليه كمال انقياده وتسليم ماجاء
به واعتقاده حق الاعتقاد واظهار محبة في غاية الكمال بتزليل الحامل منزلة غيره وجعله
منوطاً بتضرعه وسؤاله من الله تعالى اتصافها بنوع بالعين المهمة خرج ولذا سميت العين
ينوعا وبالعين المجردة ظهر والدوحة الشجرة العظيمة واللسن بالخبريك الفصاحة فيكون
العطف للتفسير والضمي الاصل والكرم تفيض اللوم والسماحة للجود **قال**
وعلى انه الال عند ارباب التحقيق الاقارب الذين يؤل اليهم اموره صلى الله عليه وسلم
وموارثه العلمية والمقامية والمالية وهم اصناف اربعة منهم من يكون الال في الصورة
والمعنى تماماً وهو الخليفة والامام القائم مقامه حقيقة ومنهم من يكون الال في المعنى
دون الصورة كسائر الاولياء المحمدين في الكشف والشهود والجمع والوجود وان لم يكونوا
شرفاء صورة ومنهم للخلفاء والامنا الكمل ايضا ومنهم من يكون الال في الصورة دون
المعنى بان صحت نسبتهم اليه عليه السلام من حيث الطينة العنصرية دون الوراثة المعنوية
الروحانية العلمية والكشفية الشهودية والمالية والمقامية بسبب اشتغالهم عن
الاقبال على الله بحطام الدنيا ومنهم من يكون له حظ يسير في المعنى والخلق وهو من
الساكنات والشرفاء والكل الال له عليه السلام لانه عليه الصلوة والسلام له صورة
طينية عنصرية وله صورة دينية شرعية وصورة نورية روحية وحقيقة معنوية
معقولة معنوية فمن قام بكل من ذلك فهو له كالولد الصلبي حقيقة وفي هذه

القربة تنفاوت المقامات في الدرجات وفيها ترتيب الاولياء المحمديون وهم انبياء الاولياء
 بالنبوة للحا العامة لا الخاصة المحققة برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو اكمل القربة
 ومن قام بالقربة الطينية وصحت النسبة من صورته العنصرية وتختلف النسبة
 الروحية والمعنوية فسوف يؤل الى الاول لان الولد على كل حال سترابه واذا صحت
 النسبة فلا بد ان يكون فيها من اخلاقه وعلومه واحواله سر معنوي وان وقعت المخالفة
 في الصورة الدينية فلا يجوز لمن ان ينظر اليهم الا بنظر الجهم العظيم والتجمل والسيادة
 وان كانوا على خلاف الشريعة ظاهرا فقد يكون منهم اهل الا بتلاء بحالة المخالفة ثم الاحوال
 لا بد لها ان تحول وللحقيقة ان ترجع الى طهارتها الاصلية تلالا لمع والفترة بالضم لغة
 بياض في جهة الفرس فوق الدرهم وغرة كل شيء اوله ثم استعير لكل واضح معروف
 والمراد هنا مطلق البياض والحق ضد الباطل اشرف اضاء والدين وضع الحق سابق
 لذوى العقول باختيارهم المحمدي الخير بالذات وقيل الطريقة المخصوصة المشروعة
 ببيان النبي صلى الله عليه وسلم ويتناول الاصول والفروع والاخلاق والآداب
 ويطلق عليها اسم الدين من حيث انقياد الخلق لها والشريعة من حيث اظهار الشارع
 اياتها والملة من حيث ملاوها اياها والاضحى لال الذهاب بالكلية والدجى جمع دجبة
 بمعنى الظلمة والامعان الاضاءة والنور هو الظاهر في نفسه المظهر لغيره والضياء
 اقوى واتم منه ولذلك اضيف الى الشمس والنور الى القمر في قوله تعالى وهو الذي
 جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور عارض
 واليقين العلم الجازم والثابت الواقع ولا يخفى ما في هذه القربان من رعاية التناوب
 بين متعلق الحمد والصلوة ولطف الاستعارة بالكناية والتجمل وحسن التمثيل
 وذلك ان الخلق قبل طلوع الشمس الشريعة الفراء والطريقة البيضاء والملة السمحة
 السهلة في ظلمة الظلمات ويجول الا هوا وبتلوع صبح لخلق من مشرق اضاء

والعالم واستنار بنور اليقين بحيث لم يبق اثر من شايبة ظلمة الشرك والظلمات
 والحيث من دجى الشك والبطلان ومن رعاية حسن التقايق والجناس والسبح
 المتوازي ورعاية النظر ولزوم ما يلزم **قال** وبعد فان احق الفضائل بالقديم
 الفاء في فان اما لكونه بعد مظنة لاما او لتقديرها قبله وسببه ما قبل الفاء لما
 بعدها ولزومه انما هو بحسب القصد والادعاء ومن عادة المشايخ المتصدين
 لتأليف الكتاب والمختارين بتصنيفه ان يصفوا ما هم بصدد من العلوم باوصاف
 تنبئ عن فوائدها المترتبة عليها واعراضها ترغيبا للطلابين وتحريرا لهم على تحصيلها
 ويبتغوا الباعث على التأليف فاشترى الشارح رحمه الله في هذا الباب اسلوب فرغب
 اولاً في مطلق العلوم وثانياً فيما هو بصدده واقى في وصف علم البيان باسمى
 الكتب المدونة فيه بل في علوم العربية على وجه يتضمن المبالغة في توصيف ايهاما
 وتورية وقدم ما هو الاقدم فالأقدم الفضائل جمع فضيلة وهي المزية التي لا تنفك
 في استحقاق التعظيم اى في عده واجبا بحيث يفرض تركه وبعد تاركه مستحقا
 للوم والعقاب والتأكيد بان لاظهار كمال الرغبة ووقود النشاط والتخلي التزني
 والاتصاف والمراد بحقايق العلوم مسائلها على ما هو المقرر وهي وجودها المتأصلة
 التي يبتنى عليها الآثار المطلوبة منها وينوط عليها السعادة الانسانية من تكميل النفوس
 البشرية بتحصيل القوانين النظرية التي هي معرفة الحقايق كما ينبغي والعلمية التي هي
 القيام في الامور بما يليق بها وهو المراد بالتخلي والمراد بالعلوم القوانين الكلية
 والمعارف الجزئية المندرجة تحتها والتصدي التعرض والصناعة في عرف العامة
 وهو متعارف اللغة علم يتعلق بكيفية العمل سواء امكن حصوله بحجود النظر
 والاستدلال كالطب او لا يمكن حصوله الا بمزاولة العمل كالحياطة وفي عرف العامة
 علم لا يمكن حصوله الا بمزاولة العمل فعرف الخاص اعم من العامة وبالجملة يعتبر

في الصناعة الثمن والاعتبار من حيث ان العمل المقصود لا يتم كماله الا بان يتم صاحب
 في ذلك العلم ويصير ملكة له وقد تطلق الصناعة على كل علم ما رتبته الرجل حتى صار كالمهنة
 له سواء كان حصوله بالثمن على العمل او بالاستدلال قصد به العمل اولا والنكت جمع
 نكتة من نكت في الارض بالقضيب اذا ضرب فائر فيها وهي هنا اللطيفة المنقحة الموردة
 في القلب استعيرت لها حصولها بالفكرة التي لا يخلوا صاحبها عن النكت في الارض
 بل حصولها بالحالة الفكرية الشبيهة بالنكت وعطف اللطائف جمع لطيفة وهي
 لفظة بمعنى صغيرة من لطف الشيء صغر وعرفا ما لطف مسلكه وفي شرح المقامة
 هي الكلمة التي لطف معانيها فظرفت مبانها من قبل عطف العام على الخاص **وقول**
 لا سيما علم البيان في كلمة لا سيما ليست من كلمة الاستثناء حقيقة وانما عُدَّ
 من كلماته لان ما هي هذه تخرج عما قبله من حيث اولوية التقديم وهي مركبة من لا
 التبرئة وسبي بمعنى مثل وما وتصرف فيها تصرفات كثيرة استعمالها فليل سيما بخلاف
 لا ولا سيما بتخفيف الباء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما وهو منصوب
 المحل على انه مفعول مطلق بمعنى خصوصا فاذا قلت مثلا احب زيدا ولا سيما راكبا
 بمعنى وخصوصا راكبا وسيتا في الاصل اسم لا منصوب لكونه مضافا و خبره محذوف
 اي موجود وفي اعراب ما بعدها ثلثة اوجه للجر اما باضافة سبي اليه وما زائدة
 او بجعله بدلا من كلمة ما على تقدير ان يكون سبي نكرة غير موصوفة والنصب باضمار
 اعني وما نكرة غير موصوفة او على التمييز قال الاندلسي لا ينصب بعد لا سيما الا النكرة
 ولا وجه لنصب المعرفة والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذي او نكرة
 موصوفة وهو اقل من الجر لان حذف احد جزئي الجملة الا سمية صلبة او صفة قليل
 والنصب ليس بقياس لكنه روي في بيت امرء القيس ولا سيما يوما بدادة جليل
 بنصب يوما ويحيى الشرط بعدها كقولهم ان فلانا كبريم لا سيما ان ابنته قاعدا قال الاخفش

ما هنا زائدة عوض من المضاف اليه اي ولا مثله ان ابنته قاعدا وقد تدخل عليها الواو
 كما في قوله امرء القيس وهي اعتراضية او عاطفة والا قول اكثر واعرب و اراد
 بعلم البيان جميع الفنون الثلاثة و اضافت العلم للبيان كخاتم فضة المطلع من
 اطلعتك على سري اي جعلتك واقعا عليه والمفعول محذوف اي المطلع من تدب
 في هذا الفن على نكت فظم القرآن يقال نظمت اللؤلؤ جمعتهم ونظم القرآن تأليف
 كلماته مترتبة المعاني متناصفة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل والقرآن
 لفظة مصدر بمعنى للجمع وبمعنى التلاوة من قرأت الشيء جمعه وقرأت الكتاب تلوته ثم نقل
 الى المجموع المتلوة المنزل للعجاز بسورة منه وهو المراد هنا **وقول فانه** في تعليل
 لاخراج عما سواه من العلوم من حيث اولوية بالحكم السابق والتاويل تفسير ما يؤول
 اليه الشيء وقد اولته وتاويله بمعنى وقيل يطلب ما يؤول اليه من الكلام وذلك تصرف
 الكلام الى مرجعه وماله وقيل هو التصرف بالظواهر مرجعها الى ما عليه الحال من
 المقصود بحسب الغالب واتباع القواعد وقيل هي بيان احد محقق اللفظ والتفسير
 بيان مراد المتكلم ولذا قيل التاويل ما يتعلق بالدراية والتفسير ما يتعلق بالرواية رايق
 صفة كاشفة من راقني الشيء بروقني اي عجبني ويجوز ان يكون من راق الشراب بريق
 ويقال مع فوق الارض كشاف لا مع يظهر بنوره وقايق التنزيل وقايق ايضا صفة مفتاح
 اي عال من فاق الرجل اصحابه بفوقهم اي علاهم بالشرف وهو خير ثاں وانما كان مفتاحا
 فايقالا معرفة اعجاز القرآن على وجه التفصيل انما يتحقق بعلم البيان نعم بمعرفة
 على وجه الاجمال تكون حاصلة بعجز المتحدين بالقرآن عن الاتيان بمثله ولا يسترآب ان
 العلم التفضيلي اعلى واشرف من الاجمالي والبيان بكسر التاء خبر ثالث وهو مصداق
 شاذ لان المصادر انما تحي على التفعال بالفتح كالنكار والتكرار ولم يحيى بالكسر الا
 حرفان وهما التبيان والتقاء والاول جمع دليل وهو المرشد لفة واصطلاحا

عند الاصول ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى المطلوب خبري وهو شامل للافادة وقيد بزيادة
قيد العلم لاخراجها ويقال الى العلم بمطلوب خبري وعند المنطقي قولان فصاعدا يكون عنه
قول آخر وهو ايضا شامل لها وقيل بذلك يكون ليستلزم لذاته قول آخر لاخراجها والاحتجاج
من اعجزته عن المعارضة جعلته عاجزا ثم نقل لما ان يكون الكلام بحيث لا يمكن معارضة
والا تيان بمثل والاسرار جمع ستر وهو الذي يكتم والسرية مثلها وجمعها السراير فقيض
العلانية والبلاغة لغة الوصول والانهاء واصطلاحا اما صفة الكلام فهي مطابقة
لمقتضى الحال واما المنكتم فبلوغه حراله اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها والمراد باسرار البلاغة هي النكات والالفاظ
لخفية الرأية على بلاغة القرآن والعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستند
به على الطريق اريد بها ههنا ما يعلم به ايجاز الكلام البليغ من المقام الذي
يليق به ويقابل ما يليق به من المقام المقتضى للاطناب والمساواة والاثار
جمع الاثر وهو ما بقي من رسم الشيء وايد باثار الفصاحة ما بعده وغيره مما يستلزم
به على فصاحة صاحبه فيكون من باب عطف العام على الخاص وما قيل ان المراد
باثار الفصاحة الاطناب والمساواة وخصصها بخصيصها بها وان كانت اعم منها
انما هو للتقريب والتأنيس فعطف لا بعبارته والتخصيص التبيين والشرح والبيان
والفواض جمع غامضة بخلاف الواضحة والمشكل الملبس يقال اشكل الامر
التبس ومعضلة على صيغة اسم الفاعل كذا في نسخة الشيخ علاء الدين السيرامي
ويجوز ان يكون على صيغة اسم المفعول من اعضلني فلان اعياني امره وقد اعضل الامر
اشتد واستعلق وامر معضل لا يهدى لوجهه او من عضد الرجل ايمر اذا منعها
من التزويج والتقريب من قربته ادنيته والقرب خلاف البعد والفوض التزويج
تحت الماء ومنه الفواض في البحر على اللؤلؤ والفرائد جمع فريد وهو الذر اذا

وفضل لغيره يقال فرائد الذر كبارها والمعنى هو مقرب لغوص الطالبين
لمقاصد كتاب اسر على لطائف محملة ومفصلة وخواصها ومزاياها
الشبيهة بالفرائد والمراد بمحملة يحتمل ان يكون اصول الكلية المندرجة تحتها
الاحكام والخواص الجزئية وبمفصلة تلك الجزئيات المندرجة تحتها وان يكون
المراد بمحملة ما ينطوي تحتها اصول الكلية مع فروعها كالفرض الكلي والغاية
ونحوها وفي الفصل تلك الاصول الكلية وفروعها والقواعد جمع القاعدة
وهي لغة اساس البيت وعرفا هو الامر الكلي المنطبق على جزئياته ليستخرج
احكاما منه والمراد بها مسائل الكلية والقواعد بالفتح والضم الضياء
يقال ضات النار تنضوء ضوؤا وضوءا والمصباح السراج والمصباح
النافع التي تصبغ في مبركها ولا ترتقي حتى يرتفع النهار والوارد جمع
مورد الماء وهو موضع الورد الى الماء والمراد بها الدلائل الشبيهة بالوارد
التي يرد بها المتعطشون الى زلال ادراك اسرار التنزيل المورث
لشفاء القلوب في الارواح بفقدانه وشفائها بوجدانه والمراد باثار
تركيبه خواصها ولطائفها ومزاياها التي بها يتوصل الى معرفة مراتب
الاعجاز ودرجات البلاغة وطبقات فنون البراعة والفصاحة
وباساليب التنزيل فنون تركيبه الشبيهة بالمياه العذبة في السلاية
والغدوبة ولطف المسارح والخصوص عن شواكيب كدر الاخلاص
وانعلاق التعقيد وشافية من شفاه اسر من مرضه شفاء والالهام
الا نقاد والى اسرار التنزيل حال من الاكباد والمعز دلائل المثبتة
لقواعده ومسائل الكلية شافية عن مرض الزهاب الاكباد
متشوقة الى اسرار التنزيل والتنزيل مصدر بمعنى المفعول

والمراد به القران المنزل والمراد بالمصباح القدة العاقلة والحركات
الفكرية والا نظار العقلية الشبيهة بالمصباح والمعنى قواعد علم
البيان كافية في كونها ضياء للقوة العاقلة وحركاتها متوجها وواضحا
الى انوار التأويل على تقدير كونه حالا من الضمير في كافية به ظهر تقديم
لجار والمجرور في به ومنه للاختصاص واللباب للخالص وقيل
جمع لب ومنه ستميت المرأة لبابة يقال ضفا الماء اى كثر وعذب
الماء عذوبة اى طاب والعذب الماء الطيب والعباب بالضم معظم
الماء وكثرته والاساليب جمع الاسلوب بالضم وهو الفع يقال
اخذ فلان في اساليب من القول اى فنون فيه يقال صفا الشراب
يصفو صفا اى خلى من الكدر والمطرى المبالغ في المدح والمضايق
جمع المضايقة وهي الفضيلة ولا يخفى ما في القرابين من لطف المجاز
المرسل والاستعارة المصروفة والمكنية والتخييل والترشيح
والتشبيه كجبن الماء وحسن الطباق والتجيس اللفظي التام
وغير التام واللفظي ومراعاة النظير والايهام ولزوم ما لم يلزم
وغير ذلك مما يظهر بادي التفات وفيها ايضا من كمال تخيل
نشاط الطلبة ونهاية ترضيهم وحسن التخييل على تشبيه ساق
الجد والاجتهاد ما لا يخفى **قال** شمس اند عطف على فان احق
الفضائل و اشار شمس الى الانتقال من حال التحشيش والتخريف الى حال
ارتماض الاكباد والتهاب الفؤاد بنيران التأسف والتلطف
ومن مسالك الترغيب الى معارك التبع وعطفه على فانه كشف
يوهم يجب لما فيه من الركائز والحزازة وفائدة التاكيد بان وفاء

الرجبة في اظهار التأسف والاسراج اسير وهو الاخذ الذي يشد بلاسا
وهو القدة في الاصل فكانوا يشدون بالقدر شمس سمي كل اخذ اسير
وان لم يشد به من اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير وما سور
والتقليد هو الاخذ بالمازى المطابق غير الثابت لا لسبب موجب
يقال طفق بفعل كذا اى جعل وشيخ وهو من الافعال المتجدة للشيء
في الفعل يتعاطونه يتناولونه والتوثيق الاحكام من ثقت الشيء
توثيقا فهو موثق والتوثيق الشيء الحكم والتسديد التوفيق للتسداد
وهو الصواب والقصد من القول والعمل يقال رجل مسدود اذا كان
يعمل بالسداد والقصد يحومون يدورون من حام الطير حول الشيء
يحوم حوماً وحوماً اى دار والتحير التقويم والتهذيب وحول
الشيء وحواله وحوايه سوا والقيده والقال اسمان بمعنى قيل وقال
ولذا تدخل اللام والتنوين ويقال كثر القيل والقال وفي الحديث
نهى عن قيل وقال بالتنوين والاقتصار على الشيء الاكتفاء به المقام
مصدر بمعنى القيام او موضع بمعنى محل القيام والحال لغة بمعنى الحالة
اى الصفة وفي عرف العربية بمعنى الزمان بين الماضي
 والمستقبل وفي عرف اهل الحكمة بمعنى الآن المختلف في الوجود
والعدم وهما ههنا متقاربان بالمقام المفهوم والتغاير بينهما امر
اعتباري كما يجيء في كلامه الرقيقة الواحدة من العروة التي يشد بها
اليهم وجمع عاربى بالكسر وهي جبل فيه عدة عرى والمراد ههنا
الحبل يسرج برعى والرياض جمع روضة وهي البقل والعشب
والاحداق جمع حدق جمع حدقة العين وهي سوادها الا عظم

والغشاوة والغشوة بالحركات الثلاث والغشا الغطا والتعصيب
العصبية بمعنى المحاماة والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب
بمنزلة البصر للعين ينطبع ينتقش ثبت والتعقل الادراك والضمائر
القلوب جمع الضمير والبصاعة طائفة من المال تبعت للتجارة واللباح
التمادي في الخصومة من لمحت بالكسر يلح لجأحا ولجاجة ولجوجا
والعناد المخالفة وود الحق من عند يعبد بالكسر عنودا وجل
الشيء معطرة ولا خراف الميل والمنهج والمنهاج والنجح الطريق الواضح
والرشاد خلاف الغي وهيئات اسم فعل في الصحاح هيئات كلمة بتعبد
والناء مفتوحة مثل كيف واصلاها وناس يكسرونها على كل حال بمنزلة
نون التشبيه وقد تبدل الهاء همة فيقال ايها قال الكسائي
من كسر الناء وقف عليها بالهاء فيقال هيها ومن نصبها وقف
بالهاء وان شاد بالهاء وقال لا خفشي يجوز في هيئات ان يكون
جماعة فتكون الناء التي فيها ناء الجمع التي للتأنيث قال ولا يجوز ذلك
في اللات لان لات وليت لا يكون منها جماعة لان الناء لا تزداد في
الجماعة الا مع الالف وان جعلت الالف والناء زائدين بقي الاسم
على حرف التنبيه الوقوف على الشيء يقال نبهته على الشيء اي اوقفته
عليه فتنبه هو عليه والرمز الاشارة والايحاء بالشفيتين ولما حجب
والشان الا من الحال والنطق التفهم واللمحة اسم للنكتة الظاهرة
في نفسها الا انها لحفا لا تكاد تدرك من لحي البدر لحي
من غير قويق وتشد يد حال من فاعل يتعاطونه ويجومون استيناف
ولا يخرج عن رتبة التقليد حال من فاعل يقتصرون وحتى غايبة

الخروج والارتفاع وجملة كل بضاعتهم اللجاج والعناد مع ما عطف
عليه في معرض التعليل لحوادثهم واقتصارهم على الكيفية المذكورة
والقاء في فريجات التنبيه فصيحة اي اذا كانوا منصفين باللجاج
ولا خراف فبعد ان يتنبهوا للرمز وينفطوا لللمحة والمعنى ثم ان علم
البيان مع انصافه بما ذكرنا من الفضائل والكالات الفايقة على كثير
من العلوم واعتدائه بحسب الغاية التي هي اشرف الغايات وهي
كشف حقايق التنزيل وبتبين دلائل اعجاز نظم القرآن المجيد المفضي
الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به لينفع ابن آدم
فيوز بالسعادات الدنيوية والاخرية وكان من حقه ان يصرف
عنان العناية والاهتمام بالكلية نحو ويستغل بتحصيله كل الاشتغال
قد وقع لقلته اعوانه وانصاره والاعتناء بشأنه في ايدي جماعة
عمامة عن ادراك لطائف ومزاياه عناه في يد التقليد لا يعلمون
ظواهره فضلا عن خفاياه ولا يعلمون انهم لا يعلمونه حتى يروموا
حول تحريروا راجعوا الى الخراف فاخذوا يتناولونه تناولا ناشيا
عن غير اتقان واحكام ويدررون حول تحريف مقاصده ومساائله بان
يقولوا قيل كذا وقال كذا يقتصرون من ادراك لطائف المستفادة
من العبارات والولالات والاشارات على ان يذكروا هذا مما يقتضيه
المقام والحال انه لا يخرج عن رتبة التقليد وعقدته اعناقهم حتى ينصرفوا
بالحركات الفكرية والملاحظات العقلية في مواضع التحقيق التي هي كالرياض
ويفتنوا بشرف المطالعات ولا يرتفع غطا العصبية من بصايرهم
حتى يتنقش ويمكن دقايق الادراك والتعقل في اذهانهم وقلوبهم

لاعتيادهم بالتجارج والعناد والخرافهم عن طريق الرشاد فاني يتيسر
التنبه للرمزة الدقيقة واللمحة اللطيفة ولا يخفى ما في القرائن
من حسن التشبيه البليغ والمجاز والاستعارة المكنية
والتمثيل والترشيح ومن لطف مراعاة النظم ولزوم
مالا يلزم والقلب للخطي قال واني بعد قضيت
اني عطف على انه قد وقع الفنون جمع الفن وهو النوع
يقال رجل متفنن اي ذو فنون والوטר الحاجة والابتني
منه فعل وطلع اوطار والاجالة الادارة واجالة قدام
النظر كناية عن استدامة النظر والتأمل واعمال الروية
فيها مرة بعد اخرى والمراد بمستودعات اسراره مباحثه
لطفية المودعة فيه يقال استودعته ودبته استخففته اياه قال
الشاعر استودع العلم قرطاسا فيضيتها فيبش مستودع العلم
القراطيس والقداح جمع القدح بالكسر وهو الشبه قبل ان يراش
ويركب فضله والنظر تأمل الشيء بالعين والهمة الاهتمام
بمعنى الاغتمام والارتفاع الصعود يقال رقيت في السلم وارتقيت
اي صعدت والمدارج جمع المدرجة وهي المذهب والمسلك
والمرقاة يقال افراط في الامر اي جاوز فيه الحد والاسم
منه الفراط بالتسكين والشفق حرقرة القلب من المحبة
من شغفه للحب اي احرق قلبه والترحل الارحال وجرجان
بضم الجيم الاولى وسكون الراء والفون بدران معروفان
احدهما بخرسان بناء يزيد بن المهلب بن ابي صفرة والآخر

بولاية خوارزم وهي البلاد المعروفة على جيحون واسم المدينة
المشهور بها التي هي دار الملك كانت بالبناء المثلثة ودار الملك اليوم
مدينة اخرى اسمها كركي وهو المراد بخرجانية خوارزم
والثانيث باعتبار البلدة والاضافة الى خوارزم لازالة
الاشباه عن الاشتراك الاسم والخط المنزل من حفظ نزل
والرحال جمع رحل البعير وهو اصغر من الغتب والرحل المسكن
وما يستحب من الاساس ايضا والمراد ههنا الوقف والحميم
موضع انتصاب الخيمة او موضع الاقامة من خيم بالمكان اقامه
يقال صرفه الله عنه حوله واذهب والبوايق جمع البايقة
وهي الراهية حرسها حفظها والطوارق جمع الطارقة وهي
البلية الآتية ليلاً من طرق فلان طروقا فهي طاروق اي جاء بالليل
والخرتان والحدث والحديث والحادثة بمعنى وهو الامر الحادث
الواقع في الصباح شمس عن ساقه وشمس في امره حف وهو
كناية عن كمال الجدة والاجتهاد والساق ساق القدم والجدة
الاجتهاد في الامور من جهة في الامور يجتهد بالكسر واقتناء المال
اتخاذها والرخاير جمع الرخيرة وهي ما يدخر ويستبقى لوقت
الحاجة والمواد بالعلوم الاصول والقواعد الكلية وبالمعارض
للزيات المتفرعة على الاصول كما مر يقال اقتلذت المال اي اخذت
من ماله فلسنة قطعة والانساس جمع انسان العيين وهو
المثال الذي يرى في السواد وعيون اللطائف جمع عيون الشيخ
بمعنى خياره وضرفت قلبت وحولت والمراد اعطيت وبرت

وشطر الشيء نصفه والفحص البحث عن الشيء والشيوخ جمع
 الشيخ ويجمع على اشياخ وشيخان وشيخه ومشايعه ومشيوجا
 وانما خص الشيوخ لان قولهم وثيق وثاقيل راي الشيخ خير
 من شهد الغلام يقال حاز الشيء بحوز حوزا وحيازة اي جمعه
 وقصب السبق في مضماره كناية عن التقدم في الفضل والكمال
 كانوا يغرزون قصبيا فينسا بقوت فمن سبقهم اخذه اولافقالوا
 احرز قصب سبق وحازه وكان له الفضل والتقدم والفرر
 والمرجع الغرة وقدم قصبه والبحار جمع البحر خلاف النهر
 والمراد بفرر الفرار المسائل الدقيقة التي فلما فصل اليها اذ هات
 الراضنة وبالبحار اللطائف الكثيرة التي هي بمنزلة ماء البحار
 في الكثرة **بعد ما قضيت ظرف لقوله بعثني**
 قد علم من اول الامر ان بعث صدق ههنا وفقط
 شغفه الذين هم من معظم ما يتوصل به الى التحصيل الكمال
 ليس في ابتداء او ان التحصيل بل بعد ما قضى وطره من بعض
 الفنون وغت اجاله قراح النظر من اسراره المودعة فيه
 وفي مستوعبات متعلق بالنظر وعلى الترحل متعلق بقوله
 بعثني ومحط رحال بالرفع عليه انه خبر مبتداء محذوف
 والجملة وما عطف عليه استئناف فثمرت عطف على محذوف
 اي ترحلت اليها ودخلت فيها فاقمت فثمرت واراجع الشيخ
 الذين مع ما عطف عليه حال من فاعل ثمرت وما عطف عليه
 او من فاعل صرفت فقط وفيه تنبيه على انه ينبغي للطالب ان يستكمل

شرايط التحصيل ولا شياها او ما صدق الله وفط السعف وثايتها الاستعمال
 التام وبالمثل جمع الفنون وعدم الاكتفاء ببعضها ورابعها اشتقاق جميع اوقاته
 بالاستعمال وفاسها الوصول الى خدمة اهل التحقيق من فحول العلماء واجله
 المعطاء ولولم يسلا بالساوم الى البلاد الساسه وسادسها البحث النقيض
 من الحدايق والمرض عليهم لحل مشكلاته ونفع معضلاته وسابعها البحث عن الاستكشاف
 والاحرار عن مصاحبه اهل الفتور والتواني ومحالطة من هو مثل الفهم بعدم الحدا
 ليلان في طبيعة منهم عاداتهم وهي اعمد وفيه من التفرغ والتفحص والشرعيب
 والاشغاف والاختفاء في اشغال الفرائض الكماه والاستمرار المكثف والتحصيل
 والترشيح وعلى صيغة الاشتقاق ودرعاه النظر **وكثيرا ما نصب على المعنى**
 او على المظان ان خلجانا كثيرا ورنا كثيرا وما نايبه لكايده معنى الكرم واسم كان
 صمير المشان وخبر جله يحتاج الى تارة ومحاذب من خلقه خلقه نزع وجده
 والجمع من كان المعنى يحتاج للمضارع لافاد الاستمرار وتليق بالخالج وان اشج
 نصب بنزع الحافظ اي ان اشج وجوز ان يكون تليق بعبارة المظان وان اشج
 اشج والشرح الكشف بقوله نرجت الفاضل اذا فرغته وشرح الله صدر
 للاسلام واذا قد كتاب التحصيل ليرد يقال رجل علامه اي عالم جدا والبالغة
 والعمدة ما يعتمد عليه والاسلام الانقياد والاطاعة والمراد هنا التوحيد والتذرع
 باجاء محمد عليه السلام والقدون بالكر من يقننه وقد غم ونجهر في العلم وعرف
 وتوسع وقزوين بلده من ديار اذربيجان ودمشق بلده من بلاد الشام يقال ان من
 الماء يخاف نفسه اي افرغه والاشايب جمع شيوخ وهو الالف من المطر والافعال
 المستر والمراد ستر الذنوب والافراد جمع الفردوس وهو في الاصل البستان
 الذي جمع الكرم والفضل وقيل الحدائق والاراضع والى ورجعت البنان والحنان جمع الجنة

وهي البستان والمرب تسمى الخيل جيدة واذ لا معنى من الزمان وقد هي المنجاة
والعقل ويحتمل ان يكون هناك حاجة وان يكون تعليله وقد حرت التوقع
في الصحاح قد تحققت حرف لا دخل الاعمال والافعال وهو جواب لقولك لما فعلت
الحليل ان هذا المن يتنظر للغير يقول قد مات فلان ولو اخبره وهو لا يتنظر لم يزل
قد مات ولكن يقول فلان وقد يكون قد مضى وبما قد يكون التقرب الماض من الحال
وقد يستعمل للتحقيق نحو وقد علمون ان رسول الله ابيكم والاصول جمع الامل وهو
ما ينبغي عليه الشيء والمسائل جمع مسئلة وهي في الاصل مصدر سمائه الشيء ثم نقل الى
المركب المجزى من حيث تقع في العلم ويال عنه والقواعد جمع القايه وهي القواعد والفتاوى
ويقال هذا الشيء اعوذ عليك من كذا اي اضع محتوياتها بما يقال حواه بوجه خيال في جمع
واحتواه سلمه والاراجع راي وهو ما ادلى اليه اجتهاده واداءه خلاصه اراد الله
من علم البيان كالشيخ عبد الله القاهر وامثاله والمتأخرين منهم كصاحب الكشاف
والفتاح ومن يجرد حدوها ما يطويها مثلاً يقال طويت الشيء طياً كطوى الساع
جمع نتيجة وهي المطلوب الحاصل من الدليل والآثار جمع نكر وهو ترتيب امور متعاقبة
ليستحصل بها المجهول ما لا موصفاً من ان عنه اي عرض والغاية مدي الشيء وكذا
النهاية والاطناب في الكلام البالغة فيه بالنظير مطلق وفي العرف التطويل
لغايبه والاعجاز لاقتصار والمراد ببناء الاطناب اثنان بحيث يعنى الى الامتداد
وان كانت لا تخ عن الغاية ونهاية اختصاره اقلاله بحيث لا يتفقد المقصود
بسهولة لا بطلاءا ومخايل السحر مظانه جمع محبلة وهي ما توقع في الخيال وهي الامار
والسحر الاخرى وكل ما لطف ما خدعه ودق فهو سحر والمراد به هنا الكلام الهيب
الستبيح بالسحر الدقة واللطافة والمخبر جمع منبه وهي البقية والعقد الثلاث
والدرج جمع درج وهي القلوب وقوله حاوياً محتوياتها بما لا يلائم كلها صفات

لحمته لا يخفى ما في الترابين من لطايف المجاز والاستعانة بالكلمة والتعويل
والجريد وبما سطر الجناس الخطى انما قصود مراعاة النظم وصنع الطباق
وكان يموت في عطف على كثير ما كان يحتاج فلي يموت في مجبى ويصير في من عاقبة كذا
عونا والحقائق حبيسة وصفه عنه وعوايق الدهر الشواغل من احداثه من ذلك اي عن
شرحه وفاعل يموت قوله ان في زمان الخ وقد عطيت فرغت داخلية فيه يرمي بطله
والما جمع العهد وهو المحضر وحمل المحض من شدة وهو راضع وقوم شهود
اي حضور والمما جمع العهد وهو الموضع الذي كنت فيه شياً او المنزل الذي
لا يزال النوم اذا استوداعه رجوعاً اليه وسدت اقلت واوقفت من سدت الله
وعوفا اسدوا الحسنة واوقفتها ومصادر محال صدور ورجوعه جمع مصدر
ويوارد محال وروده جمع يورد والدار جمع كره الدار ومما محال رسوبه
وانما وعفت درست وبلت والاطلال جمع الطلل وهو ما ينحصر من آثار
الدار اشفت اشرفت وقربت من اشفي الشيء اشرف والافول الفيض من اقلت
الشوس تاكل بالضم والكسر فوكا اي غابت والراد بشوس الفضل مظاهرة وبجالة
وهم العلماء احلها على العلوم اي العلوم العربية والفضل على مطلق العلم فيه شايه
من البعد واستوطن اي اتخذ الوطن يقال او طنت الارض ووطنها توطيناً واستوطنها
اي اعتدتها ووطنها الزوايا جمع الزاوية وهي البيت الصغير والحوال السقوط من البناء
والخائل الساقط الذي لا بناء له والمراد به ضد الشهر وقد دخل غل خولاً يلهون
يخسرون من لطف بالكسر طيف لطف ان حزن وخسر وكذا التلطف على الشيء
يا سئون يخسرون اسد الحزن في الصحاح الاسف اسد الحزن والاديا جمع
الذي من الدار وهو حده النوادر وشدة قوة النفس معه لا كفاً بالاراء وموله
فهكذا يدقبا الزان مرايات الحماسة قائله رجل من بني اسد يري اخاه مكلم

ابعدت من يومك الفرار فاجازت حيث انتهى بك القدر لو كان في من الاول
خباك ما اصابك الحذر برحمتك الله من احبته لم يكن في صفو رده كدر نقول
فدرت من اجلك غارا بعيدا لما جازت ان فاجرت فيه واقية لنفسك ولا جازت
الوقت الى صديقك فلو كان يخلص من الموت توفيقا لك ما احدث به نفسك
من المود السديد والرب البعيد ولكن الموت هو الذي لا ينجي منه ولا مهرب منه ياخذ
به خو ويقول برحمتك الله ومن احبته ليقب لبيان المخالب ازاله للشبابه وهم الاناس
اي مزاح يوتق به ويموده التي لم يتم حول صفاها كدر ما قليل وقوله تفكر في
الزمان يريد ان يراه وامامه ليس يستبدع ولا مستكبر من حد ناز الدهر واليه
بل استمرار قديما وحديثا على وجه واحد يتوضعا عليه كائنا وبقى فيه كل علم
حواه ويدرس كل شراقتنا ووعاه وفيه اظهار الباس من المفقود ونطق العلم
في بنا الوجود وتسلية ونعزيه قوله في زمان حيران وجله اربى العلم المصنفه
وحسب اشقت غايه النضيل والسد والخوف والعناء وتلفون وما عطف عليه حال من
الافاضل وانت خير با في القدامين من الاستغاره بالكنايه والمخيل والاستحسان
المصير بحيه والترشيح ومن صنعه الطبايق وراعاها النظر وصيغه الاستفاد
لكن لما رايت استدراك لم تمنع ولم تولد من قوله وكان هو قتي في النور التلويح في الورد
وهو المال الكثير والريجات جمع الرغبه من رغبت في الشيء اذا اردته ورغبه ورغبا
بالتحريك وامتداد الاعنائ ارتقاءها وتجاوزها من مداتها رارتاعه والهو القصد
والطريق والراد هنا الثاني والاولى اي الى المحصلين حرموا منقوا على حرمه الشيء
حرمه حرمها بكسر الراء اي حرمها به والتوفيق حصل الاسباب من بابها متوافقه
وقيل جعل الاسباب متوافقه في التسبب من اخذه في حصول المطلوب بالامتنان
ومعناه بالخارجيه سازدادن وساجين والمراد من مطويات ايت الورد والفا

الرمون المطويه ومن الاسرار المعاني الخفيه التي لا يطلع عليها الا بتوفيق من الله
عز وجل انتم يتبع شرح تعليل الحرام والتوفيق والخرايد جمع للزبد وهي الحليه من النساء
وفي الاساس هي العذرا بمعنى متعاطيه اي متداوليه والفايض من منه والمالك
مصدر من قال يقول قوله ويقال على حقيقته الحال اي حال الكتاب وصفه والقصدي
التوضيح والسلوك الدخول والطرائق جمع الطريقه وهي المذهب يقال ما زال فلان
على طريقته ولعله اي على حاله واحده ومذهب واحد والدليل ما يتدلى به يقال
ضل التي قيل ضللا اي ضاع وملك واصله اي اخضعه واعطاه وسوا السيل
وسط وعدله اخلست اسلنت يقال خلست التي واخلسته وطلسته
اي استلبته واذا الشيء بقا عليه جمع شيء بالكسر والفجر جمع الفجره وهي الشرب
والنوبه اتجمع اي اظهرت يقال جرحه غصم الغيط فجرعه اي كظه والعصم
جمع العصه وهي السجى الى الحزن انعمه دخله والسهو عدم النوم والاروق معناه والهج
جمع الهجه بالضم معظم الماء يقال لقط الشيء والتمطه اخذه والطارح جمع المطرح وهو
موضع الطرح يعني الرمي والانظار جمع النظر وهو النظر والملاحظه وبذلك اعطيت يقال
بدلت الشيء ابدله بكذا اي اعطيته وجدت به والمجد الطاقه او الاجتهاد والبيان
الطراف الاصابه جمع البناء والممارسه المعاجمه والراوله ودلائل الامجاز والسرار
البلاغه اسماء للكنايين للامام المتق والتحرر المدقق عبد الله صاحب الجاه في عهد الله بغيره
تفاهيت اي بلغت النهايه يقال تفاهت الشيء اي نظرت في صفائه والوسع الحبه والبطا
قوله والكريم بالنصب بتقدمه رايه السعد الى المتولين عطف على رايته وورعها
وبالرفع مبتدأ جملة قد حرموا بالمله حال من المحصلين والعامل توفى اورغبات والافيه
متعلق بالافتداد في بعض النسخ لما فيه واللام ايضا متعلق به كانه اراد ببعض متعاطيه
بعض شارحي هذا الكتاب وقوله توفى بعض متعاطيه استينا فاجاب بالسؤال ان

من الجبله السابته وهو ما بالهم في الاستفاد بالكتاب وكيف يستغلون به وبوله
 وبعضهم قد تصدوا عطف على بعض من طائفة قد اتفقوا وكانه ان كان الى بعض من
 يكون بعد الاقان المحصلين وفي قوله ولم يقع له شرح تقريره بان شرح المحال
 كتاب التحفيز لم يجعل بطايله ككشف اسرار وايضا ح لطايفه المودعه فيه
 وتقديم فاضلو اللداله على ان ضررا الاضلاله اسند من ضرر الفلال وقوله
 احتلست جواب لما وثقت به الحار والجرور على القول لرعايه الجمع وقوله
 مع ما اخرج حال من في على احتلست من الزمان متعلق بعصمه قدم فلكه الرعايه
 وعما يصاح حال من في على اتهم واصله من لا البيان للبيان وقوله لا سيما استثنى
 دلائل الامجاز واسرار البلاغه من الحكم السابق اياها الى ان ما رستها مغاير لما ربه
 سارا الكتب المولفه من في البيان وقوله فلفه شاعرت في معرض التعليل لاجراج الكتابين
 من الحكم السابق واللام لتوطيه القسم ولا يستزاد في استمال القرآن على الاستعاره
 الملكيه والحمل والترشح وعلى ضربه الطبايع ولطف الالهام وصيغه الاستباق
 ورعايه النظر والخفا من الخطي وفيه تنبيه للمحصلين على انه ينبغي ان لا يغفل عن علم الالهام
 بقى من الموانع من الاستبدال ويصير على ما ساء المتاعب وتجرعه ويختلص
 في اثباته فرصا وان يتلذذ النوم ويستغل في مطالعه العلوم ومباحثها في الديالي
 ويعود نفسه على السهر ويقيم في الحجا الأفكار ويحفظ فرائد الفكر من مخرج
 الانظار ويبدل جوده في راجعها لفضلا وما ربه الكتب ومطالعها ويتناهي
 في تتبعها غاية الوسع والطافه واعدا حسن من قال بتدراكه بكتب العالي ومن
 طلب العل من اللباني ومن قال ما لا ينال من في بل يطع من لم يزل طول اللباني يجمع
 ثم جئت لشرح هذا الكتاب عطف على احتلست وانه للراعي في الزمان يدل
 بلين ويهمل من الدله بالسر وهو ضد الصعوبه والصعاب جمع الصعاب خلاف

الله لوله والموبيات جمع العوبيه وهي الشده والعوي من الشد ما يصعب
 استخراج معناه والايه المنتميه تأتي الابه من تاتي استمع والكنوز جمع الكنز
 المال المدفون والفقيه ما يتناقص فيه ويرغب ويشتت اي تشتت ورمعت
 وفوايد جمع فايده وهي ما استفيد من علم او مال يقال فادته له فاديه وشده عليه
 من الشرف اي الملوحيه جادت من السباح والساحه اي الجود والادهاق جمع الدر
 وهو القوم الممد لا كتب الالاء والذهن القوه والفظنه وغراب جمع
 غريب وهو ما يستغرب به ويستحسن والنفق جمع النقم بالكره وهو النقاد
 نقار اظفر اي عظامها التي يمتن عليها البنيه ثم استعمل في الحلي الذي يباع على شكل نقار
 الظهور ثم نقل لاجوديه في القصيده تنبيهها له بفقه الظفر والى اجود فنيه
 في الخطب وغريبا والفقير في الشرع يزل البيت من الشور وعين الشئ دانه اي من
 نفس التحقيق وتسلت اي اعتصمت في الصالح امسكت وتسلت وتسلت
 كانه بمنى اعتصمت به واليد يدل القيص والعدل خلاف الجور والانصاف العدل
 يقال انصف اي عدل وانصفه من نفسه اي اظهر النصف منها وتجنبته تحت
 حبيته الشئ وجبته بمعنى اي غيبته عنه والبغى الشئ اي يقال بغى الرجل على امره
 استطال والاعتشاف والعسيف والعسيف لاخذ على غير الطريق والحل الفتح
 يقال حللت العقد احلها حلا اي فتحها ونهت او قفت والمقول الاول محذوف
 والتماسح المساهله والمساهله المساهله واومات اليه اشريت ولا يقال اومت
 وزلت زلت واغضت اي تساهلت يقال غضت عن فلان اي تساهلت عليه
 في بيع او شراء واغضت ورفضت اي تركت يقال رفضه يرفضه ويرفضه رفضا
 الناسي الا فترا وخطرا والى حروا من الخطر معنى الحرج وهو خلاف الاياحه والخطور الحرج
 والواجب لغه الثابت او الساقط وعرف ما يباين على فعله ويعاقب على تركه وما خفت

واحتسكت

أي ما أوجب الفرض الحزف والقطع والفرض ما أوجبته الله تعالى من دليل لا شبهة فيه
 والسنة السيرة وقوله لمشرح هذا الكتاب قدم على المفعول اظها الكتاب
 لشرحه كونه نصب بعينه وإيراد الموصول لتعظيم شأن ما جمعه وتقديم الجار والجر
 المعنى بها في الموضعين للاختصاص مع رعاية الجمع ولقد أحسن في تسمية اللطائف
 الماخوذة من كتب القدماء فرايد والخواص التي سمحت بها أديهان الأديان
 والتي استمدت إليها نور التوفيق غرائب وفي الجمع بين العقدين التحقيق والتميز
 اعتراضاته متعلق بمسكت وفي رد ما أورد عليه بتمجيد قديما إزاله لأعمال تعلقها
 بالانقاف والاعتساف وما عطف عليها وأورد على صيغة المعلوم والضمير المرفوع
 المستتر فيه والمجوز في عليه لصاحب الكتاب والعائد إلى الموصول محذوف
 وعليه يتحقق برده أي تخيبت في رد ما أوردته صاحب الكتاب على السكاكي في
 على صاحب الكتاب مذهب البغى والاعتساف ويحتمل أن يعود الضمير المرفوع
 إلى المورد من تعالي هذا الكتاب والمجوز إلى صاحب الكتاب وعليه متعلق بأورد
 والعائد إلى الموصول محذوف أيضا وفي بعض النسخ أورد على صيغة المجهول والضمير
 المرفوع عائد إلى المجوز إلى صاحب الكتاب وعليه متعلق بأورد ولا يخفى نافي
 القرائن من الاستعانة المرحمة والتبريح والاستعانة المكنية والتجسيل
 ومن محاسن الطباق والقلب وقلب الجناس الخفي ورعاية النظر والإيهام
 وعز ذلك وما ينافي من التوفيق على الخلق برعاية التاديب والعديد الانصاف والخلق
 غير أن كتاب مذهب البغى والاعتساف وعلى الالتزام بالاستغفار بما يعنيه
 والاجتناب عما لا يعنيه ومن التوفيق على بعض الشراح وجوز في غرضه
 الصحايف جعلها سودا بالكتابة غير بغير كتب الموايد على الأوراق قبل التجميع
 والترتيب والتنقيح والتهذيب والصحايف القواميس المجمعة جمع الصحيفة

وسل

وقيل هي الكتاب وجمع على صحت والاول انساب بالتشديد والاز راجع إلى الزمان
 وهو المصيبة والضم الفضا والنبال السهام جمع النبل وأما شئ وجدي
 والنضال جمع نضال السيف والسم وهو حديدته وذلك في الأورد المصائب
 من توارد الأخيار إلى سبب تعاقب الأخيار وتفاقم المصائب أي تغاظها
 يقال تفاقم الأمر أي عظم والمصائب جمع المصيبة والمصائب جمع المصير وهي
 القبيلة والأخوان جمع الأخ بني كلالمت الامواج والتظت ضرب بعضها
 بعفا والامواج جمع الموج وهو الماء المضطرب وفي الأصل مصدر من حاج يوحج
 والفتن جمع الفتنة وهي الامتحان والاختبار والبلايا جمع البلية وهي الارض من
 بلد بالكان اقام به والاسباب الحداثه وهو خلاف الشيب والشباب جمع
 الشباب والشيخوخة تعلق على الانسان ويقال له خزنه والاول
 تقيض الآخر وأصله اواله على الفعل مهور الاوسط فقلت المنه وادغام
 وقيل أصله ووله على فعل فقلت الواو الاو الاو من الجرد وهو الثغرة
 والدهران داما داملك والسكان جمع الساكن ولم يدع لم يتركه الاوطان
 جمع الوطن وهو محل الانسان والدمنه أمانا والناسر وما سودا وفي الأساس
 هي البقعة التي سودت منها وبالت فيه وبقرت من أسهمهم نكلم في خبر من آدمي
 اسم الحبيبة والتقوم الرجال سموا به لقيامهم بصلاح النساء ويخرج موضع وثالثهم
 في الثغرة بالان رسل كن على بلدج قوم عجفي قاله بهس الملقب معاه لما رأى قوما في خيب
 وأصله في شدة والمعنى تانيث لا عفت وهو المهرول وقوله كان لم يكن البعب
 الحارث الجريمي والحجون بنت الحاء جبل يكوهي مقبرة والصفا موضع بكه أنيس
 احد قبائل ما بالدار أنيس أي احد والانيس الواسر وكل ما توسر به ولم يسر إلى امر
 من السر وهو الحديث بالليل من سر يسر فهو سار وطرحت وميث الاوراق

أي

جمع الورق وهو ورق الشجر والكتاب والواحد ورقه والصا كجمع العنكبوت وهي
الناسجة والحجاب السقاسا تقيض احسن في البشكى الشكايه واصلا في ان يدام
وغيره على ما فعله يوما وناداه ايا بسوق الحريث المذموم توجه والساعة الوقت
الحاضر وانت تعرف ما في القرائن من الاستعاره المعصيه والمكسبه والتمثيل
والترشح والاستعاره التثنيه والتثنيه التثلي ومن مرعاها النظر والحاس
الناقص وصيغه الاستفان وقوله حتى فوادي غايه المرمى وفيه من المبالغه
ما لا يخفى وقيل عطف على الفير المنصوب في رمانى والثاني في قصره فيصير الى
اذا كان فوادي في غسان من ثاله فصرت بحيث اذا اصابته سهام لم تحب محلا
في فوادي تقيبه وتكسرت النصال على النصال وذلك من توارد الاخبار على
لرمي الدهر بالارزاق فقامت على الاخبار وعندكم من هذا فخر لا سيما استثنى
واخراج عما قبله باعتبار اولوه في الحكم المندم واول ارض الخ مطوف على ديار
جرد الدهر جواب قسم محدود واللام للشوطيه كان كمن حال عن الفير الجور والعايه
الى ديار راي بها محال بكان بين الجحون والصفاء في الخلو عن مثاله واستئناف
والثاني في طرحه فيصير لم الجاني فطر الملال الخ الحاني اضطرى والملال
السامه والبال الحال تلفظي ترميني من لفظت الشئ من في الفقه لفظا
والرفع خلاف الوضع والخفض الرفع والاعضا من الاخذ واخت الابل تركتها
فاستناخ والمراد الاق منه وهو انه يهينه معروفيه بخراسان وهو دار الملك
اليوم والمجوده المحفوظه من حرسه حفظه حاما حايه اي دفع غيرها وسداسي هي
على فصيل اي محظور والافات جمع الافه وهي العاهه والطيب خلاف اللبث
والكريم خلاف اللبث والحاس جمع الحرس على غير قياس كانه جمع محسن والابان
التصديق واليمن البركه والامر ضاحك فث بعدت عمايت من المشاهده

معنى

معنى المعانيه شمع ارتفع والعلم معنى الادراك او معنى المدرك وهو المعلومات
التصوريه والتفريقيه والهدايه الدلاله على ما يوصل الى البقيه فحدث النار
عند خلود اسكن لحيها واليران جمع النار والجمل خلاف العلم والفوايه الضلاله
يقال ظل زيد مثكرا كان في جميع الهيا ركذلك اي تغلغ في جميع الهيا مستوف
له وقال ابن مالك كون تامة بمعنى حال اودام والظل معروف والملك السلطه
وتعلق الاستيلاء مع ضبط يمكن من التصرف واللوا المعايه والنسخ والشرعيه
ما اعلم الله تعالى من الدين وقيل الطريقه المخصوصه المشروعه ببيان التي عليه اللام
المشتمله على الاصول والفروع والاخلاق والاداب والعزالتوه والغلبه غزله
يبرز عن اوجزانه ان يولى معتودا ان يعوطا من عتدت الجبل والعهد والبيع
ربطها عادرجع والعود الشجر والروا بالقمه المنظر والود توقيف الاضرب لان الى
اعله اي جمع والفصل الفصله خلاف الفصله والنقيصه ونظم جمع من نظم
اللولو جمعته والسمل التليل من الناس والمراد الجماعه والخلايق جمع الخلقه
وهو البريه والشتات التفريق يقال شت الامر شتا وشتا ما تفرقت
ووصل باليتا للنفوس من وصلت الشئ وصله والجبل السز والبتات
القطع واستنخل بالشواستدري اي استترها واتخذها خلا وارثعوا
بالتيقن المعجبه في النسخه المقروءه على المصنف كانه من رتب فلان الجله اذا بركا
ترد الماء كيف شئت من غير وقت يقال تركت ابلهم هلاما مريفا وبالعين المعمله في
بعض النسخ من ارتبع البعير لما كل الربيع والمعنى بعد ان رمانى الدهر بالعصايب
اضطرى فطر الملال وكثر السامه وضيق البال اي سوء الحال الى غاية قران
ترميني ارضي لارض وبلقيني منزله الى منزله من بعد اخرى ويجري رفع الى
مكان رفوع ال جعفر اي مكان مخوف لما غايه از وصلت الى هراء وانحت رجايب

فيها واثبت بها وهي طيبة ومقام كرم مشتمل على التاجيد الديني والديني
والنافع العاجلة والاجلة ثم اشتمل القرائن على الجواز العقلي والكلام والتشبيه
البلغ والاستعاره بالكلام والتخييل والترشيح وحسين اضافنا انوار العلم
واليزان الى الجمل واضافه المشبه به الى المشبه وعلى صنابع الطبايع ومراعاة
النظر والاستئناف وغير ذلك لا يخفى على المتفطن **كل** ذلك يماس الخ الميازين
جمع اليمين على غير قياس كانه جمع اليمين والدولة بالفتح اسم لما يتداول بين الناس
يكون من هذا ومنه لداك والجمع الدول وقال بعضهم الدولة بالضم والفتح
لثان معنى وقال ابو عمرو بن العلاء له دولة بالضم في المال والفتح في الحرب وقال
عيسى بن عمر كلتاها تكون في المال والحرب سواء وقال يونس اما انما فوائده لا ادرك
بابها والسلطان هو الى من السلاطه وهو القدر والعظمة والجمع السلاطين
والرقب جمع الرقبه وهي موطأ اصل العنق والامم جمع الامه وهي الجماعة والخلفه
السلطان لا عظيمة والجمع الخلائف والعالم اسم لدون العلم من الملكيه والتفليس
وقيل كل ما يعلم به الخالق من الاجسام والاعراض والماضي المزيل من الجود وهو الاله
والكفر ضد الايمان والطغيان تجاوز الحد والقويه المستغمة من قوت الشيء
توم اي مستقيم والطريقه المذهب يقال طريقه الرجل اي مذهبه والمهاد الفاس
والاساس كالاسلصال البناء والجور الميل عن القصد وهو خلاف العدل والوال
الالك من قبل الوال المبدول الرجل البيع ولا يه فيها والافاق النواحي جمع افق
بالضم والسكون والنصب الاقنه من نصبت الشيء الى اقننه والسرادق ما يدنون
صحن الدار وكل بيت من كرسى من سرادق والجمع سرادق والمثل المحذوك
يتا مثل اسم اي احذاه والطويه الغمير والعتب وكله اسم عجل ان يراه
بها كلام الله كما يطير على القصيد بطوله وان يراه به كله الشبهه والقو حيد

والشعره لا يها كما اشفع بها كما اشفع بكلامه سمي كما سمي عيسى بكلمه الله والنيه
الدمع والافرن يقال نوبه نوبه اي عرته والرسول هو المبعوث الى الناس
وله شيعه وكثاب والبنى العرته وفي القرائن من الاستعاره بالكلام والتخييل
والتشبيه ومن صفة القلب ومراعاة النظر ومنه الطبايع لا يخفى **كل** ذلك
مكتف الا في سطوحه السطوح المرفوعة السطوح يعني القدر والجمع السطوح والفتح
خلاف الباطل وهو القول او العقد المطابق بتياس الواقع اليه والمثل الفايد
واثمة ثابت اي وهو اسم معرب يستعمل به ويجازى فمن يمثل ويمثل لا يمثل
وهي معرفة للاضافه وقد يترك الاضافه وفيه معناه وقد يكون معنى الذي يحتاج
الى حله سلكه لسلوك بمعنى الدول الذي بالفتح كل ما استغرت به يقال انا
في كل فلان وفي ذراه اي في كنفه وسنم والجمع المحاج جمع الحاج من حج اي قصد
الا انه غالب استعماله في المقصد اليه والفتب اسم لما يات فيه والمتركن
الاعترال اي الارواح يقال اعترلوا اي ازدجوا في المعترك يحيى يعطي حيوة وحيله
حيا والسيم من الرياح الطيب والراد با حيا الزمان احيا الله باقا منه
النصفه والكرم واللفظ والاحسان وكما سم ناقص منهم بني على السكون
وله موضع في استقفاهم وخبر المراد هنا ان يستعمل للتكبر والكالح المتقبل
في الحرب بوجهه يقال فلان تكالح الامور اي باشرها بنفسه والظلي النار
والسخط الغضب اطار من اطار الحمام جعله بحيث يطير وطير وطاير بمعنى طائر
والهامة نار مستط من السماء في رعد شديد والنفل بضم النون والسيف
والسكين والرمح والى الحديد والجمع مصول والساك كوكب نير وهو اثنان
احدهما من منازل القمر ويسمى السالك الاغراب والآخر ليس من منازله ويسمى
الساك الدراج سمك ارتفع يقال سمك الشيء سمكا ارتفع وصادق اي وجه

كل معترف اي اخذ على غير الطريق وخاطب على غير الهداية والظلمات جمع الظلم وهو
 خلاف النور والانهالك الجهد والجهاد يقال انهمك في الامر اي جد واجتهد وقرر المعنى
 الداهية مخونتها في الصباح رجل قزير العين وقد رقت عينه تقز وتقر وتقير
 حنفت والمبتسم من الابتسام وهو التبتسم دون الضحك وفي الاساس واول مراتب
 الضحك التبتسم والاقبال الدولة والعز وعلو ارتفع وارتقى يقال علا في المكان
 بيلوعلا وعلا في الشرف بيلوعلا ان صبح بمعنى صارا وكان ادخل الصباح
 مدحون تشبيه من الدعا بمعنى التسميه والوري الخلق والملك الملك العجاج
 الملك مقصور من مالك او ملك والجمع الملوك وربها من رات يربت رينا اي اربطها
 وما نأمله لان له الإيهام وهذا اي صارو الملك اصله ملاك من لاد كره في الرسالة
 فتو له خليفه بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو خليفه والجملة المعنى كذا لان
 سطوته صفة له والحق كان عداه حال من فعل ملك واية طريق ظن بمول الملك
 اي اية طريق ملك والالف لا شباع والجملة حال من الضمير في كان اي في الحق
 كان غاية مقصده ما كان في اية طريق كانت ويجي نسيم رضى منه الزمان صفة ثانية
 خليفه ونسيم رضى في على يجي وتكرر رضى للتقليل وفيه صفة رضى والضمر ظلية
 اي رضى قليل كما يز منه وقوله وكثر تكاثر مع ساقية صفة مائة وتلفظ من سخط
 متعلق بملك والالف لا شباع وتكرر لظي للتقليل ايضا ومن سخط صفة واشار
 مع ما يتعلق به صفة رابعة وقوله بها متعلق بملك وكذا الى الساك وتقدم الجار والجور
 اعني بالتحصيص ادعا وتقدم الى الساك لرعاية السمع ومصادف الرشد عطف
 على جملة تدسك وقد كان في الظلمات البني حال من كل معترف والفا في ناله من نفسه
 اي بسبب جبروله لو الشرح مرتفع ومصادفه كل معترف الرشد والعلاج
 صار الدين قزير العين وجملة والملا قبل عطف على جملتها لمين صا وقوله علا الخ

صنعة خاسنة في جمع عطف على جملة علا ودمعوه الوري خراسم بمعنى صارا وكان
 او حال على تقدير ان يكون اصبح بمعنى دخل في الصباح ورثا طرف لعدا والجملة عطف
 على جملة فاصح ولا يحق ما في العراين من الجاز العنق والتشبيه والاستعارة المصحح
 والتجريد والاستعارة بالكناية والتخييل ومن صنعة الطبايق والجنيس والاساق
 ومراعاة النظر ومن لطف مع البشر مع الملك وغير ذلك وهو السلطان العازي الخ الفا
 المحارب لا عدا له من عزوت المد وغزوا والجمع الغزاة والجاهد الذي حاد
 في سبيله وذلك وسعد وطاقته والعز المقوى والحق صفة الكلام والدينا
 خلا في المعنى والمعنى من اعات يعيث اغنامه يقال استغنا في بلان فغنته والاسم
 الفيات صارت الواو لا تسر ما قبلها والاقطار جمع القطر بمعنى الناحية والمخاب
 مسرقة مصيبة من الاشراق بمعنى الاضاء والاعفان جمع الفصر وهو غنم النجر
 مورقة من اوراق الشجر خرج ورقه والمرانه اشده الرحمة والعنان الزمام والفا
 القصد والاهتمام والديام عليه شيد اي لطم بالسند وهو كل ما طليت الخاطبة
 من جهر او غمر والنبان البناء واشرف اي قرب والانهام البلى والاستوطا
 هدمت الشى هدم ما فانهدم ونوب هدم اي بال والافعال الاحسان والافعال
 اعطى النعم من انعم الله عليك من النعم والاسبال العطف على اسبل عليه اي عطف
 ولانك دعاء للمخيفة من الافعال الناقصة والاياء جمع الايدي جمع اليد بمعنى
 النعم والاطوان جمع الطوق والهام جمع الحامنة قال الاصمعي اليهام الحام الوحشي وهو
 ضرب من طير العماء وقال الكسائي الحام هو البري والهام هو الذي بالقالب يوت
 ويسمى اي ضرب من البر السمة وعلامه من الموشم بمعنى العلامة يقال وسمة
 اي ثوبه بسمة وكل من النسيان خلاف الذكر والحفظ والاحبة جمع الحبيب واللفظ
 في العمل الرن في مبطوط من العبطه وهو ان يثني الرجل مثل حال العبط من غير ريد

زوالها عنه وليس بحسب المحفوظ المحذور وحظ من الرزق والظا الضيق
 والحدوشه او ثقه والمعد الساعد ومنه حركه العطف المير من عطف
 اي ملت والخيل الفرس ان قوله وهو السلطان عطف على جمله حليته بكل الاق
 سطوة وقوله نواله الذي الخ في معرض التحليل وحضر مع ما يتعلق به عطف على العلم
 والفاني فقرات يصحح اي سبب ان تحت بحروسه هراء وشاهدت ما في من الك
 واليمن والايان بدوله الخليفة الموصونه بصفت الكار ورات المجرسه الذي اذهب
 من الخزن والقرابين محتويه على الاستعانه بالكماء والتحليل والترشيح والمجازر الرسل
 والتشبيه البليغ ومرصيفه الاشتقاق والجناح لنا فقره مراعاة القيل
 ثم رجعت في سبغ الشح حتى صحت واستتمت اي امنت بالهجوم وهو القيام من شغ
 يهض من مقام والرجل بالتحجج الداجل وهو خلاف الفارس تنفع المجدع تشديه
 وتنتج النوع تشديه والعطف للتفريق واضفت الشيء الى الشيء اي املت وختمت اليه
 والمضات الملقوق والفاتر المنكسر الضعيف سحر ظهر وعرض من المورن الظاهر على الار
 والجح الاعوان والمونه الاعانه والذكر الماله المدون والصنة كاستفد والشعور
 الملهوم من تحت السفينه ملائها والخلان جمع الخليل والخلص جمع الخالص ويشعرون اي
 يحملون مصاحبها بالحق الدعا من التشبييع ارض الانسان يقال اشاءكم السلام
 اي حيله صاحبكم وتابوا ويشكروني اي ينوني من الشكر وهو الثناء على المحسن
 او جزوني من شكرت له ما صنع اي جزته والماء الماء المساء يقال عانا وقصناه
 والكذا السده في العمل يقال كدبت الشيء تعينه والماء القرب والنضبا نفع اي تهلل
 منع اليه تفرغ اي استكان وضع قال الفرانلان يتفرع ويقوم من جاري طلب
 البك الحاحه والعناد المارضه والمحالند ورد الحق تاكون يوضون يقال نكب
 عن الطريق نكب كوبا اي عدل والبين المتضح يقال بان الشيء بانا منوبين واما ان

اسى

التي فهو بين اي شفع والمقصود جعل الشيء اصوره يقال صور الله صور حسنه
 تصور واليقين العلم وزوال الشك يقال منه يثبت الاخر الكسوف واقتت
 واستحيقت وتثبتت كله بمعنى تقدم الجازر والمجوز اي الموزع طريق العناد
 للاختصاص وما في القرابين من الاستعانه التشبيه والكماء والاستعانه
 المقترحه والترشيح والتشبيه واقفا نه اليه به الالميه كالمين الماء ومنه
 الطاق والجناح لنا فقره مراعاة النظر واما ان ذلك لا يخفى على المتأمل وسعدا ان
 لما ذكرنا ان الخلفين الموصوفين هذه الصفات ولعل في فهم العيين فمما في الامل ممدور
 الا انه استعمل في القسم في الادخلت عليها لام رفع بالابتداء والاولى كذا القسم والخبر
 محدود والتقدير يلزم في قسمي لعل في القسم به ومن لعل في القسم به ودوامه
 عز نراي سيد ميرالام المطلب يقال عز على الشيء اي حقه واشتد ويقال رمت الشيء
 ارضته ودما اي طلبته والطباع والطبع والطبيعه السجيه التي جبل عليها الانسان
 والله دشن للمضومه وقفا الى داع وشاع يقال فشا بنشوا نشوا والجدال
 الحاصه يقال جادله مجادله وجادلا ان خاصه والاسم المبدل والمسدان يمتنى
 زوال نه المحسود اليك يقال جسده جسده حسودا والثاء المليل هو الرصه
 بما هو حسه كالزاجل والفاجله تفيض الآجل والمراد بها الدنيا والعين محب الي
 محتشم وكافي والثواب جزا الطاعه والنوكل اظهار العجز والاعتماد على غير كذا الاسم
 الكلان وايت اقبل واوب يقال انا ب الله اي اقبل ذات قوله وقد
 سدا حيز موصوف ولعل في مبتدا حيز محدود وفي الجملة انما من عينها للتاكيد
 وقوله فليست على المطباع اللدد والعناد قسم اخر في موضع التحليل والفا
 المليل وقوله فليست فاتي الخ قسم اخر لتوكيد الاعتماد على الله في رجاء الثواب
 وقوله وفاتو فبقى الا بالله اعراضا قول من جعل الاعراضا احراما كما

بلغ تمام

دفع في بعض النسخ قوله عليه توكلت وما عطف عليه استيناف وتقدم الظرف
 للاختصاص ولا يخفى ما في التراين من وقوع التواكيد في محز الاصابة ومن محاز الطباق
 والجنا من الخطى ومراعاة النظر فيها اياها الى ان لما نزل ان لا يصعد على ما فعله ولا يكل
 عليه ويرى ان كل ما يعمل من الطاعة فانه هو بوقفيته تعالى ولا يجب نفسه ولا يفتي
 التناجيل من الناس ويتوى عنده التناهم وعدمه ويكون مخلصا في عمله حب
 لا يجر حوله ثابته من الشكر الخفي ويعتقد انه سبحانه وسوا المستعان وعليه التكلان
الشارح الحق تقدمه الله بوضاؤه افشحه كما به بعد التبر بالتمية
جدا الله **الشارح** وبالله العمة والتوفيق افتتاح الشئ الذي جعل فاعته شمله على
 الشئ على ما صرح به ان مع وجهه الله في شرحه للثبات فلا يقدح في ذلك كون التسمية
 مستحبا بها وجزا من الكتاب ايضا وذكرها للتميز لا يقتضي ان لا يكون حراما منه غاية
 ما في الباب ان جعل التسمية جزا بيب عدها بينا ويركه والالزم ان لا يكون التسمية
 من التراخي تقدير كونها بالتميز والبرك وهذا سقط ما سبق لما بعض الادباء
 من ان التسمية خارجة عن الكتاب بدليل قوله بعد التبر في ثبوت العمل بالحد في الافتضاء
 وجوب الافتتاح بالتسمية فلا يحتاج الى الاعتدال عنه بان الباقي بسم الله للحد
 ليستحصله لا بد من الالباس والبرك المحدث فمقتضى الحديث ليس الا انه ينبغي
 ان يكون ابتدا الامر حال الالباس والبرك بالتسمية لان يكون ابتدا
 بها في لا يفوت العمل بالحديث وكذا الى تكلف جعل الباقي جدا الله متعلقا بالالباس
 حتى لا يرم جزية الحد للكتاب ايضا بناء على ما ذكره الشارح رحمه الله في حاشية التلويح ان
 قوله بسم الله يندى الكتاب جعل الكتاب منعه للاعتدال له على ان الباقي بسم الله
 ليس متعلقا ببدء العمل بل بحدوث الالباس والبرك واما نقض الافتتاح بالحد
 فنصر لما في وايها الى الافتتاح امره في معتبر مقتدا بسم الله ما هو الركن واحد

بسم الله
 الحمد لله

وهو المثل الافتتاح الحقيقي والاخافى اوال الافتتاح يكون اضافيا كما يكون حقيقيا
 وتلويح الى دفع العار من بين حديثي الاستدلال بالتمية والاستدلال بالتمية في قوله
 بالتسمية متعلق بالتميز وفي عده الله بقوله افشحه وقوله الحق مني مقول له الافتتاح
 بالحد لا مجرد الافتتاح ولا حقا ان نفس الحمد كما يكون له الحق مني يكون الافتتاح
 به ايضا اذ الله اذا ابتداء به مني عن الامتنان بانه والاعتناء بان الحمد
 يكون جدا ايضا والمداد بالحق الشكر والشئ الله فيكون قوله ما يجب بيانا للحق
 شئ من شكره بانه بيان لما لا يحتمل ان يكون الراد بالشكر والحق ايراه مقده
 فيكون ح قوله ما يجب بيانا للشئ في ان يكون نفس الحمد اذ الشئ في افتتاحه
 اذ الحق اذ حقه التقدم بموجب الحديث لا سيما عند ظهور اثر الله في
 اذا كان اثرها عظما يعني بانه وقوله اذ اياها الى الافتتاح به غير لازم
 اذ اوه وتكثير في التقليل اسما ربا زلاتيان بالشكر اوصته في تنبيه جميع
 النعم بالمسير وسع البعد كيف والافتدار والتكثير على الشكر افع من النعم
 ومن العلوم انه لا يودى الشكر الواجب بانواعه الشكر الحمد وقيمة الله ان هذا الان الاما
 المذكور نظرا الى تكثيره ما ياباه الدوق السليم الحمد هو الشكر باللسان قبل التناهي
 غير فعل شئ من تعظيم الشئ على مطلقا سواء كان باللسان او غير وسواء قصد تعظيمه ولا
 يورده قوله فيما بعد وصدق الشكر فقط على الشكر باللسان في متبلى الاحسان فانه مع
 ما قيل ان الشكر لا يكون الا باللسان فقيمة اللسان مستدرك فلا يحتاج الى الاعتدال
 عنه بانه كثر ما يعلق الشكر على السير باللسان وان كان مجازا فانا سبب ان يختار
 عنه في مقام التعريف مع انه سبب في الدوق من الحمد والشكر على تعظيمهما بالمجمل ان
 اجري على طائفة بحيث يتناول الاختيارى وغيره كالقدره فضلا وكون
 مراد من المدح بوجه عليه ما لو ان الحمد يحضر الاختيارى والمدح بوجه وغيره

ل

يقال مدح اللؤلؤ على صفاتها ولا يقال مدحها وان خسر بالاختيار في يلزم ان لا يمدح الله
على صفاته الذاتية كالعلم والقدر والارادة سواء جعلت عينه اداء او لا يمدح لما يثير
انه تعالى غير محتار فيها عندهم بناء على ان الصدور بالاختيار يستلزم له واث كالتدبر فيه
واجيب عن الاول بالتزام الترادف وضع ان لا يمدح الاختيار في غيره كالمدح حيث
حدث الرجل على حسنة وسجما عنه قال الشريف للمرحوم رحمه الله ويدل على الترادف ما ذكره
الشيخ في سائر النسخ للمدح والوصف بالجميل وفي النسخ جعل تقييد المدح وهو المذموم
تقييد قال السارح رحمه الله في شرحه للكشاف لكن يوافق كلامه ههنا وصح كلامه في
الفاق يدل عليه ولما جعل تقييد المدح من منع الترادف والشرم تناوله الاختيار في غيره
في الممدوح وقرئ منه وبين المدح بانه يحذف الاختيار في الممدوح عليه بخلاف المدح وانت
جدير بانه يحذف عليه الاشكال الثاني ايضا وعنا الثاني منع انه تعالى غير محتار ومنع استلام
الصدور بالاختيار لله وثالثا على انه يجوز ان يثبت منه تقديمه لما ان تقدم من
الحال حيث ولا يختلف عنه المقصود اهلا فاته انه يلزم تقديم المقصود بالذات وانه
لا وجب للذات وعلى تقدير التسليم بان صفاته تعالى تكون ذاتا كافيته بمنزلة انفسه
اختياره يستلزم بافعالها فاجريت مجراها في المدح عليها ومنهم من جعل المدح ايقاما لشيء
وجعل حديث اللؤلؤ مقصودا وحديث السجاعة ونحوها محمدا على ان المراد بها انا وهما اللؤلؤ
في الممالك والافدام في الحروب وغيرها من الامور الاختيارية وتسمى عليها الحساب
وسواختيار المحسني رحمه الله على ما صرح به في تفسير قوله تعالى ولكن الله يحب المتكلمين
الايان حيث قال في الجواب عن السؤال بان العرب يمدح بالجمال وحسن الوجوه
فعل الله وندح مقبول عند الناس الذي يسوع قد علم انهم راوا حسن البر وراي
النظر اليه ووسامه المنظر في الغالب ليس عن مجبر رضى واخلاق محموده فمدح جعله
من صفات المدح لذاته ولتدل لالة على غيره على ان من خصته الشفا ود على السامى من

دفع صحة ذلك وخطا المادح به وقصر المدح على الصفات الحميدة والصفات الحميدة
والقدرة والقدرة وما يشعب منها ويرجع اليها وجعل الموصف بالجمال والشرم في المدح
والاعطاء وغير ذلك ليس لان في علمه على غلطه ومخالفة عن العقول في الشا
تميزه المحسني شاملا لغير المدح من الشكر والمدح وغيرها وباللسان يخرج من الشكر ما يتعلق
بالجنان والارادة واللسان ويقول على الجميل الاستهزاء ويقول له سواء تعلق بال
ما في انواع الشكر والفضائل جمع فضيلة وهي الزينة الغير المتقدمة والفاضل جمع فاضله
وهي الزينة المتقدمة ومنها والتفسير تفرع التفرقة بين الحمد والشكر وهذا التفرقة من
التفسير يحيل التفرع فالتاقت به بانه يحيل فيه المدح وتكون فلان عالم بخير
قرا على فلا بد من مزيد جرحا وان نعمنا امور انتم للجميل الممدوحه والمجود عليه
وقصد العظيم في اعتبر في تحقق حقيقة الحمد كلها لا يطرأ في ما ذكره هنا في المختصر
اما معنا فلصدقة على الشا على الجميل لا على قصد العظيم وليس حمد على هذا التقدير
واما في المختصر فلصدقة على الشا على الجميل لا على قصد العظيم لا على اللهم الا ان يمدح ان
الشا على الجميل لا يكون الا على قصد العظيم لا يكون الا على الجميل فيطرد ما ذكره هنا
وفي المختصر لكن دون اثبات هذه الدعوى خط القناد وان اعتبر لا تحققها الا في
نقط ما ذكره هنا لا ما في المختصر بكونه تعريف بما هو اعم من وجه من الحمد ودون
يطرد ولا ينعكس وان اعتبر الاول والثاني فقط مع ما في المختصر لا ما ذكره هنا
بما هو اعم من وجه فلا يطرأ ولا يعكس ايضا وكذا ان اعتبر الاول فقط او الاول فقط
او الاخر فقط او مع الاوسط ليست بوجه **ويجب** عن تعظيم النعم قبل الايمان في الاعتقاد
لا لتعظيم النعمة ولا ليعظم اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه لا اخلاص له على الاعتقاد
حتى يكون نبيا ولو اطلع العبد على اعتقاده بقوله او فعله او غيره بالتمام او جزء من الشكر
ما اطلع به دون الاعتقاد فلا بد من صدق المذمورين بعدم استغناء عن الاعتقاد من الشكر

وا في الشا على قصد العظيم

وعدم انكار تعريف الشكر واجب بان المراد بالانسان يكون الشيء بحيث لو علم
علم النسيان عنه وهذا المعنى يتحقق بلا شبهة ولا انما نحن نعظم النعم في اطلاع الغير بالانعام
او خبره بل هما ميان عما ينبغي عن التعظيم وهو الشكر لا هما اطلاع المعتقد بقوله او فعل
على تقدير كونها شكرا لا يوجب انحصار الانسان فيها حتى يلزم كونها شكرا فقط بل الاعتقاد
شكرا ايضا غاية الامر ان يكون هناك شكرا او دعوى بان الشيء ينبغي ان يكون ظاهرا او انما
لحفاه لا يكون شيئا لا يفتقر اليها ويوجد اي كون المراد بالانسان انما هو الشيء المذكور
ما نقل عنه في المحاشية ان وجه الانسان والاشعار في الاعتقاد يتصوره من غير ان
يطلع بوجه ما على ذلك الاعتقاد من غير عمل اخر من الشاكر يكون هو الشيء فان قوله
من غير عمل الى اخره يتناول ما لا يكون علامته او يكون علامته لكن لا يكون الانسان مخبرا فيه
لان قوله هو الشيء يدل على الفقر والحاصل ان الانسان في لا ذكر الانسان والعمل الاركان في
ظاهره واما في الجاني فنحن حين اننا او ظهر بوجه من الوجوه لاحد ان هذا الشخص معتقد
وجب بقلبه لن يقف بالانعام وسائر الكمالات يكون اعتقاده ذلك مبنيا عن تعظيم
النعم هذا بالنسبة الى غير الشاكر واما بالنسبة اليه فبالكل سواء في الانسان
او اعتقاد او محبة بالجنان كله او دل على ان مجرد الذكر باللسان او مجرد الاعتقاد
والحبة بالجنان او مجرد العمل والخدمة بالاركان يكون شكرا وامر كل ذلك كاصح به
الشرع الجرحان ما حواسيه لشرح لطالع ان مجرد الذكر باللسان او الاركان لا يكون
شكرا اما ليطا به الاعتقاد واذا خالف الظاهر باطن يكون استهزا او يكون انما
ان مجرد الذكر باللسان او الاركان في شكرا لانه مشروط بكونه موافقا لمقتضى القلب ولم
يقتصر على الاعتقاد بالجنان وعلى العمل بالاركان فراقيد المحبة والخدمة لان مجرد
اعتقاده انه نعم او مجرد العمل الدال على انه نعم لا يكون مبنيا عن تعظيم النعم بالم يكن
الاعتقاد على وجه المحبة والعمل على وجه الخدمة او قد يعقده انه نعم ويكون محسودا

في انصافه بصفه الانعام وقد يعمل بالاركان لا على وجه الخدمة فلا يكون شكرا هذا
والحبة ايضا قد تكون داعية الى التعظيم وقد لا تكون فان الواجب عليه والسيد
قد خبت ما ليك ولا يعظمهم بفلم ذلك ان التعظيم يستند فوق رتبة المحبة المراد بالاعتقاد
اعتقاد انصاف النعم بصفه الانعام وبالمحبة محبة النعم بسبب انعامه **والمراد** بـ
الحمد فرج على تقري الحد والشكر بيان لموردتها وتعلقها على وجه يعلم منه النسبة
بينها ولذا فرج على ذلك بان النسبة بينهما بقوله فالمراد **الخ** ومن هنا ان
حيث ان الحمد انما باعتبار المتعلق واحضر اعتبار اللورد والشكر بالعكس والحار والجرور
اعني انك باللسان متعلق بمتعلق ولا يحق ان يقال ان متعلق ايضا في الشان باللسان
والعمل بالاركان لا الاعتقاد بالجنان وفي الشان باللسان والاركان فقط واللسان والجنان
فقط في مقابلة الاحسان فان الحمد يصدق به دون الشكر على الشان باللسان
والاركان والجنان لا في مقابلة الاحسان والشكر يصدق به دون الحمد على الخدمة بالاركان
فقط او مع الاعتقاد بالجنان في مقابلة الاحسان ولا يصدق شي منهما على الخدمة بالاركان
فقط او الاعتقاد بالجنان فقط او فيها لا في مقابلة الاحسان واعلم ان معنى هذا من النعم
اعني بيان المورد والمتعلق وبيان النسبة بينهما انما هو تقدير الحمد والشكر بحسب
مفهوم النعم واما بحسب الوصف فالحمد بيان عن فعل مبنى عن تعظيم النعم بسبب
كونه منها سواء كان فعل اللسان او الاركان او الجنان والشكر هو من الشكر
اللفظي والعرفي فهو مطلق ومن الشكر اللغوي والحمد العرفي هو ماواه **والمراد**
والله اسم اي علم للذات الواجب الوجود اي بالذات وصف الذات او لا بوجوب
الوجود الذي هو مبنيا الانصاف بساير صفات الكمال ونفوت الجلال ومدار
الاستحقاق لجميع الماهيات الى ان هذا اللفظ اسم للذات المستجمع لجميع صفات
الكمال والوجه تخصيص الحمد به تعالى دون غيره والى وجه اشار المصنف على ساير

بسبب

على
والشكر من جميع
النعم بغيرها
وخصوصا مطلقا
والنعم والعرفي هو
وجه وكذا ان
استحقاق
بجميع صفات
الكمال
والوجه تخصيص الحمد به تعالى دون غيره والى وجه اشار المصنف على ساير

اسماية الحسن وبداظهر وجهه تخصيص هذين الوصفين بالذكر ولذا نرى على كون
 الاسماء الذات الوصفية بالصفات القائمة اي يكون هذا اللفظ اسما والى الذات
 الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وتجميع الصفات دون سائر الاسماء في الوجود
 ولم يقل الحمد الخلق او الرازق ونحوه الفرع على كونه اسما للمستحق لجميع المحامد بما يراه الحق
 السليم وانما قال بوجهه لان تعليق الحكم بالوصف المستحق وان كان على ما خذ
 الاشتقاق في كونه دلالة له على اختصاص الحكم بهذا الوصف لا ينفرد ان الحكم يثبت
 بعلة شتى الا ان التخصيص بذكر وصف دون اخر بما هو اختصاص الحكم به
 ولعل قوله اختصاصا مستحقا له الحمد بوصف دون وصفين يبين ان الاسماء
 انما يستحق ان يحد من حيثانها تلك الصفات ولما كان هذا اللفظ اسما للذات
 الموصوفة بوجوب الوجود واستحقاق جميع المحامد اسما على ان يكون استحقاقه
 تعالى لجميع الصفات بل انما نرى للاسماء في الجواب دخل مقدار تفرع
 وجهين احدهما ان ما ذكرت من عدم ايهام اختصاص استحقاقه للحمد بوصف دون وصف
 في اشارة اسم الله على غير من اسما انما يستقيم لولم يتفرع للاسماء لما تقرر من كلام
 الشيخ عيدا انما هو ان اداننا الكلام فبما يتوجه الحكم فيه الى ذلك العبد فعلى هذا
 يكون ايهام اختصاص الاستحقاق بوصف دون وصف باقيا وناسها انما على
 تقدير ان اسم الذات الاستحقاق لجميع الصفات لا حاجة الى قوله على ما انعم لان قوله
 الحمد يقتضي ان يكون الحمد عليه اعم من الاضمار وغيره من صفات الكمال تقرر على
 الاول انه لم يتفرع للاسم بهذا اللفظ الى الدلالة على استحقاقه الحمد بهذا الوصف فقط
 بل انما يتفرع له تنبيهه على تحقق الاستحقاقين يعني ان التفرع لذكر اسم الذات للثبوت
 على استحقاقه تعالى جميع الصفات كذكر التفرع للاسم للثبوت على استحقاقه تعالى
 باحدى هذه الصفات كالانعام مثلا مع التمام عن انعام بعضه الى بعض وعلى الثاني

انما لم يتفرع للاسم سالا لا يستحق بالوصف المذكور بل انما يتفرع له بعد
 الدلالة على الاستحقاق الذاتي للتنبيه على تحقق الاستحقاقين والتحقق بهذا
 المقام ان ههنا اربعة معان للحمد والمحمود به والمحمود عليه وكل منها
 اما خاص او عام شفق او مختلف فيكون سه عنقه كما واخفا ان خصوصية
 كل منها لا يقتضي خصوصية الاخر وكذا العمومية فيجوز ان يكون الحمد خاصة
 والباقي عاما وبالعكس وكذا يجوز ان يكون كل واحد من الله الباقي خاصا مع
 عموم الثالث الاخر وبالعكس وكذا يجوز كل من الاولين او الاوسطين او الاول
 والآخر او الاول والرابع خاصا مع عموم ما يقابل به وبالعكس وبهذا التحقيق
 يظهر وجه ما ذكره الشارح العلامة نقضه اسد برحمته هذا ما نسخ في الحاشية القابض
 قليل بالثابت الصليب وقيل اولا انهم حصروا جهة استحقاق الحمد في الفضائل والثواب
 فاسم الاستحقاق الذاتي وانما انما ما عرف من قواعد علم ان تعليق امر باسم غير
 صفه علما او غير صفه منشاء مدلول الاسم لذلك الامر باننا عرفنا ان تعليق
 بالمتشبه عليه الماضيا معلق به فان قلت اكرمت زيدا او انسانا لم يفرق
 ان عليه الاكرام كونه زيدا او انما واجب عن الاول بان استحقاقه الحمد لما لم يضر
 وصفا دون اخر بل جميع الاوصاف شرع في تدويره تعالى كانه في صفاته
 من غير استثناء با حدة استحقاقه بجميع الاوصاف استحقاقا ذاتيا كما اشار
 اليه الشريف الجرجاني رحمه الله في خواص الكشاف ولا يتجه ان يقال يلزم ان بعد
 الاستحقاق بوصف دون اخر وانما تعين ما ذكرناه لا يكفي فيه مجرد كون ذاته
 كانه في صفاته بل مع كونه بوصف جميع الصفات وما يقال هذا الاستحقاق
 بجميع الاوصاف ذاتيا لانها من من تعليق الحمد باسم الذات اما لاستجماع جميع
 الصفات او لان الاطلاق عن خصوصية وصف تنبيه العموم على ان التفرع بالمرج

بنا على ان الدات لا تحقق الحمد لها بل لما لم ينزل الله دكالة فيجوز ان يكون الثاني
 بان العبارة الظاهرة من هذه تعلق الحمد بالانعام الحمد لنا نعم اول نعم ولا بد
 في العبدول عنها الى تعلية باسم الدات من كنهم وما ذكرنا من اصل له لكن بنا على انه ذكر
 اسم الدات بطريق ذكر اسم الصفة المستعارة الوصف بمجمل على ان اسم الله
 دلالة على جميع الصفات لم يبعد ان يكون التعلق في حكم التعلق المستحق
 وقدم الحمد لاقتضاها التمام مزيد اهتمام به بحصول الكلام ان ذكر اسم الله لكامل عظمته
 ونماه جلاله اهم من ذكر الحمد فيقتضي تقديمه على الحمد في الكلام اذ لم يكن ما يقتضي العبدول
 عنه كان المحكوم عليه يقتضي تقديمه على المحكوم به نظر الى ادائها من عدم ما يقتضي خلا
 وكان الاصل اخراج الكلام على مقتضى الظاهر عند عدم ما يقتضي خلافة واذا وجد
 ببدل عنه واذا عرفت هذا فنقول ان التمام فيها نحن بعبده مقام يقتضي
 الا مقام والاعتناء بالحمد دون ذكر اسم الله فيستدعي تقديمه عليه ولو قدم اسم الله عليه
 لم يكن مقتضى التمام فنسوت البديهة فان قلت لشكل هذا بقوله تعالى في
 الحمد رب السموات والارض وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض لا اله الا هو وقوله تعالى
 وله الحمد في الاول والاخر حيث قدم اسم الله على الحمد والتمام مقام حمد قلت لان
 ان التمام في الاول المذكور مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه
 بالحمد اسما في الكشاف حيث قال فله الحمد فاجده واسم الله في مور بكر ورب كل
 شئ السموات والارض والمالين بيان مثل هذه الربوبية العانة توجب الحمد والثناء
 على كل مروب وبعدها وصداخر للتقدم وموان يتك تقدم الحمد بقدر الى ان الله
 شئ السموات والارض والمالين بيان مثل هذه الربوبية العانة توجب الحمد والثناء
 على كل مروب وبعدها وصداخر للتقدم وموان يتك تقدم الحمد بقدر الى ان الله
 شئ السموات والارض والمالين بيان مثل هذه الربوبية العانة توجب الحمد والثناء
 على كل مروب وبعدها وصداخر للتقدم وموان يتك تقدم الحمد بقدر الى ان الله

بلغ تمام

الحمد لله رب العالمين
 الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لاه
 لو اننا كنا نعلمون
 ان هذا هو الحق
 الذي انزلنا به
 القرآن لكاننا
 نكون من المفلحين
 الحمد لله رب العالمين
 الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لاه
 لو اننا كنا نعلمون
 ان هذا هو الحق
 الذي انزلنا به
 القرآن لكاننا
 نكون من المفلحين

بلغ تمام

عم

عدم الدلالة على الاختصاص وعلى هذا معنى مع وجوبه دللا اخر للتقدم وهو ما يضر
 الدوق السليم وقوله بان فيه ايضا يريد به ان تقدم الحمد في تايجه دلالة على الاختصاص
 ففي التقديم رعاية لقتضى التمام مع ان له الاختصاص بخلاف التايجه وتيقار
 ان قوله ايضا انسان الى الالهام يعني ان التقديم الاختصاص من كالاقتام وعلى هذا
 التذير كان المناسب تأخير لفظة ايضا عن اختصاص الحمد بالاختصاص من صوت
 التقديم باعتبار ان تعريف السند اليه بلام الجنس يفيد تقييد جنس المعرفة
 على الاخر على راي السارج كما سيجي ويؤيد ذلك اللام الاختصاصية باعتبار
 ان اللام الاختصاصية تفيد وهو الوجه اختار الفصل الترتيب الثاني
 وجه الله وقوله وان الله حقيق عطف تقييد معنى الاختصاص ما خود من بيان
 المثبات فله الحمد الاول الحمد الثاني به كايستدعي قول صاحب الكشاف
 على اختصاص الحمد به وصرح به السارج رحمه الله في شرح الكشاف اي الحمد به
 حقيق لا بغيره وهو المناسب للتمام ودينهم من كون الحمد حقيقا به كونه حقيقا بالحمد
 كانت رايه ان يح بقوله لكن كان الحمد حقيق به فهو حقيق بالحمد فلهذا قال لم يكره
 احقنه بالحمد في الثاني التوفيق وقيل الضمير الاول له والثاني الحمد والتقديم
 لمجرد الاهتمام او لتقصر الاضمار الى الله بالحمد حقيق لا يتجاوز الى الدم وانما حجب
 بان هذا التوحيد لا يناسب المقام وهذا اي ما ذكرنا من تقييد الدلالة
 على الاختصاص بحصول الكلام ان القول باختصاص الحمد في الحكم بان كذا اللام
 لتقيد الجنس على ان افعال العباد من غير ان يكون مخلوقه الله تعالى فلا يكون جميع المحامد
 رامية اليه كما توقعه كثر من المشايخ لان اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يستلزم اختصاص
 جميع المحامد والاولى بحقوق فرد منها في غير دون الجنس وحقق الجنس بهونه وكلاهما من
 الاستحالة للموت فرد منها لفرقت خبستها في ههنا فلا يكون الجنس محصاه وهو

بلغ تمام

خلاف المقدور ولا خفاء ان القول بان كونه لتعريف الجنس من غير مسله خلق الافعال
يستلزم عدم الاختصاص فينبغي ان يفصح للكشاف حين يصرح باختصاص
جنس الحمد به تعالى فقد حكم باختصاص الحمد كله فكيف يتصور منه ان ينج الاستغفار
بأن يمس خلق الافعال حتى يكون جميع الحمد مدحاً له تعالى وفيه ايضا فساد
اخر اشار اليه الشارح رحمه الله في شرحه للكشاف وهو ان فيه اشعاراً بأنه لا يقول
لكون الكلام الاستغفار في الجملة وليس كذلك وما يقال في توجيه اختيار الجنس على
الاستغفار لعله اختار وجوبه في مقام الخطأ بحولاً على الكمال ثم اذا راعى
لذمه اذ اختصاص الجنس على هذا الوجه لا يستلزم اختصاص جميع الافعال فلا
ينافي من جهة فليس ما يجدي نفعاً اذ يمكن اختيار الاستغفار ايضا بناء على تنزيل ما في
محامده منزله لعدم لعدم الاعتداد بمحامده غير بالقياس الى محامده فلا فرق
بين اختصاص الجنس والاستغفار في انهما ينافيان بحسب الظاهر في كل
الاممال على طريقته ويتبين ان ما لا يندفع به المناقاة فلا ترجيح لاختيار احد على
الاخر ثم التحقيق في هذا المقام ان في ما في كاصح به المحققون وتهدية العقول
حقيق بالمحامد كلها لا تقاها بالصفات الكاملة والمحامد ايضا حقيق بان يرجع اولادها
اليه تعالى سواء كان الحمد باعتبار الاقدار والتكليف او باعتبار فعل العبد الذي هو
كسبه وحلفه على خلاف المدحيين او باعتبار غيرهما اما باعتبار الاقدار والتكليف
فلا مدح ولا مدخل فيه لغرض اصلاً لما ان الاقدار والتكليف من صفاته المختصة بجميع
المحامد بهذا الاعتبار فيخص به تعالى ما باعتبار فعل العبد فلا يفتقر الى فعله انما
مدح عتبه باقداره تعالى وتكليفه ولولا له لما صدر عنه فعل قط فساداً عن الفعل
الجمل فترجع المحامد بهذا الاعتبار ايضا بالآخر اليه تعالى برشد كما يه بال
في الكشاف في سور الثعالب بعد قوله قدم الطريقان ليدل بتقدمهما على اختصاص

الحمد والحمد لله تعالى واسمحه بغير فاعته اذ بان نفع الله جرت على يد وما قاله لان
رحم الله في شرح الكشاف ويكتفي بذلك كون الكل باقداره وتكليفه والاستغفار بالاعمال
اليه واما باعتبار غيرهما فلا لا مدخل فيه لغرض اصلاً فظهر انه لا مناقاة بين مدح
الاختصاص في حق عتبه اهل السنة والاعتزال هكذا حق القول ودرج عتبه الله
بما قيل وما قد يقال واعتقم بحسب عناية الملك للقول بل على ان الحمد من المصاد
الساو مسد الافعال الخ ذهب الشيخ ري رحمه الله الى ان مدلول اللام في الحمد هو
تعريف الجنس ومن الاستغفار حيث قال اولاً ما معنى التعريف فيه وما ياب هو
التعريف في ارساله الدراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يورثه كل احد
من ان الحمد ممدوح والعال ما هو من غير اجناس الافعال وهذا القول لا يوافق صريحه ان
الاستغفار في النفس بقوله والاستغفار الذي يورثه كثير من الناس وهم منهم انما هو
مدلول اللام ولا مدخل فيه لانهم الاستغفار في المقام فيقال انباء انهم انما
من قبلة قوله وهو تعريف الجنس بقوله والاستغفار الذي لا يورثه ان ليس معنى
الحمد هنا الا الجنس من حيث هو عطفها ذكرها من محمول كلامه ان الاستغفار
ليس مدلول اللام ولا مدلول الاسم عنده على ما ذهب اليه اهل التحقيق وان ذهب
البعض الى ان الاستغفار ايضا من مدلولات اللام ثم ان يكون الحمد من المصاد والساو
مسد الافعال وكون اصله النصب والعدول للدلالة على المدح والنيات
منقول ايضا في الكشاف حيث قال واصل النصب الذي هو قرأه بعضهم باضمار
فعله على انه من المصاد التي تنصبها العرب بافعال محض في معنى الاخبار كنقولهم شلوا وكذا
ومجبا وما اشبه ذلك في قولها من قوله انما لما وليد دونها مسد لها ولذلك يستعملون
مها ويجعلون استعلاها كالشريعة المنسوخة والعدل بها عن النصب الى الرفع على الابتداء
للدلالة على نية المعنى واستقرار هذا الكلام واصل الحمد مدح عتبه الله جدا واحداً جداً

اوحدته جدا اوحدت جدامه فخذت الفعل ومصدره رسد ثم عدل عن النصب
الى الرفع فصار جدامه مثل سلام عليك ثم عرف باللام فصار الحمد لله ونكتة العزل
الى الرفع على ما قاله الدلالة على الدوام والنيات ونكتة التعريف المحصر وتأكيده وجر
تحقيقه ثم الدلالة في الحمد لله على الدوام حوزا ان يكون الجملة الاسمية بشرط العدول او يكون
نفس العدول او قرينه النام على ما قيل ان دلالة النام دلالة رابعة كان المعاد طبعه
خامسه او يكون مجموع الاسمية والعدول والعينية الا ان استناد الدلالة على انقضاء
المقام هو الاسمية واليه ذهب اهل التحقيق فلا يريد الاشكال بما ذكره الشيخ
عبد القاهر من انه لا دلالة لزيد سخلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد فان قلت
القول بان العدول الى الرفع للدلالة على الدوام والنيات نيافى قولهم ان الجملة الاسمية
التي خبرها جمل فعلية تفيد التجدد لا النيات والظرفية اختصار الفعلية وهي بالحق
راجعة اليها ولذا قالوا ان مرجع الحمد الاربع المشهور الى شيئين ينبغي ان يفيد الجملة
الاسمية التي خبرها ظرف مثل الحمد لله التجدد لا الدوام والنيات فكيف يستقيم ذلك
فردى من كون الخبر جمل فعلية وبين كونه ظرفا اما اولافلان الظرف لا يتعين كونه جملة
لا حتم ان يكون المقدرا سميا على فيكون معزدا وان يكون فعلا فيكون جملة وتقدر الام
ادام كمن صله على ما صرح به النصارى رحمه الله من ان الانصاف ان المفهوم من قوتنا
زيد في الدار ثابت او مستقر لا يثبت او استقر اولى فان ذهب البصريون الى العكس
دلت على ان يفيد قولنا الحمد لله الا النيات وقولهم الظرفية اختصارا لفعلية معناه العلم
الظرفية اختصارا لفعلية فمنها لم يتعين كون الظرف جملة واما ثانيا فلما صرح به صاحب
النشأف وغيره من ان مثل قولنا سلام عليك وقوله تعالى الحمد لله يفيد الثبات
قال في النشأف قوله انا معكم معناه الثبات على اليهودية ولم يفرد من كون سفلوا الظرف
فعلا واسا واما ثانيا فلما صرح النصارى رحمه الله في الاجازة والاطناب بان تقدير الفعل

انما هو مجرد وعاءه امر لفظي وهو ان حرف الجواز ان يتعلق بفعل لا يلزم من اقاله
الجملة الاسمية التي خبرها فعلية التجدد فان الجملة التي خبرها ظرف اياه فليست بالجملة فان
هذا المقام مما يبرز لزيد في الاقدام والفعل اما يدل على الحقيقة المحل اي اذا
كان المصدر سادا فساد الفعل يلزم ان يطابقه في المعنى والفعل يدل على الحقيقة دون
الاستواء فكذا المصدر قل لا يلزم اتحادا ثانيا والثوب معنى والا امتنعت بآية
المصدر عن الفعل لدلالة الفعل على ان دور المصدر واجب بان الممتنع دلالة
النايب على ما لا يدل على اللزوم لا عدم دلالة على بعض ما يدل عليه وفيه نظر
لان ثبات الفعل المحل وفيه ايضا ما مر من الاشعار بانه قابل لكون اللام للثبات
في الجملة وليس كذلك وما اورد عليه من ان المصدر المعرفة بنوب معناه ايضا كما قال
في النشأف ان قراء الحمد لله بالنصب على اخبار فعله كافي جدا له فنذفع بما ذكره النصارى
وجه انه في الحواشي ان المراد بالنايب معناه ما قام مقامه في اداسد لوله وذلك ان
هو نفس المصدر بدون اللام فيجوز ان يفيد اللام معنى لا يفيد الفعل
فالاو ان كونه المحض فيه ما مر من النشأف المذكور وهو الاشعار بالقول
يكون اللام للاستفاد في الجملة ولذا لم يذكر هذا الوجه في شرحه للنشأف ويمكن
ان يقال في توجيهه ان مراد النصارى من هذا توجيه كون اللام او التوفيق او كون
الحمد المحض مطلقا سواء استعمل اللام في الاستفاد حقيقة كما هو مذهب البعض
او بحارا بقرينة المقام كاذب اليه الزمخشري وغيره لا توجيه كلامه
مقتطعا عليه مسا وقلامه اذا اظهر ان يقال فلاولى ان يذهب اليه مبنى
على ان الجنس هو المتبادر والمخرب هذا يندفع الاشكال ويظهر كما في ما يحمل لتفصيله
اولا بانه لما كان حلا لمعرف باللام معونه النام على الاستفاد وكان الجمل عند
وجود اللام صح شبه الاستفاد واللام ولو ساخا وثانيا بانه لما كان مذهب

البعض ان الاستفراق من لدول اللام واشترط فيها بينهم وجه كلام الكشاف على
هذا المذهب ايضا كما وجه على مذهب صاحب الكشاف وبالكافي ما كان في انقام
الاستفراق من اللام وعدم انقائه منه تردد لكان الخلاف ذكره بان يفتح على المذهب
وهو ان الجنس هو المتبادر من اللام بخلاف الاستفراق لعدم تبادر منها في مذهب
وعدم انقائه منها في اخره قوله من قال يرد عليه ان المتبادر الى الفهم من الجنس
المرتبط باللام في القامات الخطابية والشايخ في استعماله انما هو الاستفراق
سواء كان معدا او غير المعد والمقام الخطابي المعنى للمبالغة اذ دليله ما عدل شاهد
على الاستفراق واي معنى لمقام يكون اولى بالاستفراق من المحد في تخصيصه بالجنس
بقرينه الاستفراق كناية على علم غير وارد اذ المراد بالترايز المتعارفة على الالة
الجنس من حيث هو كما هو المتبادر من اطلاق القرينه فلا دلاله للمقام الخطابي
حال حوارا دالة الجنس من حيث هو وانما يجهل عزاء الالة الاستفراق على ان المتبادر
الى الفهم الشايخ ليس الا الاستفراق فضلا عن كونه اذ دليله وكون القرينه
كناية على علم واوسا ان المراد بها الترايز المجوز للاستفراق فلا يميز الالة ايضا
عند كان الاصل وهو الجنس من حيث هو المعنى عزاء الالة وكذا ما قيل انه ذكر في
المسوخ ان الراجح هو العهد الخارجي لانه حقيقة الغير وكال التميز بالاستفراق
لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد دليل الاستعمال جدا فليكن حكمه هنا
بان المتبادر والشايخ هو الجنس لان ما ذكر في الشيوخ انما هو بالنظر الى اصول
الباحث عن ادلة الاحكام المتعلقة بانفال الكلفين واراد بالرحمان الرحمان بالنظر
الى الحكم الشرعي لا الرحمان باعتبار الوضع يدل عليه دلالة واضحة قوله قبل هذا
قال العهد الذي والاستفراق من فروع تعريف الحقيقة ولهذا ذهب المحققون
الى ان اللام لتعريف العهد والحقيقة لا غير فظهر من هذا الكلام ان الاختلاف

من اية الاصول والعربية في لام التعريف فلا يجبه ما قيل في الجواب عنه انما
ذكر منه من هياكل الاصول وما ذكره هنا قول اية المعاني او على ان
اللام لا يفيد سوى التعريف الخ هذا الوجه نعله الشارح في شرحه للكشاف
عن الزمخشري فعلى هذا يكون المراد بقوله فاذن لا يكون فيه استفراق تخصيصه
عن ان يكون من قول اللام او الاسم على ما سلف تقرير كلامه ان الاستفراق المستفي
ما هو متداول اللام او الاسم ولا امتناع كما ان استفاد بقرينه المقام كما صرح
به في بعض المواضع فلا يرد عليه الاشكال بما قيل انه ان اراد به ان لا يكون غير
استفراق هو متداول اللام او متداول الاسم في نفسه فلا كلام في صحة هذا المقام
لكنه لا يجبه وحده اختيار جعل المحد في هذا المقام للجنس دون الاستفراق
وان اراد ان لا استفراق هناك احلا فظاهر انه غير لازم ما ذكره كلفه لو صح
لزومه له لم يتصور استفراق مع المفرد المحلى بالام للجنس في موضع من موارد
استعماله وبطلان اظهر من ان يجنى ما على صاحب الكشاف فلما واما
على الشارح فلاته بعد وتوجيه كلامه وقيل السبب في اختيار الجنس
ان دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالام في الاحتجاج بها الى
استنباط المقام مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد
وتؤدي بؤده فلا حاجة ههنا في تأديه ما هو المقصود اعني استفاء المحامد
عن غير تعالى ويتوهم له الى ان يراد على الجنس معنى زائدا يستعان فيه بالقرين
والاحوال واورد عليه بانه اذا استعين بها صار اختصاص افراد المحد مقصرا
به واذا الكنى بدلالة جوهر الكلام صار مقبولا ههنا والاول اولى فلم يخار
الثاني واجيب بان الاختصاص من زمان فان كان المقصود اختصاص الجنس
فلا يظهر ان كان اختصاص الافراد فقد حصل اختصاص الجنس ببلاده وسلوك

طريقه البرهان فن من المبالغة **وله** فقد نقست اي صرف الكلام عن اذنه
 باركتاب ما لا بد لوالديه خاصة من حديث او تقدير مع استقامته بدونه ونقل من
 ابن الحاجب ونعم ان حديث المبالغة لا يجوز بوجه انهم حكموا باستناع البدل
 من المحدث في مثل ما ضربت لاريديا بنات على وجوب ذكر المبدل منه ومن النقص
 من قبل الفعل المعنى وعلم منزله المصدر عطف على الموصول لما فيه من غايه الذن
 وكما جعل ما لم يعلم نفي للغير المحدث في وعلم وفي انهم وكما جعله بدل من
 الغير المحدث في انهم وحديث الغير من علم وكما جعله مفعولا لانهم على تقدير المحدث
 والاتصال مع حديث العايد من علم **وله** الذي هو من اوصاف النعم اشارة
 وجه المالكية يعني ان كون الانعام الذي هو من اوصاف النعم محمودا عليه انما هو اولا
 وبالذات بخلاف النعم فان كونها محمودا عليها ليس الا ثانيا وبالعرض لانه من ان
 الذات انما هو محمود باعتبار انسانيته بصفه الكمال وان المحدثات على نعمه انما هو
 ملاحظه صدورها عنه والانعام بها فيكون المحدث على كونه منها المكنى واولى شه
 على انما انعامه **وله** ولم يفرض النعم به اي ما هذه النعمه اصلا اما على وجه
 الاستدراك فلتصور العباد عن الاحاطة به واما لاعلى وجه الاستدراك فلا
 يومهم اختصار المحدث بعض النعم به دون بعض واما مطلقا فلتدبر نفس
 السامع كل مدقبة مكنى بحسب اقتضا المقام بان يقول بقدر النعم
 دفعا لتحكم الترجيح من غير ترجيح او بقدر التخصيص بالبعث ما يليق بالمقام
 الا انه ترك التصريح به اعنى اذ على ترتيبه الحال فتوله عن الاحاطة بحمل ان يلقى
 بعصورها هو البادروا ان يملن بالعبار على الاول اما ان يحمل الاحاطة
 على ما يعنى التفصيل والاجالى او على التفصيل فقط او على الاجالى فقط اما على
 الثانى فتصور العباد ظاهر لان جميع افراد النعم واحصاها على التفصيل

مسند

شعور يفتقر لتمام البيان عن التعبير عنها واما على الاول فذكر من لانه لما ضا
 العباد عن الاحاطة على وجه التفصيل فقط فتصورها على غير التفصيل والاجالى
 اخذوا ما على الثالث فلا تصور في العباد بالنسبة الى الاحاطة الاجالية
 الا انها لما كانت ناقصة بالنسبة الى الاحاطة التفصيلية نزلت منزلة
 القاصر وعلى الثانى ايضا اما ان يحمل الاحاطة على المعنى الاعم او على الاخص
 التفصيل او الاجالى اما على الثانى فلا خفاء في تصور العباد عن الاحاطة على
 سبيل التفصيل واما على الاول فلما ذكرنا ما على الثالث فلان العباد عن
 الاحاطة على سبيل الاجال قاصرة بالنسبة الى التفصيل وفي المختصر اورد
 الابهام بنا على ان تصور العباد عن الاحاطة انما هو بالنسبة الى البشر لا الى
 الالوان اذ لا امتناع بالنسبة الى جنابه تعالى وكما قد رتبته بالنظر الى ان
 القصور محقق بالنسبة الى البشر تركه هنا قيد الابهام وبالنظر الى عدم
 امتناع العباد عن الاحاطة بالنسبة الى كمال قدرته تعالى زاد في المختصر
 قيد الابهام او على ان التصور مطلقا غير محقق بالنسبة الى العباد ايضا لان كان
 الاحاطة على سبيل الاجال فترك الابهام منها نظر الى التصور عن الاحاطة
 مطلقا او على سبيل التفصيل وزاله نظر الى مكانها على سبيل الاجال وما قيل
 ان وجهه على تقدير حمل الاحاطة على المعنى الاعم والعبار على الظاهر ظاهر اما على
 تقدير حملها على المعنى الاخص بطريق المبالغة او بتفصيل عن العباد او حملها على الكمال
 منها وهي الاحاطة التفصيلية فوجهه ان حديث النعم به لا يدل بطريق القطع على
 ذلك التصور وانما يورد وهما به وان تحققت التصور فقط فادفع ما يقال ان تحققت
 التصور بذكر الابهام كما في المختصر تصور والافان لم يتحققه كما وقع هنا تصور
 ضيقه شايده فتصورا لاحقا انه يقتضى ان يرا دقيد الابهام على الوجهين

الاخير من اعني عدم التوجه والذهاب لعدم دلالة حديث النعمه بطريق القطع عليها
 ايضا **ثم** انه صرح ببعض النعمه اي بعد ان لم يتوفر في القرينه الاول بالنعمه
 احلا صرح ببعض النعمه يجوز ان يكون المراد ببعض النعمه اليان وهي نفسها
 اصل لبناء نوع الانسان يتوقف عليها بعض من اصول المحتاج اليه في بناء
 النوع وهو انتظام امر الناس والاجتماع مع بني نوعه والتعاون والتشارك
 وهذه اصول تتوقف ايضا على معاملة بطريق العدل فيما بينهم بحيث يتحقق
 الجميع عليه والمسالمة لا بد لها من قوانين متوقفة على تحقيق واضع من نوعه
 باستحقاق الطاعة وهذا الامساك موقوف على ثبات نظامه واداباته باهت
 داله على القوانين هذا الدافع لامن عند نفسه بل من عند الحكيم الجليل في التصريح
 بنعمه البيان ايا الى هذه اصول على هذا التدرج وفي الايات ثم تظيم هذه البيان
 ويجوز ان يكون المراد ببعض النعمه ما ذكره المص من نعمه البيان والرسول الحكيم
 وفي فضل الخطاب وفي كل منها ايا الى اصول ما يحتاج اليه في بناء النوع ففي البيان
 ايا الى ما يتوقف عليه من الاجتماع مع بني النوع والتعاون والتشارك وغير ما ذكره
 وذكر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ايا الى الشارع المعين وفي ذكر الحكمة ايا الى القوانين
 وفي فضل الخطاب ايا الى ما يتنازه المعين من استحقاق الطاعة ومعرفة الخصال وكل منها
 اصل يتوقف عليها انتظام امر الناس والمعاذ ويورد هذا الوجه قول الشارع رحمه الله
 اشارة الى القوانين اشارة الى المعنى ووجه الاية فيه انه لا يرتب بيان مفهوم
 كل منها ليس نفس المسمى اليه وقوله لعل الشارع رحمه الله في شرحه للكتاب في سورة
 من الحكمة في التحقيق من العلم بالاشياء والعلم بالامور على ما ينبغي والحكمة على
 الزبور والشرائع وكل الامور وافق الحق لا يتناهى على ذلك وفي فضل الخطاب العلم والعمل
 والقول لا ينبغي صرح في الدلالة على الفارقة بينهما وما قيل ان الاحوال الاول اياها قوله

في قوله تعالى
 وما يلقى من
 الامور على ما ينبغي
 والحكمة على
 الزبور والشرائع
 وكل الامور وافق
 الحق لا يتناهى
 على ذلك وفي فضل
 الخطاب العلم والعمل
 والقول لا ينبغي

ايا الى اصول ما يحتاج اليه لان البيان اصل واحد منها فكيف يكون ذكره ايا اليها
 والاحوال الثاني قوله صرح ببعض النعمه اذ لم يقع التصريح بهذا المجموع فيقول بما قررنا وظهر
 به ان ما قال في دفع الاشكال عن الاحوال الثاني بانه صرح بايق الشرائع والمعجز
 والتصريح بذكر الرسول تصريح بكونه شارعا مسلما من الله معينا للقوانين الشرعية لا شهاد
 انصافه بذلك وتقرره في النفوس وكذلك التصريح بذكر الال والاصحاب تصريح
 بتقوية الرسول بهم في تنفيذ الاحكام فكيف لا يحتاج اليه وكذا جعل نسبة التصريح
 الى المجموع تقريبا وجعل الاصول المسمى اليها هي النعم المصم بها من البيان والشرائع
 وايتاء الشرائع والمعجز وعبار الاية بلا حقه وصف الاصله وكذا جعل الاية
 بالنسبة الى المصم بها بوصف الاصله وحدها وبالنسبة الى البعض الآخر
 لدائه ايضا وانت جدير بان تقرر الشارح وتوجيهه كلام المصنف في الوجه
 المذكور من التشبيه على كمال الملازمة من ما ذكر في التمهيد ومن ما ذكرنا التعليل
 من نعمه البيان والنطق بالعقوبات وايتاء الحكمة وفصل الخطاب ما لا يخفى
 على اولي الابصار **وا** على عجرات نبينا صلى الله عليه وسلم هو القرآن
 لانه باق لما يود القيمة والانتان موصل لما يقين والاطننا وسائر المعجزات
 فثلاث بعد الظهور والعيان ولا شبهة في كون المعجزات الباقى اعلى من الثلاث
 لانتان **رعايه** كبرائه الاستهلال هي ان يكون الابتداء مناسبا
 المقصود ومشترا بدهنك ربع الرجل راعه اذافق احمائه والاستهلال
 من الملل وهو اول المطر ومنه سهل المثل اوله سمي به للتوقف على لا يكون
 الابتداء مناسبا المقصود ومشترا به ثم انه لا يشراب في افعاله مدخل للعطف
 في رعايه البراءة بل يحصل بمجرد ذكر الخامر وكذا في التشبيه على جلاله نعمه
 البيان وتفصيلها بل انا يستفاد من ذكر الخامر بعد العام بناء على ادعاء

ان نفعه البيان قد بلغت في التفصيل والشرف سلفا بحيث صارت كانه ليست
من افراد العام على طريقه قوله فان نفق الانام وانت منهم فان المسكر بعفوه الغزال
وقوله وتبشيرها بالوفا وانسان الى انه اعتبر اول عطف تبشيرا بعمارة ثم جعل المجموع
عطف على ما تضمنه قوله عطف الخا من على العام فيكون عطفه للمحدود والمقدر
اي ذكر الخا من بعد العام لمجموع التابدين ولا بعد ان يقال معنى قوله عطف
لخا من على العام ذلك بطريق العطف بعد العام فتساك شيان احدهما ذكر الخا من
والاخر ذكره بعد العام فتقوله رعايه على اللادك وقوله تبشيرا على اللذان وتو
قال وعلم تخصصه بعد التعميم لكان النسب والراد بنوله مالم يعلم على ما نقل عن الشارح
مالم يعلم بقوى انفسنا واجتها دنا وقيل ذكره لرعايه السمع اوله نعم توهم الخور
بان يراد بالتعليم احضار المدهول عنه وتذكير المنسى وقيل بان يبينه التخرج بانه
تعالى رقا هم من حضيض الجبل لاد زوع العلم واستدل بقوله صاحب
الكشاف في تفسير قوله تعالى علم الانسان مالم يعلم تنكره من ظله الجمل
النور العلم وفيه بحث لان هذه الفايده مستفاده من التعليل بلا شبهه
كاستدلاله في قوله تعالى خلق الانسان على البيان حيث ذكر سبحانه
نفعه البيان في مقام الامتنان ويميزه الانسان عن سائر الحيوان **انسان**
الى المجموع ظاهر فيحتمل ان يكون الراد بفصل الخطاب القران فيل هو غير مستقيم
اذ يفيد المعنى حينئذ افضل من اولي القران ولا احد سواء اولي القران
ويمكن دفعه بان لا ينافي من سواء لم يؤت القران كيف قد اوتي من ان
واستبعد من ائمة القران اللهم الا ان يراد من سواء الانبياء ولا دلالة للعبارة عليه
نعم منهم منها انه افضل من اولي القران ولا دلالة فيها على كونه افضل جميع البشر
وقوله ويقال للكلام الى اخيه تنبيه على ان فصل الخطاب على العنيتين من باب تمام

فصحة وعلى ان المحار لغوي لا عقل ادلا بجازة النسبة ويمكن جعله من باب رجل
بدل وانما هي افعال وادبار يكون الخطاب نفس الفعل على طريق المبالغة فيكون
الخور مبتليا لا لغويا ولا بعد في ان يكون فصل الخطاب بمعنى كوز خها با قاصلا او مقصودا
باعتبار كون المصدر من المعلوم او المجهول لا اركان كوز معلى ولا لغوي فتقوله
بتبيينه ان فعله يتناجب لا يلتبس عليه وقوله ولا يلتبس كانه عطف تنبيه
اصلها اهل دليل اهل قال في شرحه للكشاف لم يسمع في تعينه الا اهل
وان كان القصد الى تخيير من له حظ او تقليد لهم وقوله حضر استماله في الاثر
ومن له حظ تنبيه على ان فيه تخصيصا بعد تخصيص حيث لا يضاف الى
القتلان من البلاد والحرف ويخودك ادلا يقال ان مصر والاسلام واليه
البيت وغير ذلك كما يقال اهلها ولا يضاف من العمل الى منزله خطره
في امره يزد الدنيا كالابني والدنيا فقط كالفرعون ونحو بعضهم بان الا
هو القرايه بنا بغيره والاهل القرايه كان لها تابع اولا **جمع ظاهر معنا**
ما ذهب اليه البعض وهو المشهور ولكن الحق ان قاعلا لا يجمع على افعال وجه
صرح في شرح الكشاف حيث قال ولحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت
حتى قيل ان اصحابا جمع محب بالكسر تخفيف صاحب كثر وانما راجع بالسكون
اسم جمع كثر وانما روقال الجوزي في رد ما جاء في المثال حناوها ابناؤها
نقلا عن ابي عبيد وها جمعا حان وبان انا اهل ان المثال حناها بناتها
لان قاعلا لا يجمع على افعال ثم قال الشارح واما اسنادها واصحابا فجمع شديد
ومحب الا ان يكون هدا من النوادر على ما جرى في الامثال فعلى هذا الاطوار
جمع ظهر تسمية بالمصدر **جمع خيرا بالتشديد** اراد به انها صفة مشبهة
واحد ما خيرا بالتشديد لا خيرا اسم التفضيل وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث

لان خروجها عن صيغته الاصلية وهو انفل منع من اجزاء الشرقات التي هي
جارية في انفل التفضيل عليه وكذا كونه في الاصل على انفل ثم خفف بالحدث
لنزه استعماله ولذا قد يستعمل على الاصل منع من اجزائها على صورته الحالية
ويجوز خيرا بالتخفيف منه قال الجوهرى رجل ضر وخير مشدد ويخفف
وكذلك امره خيره وخيره وقال تعالى اولئك لم يجزات جمع خيره
وهي النافله من كل شيء قال الاخفش انه لما وصف رجل فلان خراشيه الصنه
فادخلوا فيه بالملوث ولم يريدوا انه انفل واستعمل الزحري في قوله
السنه والصدور معنى التفضيل في تفسير قوله تعالى يا منسج من ايه او
نفسها تات بخيرتها او مثلك الا به حيث قال هو يتدر على الخير وما هو خير
وعلى مثله في الخير اراد بالاول الصنه وبالنسب التفسير وبالنسب للمصدر
فعله جمع خيرا بالتشديد اما للاصرا عن اسم التفضيل واما للنظر على الاصل
والا يكتفى ان يكون الاختيار جمع خيرا مخفف خيرا لصاحب اللسان في قوله
تعالى لمن المصطفين الاختيار اند جمع خيرا مخفف خيرا اصله بها يمكن
من شيء بعد الحمد للصلاه اشاره الى مذهب من يقول ان الواقع بعد ما يتوكل
النفل المحدوف وما بعد الفاجله مستقلة وليس ما تقدم جزاؤها ففعله
كانت او غيرها والصحيح انه جزء من اجزاء الجملة الواقعة بعد الف واليه ذهب
الزمخشري التحقيق قال الشيخ ابن الحاج لا نزاع في ان اما موضوعه لم يبين
للتفصيل محل ولا سئل ان شيء ان ما بعده هاشي لم يربط حكم من الاحكام ولذا
قالوا على المعنى الاول انها للتفصيل وعلى الثاني كله فيها معنى الشرط الا ان ذلك
الاقسام على الاول غير لازم قد ذكرنا لاف م كلف وقد لا يذكر الا قسم
واحد كتوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ والنزوم حذف الفعل بعد علوية على طريقتهم

مع تمام الكلام

واحد

واحد كما انزوم حذف متعلق الطرف اذا وقع خبرا والنزوم ايضا ان يقع خبرا ومن
جوابها ما يكون كالنوع من الفعل المحدوف ثم اختلف في ذلك الواقع فمنهم من ذهب
الى انه جزء الجملة الواقعة بعد الف تقدم عليها لذلك الفرع ومنهم من ذهب الى انه
متعلق بالنفل المحدوف وما بعد الفاجله مستقلة ومنهم من فصل بينهما اما ان
يكون الواقع بعد ما يصح عمل ما بعد الفاء فيه مع تقدمه عليه ولا فان مع فالمد
هو المولد الاول والا فاما ان الفصح على ما صرح به المحققون هو الاول واليه
مال صاحب اللسان والناظر الاستر ابادي والشيخ ابن الحاج وغيرهم
وقاهر كلام السامع هنا على اخير المذهب الثاني والثالث وقد صرح ابن
الحاج في ابصار المنفل بجلالها ومن اراد معرفته وجه الخلاف فليطالع ثم
وقوله فوكت كلمة اما موقع اسم الخ فيه نوع مخالف لما سمى في احوال متلفات
الفعل في تحقيق قوله تعالى واما نود من ذنابهم من المذهب الصحيح المختار حيث
قال انه محدوف المزوم الذي هو الشرط اعني كين من شيء واقية مقاهه ملزوم القيام
وتصريحه بنوعها موقعها ازاله لما عسى توهم انها في الاصل منها فغيرت اليها
وهذا التوهم بط لان ما حرف ومما اسم ولم يبعد في كلامهم كون الاسم بالغير
حرفا وناسبه على خروج الكلام عن الاستقلال بالان لا بد خولا اياه الشرط
او على صيرورة الحرف ساما كقوليت وخوفها في سائر اللغ مع كونه قياسا مع النافذ
او التغير في التفسير عليه حسب المعنى دون التفسير او لا يغير حسب المعنى اصله
وما قيل عن سبويه من تفسيره اما ز يوتف بم بمها كين من شيء فزيد فيهم فوجه الى
بيان المعنى الحق وتصوير حاصل الكلام واعلام ان في هذه اما لزوم ما بعد ف
لا قبله لزوم الخبر بالشرط لا الى ان اصله كما ذكرنا بل اصله على ما صرح به السامع
المرضى واليه ذهب تحقيق السامع بما سمى اما يمكن من شيء فزيد فيهم فمعنى ان من

في الدنيا شي يقع بمصر تمام زبد حذف الشرط الذي هو لزوم الجزاء على كل من شي
لانه ليس الغرض الاصل انما هو اللزوم بين الشرط والجزاء لزوم ما بعد فان
لما قبل لزوم الجزاء الشرط كان انما واثم لزوم القيام وهو زبد تمام ذلك
الملزوم وتتميمه على ما ذكره الرضائي ان اصل ما انما انما بالشرط وتذكر ما هو
ان استعمال ان الشرطية كثير مع كان الناقصة فلا يخفى اما ان حذف شرطه جوازا
او وجوبا وعلى الثاني فاما ان حذف مع نفسا وبلا مفسر ان حذف جواز الخو
ان سيق نفسا او وجوبا مع نفس مثل ان زيد كان منطلقا ان ظلت لا يجوز
تغيير حرف الشرط عن صورتها بل انكر الى الفتح وان حذف وجوبا لا يفسر
وجب التغيير لانها على وضعها الاصل مع قطعها وجوبا عن مقتضاها
الاصل اعني الشرط لا يفسر وهو كالعموم مستكره وبالتغيير سهل حذف شرطه
وجوبا لانه تغيير كانه ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون
كاللغة لما عن مقتضاها الاصل نه لا يخفى على هذا التفسير اما ان حذف شرطه
بجميع ما يتعلق به من ان على وعينه وهو السبب ولم يبق دليلا عليه او حذف
مع بناء بغير ما يتعلق به دليلا عليه فعلى الاول يجب انما في جزاءها بالبدون
بان انما في الاصل حرف الشرط لان انما علم السببية فجزاها لما يغير صورة حرف
السببية نحو اما زيد فنطلق فلا بد انما في انما جزء من الجزاء المقصود
تفصيل حنيفة مقام الشرط بحافظة على ما تقر من وجوب شغل ما انما حذف
بشي وقد تمام كلة شرط مع شرطه من جملة اجزاء الجزاء كقوله تعالى فاما ان كان من
المفترين فروح وريحان الاية وعلى الثاني لا يجب بل يجوز حذفها نحو اما زيد
انطلقت وانباتها نحو اما انت فانقرن ان تؤمى وعند الكوفية اصله ان
الشرطية ينتج المنع صحت اية ما على ما تقر من مذهبهم في اما انت منطلقا

انطلق

انطلقت **اول** لزمتها انما الملازمة للشرط غالب انما انما استغلا لانه
وذلك فيها اذا كان الجزاء جملة اسمية او فعلية انشائية او خبرية ما ضوية غير
متممة او متصرفه مع قد لفظا او تقدير او مضارعة بغيره احد حرفي
التنقيس واز وما نحو ان جيتني فانا نكرم وان جاك زيد فانا كرمه وان جاك عمره
فلا نهنه وقوله تعالى وان كرهتموهن نفسا ان كرهتموهن نفسا وقوله تعالى ان
كنتن كنتم ففعلية وقوله تعالى ان كان ليصه قد من قبل فصدقت اي قد
صدقت وقوله تعالى وان تعاسرتم فترضع له اخري وقوله تعالى من
يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه **ثاني** لزمتها لمصوق الاسم اللازم
للمبتدأ قيل ان رفع اللازم منه للمصوق فظا هو ان لمصوق الاسم لا يلزم المبتدأ
وان جرحه فلا يتم فظا هو ان اللازم للمبتدأ هو الاسم لا الاسم ولذا قال
في المختصر في الاسمية لازمه للمبتدأ واجيب بان الاسم ايضا لازمه للمبتدأ
للزوم العام للحاضر كقيل الحيوان لازم للان وبان لمصوق الاسم وان لم
يكن لازما للمبتدأ لكن يعطى ههنا حكم اللازم ويقام مقامه ولما كان اللازم
للمبتدأ هو الاسم كانه ينبغي ان يكون هي لازمه لا كما لكن حرفيتها ينتج
من ههنا اللزوم فجعل لمصوق الاسم بدل الاسمية لازما لادما لا يترك كلة
لا يترك كلة فاللمصوق قائم مقام لازم المبتدأ وفي حله ولما كانت الاسمية اللازمة
حقيقة منه للمبتدأ متاخر عنه وروى ذلك في مقام مقامه وهو المصوق
فجعل الاسم اللاحق متاخر عنها ولا يخفى ما في ههنا الجواب من ان لا يترك
الجزاء ان المراد بالتغيير المستلزم اللازم العايد الى الاسم كونه اسما اي الاسم
اسمية للمبتدأ بقرينة وصفه باللزوم والتشايح بئله مستحوز باللام الفضلاء
والادبا ولما صرح في مختصره والاسمية لازمه للمبتدأ وقوله فضاخر ما كان

على ما يشترطها صيغة الجمع بهذا الفن بوجوب عدم معرفتها بما سواه وانما سوا
وان كان لا يخفى انما له الدقة ادنى منه في ان له معرفة الدقائق فيكون مراد من العلوم
سواء لا يخفى على ذي فطنة سواء حل الاضمار على الاستفاد في مقام المبالغة في المدح
اولم يحل وهذا يدفع ما يقال هذا الفرع لا يستقيم سواء كان المعنى على كونه ادنى
الجميع او على كونه من جملة الادنى اما الاول فلان دقة العلوم انما توجب دقة العلم
لا كونه ادنى في الجملة فضلا عن كونه ادنى للجميع وانما الثاني فلان ما يحل من جملة
لا بد ان يشتمل على رتبة دقة ودقة المعلوم كما مر انما بوجوب تقصير دقة العلم
بمعرفة انه تنجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة اراد بالمعرفة المعرفة على وجه
التحقيق كما ينبغي وهذه المعرفة لا تحصل الا بهذا العلم وما يبين في علم الكلام
في مباحث النبوات من اثبات كون التمران معجزا وانما يحل في كونه في اعلى
مراتب البلاغة فانما يتوقف معرفته على وجه التحقيق على معرفة قوانين
هذا العلم وهذا يدفع ما يقال ان اراد بهذه المعرفة معرفة انه معجز وانما يحل ان
نائبها لم يحصل ثم لم يحصل له علم الكلام ايضا وان اراد بها معرفة انما يحل ان
لكونه في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا لغيره منى ايضا حاصله تعلم الكلام
مقتوله لكونه معجزا ان يكون علمه للاعجاز وهو الظاهر وان يكون علمه للمعرفة
بشدة المضائق اي معرفته معجزا لاصل معرفته كونه في اعلى مراتب البلاغة
وهو لا نسب هنا بغير فرق بين ادنى الاول فيحصل معرفة الاعجاز في
الجملة من معرفة علمها تقليدا وعلى الثاني لا يحصل الا بمعرفة علمها
والاول يحصل بعلم الكلام ايضا دون الثاني وقوله لا شتم له على الدقائق
علمه كونه في اعلى مراتب البلاغة وفيه رد لما ذهب اخر من انما يحل للمعرفة
اولا شتم له على الاخبار عن المعينات او لسلامته عن الاختلاف والاشتمال

على

الضمير

على ما يشترطها صيغة الجمع بهذا الفن بوجوب عدم معرفتها بما سواه وانما سوا
وان كان لا يخفى انما له الدقة ادنى منه في ان له معرفة الدقائق فيكون مراد من العلوم
سواء لا يخفى على ذي فطنة سواء حل الاضمار على الاستفاد في مقام المبالغة في المدح
اولم يحل وهذا يدفع ما يقال هذا الفرع لا يستقيم سواء كان المعنى على كونه ادنى
الجميع او على كونه من جملة الادنى اما الاول فلان دقة العلوم انما توجب دقة العلم
لا كونه ادنى في الجملة فضلا عن كونه ادنى للجميع وانما الثاني فلان ما يحل من جملة
لا بد ان يشتمل على رتبة دقة ودقة المعلوم كما مر انما بوجوب تقصير دقة العلم
بمعرفة انه تنجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة اراد بالمعرفة المعرفة على وجه
التحقيق كما ينبغي وهذه المعرفة لا تحصل الا بهذا العلم وما يبين في علم الكلام
في مباحث النبوات من اثبات كون التمران معجزا وانما يحل في كونه في اعلى
مراتب البلاغة فانما يتوقف معرفته على وجه التحقيق على معرفة قوانين
هذا العلم وهذا يدفع ما يقال ان اراد بهذه المعرفة معرفة انه معجز وانما يحل ان
نائبها لم يحصل ثم لم يحصل له علم الكلام ايضا وان اراد بها معرفة انما يحل ان
لكونه في اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح لا لغيره منى ايضا حاصله تعلم الكلام
مقتوله لكونه معجزا ان يكون علمه للاعجاز وهو الظاهر وان يكون علمه للمعرفة
بشدة المضائق اي معرفته معجزا لاصل معرفته كونه في اعلى مراتب البلاغة
وهو لا نسب هنا بغير فرق بين ادنى الاول فيحصل معرفة الاعجاز في
الجملة من معرفة علمها تقليدا وعلى الثاني لا يحصل الا بمعرفة علمها
والاول يحصل بعلم الكلام ايضا دون الثاني وقوله لا شتم له على الدقائق
علمه كونه في اعلى مراتب البلاغة وفيه رد لما ذهب اخر من انما يحل للمعرفة
اولا شتم له على الاخبار عن المعينات او لسلامته عن الاختلاف والاشتمال

الخالفة في الاسلوب الكلام العربي من الرسائل والخطب والاشعار سيما في المطالع
 والتاليع والدقائق جمع دقيقة وهي مائة وثلث والاسرار جمع سر وموسم
 اضروكم والسريع بعناؤه والخواص جمع خاصه وتدراد الكمال بالغة ويقال
 خاصته وقيل اسم جمع الخاضع بالشد يد بعض الاشياء **قوله** فان قيل كيف التوفيق
 بين ما ذكره هنا من قول المصنف وبه يكشف عن وجوه الاعجاز اعني في
 نظم القرائن استارها حاصل السؤال دعوى الثاني بين كلاميه من وجهين
 احدهما ان ما ذكره هنا يقتضي اختصاص كشف النشاع عن وجوه الاعجاز اعني
 ادراكها بهذا الفن وما ذكره في النشاع يقتضي اختصاصه بالدق وهو على ما ذكره
 السارح في شرح النشاع قوم ادراكه لها اختصاصا بما ذكره في لطائف الكلام
 ووجه محاسنه الخفيه فنهى ثانيا والثاني ان ما ذكره هنا يقتضي ان كان كشف
 النشاع عنها بهذا الفن وما ذكره في النشاع في اخر البيان من قوله ونفس وجوه
 الاعجاز لا يمكن كشف النشاع عنها يقتضي عدم امكانه على ان الثاني بين كلامي
 النشاع ايضا حاصل وحاصل الجواب التوفيق بين كلاميه اولاهم بين ما ذكر
 هنا وبين ما ذكره في النشاع بانه انه لا ثاني من كلامه اذ المراد بقدم المكان
 كشف النشاع عدم امكان وضعه والتعبير عنه بما يذكره غير الغير لغاية دقته
 ونهايه لطيفه وهو لا ثاني الا ادراك الدق وله نظم في الوجديان كاستقامه
 الوزن في الشوق نادر كما بالوجديان قطعاً وتقصير عبارتها عن كشف حقيقتها وبيان اي
 امر اقتضى استقامه الوزن ومن الحسنيات كالملاحه فانما نجس بها ونحو غير هذا
 لغيرنا في السارح رحمه الله في شرح النشاع ونعم ما قال من قال
 خير ليست وراي حسن ما هو ما سبقه دل برأي آئيم وتنب التوفيق
 بين كلاميه من انما الى التوفيق بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره في النشاع بقوله وما ذكره هنا

نعم

يعني قوله وبه يكشف عن وجوه الاعجاز لا يدل على انه مكرر وصفه والى التوفيق
 بينه وبين الكلام الاول لم يقوله بل عا انا انا يدرك بهذا العلم ولو بالبدون المكتسب
 يعني ان مراد المصنف بقوله وبه يكشف انما يحصل من الاعتبار ويعلم البلاغه
 وطول ما رسته والاستشغال به دون به يكشف عن وجوه الاعجاز استارها
 فانهم بهذا ما يفسر من التوجيه في هذا المقام بمثل اللطيف العلم **قوله**
 وقد اشير الى هذا الى ان وجه الاعجاز انما يدرك بهذا العلم وقوله لا علم بعد علم
 الاصول الكشف للنشاع اخص بالحاصل وتقل بالمعنى وعبارها للنشاع في اخر
 البيان بعد القرائن عن تحقق لطايف قوله قيل يا ارض لمعني الاية هكذا وان لا علم
 في باب التفسير بعد علم الاصول اقراسه على المراد الله تعالى من كلامه ولا
 اعون على تعالى ما يدل شتيهاته ولا اشنع في ذلك لطايف نكته واسرار
 ولا الكشف للنشاع عن وجه الاعجاز والسارح رحمه الله او رد محصل كلامه
 على اعتبار سطوت ولا الكشف على افراد وتعلق الظروف اعني بعد كل من المطوف
 والمطوف عليه والداعي به متعلق بالنشاع الاول عليه بلا علم على ما صرح به في شرح النشاع
 حيث قال والطرف ان اعني باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقا بمعنى النشاع الاول
 عليه بلا علم اذ الثاني الكشف من معنى الفعل على ما نقل عنه في الحواشي ان قوله بعد علم الاصول
 يتعلق بما في الكشف من معنى الفعل والمعنى على هذا التقدير ان من المميز انما يكشفان
 بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى التقدير الاول اشني بعد حصول علم الاصول
 عن كل علم سواها انقضاءه بالكشف ولا بعد من في التقدير من مجال علم الاصول بوجه
 فضلا عن الكشف وبهذا يرفع الاشكال بانه يلزم ان يكون علم الاصول الكشف
 المميز وكونه الكشف من غير ما الذي هو كما كشف في الجمله وهذا الثاني ما سبق من
 كلامي المصنف والسكاكي وهو محصل الكشف في المميز بقرائن محصل ما نقل عنه

ح

في اللواتي في دفع الاشكال ان الظرف متعلق بالكشف وان الكشف يقع في معنى التفسير
بل مجرد الكشف بسبب تجريد الكشف عن معنى التفسير بل يتبينه تفرع السكاكي
بالخصا والكشف في العليين والخصا مستفاد من معنى الكشف عما عداها واستلزام
هذا الذي بحسب العرف ثبوت الكاشف له كما لا يعلم في البلد من زيد
بمعنى لا اعلم سوى زيد وقوله بعد حصول علم الاصول بتقدير الحصول ازاله
لما قد يتوهم من لزوم كون علم الاصول الكشف عنها واورده عليه بان مجرد
اسم التفسير عن معنى التفسير على ما ذكره بعض المحققين من النجاشي اما يجوز
اذا لم يكن معنى من الاصول الثلاثة من العلم والادراك والاضافة كقوله ملوك عظام
من ملوك اعظم وعلمه قوله تعالى وهو اعلم من علمه اذ ليس شيء اعلم من علمه
من شيء ولو حل حصله كسفيه على معنى حصول الكشف لكان اقرب لمعنى التفسير
بتدرا لا مكان ولم يوجب الى تكلف التفسير معنى التفسير هذا غاية ما يمكن
توجيه الكلام وانما جدير بان كلام السكاكي وجه الله عز وجل لا شك في حصوله
الاحلال با بعد منازلة اذ الطرف اعني بعد علم الاصول متعلق باقوالا بالكشف
غير متيقن بالطرف مطعون على اقران **بقوله** نفير لا يكون الح هي حرف مستعمل
لتقدير ما سبقها من كلام خبري موجبا كالمعنى كقام او ما قام زيد وللمعنى
بعد الامر والنهي وما في معانيها كالتخصيص وبعدها استنهام مثل انفل ولا تنفل
والانفعل ومن تعطيني ولا اعلام بعد الاستنهام فنظ في نحو هل جاءك زيد وقوله
تعالى هل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا بغير وقوله تعالى ابر لنا لاجرا ان كنا
نحن الغالبين قال نعم وقيل هي بعد الاستنهام في ما بعد ادائه ولست اد
قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بر بكم نعم لكان كقوله هذا الاختيار
يقال له حرف الاجاب والاطرافها للاجواب في الكلام المبني على المنفى

واستفهم

والاستفهم عنه ولما حوز بعضهم بغير موقع في الاستفهام للتفريق على الاول
او المختار والتمثيل وحيد يجوز ان يقال في جواب الست بر بكم نعم فيكون
الست بر بكم معنى انت ربنا او انا ربكم ويكون نعم في التحقيق تصديقا للمعنى
الكلام الجزئي فلا عفت ذلك فتقول كله نعم في هذا المقام يجوز ان يكون التفسير
ما سبق من قوله لا اعلم بعد علم الاصول الكشف من معنى العليين او التفسير
الفرض المسوق له الكلام وهو حصرا لا دراك فيها وح يكون قوله لا يمكن استنباط
للجواب عن السؤال ناس من كلام سابق وهو ان يقال هل يمكن بيان
وجه الاعجاز وادراكه محققا باثبات العليين وضبطها على ما ينبغي فقال
لا يمكن اما لانها لا تكفيان مجرد ما لان الاطلاع على ملكة الاحوال وليفتها
ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات امر لا يحيل بها على ما يصرح به
واما الاشاع الاطراف بها لعل الام الغيوب وحوز ان يكون مجموع قوله نعم
لا يمكن جوابا عما يقال هل يمكن الح على ان يكون الاستفهام بمعنى الاشارة كما
قال لا يمكن فقول تصديقا له نعم لا يمكن فيكون في الحقيقة تصديقا للمعنى
السابق المفترضا لانه في الجملة بعدها بيانا وتفسير الخبر المفترضا **كاذكرا**
المفتاح حيث قال بعد الفراغ عن بيان كله لو ولبس علم المعاني على
التبع لثراكب الكلام واحدا نوحدا كما ترى ويرطب الضور على ما لكل منها
من لطائف التلذذ منفصلة اسم الاطراف في الاعلام الغيوب ولا يدخل كنهه
بلاغه القرآن الا تحت علمه **الناس** وتشبيه وجوه الاعجاز في تفسير
الاستفهام بالكناية مذاهب ثلاثة الاول مذهب المصنف وهو ان
يغير التشبيه في نفس العلم ولا يصرح بشي من اركان التشبيه سوى
المشبه ويدل عليه اي على التشبيه بان ثبت المشبه امر مختص بالمشبه

ويسمى التشبيه الضم في الشعر استعارة بالكناية وانبات ذلك الامر المختص
 للشبه استعارة تخيلية فالاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية على
 مذهبه امران متوابعان هما فعلان المتكلم متلازمان بحيث لا يحتمل احدهما بدون
 الاخر وليس كلامه مجاز لغوي وانا المجاز انما انبات متى لشي ليس هو له وهذا
 عقلي والثاني وهو الصحيح مذهب الجمهور وهو ان يصرح بذكر المستعار
 بل بذكر ديفنه ولا زمة الدال عليه قال في الكشاف والطايع ان سكتوا
 عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر الشئ الذي يرمز وادنه فينبهوا
 بذلك الشئ على مكانه والثاني مذهب السكاكي وهو ان يذكر المشبه به والا على ذلك
 ينصب قرينه نصيبا وهي ان ينسب اليه ويضيف شيئا من لوازم المشبه
 به المساويه فعلى مذهب المصنف كما ذكره الشارح تشبيه وجوه الاعجاز
 في نفس المتكلم بالاشياء المحببة تحت الاستعارة بالكناية وانبات
 الاستعارة لها استعارة تخيلية وكلامها من افعال المتكلم وكل من ينظي وجوه
 الاعجاز استعارة مستعمل فيها وضع له وليس من المجاز في شئ بل المجاز
 اثبات الاستعارة لوجوه الاعجاز وهو عقلي وفي ذكر الوجوه ايهام وهو ان يذكر
 لفظه معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد حيث اريد بها معناها
 البعيد وهو الطرف والقرين وهو المقصود المحض من التشبيه الاعجاز في الشعر
 بالصورة الحسنه استعارة بالاشياء المحببة للوجوه او استعارة الصور
 الحسنه للاعجاز وانبات الاستعارة لها على الاول استعارة تخيلية واستعمال
 الوجوه في طرف الاعجاز على الثاني استعارة مفرجة وقد تقرر في موضعه ان
 قرينه الاستعارة المكنية على مذهبه لا يلزم ان يكون استعارة تخيلية فالضابط
 في قرينه الاستعارة بالكناية انه اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع بمشبه لازم المشبه

هذا هو الوجه في تشبيه الاعجاز في الشعر بالصورة الحسنه استعارة بالكناية

كان

الاستعارة بالكناية هي التي لا يصرح فيها بالمشبه به ولا يرمز اليه بذكر الشئ الذي يرمز

قال انباته له استعارة تخيلية وادان كان له تابع كذا كان اسم ذلك الامر
 مستعار لذلك التابع استعارة مفرجة كالبعوض المستعاره بطال العهد
 وغيره وعلى مذهب السكاكي الاستعارة بالكناية هي استعارة لفظ وجوه
 الاعجاز او الاعجاز بلا انبات المحببة او الصور الحسنه او التخيلية
 استعارة الاستعارة واستعارة الوجوه لفظ فاستعارة مفرجة
 تخيلية وعنده لا يلزم ان يكون قرينه المكنية تخيلية بل يكون تخيلية كما
 لا يلزم ان يكون التخيلية قرينه لها على ما صرح في كتابه حيث قال في المكني
 عنها اي وينقسم الى ما قرنتها امر متدر وهي كالانبات في انبات المشبه
 او امر محتمل كالانبات في انبات المريع البقل هذا غايد ما يمكن من تقرر ما قبل
 الاقوام في هذا المقام يكون الجهر الملام وبما ذكرنا يظهر ضعف ما قبل في تقرر
 مذهب السكاكي في التخيلية على الثاني لفظ الوجوه الموضوع للوجوه
 المحببة المستعمل في الوهميه مجاز او لا يخفى ان اثر ان الترخيع لفظ المشبه
 به اعم من ان يقرن بلفظ الموضوع له او المستعمل فيه مجازا او لا والقران
 فعلان معنى مقول تخييد على انه مصدر بمعنى الجمع يقال قرأت الشئ قرانا
 جمعه ومعنى الفراء والتلاقع يقال قرأت الكتاب ففاه وقرانا تكونه ثم
 نقل الى المجرع المتلوه واما الى ان النقل الى هذا المعنى بعد جعل المصدر او لا
 بمعنى المنقول وعلمه لكما ان النسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وان
 قال مجازا في مجاز جلات ما اذا نقل من غير ان جعل المصدر بمعنى المنقول
 او لا فان فيه مجازا واحدا كما في نقل الاستعارة والفريد والتخريج وفي قوله
 جعل اسما دون ان يقول اطلق اسما وبالنقل ولا يخفى ان المقصود من قوله
 لتكلام المنزلة على النبي عليه السلام بيان النقل لا التعريف فلا وجه لان

والمبلغ قد السفي معه قيل اوف بندرك وليس لقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
معه حال من على بلغ او لغوا معز لاله او حال من السفي او استثنان جوابا للسؤال
اقتضا قوله فلما بلغ السفي وقوم مع سله لا يده يعتد بها في تقييد بلوغه
السفي بحال المعية وكذا في كونه ظرف لغو المبلغ لا يقتضا به ان يكون بلوغ الوله
والوالد مرتبه السفي معافي الزمان وكذا في كونه حال من السفي اذ لا معنى لقارنه
السفي لابر السفي اللهم الا ان يكون المضاف محذوف اي بلغ السفي مع سفي ابراهيم
وفيه بعدد وركا كه من جهة المعنى لا يخفى وكونه استثنافا يقتضي وجوب
الناظر عن مفسر السؤال ومعنى الاية الثانية النهي عن الراءه بالزمان
والزائيه والرجوع لهما وهذا المعنى انما يحصل بكونه معولا للمصدر اذ لا يجوز
ان يتعلق بلا اخذ كمره يتعلق الظرفيه والبالا للسببيه او الملابسه او يتعلق
الحاليه من المفعول والبالا للملابسه لانه يكون المعنى على الاول النهي عن الراءه
مطلقا بسببها وعلى الثاني النهي عن الراءه مطلقا حال ملابسه الحالين
بها وكلاهما غير مستقيم ولا يجعله حال من الراءه تقييد ان يكون متعلقا بالراءه
تعلق المفعوليه ثم انه وجه اساني اوله بالظرف وشبهه وارااد بالظرف الزمان
والكان مطلقا كما هو المصطلح وبالسببه الجار والمجور واقصر على ذكر الطرف
ثانيا اكتفا بدكر السببه اوله لم يرد به ما يقع الجار والمجور وان كانا
يخلقونه عليه كسر الان تعليله بالنزول منزله نفسه المعلن بوقوعه منه
وعدم انتكا كه عنه لا ناسبه **واعلم** وسبهي الفرق بينهما اي الفرق بحسب
الاصطلاح وهو ان في التطويل لا يكون اللفظ الزايد متعينا وفي الحسنوكون
متعينا فلم يعتبر التفسير المذكور وهذا للفرق لانه لا يبرأ ان بين التفسيرين
الا المتأخر بحسب المفهوم لان المراد بالزايان كان هو الزايد على اصل المراد

وبلغ

والمبلغ قد السفي معه قيل اوف بندرك وليس لقابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
معه حال من على بلغ او لغوا معز لاله او حال من السفي او استثنان جوابا للسؤال
اقتضا قوله فلما بلغ السفي وقوم مع سله لا يده يعتد بها في تقييد بلوغه
السفي بحال المعية وكذا في كونه ظرف لغو المبلغ لا يقتضا به ان يكون بلوغ الوله
والوالد مرتبه السفي معافي الزمان وكذا في كونه حال من السفي اذ لا معنى لقارنه
السفي لابر السفي اللهم الا ان يكون المضاف محذوف اي بلغ السفي مع سفي ابراهيم
وفيه بعدد وركا كه من جهة المعنى لا يخفى وكونه استثنافا يقتضي وجوب
الناظر عن مفسر السؤال ومعنى الاية الثانية النهي عن الراءه بالزمان
والزائيه والرجوع لهما وهذا المعنى انما يحصل بكونه معولا للمصدر اذ لا يجوز
ان يتعلق بلا اخذ كمره يتعلق الظرفيه والبالا للسببيه او الملابسه او يتعلق
الحاليه من المفعول والبالا للملابسه لانه يكون المعنى على الاول النهي عن الراءه
مطلقا بسببها وعلى الثاني النهي عن الراءه مطلقا حال ملابسه الحالين
بها وكلاهما غير مستقيم ولا يجعله حال من الراءه تقييد ان يكون متعلقا بالراءه
تعلق المفعوليه ثم انه وجه اساني اوله بالظرف وشبهه وارااد بالظرف الزمان
والكان مطلقا كما هو المصطلح وبالسببه الجار والمجور واقصر على ذكر الطرف
ثانيا اكتفا بدكر السببه اوله لم يرد به ما يقع الجار والمجور وان كانا
يخلقونه عليه كسر الان تعليله بالنزول منزله نفسه المعلن بوقوعه منه
وعدم انتكا كه عنه لا ناسبه **واعلم** وسبهي الفرق بينهما اي الفرق بحسب
الاصطلاح وهو ان في التطويل لا يكون اللفظ الزايد متعينا وفي الحسنوكون
متعينا فلم يعتبر التفسير المذكور وهذا للفرق لانه لا يبرأ ان بين التفسيرين
الا المتأخر بحسب المفهوم لان المراد بالزايان كان هو الزايد على اصل المراد

وهو الظاهر فيهما مساواة في الصدق ولا تفاوت بين كونه مستغنى عنه
 وكونه بلا في دونه وان كان اعم فكيف يمكن اعتبار هذا الفرق وقد يقال الفرق بينهما
 لفظي ومعنوي فاللفظي كون الزايد متعينا في المحسود دون التطويل والمعنوي
 كون الزايد مفسرا في التطويل دون المحسود وقد يكون فيه مفسدا وغير مفسد
 وهي حكم في بعض النسخ بتذكر الضمير نظر الى الجزاء فان حكم كل واحد لم يتل ابرأ
 لان المراد بالتعدي وهو ما القضية الكلية المفهوم الكل ومعنى الانطباق اما الاستدلال
 او الصدق بالجزئيات جزئيات موضوع تلك القضية كما اشار اليه بقوله فان
 ينطبق على ان زيدا قائم الخ فقوله كل حكم العتبه الى التلخيص بتوكيد قضية كلية
 وجزئيات موضوعها مثل ان زيدا قائم وان عمرا ذا هبة وغير ذلك ما يقتضي الحكم
 وتلك القضية بالمعنى الاول مشتمل على جزئيات موضوعها من حيث ان الحكم فيها
 على جميع افراد الموضوع فتستفاد احكام الجزئيات منها كما اشار اليه بقوله
 ليستفاد احكامها منه وبالمعنى الثاني يصدق موضوعها وقوله ليستفاد احكامها
 منه عمله حكم كل اى قضية كلية حكم فيها نبوت المحمول على كل افراد الموضوع وجزئيات
 ليستفاد احكامها منها وكيفيه استنفاد الاحكام منها ان يحمل تلك القضية الكلية
 كبرى لصغرى سبله للحصول للمخرج المطلوب من القوة الى الفعل بما يحمل مفهوم
 موضوع تلك القضية وهو الحكم الذي الفينه الى منكر على ان زيدا قائم مثلا اذا
 التي تأمل وجعل صغرى وتلك القضية كبرى لما فكما زيد قائم حكم الذي انكر
 وكل حكم كذا يجب توكيد فزيد قائم يجب توكيد وتشرعا هذا شيئا من التواعد
 وبالجملة القضية الكلية اصل لموضوعها جزئيات يستخرج احكامها من الفرق
 الى الفعل بالطريق المذكور وفي اخير من الامثلة تفرع على قوله لكونها من التلخيص او كلام
 العرب الموثوق بعريتهم الى لا بد في الشواهد ان يكون من احداهما حتى يكتفي اثبات

المعنى
 اي بحسب
 على جزئياته ونفس القضية الكلية
 صدق في القضايا الجزئية مثل هذا
 الحكم الذي القضية الى منكر تحت توكيد
 ويقتضي على احكام جزئياته موضوعها

التواعد بها لانه لا يثبت الا بدليل بخلاف الامثلة فان الايضاح يجعل
 باراد جنوى من جزئيات تلك التواعد وان لم يكن منها لان اراد الامثلة
 بقرائنات التواعد بدليل فلاحضه باعتبار ان كل ما يصلح للاثبات يصلح
 للايضاح دون العكس لا باعتبار ان كل شئ ههنا من غير عكس لان
 الماخوذ في تعريف الشاهد على ما ذكره المختصر المذكور للاثبات وفي
 تعريف المثال المذكور للايضاح وكونه للاثبات لا يستلزم كونه للايضاح
 اللهم الا ان ياول الذكر بما هو خلاف الظاهر وهو الصلوح لان ذكر
 للاثبات والايضاح او جعل اللام فيها للعاقبة كما في قوله تعالى فان لنقطة
 ال فرعون ليكون لهم عدوا اي لذكر بحيث يرت عليه الاثبات وغير
 فالوجه ما تقدم كالا يخفى ويؤيد ما نقل عنه في الجوانح ان الاخصيه
 بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام موثوق وانا لامتله واما
 كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فارجح عرضي حتى لو اعترض
 ذلك فربما يكون ان متباينين حيث اعتبر الاخصيه بالنظر الى انها على معنى
 ان كل ما هو شاهد يصلح ان يذكر للايضاح فيكون مثالا من غير عكس ولم يعتبر
 ما في التعريف من الاثبات والايضاح في بيان الاخصيه بل اثبتا التباين
 على اعتبارهما ثم ان التباين يجوز ان يكون تبانيا كلييا بان يراد به الذكر للاثبات
 فقط او للايضاح فقط وتبانيا جزئيا بان يراد به الذكر للاثبات في الجملة
 او للايضاح في الجملة وما يقال في توجيه التباين ان الايضاح يستدعي بين
 النبوت بطريق الخفاء والاثبات سيق عدمه مطلقا فتعبد اكثر اما يطلق
 الايضاح على اثبات الشئ من اول الامر واضحاً وبظن فذلك لما وضق
 فمما تركه وكثيرا ما ذكر الامثلة لتواعد لم يحتمل حولها شايه اثبات ولكن

والفصل السابق والاعقاب كل منهما بطلانها او الاول فكل منهما دون الثاني وبالعكس
او الاول فكل منهما والثاني باحدهما او بالعكس الا ان كان قوله مفعول لما يقينه
معنى امر بالغ وقوله كان المعنى ان البالغه في الاختصاص لم يكن للتفصيل والتفصيل
نفسا انها عليه للمعنى ويجعل ان يكون كل منهما واحدا عليه لاول وان يكون
كذلك الا اننا بعض الاحتمالات نوع مبدئيا على من له دور سليم وفي ادراج
المعنى لمراد بالغ اياها الى ان تركت البالغه ليس عين معنى لمراد بالغ كما يشعر به
التفصيل الموجب لتغاير المتضمن والمتضمن **قوله** ولو لم يولد الى اخره لا يمار
لمر لا يجوز ان يكون تقريرا وما عطف عليه قيد المنفى لان المنفى القيد حتى يلزم ما ذكر
من المحذور ويحتاج الى التاويل فيكون المعنى ان تنفى البالغه عن التفصيل وطلب
التسهيل فينتفى اصل الفعل فلا يحتاج الى التاويل المبني لانا نقول تنقيد
الفعل وتوجه النفي عليه اكثر كون الفعل عابدا في القيد لاصالته او لا يعنى
التبادر في الكلام المقيد المنفى بوجه النفي لما القيد فلا يعيد عنه بلا قرينه
يختلف صارفه عنه والقوله بان التاويل بالمبني علامه طابع لتوجه القيد
وكاللازم له اذا قصد التصريح به بل يعنى ان المعناه وان كان يولد ما ذكره في
شرح الكشاف من قوله وكره جميع القيود قد يكون راجعا الى النفي فتدبره
دون المنفى مثل ما جئت لا شتفا في ما مورك بمعنى تركت المعنى لذلك لكن بان قوله
وهذا مبني على اصل حكم النفي في دلائل الاجازة الخ ثم ان القيد في الكلام قد يكون
راجعا الى النفي دون المنفى مثل ما تكلمت كلما ما لك اى ما صدر الكلام من اجل
الترامك وقد يكون راجعا الى الفعل المنفى وحده لكنه معان اخرها ان يتوجه
النفي الى القيد مع ثبوت اصل الفعل مثل ما جئت راكبا اى حين غير راكب
وهو الا ان كان قوله تعالى لم يجزوا عليها ما وعينا ما اى خروا غيرهم

وكان من قد في قوله كلام
ويعمل على ان يكون الشرح
المتعلق بالمتضمن
او لم ينفذ على قيد
دون النفي
القصد مع انهم

وعينا م

ويعينا م

وعينا م وتاينها ان يتوجه الى الفعل القيد مع مثل قوله ولا يرى الضيف
تجراى لا ضيف ولا انجار ومنه قوله تعالى في الظالمين من حميم ولا شنيع طابع
الى شناعة ولا طاعه وثالثها ان يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار النفي القيد
او انبائه كقوله تعالى في الظالمين من حميم ولا شنيع طابع اى شناعة ولا
طاعه وثالثها ان يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار النفي القيد او انبائه كقوله
تعالى ولم يصرر اهل ما فعلوا وصرر يعلون اى يصررون واعلم ان بعض اقسام الامار
محقق البتة مع قطع النظر عن الانصاف بالعلم وعدمه هذا يحصل كلامه في شرح
الكشاف **قوله** ولم يركبوا لبقاى بالفتح والفتحة بالياء تمام التاكيد ولا يتقدم القسم
اذا القسم من العبادا فانا يكون باسم الله وصفاته ولدافه على الرازي رحمه الله
اخاف على من يقول بحياى وحيوتك انه يكفر ولو كان العامة يقولونه ولا يعلمونه
لقلت انه شرك لانه لا يعين الا بالله **قوله** تعالى فله ولا نه ان يثبت لخرمه
لزياننا بنا الى الوقت لنا ولذا قسم بغير صفة وداته كقوله تعالى والعنى
والدليل اذا سمى والطور والجم ولعمرك **قوله** ذلك واستقاله قما اى باللام
تصرعا او لا يعنى بوجه غير منور **قوله** انتم والظلمة والنفييد وتليها
ثانيا بقوله قابلا للاختصاص فتعبر الى **قوله** ح والجمريد واراد بالظلمة معناه
الظلمة وهو الانسان من بعيد والافان للظلمة في عرفهم عيان عما كثر الوسائط
بين اللازم والملزوم كافي كذا **قوله** وليس هناك كذا بالافتاء والتعريف اى بالالكلام
الغرض من **قوله** على المقصود **قوله** ولما عجب **قوله** مثل معنيين احدهما انه تواضع
فنسب الزبانية الى خصايسه دون كلام الابه والثاني وهو السمع من الشراخ
وجه اسمه انه احسن لسميه الزبانية الى مخربات خاطره كانه زوايد مشتغى عنها
ادام مقتضى للتخصيص اى لو قيل يمكن ان يكون التقدّم للتخصيص بان

واللام في قوله

اى سدا عنى

يقال كان المصنف حقا لم يثبت واعترافا بجموع وقصور لم يموله بحيث يكون
في صدق الاعتقاد والاشفاق به لا يتبول من امه عز وجل فضلا ومنه وجعل نفسه
بحيث لم يشأ ركها في سوال النفع من مسجانه لبعده عن ساحه الرجاء قد
السند اليه لقصر سوال النفع به من الله تعالى عليه نفسه فقرا حقيقيا او غايبا او
للتقوى كما يقال كانه مع كون مولاه موصوف بالصفات المذكورة لم يعتد على قوله
معتداه وبصدد القبول وانه لا يتبع مقبولة الامن فضلا فقوله عنان عنانيه
الى سوال النفع به من الله فقد بدا ظاهرا لانه سائل اليه من الله النفع ومجتهده
فيه لحظة فظنه ساعده فسا على سبيل الاستمرار لم يبعد عن الصواب وهذا
اقرب ما يقال انه لما افترط في وصف كتابه بالوصاف الرغبة النبويه
عز كمال نفعه كان مظنه ان يؤمن انه منفع به البتة من غير حاجة الى سوال
من الله تعالى ان ينفع به فقال لو ان اسال الله بانا لانه سال ذلك البتة
ولا يتكل على السال كتابه على الصفات المذكورة وقوله فكانه قصد جعل الواو الحال
تجه ان يقال فيه اي داع اليه ولو لا الداعي انه اذا لم يقدم السند اليه يكون
مطوقا على سميته عطف الجمله المضمة باله على الما فيه فنوت تناسبا للمكتسب وقد
تقرر ان محسنات الوصل تناسب الفعلين انجه ان يقال المدرك الى
المضارع لثبته هي قصد الاستمرار في السؤال مناسب للمقام جبالا يكون
ما ذكره اعيان من حقا فلي هذا كمال الانسجام وذلك لان قوله انه وذلك
الحق وقع في معرض التعليل لما تقدم من قوله وانا اسال الله وفيه اشعار بحكم السؤال
في انه منه لا من غير فكان لا ينبغي ان يسوق المفضل على وجه لينه بالمحصر
لثنايب التعليل وما قال من ان قوله وهو حسي لما افادها يفيد تقديم المفعول
استغنى عنه فلا يفسر بعنى ونعم الوكيل عطف اما على حله وهو حسي الما قول

وبالله العزة قد تقرر في من اخر ان وضع باب نعم وبخير لما شأ مدح او ذم
في اقل من سلا بقدر الرجل في حق ما يفسى المدح ومعدنه هذا اللفظ لان
المدح موجود في الخارج ونقصه في الاصل وعنه ولذا قيل ان هذه الالفاظ
وما اشبهها ما وضعت لانتها اعلام لما قصد بها من الالفاظ كذا ذكره
القاضي الرضوي وابن الحاجب وغيرهما ويصح منه الترتيب بان ما وضع لانها
المدح او الذم ونبت ايضا ان قولنا نعم الرجل زيد مثلا يجوز ان يكون جمله
بأن جعل زيد مبتدأ وما بعده مفعول مقدم عليه لغيره الامام والتفصيل بان
يكون جملتين بان زيد خبر مبتدأ وما بعده مفعول مقدم ان جاءا اختلفا في ان
الطائفة من نعم وقومها خبرا للمبتدأ ام لا فذهب اهل اللغة الى ان يكون
لما انه لا يصح ان يكون خبرا الى ما لا يصح ان يكون خبرا في قوله نعم الرجل زيد
يصح ولذا قالوا في قوله نعم الرجل زيد وعمره من جمل الجمله التي بعدها المستداه
وضع على الخبر في قوله الاول من جمل الجمله في قوله نعم الرجل زيد له صاحب
المبتدأ وهو الجوار والاصل الرضوي والاول هو الجوار اذا تقرر هذا
ثبت ان قول المصنف نعم ونعم الوكيل جملتان في ما كانت
المفهوم من جمله او جملتين في ما قيل انه جملتان في خبره نعم ونعم الوكيل
انما هي وايضا لو كانت جملتين لم يوجب عطف الما الى التثنية بين ما يكون لها محل
من الاعراب ومن ما لا يكون له مخرج مناسب الجملتين في الخبر مع جامع فيصح
عنه ونعم الوكيل على صيغة الما كانت الواو من الحكاية او من الحكاية وليس كذلك
او قد مر جوابا لغيره في قوله نعم ونعم الوكيل عطف الجمله على المبتدأ كما في الخبر
من نعم الرضوي حيث قال له ومنها انه يوجب التثنية الاسم والمفهوم او ان كان
عن النحل في قوله تعالى نعم الوكيل عطف اما على حله وهو حسي الما قول

ولا يجوز زمرت برجل طويل وصحب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير المفضل في قال وكذا
 يجوز عطف المفرد على الجملة وبالمعنى اذ اتجا شيا بالناو بل فيا تدفع ما قيل انه لا حاجة
 الى اعتبار تصنيف معنى عيسى في ان الخارج وجه اسد ان اراد بقوله من عطف الجملة الفعلية
 الانشائية على الاسمية لاخبارية وبقره لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار
 حقيقة وجه العطف وتبين طريق الترتيب كما نزل عن يد له عليه ما ذكر في وجهه
 شرح الفتح **قوله** وهو الباء في السواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل
 اد لو كان اعتراضا لكان هذا القول لور واما الاخر فليس عليه فلاح وجه الاشكال لا
 والاول بان قوله من عطف الجملة على المفرد وان صح كنه في المعنى من عطف الانشاء
 بان لا يصدق وجه العطف مدفع بالان في المعنى وان اراد بالاعتراض
قوله ونعم الوكيل بالوجهين فورد على الوجه الاول **قوله** لا اشتباه
 بل معنى في تيميد التمهات لا سيما على تقدير جعل المحصور خبر مبتداء محذوف
 وهو الانسب لوضع الباب واليه ذهب كثير من النحاة لئلا يكون انهم معناه
 للانشاء قطف ولا يحضر عنه بما قبل انما جعل خبره مع بقاء وضع الباب
 كما لا يبرر لانشاء المدح واما على الوجه الثاني فمن **قوله** لا يصدق
 الاختصاص على الاجتهاد في محل من الابواب جازية ونقل الخارج وجه اسفي نزع
 الكشاف عن الجمهور ان المراد بالان في الابواب ما وقع خبرا او صلة او حالا
 على جواز ان الخبر في سورة نوح **قوله** فان قلت علام عطف قوله
 ولا يرد الظاهر فقلت على قوله رب انهم عطف على كلام نوح عليه السلام
قوله ونعم الوكيل **قوله** ونعم الوكيل **قوله** ونعم الوكيل **قوله** ونعم الوكيل
 النسب لا يها محو قال وكفى **قوله** ونعم الوكيل **قوله** ونعم الوكيل **قوله** ونعم الوكيل
 وانت تعلم ان معنى ما ذكره على كون **قوله** الوكيل انشائية والاول للعطف والمطوف

عليه نحو جسي جملة اخبارية او جسي في على عدم جواز عطف الجملة على المفرد الا باعتبار
 تصنيف المفرد بمعنى المفرد على استلزام عطف الانشائية على جسي ولو باعتبار
 التصنيف العطف المتمتع وقد وجه المنع على كل ما ذكرنا لان ان نعم الوكيل انشاء
 بل اخبارية تتعلق خبر انشاء اي وهو نعم الوكيل ولو سلم فلازم ان الواو للعطف
 بل للاعتراض على القول بخوان في اخر الكلام ولو سلم فالعطف عليه وانا اسال
 لا نحو جسي او جسي على انه انشاء او اخبارية في يجوز العطف عليه لما مر ولو سلم
 انه جسي فتوقف جواز العطف على التصنيف ثم بل يجوز مطلقا سيما اذا اشتمل
 على نكتة هي المباعدة في المدح مع ان الرضى وجه اسد ذكر ان تغير الرجل معنى المفرد اي
 رجل جيد فهو من عطف المفرد على المفرد ولو سلم توقفه على التصنيف فلا يبرر
 انه يستلزم العطف المتمتع فيا لم يحل من الاعراب هذا وقد عرفت انه فاع بعض وجه المنع
 باقرونا ونضع بعضها ايضا بان الظاهر ان الجملة الاخبارية الاسمية فلا بد له عنه
 بلا صارت وان الاسمية التي خبرها انشاء بما اختار من القول بالاستغناء عن
 التناويل في حكم الانشاء وان الاسمية التي خبرها فعل في حكم الفعلية والاصل في الواو
 العطف لا يبعد له عنه الى الاعراض من بلا صارت سيما الاعراض من المنوع عند الجمهور
 والانشائية لا مع ان منع حال فلا يصح العطف على الحال **قوله** كما صرح به صاحب
 الفتح اي في قسم المحو حيث قال لم ويجوز تقدم المحصور كخبر مبتدأ نعم الرجل
 وقوله وغيره كانه اشارة الى قول الاخطا ابو موسى محمد بن جواد شيخ الجوادين
 وانا نسبته الى السكاكي وغيره لما فيه مع قلته كما سيجع به من المحالفة لظاهر كلام
 النعم في ان في ابواب المحصور مطلقا من خبرين احدهما انه مبتداء والانشائية
 خبر له مقدم عليه والاخر انه خبر مبتداء محذوف **قوله** على رأي اي رأي
 من قال بان قوله تعالى وجعل الليل عطف على قال في الاصباح لتفخيمه معنى

وعلق ان على طائفة من النحاة
 في قوله ونعم الوكيل
 في قوله ونعم الوكيل
 في قوله ونعم الوكيل
 في قوله ونعم الوكيل

نعم خالا

فلو اما على رأي من جعله عطف على حله فلو الاصباح اي هو فلو الاصباح وجعله
 حالا يتقدر بغيره فلا احتياج الى اعتبار التفسير وقيل احترازه عن رأي من جعله
 عطفا على فلو الاصباح بلا اعتبار تفسير وقيل احترازه عن فراه وجعل الدليل
 سكتا او فراه فلو الاصباح وجعل الدليل سكتا واستحير بابيه **ان كان التفسير**
 منه الاحتراز الخ لوقال بده الاحتراز عن التعقيد المنطقي فقالا على شرفه
 المدراج التعقيد المعنوي الخطافي ناديه المراد لكان اظنه الا انه ساق الكلام على
 نسق كلام المصنف وكأني اكنى ذلك بذكر الاحتراز عن هذا التعقيد في مقابلة
 وقوله والافهم ما عرف به وجوه التفسير دون والافهم الثالث شبه على
 فوايد الفنون اللثة ونعا ريفها **وعليه اي وعلى التردد لعنط المقدمة**
 والفنون منع ظاهريان يقال لولا يجوز ان يكون شي آخر سوى اللثة وما الدليل
 على الاختصار فيها ويحتل ان يكون المعنى وعلى القسم الاخر منع ظاهر بان يقال لم لا يجوز
 ان يكون على تقدير ان لا يكون الفرض الاحتراز عن المذكور شيئا اخر غير ما يكون به وجوه
 التفسير فاجاب عنه بقوله مدفع بالاستقآ اي علم بالاستقآ والتبع ان المقصود
 من هذا الفن هذه اللثة ليس الا **والحق ان الخاتمة** انا هي من الفن الثالث كما بين
 هناك حيث قال المصنف **اخرا المحسنات** البديعية هذا ما تيسر باذنه
 جمعه من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا ذكرها في علم البديع بمصر العشر
 وهو قسمان الاول ما يجب ترك القرض له والثاني ما لا بأس بذكره وهو مثل
 القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ما ذكرنا الخاتمة وختم بذكر هذه

المذكور

وله الاشيا بان عقد لها خاتمة وفصلا قسيتين من قبل الخاتمة من الفن الثالث
 صار كل منها معنوا ففرقة اي تعريف العهد اشار الى ما سبق ولا يجب ان يكون
 المذكور سابقا لفظه بعينه لفظ المذكور لاحقا على ما صرح به في تعريف المسند
 اليه

اليه بل كفى ذكره بآي لفظا كان لقوله تعالى وليس الذكر الا نثى في اللام في كل
 من الذكر والانثى للعهد الا ان الانثى ذكر سابقا بلفظه اللاحق والذكر بلفظه ما كانه
 بل كفى علم المخاطب بالعرف به يخرج الامر فسقط ما قبل المذكور سابقا
 هو المعاني والبيان والبدع فكيف جعل الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث
 اشار اليها لما ان المعهود في تعريف العهد الذي ذكره السابق سابقا بلفظه او بمراده
 والسابق هنا انا هو المعاني والبيان والبدع فلم يذكر هناك ما يشعر بكونها
 فنونا وان قيل ان جواز ذلك يكون الفن الاول بعينه هو علم المعاني وكذا الباقي
 فتكون حل علم المعاني عليه لغوا وكذا الكلام في اجوبه اجيب بان الفن الاول
 اشار الى ما احترازه عن الاول اي الخطافي ناديه المعنى المراد والفن الثاني
 اشار الى ما احترازه عن الثاني اي التعقيد المعنوي والفن الثالث ما عرف
 به وجوه تفسير الكلام فلا يلحقوا حله عليه لا يقال هذه الغاية قد حصلت
 من حل علم المعاني في علمه وكذا في البيان والبدع لانا نقول لما باق والمثل في التفسير
 الاخير من العهد فيها طرد ذلك في الفن الاول نظما للفنون الثلاثة في سلك
 واحد ما خوله من مقدمه الجيش بكسر الهمزة كذا في الصحاح ويحتل ان يكون
 اخذها بطريق النقل عرفا لنا سبه بينها وهو السبق والتقدم فيكون حقيقة عينية
 او بطريق الاستقآ فيكون مجازا ويجوز ان يكون في الاصل منه لموصوف
 ثم جعل بعده موصوفها اسمها المطابقة المتقدمة من الكلام وكذا الجماعة المتقدمة
 من الجنس وانما للنقل او لتقدير موصوفها موشا كما في النظم والحقيقة على ما قالوا
 وح لاجلها الى التزام النقل والتجوز وقيل الحق ان المقدمة ان كانت بمعنى الوصف
 اي ذات موصوفها بنت لما صفة التقدم باعتبار معنى التقدم في الفصح الخلاق
 الاسم كالصناديد ونحوها واطلاقها على الطائفة المذكورة حقيقة ان اعتبرت

وهو رده على من جعله عطف على حله فلو الاصباح اي هو فلو الاصباح وجعله
 حالا يتقدر بغيره فلا احتياج الى اعتبار التفسير وقيل احترازه عن رأي من جعله
 عطفا على فلو الاصباح بلا اعتبار تفسير وقيل احترازه عن فراه وجعل الدليل
 سكتا او فراه فلو الاصباح وجعل الدليل سكتا واستحير بابيه ان كان التفسير
 منه الاحتراز الخ لوقال بده الاحتراز عن التعقيد المنطقي فقالا على شرفه
 المدراج التعقيد المعنوي الخطافي ناديه المراد لكان اظنه الا انه ساق الكلام على
 نسق كلام المصنف وكأني اكنى ذلك بذكر الاحتراز عن هذا التعقيد في مقابلة
 وقوله والافهم ما عرف به وجوه التفسير دون والافهم الثالث شبه على
 فوايد الفنون اللثة ونعا ريفها وعليه اي وعلى التردد لعنط المقدمة
 والفنون منع ظاهريان يقال لولا يجوز ان يكون شي آخر سوى اللثة وما الدليل
 على الاختصار فيها ويحتل ان يكون المعنى وعلى القسم الاخر منع ظاهر بان يقال لم لا يجوز
 ان يكون على تقدير ان لا يكون الفرض الاحتراز عن المذكور شيئا اخر غير ما يكون به وجوه
 التفسير فاجاب عنه بقوله مدفع بالاستقآ اي علم بالاستقآ والتبع ان المقصود
 من هذا الفن هذه اللثة ليس الا والحق ان الخاتمة انا هي من الفن الثالث كما بين
 هناك حيث قال المصنف اخرا المحسنات البديعية هذا ما تيسر باذنه
 جمعه من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا ذكرها في علم البديع بمصر العشر
 وهو قسمان الاول ما يجب ترك القرض له والثاني ما لا بأس بذكره وهو مثل
 القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ما ذكرنا الخاتمة وختم بذكر هذه

كونها من افراد الفهم ومجازا ان لاحظ خصوصه وان كانت بمعنى الاسم باعتبار ان لجمع
 الاسم كافي القارون ونحوها واطلاقيها الطائفة حقيقته لو ثبت وضع اللفظ لكان ثابت
 وان ثبت وضعه بآراء مقدمه الجيئش ولذا قال رحمه الله ما خرون من مقدمه الجيئش وقوله
 من قدم بمعنى تقدم قال العلامة في الكشاف في قوله تعالى لا تتدوا بين يدي الله
 ورسوله يجوز ان يكون من تقدم بمعنى تقدم كوجه وبين ومنه مقدمه الجيئش خلاف
 سابقه وهي الجماعه المتقدمه وفيه دلالة واضحة على ان المراد بقوله ما خرون من مقدمه
 الجيئش انها مويدان منها سببه بينهما لانهما من قوله منها وهذا من قبيل قولهم الوجود
 من المواجه فستط القول بانها موضوعه لغيره بآراء مقدمه الجيئش ومن مقدمه الكتاب
 وقيل من تقدم المتعدي سمي لانها لا توقف الشروع في المقصود عليها ولو عمل بصيرها
 كان له ارتباطها وانفعا لهما فيه استحققت ان تقدم نفسها او تقدم من له شمول
 بها من الشارعين على من ليس له **مقدمه الكتاب** لطائفة من كلامه لا
 يجوز ان الله الملهم للصواب اعلم ان العلم لغيره والادراك من نقل الروايات
 بقوريه او تقديمه هي مسائل كثير مضبوطه بوجه واحد ولا شك ان الشروع
 في تحصيل تلك المعلومات يتوقف على تصورها بوجه واحد وهو التصور الاجمالي
 لا متاع بوجه النفس نحو المجهول المطلق فيجتمع الشروع فيها بدونه والشروع
 على بصيرته يتوقف على تصورها تلك الجهة وسواء كان التصور تلك الجهة مقدمه
 العلم وهو اعني الشروع على بصيرته يتوقف ايضا على ادراك معان اخر خارجة عن
 تلك المعلومات كعرفه الفايه وبيان الحاجة وسموها ايضا مقدمه العلم لتوقف
 الشروع على بصيرته عليها وكذا ان المعاني الموقوف عليها مستغنى لادانها تقدمها على
 تلك المعلومات كذلك الالفاظ الدالة عليها يقتضي تقدمها على الالفاظ الدالة
 على تلك المعلومات لتوقف تلك المعاني الموقوف عليها لتلك المعلومات عليها

مستوقف الالفاظ الدالة على تلك المعلومات عليها ايضا تعليلها وتقييدها لكن الواسطه
 وله ذلك يجوز ان سمي تلك الالفاظ بالمقدمه تشبيه للدال باسم المدلول وهذه المقدمه
 المبنيه على الالفاظ الداله جزء من الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ المخصوصه
 الداله على المعاني وهذا الاعتبار يجوز اضافتها اليه ويقال مقدمه الكتاب
 على ان صاحب الكتاب في النايق وصاحب المذهب في كتابه صرح باللائق مقدمه
 الكتاب عليها فلا يكون اصطلاحا جديدا لا على علمه في كلامهم والمحصل ان مقدمه
 العلم عبارة عن المعاني كانت رايه السارج بقوله كعرفه حد وغايته وموقفه
 ومقدمه الكتاب عبارة عن الالفاظ كاديل عليه قوله لطائفة من كلامه غايته في
 الباب انها ما احتاج اليه في التعليم والتقديم لكن من حيث الالفاظ بخصوصها
 بل من حيث الدلالة عليها سواء كانت هذه الالفاظ او بالفاظ اخر يمكن
 التعبير بها عنها اذا عرفت هذا فقوله مقدمه العلم يقال لما توقف عليه مسائله
 اراد به الشروع على بصيرته كما هو المشهور وقوله ومقدمه الكتاب لطائفة
 من كلامه لا اراد به الالفاظ الداله على ما يتوقف عليه المسائل ولا شبهه ان
 المقصود من ربطها من حيث دلالتها على ما يتوقف عليه وهي مستغنى بها من حيث
 الاقانه والاستفاده وان لم يتوقف المقصود عليها لادانها يدل على قوله
 في شرح المفتاح ومن لم يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب او القسم
 او الفصل منه او المقدمه هو عبارة عنه المخصوصه المرتبه السوئله لبيان
 المعاني والاغراض المقصوده في ما شاع وقوله فيه ايضا ومقدمه الكتاب
 اسم لطائفة مخصوصه من كلامه تقدم الشروع في القاصد لبيان ما له نوع
 تعلق العلم كحد وبوصوعه وغايته ومنفعته ووجه الاحتياج اليه
 وترتيب ابوابه وتصورات وتصديقات ينبغي عليها تحقيق المسائل

رتبها بآراء مقدمه الجيئش
 رتبها بآراء مقدمه الجيئش
 رتبها بآراء مقدمه الجيئش
 رتبها بآراء مقدمه الجيئش

ولما أتت له في مختصر وهي هنا ببيان معنى الفصاحة والبلاغة واختصار علم البلاغة
 في علم المعاني والبيان وهذا غاية التوجيه الا ان ظاهر قوله سواء توقف على التقدير
 او لا ياباه الله الا ان يقال المراد توقف المقصود عليها لادائها او لا يخفى مستقيم الكلام
 وحصل المرام في الجمله وقد عرفت عنه بان ارباب التصانيف كثير ما يقدمون فيها
 امام المقصود طائفة من الكلام ينفع الطالب باذراك معانيها في ذلك المقصود
 ويعتونها بالمقدمة كما يسمون طائفة من كلامهم فيها فنا او قسما او بابا او فصلا
 ويجعلون كتبهم مشتملة على هذه الامور اشكال الكل على الاجزاء واما ان رجلا
 يقدمه الكتاب هذه المقدمة ما التي جعلت جزاء من الكتاب فاطلاؤها عليها
 كما طلاق فن الكتاب وقسمه وفصله على ما جعلت اجزاء الكتاب من هذه الامور
 فلا يحتاج قطعاً الى اصطلاح جديد ولا الى نقل من كلامهم فاعلم من هذا فساد
 حل المقدمة التي جعلت جزاء من الكتاب على مقدمه العلم بنا على ما نقلت من عبارة
 في شرح الرسالة مقدمه الكتاب امور ثلثة مع ان اكثر النسخ لا مورثته
 يدل عليه قطعاً قوله قبيله في ضبط الابواب ومقدمه لبيان الامور الثلثة
 ثبتت ان ما نقلت لو ثبت كان من طغيان القلم وليس ليحمل على التسامح لا يتبرر
 عندهم من حل الحمل على الحكم في قلت قوله سواء توقف عليه او لا يشعر بان
 مقدمه الكتاب ومقدمه العلم عموماً وخصوصاً مطلق بل لو جعل مقدمه العلم
 الالفاظ الدالة على تلك المعاني الوقوف عليها المشرووع وحمل الوقوف المذكور
 على الوقوف العادي على ما يشعر به التفسير السابق كان بينهما عموم وخصوص
 من وجه لصدقتها على الالفاظ الدالة على المعاني الوقوف عليها التي قدمت امام
 المقصود وصدق مقدمه العلم على الالفاظ الدالة عليها ولم تقدم امام المقصود
 وصدق مقدمه العلم على الالفاظ الدالة عليها ولم تقدم امام المقصود وصدق

مقدمه الكتاب على الالفاظ الدالة على تلك المعاني قدمت امام المقصود لا ارتباط
 بها نحو لو جعل مقدمه الكتاب مشتملة على ما دل على مقدمه العلم وعلى غير ذلك
 لصدق كل منها بدون الآخر لكون مقدمه العلم ح بعضاً من مقدمه الكتاب فيكون
 بينهما عموم وخصوص من وجه لصدق مقدمه الكتاب بدون مقدمه العلم على المجموع
 ومقدمه العلم بدون مقدمه الكتاب على البعض الدالة على تلك المعاني هذا اذا
 لم يجعل مقدمه الكتاب اسماً مشتركاً بين كل الطائفة وبين بعضها اما اذا جعل
 مشتركاً يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ايضا قلت المراد بمقدمه العلم ما يتوقف
 عليه الشروع فيه حقيقة وبالذات ولا شك انها هي المعاني الوقوف عليها
 والمراد بمقدمه الكتاب هي الالفاظ كما سلف وهي ان جعلت موقوفاً عليها
 فالمراد بالتوقف التوقف العادي فلا اشكال ههنا وفي كلام السكاكي المتقدم
 في بيان حد العلم الخ وغيره فحمل المقدمة على مقدمه الكتاب اي هذه الالفاظ
 في بيان تلك المعاني ولا حاجة ايضا الى بيان توقف المسائل والمالكات
 معرفة غايه العلوم ووجه الاحتياج اليها وغيرها ما يتوقف عليها الشروع
 على زيايه بصير مقدمه المصنف نظراً الى كونها ما يتوقف عليه في الجملة
 وجعل الالفاظ الدالة عليها مقدمه الكتاب واخرها السكاكي نظراً الى
 ان كان المشرووع بدونها وقوله وان شاع باقتيل هو الواقع في اكثر النسخ
 المصحح وهو الوجه وفي بعضها باللام فاما ان يكون اللام بمعنى الباب والاشناع
 بمعنى النفع والتنفص التخلص يقال تنفص لان فان اخلص من الضيق والبلية
 والاسم النفسي بالتسكين وتنفصت من الذنوب اذا خرجت منها وقوله
 ان تكلف حمل ان يكون في بيان التوقف فقط او في التوفيق بين تقديم
 المصنف وتأخير السكاكي او في بيانها وظاهر عبارة الشارح مستعرا لاول

قوله واعلم ان الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى قال الجحاني هذا
اي ما ذكره المصنف بحسب الاصطلاح الذي ذكره ابن الاثير في كتابه وتابعه
الوليد وبعضهم يقولان هما اسمان مترادفان فعلى هذا كل فصح بلوغ ايضا
يوصف بها المفرد يقال كلفه فصيحة الخ لا يخ امانا ان احدى المفرد والكلام على
حقيقتها او على مجازها او اح على الحقيقة والاخر على المجاز والاصل انه ان استقام
المعنى بالاجزاء على الحقيقة لا يبيح الالمحاز والايضا بقدر ما يندفع به عدم
الاستقامة نه من ان اجرا على حقيقتها يخرج الالب التاقر او جعل تفسير
المفرد لانه ان اريد بالمفرد ما يتبل الكلام يدخل فيه هذا الركب لئلا يخل
تفسيره او يلزم من ان يتصرف بالفصاحة على تقدير خصوصها ذكر في
تفسيره وان اشتغل على ضعف التاليف والتعقيد وليس كذلك فينبغي
ان يراعى في تفسيره قيد يخرج منه هذا الركب ليس يتم التفسير بان يقال
خصوصه ما ذكره من ضعف التاليف والتعقيد وان اريد به ما يتبل
الركب مطلقا او الشئ والجوع او الفضا يخرج هذا الركب من التميز مطلقا
غير متضمن له مع انه منصف بالفصاحة وعداها فذهب السارح رحمه الله
على الاجزاء على الحقيقة ومنع انضائه بالفصاحة او لا وجعله داخل في المفرد
بقدره مقابلته بالكلام ثانيا بحيث بان اطلاق الكلام الفصح عليه غير معهود
فيما بينهم او لا يقال لئلا يخل هذا الركب انه كلام فصيح وذو معنى الى اذيل
الكلام بان المراد ما ليس بكلمة لعم الركب الاسنادي وعزم واختاره الشافعي
الحضري والحجاني رحمه الله ويرد على هذا التفسير ان يتصرف الركب مطلقا بالبلا
لان قوله ويوصف بها الاخران يتناول مع هذا الركب ايضا ونسائه مالا
يخفى ولا مجال للاستخدام بالتفسير المذكور والله اعلم الا ان يراى بالاول المعنى
المحاصر

المحاصر والى الثاني المحقق والحق انه اذا ثبت صرفه ان الركب التاقر لا يتصف
بالفصاحة بل انصافه باعتبار مفرداته حتى ان الركب من المصنف والوصف
باعتبار التركيب التوضيحي لا يوصف بالفصاحة وباعتبار وصله مبتدأ جزا
يوصف به لا يتجه الاشكال الذي ورد في الافسانه واضح واذا ثبت
انهم يطلقون الكلام الفصح على هذا الركب بحسب ما في الاشكال معوى الزام
ام الاستخدام في كلام المصنف رحمه الله وامر سيز هذا اولى باعتبار ان الاول
او يجوز ان يحسن هذا الركب ثانيا في الكلام وضعف الثاني والحق
لفظيا ومعنويا ولو نظم هذا في بطلان المفرد وكان خالصا ما ذكر في تفسيره
لزم ان يتصرف بالفصاحة مع احتوايه على ما ذكر من اسباب الاخلاص
الكلام ولا يلزمه عاكلا ولو ثبت ركب من الموصوف والوصف مطلقا على
يخل بفصاحة الكلام وان شئت بالفصاحة اذا اعتبر ركبنا بقصا ومصدق
بها اذا اعتبر ركبنا اسنادا وبان محبلا مبتدأ وخرام مع انه لم يرد ولم يتصرف
منه حركة فخلا عن الحرف لم يرد عن المصنف والفرام ان المصنف التفسير
لا يرد من الركب التاقر في كلامه كذا اشبه لتحققه في
هذا الركب التاقر في كلامه فذهب السارح رحمه الله على
في كلامه الاعلام الركب مثل هذه الصواب لا يتصور او لا يتصور
على ثانيا في كلامه في كلامه فذهب السارح رحمه الله على
في كلامه في كلامه فذهب السارح رحمه الله على
واجب بان ليس المراد بالمفرد هذه الصواب في التفسير المذكور من عدم
دلالة الجز بل كلامه في كلامه في كلامه فذهب السارح رحمه الله على
وبالمفظة يخرج الاعلام الركب عن هذا الكلام وهذا وان كان هو الاول

لقواعد النحو كادرك وجهه الله في بعض حواشيه لكن المذكورة في الكتب النحوية
 كلها سواء من هذه الاعلام مركبة في الاصل والمبتدأ او الفاعل ما هو الاصل
 هذا ولو قيل على تقدير الاجزاء على ظاهرها لا شك ان صفتا التاني والثاني
 في الكلام يكون باعتبار اجزائه غالباً واخلاقاً بمفصاحه المركب مطلقاً
 يكون ظاهراً لان سبب الاختلاف بمفصاحه الكلام انما نشأ من تركيب الاجزاء
 من غير ملاحظة الاسناد فيحصل بمفصاحه هذا التركيب او لا بمفصاحه الكلام
 فانما كان الصواب في الاسم من حيث هو التركيب لا من حيث هو اللفظ
 بالقياس على الكلام لمراد من الصواب وله نظائره في كلام الاول
 ولم يسمع كله بلفظه اراد بالكله باليسر بكلام اولواريدها معناها الظاهر
 لم يتنا وكلمة التركيب الناقصة فلا يلزم من عدم سماع انصافها فلم ينفذ اللفظ
 على الدرر من ان المفرد باللفظ المذكور المتداول انما التركيب لا يتصف بها لكن
 في الملاقاة كله على هذا المعنى من اللفظ باليسر في الملاقاة بالاختلاف وتولاه
 في التفسير والتعليل اي في دليل عدم انصاف المفرد باللفظ باعتبار اللفظ
 المستعمل في اللفظ لا في اللفظ المستعمل في اللفظ انما هو في اللفظ المستعمل
 واورادها ان مراد السائل من اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل في اللفظ
 في التعليل لا يتناها في اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل في اللفظ
 وصح العرب لللفظ باللفظ واجيب بان كون اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل في اللفظ
 في الكتب من اخص هذا الاعتبار في تعريف بلامه الكلام والمفرد في اللفظ المستعمل في اللفظ
 مطلقاً ولم يتناها في اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل في اللفظ
 المفصاحه عنه من اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل في اللفظ
 الالفاظ الموضوعة في ان يستعمل الالفاظ المفردة ونظائرها على

التركيب
 عدم سماع
 انصافها

بان اللفظ

في اللفظ المستعمل في اللفظ

كذا

كيفية هي من الالفاظ تتبع الالفاظ وفصلها تفصيلاً وتوقف ان بعضها سالم من
 حروف العلة وتجاويز الحروف وبعضها متصل بحرف العلة بالقلب والحدف وبعضها
 متجاويز بحرف العلة حصل عندك قانون كلي هو ان كل سالم لا يجوز اعلاله بوجه
 وان كل داوياً اذا تحركت واستفتح ما قبلها بحرف العلة فان كل ما اجتمع فيه
 الحرفان من جنس واحد تحرك تانيهما ندغم اولهما في الثاني واما في تركيبها فهي ان
 تنتفع تراكيهم ويختص انما على حال وعلى اي وجه هي من الالفاظ تثبت تراكيهم
 الجبرية الدير على السنهم وتعرفت انها خالصة عن الاضمار قبل الذكر
 وان التفاعل مرفوع والضمول منصوب والمضاف اليه مجرور وحصل عندك
 قانون كلي هو ان كل اضمار قبل الذكر متنع وكل فاعل مرفوع وغير ذلك
 تا واوصدت ما هو بخلاف ذلك فهو خارج عن القانون فان ثبت من الواضع
 كد لك نمون السواد التاتية في لغتهم والافو متنع فقوله يقال خبر كابت
 ولكن يتلقن يقال كثير الاستعمال خبر بان يكون والاضمار على الارباب
 الالافه وقوله من الغرابه باعاله الحار ازاله لما عسي يتوهم قل التامل عطفه
 على كلات عطف على نون الحروف وقد تسامح في تفسير الغرابه بالملوم
 مني لزوم الملووم للمفصاحه ماد كس من انما في عرفهم بقوله على كون اللفظ جارياً
 على التوازيين الح والعلوم ان جربانها علم انما يكون بسلامته ما ذكره السلامة
 لتسلم الملووم وبواسطها ثبت الملازمة بين كون اللفظ جارياً وبينه فيصح
 تفريها به وما نزل عنه في وجه التسامح ان الملووم لا يرفع غير محمول
 لكون المفصاحه وجوديه وكون الملووم فلا يصح حمل الملووم عليها وان صح
 ان الفصيحة هو الخالص وانا استقام في الجمله مبالغة وادعائه كونها نفس
 الملووم وتحقق الكلام ان هذا من المشتقات كالناظر والضاكر مثلاً

لا يستلزم تصادق ما حدها كالنطق والفهم الا ان يكون احدهما ينزله الجنس للاخر
كالمتحرك والماشي فانه يجب ان يقال للشيء حركه مخصوصه وما خزن بعد ليس كذلك
اعترف عليه بان هذا التوجيه يوجب امتناع تغييرها بالخلوص لا امتناع تغير
الشيء هو غير محمول عليه ولا يلتفت دعوى الادعاء والبالغة في التعارض
وبان كون احد ما وجوديا والاخر عدليا لا يستلزم امتناع الحمل لهما في العلميات
على الوجوديات مثل البياض لا سواد مع ان كون الفصاحة منه وجودية منوع
بل كونها عندهم عبارة عن الخلو من الوجود انسب بالمعنى اللغوي حيث يقال
فصح اللبث اذا اضر غوته به وذهب لباه وفسح الاعشى وافصح اذا انطلق
لسانه وخلصت لفته عن اللكنه ويمكن ان يحاط عنه بان المراد بالخلوص هنا
في قوله غير محمول هو الحاصل بمعنى الاتحاد وجودا كما في الدائيات بمعنى ليس
الخلوص بعينه هي الفصاحة واليد اشار في شرح المقاصد بقوله وكذا في
حل الاحاط من ايجاد الموضوع والمحمول بحسب الدات والهوى ليصح الحكم
بان يضاف الى المعنى الاتصاف كما في عرفها يدل عليه قوله لكونه لازما لما ولا
يغني عنه حل اللازم بالمعنى ان لا يلزم من امتناع الحمل بالمعنى الاول ان لا يصح المعنى
الثاني فيجوز تغيرها بالخلوص وحله عليها وبان مثل هذا التعريف لا يسمع
به القدر من نسبة يفهم اصل اللغه منه ما هو المقصود منه وكثيرا ما يتسامحون
في تعارضهم لاسيما في العلوم الباحية في الاثر عن الاحوال المبنية على المناسبات
الخطائية ولا يلتفتون لما عليه علم الميزان من انه لا بد من صحة الحمل في الاحاط
في العرف بل يكتفون بمجرد كون العرف بحيث يفيد تصور تصور العرف
فيصح في مثل هذا التعريف ما لا يصح في ترفيحات العلوم العقلية من الادعاء
والبالغة وكان التعبير عن التعريف بلفظ التفسير ايماء الى ما ذكرنا وكنناك

دلالة

دلالة على كون الفصاحة اللفظية وجودية قوله السكاكي وسواء ان تكون الكلمة
عربية اصلية ولا ينبغي ان كونها عندهم عبارة عن الخلو من انما يكون انسب
بالمعنى اللغوي لو لم يكن المعنى اللغوي احتمال وجوز ان يكون معنى فصيح الاعشى
وافصح انطلق وحاد وكون الخلو من لازماله وجوز ان يكون الفصح اللبث ايضا
بمعنى صفي والخلوص لازماله بقوله لكونه لازما لما عليه للتفسير وقوله تسهيلات
عليه التسامح يعني تسامح في تغييرها بالخلوص لتسهيل الامر على الطالبين لما ان
في معرفة كون اللفظ جاريا على القوانين من الاحتياج الى تتبع القوانين ومعرفة
توقف الجريان المذكور على السلامة ما ذكر ومعرفة كنه الدوران على الاسم
الموقوفه بغير بيتهم ما لا يحتاج في معرفة الخلو من ما ذكر وهذا ينبغي مليل
من ان الظاهر ان معرفة الخلو من الغراء وضعف التاليف ومعرفة كنه
الدور والجريان بيان ثم لما كانت الحجة توجيه لمبادر الصنف
بالنقيم او لا وتعرف كل على حدة مع ان الاصل التعريفية ولا تم التفسير بانها
وفي قوله كانهما اشار الى انها ليسا حقيقتين مختلفتين بل يجوز ان يكونا
تحت حقيقة واحدة كما صرح به في شرح المفتاح من قوله على انه كان يمكنه
ان يقول هو كون اللفظ على السنة الفصحى من العرب الموقوف بغير بيتهم ادور
واستقام له ان الى قوله اوهى السلامة من الامور المذكورة وقيل يجوز حمل
قوله كانهما على التردد بانها لا تطلع بالحقيقة ولا ينبغي ان تكلف
والوجه ما تقدم من حمل التسمية وقوله لتعدد جمع الحقائق المختلفة
اختلاف الحقيقة بين البلاغة بتفسيرها ومن الفصاحة بانها البلاغة
ظاهر وكذا من قسمي الفصاحة والفصاحة في المتكلم ولذا بين البلاغة في الكلام
والبلاغة في التكلم وقوله ولا يوجد قد مشترك اي معنى مشترك وضع لفظ

الفصاحة بازايه حتى يكون استغناءها في هذه الاقسام استعمال التواطى في اوزان
 وقوله نظرا الى الظاهر علمه لكون الاطلاق من باب الحلاق للتركيب المتزل
 اللفظي على معانيه المختلفه اي للنظر لان الفصاحة وصف بخصوصية كل من
 الاقسام الثلاثة ظاهر اعلى ما يشعر به تغيير كل منها بانفراجه وانما قال
 نظرا الى الظاهر لا تشا العلة الوجيه للقطع بالتوضع لمخصوصية كل منها مع امكان
 اندراج كل من فصاحتها المفرد والكلام او الكثرة تحت قدر مشترك وهو
 كون اللفظ جاريا على التوازي او السلاية اي سلاية المفرد من الغزاه والثنا
 ومخالفة القياس وسلاية الكلام منها ومن ضعف التاليف والتقيد وسلاية
 المتكلم من ايراد في الكلام ما يكون من اسباب الاخلال بان يجعل له ملكة لا يقدرا
 على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وكذا البلاغة اي كذا الاطلاق البلاغة
 على القسمين من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة وريالكن هنا ايضا
 اندراج كل من القسمين تحت قدر مشترك بان يقال بلاغة الكلام هي موهبة
 حداله اختصاص بتوفيه خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
 والمجاز والكناية على وجهها وهذا التفسير بعينه هي تفسير بلاغة المتكلم
 الا انه جعل المصدر اعني التوفيه والابراذ يعني المفعول في الاول وجعل الثاني
 في الثاني واليه اشار السارح رحمه الله في شرح المفتاح بقوله من جهة
 ان تعريف بلاغة المتكلم يجب بوجد فيه بلاغة الكلام ويقولون الكلام
 يجب وفيه خواص التراكيب حقها واورد انواع التشبيه والمجاز
 والكناية على وجهها وقوله تفصح تفصح على ما تقدم من حزم المصنف بتفسير
 اللفظ الفصيح بما يكون سالما عما ذكر بسبب كون الفصاحة مقولة على الكون
 المذكور في الفصاحة كما بينه في المفرد اثر وقوع في المفرد وصفه الفصاحة

على ما هو بالصدر
 فصيح ربه محمد

رعا

رعا به لجزالة المعنى وتسانته وان احتج الى زايه تقديرنا الالفاظ وهو وصف
 الموصول مع بعض صلته على القول بجواز منله وان كان المشهور عدم الجواز
 لاسيما في الالف واللام من الموصولة انتقل الفاضل الرضي واجاز التوفير
 حذف غير الالف واللام من الموصولة لاسيما خلافا للبصرين كقوله تعالى
 وما بنا الا له مقام معلوم ان الامر له ثم قال له وجه لمنع البصرين من ذلك
 من حيث الفعاسر والعهد عند الادب استغناء المعنى بجملة التركيب
 في الجملة دون العكس واليه اشار الشريف المحشي رحمه الله بقوله وان كان المشهور
 تقديره فعلا او اسما متكررا وقد اصاب في ذلك لرعايته جانب المعنى ولا يغني
 في كونه ظرفا لغوا مفعولا للفصاحة كما كونها بمعنى المصدر من المراكاة وكذا في جعله
 كالا من المبتدأ في القول بالجواز من التكلف وفوات انتظام المعنى والعقود
 تفريقا صراحة المفرد لا الفصاحة في المفرد اي الكون فصيح في المفرد ولا
 الفصاحة حال كونها في المفرد وقيل يجوز ان يكون قوله في المفرد ظرفا لغوا للفصاحة
 وان لم يرد بها معناها المصدرى على ما دلل بعض الادباء ان نحو الفصحة والحديث
 والنبأ والخبر ونحوها يجوز اعمالي في الظروف خاصة لتضمنها معنى المصداق والكون
 والظروف كقوله في رايحه من الفعل كاد ويكون قوله الكناية ايرادا للمعنى الذي
 تضمنه الفصاحة كما تقدير العامل الظرف مخالف للمشهور وقيل عن السارح
 في المواشي ان الظروف حال عن المبتدأ عما جوزه بعض النحاة وما قيل ان قوله
 الكناية ليس بتعريف اللفظ وبينا الموجد الاعراب بل بتعريف المعنى وانما
 لا ان الظروف ليس لغوا وان الحال عن المبتدأ في حكم الصفة ولم يذهب الى صدق
 الموصول في الفصاحة التي في المفرد كما قيل لعمري مع الرضا والنازك في ان
 النار التي تلتقي لان الصحيح امتناع حذف الموصول في السعة وهي او اخر

الكتاب ان المتكلم في النثر فنية تامل وسعدان يجعل اللام في النصاحه للبعد الذي
اول النثر الحقيقي ليكون في حكم النظم فيصير منه بالظن المقدر عالمه بكم وكما جعل النثر
معمولا لمفوض الجملة كافي الحال المؤكده وكما في قول صاحب المفتاح هي الاخر عند الله وفي
قوله وهو عند السلف كذا على ما صرح به الشارح وجه الامه لا يستلزمه ان يكون في المفرد
ما رايه الغايه اذ يكون التقدير في النصاحه خلوص المفرد ما ذكر في المفرد ان
انصافها بخلوص المفرد ما ذكر في المفرد والعامل في المفرد هو لكونه لا انصاف اليه
نفسه الجملة وهو ريك جدا والوجه ما ذكرناه اوله حتى لو وجد في الكلمة شيء من
هذه الثلثه تنبيه على ان المعنى في السلب الكلي اي خلوصه من كل واحد منها وازاله
لما عسى يتوهم انه رفع الاجاب الكلي اي خلوصه من مجموعها ولو كرر لفظة من لغير
يذهب القوم اصلا نحو النظم قبل ليس بالما وفتح الحاء المعجمه وكما ثبت اسود
وفي كماله الصحاح النظم بضم العينين المهملين منها ما او بالحاء المعجمه وقيل النظم
بجائز معجيز وعينين مهملين ونقل عن صاحب المذهب انه لم يورد في الباب المنسوب
بل في المصنوع ومنع شارح النافيه ثبوت فعل كسر الهمزة واما ما فعل بضم الفاء فتح
اللام فنيه اختلاف فاشبهه الاخضر ومنه سيبويه والضمير عايد الى الفرع
اي في البيت السابق وهو فرع يربط المتر اسود فاحم اثبت كقتر النظم المتفكر
الفرع قيل الشعر التام وفي الصحاح هو مصدرا لا فرع وهو التام الشعر
والمتر الصلح والفاحم الشديدا السواد كالنظم في الصحاح شعر فاحم اي اسود
والاثبت اكثر من اثبات ثبت اي كسر القنوالمدق وهو الكياسه وفي
الصحاح العتلول والعتكال الشراخ وهو ما عليه البصر من عدا ان الكياسه
وهو في النظم منزله المعتود من لكم وقيل القنوما استعمل على قطع كل منها سمي
عتكولا **قوله** او من نوعات ان روي بالفتح في بعض الشروح ان المعنى على هذه

الروايه

الروايه مفتولات شتورا وهو الفضل على خلاف دور المفرد **قوله** جمع عقيقه
في الصحاح ان كل خصله عقيقه والجمع عقاقير وعقاقير وبهذا يظهر ان ما ذكره
ان العقاقير بالجمع عقيقه بفتح العين وسكون الهمزة ليس بجمع العقيقه
بل العقيقه ايضا على معاصره وفي ايراد المتن والرسيل مع جمع العقاقير من الكياسه
في وصف الشعر بالشمع بمعنى ان العقاقير مع كثرتها يفتت في متن واحد ورسيل
واحد ما لا يغني وقيل العقاقير بمعنى المادى جمع المذرى وهو خصبه وان طاف
يرويها الطعام ونشئ الكرش والاراد هنا المشط وروى في البيت بضم المذرى
في متن ورسيل اي ستر المذارى في الشعر من المموسه الرضوخ المموسه حروف
ستشعرك خصبه وما عداها مجهول وهي ما يخص حزي النفس مع تحريكها
والمموسه ما لا يخصه والشديده ما يخص حركتها في مخرجها وهو حروف
اخذت طبقت والرضوخ ما عداها وذكر في شرح الكشاف للعلامه ان النفس
الخارج من فضا الصدر اذا انفرج باقسام فقيه الريه او غفلات النفس او
غيرها تحدث له كفيه هي الصوت وتخرج بضمه عن بعض حصول كفيه حدث
بانقطاعه بالفضلات او بالاسنان او بالشفاه وهي الحرف في اربابها والعص
على النفس الخارج والنفس ان تكلف كله بكفيه الصوت حتى تحصل صوت قوي
كأن يهوا وان لم تكلف ان يبقى شيء منه بلا صوت يجرى بحرف كانه يهوا
ثم الصوت التكليف كفيه الحرف اما ان يخصه بجزء او لا يخصه بجزء فان تم
الاخصار في الشديده وان تم الجري في الرضوخ وان لم يتم الاخصار والجري في
الماضي **قوله** وزعم بعضهم الراعي هو الخيال ويمكن توجيه ما ذكره بانه اراد بئوله
ان ينشأ النظم هو توسط السير المعجمه ان اجتماع الحروف المكونه هو النظم النظم
وجعل قوله ولولاك مستشرق الخ دليل على انه فلا يوجه عليه ما ذكره الشارح وجه الله

الحروف

وهذا التوجيه ظهر ضعف ما قيل ولولم يكن قوله ولولا استثنى في الابد لكل ثقل
 لا يد عليه ما اورده ظاهر الكثر يمكن توجيهه بادن تقدير ان يقال لو كان ما ذكره
 من التوسيع موجبا للتنازل لم انكون مستثني ايضا تنازلا وليس فليسير كان البتة
 في انتفاء التنازل مستثني من المراء المملة وان كانت مجهولة كالنراء المملة الا ان
 مجاوزة الفاء التي هي من حروف الدلالة ازاله التثقل الحاصل من توسيع السير
 اذ ان الواقع بعد السير فيه مجهول واحد وفي مستثني مجهولتان فلم يوجد
 التثقل الخلل بالعضاضة هنا بخلافه ^{قال ابن الاثير هو الامام الفاضل الوزير}
 ابو الفتح نصر الله بن محمد بن محمد بن المروفي بابن الاثير في كلامه رد على ابن سبيال المتأخر
 حيث قال ان التنازلا ان يكون لبعده خارج بعضا عن بعض فان لا انتفاء من احد
 الى الاخر يكون كالتظن فثقل على اللسان كما اخبرنا عن الطغمة في خروج جسم
 من جيز الى جيز لا قطع وسابط ومن الجيد باضافته البعيد الى البعيد العائد الى الخارج
 الملع سرعة السير قد سبق لا بعين الا وهما اراد به الامام الزوزني لا بوجوب
 انتفاء الكل ثقل هذا هو الموجود في النسخ وفي بعضها لا بوجوب انتفاء وصف
 لجزء فضاحة الكلام بل وصف لجزء الكلام وعلى النسخة الاولى المد مناسب لكن
 التزام كون فضاحة الكلمة وصفا لجزء فضاحة الكلام لا سيما بعد الاعراف بارتضا
 الكلمات ما خول في تعريف فضاحة الكلام تبايا به من له ادنى لب وشبه ان يكون
 مقصود المريد ان انتفاء وصف الجزء لا بوجوب انتفاء وصف الكل الا انه سقط
 لفظ الوصف عن قوله او قل الماسخ للنسخة الواقعة في نظير مذكرة الرد ما ذكره
 ويمكن الرد على من يتصور كافي النسخة الثانية بانه ان اراد تقدم اجاب انتفاء
 وصف للجزء لا انتفاء وصف الكل عليه فيقتضي انتفاء انتفاء وصف الكل ايضا ان
 اودبه ان انتفاء وصف للجزء من حيث انه وصفه لا بوجوب انتفاء وصف الكل من

اي خصوصان
 وبما انراى والبراه
 به عنده

انما على النسخة الثانية
 لا وصف للجزء بل وصف
 لجزء فضاحة الكلام
 انما على النسخة الاولى

عدم الاجاب الجزئي
 من اجاب عن اجاب
 من اجاب عن اجاب
 من اجاب عن اجاب

حيث

حيث انه وصف الكل فلو كان لا شأ في اجاب الانتفاء من حيثية اخرى هي كون
 وصف الجزء مفهوما وصف الكل وان اراد به عدم الاجاب مطلقا فيمنوع
 وتبين من يقال توجيه كلام المصنف في النسخة الثانية ان حصوله ان كلام
 المريد لا يستقيم هنا لظهور ان فصاحة الكلمات ما خول في تعريف فضاحة
 وانتفاء قيد من المرف بوجوب انتفاء المرف وانا مستقيم ان لو كان نصفا
 الكلمات وصفا لجزء فضاحة الكلام خارجا عن التعريف وبه ندفع الاستحالة
 والقياس على وقوع مفرد الخ لما سبق لا بعين الا وهما من انه لا يخرج الكلام
 المتشابهة عنه غير نصيحة عن الفضاحة كما لا يخرج الكلام العزى بوقوع كلمة
 غير عربية فيه عن كونه عربية ببيان لا نزاع ان التنازل عن كونه ان جلاوا بانه
 مشكلا على كلمات في عربية فاقوسية كالاستبرق والسجود او رومية كالقبط
 او سندية كالمنكاه او غيرها كما سما الانبياء ولا يخرج تلك الخبر والاي بانه
 على من كونه عربية ولا يخرج عن كونه عربية فكذا لا يخرج الكلام الفصيح
 ما شأنا على كلمة غير فصحة عن الفضاحة وهذا التباين قد لا يلام وقوع غير
 العزى في العزى وكون الكلمات المذكورة فيه غير عربية لعدم جواز ان عربية
 مجبها غير عربية لجواز ان الكلمات لها بون والشعر ولو سلم كونها عربية
 فلازم كون الكلام المتشابهة عليها عربية وكون القرآن كله عربية لا يمكن بقوله
 انا انزلناه قرانا عربيا لان الضمير راجع الى الصور التي هي المشكلة على تلك الكلمات
 لا القرآن ولما كان في التبيين من الضمير انما هو التفسير بوقوع غير العزى
 في القرآن والطباق النحوي على مجمل ابيهم ونوح ووقوع الاجماع على كون القرآن
 عربيا عدل الى التيسير وقاله ولو سلم ان الكلمات المتشابهة عليها ما عرى لا نسلم
 ان القس انما عرى حقيقة بل عرى الاسلوب والنظم ولما كان هذا المنع من المناقشة

بلغ خاتمة هذا العلم

اي لو سلم

مبطل

والعنى انما مصر اسراجا فيقول الى التثنيه كافى ريدا سد على ما انشا راليه بقوله
كالسيف السرمحي وكالسراج وما يتجمل انه من فعل بمعنى صيرورة الفاعل كاصله
مخوف من الرجل صار كالقوس او من فعل بمعنى صيرورة الفاعل اصل نحو مخزنت
المراء صارت مخزنا او من فعل بمعنى صيرورة فاعله ذا اضله كورق النجوم صارت
نالمسرح معنى الصاير سرحيا او سراجا على معنى التثنيه او ذا سرحى او سراج
بعيد جدا ادبتفى ح ان يكون مصدر جالسا لرا اسم فاعل لا محال انه لم يتر
في هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدا من المساج يقال كلام مولد
اي لم يكن من اصل لغتهم وشاع مولداى عزى غير محض من ولدوا وكلاما مستحدا
وقوله وان يكون الظاهر انه عطفت تفسيرا لعدم العنور يوده ما وقع في
بعض النسخ من قوله لاحتمال انهم لم يعهدوا على هذا الاستعمال وكذا لما كان
في مختصر او ما خذ من سراج قسما لكونه من باب الغراب بلا تعرض لعدم العنور
وتمثل ان يكون وجه اخر بلا لعدم العنور بيان الاول انه لم يجعل اسم معمول
لا محتمل انهم لم يطلعوا على استعمال سراج باعتبار ان يكون مولدا حادثا
بعد حكمهم بالغراب فلم يجعل منه وبيان الثاني انه لم يجعل اسم معمول منه
لوجهين احدهما انه يمتثل انهم لم يطلعوا على استعماله فلم يجعل اسم معمول
منه والثاني انه يمتثل ان يكون مولدا مستحدا معدوما او موجودا معلوما فمعدوم
بالغراب والمسرح لغة اصلية فلا وجه لجعله اسم معمول منه وانت خير بان
قوله وانما لم يجعل الخ بيان عدم جعله اسم معمول منه بل انظر الى كونه غريبا بل بالنظر
الى انهم تتبعوه فلم يعهدوا على استعماله اما لعدمه في نفسه او ندوه استعماله
بحيث لم يوجد شتم اللب الشهور بدليل قوله على انه لا يبعد الخ وبهذا سقط
ما قيل از الحكم بالغراب ح لعدم الاطلاع على حقيقة الحال فلا يحسن ان نرى الاطلاع

انما

حكمهم

انما يحسن اذا كان موجودا وكذا ما قيل انه يلوح من كلامه ان جعله ما خذوا من سراج
مخزجه من الغراب وليس كذلك لانه لا يكون له ما خذوا منه غريبا لا يقال مخزنا من جمع كوز اللفظ
مولد مع الغراب فكيف جعل قسما له بقوله على انه لا يبعد الخ لا نقول انما جعله قسما مع جواز
اجتماعها انما الى ان كلامها يكفي في عدم جعل المسرح ما خذوا منه وقوله وانما صارت
جعل اللفظ جواب دخل وهو انه كيف لا يبعد كونه من باب الغراب وقد اورد
جعل اللفظ فاجاب بان ذلك لا ينافي كونه غريبا لان انشاء هذا المصراع عقيب
قوله سراج الله وجهه للبلد على بؤته يدل على غرابه ولذا قال في مختصر
قيل سراج الله اركى حشده ونور بعد تجوز كونه وصفا للانف لكلامه ما به
ورويته حتى كان فيه سراجا **جواب** لا يقال اعتراض اورد الخ الخ لانه لا يصدق
في تفسير الغراب بالوحشية وحاصله ان الغراب مفسر بالانفسر الوحشية
وهو كون الكله غير مشهور الاستعمال ومقابلته بما لا يقال به الوحشية
المفسر بما يشبه على ترتيب يتقصد عنه الطبع المقابل بالعدية المجاميع
لثابت وهي المعتادة وكونها معتادة وغيرها انما هي بحسب قوم دون قوم
او تدل على الكله معتادة بالنسبة الى قوم وهي بالنسبة الى اخر من غير بيان
مشهور فيما بينهم فلا يحسن ايراد قيد الوحشية في تفسير الغراب بل هي
سبب اخر من اسباب الاطلاق بفصاحه المفرد ينبغي ان يعتبر مدعومها
المخلص عنه ايضا ويحتر عنه بزياده قيد وان اريد بالوحشية غير مفسر
فلازم ان الغراب بذلك المعنى غل بالصاحه وحاصل الجواب ان ليس المراد بالوحشية
ما فسرت بل مطلق الوحشية الماخوذه من الوحش الذي يسكن الغفار المنقولة الى
الالفاظ التي لم يونس استعمالها وهي مقابل المعتاد كالغريب وتنقسم الى قسمين هذين
على كل منها معنى الغريب صدقنا على ما صدق عليه الغريب فبحسب تفسير الغراب

مبلغ تمام ما هو المشهور
من معنى وحشية الكله

والتحقيق ان الالفاظ اما ان تكون لها معنى متداوله فيما بينهم ما لو فقه عندهم بحيث
 يستوى فيها الحضري والمدري او يكون عند المدري كدركه بالعكس او لا يكون
 كدركه عند الكل والاول حسن مطلقا لا يتصف بشئ من العزابه والوحشية
 يتصف بها الا انه لا يعاب استعماله على العرب ويسمى عربيا حسنا وقد تضمن
 القرآن الكريم كلمات متعدده منه يطلق عليها غريب القرآن وكذا الحديث النبوي
 ويطلق عليها غريب الحديث والثالث يتصف بها ايضا ويما بها استعماله على
 الكل ويدل بسبب الكراهه في السمع ومنشأوها اما اشتهاه على الثقل على السمع
 او استنباهه معناه بحيث يحتاج الى التفتير والالتفات كاستناده الى السماع
 بقوله فيما بعد ان الكراهه في السمع داخله تحت العزابه النفس بالوحشية
 ويسمى الوحشي الغليظ وهو المراد به هنا قوله وقولنا عز ظاهره المعنى ولا نأثروا
 الاستعمال تفسير للوحشية اي الوحشية الغليظة المتوغل واراد بعدم ظهور
 المعنى وعدم الانس عدها عند الكل وهو يتلزم الكراهه كما مر والاشكل
 بغريب القرآن والحديث وهذا سقط ما قيل ان اللازم من قولهم الوحشي
 قسا انما هو صدق الوحشي على الغريب لكن لا يلزم ان يكون الصدق ذاتيا فلا يلزم
 ان العزابه هي الوحشية وليس سلم فاللازم كون العزابه المطلقة اعم من غريب
 الحسن والتبجح والمخل بالتمسكه انما هو العزابه العتيقه فتفسر العزابه
 المخله بالوحشية تقريبا لا عم وان سلم المساواه فقد اعتبر العزابه
 القبيحه الثقل على السمع والكراهه على الذوق وما جعله السامع رحمه الله
 للوحشية خاله عن هذا المعنى فلا يصح تفسير العزابه المخله بالوحشية الخاليه
 عنه ثم انه لا خفاء ان اللفظ اذا كان عربيا وحشيا عند الكل يوجب لاحتمال عدم
 الانس وعدم ظهور المعنى فسقط ما قيل انه لم يبين ما نقله اعتبار عدم ظهور المعنى

حشيه ظهوره وعدم
 الكراهه في السمع
 لغة ما نوس

في الوحشية فكيف يصح حمله جزا التفسير الوحشية ولا حاجة الى الاعتماد
 بان ما ذكره من التفسير لا يلزم ان يكون حيا يفهمون ان رسما فلا ضير ان يذكر
 في التوفيق لازم لما اعتبروه في مفهوم العرف وان لم يذكره الشرع في لفظ التوفيق
 والرجلين وكذلك الشرايت بضم الشين في القطر اي اشتد عبوسا وفيه القطر
 الشديد العبوس الذي جمع ما بين عبيته قال الزجاج احمله اقطرت المناه
 اذا رفوت دبرها وجعت فطرها واليم زائده واظلم الامر اظلم مثل اظلم
 وجعت بمعنى فحزت وقد استعمل الشعر هذه الالفاظ كقولك تباط شرا
 بطل عوما ويسمى بعربها حجتا وبعزورك ظهور المائل وقولك لى
 فقلت لما اظلم الامر وابعت عشوا باليه عسا وهاريسا وقول
 المتنبى جعت وهرا لا يفهمون بها شيئا على الحساب الاغز دلایل
 قال الفاضل العلامه في شرح المفتاح وما علم كيف خفي هذا وامثاله
 على هؤلاء الغول من المنسواء اعني مفردات الفاظهم الموضوعه الى
 الموضوعه بالمجر منه الالفاظ والنصب منه مفردات الاول لغو لا نسب
 ليشمل المفردات وما في حكمها وغيرها اذا مراد من الموضوع في عرفهم ما ساء لهم من الشخص
 والتوعى على ما يشعر به تعريفهم الموضوع بتعيين اللفظ للدلاله على معنى نفسه فكان
 الواضع عين مفردات الالفاظ للدلاله على معانيها كدرك عين الفواعل ككلمه على
 ان كل لفظ يكون كلفيه كذا فانه يدل بنفسه على معنى كذا اذا لا يحق ان يثبت الواضع
 ان كل اسم اخره الف او يا مفتوح ما قبله ونون بكسره فهو لغز من ذلك اسم
 غير ال نحو مسلمين ومسلمات فهو جمع من سميات ذلك الاسم وغير ذلك
 والوضع بهذا الاسم رنوعه قطع ومن باب الحقيقة ايضا على ما صرح به
 الشارح رحمه الله في التلويح حيث قال ومثل هذا من باب الحقيقة منزله

يكون

الوصفات السخفية بل الكثر الحفاين من هذا القبيل كالمشي والجوع والعز والسرب
وعامة الافعال والمستقبات والمركبات وذكرنا شرحه للفتاح ايضا المراد
مطلق الوضع المتعارف اعم من الوضع والنوع والراد بالمفرد ما لا يقتضيه لانه جزء
من اللفظ على جزء من المعنى ويكون محل الاعراب فيه اخر وما في حكم المفرد ما يعتبر فيه
ذلك ولا يكون محل الاعراب اخر وقوله كوجوب الاعمال الخ مثال للقانون المستنبط
من تتبع مفردات الالفاظ ولو مثل لما هو في حكمه لكان انسبا انتملكه تركه روما
للاختصار ومثاله وجوب تصريف الافعال مع الفماير ونونى انا كيد مثل فرب
ويصير على القانون المشتمل عليه علم التصريف وهو ما ملخصه في بابى جواب
عن سوال مفرد وهو ان يقال ان مثل اى اى وعور واستحوذ الى اخرها
ذكر مخالف للقانون المستنبط من تتبع لفظ العرب على التفسير المذكور للمخالفة
فينبغي ان يكون مثل هذه الكلمات غير فصيح وكذا الكلام المشتمل على واحد منها
فاجاب بفتح كون مثل من المخالفة بل المخالفة لا يكون على وفق ما ثبت من الواقع
وانت خبير بان الجواب المذكور لا يمنع الاشكال على المخالفة بالتفسير المذكور
اذ لا نزاع في مخالفة مثل هذه الكلمات للقانون المذكور فينبغي ان يفسر المخالفة
بما انت رايه بنوله بل المخالفة ما لا يكون الخ ويقول والمخالفة ان يكون على خلاف
ما ثبت عن الواقع وانافسه هكذا اتباع الكلام المصنف وهو قوله ومخالفة التماس
تم لاحقا ان مخالفة اى اى للقانون من جهة ان اب فعل فيعمل بالفتح فيها مشروط بكون
العبر او اللام حرفا حلقيا وقد عدم هذا الشرط في اى اى فذهب الجمهور الى
انه شاذ والسكاكي حمله على هذا اخل قال في القسم الاول من المفتاح ولا يبعد
عندى حل اى اى بالفتح فيما لعدم نظائره على هذا اخل بوساطة طريق الاستغناء
وان مخالفة عور واستحوذ من جهة انه يقرر عندهم ان الواو واليا اذا تحركتا

واسع

وانفتح ما قبلها او كانتا في حكم المتحرك الذي انفتح ما قبله يقلبان الفاء مثل قام واستغنا
ولم تقلب الواو في عور واستحوذ الفاء فجعل من الشواذ لهذا هو المشهور في
كلامهم وذهب ابن جني رحمه الله وبقية السكاكي الى انها انا تقلبان الفاء بشرط
ان يكونا في فعل او اسم على وزنه ولا يكون الحركه عارضيه ولا يفتح ما قبله في حكم السكون
ولا في معنى الكلمة اضطراب ولا يلزم ضم حرف العلة في المضارع ولا يترك للدلالة
على الاصل فيعلم من ظاهر كلامه ان عورانا لم يقلب لانه في شرط الاعمال وهو
كون فتح ما قبل الواو في حكم السكون لان حركه عين عور في حكم السكون
اى ما حكم عين عور واستحوذ انا لم يقلب ايضا لانه في شرطه وهو عدم الترك
تبيينها على الاصل فلا يكونان من الشواذ ولكن لا في بين كلامه وبين المشهور
اذ المقصود من كلامه بيان سبب المخالفة للاصل ولذا اعد السكاكي الشرط
التي ذكرها ابن جني من جهة اللوانع بعد التصرح بان الفعل اصل في الاعمال وان
مخالفة قطع شعرا اى استند جموده من جهة انه اذا اجتمع حرفان محاسنان
او متقاربان بان يندغم الاول في الثاني وهما لم يدغم بينهما على الاصل كما مر
وان مخالفة ال من جهة ان قلب الاء من قبلها الفاء على ما ذهب اليه ابن جني
ليس من الامور المستمرة المطردة ولذا اورد السكاكي في الفصل الثالث
في التياح غير المستمر وكذا قلب الاء الفاء على ما ذهب اليه البصريون
وعند السكاكي اصله اول على ما حكاه السارح في سبب عز الاصمعي رحمه الله
وعلى هذا المذهب ايضا مخالفة للاصل السابق الذي ذكره ابن جني وان
مخالفة ما من جهة ان قلب الاء من قبلها الفاء على ما ذهب اليه السكاكي
في الفصل المذكور لانها داخله تحت الغاية للمعنى بالوحشية قد
سبق ان الغراب قدسما في قسم يشبهه معناه بحيث يقتضيه التنقيب او

التخرج ونفسه بقل استماعه على السمع مع اشتراكها في الكراهة في السمع والجرحى اما مقتدر
 الى التفرقة فيكون من قبيل كذا كذا واما اشتراكها في النقل فيكون من قبيل المحيثر
 وجه ليقط ما قبل ان اراد دعواها في مفهوم الفراهة فمنوع كيف ولم يذكرنا الوجهية
 ما يدل عليه وان اراد ان كل كره على السمع فربما يظهر وانهم لا يتعلمونه او لا يستعملونه
 فلا يكون ما توس الاستعمال فيكون غريبا فيدخل الكراهة تحت الفراهة فلما منع ان يمنع
 الملازمة وعلى تقدير التسليم فالخمول من الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من
 ذكره تحقيقا لما فيه كالمخلص من الشافعية لا يحتاج الى الاعتذار بمنع دخول
 الكراهة في مفهوم فصاحة المفرد ومنع وجوب الدرك على تقدير الدخول وانما
 يجب اذا كان تفسير الفصاحة حذافا فاما وليس كذلك وضعف هذا الوجهين
 ظاهر اما الاول فلان عدم الثقل لا موجب لعدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان
 يكون ذلك لا مراحرون اما الثاني فلانه قد اورد النظم الترتيب فيكون
 ما ذكر فيه ان اللفظ من قبيل الاصوات ولو سلمنا القول بان اللفظ صوت فيقتد
 على غارج الحروف مشهور بين الادباء الثالث الخ هذا الوجه الخطابي وقد قال
 محصل كلامه ان الكراهة في السمع اما ان يرجع الى المفرد او الى اللفظ نفسه لغزابه
 او لا تشمل على تركيب يتفر عنه الطبع فعلى الاول لا خلاف في كراهة زيان
 الكراهة وكذا على الثاني لان قيد الفراهة يعني عنها واما على الثالث فلا بد
 من زيادة الكراهة لان الاشتراك المذكور لا بد ان ذكرنا تعريف الفصاحة
 الخول من منه ومعلوم ان ما دلل الشارح لا يجه على ذلك وانما جدير بان على
 تقدير دخول ما شتمل على التركيب المتفر عنه الطبع تحت الفراهة كما ينبغي
 عليه الشارح بقوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيل على السمع
 كرهيا على الدون لاجه لعله مثالا لاجه وقوله للقطع باستكراه الجرحى يعني

في المتن ولم يذكر
 قوله

سلم

حصل ان السمع في الاستكراه كذا لانها هي المرجع بحيث لا يكون لنفس
 النظم من اجل ان لا تطلع باستكراه الجرحى دون النفس سواء ادى بصوت
 حسن او فخر كذا نقل عنه في المواضع هذا وقد يقال ما يجب ظهوره عن
 فصاحة المفرد ان يكون مشترك بين شخصين احدهما مكره وحجبه بظلمة نقل
 لفت فلا تفرقة لانه لا احتمال ان يكون ضربه او اكرهه فلو قيل ان الكراهة
 كافي بقوله تعالى لا يزن انوارا وعزروا ونصروا ورد بان الاطلاق المشترك
 لا موجب لعدم فصاحته وكذا اللون احد معنييه مكرها لا مدخل فيه
 وفيه ايضا ان الابهات المذكورة في الوجه السابق بحيث يوجب ما قاله
 الشيخ ابراهيم رحمه الله في ما الى انما يمان السمع قد يكون غير فصيح فيكون اليه
 امر بغيره فصيح كقوله قال المبروك كيف تبدل اسم الملقب بغيره فان
 الفصح ما يبدل الجمل لا يكاد يسمع ابد لكن فصيح بهي لما حسمه من المناسب
 مع قوله بغيره وانما قلنا ان هذا الوجه يجه على المفرد رحمه الله وعلمه مما
 ايضا اما على المصنف فلا عرف الفصاحة بالخمول ما ذكر من اسباب الاخلال
 فيكون ان يكون قد عرض له لمنع سبب فلو ان اللفظ مع استعماله في غير
 كونه مقرونة بما حاد ودمه باء اذا اشع سبب في لغة ليس يجب
 دفع لفظا امنا جوازا على وجه الله فلا يمنع كون ضرب الجرح
 سببا لغيره لو توجه في التنزيل نحو الم اعمد وكذا الجرح بلع من الحاد اما
 لو توجه في القرآن نحو منعه وكذا الشرح التكرار وتابع الاضافات
 لو توجه فيه مثل ونفس وما سواها فاما الجرح وما سواها وذكر
 في قوله ان الوقوع في التنزيل لا ينافي كونه من اسباب الاخلال
 بل ان يرضى ما ينحسب

لا سيما في الحاشية كذا

الى قول المصنف في حركات الحائنه وعامى توقف فيه باخرجه من الاستعمال
 الصراح الى قوله فان كان الثاني لم يخلو باختصاصه بقبيله فخرج وان كان زوجه
 نومدهوم حيث قال السارح فيه لكن مصراع ابي تمام اجد سبكا لان قوله
 الى الطيب ولقد يكون لفظ الصارح علم بعرب محض اذ المعنى على الماضي اذ الى
 قوله في اخر السرح في بصر كلام المصنف وجميع فواخ السور وخواتم اوزن
 احسن الوجوه وان كل مقام مقالا لا يجسر فيه غير ولا يتوهم مقامه وبذلك عليه
 ما في نهاية الاجاز من ان اكله قد يصير مضجعه في موضع وفي اخر ركيكه وما قال
 الشفالي ايضا ان كل امر يخرج به المفرد عن النصاحه قد يصير مضجعا مع ذلك
 ان الحق به من وجوه الخفين كقوله على اللام دعوا المستنقعة ما ودعوكوا
 الترك ما تركوا كبر في ودع مع انه غريب في الاستعمال لكن صارا مضجعا
 القصر من رد العجز على المصدر والترصيع ثم از الحذف في ذلك ان من شئنا ان
 اشكال الانفاذ على تكرار الحروف لقول الاعشى قد غدرت على الجاثوت
 شاق مثل شلول شل شل شل وقول اي منحورا العالني
 واذا اللابل انصحت بلغاتها فان اللابل باحتساء بلابل على العالني
 عزاي بصر الزمان انه قال على ثلاثة من روماء الصراة شل شل اجدهم
 وسلمت الثاني وقيل الثالث اما السلسل بالعين المجهه فالاعشى
 واما السلسل به فسلم بن الوليد حيث قال سلف وسلمت شل سليلها
 فاني سليل سليلها مسلولة واما القليل فالمتبني حيث قال فقلقت
 بالهم الذي قلقت الحشى ولا تل عيس كلين قلاقل فليل انت قلت له اخبرني ان
 الاول اربع الصراة اعني قوله من قال الصراة فاعلم ان اربع الصراة
 صراة فاعلم عبرى ولا تحرى معه وشلمو فصح وحفظ الوجه ونحو

من حقه ان تشعه وشاعرو من حقه ان تصفحه فقال لابل يكون اربع الصراة
 قال ثم قلت بعد حين من الدهر واذا اللابل البيت هذا مختص ببعض الصراة
 اذا مختص للجب المضعف فمضت فها هي ضماح العول المستضعف ومن الشا
 ذكر ان في ثمانية مثل اقل ابل اطلع اجل على ابل ابل واما قوله تعالى وعلى امم بمك
 فيه ما يجبر مثل الفكر ارا لاجور في الميم والالف من الالة والفنة وتوسطها بين
 المصنف والقوة وقوله تعالى في قتلوا الشرايين حيث وجد نوم وخدوم
 واحصروهم واقعدوا لهم كل حصد فيه ايضا ما يجبر ثقله من توسط المواد
 وتخلل الفا عيل حال من الضمير خلوصه لاخفا انه فاعل الخلو من باب
 اضافته المصدر الى فاعله فيكون ميانا لئنه الفاعل وقيد العامل وهو الخلو
 بمعنى عدم الكون فيكون تقييد اللغى لا اللغى والمعنى والعصاحه في الكلام عدم كونه
 حال نصاحه كلاته ضعيف التاليف منافر الكلمات معقدا اصلاحا ويرد عليهم
 ان الخلو من عدم الكون ففيه عدم وكون فلم لا يجوز ان يكون الحال قيد الكون لا لعدم
 فيكون تقييد اللغى فينتج عنه ما اوجه على تقدير كونه حال من الكلمات في شاف
 الحروف هذا على قود كلام السارح رحمه الله ولو جعل الخلو من معنى السلامة
 كاشرة الخشري به او بمعنى الصفاء كاشرة النسي في المعنى سلامة او صفوته
 حال من نصاحه كلاته من هذه الامور لكان من شايبه التوهيم بمجرز الاشكال
 اذا اجل حال من الضمير لم ان يكون مثل زيد اجل وشعره مستقبر فاضحا
 لانه كلام له حال ان حال نصاحه كلاته كافي زيدا اجل وشعره مرتفع وحال
 عدم نصاحتها كما اذا اجمرا اجل تمام اجل مستقبر موضع مرتفع فيصدق على امر
 الكلام عند عدم نصاحه كلاته انه خالص حال نصاحه كلاته كما اذا قلت الكلام
 من يسخو في حال مكنته فيصدق على من لا مكنته له لكنه عجب اذا حصلت له يسخو

كذا وضرب

لان هذا انما يستقيم اذا كان كلاما واحدا لا يلازم وليس كذلك بل كلامان لاحدهما
حال مخالف الآخر فلا يصدق على احدهما انه في حال يكون للكلام الآخر لانها ليست
حالا لذلك الآخر مثلا لا يصدق على زيد اجلل انه خالص حال فصاحه الكلمات
لانها ليست حاله بل لزيد اجلل بخلاف ما ذكرت من النظر فان القيد في حال لكنه
وعدهما بخلاف واحد **والجواب** ان كون كلاما من الكلمات لانه يستلزم الخ
وذلك لانه كون قيدا للشيء العامل فيه فيكون تقييد للنفي فيوجه النفي الى
القيد وسوف يصاحبه الكلمات كما هو المشهور عندهم سواء اعتبرنا ان القيد بعد
اولا فيستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرا ولا يصح
لصدق التعريف عليه بانه خالص من تنافر الكلمات طال كونها فصيحة وقوله لانه
يستلزم الخ محتمل ان يكون معناه استلزامه كون الكلام المشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرا ولا تحسب فصيحة وهو الظاهر من توجه النفي الى القيد
وان يكون معناه استلزامه كونه فصيحا مثل الكلام الغير المشتمل عليها بنا على
توجه النفي بانه على القيد فقط واخرى على القيد وهذا ليس بخاص ولا عام
عنه في يختصم الى قوله فيلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير
الفصيحة فصيحا دينا لاحتمال الرجوع ايضا على ما هو المشهور لكن هنا شبهه
على فساد التعريف من وجهين عدم صدق التعريف على شئ من افراد المعرفة
بما الاحتمال الاول وعدم كونه مانعا على الاحتمال الثاني وانتجيرا بان
الفساد في عدم صدق التعريف على شئ من افراد المعرفة لزمه في صدقه
على المعرفة وغيره وان كان صدق التعريف على الاحتمال الثاني الكثرة على الاحتمال
الاول وما نقل عنه رحمه الله في الجوانب من انه لا بد في فصاحه الكلام من قيد
وجودي هو فصاحه الكلمات وعدمه هو الخلو من الامور الثلاثة وفي

صبر

جعل فصاحه كلاما من الكلمات اخلال بالقيد الوجودي من اصله وبالقيد العدمي
من جهة عمله اخيرا يجب انما يدفع الاحتمال الثاني بالقول بوجه وقوعه حال من
الكلمات على اعتبار توجه النفي على القيد فقط بطلانه مع كونه خلاف الظاهر
لا يعاب به فيما محتمل خلاف المقصود سيما عند تعدد سيما عند رجحانه سيما
في مقام التعريف وكذا القول بان التنافر مع فصاحه الكلمات اذا كان بخلاف
فاحتماله مع عدم فصاحتها اولى لانه بعد التسليم انما يستقيم على تقدير انشاء
القيد فقط واما على تقدير انشاء القيد والقيد معا فلا يكون عدم كون
التعريف مانعا مفسده وان اعتبر خروج غير العرف بطريق الاولويه لانه لا
يعتد به في باب التعريف وكذا الخروج بطريق اللزوم كما استدل به ما نقل عنه
في الجوانب ان ما ذكر من الاولويه لو سلم فيها اذا كانت الكلمات متنافرا في الحروف
اما اذا كانت الكلمات غير فصيحة ولا تنافر الحروف فينبغي ان التعريف وجه
التسليم على تقدير كونها متنافرا من الحروف انه مجتمع في تنافر الحروف مع عدم الفصاحه
فانما اخل التنافر وجهه فاولى **والجواب** ان خل مع عدم الفصاحه والفرق
بان احدهما تنافر الحروف والاخر تنافر الكلمات كما بعد في تنافرها وتوجيه شع
الاولويه بان تنافر غير الفصيحة ليس اقوى في التنافر والتقل من تنافر
الفصيحة انما يتم اذا لم يكن عدم فصاحه الكلمات باعتبار تنافر الحروف واما
باعتبارها فجميع التنافر ان في تنافرها عن التقل فثبتت الاولويه
وتوجيهه بان من التنافر وعدم الفصاحه تناسلا وبينه وبين الفصاحه
مخالفا فلا سيما ان كل اجتماع الاخرين دون الاولين لا ينفك عنه وهذا
في توجيه التنوع كلام اعرضنا عنه مخافة الاملا فوله ان يكون تاليف
اجزاء في الحصول ملاذ كرام ان لا يفرق بين تعريف الكلام على خلق القانون

المشهور فيها من معظم اصحابه حتى يتبين عند الجمهور **قوله** كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
 اراد باللفظ ما يتلوا اللفظ حكما كان او غير فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكما
 وايضا كثيرا ما يراد باللفظ ما يتلوا اللفظ والحكم ومن تقرر ان يتنصص المختص على
 ذكر المعنى بل قال لفظا ومعنى وحكما وقوله لفظا ومعنى يتعلق بالذكر ويحتمل
 ان يتعلق بالاضمار بمعنى كون الضمير قبل الذكر ان تقدم الضمير على ذكر المجمع لفظا ومعنى
 وقوله اعني الفصل الفاعل ضمير المفعول به او المفعول به الساخر من الفاعل بدليل قوله
 كالاضمار قبل الذكر اذا تقدم لا يكون اضمارا قبل الذكر فان دفع به ما هو مفعول
 لا بد من قيد تقدم الفاعل ثم ان الذكر قبل الاضمار ثلثة لفظي وهو ان يذكر المجمع
 صريحا قبل الضمير سواء تقدم عليه معنى كضرب زيد بلامه او لا كضرب زيدا
 غلامه فان زيدا وان ذكر قبله صريحا لكنه متأخر معنى لتقدم الفاعل عليه رتبة
 ومعنوي وهو ان لا يذكر صريحا قبله لكن يكون هناك ما يقتضي ذكر قبله
 معني ككونه فاعلا مثل ضرب غلامه زيدا ومفعولا اول مثل اعطيت درهمه
 زيدا او تضمن الكلام السابق للمرجع لقوله تعالى ابدلوا هواقرب للتقوى
 لتضمن الفعل لمصدر او استلزام السابق لذكر المجمع استلزاما قريبا لقوله
 تعالى ولا يوجه اي الورد فان الكلام السابق لكونه بيانا للادب يدل
 عليه او بعيدا لقوله تعالى حتى توارث بالحجاب له لاله ذكر المعنى على الشمس
 وغير ذلك مما يوجب كونه مذكورا قبله معنى وحكما وهو ان لا يذكر صريحا ولا
 يكون هناك ما يوجب كونه مذكورا قبله معنى لكن حكم الواضع بان المرجع يجب
 تقدمه يقتضي ذكر قبله كضمير ان والقصه مثل هو زيد قائم وهي
 هذه ملحمة **قوله** واستشهد بقوله جزى ربه الخ جزى ربه دعا على
 عدي بان يحزبه عنه مثل جزا الكلاب القادرات من عوى الكلب صاح

على تنه كالحمل

برودي

ويريد الناحات ايضا وفي هذا التسمية اشار الى تشبيهه عند الكلام
 في الاضمار وقوله وقد فعل اخبارا كانه اجيبت دعوته وخبر عنه اي فعل به
 ذلك الجزا وقيل فعل كانه عن الفعل البقيع كما يقال للزاني الفاعل وح يكون
 فاعله ضمير عدي والواو للاعراض على التقديرين عند من يجوز الاعراض
 في اخر الكلام او التحال ويحتمل ان يكون جرى ربه خيرا ادى اليه الكيل
 صاعا بصاع اي كافي عريان كل من اصحابه جزاء مثله غير زائد ولا ناقص
 يقال جزى كيل الصاع بالصاع اي كافي احسانه بمثله واسائه بمثله كذا في
 جمع الامثال وايراد الضمير اليه باعتبار كل واحد منهم وان كان لاجمال اجماع
قوله واما قوله اي قوله سليل بن سعد وقوله جرى بنوه اخبارا وقوله
 عن كبراي سبب كبر وحسن فعله ولا ذنب له يستحق ذلك الجزاء
 وعن هذا السببية كافي قوله تعالى وما ينطق عن الهوى اي الهوى
 وكافي قولك قلت هذا عن علم كذا في شرح الرضي وقوله سليل بن سعد
 كان رجلا روميا بنى الخورنق بظن الكوفة للفقير من امرى القيس الشاعر
 اعلاه حين انه فخر ميتا ليلاي بن مثله فضرب مثلا لمن كافي الاحسان
 بالاساءه وقيل هو الذي على اطم اجمعه من الجراح فلما انه قال له اجمعه لانه
 احسنه قال ان لا عرف حجر الوترع لتقوم من عندها ففاله عن الحجر
 فراه موضع فدفنه اجمعه من الاطم فخر ميتا كذا في مجمع الامثال **البيت**
 البيت الشعر يعني الفطنة مصدر من شعرت اشعر اسم ليت وخرم محرف
 التزم جده في ليت وهل يلو من قوته المفعول شعري قال ابن الحاجب
 هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجاء والمجور وفي بيتك في الدار وردبانه
 مفعول شعري والمفعول المصدر لا يكون جبرا عنه وما في ما خبر مصدر

وعلى ما جرى المعنى على اللوم ان ليت شعري بما يسال عنه هذا الاستفهام من ان
توم زهير هل يؤمنه على خبزه وقطعه الطريق من كل جانب حاصل في قيل القبر
توم لنت على طريقه الاثقات ورد بان مقصود الشاعر قوم رقيق
والشاعر عنده ولو قيل الضير راح الى اللوم وكذا العايد من نوم الى الجرا الاول
عليه بالفعل ليعتد بما به البعد وح كونا لاضافة بادى الملازمة والافز
ما ذكره الشاعر رحمه الله صدره وقبح حذب مكان قد نزل رحمه الله عن عذاب
المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب من ابيه فأت
فقال ذلك الجنى هذا البيت والواو والياء لم يجعل كونه للمطف على المستكن
في مدح مع محته لوجود الفصل على معنى مدحه ويدح الوري وان كونه للحال
وعايد لمستقر المناظرة بين المدح والدم حيث قبل المدح متاخره الوري بالمدح
كاثير اللوم بعد ما فيه وروما الجزالة المعنى اد على تقدير المطف كونه مدح الوري
جزال مدح الشاعر ومسيبها عنه وفيه من فوات البالغة ما لا يخفى على من في الحال
وازاله لما عسى هو مما استدراك معنى واتحاد الشرط والجزا على تقدير المطف
وان امكن دفعه بان معقول على عدم تراخي مدحه عن مدحه وهو معنى مطلوب وبيان
تعيين المطف اولا ثم التعليق فيكون المجموع جزا هذا الا ان ما روي في نهاها لا يحا
جميعا بل معنى هو يد المطف وقوله وفي استعمال اذا والفعل الحاضر جواب
عالم قيل ان استعمال اذا مع اللوم يدل على قطع مبيد وقوعه وفيه شيئا من التقصير
مقام المدح فينبغي ان يستعمل بدلها ان الفعل المضارع فالاولى رواية نهاية الاحا
حيث ومما يدل على اذا ما تم في ايضا ومعنى الدالة على الكلية في المدح واذا الخالية عنها التقييد
للمجزية في الدم لطايف ما في الاول فالاول ان استحقاق المدح بلع بلفظ
الى حيث ينشرح صدور المادحين في يدينا طم في مدحه بحيث لا يردون النظام

عن

عن مدحه واماني الثانية فالانبا عن تراعه شانه عن شانه اللوم حيث
يصق صدره من تصدى اللوم ولا ينطق لسانه حتى لو صدر منه لم يصدر الا في
وقت ما بين الاوقات ولم يركه احد فيه لا يستبعد له وحوجه عن هذا الاضاف
تعود في ذكرها ايضا اياها الى لطيفة لا فائدة ان الشاعر على تقدير تحقيق اللوم
منه متوحده على جميع تقادير لومه لا يتركه احد لكن الاول اولى كان تقليد
توصله باللوم على لومه المشر بطلبه اللوم لوجوده يفتي غنا ما يعينه لها الدالة
على الكلية ولكن مقابلة المدح باللوم دون المدح او العجا ما عايد صاحب
وهو اميل من عباد جين سالة الاستاذ ابن العبد على ترى فيه شيئا من العجبة قال
نعمر مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالدم او العجا ويمكن الاعتماد رايه انا فاقله
باللوم اشار الى ان ذمه ما لا ينبغي ان يخطى بالعاقل او على مسيل القليل بل
لو قصر لداع فاما يتقصر لومه فقط واخر ازا عن وجه التكرار له كراها فاقله
من قوله البر هو القول من لوجه اذن العجا في عنه معروفه عندي
فان كل المتعارفين في فرتنا فاما ما لا يخلو لا نصاحه ولم يرد ان شاف
بحيث لا يكون مودة شافينا في اراد البيت مثلا لما هو دور المتشابه في التقل
وتدنيك لا يلزم ان يكون احد الامرين من التكرير بل هو موجب للتعارف في الجملة
واجتماعها لكاه حتى يلزم عدم نصاحه فوضحة مع وقوعه في التكرير بل الامرين ان
اجتماع الامرين صا رسبب للتعارف القوي ويجوز ان لا يكون شيئا منها موجب للتعارف
اصلا وفيه نظر اما اوله لانه مخالف لما ذكره المصنف رحمه الله من قوله لما بين الحاد الماء
من التكرير لما اشار الى التكرير بقوله وحصل التعارف المحل بالنصاحه وابن العبد
يقوله فان كل التعارف واما ثانيا فلا يلزم لزوم عدم نصاحه فوضحة على تقدير ان
يكون كل من التكرير والجمع موجب للتعارف وانما يلزم ذلك لو كان موجب للتعارف المحل

اولیٰ الکلمات

[illegible]

المشارحة ان يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد بحيث ينتقل الدلالة اليه بسهولة حتى يعمل
السامع العارف بجماعة الكلام انه فقه من حان اللفظ وما هو بخلاف ذلك ما وجب
صموجهم المراد بتوضيح الدلالة بما دل عليه من غير ما حجب عنه اللفظ من الخطمين
وهذا التفسير ليس بمتقن ما قيل ان الفد اب ترك الخطأ لان جملة من استعمال المقيد في الظن
بمعناه وقد يقال له هذا على تقدير ان يكون مراد الشاعر الحزن لتعجيل السرد وانما اذا
اريد به البكاء ليجعل عدمه ذرا اختلال واديه بفهمه بان الجود حقيقة عدمه جازا بالمع
بمروفر كنيته بكونه بسبب السرد واداه احساسا بالملايم بوجوب حركة الروح الى
الظاهر من قلب برون بالسرد من حصول المطلوب بتعجيزا بالدمع كان
الاحساس بالشارف يقتضي حركته الى الباطن فيقتضي انقلب بالحزن الحاضر من احساس
الشارف وتعمد الجارات وبصير ما عند وصولها الى الدماغ جري من طريق
العين فان اريد بالسكيب معناه الحقيقي فكذلك الجود وان اريد به الفراق والجلد الجود
الواصل والسرد فيحصل المطابقة فلا تقتيد وردا ولا بان الجود حقيقة افتقار
المابع لما من البرد ووجوده في الرفع فلا يمنع اراة حقيقة مع ان المراد كورفنا
جود العين لا جود الدمع ولا شك ان العين ليست ما يعمدها انقضاء بسبب
البرد فيجمل جود العين محازا عن جود الدمع وجوده عن عدم جريان به وجعل عدم
جريانه ثباته عن السرد ولا يخرج الكلام عن التقيد وبانيا بان المنهور استعمال
جود العين في حال الحزن لاني حال السرد بل لم يوجد اصلا ان رآه السرد
منه لانهم لا يصعبون ان كانا وجهه باستعمال المقيد في المطلق قال
الحاشي منسوب الى المانسة وهو الكتاب المنهور بل في تمام جيب بزاوية الطال
واذا اطلق المانسي اريد به احد الشعرا المذكورين فيه والشاعر ابو عطاء السندى
لم يجد من الجود واصنافه جاري دمعها من قبيل اضافة الصفة الى الوصف والصفة

معنى المصدر مثل قلت قايما ان يحز ما ينز منها ويجمع غنسية قام الناحيات
وتشقت جيبوب بايدي ماتم وحدوده **سورة** ثم كني عن المسعة الى السرد
على بناء المصدر من المحمول ولما بدل بالسرد لم يحج الى العذر **سورة** قلنا انما يكفى
لعمدة الكلام الخ قيل الجواب نظر لان الحزن على هذا التشديد من جهة الجواز لمن
جمعه الاشتغال من الجود الى السرد والى الكلام منه وفي النظر نظر لان الحزن من جهة
الجواز ففنا انما هو من جهة الاشتغال ولا تفريق بينهما الحاق الوسيط لا يستطرد
علا حاز راسه وجاني عرو وفي حاق انشيبا الى سبعة يعني يكون الاشتغال بحسب
يخيل ان السامع حين سمع اللفظ فم معناه قبل قايما او غير كان المعنى في ركن اللفظ
وانما لا ينتقل الدلالة بسهولة لظهور استعمال الجود في حال الحزن فاستعماله في
حال السرد بوجوب صموجهم النهم وتقليده بانه كانه تفرغت عن محاز ليس بشي
لاستلزامه التقيد في كل كناية تفرغت عن محاز وما قيل ان الابهام ما بعد من الحزن
مع انه بوجوب صموجهم في النهم فجوابه انه انما بعد محنا عند قيام فريده طامه مظنة
المراد فلا صموجهم فيه وقوله واما الكلام الذي ليس له معنى قال الخ دفع لما يقال من خلو الكلام
عن التقيد بمراد الجود ان يكون لا انتقال الى المعنى الاول وانما جعل الى اعتبار المعنى الثاني
بان الكلام الخال من المعنى الثاني ساكنا لا اعتبار عند اللفظ فلا بد من اعتبار المعنى
انتقال الدلالة ولا عني ما فيه من التكلف والتعسف وجه التعسف الاول ان عال
التيان الاخوان الاثنا من مقتضى المطلوب في الواقع لا يقتصر على بظلمة مطروحة
وليس به وبانيا ان ادراج السكيب تحت الطلب انما هو على نصب تشكيب والجمع
رفعه وتجويز الادراج على تقدير الرفع الى انما ان يخل مع القيمة عنه بالوجه المعجم
واورد على الاول بان من ظرافة الشعر اطلب من قصد الحصول تقينه بناء على اعتبار
التيان بانيا بخلاف المطلوب وهذا شايع في الخطايات كما قال ابو الحسن البصري

ولكن قيلت الفارق فاعلموا وحملت في استناده غرض واداء وطعن في الومال
تبقى الامور على خلاف مرادى وعلى الثاني بان تلازمه الكسب كما يفيد المضارع يتم
بتمام الطلب كما يفيد بقوله لكنه البلية ولا زمة ملازمه المطلوب فلا يبعد ادراجه
تحت الطلب والجواب من الاول بان الاطلاع على مقصود الشارح توقف على الكشف
بطريق حاله فالعير الى ما ذكره به من الاطلاع لا يخفى تحسفه وله اذ الشارح الجاني
الارفق له فان كان الشارح متعلقا بالارتجال بقدره حال او قال فاعلمى بالقول
البعثرة اعتداه المصنف في التثنية لسر والافان كان من الحكمة التكليل بالحكم والحق
فان لا نسب ما في دلائل الاجازة وان كان من الظن المستوفى لنوادير والغريب
كالمنور والنار حوجه انه حيث دأى ان يمداد المعنى وجزا لانه فيما اختار النسخ
حكم بجمته ونقص ما هو المنور وبهذا يظهر ما في شرح الايضاح من التحمل البعيد
والعنى ان اليوم اجيب نفسا قيل انه من طاب يطيب ونفسا قيل انه من طاب
جمله من طيب يطيب بالمتشديد ونفسا فعموما به وانت خير بان لا تروا
وموطلب طيب النفس لا انه على تقدير جعله من طاب يطيب تنويعا للبيان
وعلى هذا فافهم ان ساطب لا يكد اذ قد يكون له اليوم دال مرعى على ان طلب
المعدا هو في الحال وما قيل ان لا يمد من كلام النسخ انه جعل طلب البعد مجازا عن طلب
النفس به اللازم له وسكب الدموع عن سببه وهو المنزلة ليس بشئ اذ لا حاجة الى
ارتكاب التوريل ما ذكره تقرير المعنى وبما سبب السكب لم لا خفا ان ما في انبار
السير واما نه البعد الى الدار القرب الى الخاطين من طاب يطيب سرجه حيث
ان رابعا ان طلب وان كان يتمم الى القرب لكنه لما كان ما نفسه اودا
حال سكون الثامنة وان كان به فذا على تقدير جعل السير على الاستقبال وان جلت
على مجرد اكد على ما ذكره الشيخ في الخط باعتبار انه نعمته باني راجع الى الدالة

بلغ تمام

البعده

على

على التثنية في الجملة على ان طلب البعد للضرورة وبما ضافه البعد الى الدار القرب
لما دوات الخاطين لما ان طلب البعد وان تعلق به غرض لا يطلب العاشق بعدداته
لا تكتب ولا ق لابل انما يطلب بعد مكانه واما الغريب على عكس البعد هو ذكر
الشيء مرة بعد اخرى الى الذكر الاخر والذكر ثم تابل الوصف فيحقق التكرار بالذكر
وكرهه بتثنية الذكر وليس المراد به ما يطلق عرفا على مجموع الذكرين وبالفكر ما فوق
التعدد حتى لا يتحقق التعدد الا بربيع الذكر ولا كثرته الا بتثنية وبعدها ندفع
ما يورث من التكرار في كثرته من مجموع الذكرين ولا يتحقق بتثنية الذكر تعدد
فضلا عن كثرته اذ لا بد من تجميع الذكر وليس في البيت كثر التكرار وان جعل التكرار
بمعنى الذكر الاخر فيجوز ان الذكر لا يحقق كثرته وان تحقق تعدده اذ لا يكفي مجرد التعدد
في تحقيقها بل لا بد من الزيادة على مجرد التعدد وقد عايناه ان المراد بالذكر
ما يطلق عليه لفظ الذكر عرفا وهو انما يتحقق بالزيادة على مجرد التعدد فيكون دعوى
يؤت هذه التثنية عند تثنية الذكر بناء على ان الذكر ثانيا تكرر وثالث تكرر ان
احدهما بالنسبة الى الاول والاخر بالنسبة الى الثاني وبان كثر التكرار من اضافته
السبب الى السبب اي كثر الذكر بسبب التكرار بتثنيه على اي معنى حل التثنية
من الجمع وهو شدة عدد والفرس بان الحاصل هنا دليل قوله كانها هي في الماء
السباحة في الماء انما الجري في الماء ويؤيد ما ذكرنا الا ان سر من المجاز في سر
ساج وجهه انه ان اعتبر ان يوموف السبوح هو الفرس على ان يشبه سيرها
في البصر بسباحتها في الماء في سرعه المشي بلا انتاب الراكب فاستعاره بغيره
وان اعتبر انه غير فاستعاره اصلية مصرحة ثم لا تخفى لطف اشارة السبوح
على الساج وهو الجبالفة ولطف موقع الاسماء في الغرض مع السبوح لما ان الغرض في الاكل
ما يفر من الماء فاستعمل في الشدة مطلقا والضمير في السبوح يؤيد

فحقق كثر التكرار
هو

ما قال الواحد في شرح هذا البيت اي يعينني في شدة بعد شدة سبوح يشهد خصال
 الوجوه فيها كرمها وجودها وقيل الضمير الاول للفرس والاخران للفرس وقيل الثاني
 للفرس فلا يكون من هذا القبيل **واضافه** جرعا الى حرمه قيل هذا البيت مطلع قصيد
 في مدح ابي علي احمد بن احمد وقد سمع في ديوانه حمامه جرعا دونه الجندل اسجد
 حرمه وهي وادب منكم والكوفة لكن سداد المعنى على حرمه وهي ارض ذات حجاب
 الصحاح الجندل يسكون النون وفتح الدال المحار وفتحها مع كسر الدال يوضع
 فيه محار كان السارح رحمه الله قصديا لان هذا اطلاقا لا سمى الجرحا موضع
 والقول بان اصله جندل يفتح النون وكسر الدال وتسكينه للضرون لا يخفى
 التكلف **كذا في الصحاح** دفع لما قيل ان معنى قوله ذات براري من سعاد
 وسمع انك بوضع تزين منه سعاد وتسعين كلامها وفي المختصر ان فساده
 ما يشهد به العقل والنقل اما النقل فانقل عن الصحاح واما العقل فلا لا دلالة
 المناسبة للامر بدير الحمام انا هو سماع سعاد له لاسماعها كلام سعاد هذا
 اذا كان القوم منه سماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والجمهر كالبلابل
 تترنم بنساقه الاوراد فلا ولو قيل معنى انها العقل بفساد حكمه بفساد
 بوجبه يخالف النقل ليريب **والا فلا** يخيل بالنصاحه وذلك لان
 اخلاها انا هو من جهة ما يلزم من النقل على اللسان اذ لا حجة لاختلافها دون
 النقل بخلاف الكلام في السمع فان الفصحى يجنبون ما يثقل على السمع اجتنابهم
 عما يثقل على اللسان من غير ملاحظة الثقل عليه فلا يلزم من عدم افضائها الى الثقل
 عليه عدم اخلاها فسد مع ما قيل انه رحمه الله عدم هذا الوجوه فيما سبق من النظر
 على من اشترط في فصاحة المفرد خلوصه من الكلام في السمع ايضا ضعيف لا ورود
 المنع بانه لا يلزم من عدم الثقل عدم الاخلاق وقوله ههنا مع ورود هذا المنع

كيف وقد قال عليه السلام الخ اي كيف يخيل بالمفصاحه والحال ان افصح
 العرب سيد الانبياء قد قال الكرم بن الكرم الحديث وفي الحديث بلطاف سر
 ونكات بهيمنتها تضمنه وصف يوسف بانه عريق الكرم وارثه كابر اعز كابر
 ومنها ايهام الكرم اربع مرات ثم تفسيه للتشويق اولا ومنها الاستعداد بذكر اسمه
 واسم ابيه الكرام العظام على وفق ولاده الايام وله شأن في تحيين الكلام **واضافه**
 انت والله النجم في خيانه من بال المنة من تحت قال صاحب بر الخيار
 الماكول وصفه بشدة البرودة لان الخيار في طبعه بارد فانما جمع بالفتح كان غايه
 في البرودة كذا بخط الشيخ في حاشيته دلائل الاغيار **كقوله** اي ابر المعتر ظلت
 صارت وهو مع يد يزنا زعا على ابدى والجاذر جمع جودر وهو ولد البقر الواسية
 والعناق جمع عقيقة من العنق وهو الحال صفة جاذر وكذا ملاح وفيه اضافة عناق
 لادناير المضافه الى الوجوه وذباير الوجوه من قبيل الجين الماء شبه الوجوه بالذباير
 في الاستئناس والاستدانة اي ابدى جاذر جملة الوجوه الشبيهة بالذباير **كقوله**
 اي قوله ربيعة اي ذواب قاتل عتيقه بن الحارث بن شهاب اوله ان
 يقتلوك فقد ملكت عروهم اي ان ينجوا يقتلك وفرحوا به فقد اثرت سقمهم
 وهدمت اساسهم يقتل رئيسهم عتيقه **ورسم** القدماء المكف الخ
 لاختفاء الكيف من الاجناس العالية ولا طريقا لتقريبها سوى الرسوم
 الناقصة اذ لا جنس لها وهو لا فصل اذ التركيب من المتساويين بحيث
 لم يكن كل منهما فصلا مجردا اتصال عقلي وما يستدل على اشتباهه واليه اشار بقوله
 ورسم ولم ينفرد للكيف خاصة لازمه شاملا صالحه لتعريفه سوى التركيب من العنصر
 والفاير لباقي الاعراض بالتعريف يكون تعريفه بالمساوي جلا وخلا لاشتماله
 على ذكر باقي الاعراض التي لا يكون بعضها اجلي من البعض فعدوا عنه الى ذكر ما هو

لما احترازوا بتقدير عدم اقتضا القسمه عن الكم و بتقدير عدم اقتضا النسبيه عن باقي
 الاعراض النسبيه و بتقدير عدم الاقتضا، يكونه لدائه عن عدم الانعكاس
 بخروج بعض الكيفيات العارضه لما اقتضا القسمه بواسطه محله او متعلقه كالعلم
 مثلا ولما اورد على ان قيد العلم بالاحاجه له في الاحتراز بل يخرج من الكيفيات
 ما ليس بقار كما لا صوت وذلك لان الزمان خارج بالتقدير الثاني اعني عدم
 اقتضا القسمه وكذا الحركة ايضا ان كانت في الكم وان كانت في الازل او الوضع
 فبالقيد الثالث وان كانت في الكيف فلا وجه للاخراج وكذا النعم والاشغال
 وان قيد المبه مقول بالاشتغال على انور مبه الوجود ومبه الاستغلا ومبه
 الجوهرية والعرضيه ومبه الجلوس والاضطجاع ومبه التار والناشر
 وقد عرفت ان استعمال المشترك بما يجنب عنه في الرسوم على ما اشار اليه
 في الجواني بقوله في بيان كون القيد الثاني احسن اذ في لفظ المبه والثاني
 بعض الخفا اختار ما دلل المتأخرون وصرح بانه احسن **والله** وهو انه
 عرض لا يتوقف تصور الخ هذا ما اختاره الامام في المباحث الشرقيه بالعرض
 خرج الجوهر وعدم توقف تصور على تصور غير الاعراض النسبيه وبقيد **اقتضا**
 القسمه الكم وعدم اقتضا القسمه الوحده والنقطه ومن لم يجعلها من الاعراض
 لم يحتج الى هذا القيد وبالاقتضا الاول انعكس القيد ولم يخرج منه العلم
 بالمركب وبالبسيط حيث اقتضى القسمه واللاقيه نظرا الى المتعلق ثم ان خرج
 الاعراض النسبيه بتقدير عدم التوقف على راي من جعل النسبه دائيه لتلك
 الاعراض واما على المدعيه المشهوره ومواز النسبه لارمه لها فلا وذلك لان
 المراد بتوقف تصور على تصور غير ان يكون عروضا للشيء بالقياس لما عرفت
 تقوله على تقدير ذلك الغير كالابن والابن لا التوقف مطلقا والام يصح ادكل

رئيس

مركب من اوعضا فسمي او غير مقتضى تصور على تصور غير العنصره كالمركب
 الكيفيات المركبه او القدر لا الخارج كالمركب الكيفيات النظرية لكن لو اريد بالمر
 الخارج ان يخرج الكيفيات الخارجه ان الاعراض النسبيه انما هي من الخارج بالقياس
 لافضلها اذا كانت نسبيا لمخصوصه واما اذا كانت صابته يلزمها نسبتها
 فلا وان قيد الاول فيقتضي بالاقتضا مطلقا على راي المخرج رحمه الله وقوله
 ان مقتضى باقتضا اللاقيه **والله** متعلقا بطلاق الاقتضا ليلخرج
 الكيفيات المنقسمه قوله في الكيفيات او في محالها وهو الا لا يقتضي ذلك
 احلا لا حاجه الى التفسير قطب وقيل بشكل الغريب بالكيفيات المكتسبه
 بالوجود والرسوم لتوقف تصورها على تصور غيرها وهو الجبر واجيب
 بان المراد بالغير الخارج وبان الكلام فيما صدق عليه تلك الكيفيات لا في النعم
 وهذا القيد احسن في الشرح من انه عرض لا يوجب تصور تصور غير في
 الكيفيات التي يوجب تصورها تصور متعلق بها كالعلم والقسم والاستغلا
 وغير ذلك وما يتوقف تصورها على تصور غيرها حتى لو عبر عن المقصود بالخ
 اراده ان ذكر الملك بغير ان المقصود من مقصوده بلفظ فصح من غير وسوخه
 في التفسير لا يصح فصح اولم يرد ان قيد الملك احتراز عن ذلك ولما قال في
والله لا يخرج من محال ان التعريف فيها امر يخرج وهو التعريف
 المقصود في المقصود بالاستغلا فيكون المراد به من كل ما يفضل تحت
 المقصود ولا يتحقق ذلك في الرسوم وعلى تقدير ان يقيد الى الاحتراز مع بعده
 فالله في حقيقه انه لو لم يذكر قيد الملك في كل تعبير لكان خروج في التماس
 ادعيه جديده في بيان من التعبير عن كل ما يفضل تحت المقصود **والله** من
 بعضه جزئيه بخلافه اذا ذكر الملك ان يكون المقاصح نفس الملك وهذا التعبير

بصدده انما دعوا الى اعتبار تلك الخصوصية في نفس الكلام فالاداعي اليه غير من قصدناه
في الخبر ولا زعمها او غيرها وانما ارادنا من الاثر في شرح المفتاح بقوله لما كانت الطائفة
انما تقتضي بتلك الخصوصية وكان اقتضاها اصل الكلام ثابتا الى اخره ومنها ان تلك الخصوصية
انما تعد مقتضى واعتقدها في باب البلاغة اذا كان يقرونا بالقصد والاعتبار
وهو العهد الكبري في ذلك الباب حتى لو وقت تلك الخصوصية في الكلام بحسب
اقتضاها المقام معونة عن القصد والاعتبار لم يكن الكلام بليغا يدرك على هذا لفظه
على حكم الله وجهه لئلا من المتوفى بلفظ اسم الفاعل مع انه قدما والذين يتوفون
على بناء المعلوم ولذا بالغ رحمه الله حتى جعل نفس اعتبار الخصوصية مقتضى الحال
شأنها وان كان مقتضى التحقيق نفس الخصوصية كما مر منها ان تلك الخصوصية
لا بد وان تكون زاوية على معنى الكلام الذي يورده اصل الراد كما هو وظيفة علم البلاغة
ولذا اتركه مع على ومنها ان المعبرنا الاراداعي بما هو داع في اجمل مقتضى خصوصية
ثان و مواد في ما يميز باب البلاغة واليه انما يستلزم الخصوصية في خصوصية
فما قيل فتح الغافية افصح من فهم كذا في الصحاح ووجه في منهج الاساس هكذا
بمعنى بالفتح وكان وجهه ان المحصور بالفتح منه فبدحوك اليا المصدر
يصير بمعنى المصدر وبالضم مصدر فلا يثبت الحاق اليا وانا مع على جعل المصدر
منه او على جعل اليا المبالغة وح يشكل لحوق التام التمام من فوق الهم الا ان
جعل اليا ايضا المبالغة وجعل المحصور صيغة جمع ليس بشئ وكذا يجوز ان ينفى
النسبة على اصله ويكون الراد بالخصوصية الوجه المحصور المنسوب الى
المحصور وتجعل التام المبالغة ومعنى مطابقة له اي مطابقة الكلام لمقتضى
الحال والظاهر ان الراد بالمطابقة معناها اللغوي وهو الموافقة دون الامثلة
بمعنى الصدق على ما عليه ارباب المتولة وذلك لان ظاهر كلامه يدل على ان مقتضى

بلغناه

الى

الحال انما هو الكيفية المحصورة كالثابت كيد مثلا ولا خفاء ان الكلام المؤكد الذي
يورد في العلم ليس ما يصدق عليه انما كيد فيكون معنى الطائفة مع ان هذا الكلام
موافق للثابت كيد باشتغال عليه الا ان محل القول بان مقتضى الحال هو الكيفية
على التسامح ويقال انه في التحقيق هو الكلام المشتمل على تلك الكيفية كما هو رأي
النساج وح كونه الطائفة بمعنى الصدق لكن على عكس صدر الكل على الجزئية في معنى
زياد الكشف في يومه ان شاء الله تعالى في الحال والضم متقاربا المفهوم
لم يرد بالحال معنى الصفة نظرنا الى مناسبة المقام وايضا المقام يعتبر
اضافته الى مقتضى اي بالفتح وكان الاصل ان يضاف كل من المقام والحال
الى مقتضى الكسر لكونه سببا داعيا الا انه ليس في اضافة المقام كير لطف
وذلك لان المقام اما من قيام السلة بمعنى رواجها او من قيام العود بمعنى
الاستقامة او الانقصاب وانت تعلم ان اللطف في رواج الانكار مثلا
واستقامته وانتصابه فلم ياسب اضافته الى مقتضى الانقصاب
الحال بعد لو اعز الاصل في اضافة المقام الى مقتضى بالفتح وقد اضافوا الحال
الى مقتضى الكسر عناية للاصل وشاع اضافته كل منها الى ما اضيف اليه وصار
الاتصال من تفاوت المقام الى تفاوت مقتضى بالفتح بطريق الاستلزام
فانما بخلاف الانتقال من تفاوت الحال اليه فان الانتقال منه الى تفاوت
المقتضى بالكسر دون مقتضى ظاهر وهذه النكتة غير المصنف غير مقتضى
في المدعى بالحال وفي الدليل بالمقام وقفا في المقام من الاشعار بالرواج والاشارة
ومن اعتياد العرب عند نشأته الاشعار والخطب بالقيام كاعتياد الوعاظ
بالجور او زرع على المحل والمكان وخوها باليسر في هذه اللطيفة ثم اضافة المقام
الى مقتضى معنى اللام واصله الحال الى مقتضى البيان فغذاوت المقام

الح نتيجة ومطلوب الدليل والناس فمجرد تقرر ان مقتضى الحال تفاوت لا بسبب
 المقام وكل سبب المقام يتفاوت عندنا وقد تقتضي المقام تفاوت عند
 تفاوته وقوله ضرور ان الاعتبار بالايان الح تنبيه على استلزام تفاوت
 المقامات تفاوت مقتضيات بعد انبات المطلوب بالدليل بالمقدمة اليه
 وقوله واختلافها اي مقتضيات المقام بين اختلاف مقتضيات الاحوال
 ضرور اتحاد المقام والحال بالذات ازاله لما عسى توهم ان اختلاف مقتضيات
 المقام عند تفاوت المقامات غير مطلوب بل المطلوب اختلاف مقتضيات
 الاحوال عند تفاوتها **وله** استتمسا نا او وجوبا منه مصدر محدود او غير قوله
 معرف او منكر اخبار اخر وكذا محضوصا ومحموبا ومقدما ومقصورا وما غير
 بمصمهم ان قوله محضوصا او غير محضوص منه منكر افعليه تفكيكا للنظم
 وسيجي في كلام الشارح ان المحضوص يستعمل في المعارف والتركات في هذا الفن
 وكون المرفوع غير محضوص ظاهر وكذا كون النكر غير محضوص اذا كان مفعلا لان
 النماه لا يترطون فيه التعريف ولا التخصيص كما مفعله الرضى اما على ما في الشارع
 رحمه الله في باب الثالث في تقدم المسند ان التقدم واجب اذا كان مبتدا
 نكر غير متخصمه لتيسير الابتداء بتقدم الحكم عليه كانه معلوم كالفاعل فانه يقع
 كرم لتقدم الحكم عليه فلا بد من كون الفاعل ايضا محضوصا صرح به ابن الحاجب
 حيث قال ان الفاعل قد يحصر بالحكم المتقدم وانما كان مبتدئا فله الجمهور
 وجوز ابن دهمان واستحسنه الرضى وهو اختيارنا ان رحمه الله حيث
 قال في الحق ما قاله ابن دهمان اذا حصلت النافية في خبر عن اي نكر شين
 كما ذكرنا من كونه محدودا في الخ لكن تبديل المسند اليه بالسند ويجوز حمله
 اشار الى مجرد الكون محدودا في غير ملاحظة اسم الكون او هو مذكور في ضمن



جميع كتاب
 في علم

ذكر

ذكر كون المسند اليه محدودا فلا حاجة الى تكلف التبديل وقوله مع زياده كونه
 مفردا فعلا او غير يعني الاسم انما حكم بزياده كون المسند مفردا اسما مع كون
 المسند اليه ايضا اسما لما ان المسند اليه لا يكون الا اسما فلا يكون ما يقتضيه
 الحال ولذا لم يفر من له في هذا الفن اصلا بخلاف المسند فان كونه فعلا او اسما
 ما يقتضيه الحال ويتعلق بكل منهما عرض يخصه وان اخص عنه وقيل لا نسب
 حبل الزيادة ما يخص المسند ولا يخص عد الحاله المشتركة بينهما في احد ما قلنا
 المراد كون المسند مفردا منتقيا الى قسمين فيدفع الاشكال وقوله مقيد بمتعلق
 اراد به المفعول وخبر ما سمي به هذا الفن متعلقات الفعل فلا يشك كون
 المسند محضوصا بوصف او غير لانه لا سمي متعلقا في هذا الفن وان قيل قد يكون
 المسند اليه ايضا متعلقات فيما اذا كان المسند اسم الفاعل واسم المفعول
 او نحوها مثل الضارب زيد في الدار بسوط ضربا شديدا وعقلنا تعلق
 هذه المتعلقات ليس من حيث كونه مسندا اليه بل من حيث كونه مسندا
 اذا المتعلق حقيقة انما هو المصدر الذي تحته الصفة وهو ليس مسندا اليه بل
 مسند ولو سلم فادرك بناء على الاعمال الغلب **وله** على الوجه المذكور وهي
 ان اللفظ ان كان مبتدئا راضل المراد قسما واه وان كان ناقضا عنه وافية
 فاعجاز وان كان زائدا عليه لتأيد فاعطاب على راي المصنف **وله** ومقام
 اطلاق الحكم الخ بطريق اللف والنسب المرتب والضمير في تقييده للاطلاق في
 الاطلاق الحكم على معنى انه يتلوه مقام تقييد الاطلاق نحو ان كان تقييد الاطلاق الحكم
 والاطلاق التعلق او غيرها لا هذه المذكورات بعينه من الحكم او غير لما فيه من
 الركاه ولا يندرج في ذلك تحق الاطلاق الحكم وتقييده بالنسبة الى اداء الفع
 والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا محله الاطلاق والتقييد بالمؤكد بالنسبة

سابع

الى الفعل ايضا بالنسبة الى الحكم وعلى هذا فليس قيل الضمير لاحدها مطلقا وهو ما قد
 علم كل من يسمع نقدا حاد ما يؤكد او كذا على ان يكون لاحد في الاول عنه في الثاني
 ولا حاجة الى ان يغير او تقييده باداءه فورا وتقييده بتابع الى اخره للمعنى بما ذكرنا ولا يبع
 ان يكون الضمير للمجموع بما ذكرنا لكونه لسوكله او في قوله او اداه فورا والاسئلة طارئة بادي
 تامل وقوله او ما يشبهه اي المفعول للحال والتمييز للجوار والمجور وغير ذلك فليعلم
 ان رافع القدر له في مسلكه ومنه غرضه وبلوغه فيه الى حيث يقصده ببعض اية
 علم المعاني على معرفته الفصل والوصل وما قصدها عليه لان لا مركب في انما هو اول ذلك
 التنبيه على رافع غرضه هذا الفز وان احدا لا يتجاوز هذه العقبة من الملاحة الا كان
 خلفها سائر عقباتها حلقه ولا يحيط على بكنهه الا من ادركه فتم كلام العرب طبعها
 سدا ورزق درك اسرار ذوق محيها وكان الانسب ان يذكر في الفقه
 لما اخرج اجيب بان الذكاء عند السكاكي حله الدهن والبيان عدمها عما مر من شانه
 وتبعه المصنف وفيه رعاية حسن الجمع ايضا واصطلاح الفيل لا يصير محبة وتدرج
 ايضا بان المراد بالذكاء ههنا ما ينيل اللفظية لان المقصود منه شدة قوة التقى
 في ادراك الاسرار سواء ادرك بنفسه من غير التقابل او من المعاني والقرينة عليه
 معا بلا بالبيان وما قيل في رد هذا الجواب ان ذلكا ناهو لو كان الذكاء
 مستغلا في المعنى لا عزم المشهور تغاير الذكاء واللفظة في اصطلاح القدم فليس
 بشي اما اوله لان استغاله فيما عزم مذكور في كتب القدم ايضا وهو الحق والمصنف
 تبعه واما الثاني فلان غاية ما في الباب انه يحاز في المعنى لا عزم او في معنى اللفظة
 بقرينه التقابل ولا يشترط في الحجاز كونه مذكورا في كتب القدم بل المعبر فيه
 بوقت العلاقة الصحيحة فليتنا مل اي مع كلة اخرى صوحبت معا اي جعلت
 صاحب مع الكلمة الاولى ولو قيل صوحبت معها او صاحبها كافي المختص

الفني

لم

لم عجم الى اعتبار التفسير فكنه قصد بهذا التنبيه على ان الضمير لقول صاحب العقيدة
 الحاصلة بسبب التاليف والترتيب لا الحاصلة بحسب الاصل ويجوز الوضع
 والقول بجواز كون معياريا باللفظ على المحدودين متعلقا بفعل محدود على بناء العلوم
 بطريق الاستيفان كما في قوله تعالى سبح له فيها لغدو والاصال رجال فيمن قرا
 فتح الباب يفتح الغيب عنه وهذا اي اعطيا التفسير بناء على ان صاحب
 انا يقدر بنفسه الى متناول واحد وكذا اجله مع يتقدم لما واحد يتناول صاحب
 ريدا وصاحب زعيم عزم ولم يوجد صاحب زعيم عزم كبر وانا فبدينا ذلك
 الفاصلة في اصل المعنى ههنا انه اخلو في شرح الفتح بناء على ان كل كلمة مع
 صاحبها معاملة ليس المنع اخرى مواشارتها في اصل المعنى او لا فبدينا ان هذا
 القسم لخصا به اولي بالقوم وان القسم الاخر منهم بالاولوية وما قيل ان قوله وكل
 كلة الى اخره ذكره لبيان ان كلامه من السند اليه موزن وشكل الى غير ذلك ومن السند
 فعلا او اسما الى ومن سئلته نعموا او غير كلة لما مع صاحبها مقام ليس لما مع اولي
 فلو جبه ما قاله البعض ان قوله وكل كلة الى اياها الى صاحب البدع وقوله تمام كل
 من التفسير الى المعاني وقوله وكذا خطاب الذكاء البيان اما الى المعاني فبما
 واما الى البيان فلان بحثه عن احوال الدلالة وضوحا وخفايا وذلك بحسب فهم الخطاب
 واما الى البدع فلان الطلاق والمقابلة وغيرها انا ياتي بجعل كلة فصاحبه
 اخرى يمكن دفعه بان ما موريات الشاوت العارض من اجزا الركب ههنا للشاوت
 العارض للركب ولو كلف بان ما لم يفر الى المعنى لهذا السند لقولنا لا يابر
 التنصيص له مع المتكسر فيرجح تحت قوله وكل كلة الى اخره بدفع بان المراد بقوله
 ولكل كلة غير ما ذكره للتفسير وسور كلاله يشهد به المراد بالشرط منا القليل
 كما صرح به في تقرير كلام المصنف ولولا شرط ولله مولد عن هذا المعنى وقع لبعض المحققين

مع السند اليه

لفتضى الخال فقلون المطابقة له سببا لارتفاعه مؤثرا فيه ولا شك ان مقتضى
 الحال هو الذي يقتضيه الحال وكذا الاعتبار المناسب للحال لانه الامر الذي يحسب
 التكلم مناسباً للحال بحسب السلسلة او بحسب تتبع تراكيب اللفظ وما يكون مناسباً
 للحال هو الذي يقتضيه الحال في المقام الخالي فيكون الاعتبار المناسب بما يقتضيه
 وكل ما يقتضيه الحال هو مقتضى الحال فيكون الاعتبار المناسب بمقتضى
 الحال بحسب العرف وان تغير مقتضى الحال بحسب اللفظ وتدعى ان المطابقة للمقتضى
 للحال سبب مؤثرا لارتفاع شأن الكلام فثبت ان المطابقة للاعتبار ايضا سبب
 مؤثرا لارتفاعه وبهذا سقط ما قيل ان الترفع ليس تمام وان اريد به الابداد
 في المفهوم لانه لا يلزم من المحصر ان لا ينفى البابين والعموم مطلقاً ومن وجه المساواة
 في جزر الاتصال لو فسرت المطابقة بالصدق ولو فسرت بالاشتمال لا يلزم من
 البابين ايضا لجواز ان يكون بين المتباينين صدقاً فلازم في الوجود لا شتمال على كل
 منها يستلزم الاشتمال على الاخر ومع الاتصال لا يثبت الابداد ولا يحتاج الى
 ان يقال في انبات الابداد ان المفهوم من كون الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان
 السبب هو بمطابقة الاعتبار من حيث هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة
 المقتضى ان السبب بمطابقة من حيث هي فيثبت الابداد في المفهوم فثبت
 وكذا الحكم الفصل لطلب احد المحصرين الخ يعني بما تقتضيه ان يكون من الاعتبار
 المناسب ومقتضى الحال عموم مطلقاً يكون المحصر في الاخص بالملا وعلى تقدير ان
 يكون بينهما تباين او عدم من وجه يكون كلاهما بالاطلاق كذا قيل ونجد عليه ان
 المدعي هو الابداد في المفهوم ولم يفرض الدليل لغير المساواة اطلاقاً مع احتمال
 لا يثبت الابداد قطعاً ويكون دفعه بان المراد بكونها واحداً ما هو اعم من الابداد
 والمساواة وبانه يجوز على تقدير كون المراد هو الابداد في المفهوم ان يكون عدم

لزوم المساواة من وجه النظر على ما نقل عنه في الجواهر وسجى تقرير وجه
 النظر وفيه نظر وجه ان المحصر في الاعم مطلقاً او من وجه لا يوجب تناوله
 جميع افراد حتى يلزم بطلان المحصرين والمحصر في الاخص قدرا على تقدير ان يكون
 المراد بكونها واحداً ما يتناول المساواة اما على تقدير عدم التناول فوجهه انه
 لا يلزم من المحصر في الاخص تناوله جميع افراد حتى يلزم بطلان المحصرين والمحصر في الاخص
 قدرا على تقدير ان يكون المراد بكونها واحداً ما يتناول المساواة اما على تقدير عدم التناول
 فوجهه انه لا يلزم من المحصر في الاعم تناوله جميع افراد حتى يطل المحصر في الاخص
 وعلى تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في العرف والمطلوب وهو الاتحاد
 في المفهوم غير لازم ويمكن الجواب عن الشك انما قد ثبت بالدليل ان كلاً من مطابقة
 الاعتبار والمنا سبب ومقتضى الحال سبب مؤثرا لارتفاع مجتبي
 وجد وجه ومقتضى انتفى فلو لم يجب ان يكون المراد بها واحداً لطل احد المحصرين
 او كلاهما وان اضافة المصدر تعيد العموم والمحصر على ما مر في المقدمتين
 مصدران الارتفاع والمطابقة مضامين فيكون المعنى ان كلا من الارتفاعات لا يحصل
 الا بطل من المطابقة للاعتبار والمقتضى فيلزم ان يكون المراد بها واحداً ولا يظهر
 احد المحصرين او كلاهما وايضا ثبت بالدليل ان معناها مع سبب العرف واحد
 فيدفع اشكال احتمال المساواة وكان السارج وحده انه لم يورد النظر في محصر
 نظر الى امثل هذا الدليل فذاغاه توجيه الكلام بعوز الجدير بالعلام
 وهذا معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القادر
 بالنظم حيث قال الى اخره عبارة الايضاح قيل معنى قوله معنى الخواص هو
 طلب ايراد المعاني التي تحت عنها في علم الخواص من المعاني والمفردات وغيرها
 على حسب القاصد التي يركب الكلام لاجلها وتلك القاصد انما تحصل اذا صنع

الكلام على جبهها وضوع الكلام على حسب المقصود هو تطبيقه على مقتضى الحال فيكون حال
كلام النسخ ان النظم تطبيق الكلام على مقتضى الحال وان تعلم ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف
على معرفة علم النحو واصطلاحاته ولا يلزم ان يعرف تراكيب اللفظ العرب العبر الذين
لا يعرفون تلك الاصطلاحات من علم النظم ويوقف ما يمانى النحو والمقتضى
الشارح رحمه الله على ان ساد النسخ بالنظم النفس النوحى هو معنى الشطرنج بقوله ذلك
لا بد الخ ومقصود انه حصر النظم في موضع من كماله في وضع الكلام موضع يقتضيه
علم النحو والعلل على وجه قوانينه والحصر يقتضى ان يكون عبارة عن الوضع
وكون معناه ذلك ليس الا ووضع الكلام على ما يقتضيه علم النحو والعلل على وجه
قوانينه بالنظر على ميل الوجوه المناسبة لتمام دون اخر كما اشار اليه بقوله
مثل ان ينظر الى الوجوه الخ هو معنى تطبيقه لمقتضى الحال وهذا الاستدلال اوجه
ما سبق وبه يتولد الوجوه التي تراها الخ على ان ليس المقصود تاديد اصل المعنى
التي لا يقتضيه الى ان يميز دلالات وجميع بل المقصود تاديد المعنى الزائد
على اصل الراء المتفرقة الى ان يميز تلك الدلالات ثم تفصيل الوجوه في الامثلة
المذكورة ان نزل زيد مطلق مفيد النوف وزيد مطلق التجرد مع ان ان النوف
ويطلق زيد التجرد فقط وزيد المطلق قصر المسند على المسند اليه
والنطق زيد علمه وزيد هو المطلق ان كان اللام للمجنس النسخ ان كان المتبادر
من ضمير الفصل وان كان للعهد في القصر مستفاد من الضمير وزيد هو مطلق
النوف على راي السارح والمسدس على راي السكاكي ومن ان يخرج اخرج
منه المسند بالنظر على مقتضى الظاهر وان خرجت خرجت على خلاف مقتضى الراء
غير الحاصل في موضع الحاصل وكذا ان يخرج في اخر اخرج في الجزاء المقصد النبوت
وبه يتولد الى غير ذلك على انه غير مختص في ذلك بل له امثلة اخرى من كون الشرط واجب

و

والجزاء مضارعا وبالعكس ومن كونها متغيرين ما صيغين ومضارعين ومختلفين ومن
جاز زيد يسرع على الاصل وجاز زيد يسرع على خلافه لانه التجرد والقصد
الى جعل الكلام خبرا واحدا اي جاني بهذه الهيئة وكذا جاز زيد وهو يسرع لانه
النبوت والقصد الى استيفان كلام وابتداء انبات وانك لم ترد جاني بهذه
الهيئة بل جاني وهو بهذه الهيئة وجاز زيد وهو يسرع لانه التجرد والقصد
المذكور وجاز زيد قد اسرع لانه اقتران المجي باخر جز من الاسراع وقوله الى غير
ذلك شان الى باقي الصور من امثلة الانبات والنفي مثل جاز وهو ان تكرى الكربة
وما لنا لا نومن وانا نلقوا بنعم الله وقيل لم ييسمهم سووا امر حسبتم
ان يدخلوا الجنة ولما ياتكم وغير ذلك واجبة للالفاظ اي بابتها وما
وقع في بعض النسخ واجبة بدله فن قلها النسخ والى معناها الى ان لا
المذكور بابتها للالفاظ لا لانفسها بل بسبب المعاني والاعتراض التي تصاغ
لها الكلام وذلك لما مر الخ لتفصيل الرجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار ان المعنى
بالتركيب وتنبه على انه تنفر عن تعريف البلاغة بالمطابقة واشعار بان المراد
بالمعنى في قوله باعتبار ان المعنى الثاني المقصود والفرع الذي يصاغ
له الكلام وذلك لان المطابقة لا تحقق بمجرد ان وقع المعنى الاول المقصود بحسب
المعنى بل لا بد من ان وقع المقصود والفرع بالدلالة الثانية لتحقيق المطابقة
لمقتضى الحال والمقام نصب على الطرف وقيل على المصدر لانه منه ما اشتق
منه الفصل كافي قوله تعالى فليلا ما يشكرون اي شكرا قليلا وفي هذا الى
قوله في بلاغة منه راجعه الى اللفظ باعتبار ان المعنى بالتركيب مع قوله
وكثيرا ما يسمى فصلا ايضا اشار الى دفع الشاغل على الوجه المذكور على ان
في قوله وكثيرا الى اخره لانه لما عسى يتوهم من كلام النسخ انه اراد بالفصاحة

الحلو وما ذكره في بعضها على ان الوصف الذي به يقع التفاضل وينتبه الاعجاز
 هو ما عبر عنه فيما هو من الشافعي لفظ الفصاحة هذا خلاصه كلامه فكان لم يقع
 دلائل الاعجاز حق التصريح لا يخفى ان في توفيق المصنف فقورا ايضا من وجه آخر
 حيث لم يرضه وجه التوفيق لئلا يكونها من صفات اللفظ وانياته ولم يعرض
 لئلا يكونها من صفات المعنى وانياته وكلام الشيخ هو من الشافعي من وجهين من جهة
 اللفظ ومن جهة المعنى بخلاف الشارح رحمه الله فانه يعرض لهما كما سيجي وعليه
 يطلق الرابع الخ الحلاق البراعة من حيث شوبه على ما دونها وارتفاع شأنه
 بسببه والبلاغة من حيث وقوعه على وفق مقتضى المقام والبيان من حيث
 انه اظهر للكلام مزيدا على غيره وقوله وناييا كل ذلك اي كالنظم والصور والخواص
 والزايا والكيفيات وان الفضيلة الخ استمارا بالخواص والزايا وما به
 يقع التفاضل في الكلام وينتبه الاعجاز انا يعرض للمعاني الاول التي يدلي بها
 بالالفاظ ويوصف تلك المعاني بها او لا وبالذات والالفاظ بنفسها تاني
 وبالعرض حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة ومنه الحس والبراعة وكل ما هو
 الكلام به في باب الفضيلة وتفصيل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب في التفتيش
 الى تلك المعاني وترتيبها وتصويرها بالصورة المختلفة والكيفيات التمايز
 لا الى الالفاظ المنطوقة والحروف المتسوعة ولا الى المعاني السواء التي يقيدانها
 فحينئذ ينبت انها من صفات اللفظ لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذا
 مراد المصنف ايضا بحل اللفظ او المعنى في قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
 باعتبار ان في المعنى بالتركيب حتى يكون المعنى على الاول ان البلاغة صفة راجعة
 الى المعنى الاول باعتبار ان في المعنى الثاني وهو الفرض الموضوع له الكلام بالتركيب
 وعلى انها صفة راجعة الى اللفظ باعتبار ان في المعنى الاول الذي يدلي على المعنى

الثاني

الثاني المقصود بالتركيب فينبغي ان يتبين من دفع الاشكال وتبيين
 عدم كمال التصريح لانا نقول لان المصنف فرع قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ
 الخ بالنظر على تعريف البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال فينبغي ان يراد قوله
 فالبلاغة عقيب قوله وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال ولا شك ان المطابقة
 صفة المنطوق لا المعنى الاول ويدل عليه ايضا قوله في الايضاح بحل كلامه حيث
 نفي انها من صفات اللفظ على انها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب فلو كان
 الاول المعنى الاول فلا معنى لئلا يكونها من صفاته ولا مجال لحل اللفظ على المعنى الاول
 وايضا المطابقة كما لا يخفى بمجرد ان في الكلام المعنى الاول بل لا بد من ان في ذلك
 المقصود ولم يعرض له على التقدير الثاني من حل المعنى على المعنى الاول ولا مجال
 لحله عليه يجوز والخ اي اطلاق اسم السبب او الدال على السبب او الدلول
 اعني الزايات والكيفيات وللخصوصيات تفسير للمعاني الاول كما مر ويدل
 عليه ايضا قوله الصور التي تجددت فعملوا كما لمواضع الخ لتبديل الزمور
 لا بد للمجاز من قرينة صارفة عن اراء الحقيقة ولا قرينة هنا ففقدانها فيها
 بتغير الحقيقة ويمكن دفعه بان اطلاق البلاغة والفصاحة على اللفظ لا من اجل
 من دخل في النطق بل من اجل لطايف مدرك باللفظ كما يشهد به معنى تطبيقه لمقتضى
 الحال يدل على المجاز تمثيل اي استعارة تشبيه حيث تشبه الحالة التي بها
 يعبر عن معنى في المعاني الخ التي يتعارف عن شخص وذكر اسم المنبه به
 وهو الصورة واريده به المنبه لا تشبيرا تشبيل فبما هو في الالفاظ
 للطبع وسلاستها سهولة النطق بها قوله واما الاطلاع على نكتة الاحوال وكيفية
 الى قوله فامر آخر وذلك ان مساييل علم المعاني مستخرجة من جميع جهات التركيب
 ويعرف ما لها من لطايف النكت متصلة على وجه يحصل به في عمده كلية هي مسئلة

من علم المعاني ولا ريب ان احاد البشر كغيره من مخلوق فلا يمكن لبشر ان يطلع عليها ويقرر
جميع لطايفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكاتها وكثير من مسائل علم
المعاني بعد التوفيق لا يجعل ادعاء الراضة اليها والى اللطائف الجزئية التي تستخرج
هي نها ولم يعرف جميع نكته الاحوال وكيفيتها ورعايه الاعتبارات بحسب المتبادر
بقواعد هذا الفن انه ومنه المستخرجه من القواعد الى الفعل مع بناء كثير من اللطائف المرددة
في تراكيب البلف في التقى ولو سلم اي لو سلم الاطلاق على ما ذكر من الكميات
والكيفيات والدرعا به بحيث يتتبع جميع تراكيب البلف جزئيا فرياد ويرتق
جميع لطايفها فاما يمكن الا بيان بسلام هو في الطرف الاعلى لواحيط بهذا العلم
ولا يمكن الا حاطه بغير علام الغيوب **واما الثاني** فلا بد من الفساد في ضا
جعل ما يكون من المراتب العملية على رتبة ايضا فسادا وبوجه اخر وهو عدم شمول
افراد نوع الاعجاز وذلك لان الترتيب من النهاية لا يتناول ما هو بعيد منها
وهو المتوسط وما هو قريب من المبدأ وليس تناولها بناء على انما فوق المبدأ
قريب منها بالنسبة الى المبدأ فلا يتناول المبدأ حرق وهذا مستط ما هو مستر
انه لا فساد على ما هو رأي المصنف من العبارة كونها لا تعجز عن النفاذ بان يحمل
نوع الاعجاز طرف اعلى بحسب النوع غايته ان المصنف عبر عن النوع بالافراد
واما الفساد بناء على كون حد الاعجاز ضمن مرتبته وايضا التقييد عن النوع بالافراد
لو مخرج فاما يصح فيما اذا كان الحكم الثابت للنوع ثابتا للافراد كالجسمية الثابتة
للانسان فانها ثابتة لافراد من زيد وعمر وغيرهما واما اذا كان الحكم ثابتا
لطبيعة النوع من حيث هي كالكيفية الثابتة لها فانها ليست ثابتة لافرادها
فلا والطف فيه انما ثبت لطبيعة الاعجاز لا لافرادها لان كل فرد منها سوى
بهيته ليس ما ينتهي اليه البلاغة اد كل منها مما يجاوز عنه وقد خد في مفهوم

الافراد من النوع وان كان التعبير عنه بالافراد فاما مع جبرية لا يجزئنا
طرايقا من قوله على الحق وان هذا لا يجزئنا من مرتبته جوازا عن الاعجاز
لا انما يبين عدم وقوع الفساد كالمصنف **واما الثالث** صاحب الفناء في العلم
لا يثبت مجرد الشعور من حد الاعجاز لان الحد الممارضة حيث قال **واما**
فاما رابعه فكل من كان رتبة الاعجاز لا يجزئنا من مرتبته انما كان
الممارضة هو ان يكون لا اوساط الاعجاز او بداهة وانما لا يمكن لو كان ممارضا
جميع افراد الاعجاز فيلزم ان الثاني يدان على وجه من رتبته الى الاعجاز وجعل قوله
كل ممارضة منه كانه هو مالم يوزن ان يكون الضمير راجعا الى الاعجاز ومما كونه
ان في قوله لا يجوز ان يكون قوله كونه ممارضا مشتملة على عدم الاعجاز
واما الخامس فكل من كان الاعجاز لا يكون من افراد ذلك البعز انما هو
مع كونها بحيث يتصور نفس الاعجاز في جميع افرادها على وجه بل ممارضا
وان كان بعضه باليسر كذا لم يفرض له ان يتصور في كون الاعجاز من
بعضه في الاعجاز بالاقبال عليه وهذا انما يثبت فيما لم يمارضه من الاعجاز
نفيه نفسه اما او لا فلا ان المقصود في التركيب الاضافي هو المضاف او مضافا
الان في الكلام فرجع الضمير اليه اولى واما انما فلا ان كونه في الضمير وان
كان مضافا منه وجب ان يكون مضافا الى الاعجاز من المراتب التي هي في الاعجاز
واما السادس فكل من كان الاعجاز لا يجزئنا من مرتبته انما كان
على قدر رتبة حد الاعجاز بمعنى مرتبته لا بمعنى نهايته بحيث لا يخرج عن رتبة
المصنف انقول دليل على ان رتبة الاعجاز لا يكون على ان يكون الاعجاز رتبة
او بداهة رجع رتبته على قوله صاحب الفناء في العلم في مرتبة بوجه من احداهما ان رتبة
المصنف ان رتبة الاعجاز لا يكون رتبة المصنف بل رتبة الاعجاز

وما يقرب منه عطف على هو كونه جبهة كلام المصنف هنا وان كان بعيدا يفتقر ان يكون
المنى ان هذا لا يحاز وما يقرب منه هو الطرف الاعلى فيجوز ما يجبه على المصنف وليس كلام
الشرح بهذا الاحتمال ومن سلك طريق الحق المتيقن جعل هذا لا يحاز نوعيا فقد خلعت
ارتباب المصنف وضع امر البلاغة في ان يكون لها طرفان وذلك شائبة بوجه كون ما يقرب
منه من الطرف الاعلى ولذا قال الحق في التوايد الغياية ان الطرف الاعلى هو المعنى
محض لا يحاز في الطرف الاعلى وهذا علم ان ما قيل في توجيه ان مراد محصر الطرف الاعلى
في المعز دون العكس او صرح بالاحراز في الطرف الاعلى لا يخفى عليه ولا يخفى
ان بعض الايات على طنبه الخ فيه اسما من وجهين احدهما ان قوله ان بعض الايات
اعلى طنبه من المعنى في ما اشتهر من ان التوازن في اعلى طبقات البلاغة وانما ان الاحراز
غير شامل لجميع الايات لما تقرر ان ما دون القدر المعز وهو مقدار السور لا يتخلله
الاحراز فكيف يستقيم قوله وان كان الجمع تركا في امتناع معارضة ويمكن الجواب
عن الاول بان المراد من الاعلى قوله الشرح هو الاعلى بالمعنى المعز وفيما اشتهر بالقبول
فلا منافاة وعين الثاني ان المراد وان كان جميع الايات من تركه في امتناع معارضة
منه البليغ الى القدر المعز واخصا من الاحراز تلك الايات وهو مقدار اقصر من مقدار
في ما هو الوضوح لا ينافي ليست ما جعل المتكلم بوصفها بعينه ذكر في الحواشي انه لم يعبر
في الوصف وصف المتكلم بعينه بسبب هذه الوجوه ولا تسمية باسم بسببها كما ينبغي
البلاغة والقصاحة فيقال شكل بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجسج ومطبوخ والقبول
العرف يندفع ما يقال انديتبع ان لا يوصف منه من صدر المجنس وحقه بالمجسج وعينه
وما يقال في وجه تخصيص هذه الوجوه بالبلاغة الكلام ان عيبها بالكلام لا يتوقف على
الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير البليغ يكون هذه الوجوه محسنة فليس ينبغي
لان الكلام لم يعبر عن البليغ لا وصف بالبلاغة يدل عليه كلام الفتح ومن ثبات

هذا هو الوجه الذي لا ينافي في قوله الشرح هو الاعلى بالمعنى المعز وفيما اشتهر بالقبول فلا منافاة وعين الثاني ان المراد وان كان جميع الايات من تركه في امتناع معارضة منه البليغ الى القدر المعز واخصا من الاحراز تلك الايات وهو مقدار اقصر من مقدار في ما هو الوضوح لا ينافي ليست ما جعل المتكلم بوصفها بعينه ذكر في الحواشي انه لم يعبر في الوصف وصف المتكلم بعينه بسبب هذه الوجوه ولا تسمية باسم بسببها كما ينبغي البلاغة والقصاحة فيقال شكل بليغ فصيح ولا يقال مرصع ومجسج ومطبوخ والقبول العرف يندفع ما يقال انديتبع ان لا يوصف منه من صدر المجنس وحقه بالمجسج وعينه وما يقال في وجه تخصيص هذه الوجوه بالبلاغة الكلام ان عيبها بالكلام لا يتوقف على الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير البليغ يكون هذه الوجوه محسنة فليس ينبغي لان الكلام لم يعبر عن البليغ لا وصف بالبلاغة يدل عليه كلام الفتح ومن ثبات

البلاغة ما قد سبق بان تعلم الكلام اذا احسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن
نكته من غير البليغ وان اخذ المقام بل لا بد لحسن الكلام من ان يطابق له على ما لاحظه
سياق ومن صاحب له عراة كجاء الحسن لا يتجمل بعدا لا بدع ذلك من اذن لا تفت
باب الكلام مصوغه حيث شرط لبلاغة الكلام بلاغة المتكلم والبلاغة في التكلم
ملكه ان قد سبق ان احاطه المصدر بغير العدم فيكون يحصل التوفيق ملكه يتدر على كل
تا ليفتح الكلام الموصوف بالبلاغة ولحن الطرف لا سئل كاد به المعنى الذي قصد
صاحب تلك الملكة فلا يجبه ما قيل ان التوفيق صادق على ملكه يتدر بها على بالف الكلام
البليغ في نوع من المعاني كالمدح او الذم او الشكر او غيرها او نوعين معا عداوة يتدر
بها على ما يبين الكلام البليغ في كل ما يدخل تحت قصده من كل نوع من الانواع فليكن ان يكون
صاحب تلك الملكة فيقول ليس كذلك ولا يحتاج في دفعه الى الاعتدال بانه اعتد في ذلك
الى اسبق من تعريف فصاحة المتكلم ان يلاحظه فكشف عن المقصود منها بطريق
التمايز واستجيب ما في الاعتدال من لونها لما ان الاعتدال في التوفيق ما لا يثبت
اليه كما هو المشهور فيها من الادباء ولحن من التوفيق وتبع لبعض الحسنين ما وقع من
ركوبه من عيبا وحيط عشوا وفيه تعريف لصاحب المتاح الخ وذلك
لانه اصد في تعريف بلاغة المتكلم ما هو من خواص العليز حيث لا البلاغة بل نوع
المتكلم في تاديه المعاني جهالة الخفاص من توفيق خواص الترابي حها وايراد انواع التثنية
والاحراز والتمايز على وجهها ولا شك ان مع التوفيق هو المعاني وجمع الارباد هو
وذلك لا ينافي في الفصاحة وليس معنى ايها من خواص البلاغة بحيث لا يوجد فيها
بدليل قوله ولا عكس فظهر ان جمع البلاغة هو المعاني والبيان عنده ولما رأى المصنف
ان البلاغة لا تحقق دون الفصاحة وكلام السكاكي ايضا مشعر بذلك وكل ما هو
محل الفصاحة محل البلاغة جعل مرجع البلاغة الى الاحراز والتميز المذكورين

المناسب ان يعبر بها لا يتناول الحقيقة العنصرية ولا يحتاج في نفسه الى التحليل بان
 الموجود في الحقيقة انما هو الخلل وهو اذن من الخطا وفي كلمة ربما في الموضعين شبهة على معنى
 دقير وهو انه على تقدير ان يكون مرجع البلاغة الى الاحراز عنها فلا اقل منه وعلا ذلك
 المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال وربما اورد المطابق له غريب وان لم يقع الخطا في
 الترادف والاياد في الاوقات وبهذا سقط ما قيل ان اماد بالاحراز عن الخطا
 ان لا يخطا اصلا فلا وجه لاياد ربما اذ على تقدير ان لا يخطا فعدم الخطا قد ادى بكلام غير مطابق
 البته وان اراد به محافظة نفسه عن الخطا فان شرطها عدم الخطا فلا حاجة للاشراط
 المحافظة اذ يكفي عدم الخطا في بلاغة الكلام من غير نظر الى المحافظة المتكلم والا فمجرد المحافظة
 ولو مع الخطا لا تعتبر في البلاغة بل البلاغة تنفك وجودا وعدما وهذا يظهر ايضا ان ما قيل
 في دفعه باختبار الشق الاول ان انشاعا عدم الخطا استلزم التاديه بكلام غير مطابق
 لانه لا يلزم ان يكون الخطا بهذه التاديه بل يمكن ان يكون فيها بان لا يكون اللفظ دالا
 على المعنى المراد دلاله صحيحة فيه مافية ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره
 تميز الكلمات الفصيحة من غيرها انما احتيج الى هذا القدر لثبوت موصوف الفصيح بالكلام
 ولو قدر باللفظ تناول الكلام والكلمة ولم يحتج الى القدر وقيل انما يندر اللفظ الوجهين
 اح الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالاداء على تميز الكلام الفصيح وتوقفه
 على تميز الكلمات انما هو يتوقف تميز الكلام عليه حتى لو لم يتوقف تميزه عليه لم يتوقف بلاغة
 الكلام عليه فتميز الكلام الفصيح فراجع بالاداء لبلاغة الكلام والثاني ان لظاهرا ان
 الفصاحة عند ترك اللفظ بين الكلام والكلمة فلو قدر الموصوف بما يتناولها اللفظ يكون
 جمعا بين معنى المشترك والتاويل بما يرفع الاشتراك بالاحاجه اليه عند ظهور المقصود بجل
 الفصيح على الكلام قد يمتد مرجع البلاغة بالعلماء الغاية الى العلم الغاية بترتيب
 وجوده في الخارج على شيء ويكون هو الفرض من ذلك الشيء ويتقدم تصور على ذلك الشيء

تصور وجودا وتقدم سبق ان مرجع البلاغة ما بسببه تحقق البلاغة او ما يكون البلاغة
 مقرونة به فيقتضي ان اي العلم والرجوع لان العلمية تقتضي التاخر وجودا والرجعية التقدم
 او التاخر منه وتسا في اللولوم يوجب تسا في الملزومات فلا يصح تفريق الرجوع العلم الغاية
 سواء اريد به البلاغة بلاغة الكلام او بلاغة المتكلم وقوله وفكاه واضح وذلك ان القول
 من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال ليس بالاحراز والتميز بل حصول الكمال النوع للكلام
 البليغ به مما رغب عنه ويجزج عن حكم التبعين ويصنف الحسن الداني وارتفاع سانه
 وترتب عليه المعنى الزايد على اصل الالاد من الحواضر والزايا لان غاية ما علم ما تقدم
 ان بلاغة المتكلم تقتضي هذا الامر ان اراد بها تقدم ما مر في تعريف بلاغة المتكلم من ملكه
 الا فتدار على ان البلاغة بليغ ومعنى حصلت الملكة المتكلم من ملكه بترتيب علمه الاحراز
 والتميز بالمتكلم وهذا معنى ان ذلك فيكون مرجع البلاغة بمعنى يحصل كونها بكونها
 الملكة توقف على التمكن من الاحراز والتميز لانه ما لم يحصل التمكن منها لم تحقق تلك
 الملكة بخلاف العكس فان التمكن منها قد حصل بدون الملكة فيكون الرجوع ح بمعنى ما به
 تحقق وخبر ان هو الا ان لا نظر الى الاول والتوقف نظر الى الثاني ولذا ان ملكه او
 لم يندفع ما قيل ما يتوقف عليه الشيء يتبع ان يستغاد منه والا لكان التوقف للعكس
 وعلى تقدير رجوعه الى الاستغاد من كون التحقق كذا الامر الا ان لا والتوقف فلا معنى
 لا دراج كلمة او بينهما فالحاصل ان البلاغة لا اراد بها البلاغة في الكلام بل ليل الاقرار
 عليها لان من تتبع الخبايا في كيفية تمييز تميز السلام من الغرابه عن غيره في علم من
 اللغة يعني كون التمييز بمعنى ان من تتبع الكتب المتداولة من اصل اللغة واطا طبعها في
 المفردات المانوسة علم انها سالمة من الغرابه وما عداها السر كذا لا يعني ان اللغة ذكر
 ان بعض الالفاظ يحتاج الى معرفته الى ان يحتج عنه في الكتب المبسوطة فناقش
 انه ليس علم اللغة ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى التفسير وبعضها لا يوقش

وشرح على ما ذكره المصنف ان البيان باب من ابواب المنطق
وجعلنا مستقلا للشرح شعبة كالفوائد من الفقه وبيان كذا الاعتراض
الخاص في علم المنطق لا يمكن الا ان يكون له معنى الواضح في الطرق المختلفة او ان يكون
يعتني الايراد في قوله واذن لا بد له او واضح وضع فلم يكن الشك في ان هذا لا يرد
عن الحق حيث يدل على ان البيان جزء من المنطق فيقتضي بقوله ان المنطق هو علم
البيان وانما كان كذا العلم فلا يلزم ما هو باب من ابواب المنطق وجزء من علمه والى
لم يكن ما هو جزء من العلم ان من جملة ما يقول في الاقوال والفرايض داخل في العلم
يتأخر عليه واما ما ذكره الزمخشري فلا يلزم من ان المنطق في الايراد اعتبر علم البيان
فليس العلم المنطقي حتى لو فرض ان يكون كلامي في العلم المنطقي لفتنى العلم المنطقي
لا يراجع ما قصد به العلم البيان لا يكون خطأ بحسب علم المنطق بل بحسب علم البيان
كما ذكره الكاشي رحمه الله في قوله والبيان الشارح في شرح الفتح بقوله
لان مع ضعف بعض مقدماته الخ ~~فلا يلزم من ان المنطق في الايراد اعتبر علم البيان~~
وهو الاول وهو لما قال في التلويح لان من حق الطالب ان يكون العلم المنطقي واحدا
ان يعرف بتلك الجسليات من فوات المتصورات الاشتغال بغيره في حوائج
شرح الفقه فوجب ان الشارح عند اللوالبين رحمه الله حجة ان المنطق في الايراد
بما لا يكون على تحصيل ما له لان ما ذكر من قوله لم يميز الخ لا يميزه لزوم الوجوب
المتعلق وعلى هذا لا حاجة بنا الى التلويح على الوجوب الحقيقي كما ذهب اليه الاخرى
في حوائج شرح المختصر حتى يجد ان حاله ان المنطق في الايراد اعتبر علم البيان
اختصاصا بما انتقاء المصنف املا ومطابقا لطلال او بانها المنطقية بحسبها
بان يعرفها بالمرئيات او لا يعرفها فلا يميز فوات الطالب في حوائج الفقه
اذ بها يوجد في الطلب الى غير او بانها المصنفية بحسبها بتلك الجهة بان يعرف

كل واحد واحد منها بحسبها فيلزم التفسير والتعريف والاقتصار في التعليل على
الاختصاص من الفوائد والضياع غير مناسب للمنا سب ما ذكرنا سبيل الاقتصار
الثلاثة او الاقتصار على ما سبيل القسم الثالث وهو التفسير والتعريف على ان
التفسير والابتنان انما يتوجهان الى التعريف وهو هنا قوله بحسب الواحد واحتاج
في دفعه الى ان يقال على تقدير القسم الثالث انما يلزم الفوائد والضياع واما على تقدير
التعريف فلزم ~~اوقاته~~ الى تحصيل شرط الطلب وهو تصور المطلوب بحسب
لا يحصل على هذا التعريف فكيف يفرغ التحصيل المطلوب فينبف ويمنع وقته في
واما على تقدير القسم فلزم كثير اوقاته الى تحصيل شرطه فزما لا تسع باقى
اوقاته الى تحصيل المطلوب فيلزم الفوائد والضياع فلما لا بد ان يعلم ان جهة
الوحد للعلم بالذات والحقيقة على ما ذكره الشارح في حوائج شرح المختصر في الموضوع
لا غير لانه لا معنى للكون هذا علما وذلك علما اخر سوى ان هذا بحث عن احوال شي
وذلك عن احوال شي اخر فترتب عليه ذلك تكون لها تعريف او غاية او خاصه وذلك
تعريف او غاية او خاصه اخرى ولذا قال القاضى في شرح المختصر ومن تلك الجهة
بوحده تعريفه فالشارح رحمه الله به بتعليل الاشارة الى تعريفه وضبط ابوابه بقوله
ولان كل علم الخ على اجزاء التعريف والعنيد بحسب جهة الواحد بالذات ان ملكه يقتدر
بما الخ اراد بها الرتبة الثالثة من رتبة الادراك ويسمى العقل بالتعريف من ملكه يمكن بها
من استحضار الضروريات وتوحيلا حظها واستنتاج النظريات منها معنى ما على هو
اختيار صاحب المواقف وغيره من المحققين لا بمعنى حصول النظريات بحيث يتحقق
من ثبات من غير تحسب كسب جديد كما هو المشهور بها بينهم وهذا معنى ما قيل اراد الله
لها كيفية يمكن بها من معرفة جميع المسائل بتحقيقها ما كان معلوما ويستحصل بها
ما كان مجهولا وبهذا استط ما قيل ان الملك مستقر بالمعنى من احدها ملكه الاستتال

الى التلخيصات وهي العنبر بالملكه والثاني ملكه استحقاقا بالنظريات المحصلة الخروجه عند الفرض
 يستحقها من شات من غير تجسم كسبحه وهي العنبر بالعمود في هاته لاسبيل الى الاول
 بل عجل على الثاني فيلزم ان لا يحصل علم المعاني لاحد الا بعد حصول جميع مسائله وصيرورتها
 مخزونه بحيث يتمكن من استحضارها متى شا من غير تجسم كسبحه وهو مشغل في المسائل اذا
 حصلت لاحد كونه عالما بهذا العلم بدون حصول ملكه الاستحضار بل يزيد ان العلم
 بسيطه الاجاليه الحاصله بالتوجه الاجالي المساه بالعلم الاجالي وانما جبريل بالوجد
 ان الخوى حال تعلينه من مسائله بالكلية له تلك الملكة المدكوره بحيث يتمكن من استحضار
 تلك المسائل واستحقاقها بالتوجه اليها وليس له ما ذكره القوم من الحاله البسيطه الاجاليه
 فلهذا من التفصيله ثم اذا توجه اليها على الاجال يحصل له تلك الحاله الاجاليه المزمع بالوجدان
 من الحاله الاولى التي هي الملكة ثم اذا حصل له حاله اخرى تفصيليه مساه بالعلم التفصيلي
 والشقوة بين الحالات ضروريه وجدانيه صرح بها في المواضع ويعلم بالوجدان ايضا
 بسايله تلك الملكة واجالها وانما مبدأ لتفصيل تلك المسائل لان الحاله الثانيه
 اقرب منها ولا ضيق ولا يخفى ان المراد بالخوى في قوله بل ان علم المخوف نفس الاصول والتواعد
 لا ادراكها ولا الملكة بتقريبه نظم ولا شافي الفرض سلمه لئلا يخلو خلقا عليها قبل
 المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك وله متعلق هو العلم وتابع في الحصول بحيث
 تكون وسيله اليه في البقاء وهو الملكة وقد خلق لفظ العلم على كل منها اما حقيقته
 عينية او اصطلاحيه واما مجازا فهو اوقفا خا والشارح حله على صديقه العينية
 وان كان حله على الادراك جازا ايضا فان اريد به الملكة او نفس القواعد لم يمتح
 الى تدبير متعلق له وان اريد به الادراك فلا بد من تدبيره اي علم يتواعد وقد يعارض
 بان الاصل عدم التجوز ولا يتبرح التجوز على الاضمار ولما كان لو اذا دار القواعد
 يجوز العمل على كل منها على السواء هذا واورده في المختصر في العلوم منه للتواعد اياها

اجاليه ارادها الملكة المدكوره
 فانها ايضا حاله بسيطه
 هي عند التفصيله المدكوره
 القوم البسيطه

وجه المجاز الحلات المصدر على المنقول او الى وجه تناسبه النقل عنها او اصطلاحا
 ولم يحمل حقيقته لغوي ترجيحا للمجاز على الاشتراك وتدرج المجاز على النقل لان اللفظ
 اذا دار بين النقل وعدمه لا اصل لعدمه وقد عكس لان انهما هم هذين المعنيين من
 لفظ العلم لا يحتاج الى ترتيبه مانعه بل المتبادر الى الفهم احدهما عند الخلافه على العلوم
 المدونه ثم المعرفة يقال الخ انها جعل البسيطه فيها الجبري والركب للملكي او كونه
 ان يكون البسيط جبريا وكلها وكذا الركب ثم كونه ذات الباري عز اسمه متعلق
 المعرفة باعتبارها والبساطه ظاهر اما باعتبار الجزيه ففيه نوع خفاء ثم المعرفة حال
 ايضا على التصور والعلم على التصديق ولم يفرق له لا ان التصديق انسيه بالركب
 فهو مندرج تحت وكذا التصور انسيه بالفرد فيندرج تحت وقد يستدلان بلان
 عا لما نقل من فصول النجاه لينج ان كل معرفه علم فاما تصور واما تقدير والمص
 تدجى على سؤال المعرفة بالجزيات اي خاصه بدليل تقييده في الاجحاح بقوله قيل
 يعرف دون علم وعلايه لما اعتبر بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكلية والمعرفة
 بالجزيات كما قال صاحب القانون ما يعرفه الطب علم يعرف به احوال بدن الانس
 وكما قال الشيخ ابو عمر والتصريف علم باصول يعرف بها احوال اجنيه الكلم وح لا محال لتا
 بان يجوز ان يكون تدجى على استعمالها في الجزيات والكلية فان مجزها استعمالها
 في الجزيات كما وجب اختصاصها بها حتى يحتاج الى الجواب بان المدرك الى المعرفة
 لا بد له من كنهه والحريان يصلح كنهه ان المفهوم ما ذكره الشارح من قوله يعرف به
 احوال اللفظ الخ ان متعلق المعرفة وهو المدرك حري ومتعلق العلم حده والمفهوم من
 قوله استعمال المعرفة في الجزيات ومن قوله ادراكات جزيه ان المعرفة نفسها
 ايضا جزيه فيجوز ان يقال لا بد من جزيه المدرك جزويه الادراك لان ادراك الجزى
 قد يكون كليا كما قال الحكماء ان الله تعالى عالم بالجزيات على الوجه الكلي فينبغي

ان قوله فيما سبق نعم المعرفة يقال لا ادراك الجزى والبسيط المعلق بالجزى
 وقد يجاب بان جزية المدرك مستلزم جزية الادراك لا ان ادراك الجزى وان كان
 كلياً في نفسه لكنه جزى بالنسبة الى ادراك الكل لا كل من جزياته ادراك جزية الجزى
 المدرك مستلزم جزية الادراك بهذا المعنى فيكون المدرك مستلزم جزيات الاحوال
 مستلزم كون ادراكها جزية وبان معنى جزياتها جزية المدركات على ما به عليه
 بقوله في تفسير الادراكات هي معرفة كل فرد فرد من جزيات الاحوال وقوله كل فرد
 لا كيد لا ستوافق الا زاد بذكر المضاف اليه لا من قيل حذف العاطفة دون العطف
 على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الارض اذا ما اتواكم احكامم تلك اي ذلك حاله
 اكلت سكاكيناً اي وليا دماً لا يجوز اولا محض هذا ان يقال كل فرد وفرد
 معنى ما يقال انه من قيل تعدد المضاف اليه صور كعدد الجزى نحو حواضير الخ
 نحو حواضير الخ وغير ذلك مما سئل فكانت قال هو علم الخ لا يخفى ان المراد به العلم
 الكل الذي هو الاصول والقواعد والادراكات على دليل الباق وعلى هذا اي
 على ان استنباط ادراكات جزية متعلقة بكل فرد فرد من جزيات الاحوال
 ان اي فرد يوجد منها المتناهي ان يفهم بذلك العلم تدفع ما قيل واراد البعض الغير المعين
 البعض المجهول كالنصف او الثلث او الاكثر او غير ذلك من الكسور المضافه فان جهالة
 كل الاحوال لعدم تناسبها مستلزم جهالة الكسور المضافة اليها لا البعض المطلق
 كما اراد بقوله او البعض الايراد الثاني انه مبيّن في الجملة وبالميز البعض المميز
 والتكثير والتاكيد والتجريد وكما حوال الاسناد او المسند اليه او غيرهما وتقليل
 غير المميز بالتفصيل المذكور بتقليل المميز لا بخجل المقصود وهذا ظاهر في
 وفساد اما ان يقال ان قوله تعرف بها احوال اللفظ الخ عند الفاعل في الجينية
 المذكور يراجه نفس معرفة تلك الاحوال اذا المعنوم مبيهاً بخلافه عند الاقران بها

فان المقصود انما هو معرفة الاحوال بتلك الجينية لما ان المقيد هو انما هو
 المشهور واما فساد ان لا يعلم المعاني انما يحتمل احوال اللفظ الترابي على اصل المراد
 يقتضيه تاديتها الى ان يبرز دلالات وفعليه ولا شك ان نفس هذه الاحوال ليست
 بل تاديتها بدلالات وضعيه فالمراد بالاحوال في قول المصنف هي الموضوعات والكيفيات
 المراد بها على اصل المراد وبما منع التفاضل في تحقق لا محذور عليها يطلق اسم البلاغة والبراه
 والبيان وما شاكل ذلك في تفسيرها الى ارض دليل تسامحهم ما قال صاحب الفتح
 في تفسيره علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره على ما عطف التنازع وجه امه بقوله في الذكر
 حقيقته هو احكام الحدوث او التقديم او الترتيب او الخ وذلك وقول المصنف احوال اللفظ
 الذي التي يطابقها اللفظ يقتضي الحال الاول لم يكن المراد يقتضي الحال هو الكلام اجمع
 جعل الاحوال سبباً دالة للطائفة يقتضي الحال كما اشار اليه السارح رحمه الله في السرا
 وكذا كون الطائفة بمعنى الصدف على ما هو اصطلاح العقول او الاحوال لا يصدق عليها
 الكلام صدق الكل بما جزية على ان رايه بقوله ويصدق هو علم الخ قيل على الاول ان
 السكاكي صرح في غير موضع بان يقتضي الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراه في الكلام
 ثم التاكيد والتجريد وغيرها لما اجالا فتوله ايا حال يقتضي ذكره وانما قال يقتضي
 ذلك واما حال يقتضي معرفة الخ واما تفصيلاً فتوله اما الحالة المتضمنة للحدث
 المتقديم للتأخير الى غير ذلك المذكور في تعريف علم المعاني بحيث ان يراجه ذكر الوجه
 المتضمن على معنى ما يقتضي الحال ايراه في الكلام وان يراجه ذكر الكلام فوجب
 حل الجمل على المحكم بما يراه في الإجمال والتفصيل ويجوز جعل الاحوال باعتبار انها كليات
 للفظ منقوطة في تلك المذكور بذكر اللفظ المفروض كما نظم السكاكي الاثبات
 سلك المسوع لتعلقه بالمسوع حيث قال وكل اثبات وارد في القرآن من صر
 من سماعه وكما جعل الكلام الكل الذي هو يقتضي الحال المذكور باعتبار ذكر جزياته

المطابقة وجوز ايضا باعتبار حمل الذكر على التثنية على الثاني ان الاحوال كلبه
 وجزية كما نكيد الكل والجزى والجزيات منها بوجودها الى الكلام بصيرتها الكلام
 مطابقا لمتنفي الحال الذي هو كليا منها كما اعتبرنا في وجه الله في الكلام نفع كلام الله
 بمعنى احواله مطابقا للفظ متنفى الحال بان يقال مثلا انكار المخاطب يقتضى تأكيد
 الكلام مطلقا وهو كلى والتأكيد الذي يورده التكلم في كلامه جزى من جزية بصير
 اللفظ مطابقا لمتنفي الحال اي صدق التأكيد الكلى عليه وعلى ان ان المطابقة هنا
 بالمعنى اللغوي وهو الاشتغال والموافقة ومعنى تطبيق الكلام لمتنفي الحال ايراد مثله
 عليه بمعنى الصدق بما هو اصطلاح للمعقول ولا يلزم موافقة الفيزياء الاصطلاح وليس
 يعرف في هذا الفرق المطابقة اصطلاحا فيجعل المعنى اللغوي يورده ما يقال في حد الخبر
 الواقع بمعنى موافقة وامتداد وبما به العصبه والتوفيق غايتها يمكن ان يقال ان المعقول
 الاعظم في باب البلاغة توفيقه خواص التراكيب جعلها بان يورد المتكلم كل تركيب على وجه
 ليناسب الفهم ليفيد المخاطب فانه يقتضيه حاله وحمل كلام غيره من البلغاء على
 ما يناسبه والفرق الاصلى كون الكلام متشابه على تلك الخواص والكيفيات المناسبة
 لينبيه فانه يلقى بالتمام لا ينشر الخواص والكيفيات وحدها فان مقام الانكار والثناء
 في الحكم فلا يقتضى كلاما متشابهما ويلتزم ان كان من التأكيد ومقام الحدف والذكر يقتضى
 كلاما يشتمل على الحدف والذكر الى غير ذلك من الاعتبارات وبالجملة الموضوعات الكيفية
 وان كانت تتراعى متتصيات الاحوال بحسب الظاهر لا ان التامم الاول
 يشهد بان الكلام المشتمل على الكيفيات هو الذي يقتضيه الحال والمقام ولذا
 ذهب اليه بعض الفضلاء من شرح المفتاح وغيره قال الناضل العلامة في شرح قول
 السكاكي وارتفع شأن الكلام في باب الحسن والقبح والخطا لم يزل بحسب
 مصادقه المقام لا يلزم وهو الذي سمي متنفي الحال ان المراد باليقين في الكلام

الذي يلزمه متنفي الحال وقال المحقق عضد الله والدين في النوايا الغيانية وكل
 سته عن تركيبا وذكرا شروحه ويعلم من قوله كل سته عن تركيبا ان متنفي الحال هو التركيب
 المناسب وينتظر اذ ما قبل في شرح الايضاح للحال ما دعوا الى التكلم على الية التخصيص في الكلام
 وهو مقتضى ما والقول بان المراد بمتنفي الحال للموضوعات الزاوية على ما به مقتضى الكلام اصل
 المعنى من عدم التصور لمتنفي الحال كما ينبغي وقال المصنف في شرح المفتاح لما كانت المطابقة
 انما تحقق تلك الموضوعية وكان مقتضى اصل الكلام ثانيا وانا انكارا في اقتضا تلك الموضوعية
 شاع الخلاف مقتضى الحال على تلك الموضوعية على ما هو مقتضى ظاهره سوف كلامه في هذا الكتاب
 اجمالا حيث يقول فان كان مقتضى الحال مطلق الحكم على ذكر السند اليه ترك السند وتفصيلا حيث
 تنزل واما الحالة التخصيصية الحدف للآيات التعريفية للتشكيك وهذا يفصل ما قبل من التلخيصات
 قائل وكن الحالم المفضل مثلا يصدق على ان زيد اقام انه كلام موكله لم يتعرض
 لموضوع الحكم بنيت النيام لزيد الذي هو اصل المراد اذ دخل له في بيان معنى مطابقة الكلام
 لمتنفي الحال وتديق القول الكلام المؤكد اشار الى ان مقتضى الحال لا دخل لها في اقتضا خصوص
 الحكم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ فادخل مقتضى وهو ان ليس الاسناد
 لفظ فلا يكون احواله من احوال اللفظ فلا يندرج في التعريف ويندفع به ايضا ما قيل ان الاسناد
 من احوال الكلام الذي هو موضوع العلم وموضوع المسائل لا بد وان يكون نفس موضوع العلم
 او جزيا من جزياته كالمخبر والطلب او عارضا من عوارضه كالجمل الاسمية والاستهزاء
 لاجزاء من اجزائه قال المصنف عنه من مبادئ العلم لا من مسائله فلا يكون الجمل احواله
 الاسناد من مسائل هذا الفن بان يقال ان احوال الاسناد مسطحة احوال اللفظ
 باعتبار احواله من التأكيد وغيره انما يظهر في اللفظ وبعضه وبان الاسناد وان كان من
 اجزاء الموضوع لكن احواله انما يظهر في اللفظ وتقتضيه يكون من احوال الموضوع بهذا الاعتبار
 بوجه ما قال الشريف الجرجاني ان احوال التراكيب لا تكلم ان يكون عارضا لنفسه

بلغ مقام مع السرر
 ان له طالع الى هذا وضع رده

بان المادة لا تدار على تاديتها لا الثانية بالمعنى والمكلم بوصف بالاعتدال على تاديه المعاني
 التي قصد بها عي من البلف تراكيهم ولا يغني ما في الاعتدال وايضا حل الثانية على معنى
 التقدير والتشريف اي لا تقرير المعاني وكشفها في الفيزياء فبما الكلام او غير خلاف
 الظاهر لا يار اليه لا قريه وليس المعنى على انه ورد في شيها باللفظ قبل عليه
 لافساد في هذا المعنى اذ اريد بها انواعها وهو للقول بالنسبة اذا اريد بها انحاءها المعنى
 الواردة في تراكيب البلف وانت تعرف انه اذا اريد بها انواعها لا يكون التراكيب الا اركب
 ذلك الكلام غايته انها من انواع تراكيهم فمعين ان مراد الشارح بقوله وليس المعنى انما
 التراكيب فلا يخفى ما قيل ثم الاوضح ان ذلك لغيره عن مناقشة الدور والمبالاة
 في تعريف السكاكي ومناقشة التطبيق وخفاقره الجيثية في تعريف الصنف
 ويحصر المقصود من علم المعاني قبل الغير ارجا الى المقصود تاسيا لما ذكره المصنف في
 بتولف المقصود من علم المعاني فخصرنا ثمانية ابواب وازالة ما عسى تورم ان الاختصار لم يكن
 تعريف علم المعاني وبيان الاختصار والتبسيط الا في من علم المعاني فلا يخفى ثمانية ابواب
 والمراد بالمقصود المجمع دليل التمام ومن التبسيط اي جميع المقصود الذي هو بغير من علم
 المعاني المتناول بحسب المطلب للمقصود وخرج مخصر ثمانية ابواب اختصار
 الكل في اجزائه لا الكلي في اجزياته وبهذا يتبع ما قيل ان كلمة من معناها اما تبعضه
 واما بياينه واما صله للمقصود لا سبيل لما الثاني سواء اريد بالعلم نفس الامور
 والقواعد او الملكة اما الاول فلان ما ذكر من الابواب نفس الامور لا امر يقيد
 منها واما الثاني فلاه ليس المقصود من الملكة تلك القواعد بل الاحتراز عن الخطا كما هو المقصود
 من نفس الامور وكذا الى الثاني لان تعريف العلم وبيان الاختصار والتبسيط لا يخرج
 ح بلفظ المقصود لانها ان كانت داخل في علم المعاني في داخله في المقصود المبين علم المعاني
 فلا يجمع حصص في ثمانية ابواب ولا فلا يخرج بلفظ المقصود لخروجه من علم المعاني

ربح

ويصح الحصر لا ذكر المقصود فمعين ان يكون تبعضه وح لا يستقيم حصر الكل في اجزائه بل الكلي
 في اجزياته فلا يصح قوله اختصار الكل في اجزائه ولا حاجة الى الاعتدال مع اختيار المتن الثاني
 بان هذه الامور تشبه انما لها بعلم المعاني الحقيقة وعدت منه واطلق على المجمع علم المعاني
 ويرجع الغير الى المقصود وتنبية بالمعاني خرجت تلك الامور وقد يجب بان المراد بالمقصود
 ليس بلفظ المقصود الاكل الشمل على جميع مقاصد الفيزياء فانهم من الخلاق المقصود بالنسبة
 الى الكمال وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او بابقاع النسبة واسرها
 عدل في المختصر لما قوله وتفسيرها بابقاع الحكموم على الحكوم عليه وسلبه عن الاشكال
 بالمتقولات الانشائية كجفت واشترت وامثالها فانها ملك على وقوع النسبة
 بل على ابقاعها لكن لا بمعنى ادراكه ان النسبة واقعة في الخارج بغير هذا اللفظ بل بمعنى انها
 واقعة بهذا اللفظ وهو موجه لما لا يكون لتلك النسبة خارج بقصد مطابقة ولا مطابقة
 يوده ما قال بغير المحققين بيان الافتراق بين الجملة الانشائية وبين الاختيارية للحالية
 مع ثركها في حصول المعنوي في الحال ان حصول معنوي الانشائية بلفظها وحصول معنوي
 الاختيارية بقدر لفظها حتى يوافق في سماع الاختيار في الحال ينبغي ان يكون حصول البيع في الخارج
 بغير هذا اللفظ واليه اشار الشارح بقوله فيما بعد في اقلت ابيع واددت في الاختيار
 الحال فلا بد له من وقوع مع خارج حاصل بغير هذا اللفظ بقصد مطابقة لذلك الخارج بخلاف
 بيع الانشائي فانه لا خارج له بقصد مطابقة بل البيع حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا
 اللفظ موجه له ثم النسبة قد يطلق تارة على العلق الخارج الذي يكون في اللفظ بغير طر في الخبر
 وسمى نسبة لفظية وطورا على ثبوت الشيء للشيء الدفن او انتفايه عنه وسمى نسبة منية
 واليه يشير بقوله فيما بعد فطلبته هذه النسبة الحاصلة في الدفن القنوية من الكلام
 واخرى على ثبوته له في الخارج او انتفايه عنه وسمى نسبة خارجية والاولى هي
 المصطلحة فيما بين اباب العربي ويشعر بذلك اختلافهم في ان صدق الخبر وكذبه

بل المقصود

مطابقة الحكم الواقع ولا مطابقة اول الاعتقاد او لما تنبى به الخارج رحمه الله النسبة
للتنبية على هذا الاصطلاح والمنقول من قوله بايقاع المحكوم به اول من قوله بايقاع النسبة
وان كان انشراحا من ايقاع المحكوم به الحكم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه ومعنى ايقاع
النسبة ايضا الحكم بالنسبة بمعنى وقوع المحكوم به على المحكوم عليه ودلالة الاول الظاهر
من الثاني ويحتمل ان يكون معناه الحكم بوقوع النسبة كالمعنى من قوله ادراك ان النسبة
واقعة وهذا على ما هو غير مستقيم اذ المعنى الحكم بوقوع وقوع المحكوم به على المحكوم
عليه على ان يكون النسبة بمعنى وقوع المحكوم به على المحكوم عليه اما على ان يكون معنى العلم
فيستقيم في احد الاوجه الثلاثة اذ الله لما عسى هو من ان الاخبار الاستقبالية
الاجابية باسرها كون كاذبه والاستقبالية السلبية صادقة لان النسبة الذهب
الاجابية لو وقعها حال التكلم بخلاف الخارجيه الواقعة في الاستقبال فلم يطابقها
فكون كاذبه وان السلبية الاستقبالية توافق الخارجيه فكون صادقة وبقره
في احد الاوجه الثلاثة اشار الى ان اعتبار نبوت النسبة الخارجيه في احد الاوجه
الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت مضمومة تعتبر نبوت الخارجيه
في الايمان وان كانت حالية تعتبر نبوتها في الخارج وان كانت استقبالية تعتبر نبوتها
في الاستقبال وقد نقل عنه رحمه الله في اللواتي ان قولنا في احد الاوجه وقع لوقوع
ان النسبة في الجملة الاستقبالية لا خارج لما لا يكون خبرا ومنشأ التوهم الفصول الثمانية
من ان النسبة الخارجيه تعتبر حسب اعتبار النسبة الكلامية ان يكون بين
الطرفين الخارج النسبة ثبوتية او سلبية انما راد بغير المراد بنبوت الخارج النسبة
الكلام ان يكون الكلام ذا اعليه كما توهم ظاهر عبارة المختصر وهو قوله في تحقق النسبة
الخارجيه من غير نقد الى كونه ذا اعلى نسبة خارجيه وسبحي توجيهه ان شاء الله تعالى
وبما يقرر ضعف الرد يد بانه اما ان يراى نبوت الخارج لنسبة الكلام كونه دال عليه

معنى
معنى
معنى
معنى

ومشعر ايه او يراى في طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع سواء بالخارج وكلامه
كما يشعر بالثاني يشعر بالاول ويصح عنه ايضا قول من قال الصدق وقوع النسبة
التي يشعر بها الكلام فعل الاول يحتمل ان لا يكون الخبر الكاذب خارج ولا يصح قوله
الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر وما يد
عليه الكلام فنسبته مطابقة له البتة في لاحاجه في دفعه الى ان يقال ليس المراد بالخارج
ما في الواقع ونفس الامر بل ما يكون خارجا بحسب دلالة اللفظ بان يدل على انه خارج
وليس المراد بالكذب عدم مطابقة النسبة بل عدم وقوع النسبة التي يشعر بها
الكلام بوجه ما قيل مدلول الخبر انما هو الصدق والكذب احتمال على لامدلول له
فالكلام خبر تدبر ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرا من حيث
احتماله لها ومن حيث اشتراكه على الحكم فقيده ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث
كونه جزاء من الدليل مقدمه ومن حيث يطلب بالدليل مطلوب او من حيث يعمل من
الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسأله فالدلائل واحدة واختلف
العبارات بحسب الاعتبار ان كان المراد ان يكون لنسبته خارج كذا معناه
ان لم يكن لنسبته الكلام في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية مطابقة او لا مطابقة
والحاصل انه لا خارج لنسبة الكلام الانشائي فضلا عن المطابقة وعدمها بوجه
قوله فيما بعد بل البيع حاصل بهذا اللفظ موجد له وهذا التقرر يحصل باقوم
انه يفهم منه ان لنسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون حينئذ مطابقة نسبة
الكلام او لا يطابقه في الفرق من الخبر والانشاء الخارج في الخبر حيث يطابقه نسبة
او لا بخلاف الانشائي يلزم رفع النقيض ولا حاجة الى حل المطابقة على المطابقة
وعندها الى حل قوله لا يطابقه على معنى عدم الملائمة الذي هو اخص من سلب المطابقة
ثم اعلم انه قد مر ان الكلام اذا كان فيه قيد توجه النقيض لا يثبت بان ذلك القيد

ج

معنى كلام

وهذا اللفظ

تنبيهه والتفتيح يستعمل في مقام تكليل البصيرة الاولى وقوله لا فترس الخ ايا
 الى وجه التسمية وفيه رد على المحال حيث قال يشار بالتنبيه الى ما هو مشتمل على حكم
 لمعنى في اثبات تجريده السند اليه والسند من الواحق والنظر فاسببه من الكلام وهذا
 ما سبقه شئ يكون النظر فيه كافي في اثبات الاحكام التي ذكرها فيه فيجعل على ما هو
 وهو اعلم من الاصطلاح في الخبر على هذا الخ قد يطلق الخبر ويراد به الكلام الخبرية تارة
 ويعرف بانه الكلام المحتمل للصدق والكذب واحرل معنى الاخبار بمعنى الاثبات بل
 او بمعنى الاعلام والصدق والكذب بوصف بهما الكلام تارة ويعرف الصدق بانه الخبر
 عن الشئ على ما هو بانه والكذب بانه الخبر عن الشئ لا على ما هو بطورا بوصف بهما الكلام
 بحيث احد الصدق والكذب في تعريف الخبر بالمعنى الاول والخبر في تعريفه اعترض
 السكاكي بان هذا التعريف المجرد دورى ومعنى الاعتراض بان احاد الصدق في الخبرين
 او توقف كل منهما على الاخر او توقف كل من الصدقين على الاخر او توقف كل من الخبرين
 على الاخر اما عند العراء على الاحاد والتوقف فلا دور فالشارح رحمه الله اشار الى
 ان دفاع الدور اوله بتغاير الخبرين بان يكون الخبر المعروف بمتى الزايم في الكلام الخبرية
 والخبر المرفوع بالكلية عن الاخبار اى الاعلام لا بمعنى الاثبات بالخبر فينبغي به يوم عود المخدور
 ويظهر عدم توقف الاخبار بالمعنى المذكور على الاول وثاني بتغاير الصدقين بان يكون
 الصدق المأخوذ في تعريف الخبر بمعنى مطابقته نسبته للواقع والصدق المرفوع بالنتج منه للكلم
 ولو يوم ان ما هو منه التكلم راجع الى صفه الكلام حقيقة اذ معنى تكلم صادق كلامه فيتوقف على ما هو
 صفه الكلام فلا محذور ايضا لتغاير الخبرين بتعريفهما عند اتحادهما وبما يجب بمنع اتحاد الصدقين
 مع تسليم توقفه على ما هو صفه الكلام ومنع لزوم الدور ثم انه اشار في شرح الملوح الى ان دفاعه
 بوجه اخر حيث قال ان ما هي الخبر واضحة عند القتل والمقصود تعريف الخبر من حيث انه
 لا بد له لفظ الخبر لا من حيث المايبه والمأخوذ في تعريف الصدق والكذب نفس ما هي الخبر

لا بد له لفظ الخبر لا من حيث المايبه والمأخوذ في تعريف الصدق والكذب نفس ما هي الخبر

لا بد له لفظ الخبر لا من حيث المايبه والمأخوذ في تعريف الصدق والكذب نفس ما هي الخبر

لا من حيث انما مدلول لفظ الخبر والتعريف بان هذا على تقدير اتحاد الخبرين والصدقين
 معا وفي شرح المفتاح ان اللازم فساد تعريف الخبر والصدق للزوم الدور لا تعريف
 الخبر على التعيين اى مطابقة حكمه قبل صدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة الخبران
 حكمه اى حكم صدقه حكم المطابقة في النبوت الحكم اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة
 حكم الخبر فربما سبق لا الوهم ان الصدق بانه الخبر اولا وبالذات لان الصدق كقول الخبر
 مطابق الحكم وانما ثابت بالخبر اولا لا الحكم لكن المتحقق اندح ايضا ثابت الحكم لا مطابقة
 الحكم امر ثابت له اولا وتكون الخبر مطابق الحكم هو عين مطابقة الحكم بل هي بداهة وتحقيق
 رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات ان الخبرية عبارة عن كون الكلام بحيث
 يكون حكمه محتملا للصدق والكذب والخبر هو مجموع الكلام والمحمول هو الحكم اولا وبالذات
 وقد يطلق على الخبر تسمية الحكم فالحاصل ان المصنف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق
 خبرية رجعت الى الاحتمال الذي هو من الصفات الدائمية لا ولي الحكم حتى اذا قيل
 للكلام انه خبر لمحموله انه باعتبار حكمه محتمل للصدق والكذب ولذا قال الشارح
 رحمه الله في شرح المفتاح لما كان المرجع في احتمال الصدق والكذب هو الحكم وقد امكن
 تحققه مع كل منهما وجه اتصافه باصحا لما كان الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما بواسطة
 بيان ذلك ان الكلام الخ اعلم ان هذا فوايد لا بد من التنبيه لما فيها من اعتبار
 في الفرق بين الخبر والانث مجرد ان يكون لنسبة الكلام خارج مطابقته اولا في الخبر
 وفي الانث ان لا يكون لما خارج وفي المختص ان يكون نسبته بحيث يقصد ان لما
 نسبته خارجية طائفة اولا في الخبر وفي الانث ان لا يكون نسبته كذلك حيث قال
 وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان يكون نسبته بحيث يجعل من اللفظ ويكون اللفظ هو
 لما من غير قصد الى كونه اذ لا على نسبة حاصلة في الواقع بين المشير وهو الانث
 او يكون نسبته بحيث يقصد ان لما نسبته خارجية طائفة اولا لمطابقة الخبر

صادق

ولا خفاء انهم من عبارته هذا ان لا خارج لنسبة الكلام في الانشاء اصلا ومن ظاهر بيان
 المختص ان النسبة في الانشاء ايضا خارجا في الجملة لكن لا يقصد دلالة عليه فخلنا
 في توجيها كلامه فزعم بعضهم ان المقبرة تحقق الانشاء بدم المقصد الى الدلالة على النسبة
 الحاصلة لا عدم الدلالة عليها وفي تحقق الخبر المقصد الى الدلالة عليها لا مجرد الدلالة والالكان
 المنقولات الشرعية تلحق واشترت وغير ما خبر الانشاء لا يدل على النسبة الخارجية
 انشاء وخبر انكى الدلالة غير مقصود انشاء ومقصود خبر فالمدول عن بيان الظاهر
 ليندرج مثل المنقولات الشرعية بنا على دلالتها على النسبة الخارجية وقوله يقصد دلتها
 لذلك الخارج اشار الى هذا المعنى لفصل التوفيق من كلامه ورده اخرون بانه مخالف
 اهل الحديث على ان الكلام ان كان نسبه خارج مطابقة او لا يطابق خبره الا ان كانت من
 قصد الى كونه دالا على نسبه حاصلة في الواقع بين الشين او عدم كونه دالا عليها وبار
 المدول ليس لا ندراج مثل المنقولات الشرعية اد لو كان كذلك لزم ان يكون مدلوله بناء على
 هي النسبة الخارجية الغير المقصود لا نسبه اخرى لا خارج لما لا متناع ان يكون للكلام
 الواحد باعتبار واحد تثبتا واح صور ذهنية والاخرى موجوده بالوجود
 الحاصل بل لان الانشاء ثلثة اقسام اح ما وضع للثبات ويتعلق الخبر بخارج
 نحو فليضو كواكبا والى الثاني عكسه بخورجه الله والثالث ما وضع للخبر ثم تدر
 الى الانشاء فيجعل كل منها حقيقة باعتبارين فلو لم يقل من غير قصد
 الى كونه دالا على نسبه واقعه في الخارج بل قال من غير ان يكون دالا على نسبه خارجيه
 لمخرج القبيح من الاخيران وعلى هذا التوجيه سندفع الاشكال باصرح ومنها ان قوله
 فطابقه هذه النسبة الخ يشعر بان لملك النسبة اعتبارات ثلثة نسبه ذهنية
 باعتبار حصولها في الدهر ونسبه كلاميه باعتبار كونها مفهوم من الكلام ونسبه
 خارجية باعتبار وقوعها في الخارج وان النسبة الذهنية والكلاميه حيث تحققنا

نسبة

لا يكون ان الامتنان يقتضي توجيها الدهر اليها وقد تحقق النسبة الذهنية بدون الكلام
 عند التعرّف من التعبير وما تحقق النسبة الكلاميه بدون الذهنية فبما دل والنسبة
 الخارجية مع الذهنية والكلاميه قد قطعت وقد لا تم اختلفت ان النسبة الخارجية
 بعينها بل هي النسبة المفهومة من الكلام امر لا فظا هو كلامه رحمه الله في نسبه مشعر بها
 بالذات بمعنى وقوعها ولا وقوعها واختلافها بالاعتبار كما عرفت ولا يخفى عليه ان الخبر لا يدل
 على الوقوع الواقعي فهو بعينه النسبة الخارجية فكيف يتصور مطابقتها لانه يجوز
 ان يمتنع المطابق بين المتعبرين من الاعتبار واختار الشريف الجرجاني رحمه الله ان النسبة
 المفهومة بمعنى الاتباع والادبائع والخارجيه بمعنى الوقوع والدلا وقوع فطابقه النسبة
 بمعنى وقوعها ولا وقوعها على الاول للخارجيه بذلك المعنى ايضا صدق ولا مطابقتها بمعنى
 ايضا على ولا ايضا على ايا ادراك انها واقعه او غير واقعه على الثاني لتلك الخارجية المعنى
 المذكور بان يكونا بويتين او سلبيتين صدق ولا مطابقتها كذب وان خبر بان النسبتين
 وان كانا بمعنى الوقوع والدلا وقوع قد يتطابقان وقد لا والنسبة المفهومة بهذا المعنى
 قد يكون مقصوده بالذات ومورد الدلائل بالاجاب والسلب كما اشار اليه السكاكي بقوله
 الحكم المخبر الذي حكم في خبر مفهوم للمفهوم وقد لا يكون كذلك في الجملة الواقعة صلبه
 للموصول وغيره فان المطابقة وامحبه وكذا اتصال المقصد والمكبس بويته كلام المختص
 في النوايا الفانيه ومرجع الخبر الى حكم وقوعه وما على الثاني ففيها من التكلف
 ما لا يخفى فبما دل ولكن الحاكم الفصيل ولا كمن من الخارجين خط عشوا ومنها بيان معنى
 الواقع والخارج وما في نشر الامر والمبادر الى الفهم من الحلاوق الواقع والخارج انما هو العرف
 فالوجود التام مل الثابت في الايمان وتدرطق الخارج بمعنى الخارج من الدهر كما سيجي
 ونشر الاربعين نشر الشئ ومعنى كون الشئ في نشر الارائه بوجوده في حد ذاته ليس حوله
 وتحقيقه شغل بنوعه فافرض او اعتبارا معينا بالارائه بين طلوع الشمس ووجود

كذب ومطابقتها

619

[illegible]

الوساطة على الخصوص **ف**لو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا
 الحكم بان المناقض للكاذبون مع مطابقة الواقع يعني ان فساد الكذب في الابه الكريمة
 لما كان عدم مطابقة الاعتقاد فقط كان نشاط الصدق ايضا مطابقة الاعتقاد فقط لان
 انتفاء باسناد المطابقة له وهذا بناء على ما تقرر ان الحكم يثبت بقدر الدليل والدليل
 لا يدل على ان نشاط الصدق والكذب مطابقة الاعتقاد والواقع معا ولا مطابقة
 او على انه لما ثبت بالابه الكريمة ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد بثبت ان الصدق مطابقة
 لعدم التباين بالفضل وهذا مستط ما قيل ان مذهب النظام لا يثبت بالابه اذ لا يلزم من
 اطلاق الكاذب على الخبر الطابق الا ان يكون الصدق ليس مطابقة الواقع فقط لكن يجوز
 ان يكون الصدق مطابقة ما لا مطابقة الاعتقاد فقط كما هو مذهب وكذا لا يلزم
 ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فقط لجواز ان يكون عدم مطابقة مع مطابقة الواقع
 لكن فيه بعد وكذا ما قيل ان الشارح رحمه الله تعرض جانب الصدق لنفي مذهب
 الخصم ولم يضر جانب الكذب صلا فيجوز ان لا يثير الى ان الدليل انما هو على نفي مذهب
 الخصم ولا يثبت مدعى فيكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد وما في جانب الصدق فلا يدل
 الا على نفي مذهب الخصم **ف**على ان الاحوال الاول مستدعي ان لا يكون كلام المصنف
 في الاستدلال موجها لكونه كلاما على السند الا ان يقال انه استدلال على بطلان
 مذهب الخصم وان الاحمال الثاني فيه من التحمل لا يخفى على المصنف **ف**ان الكذب
 راجع الى قولهم يشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا تنبيه على ان التكذيب عند التفتق
 راجع الى الخبر المتضمن لقولهم تشهد وعلى ان قولهم تشهد وان كان انشا لكن فيه انشا
 الى الخبر الكاذب وهو ان شهدا هذه واطات فيها قلوبنا الشئنا وصدرت
 منا عن فمهم الشئ وخلص الاعتقاد بدلالة التواكيد في معلق الشئ وبما في الشئ
 من معنى المشاهدة والعيان المشعر بالصدق الذي لا يشوبه شايد اليه

هذا هو الوجه الذي لا يخفى على المتأمل في الاستدلال على بطلان مذهب الخصم

ثم التواكيد وان كانت لتأكيد معنوا ما دخلت عليه لكنها لا تسد في ان يشار بها الى بعض
 يشهد خبرا كاذبا لا يستط ما قيل ان السكاكي جعل الخبر الكاذب ما تضمنه ان واللام واسميه
 الجملة حيث قال كما يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسميه وهذا الوجه لان التواكيد انما يؤكد
 ما دخلت عليه وانما وقع الشارح رحمه الله في وقوع اتباعا لما ذكره المصنف في الايضاح
 حيث قال ان المعنى يشهد بشهادة واطات فيها قلوبنا الشئنا كما يترجم ان واللام وكون
 الجملة اسميه وانت تعلم ان قوله في شرح المفتاح واختار المصنف يعني السكاكي
 وجهار ابعاء يلحق بالبلاغة وخواص التراكيب المسموعة من البلاغة وقوان الكذب
 راجع الى خبر يشعربه ان واللام واسميه الجملة لا يقتضي رجحانه على الوجه الذي
 قرر هنا لان هذا الوجه ايضا ما يلحق بالبلاغة وخواص التراكيب بل لا بعد
 ان يدعى رجحان هذا الوجه لمزيد دقة فيه يرشدك الى ذلك ما ذكر في الفتاوى
 القياسية ان تكذيبهم انما هو في الجملة الاولى وهي تشهد بانها وان لم يحتمل التكذيب
 لكونها انشائية لكنها محتملة لتضمنها جملة خبرية كما ان خبر الرجل زيد لا يحتمل
 التكذيب لكونه لانشا المدح ومحتملة بما تضمنه من جملة خبرية وهو زيد متصف
 بالاجله المدح ولهذا قال الاعراب لم ينسج بولوله وقال نعمت الولولة والله
 ما هي نعمت الولولة فكذلك اياه في لاجله المدح **ف**وما قيل الى قوله ليس بشئ مدفع
 بان التباين بعد المنع بان يقال لان ان التكذيب راجع الى قوله انك لرسول الله
 لعله يجوز ان يكون راجعا الى قولهم يشهد باعتبار كونه خبرا في ذكر من منع الخبر
 لكونه كلاما على السند غير واقع موقعه ولا محال لحل الرد على المعارض لانه لا يتم
 الردح او المستدل ان يقول لان المعنى الكاذبون في الشئ له ولو سلم الخبر الذي
 يتضمنه يشهد كانه لا يطابق الواقع كذلك لا يطابق الاعتقاد فلهذا لا يجوز ان يكون
 التكذيب باعتبار عدم مطابقة الاعتقاد ولضعف هذا القول عدل عن في

مع تمام كلام المصنف
 في الرد على من
 اعترض من ان
 قوله ليس بشئ

شرح المفتاح الى ما قيل ان الكذب راجع الى قولهم يشهد بنا على كونه اخبارا عن الله
 في الحال او على الاستمرار وفيه نظر اجيب عنه بوجهين احدهما ان رجوع الكذب
 الى التسمية باعتبار تضمن خبر كاذبا وهو ان اخبارنا بانك رسول الله صلى الله عليه
 وذلك مدعى على كونه صادرا عن علم ومواطاة قلب والكذب راجع الى هذا الخبر
 الفعلي هو يدعي ما ذكرنا الفوايد الغيائية ان تسمية شيء له الزور بالشهادة بحاج
 وما قاله الراغب لا صحتها في الشهادة في الحقيقة معرفة القلب بالمشهود به واللسان
 صبر عنها ان ليس معنى تسميتهم الاخبار شهادة الاطلاق لفظا لشيء عليه حتى يكون
 غلطا في الاطلاق بل المعنى ان اخبارنا هذا شهادة مع المطاطاة والمواطاة وان سلم
 عدم اشتراطها في مطلق الشهادة لكن اشترطت معنا بدلالة التواكيد للكذب
 راجع الى التسمية باعتبار تضمن الخبر الفعلي وهو ان اخبارنا هذا شهادة مع المطاطاة
 في جمع الكذب في الوجه الثاني المذكور في المتن ايضا الى قولهم يشهد لكن باعتبار
 التسمية المتضمنة للخبر الكاذب وفي الوجه الاول فيه باعتبار تضمن شهد خبرا
 كاذبا وهذا معنى ما قيل ان الخبر المتضمن له هو ان شهدنا مع المطاطاة وهذا
 ان اخبارنا مع المطاطاة فظهر الفرق وحاصل الجواب منع كون الكذب
 راجعا الى قولهم انك رسول الله مستندا بهذين الوجهين الخ نقرر اننا لان ان
 الكذب راجع الى قولهم انك رسول الله لم لا يجوز ان يرجع الى قولهم يشهد
 باعتبار تضمن خبرا كاذبا يدل على ان قولنا انك رسول الله صادر عن صميم
 قلوبنا وخلص اعتقادنا واعتبار تسميتهم هذا الاجابة شهادة بالمعنى الذي
 تقدم ولو سلم ان الكذب راجع اليه باعتبار زعمهم الفاسد واعتقادهم
 الكاذب ان هذا الخبر وهو انك رسول الله غير مطابق للواقع وكذبه بعد
 لا يبايقتة للاعتقاد وعدمها له ولو كان صدقة مطابقة للاعتقاد وكذبه

هذا الخبر لا يشهد بانك رسول الله
 بل يشهد بانك كاذب
 لان الخبر لا يشهد بانك رسول الله
 بل يشهد بانك كاذب

معد

مسألة ان صدق الخبر مطابقة للواقع

بعدمها لكان هذا الخبر كاذبا في نفس الامر لعدم مطابقته لا اعتقادهم وليس كذلك
 دليل قوله تعالى والله تعلم انك لرسوله ولما كان هذا شائبا به اصلاح وهم بان
 رجوع الكذب الى هذا الخبر اذا كان باعتبار زعمهم الفاسد ان كذبه عدم مطابقته
 لا اعتقادهم امره بالثابت من المعنى العلم بان نبينا بونا بعيدا هذا غاية تحقيق
 المقام بعون الخبر الملام وهو الموافق لما ذكر في النوايد الغيائية وسنقرر في
 موضعه ان شاء الله تعالى ولعبر الخبر فلما كلام مرد الرد في او هام القاصر
 والله الموافق للام **قوله** واعلم ان ههنا وجه اخر ضبط ما ذكره التوم من رجوع الاجر
 ان الكذب اما ان يرجع الى قولهم شهد انك لرسول الله او لا يرجع فان رجع اليه
 فاما ان يرجع الى مجموع قولهم يشهد انك لرسول الله او الى قولهم يشهد اياي
 قولهم انك لرسول الله اما الاول فهو اختار بعض النفاذ اما الثاني فاما ان يرجع
 اليه باعتبار كونه خبرا او انشا فان الثاني فاما ان يرجع
 باعتبار التسمية والاول اربعة اقسام باعتبار تضمن خبرا كاذبا وهو ادعاء
 صدق الخبر عن خبر جديد وقلب صميم وباعتبار تسميته بالشهادة عن الواقع
 وباعتبار كون يشهد اخبارا في الحال بمعنى خبر في هذه الحالة بانك رسول الله
 واجبارنا مطابق للواقع وباعتبار كونه اخبارا على وجه الاستمرار يعني ان شهدنا
 مستمر حضورا وغيبه على ما يشهد به صيغة المضارع واما الثالث وهو رجوع الكذب
 لما قولهم انك لرسول الله واما ان يرجع اليه باعتبار تضمن خبرا كاذبا بشهادة ان واللا
 واسمية الجملة وهو اختيار السكاكي وهو ادعاء صدق على الوجه السابق باعتبار
 زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاذب وان لم يرجع اليه فاما ان يرجع الى حمل التناقض
 بقولهم ان رجونا الاله على ما ذكره النصارى او يرجع الى حاله على معنى ان يشهد
 الكذب وصدقهم في هذا الخبر لا يخرجهم عن زعم الكاذب فان الكذب قد يعيد

هذا الخبر لا يشهد بانك رسول الله
 بل يشهد بانك كاذب
 لان الخبر لا يشهد بانك رسول الله
 بل يشهد بانك كاذب

وهو المذكور في النوايد الفياثية بالمجموع احد عشر **م** حتى ينفذوا اي شئ
 يخرج من الاعزاز اذ به نفسه وبالاول رسول الله وكله ما في ما قالوا بانه وفي
 ما اردت استقها مية معنى لا تكا واي شئ اردت لحدك بحيث يكون غايه
 ارادتك ان كذبك رسول الله يعني لا ينبغي لك هذه الاراء التي غايتها الكذب
 اي عدم مطابقتها للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق هذا التام يتفق
 بسط من الكلام فتقول وبالله التوفيق لمرام ان الناس ارجح الحق خراه الله
 عنا احسن الجزا في دار السلام انما هذا التفسير الى ان قوله مع الاعتقاد طرف
 مستدرك ط لا غير الضمير الراجع الى الخبر وكذا قوله مع اي مدرك الخبر عنده
 مطابقة الخبر اي كونه للواقع حال كون الخبر مقرونا مع اعتقاد مطابقة له
 وكذا عدم مطابقة الخبر لمطابق كون الخبر مقرونا مع اعتقاد لا مطابقة له
 ومخوذا ان يقع ط لا غير المطابقة على راي من يجوز وقوع الحال عن خبر البتة انصار
 اليه نظر الى خرا له المعنى لما تقدم وان رعايه جزا له للمعنى مع صحة اللفظ
 في الجملة اولى من عكسه ولا يجوز ان يقع ط لا غير الواقع لنفسه المعنى بظهور التام
 ثم لا خفاء ان كون متعلق الاعتقاد في جانب الصدق كونه مطابقا للواقع
 وفي جانب الكذب كونه غير مطابق له انما هو بحسب القرينة ومعلومه العلم فلا
 يلزم من رجوع الضمير الى الاعتقاد اختلاف الراجع والرجوع لان الضمير يرجع الى
 الاعتقاد لا باعتبار اراءه اعتقاد بانه مطابق للواقع بل باعتبار اراءه اعتقاد من
 غير ملاحظة ما يتعلق به وهذا الوجه هو الواقع في الكلام المصنف في الايضاح وهذا
 سقط ما قيل انه جعل قوله مع الاعتقاد متعلقا بمطابقته جال عنه والامح عدم
 الجواز فان ضمير معه راجع الى الاعتقاد المفسر بانه مطابق وفسر الضمير بالاعتقاد
 بانه غير مطابق فاختلف الراجع والرجوع ولو جعل ضمير مطابقته للواقع ومع الاعتقاد

طاف

اي مع الاعتقاد
 ارجح ان يكون الخبر مطابقا للواقع

طرق لغوا متعلقات بالمطابقة وكذا مع اي مطابقه الواقع مع الاعتقاد وعدم مطابقة
 الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد بمعنى عدم مطابقة شئ منها على السلب الكلي لا على
 رفع الاجاب الكلي لاستقام المعنى واللفظ ولم يحجج الى بيان اللزوم بين اعتقاد
 المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا بين اعتقاد عدمها وعدم مطابقة الاعتقاد
 وانت خبير بما فيه من الاشكال اما اولها فانه من تفكيك النظم بانفسه الضمير
 في مطابقته لان الضمير لا مطابقته راجع الى الخبر الموصوف وهذا الواقع على
 هذا التقدير واما ثانيا فلانه مخالف للكلام المصنف في الايضاح واما ثالثا فلانه
 انما يستقيم على تقدير تخصيص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون معناه الاعتقاد
 لا يطابقه الخبر ليلو نوافقا لمذهب الجاحظ وفيه نظر والوجه ما قرناه سابقا
 فتأمل ولا تكن من الجاهلين خطبوا لغور الامد الاقصى ولا عنك انك انت
 الاعلى **م** ضرورة موافق الواقع والاعتقاد ح الى حين اذ مطابق الخبر الواقع
 في الصدق واذ لم يطابقه في الكذب والحاصل انه رحمه الله على لزوم مطابقة
 الخبر للاعتقاد في الاول ولزوم عدم مطابقة له في الثاني ضرورة موافق الواقع
 والاعتقاد وفيه نوع دقة لا بد من التنبيه بانه لما كان صدق الخبر عند
 الجاحظ بطابقته الخبر للواقع والاعتقاد معا وكذا عدم مطابقة له في
 ثبت بالضرورة موافق الواقع والاعتقاد في الصدق والكذب في مطابق
 الخبر الواقع فلا بد ان يطابق الاعتقاد ايضا في الصدق واذ لم يطابق الواقع فلا
 بد ان لا يطابق الاعتقاد ايضا في الكذب عنده ولزم منه ان يطابق الخبر الطابق
 للواقع اعتقاد مطابقته له في الاول وان لا يطابق الخبر الغير مطابق للواقع الاعتقاد
 بان يعتد خلافا في الثاني باستقام التعليل ولا يتدح في ذلك لزوم مطابقة
 الخبر للاعتقاد عند عدم مطابقة للواقع وبهذا التفسير يندفع ما يقال لا يستقيم

على سبيل

ولا يصح في ذلك ارجاس
 لما عسى سوف ان يكون موافق الواقع والاعتقاد
 عند عدم مطابقة الواقع في الصدق
 لعدم في ذلك ان لا يصح في القول بكون الواقع موافقا
 في الصدق والصدق على مذهبهم ارجح ان يكون مطابقا للواقع

تعليل لزوم التوافق لانه على تقدير عدم توافقها يستلزم ايضا اعتقاد المطابقة
 مطابقة للاعتقاد واعتقاد عدمها عدم مطابقتها له فان قولك السماع معتقدا عند
 اعتقادك مطابقتها للواقع مطابق للاعتقادك وقولك السماع فوقنا عند اعتقادك
 عدم مطابقتها له غير مطابق مع مخالف الواقع والاعتقاد مع ان لزوم التوافق في
 الصدق والكذب غير مطرد فانك اذا اعتقدت في رجل مورديا عرو وقلت
 رايت رجلا يكون هذا الخبر مطابقا للواقع والاعتقاد مع مخالفتها واذ قلت
 في هذه الصورة رايت بكرا لا يطابق الواقع والاعتقاد مع مخالفتها ولكن
 دفع عدم الاطراب بوجه آخر ايضا بان التوافق الاول بان الواقع والمعتقد في
 رجل وفي اني بانها عدم روي بكم هذا وفي المختصر غير قوله ويلزم في الاول
 مطابقة الخبر للاعتقاد الخ الى قوله بناء على ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
 الاعتقاد ان مطابقة الخبر للاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
 والمعنى ان الجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا في الكذب
 عدم مطابقة شيء من الواقع والاعتقاد بناء على ان اعتقاد مطابقة الخبر الذي
 مطابق للواقع للواقع يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة انه توافق الواقع
 والاعتقاد فتوافقا بالضرورة وباجل ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
 للاعتقاد حين مطابقة للواقع واعتقاد الالمطابقة يستلزم لامطابقة
 له حين عدم مطابقة له ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حين المطابقة
 والالمطابقة ثم ان وجه العدول التنبيه على سبب لزوم مطابقة الخبر للاعتقاد
 في الاول وعدم مطابقة له في الثاني ولصعوبة هذا المسلك دفع بعض الفضلاء
 المقدمين للتحشية المختصم بخط عظيم حتى قال ان المستلزم هو مطابقة الواقع
 التوافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة والتوافق انما يظهر بلاحظه استلزام

لاعتقادك

اعتقاد

الاعتقاد هو حصول العلم بالصدق والاعتقاد هو حصول العلم بالصدق والاعتقاد هو حصول العلم بالصدق

اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد وتعليل هذا انك ليس يدان ومنها كلام لا يحتمل
 العلم بل فليست بركنية بل يقع الخط الخ اما الخط في المقام فمما وقع لبعض
 السراح في تقرير مذهب الجاحظ ان الخبر انطابق للواقع واعتقاد مطابقة له
 فصدق وان لم يطابقه واعتقاد عدم مطابقة فكذب وان طابقه واعتقاد
 عدم مطابقة اولم يطابقه واعتقاد مطابقة فلا صدق ولا كذب حيث
 ترك تمييز من اقسام الواسطة وهما المطابقة الحالية عن الاعتقاد واللام
 مطابقة الحالية عن الاعتقاد وظاهر عبارة الايضاح وهو غير ما اى
 الصدق والكذب خبرا ان مطابقة مع عدم اعتقاد ولا مطابقة مع عدم اعتقاد
 يوهن ترك تمييز وهما المطابقة مع اعتقاد واللامطابقة وعدمها مع اعتقاد
 المطابقة والامر مبنى واما الخط في تقرير مذهب النظام فمما وقع للمخالفين ان يذهب
 النظام بمقتضى الواسطة وعدمها ولا دلاله على عدم الاختلال وقد سبق وفي اخراج السلوك
 عن كونه خبرا حرا ناعن لزوم الواسطة على مذهبه مع كونه خيرا على ما قرره الشارع
 رحمه الله واما الخط الذي يقتضيه العجب للشارح العلامة رحمه الله فمما قاله الشارع
 رحمه الله انه موهم ان قوله في طابق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم كافي في مذهب الجمهور انما
 الى هذا الحكم المفرد الذي هو المطابق للواقع فحله على مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر الصدق
 مطابقة للواقع والاعتقاد وحيل مغيرة لا تطابق الحكم غير المطابق للواقع مع انه عائد
 الى الحكم المذكور الذي فهم بالمطابقة فصار الكذب هو الالمطابقة للواقع والاعتقاد
 وبقيت الاقسام الاربع واسطة ولم ينظر الى قوله سوا كما في ذلك الاعتقاد خطا
 او صوابا ولا ان قوله تعالى وانه يشهد ان المنافقين كانوا كاذبين ليس بخامه بل لا بد
 المذهب حتى يحتاج الى التاويل بل هو مخالف له حيث حمى عن مطابق للواقع دون
 الاعتقاد كذبا وانا الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخير المنافقين

الاعتقاد هو حصول العلم بالصدق والاعتقاد هو حصول العلم بالصدق والاعتقاد هو حصول العلم بالصدق

بهذا التفسير واسطه لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبا اخر ونفى الواسطه وزعم
انه المشهور ومع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبران طابقا والاعتقاد جميعا
فصدق والا فكذب ثم قال وهما مذهب اخر في غاية السخافه وهو ان الخبران طابقا
الاعتقاد فصدق والا فكذب واغلاق المصنف الحكم وسياق كلامه يدل على انه يريد هذا
المذهب الى الاحرار حال الجنبه اى بالحشر والنشر كما صرح به من قبل اراله لما سبق
الى بعض الاوهام ان الثاني هو قوله تعالى امر به جنة وتنبه على ان تقرير استدلال
الحاظر على هذا الوجه اول من تقرير المصنف في الايضاح بقوله فانهم حصروا دعوى
الشيء كرسالة في الاقرار اخر وان وافق ما قرره العلامة الشيرازي في شرح المختصر بقوله
وجه التمسك انهم حصروا دعوى النبوه الخ اذ يريد عليه ان الكفار لم يردوا في هذه الايه
خبر الرسالة بل خبر البعث به ليل قوله تعالى في السابق حكاه في نقله كرم على رجل
ينبيكم اذا مرقتهم الايه والسباق بل الدين لا يؤمنون بالآخره الايه فلا يثبت
تقريره فيحتاج الى دفعه بان حكمها واحد عند هؤلاء الكفار فيستقيم وقوله
او المعنى الكذب امر اخر حال الجنبه يستعمل في الاستدلال على ان امر
متصله به ينفذ ما توهم ان امر منقطع على معنى المرتضى والاضراب على الادنى الى الله
لفقدان شرط الاتصال وهو ان يلحق احد السوءين والاخر العزم لا هما مستويان
معنى كما قرره الشارح رحمه الله بقوله اذا المعنى الكذب امر اخر ويؤيد ما ذكره
المحقق عند الله والدين رحمه الله في شرح مختصر الاصول افترى امر لم يقتر فيكون
محسوبا وايضا لا دلالة على كون امر منقطعه اذ لم يكن المبدأ من شتر كثير في احد الجزئين
بل اصل الاتصال والانتفاء ولو سلم فالاستدلال ظاهر ايضا لان ما له على راجح
حال الجنبه غير الاقرار فيحصل الاضراب عند الالاخبار في تلك الحالة وربما يحتل ان
يكون ما ذكره الشارح رحمه الله بيانا لحاصل المعنى له ولو قال لا نعم اعتقدوا عدم

قوله

صحة
النبوة

نشان

لكان اظهر ودلالة ان استلزام عدم اعتقاد الصدق عدم ارادتهم الصدق فوقع خفاء
يظهر بعد التامل ان الاعتقاد على استلزام لادعاء الارادة وعدمه عدمه او بمعنى العام
بخلاف اعتقاد عدمه وما قيل في توجيهه ان عدم اعتقاد الصدق لا يصلح دليلا على عدم الصدق
ولا على عدم ارادته اما الاول فظاهر واما الثاني فلانهم لو ارادوا به الصدق لم يلزم منهم
بالصدق بل التردد فلا ياتي بعدم اعتقاد الصدق ارادته فضعف اما الاول فلان عدم
صلاحية عدم الاعتقاد لكونه دليلا على عدم الصدق لا مدخل له في التوجيه بعد وقوع
كونه دليلا على عدم الارادة مع ان اعتقاد عدمه ايضا لا يصلح دليلا على عدمه واما الثاني
فلانه على تقدير ان لا يصلح دليلا على عدم ارادته لا وجه لقوله فكان اظهر
فلم ان الاعتراض لما قوله ليس ينبغي رد على المحل في حيث قال لا يلزم من عدم
اعتقاد الصدق ولا من اعتقاد عدم الصدق عدم الاعتقاد لحوار ان حيث
الصدق مع عدم الاعتقاد او اعتقاد عدمه وقوله والفرق ظاهر وذلك لان عدم
الصدق يستلزم عدم ارادته سيما في مقام الاكثار والتكذيب ولا يستلزم عدم
وهو ظاهر ولو سلم ان الاقرار بمعنى الكذب يخلط هذا وغيره محسوبا
الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الاقرار كما هو المنقول من اية اللغو واستعمال العرب
فكون احقر من الكذب مطلقا ويكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه الكذب
عن غير الكذب لا معنى له فلا يجوز واسطه ولو سلم ان القصد ليس معتبرا بل هو
الكذب مطلقا فانه ارجح فصدق الاقرار بان على ان الاقرار بالاختيارية اذ بها
من قصد وشعور بعينه فيكون ايضا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه وفي المختصر
لم يوضح للجواب التسليم كما ثبت عنه بالنقل ان القصد معتبر في مفهوم الاقرار
لان قلت الاقرار هو الكذب مطلقا الخ لما كان هذا جوابا اخر اوردته ان المحل
في مختصره ولما شارحوا كذا به بالقوله اوردته ان الشارح رحمه الله بطريق السؤال

جزء من

على سواء فاذا اطلق الاسناد على الحكم كان المسند والسند اللذان من صفات المعاني وهو
بها الانفاظ تبعاً واذا اطلق على الفهم المذكور كان الامر بالعكس **والله** وانما ابتداء بحاجات الخبر
الحاصل ما ذكره المحامي من ان الخبر يتصور بالصورة الكسرية ويظهر فيها الدقائق العجيبة
والاسرار الغريبة في صنائه البهلاغة وما سعى كما يتلى عليك اذن الله تعالى
والاشياء وان كان في كثير من حيث ركنه لكنه ليس بالخبر في جميعه انه محتمل ان يكون تصور
بالصور الكسرية ووقوع الفنايات العجيبة فيه على كونه عظم شأنه ووقوع المزايا والنفائس
التي بها التفاضل فيما بين اهل التحقيق من الفضل بالخبر خاصة على كونه اعم فائدة
وربما يحتمل ان يكون بالعكس ويحتمل ان يكون المجموع على المجموع ثم ان تصور بالصور
الكسرية اما بحسب الاسناد فلكونه مصحوباً بالثوابك الكثير وغير مصحوب
مقصوداً وغرم واما بحسب المسند اليه فلكونه مفرداً وموخر اعمقاً بظهوره
وشكراً مذكوراً وحديثاً مصحوباً بالثواب وغير مصحوب وغير ذلك مما يطول تفصيله
واما بحسب المسند فلكونه مثل ما ذكره من مفرد افعلا واسما او جملة اسما او عليه طرية
او شرطية وضع باعتبارها وكل من المذكورات صفات عجيبة ويتعلق كل من ذلك خرافات
شريفة واسرار دقيقة بها تتقاض الخلف الانشائي فتقوله يتصور ان يجعل له صور
كثير من صورته تصور لا من التصور بمعنى العلم والصفات جمع صنائه وهي اسم الله
الصورة فليست واودى الكسرية ما قبله من صفات الشيء اصفوه وقوله ولكونه عطف
على كونه اعظم شأنه **والله** وهذا الوصف اي وصف كونه مسنداً اليه او مسنداً
انا يفتقن به بحق الاسناد فيكون مقدماً عليه وقوله في المتقدم على الشبه الخ
او انه لما اوقيل انهم وانما خرافاً باعتبار الوصف لكنها متقدمة على باعتبار الذات
وجانب الذات وان لم يخرج على جانب الوصف فلا اقل من ان لا يخرج عليه يعني انه لما
لم تحت ههنا عن ذات الطرفين بل عن ملاحظة الوصفين اعتباراً بحاجات جانب

المبحث

المحور عنه او جماعه بكونه مجموعاً عنه دون الذات كثيراً ما يورد الجملة المجزئة على
آخر المحتمل ان يكون الجملة الموردة لا غرضاً اخر خارجاً او ذلك عند قيام القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له او كونه عند مدركها كافي اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر على ما كان
المسارع وجه الله في شرح الفتح انا لم يحتمل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة بل اراد
المعنى الاصل للذكر بالذات بل ينتقل منه الى المذموم وقد يقال ان قوله الخبر ترجع نافع
الى مخاطب وهو السامع الذي لما ان وضع الكلام لا في رتبة السامع واخرى الى الحكم
وذلك في تمام لم يتقدم فيه اعلام المخاطب كافي الاشارة المذكورة من الحديث الكريمة وغيرها
لا غرض من مثل المحذور والتضرع وتحريك الحمية والتعجب وبسبب السكوى او ليس يتقدم
في شيء من اعلام المخاطب فمعها بالذات وان جاز ان يتقدم ذلك تبيناً كما اذا قصد اعلام
الناسف وانما غير الاستدلال بقوله وسنله فهل يتولى الذين يعلون اليه اياتاً
انه خبر في المعنى دون اللفظ لكون الاستفهام بمعنى النفي بخلاف سائر الاسئلة قوله
في قوله ان الحارث بن زعملة المرمى وهو مطلع قصيده والمصراع الثاني فاذا ربيت
يعينني سمي وبعده فليز عفوت لا غفول حملاً واين سطوت لا وحنن عظمي
قومي مجتداً فيه فلو او وهم الفصل وايمم رخمرا يمينه اسم اراه كانت تلوه
عائزك الانشام وقيل اسم رخم للنداء اعمى بفعل فلو او لا غفول ولا وحنن
بالنور المتسيفة الساكنة والحبل الابرار العظمى رخمى معنى الامر المميز وهو من الامداد
كما في الصحاح والمراد هنا الاول والسطوة القدر والمعنى قومي بعد الذين يحنون
بقتل اخي فلو حاولت الانتصار منهم بما دلتك بالمضه الى لان عز الرجل بعث بمرته
وان عفوت عنهم بالصنع والنجاد وعفوت اراء عليها وخطبا جزيلاً واظهرت للاسنان
الكامل فيهم وان قهرتهم بالانشام بما لا يرام الى توهين حال فلدا نركت الانشام **والله**
والمراد بالحكم هنا ونوع النسب الخ قد تقرر ان الحكم يعلق على النسب الكلامية الى

هي ضم نكته الى اخرى او الفهم من اعلام بمعنى اسناد امر الى امرى بسببه اليه الاجابة
 او السلب وهو المتعارف فيما بين ارباب العربية والمعنى يتوغل النسبة
 ولا وقوعها وعلى ادعائها وادراكها انها واقعة او ليست بواقعة وهي النسبة
 العقلية المستطاعة فيما بين ارباب العقول وعلى النسبة الخارجية وعلى خطاب
 الله المتعلق بانفال الكلبيين لا تقتضى او الخبير على ما هو عرف الكلبيين وعلى
 ما ثبت بالخطاب كالوجوب وغيره كما هو عرف الثقات وعلى الاثر الثالث بالثبوت
 في غيرهم ايضا ولا خفاء ان المقصود بالاعلام موافق له وقوع النسبة او لا وقوعها
 في الخارج وهو المراد بقاها ثم اختلفوا في ان النسبة الكلامية هل هي موضوع
 باراء الصور الذهنية او الامور الخارجية فارباب العقول جعلها موضوعها
 للصور الذهنية لان الالف لا دلالة لها في انفسها على ما في الخارج بل دلالة لها
 على الصور الذهنية او بالذات وبواسطة علم في الخارج لما بينهما من الارتباط
 والتكرونا للصور الذهنية بوصفها للامور الخارجية لانها هي المقصود بالافان
 مع انهم اختلفوا على ان الغرض الاصيل من وضع الكلام انا هو حصول العلم بالنسبة الخارجية
 كما سبق **قوله** قد اختلف التوهم الحاريري ان التوهم لا يقتضى على اريد لول الخبر انما هو
 حكم الخبر بوجود المعنى وتقدمه بمعنى الايقاع والادب ع وانه لا يدل على ثبوت
 المعنى او انتفايه كان ينبغي ان يكون ذلك نشاط الافان ويكون المراد بقوله للمنفذ
 اما الحكم بذلك المعنى فاجاب او لا يمنع انه لا يدل على ثبوتها وانتفايه ومنع
 الملازمة بمعنى ان لا يدل على ثبوتها وانتفايه بل يدل بكونه بحسب الوضع لا
 بحسب استلزام عقلي بحيث لا يمكن تخلف المداول عنه والقوم وان قالوا
 ذلك كانهم ارادوا به عدم دلالة على ثبوت المعنى في الدواع قطع بحيث لا يمكن
 عدمه وانما يمنع ان التوهم اختلفوا على ان مفهوم الخبر هو الحكم بالثبوت والانتفاء

ادلو

ادلو كما ذكره ان يكون مفهوم جميع القضايا محققا دايما وليس كذلك قوله
 للزم التناقض الى اجتماع التيقين والافان التناقض لازم قطع بوجوب ما ذكره
 في شرح المفصاح لا ينبغي ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم الخبر بمعنى
 ايقاعه النسبة لا ثبوت الحكم بمعنى وقوعها والا ثبت مدلوله فلا يتحقق الكذب
 والزم اجتماع التيقين في الاخبار بغير من متضمنين في المعارف ادنى تباين فيكون
 ان يكون معناه للزم تحقق التناقض وعدم احتضانه حيل عليه ما نقل عنه رحمه الله
 في الاشارة من قواعد في وضع الجواب اذا قلنا الخبر يدل على الثبوت او الانتفاء للزم
 من ذلك الا ان جعل في العقل عند الملازمة ان الحكم ثابت او منتف لا يلزم منه ان يكون
 في الواقع كذلك البتة حتى لا يكون وقوع التناقض فيهم صديق جميع الاخبار وتحقق
 التناقض بقوله ان الخبر يفيد العلم بالثبوت بمعنى انه مفهوم من اللفظ لا يستلزم
 الثبوت فستطوع ما ذكر من الادلة حينئذ قاله وتحقق التناقض وبهذا سطر
 ما نقله اوجا من قول للزم اجتماع التيقين **قوله** واما الكذب فليس مدلوله
 بل حاصله ان قوله لا يدل على ملازمة ثبوت العلم بالامر في الواقع فاذ قلنا
 زايه تايم وكان نياحه واقعا فمن بعد مدلوله والافان لافان المدلول
 لا يدل ان دلالة الافان على جانب وصفه وليست دلالة عقلية ينبغي
 استلزام الادب على استلزام العقلية **قوله** كذا **قوله** كذا
 اعلازم المجهول المساواة اختلف في تفسير اللازم المجهول المساواة قيل المراد
 به اللازم الاعم واليه ذهب اهل التحقيق وهو اخبار الشارح وقيل المراد به مدلول
 الباطن من اشتداد المساواة والاعم لان المراد بقوله مجمع ولا يمنع ان العقل يحكم
 بالاشتغال بغير مدلوله ولا حكم **قوله** كذا **قوله** كذا **قوله** كذا
 او اعم لان حكم العقل بالاستماع الثاني هو مفهوم على العلم بالمساواة فاذا جهلت

لم يكن مقتضى ان يحكم به اى بالامتناع الثاني فترجى كذا عن اللازم الا ان كان
لنم كما صرح به الضربين الحق للبرهان لان المادة باللازم منها واللازم بحسب
الواقع وعدم امتناعه بدون لزومه على تقدير كونه اعم واذ لم يعلم مساواة
لم يتبع عند العقل وجوب اللازم بدون اللزوم لكن لم يكن العمل ان يحكم به بالامتناع
لان الامتناع على ثبوت المساواة منه وكون اللازم ملزوما على الواقع
ولان اللازم الا ان كان من اللازم المساواة فيعمل عليه اذ لم يعلم المساواة الحاقا للزوم
بالاعم الا ان لم يكن له الشارح وجهه اعم في شرح الامتناع وما ذكر حكم
اللازم الا ان كان من اللزوم يتبع به وجهه تحقيقا لمعنى اللزوم واللازم لا يتبع حقيقة
لمعنى العموم وغيره منه باللازم المجهول المساواة لبيان اول الاعم بحسب الواقع
وحسب الاعتقاد وذلك لان اللازم للاعم عند الإطلاق فيبادر عند اللازم
الا ان بحسب الواقع دون الاعتقاد وبما ذكرنا يظهر ضرورة ما قيل ان حكم اللازم
المجهول المساواة هو ان العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم من غير ان يكون
بالمساواة كما جازى لم يلزم من العلم بوجود اللازم العلم بوجود الملزوم
فكون قوله المجهول المساواة مخرجا على حقيقة من غير ان يجعل كما هو الامر
فتكون اذ يبان على الاعم فاجبه جليلا والاقتضار على الاعم بحسب الواقع
او على الاعم بحسب الاعتقاد لو علم ان الواقع او الاعتقاد في كونه
او لم يعلم اللازم الا ان كان اذ ما قيل الا ان سببه اللازم باللازم المجهول
المساواة لا يستقر الحكم وكذا ما قيل ان يجوز ان يرد بعدم امتناع
الثاني بدون الاول عدم امتناعه بدون من حيث اللازم فيستقيم
اجزاء المجهول المساواة على ظاهره لان عدم امتناعه بدون ملزومه من
حيث انه لازم ما ثبت وذلك لا ينافي امتناعه بدون ان كان مساويا له في

نفس

نفس الامر ان ذلك الامتناع من حيث انه ملزوم لا من حيث انه لازم فليست
فانه من مطارح الاطوار ومسارح الافكار **بقوله** وزعم العلامة في هذا المقام
يستدعي بسط من الكلام فلا علينا ان نبسطه تشخيصا لمطارح اول الانكسار
وازاله لندفعه الطلبة من الخواصر والعموم وتحقيقا للمرام لعبور الخبر العلم
فنقول وبالله التوفيق لا بد من بيان النظر في هذه احوال حال يرجع الى نفس
الخبر وطال الى المحرر التصدي للاعلام وحال الى مخاطبة الى نفس الخبر فليست
لان فاجبه اللفظانما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفاد وهو
الموافق للغير ايضا كما صرح به في شرح الفتح وهو الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوع
او كون الخبر عالما بالحكم واما الى الخبر بالا فانه لا اشتراك اليه المصنف بقوله اقاله
المخاطب الخ واما الى المخاطب فالعلم والاستفاد على ان والبالسكاى بقوله
ومرجع كون الخبر منبذ الى استفاد المخاطب الخ ومعلوم بالوحدان ان المخاطب
اذا سمع مثلا قولنا زيد قام حصل له العلم بمضمون هذا الخبر او لا وهو تشتمل الحكم
بثبوت القيام لزيد وهذا العقل لا خلاف انه صور لا قدر فتحصل
له الادعاء والقبول ما يتاذا كان ظاهر حال التكلم عنده المدعى وان قصد
بالخبر اعلامه بمضمونه على ما قرئت ان رجع في شرح الفتح فنظر الى ان
من الخبر من حيث هو خبر من العلم الاول جعل العلم الحاصل للمخاطب تصور
الحكم لا التقدير كاذب اليه الترمذي ومن خبره من شرح الفتح لان
التقدير والادعاء ان لم يحصل من الخبر نفسه بل مع ضميمه كاعرفيت من
نظر الى ان عرض التكلم من الخبر حصول الادعاء والقبول لمضمون الخبر للمخاطب
حيلة تصديق وهو احتيا ربال الميزجه اعم في شرح الايضاح وهو لا يرب
الى الصواب وكلام المصنف والعلامة محتمل وانما علم ان الاستفاد بمعنى العلم

٤٦

كما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله بوافق ما اورد المصنف واذا عرفت هذا
ظهر لك ان الفائدة الحاصلة من الخبر للمخاطب اذ ان العلم والعلوم وح فائدة الخبر
ولا زوما اما ان يكونا علمين او معلومين او مختلفين فالاقسام اربعة ثلاثة منها صحيحة
منها علمان ومعلومان وكون الفائدة علما ولا زوما معلوما واحده منها غير صحيحة لان تحقق
الحكم في نفسه لا يستلزم الخبر فضلا عن استلزام علم المخاطب من الخبر نفسه كون المتكلم
عالما بالحكم واعتبار المزوم على تقدير كونه معلومين لا يخفى عن تكلفه وهو ان يقال
ذلك المزوم باعتبار علم المخاطب بها من الخبر نفسه لا باعتبار تحققها في نفسها
كما هو السابق لما تقدم واما على تقدير كونهما علمين فلا فائدة كان ذلك باعتبار ما عليه
بالعلمين وما قيل ان ههنا معلومين وعلمين وان دين واستفادتين فاللازم والملازم
اما متفقان او مختلفان فغير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب الاربعة
في الاربعة الى اخر ما ذكر فلا حاجة الى تحته سوى كثير الاقسام هكذا ينبغي ان ينظم هذا
الفصل **قوله** وهو خلاف ما صرح به صاحب الفتح اي في قوله واما الحالة
التي ينبغي معرفتها هي اذ كان التصور من الكلام ان الله سبحانه مع فائدة يعتقد بها
والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لا زوما فاعرفت في اول
ثان كون الخبر ولا زوما للحكم وهو انك تعلم حكم ايضا لثقل في توجيه كلامه فافهم
الخبر ولا زوما استفادة الحكم واستفاده كون المتكلم عالما به فقد مر كلامه بما لا
يرتفعه لعدم لوقال ذلك ينبغي ان يعلم انها هي الفرض من كلام المتكلم والمقصود
الاصلي وتبينها بالاستفادتين هو الاول لم يبعد **قوله** لكنه بوافق ما اورد
المصنف قيل في ذلك الجواز ان يكون مراد المصنف من الاول والثانية
نفس الحكم وكون الخبر عالما به واما ذكر العلمين بناء على ان اللزوم باعتبارها
وهو بصدق بيان اللزوم ورد بان استماع الشيء امتناع وجوده والظاهر انه

حل امتناع الاول والثانية على امتناع وجودها ويلزم منه حمل الاولى والثانية
على العلم **قوله** والاول باطل قيل يشكك احضار الله تعالى بحيز جعله في الدفن حكمه عند
سماه لان علمه بكونه عالما بحكمه كان حاصلا قبل ذلك لعلنا بان الله تعالى يحل شي محييا علمه هذا
الحكم مندرج فيه قطع وكذا بان ان كان كرجاء ما بان زيدا جازم بان عراقي الدار لكن كرا
لم يحصل له حرم بان عراقي الدار ثم اذا سمع من زيد بحل من المجال ان عراقي الدار وحصل له
حرم ايضا وبان اذا قال لك صراخ كذا خبرا ما سمع عند عروم انك سالت عراقي الدار
الخبر فاحرك به ففي هذه الصور حصل فائدة الخبر وهو العلم بمفهوم الخبر عند سماعه
دون لانها لم تحصل قبلها حيز ان العلم الثاني وهو العلم بكون الخبر عالما بالحكم لم يحصل
عند حصول العلم الاول واجيب عن الاول باننا لانعلم ان العلم علما بان الله تعالى عالم بهذا
الحكم بمفهومه قبل علمنا به بمفهومه ومن الثاني باننا لانعلم حصول العلم الاول عند
حصول العلم الثاني لان العلم بكون صون الحكم حاصلا في ذهن الخبر فيستلزم حصول صون
الحكم في ذهن السامع على ما صرح الشارح بقوله لا بد فيه من غاية اه لم يحصل له الخبر
بعد وعن الثالث بان الحاصل في هذه الصور العلم بعلم عروم وخبر ما والطلوب
العلم بعلم عروم وخبر معين ففرض ان المتكلم نطق به ولم يحصل هذا العلم قبل سماع الخبر
عروم **قوله** فان قيل كثيرا ما يسمع المحصوله اما بعض احواله بان يقال ما ذكرتم من الدليل
لا يتم بجميع مداته والا لما حلف الحكم في الصورتين المذكورتين فيكون منشأ السؤالين
ما ذكرتم من الدليل وانما مناقضه بان يقال في السؤال الاول لان سماع الخبر
الخبر كان في اذنه كثيرا ما يسمع خبرا ولا يحيط بان ان صون هذا الحكم حاصلا في ذهن الخبر
اه لا في الثاني لان عدم احواله حصوله لا امتناع حصوله الحاصل باننا اذا سمع خبرا
وحصل لنا منه العلم بكون خبره عالما به حصل في ذهن صون هذا الحكم الى اخر ما ذكر
فكون منشأ الاول القدمة المنوعة في السؤال وكذا منشأ الثاني وبهذا ظهر

ضعفنا قيل ان يورد الاول على قوله عتق ان لا يحصل العلم الثاني عند حصول العلم
 الاول كما ان قوله وايضا ان يورد على قوله ولا يمنع ان لا يحصل العلم الاول عند حصول
 العلم الثاني بالاحتمال وكره ولما كان النافذ مستقلا على بطلان الدليل اذ لا يخلو التبع
 وغيرهما هو وظيفة السائل فلا ريب في الجواب عن السؤال لما منع اما في الجواب
 عن الاول فيقال لا ثم ان العلم الثاني وهو العلم يكون صورة الحكم حاصله في نفس الخبر
 لم يحصل عند حصول العلم الاول بل حصوله ضروري بوجود علمه وهو سماع الخبر وما ذكرت
 من عدم ظهور هذا العلم بالسبب فليس من لازم ان يرد الخبر في نفسه وانما هو العلم بالعلم
 الثاني الذي هو لازم فائدة الخبر واما في الجواب عن الثاني فيقال لا ثم حصول
 العلم الاول عند حصول العلم الثاني لا ينافي حتى تثبت العلم الثاني اما هو خبر عن
 العلم ولو سلم فيما اذا كان العلم مستقلا للخبر فشا هذا اياه لم يحصل العلم الاول
 عند حصول العلم الثاني فيختلف الحكم في ما لا يتم مقودنا **قوله** وفيه نظر وحيه ان يقال
 لا ثم ان هذا العلم ضروري وانما يكون كذلك ان لو كان السماع علمه تامه وليس كذلك
 بل لا بد من اثبات المصدر ووجه القتل لا حال الخبر بالنسبة الى الخبر **قوله** ويكن
 ان يقال الجواب لو منع كون لازم فائدة العلم الثاني لكن لا يحدى تنافي في دفع السؤال
 المذكور والاشكال وهو ان يقال لا ثم ان ما ذكرت من ظهور حصول صورة الحكم في
 ذهن الخبر بالسبب لازم فائدة الخبر التي تمنع ان لا يحصل عند حصول الاول بل لازم
 فائدة الخبر كون الخبر عالما بالحكم وهو متحقق بالضرورة سواء علم السامع اولا ثم
 انه حكما وحده انه حصل اللازم عبارة عن المعلوم فلو حصل الفائدة ايضا لكان
 من المعلوم الاخر وهو الحكم لثنا سببا ويكون اللازم ما ذكره اولا من قوله
 كلما ان الحكم ان دانه عالم به لم يستقم لانه سلم هنا خبره اولا لم يعلم الا بالضرورة بينهما
 بذلك المعنى لانه اذا لم يعلم المخاطب من الخبر ان الخبر عالم بالحكم مع علمه بالحكم لم يتحقق

البرهان

اللازم بالمعنى المذكور فتبين انه جعل عبارة عن العلم على ما يقتضيه سوق كلامه ويكون
 معنى اللازم وسواء كلما عتق علم المخاطب بالحكم من الخبر بنفسه حتى كون الخبر عالما به
 ظاهرا على ما هو السابغ في العلم لكن فيه بعد من جهة نوات انساب بين الفايده ولا ريب
 وكونه منافيا للتغير المنصف في اللازم وتغير السكالي في الفايده وكما انه اورد ذلك لظلالا
 هنا وبهذا ظاهرا ضعفا في قول ان مراده ان لازم الفايده هو المعلوم اما الثاني فمحتمل كونه
 معلوما وكونه على كل وجه **قوله** مستحق الخبر اي عالما بفهمه وهو الحكم بمعنى وقوع
 النسبة ولا وقوعها فلا يتجه ما قيل الوجه ان يقال مستحق الحكم لان مقتضوه كون
 المخاطب مستحق العلم ومنا هذا اياه عند ورود الخبر حتى لا يحصل له علم بالحكم من الخبر
قوله بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه الظاهر انه اراد به حصوله مطلقا سواء كان
 معتقدا له جازما او غير اولم يكن معتقدا له اصلا ليتناول جميع ما ذكر من احوال
 المتكلم والخبر فربما عليه بان حصول الحكم على هذا الوجه لا يقتضيه عرفا ولا يسمى علما ولا يقال
 انه ان المخاطب قطع بل الحق ان المراد بالعلم هنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما
 مستقيضا لا حصول الصورة مطلقا فان قلت ان المتكلم بالحكم لم يرد به حصول
 صورة الحكم في ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم وظاهر ان ذلك لا يجعل له من الخبر
 نفسه الا اذا اعتقد ان المتكلم معتقد بالحكم ويصدق به وذلك معنى كونه عالما به ولكن
 الجواب عنه بان يقال ليس المراد بالعلم حصول الحكم في ذهنه مطلقا بل الحصول
 بمعنى الاعتقاد مطلقا على معنى ان المخاطب يعتقد ان المتكلم معتقد بالحكم بناء على ان
 ظاهرا ان المتكلم عند الصدق ولا شافي ذلك ان يكون المتكلم في نفسه الامر معتقدا
 جازما او غير جازم شاكا او واهما او كاذبا نشا ولا جميع ما ذكره من احوال المتكلم بل عليه
 قوله في كل ما يلحق بالاختيار ويؤيده ايضا ما ذكره في شرح المتن من قوله
 ولا خلاف في انه اي كون الخبر معتقدا انما يكون اذا كان ظاهرا ان المتكلم عند الصدق

صورة

وفي قوله تعالى لا تخبروا به لئلا تعلموا ان الله تعالى قد علم على خبره من
غير قصد الى معناه وسعور به فلا يتحقق صوره الحكم في ربه منه فيشكل ح دعوى
اللزوم اي لزوم حصول العلم الثاني لحصول العلم الاول **قوله** وان كان عالما بالناظر
اقتصر على ذكر الغاية بناء على ان ربه تعالى لا ينفك عن علمه على ما نقل عنه رحمه الله في
الحواشي ان المراد بالغاية ما يعبر لا زم فانه الخبر لا ينافيه ايضا ولا يتدرج في ذلك
بناء على ان الغاية عند الاطلاق لا فائدة للخبر دون لازمه لان الاقتصار على الغاية بعد ذكرها
قرينه تدل على المراد وما قيل انه كانه خبر الغاية بالذکر لكونها الغاية الكبرى والاشد
يلقى الخبر الى العالم لانها لغرض حربه على موجب علمه اذ اظهر منه محال احكام الحكم من التلوي
فان موجب علمه تركه فففيه ما لا يخفى على المصنف وكذا ما قيل محال ان يكون الغاية
محمولة على المعنى اللغوي ان يكون مقصورا من الخبر فليتنا مل **قوله** والسائل العارف
الحقيل والاطير من الجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام للسائل بل بصدد الجواب
عن سؤاله فانه لا شك ان موسى عليه السلام لم يكن بصدد الاعلام الحق سبحانه وتعالى
بما ذكره بل لمعقوب بايجاد المؤمنين فضلا عن ائمة فضلا عن التكليم بل انه تعالى لما سأل
ربه الجواب وفيه نظرا في قول موسى عليه السلام في عصى ليس من باب
تنزيل العالم منزله الجاهل بل من باب سوق المعلوم مسا وغيره ولذا في الاسئلة
حيث قال وشله تنبيهها على ذلك فلا يتغير جعل الجيب مطلقا من ليس بصدد
الاخبار والاعلام **قوله** قال صاحب الفتاح وان ثبت الخ لا عين
ان ينسج الحل كلام الفتاح بعض البسط فنقول فنقول ثبت محدود في تقديره ان
ثبتت شاهد بان المحيط على ان تنزيل منزله الجاهل واختار الشارح ومن تبعه
ان من قوله ان يعرف كما عني بعينه هذا وعليك ما اسم فعل بمعنى الزهر وتشتك ما طرف
عالمه لزم او وجب اي لزم ان يلاسن او يستقل بكلام رب العزة

وذكر رب العزة قد اصاب محبة ولقد علموا الاية من كلام رب العزة واللام
في لفظه بطلية للنفس جواب له وفي لفظه اشتراه وليس للايتاء وقيل يجوز ان يكون
ايضا للنفس في لمن ومن موصولة او موصوفة مبتدأ جرحه في الاخر من خلاص والجملة
وما عطف عليها جواب القسم والصرح في اشتراه لكتاب البحر والشعر له ومفعول
يعلمون محدود ان يعلمون سو حال من انهم او حمان من انهم من الحلال وكر اجواب
لواي لا تمنعوا ولا اشترعوا او علموا مدسومة السري ومعنى الآية والله لقد علم اليهود
ان من اشترى كتاب البحر والشعر آية اسبغ له واختره على كتاب الله ماله
في الاخر اي ليس له يوم القيمة نصيب من النواب بسبب ذلك لا اشتراه اصلا
والله ليس السري من انهم الذي هو كتاب البحر والشعر الذي لا عوام
انفسهم ان جعلوا انفسهم لو كانوا يعلمون اي لو كان لهم علم بذلك السري لا تمنعوا او
حدوا ما حال تغدير القول اي بقى على حقيقته وبلا تغديره ان لم يبق عليها بمعنى حد
صدرة وجب انما عجيبا كما هو مكتشف بلا شبهة واستيناف **قوله** اي ان ثبت
ان يعرف الخ لا يخفى ان تنزيل العالم بغاية الخبر ولا ريب من ان الجاهل بها ما يستبعد
فكن لا باعتبار خصوصية المعلوم وهو فائدة الخبر ولا ريب من ان الجاهل بها ما يستبعد
والا لم يستبعد تنزيل العالم بهما بل باعتبار ان الله تعالى على امر مستبعد هو تنزيل العالم
بالشيء مطلقا منزله الجاهل به فاستشهد له بالآية الكريمة استشهدا دامعنيا
حيث وصف الله تعالى في اليهود بالعلم بالشيء على سبيل التوكيد القسيمي ثم في
ذلك العلم منهم لا مخطى هو انهم لم يعلموا بعلمهم فيكون الآية الكريمة في بيان
الفتاح مثلا لا تنزيل العالم بالشيء منزله الجاهل به واستشهدا دامعنيا لا تنزيل العالم
بغاية الخبر ولا ريب من ان الجاهل بها لانها ماله والدليل عليه اولا ان ليس
الخطاب لاهل الكتاب بل لغيرهم وليس ههنا تنزيل غيرهم منزله الجاهل بالفتا الخيرة

مع كونه معلوما سوا كان الخبر الملقى اليهم هو علوا او ما يتعلق به او قوله لو كانوا يعلمون
وثانيا ان قوله كيف يحضره الخ صريح في ان المقصود اثبات علم اهل الكتاب بقولته
علوا ونفى العلم عنهم بقوله لو كانوا يعلمون وثالث ان قوله فيفسد توازن
شبه القاعد فكيف يورد المسالك قبل تمامها وبهذا سقط ما ذكره المصنف رحمه الله
في الايضاح ان كلام السكاكي باهام ان الاله الاول من سلسلة تنزيل العالم بنابيه
الخبر ولازمها منزله الجاهل به وليس بينهما كدرا ما قيل ان الاله الاول ابادل
على جبل وجود العلم بالحكم المذكور وهو ان من اشتراه ماله في الاخر من خلاف منزله
عدمه وهذا الحكم ليس اعم من فائدة الخبر ثم ان ما نقلنا الخواشي عن صاحب الشرح
انه يجوز ان يكون متعلق العلم المثبت هو مضمون ان من اشتراه ماله في الاخر
من خلاف ومتعلق العلم المنفي هو مضمون قوله وليس ما شروا به انفسهم فلا
يتوارد النفي والاثبات على علم واحد فجوابه ان يودي مدوميه ما شروا
به رداه وعدم تعلق نفع به اصلا في الاخر مع انهم باعوا به حفظ انفسهم
فيؤلى الى معنى ما يتعلق به علوا وايضا متناهي الكلام لتتبع طالعهم يدرك عليه
دلاله واضح ولا نزاع ان عدم تعلق نفع به في الاخر اصلا مع ما تكلموا به فيهم
في نفع حفظ انفسهم فان في مدوميه ما شروا به فلا يرد ما قيل لا يلزم من عدم
نفعه في الاخر ان يكون مدوميا كالمباح مثلا فلا يكون مراده راجعا الى ما يتعلق
به علوا بل اختصر منه وانتفا العلم بالآخر لا يوجب انتفا العلم بالاعم **قوله**
لان الاله من سلسلة تنزيل العالم الخ رد على الخاطئ حيث قال لا بأس لو جعل
لتنزيل العالم بنابيه الخبر ولازمها منزله الجاهل لان قوله تعالى لو كانوا يعلمون
مضاه لو كان لهم علم بذلك الشرى لا شتموا عنه اى ليس لهم علم به فلا يفسد عنه
ومما هو الخبر الملقى اليهم ووجه كون هذا الكلام ما يلوح عليه كذا لاهل اما اولا

فلان

فلان مضمون قوله لو كانوا يعلمون عدم علمهم بمدوميه الشر او رداه جهلهم بها
والعلم المتعلق به هو العلم بجهلهم ونزول علمهم به منزله الجاهل به احلامهم وجهلهم
بجهلهم بجهلهم بمدوميه الشر او رداه انت صدر الاله ما يتاخر وهو علمهم
بما لا معنى لهذا التنزيل واما ثالث فلان هذا الخبر ليس يلقى اليهم **قوله** على ان
شاسن الوجهين لا يوافق ما في الفتح اما الوجه الاول فلان ما في الفتح
هو ان العلم المنزل منزله الجاهل هو العلم بان من اشتراه ماله في الاخر من خلاف
وغير الوجه كما عرفت صريح في ان العلم المنزل هو العلم بمضمون قوله لو كانوا يعلمون
واما الوجه الثاني فلان العلم المنزل هو العلم بمضمون قوله ولقد علوا **قوله** في الفتح
لما في الفتح ثم اشار الى زيادة المعنى الخ المقصود منها تلبس السامع
بإيراد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبار ان ازاله الاستفارة تنزيل
العالم منزله الجاهل وقوله في نفي شيء واثباته اى في مجرد تنواردها على شيء
واحد ثم الاعتناء بالظلال لتنزيل وجود الرسمى منزله عدمه هو اثر الرسمى
كان خارجا عن طوق البشر بوصوله وراس كف من الراس الى امين المقصود
فانراهم به والى هذا المعنى اشار من قال معناه ما رويت حقيقة اور ميت
صوره وكذا من قال معناه ما رويت ما رويت كسبا اى ما رويت خارجا
عن طوق البشر فلا حجة ما قيل انه لا بد من توارد النفي والاثبات على شيء واحد
ليحتاج الى التنزيل وعلى كل من التفسير من لم يوارد على شيء واحد وكذا ما قيل
ان التفسير الثاني ليس بشي لحرانية في جميع الافعال عند القائل بالكتسب
وعدم مصدق من عدم **قوله** واذا كان فعلا المظهر ماد كذا فيبقى الخ مفسر
بان **قوله** في تنقيح التفرع وتوجيه ان من العلوم بالبداهة ان الحكم
اذا كان بعدد الاخبار والاعلام وافادته الخاطبة فائدة هي الحكم اولاه

فلا بد ان يكون كلامه معرعا في قالب الافان فاذا اشرع في الكلام قال كونه بعد الاخبار
والاعلام ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة لا يزيد ولا ينقص عما يشاء من
وقد علمنا ان يوجب ما قاله السارح رحمه الله في شرح الفتح في توجيه كلام الفتح
قد ظهر ما ذكر من معنى الاراع في قالب الافان حسن فخرج هذا الكلام على ما قبله اي اذا كان
مقتضى العقل هو الاراع في قالب الافان فاذا اشرع المتكلم في الكلام والظن لسانه حاله
كونه بعد الاخبار والاعلام من غير ان يذكر الكلام الجوزي كمثل ما سلف وحسب ادب المتكلم
او نحو ذلك لزم ان يكون قصده في حكمة ان يذهب به الى الاحتياج لا ان يفسر بما عر
الظن ولا ان يفسر بما عر الا انه قد كان له الفاصل المختار في شرح البواب
التيانية قد عرفت ان مراد المحقق من الاستدلال انما هو انما له بوجه
ادخله يعلم نفسه بالوقوع فمن حق كلامه عقلا ان يكون مقتدرا بانه بالحاجة
وهذا ينبغي ما قيل ان وجه التبرع في ظاهره لان ما ذكرناه ينبغي ان يقتصر على
قدرا الاحتياج حدها عن الفوق حكم مستقل تام بعلية الدكون غير متفرع على
السابق وما ذكر في توجيهه انه لا يبعد ان قوله ينبغي ان يقتصر من التركيب
على قدر الحاجة واسطة في تفرع ما يقتضيه قوله فان كان الخاطب في قوله فخرج
الواسطة اولا وخرج عليها هذا الحكم وتفرع الواسطة وان لم يكن في مراد وجه
بدون ملاحظ تفرع الحكم عليها لكن بظهر وجهه معها فمجرد ما
على بوجه النوع النسبة اولا وقوعه ومعنى خلوا الذين عنه على الاول عدم انضافه
بالصدق وعدم قيامه به وعلى الثاني عدم ادراكه وقوعها اولا وقوعها فان كان
المراد الاول خلوا الذين عنه لا يستلزم الخلوع من الردد الا انه لا بد من الصبر
لما استخدم بان يرد مصرفه الحكم بمعنى وقوع النسبة لا معنى للردد في الصدق
وان كان الثاني فلا حاجة الى الاستخدام لكن خلوا الذين عنه وقوعه يستلزم خلوع

عن الردد فيه اذ الخلوع مع يتناول عدم التصديق به وعدم تصور اياه فكلون
قيد الردد مستند كما والسارح رحمه الله حل الحكم على التصديق وارايد بقوله اي لا
يكون عالما بوقوع النسبة اولا وقوعها ان لا يكون مدركا ان النسبة واقعة وليست
بواقعة بدليل قوله بل الحكم الذي والردد متنافيان لا يجتمعان فستفاد ما سبق لما سبق
الامر هام ولا ينبغي ما قاله الشريف الجرجاني رحمه الله بغير انه من ان المراد بالخالي
من خلوع منه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيها بين طرفي الجملة الخبرية وعن تصور
لكل النسبة وبالتردد من تصور النسبة الحكمية ولم يصدق شي من وقوعها اولا
وقوعها وبالمفكر من صدق ما شاف في مضمون الجملة الملقاة اليه هو المناسب منها لان
المراد بالخالي من خلوع منه عن التصديق بالنسبة اعم من ان يخ من تصورها اولا ويخلو
وبالتردد من خلوع عن التصديق وبالمفكر من حكم ما بينا في مضمون تلك الجملة استلزام
استدراك قدر الردد وكون المتردد قسما منه مع كونه قسما منه انما لا بد من
قوله المصنف وان كان مترددا في طائفة من الخلق على الاستخدام ايضا فنحن على
عكس السابق حل الضمير الاول على الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها والثاني
بمعنى التصديق واسم الجملة بطل التمثيل بخلاف الاسلام من كسر الاسلام عند جعله
كسر المنكر بما يحار من مائة ما يزيل انكاره على ما صرحوا به يدل على انها ليست من
المؤكدات والاملا وقد جاب بان فيها اعتبار في اعتبارها فانها اصل الحكم الدوامي
النبوت والاعتبار تأكيدها الحكم بواسطة تلك الافان والثاوهما الى خالي الذين
انما هو بالاعتبار الاول مع قطع النظر عن الثاني وقد ثبت ان الظاهر ان كونها مؤكدا
شا على ان ذات الدوام والنبوت فيختص تأكيدها بتمام المدرك من التعليل
انما دل عليه في هذا التام اللهم الا ان يستدل بكيد ما الى مجرد عدم دلالتها على مجرد
هذا وكلام الاجابح في قوله تعالى انكم بعد ذلك ليؤمنون بخلافكم يوم القيمة يتناول

الدلائل المؤيدة بالبراهين البينات البينة ما كيدوا احدا بل على انه لم يجعل احده
 الجمله من التواييد **قوله** على لفظ المبني للمفعول نقل عنه في الخواشي انه هو الرواية
 وسواء نقل لموله حسن بعبارة ووجه تؤكد حصة بمرص في التكلم والمخاطب
 بخلاف المبني للمفعول بل فانه يحتمل ان يعود الضمير فيه الى المتكلم او المخاطب والشارح رحمه
 جزم بكونه مبني للمفعول بناء على الرواية ولا شافيه جواز كونه مبني للمفعول نظرا
 الى صحة المعنى المله فلا يجبه ان يبني الوجه ان يجعل المعلوم كالمجهول في الجواز **قوله**
 لكن بشرط اعترض عليه اوله بانهم صرحوا بان كيف واين واخواتها انما هي بطلب
 التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا في التعدينيات وكلام الشيخ يدل على
 جواز ان يقال في جواب كيف زيد انه قائم وفي جواز ان زيد انه في الدار والا
 انه حكم بان الجواب بطريق التاكيد لم يتعين واللام يتتبع ان يقال في الجواب
 صالح وفي الدار جعل مجرد الجواب اصلا في التاكيد بان يودي لما استثناء هذه
 الاستثناء فوجب ان يشترط في الجواب المولد ان يكون يتبادر في ذهنه خلافة
 وبما اذا كان للسائل طريق خلافة كان منكرا الخائب الذي حكم به المتكلم اكارا
 وان كان صفيها لان المنكر الحاكم بخلاف حكم المتكلم قد لا يكون جازما بل خائفا بل علم
 هذا المستول بحيف جدا وذلك لانهم املتوا حسن التاكيد في الجمله اللغوية الى
 التردد السائل ليزول تردده ويستقر الحكم في ذهنه وهذا التردد كاف في
 استحسان التاكيد واجيب عن الاول بان التقدير يكون زيدا على حاله ما
 وانضافه بصفة مما ويكونه في مكان تقاربا التقدير كونه على حاله وصفة مخصوصة
 ويكونه في الدار وانت في قولك كيف زيد واثر هو مضمرة في الاول طالب للمعاني
 فجاز التاكيد بان الاله لما كان الاصل هو التقدير الاول ولم يشارك في غنة الاجمور
 بعض فوده الذي هو التصور في محاورنا لو بان المطلوب فها هو التصور

دون التقدير وعن الثاني بان في الراد بالظن هو الميل الى الجانب المخالف من غير
 ان يصل الى حد الحكم واخرى بان لا يبعد ان يكون هذا ان اشتراط ان يكون للسائل
 ظن بخلافه مخصوصا بان يكون عالما للتاكيد ومفيدا لغيره فلا يبعد ان يكون
 حسن الايمان بما يوقفنا على ذلك الشرط بخلاف سائر التواييد في انها ليست
 بكلاما ثابته فليس فيها ذكر مخالفه للمعوم باعتبار الحلاقة حسن التاكيد
 صورة التردد عن هذا الشرط دقيق جدا بل باعتبار انهم لم يفرقوا بين
 التاكيد بان وبغيرها وانما فرق بينهما ان الشيخ اخذ ما دل على الاستدراج
 قال اكثر مواقع ان حكم الاستدراج جعل الاستدراج ادليا عليه لانه جعل بخلاف
 جعل مجرد الجواب اصلا ادليا على الاشتراط فلا يجبه ان يقال لا يلزم من بخلاف
 الجعل المذكور اشتراط الظن بخلافه **قوله** موكد بالقسم اي جارا محمرا
 على ما ذكر في انكشاف من ان قوله رينا يعلم جارا مجرى القسم في التوكيد كقوله
 وعلم الله ولم يعرفه السكاني والمصنف في بيان زياره التاكيد بحسب
 زياره لا تكاد الا لانها لم تجعل من التواييد على ما هو هو بل انما المقصود المنفرد
 بدونه فانه يحصل مجرد زياره اللام في المزمع الثانيه وانما الارغضها التعرض
 لبيان ما هو في نفس الجمله اللغوية من التاكيد وتختلف صورته واما الحقا
 في كونه قسما وما قيل في توجيهه ان التاكيد ينبغي ان يفسر بالنسبة الى المخاطب
 بان يورد في زياره تردده ما هو تاكيد عنده وقوله رينا يعلم لا ينبغي التاكيد
 على زعم اللغويين القدرين لرب العزم سبحانه فليس شيئا **قوله** وكان
 الرسل دعوه الى الاسلام الخ قيل فيه بعد لا نعم انا ارسلوا الى اصحاب القرية
 ليدعوه الى عيسى عليه السلام والتقديس بنبوتهم والانبيا ولدينهم بانهم
 اياهم اهلهم اصحاب دعي وانهم رسل من الله بلا واسطة مستبعد جدا

والظاهر ان معنى قوله انا المبكر رسولون من رسول الله بامره وتكديهم
للمرسل انا هو من كونهم رسوله من الله لا من كونهم رسولين من ذلك المرسل والخطاب
في ان اسم يتناول المرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب
ونما انتم تغليب الغائب على المخاطبين على عكس الاول هذا ولغايل ان يقول
ارسال عيسى عليه السلام للمرسل انا هو بامره واذن منه فان كان بطريق الوحي
الظاهر وهو الظاهر به ليل قوله تعالى اذ ارسلنا الية وشهاده القصه
به على ما قرره اية التفسير قال في الكشاف فقال سمعون من ارسلكم لا الله
الذي خلق كل شيء وليس له شريك سواء الخ وكذا في التفسير والتعليل وغيره قوله
الانما من في تفسيره الكبير ان المرسل كانوا سبعون من جهة عيسى ارسلكم الى الخطاب
فقال تعالى هو ارسالكنا ورسول رسول الله باذن الله رسول الله وذكر
في تفسير التعليل وانا اضاف الارسال اليه تعالى لان عيسى عليه السلام
انما بعثهم بامر عز وجل وكانوا من جملة المرسل فقالوا جميعا لاهل انطاكية انا المبكر
مرسلون فلا بد اصلوا وان كان بطريق الوحي الباطن وهو الاجتهاد المطابق لمراعاة
تعالى ليل قوله تعالى ارسلنا فذلك ايضا قوله والاى وان لم يكن دعوتهم الى
الاسلام على الوجه الذي تقدم فالبشرية انا سافى الرسالة من الله لان رسول الله
وقد يقال بل سافى الرسالة من رسول الله ايضا لان سافى البشرية الرسالة
من الله تعالى سافى ان الرسول لا بد وان يكون من جنس المرسل فينبغي ان يكون
رسول الرسول من جنس المرسل ايضا كالرسول لان مجاز المجاز مجاز مجاز ولا يخفى
على المتأمل ما فيه **قوله** معنى ان تكذب الاثني منهم تكذب للاخر هذا على تقدير
ان يتعلق قوله في المرة الاولى والثانية بقوله كذبوا كما يشهد به قوله والا فالكذب
في المرة الاولى ما انما على تقدير ان يتعلق بقوله الله وهو المراد عند المصنف

على

على ما صرح به في الايضاح من قوله حيث قال في المرة الاولى انا اليكم مرسلون الخ
فلا حاجة الى هذا القدر وكذا اذا جعله متعلقا بحكاية والى الجواب عن المتأقنه
فيه بان المحكى عنه في المرة الاولى ليس رسل عيسى عليه السلام بل رسول الله
فيحتاج الى القدر في قوله عن رسل عيسى عليه السلام بان يقال المعنى انه قال
تعالى حكاية عن المرسل في المرة الاولى انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسلون فلا حاجة
الى القدر والتفسير في اللفظ بين المرتين لا سافى اراه هذا المعنى لا يقال اتحاد
المرسل والمرسل به لا يقتضى ان يكون تكذيب الاثني منهم تكذبا بالآخر
فان رواه الخبر اذ المفرد الواحد لا يجوز تكذيبهم وقيل البدوع الى حد التواتر
بحوز تكذيبهم مع اتحاد المرسل والمرسل به لانا بقوله التعليل بالاتحاد ههنا
بناء على اعتقادهم انهم ساد ووعدهم الكاسد ان البشريه سافى الرسالة
ولا تفاوت عندهم بين تلك المرسل وكثيرهم بخلاف حال رواه الخبر في
ليست كذلك فلا يرد الاشكال به **قوله** وهو بوسر الصواب فان قال
في شرح المفتاح والاسان من بولس بنسخ الباطن واللام وعنى وقيل
بولس وبولس والاسان ثمنوز منه كلام الجمهور وكذا ما نقل في اللغوي
انه قال هكذا وحدت اسم الاثني والثالث في بعض كتب التفسير تكسبه
وبقى كذلك الكتاب ولا يوفق عليه بل الاظهر في **قوله** والتقويه
بوكذا استحقاقا تنبيه على ان سرية الطلب في اقتضا الموكد ودرسه
الاتحاد لان النافع ضعيف جدا فربما كفى دفعه وانما من الاسناد مجرد الحكم
فانما رجع ربه الله في شرح المفتاح حتى لو ترك لم يعد ذلك البعد وقد يقال
لو ترك لم يخرج الكلام عن البلاغه اذا الظاهر ان الطالب فيقتضيه المطلوب
ولكنه في ومنه والمراد بالاستحقاق الحسن الزايد على اصل البلاغه والا يكون

ولما في هذا الصانع كمال المنكر اذ لا يراد بالواجب فيها الا ما لا يحصل البلاغة بدونه
وما ذكرنا كاشا ان المراد بالاستحسان والوجوب واحد وتغيير العبارة للمنفق
لن صيق العظم وقصور الدوق بكن ما قاله في شرح المفتاح على تقدير كون المراد بهذا
الاستحسان هو الوجوب لا بأس بشاركتها لانكار الفعيف في ذلك سيما مع تعاقب الوجوب
وما يوكده كلام الكاشي في الاقرب ان يقال المراد بالاستحسان الحسن البالغ في درجة البلاغة
الحد يقر بوجوب كماله الموكده في قوة الواجب بحيث لو ترك لزما الام على ركة
في باب البلاغة يد له عليه قوله لم يجد ذلك البعد وكذا قولنا فاضل المرحان رحمه الله
فرباكني **اي** الخبر لا حقا اي استشرق بعد نفسه كما قرئ السارح ويزيد فلا
عن الجوهر كذا لا يحصل الا لازم في له لتقوية العمل وانما في العول المتقدم على النظر
العامل اذ في الاخر العول للصفة العامة كضارب الزيد او للفعل المضارع لضعفه
بالاضمار مثل ما لا يذنبكون اما زايه او تقليلا للمبالغة اي استشرق الخبر لا حقا
الخبر بسبب تقديم الملوح عليه جالده على استمرار غير السائل اياه ولوجده
الغير راجعا الى الملوح ومفعول مستشرق محذوف لا حقا الى الحدف اذ لم
يجتزأ الى تكلف الزيادة والتعليل وفي قوله فصار المقام مقام ان ترد والمخاطب
وقوله حتى ان النفس النقطي والضم المستعار كما دتردد فيه ثبته على ان
ليس المراد باستشرق المردد ان المخاطب بواسطة الملوح صار مترددا بالنظر
والا لكان التاكيد من قبيل مقتضى الظاهر بل المراد ان يشانه بسبب الملوح
ان يصير مترددا طالبا وقوله هل صاروا محكوما الخ انا هو بالنظر الى خصوص
الماله وكون الملوح المحصور ما سبق من قوله واصنع الفلك ما يستدعي خصوص
الخبرة الجاهل والادلاء بخل المحصور فيه في هذا المقام كما حجه بقوله يسبحنا سارح **جاء**
الى جنس الخبر اولا وبقروله لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ثانيا

ومثله انما لا ومثله لان الملوح في كلام المصنف لي وفي الامثلة المذكورة خبر اذ
قيل له التاكيد وان كان كنهيا حدها واجيب بان احدهما لتقدم الملوح والاخر
تكون هذا الخبر في نفسه ما لا يتقبلها الوهم بل يردد فيه او تكليم الغم من ان يحمل النفس
على العموم او على العهد اما العموم فلا يستبعد الوهم بل الحكم العالي بحيث لا يخرج عنه
واحد من النور واما العهد فلان الوهم بالنظر الى ذلك نفسه وطهارتها مبادر
الى اتخاذ الحكم او التردد فيه من عرض المود على الاله قبل حيله من عرضت على
على الخضم اي شدته عليه او من قوله عرضت الثوب على ابيع انب لان العروج
ومحله يكون كابد له عليه قوله بعد **قوله** مثل اخذت له ثوبا ثوبا ابره رصام
سقط بالصلاح **قوله** اي بصلاحه كهدف المضان اليه الشعر رسالف
من الرقة وبوجه ما ذكرنا بعض شروح المفتاح اي عرض ربحه على الكارح
اي المسماة الخاصم كانه فاحز ربحه وقوله فولا ينكر ان ياتي عنه وما حاله
محييه واصحاب الرمح على العرض من غير التفت وتبهي اي مداه وانت بنجاعة
الح على تندير الشيخ عبد القاهر والسكاك وغيرهما اما على تقدير الامام المروي
شارح الحاشية فان في البيت تنكرا واستهزا كانه يرسم بالضعف والجهن
بحيث لو علم ان فيهم رما حاما التفت لعب الكناح اي حاسا المحاربة ولم يتو
على حمل الرماح على طريقته قوله اي ما به فقلت لموزنا الثيف شكلا لا يقر ان الرما
اللفت الحجاب والكناح بالسكر المجاديه مواجهه في الاساس كالحج لافاه
مواجهه عن مناجاه وكفينه كفا حاد كالحولم في الحرب صار يوقظ لقا الوجه
سكتة وارجع لا يفتكر لا يلقبك الارحام على طرف من بطم الله على
احد القرا حيث يرسمه بانه لم يأسر السدايد ولم يدفع في مضايق المجامع كانه
بخاف عليه ان يدر من التوايم كخاف على الصبيان والنس لعله غناه وضعف

قوله

سابعه قوله وجوب خطاب الثقات فان الالفاظ تفسر على تقدير السمع عند الناس
 ان السامع حريص على سيق عارضه مدركا بنسجائه من غير تهيب والثبات
 خارج قلبه طاله المجاريه والمقابل له مع بني عمه وجاهل في صدره بحبيبه على اليه الدكون
 وكان ينبغي ان لا يقل شي عنه على هذه اليه الدكون حتى صار كانه يمان شقيفا عليها
 وراه في ورطه الضياع والهلاك وهو غافل عنها وازدحم في قلبه صوف من الترحم ونول
 من الشفقة بحيث لم يحل الاصطبار فخطابه خطاب الثقات اظهارا لثبات الشفقة
 وابقا ظاهرا عن نسبة الغفلة **م** ان يكون معلوما له او محسوسا عنده اياها ان الثاني
 الكاين مع المنكر اعم من ان يكون دليلا يلزم من العلم به العلم بالدلول او من الشواهد
 بينه بعينه ولما عطفنا سرقوله ومن الشواهد على الدلائل وهذا انما هو في المعنى لا عليه
 مصطلح الاصول من الدليل المعرف بما يمكن التوصل بجميع النظر فيه الى العلم المطلوب
 فلا يمتنع ما يقال من ان الدليل يلزم من العلم به العلم بالدلول وهو عبارة عن المجموع
 التصديقي الموصل الى الدلول ويتبع ان يكون محسوسا وكما الجواب عنه بان المراد
 بالدليل ما هو مصطلح الاصول ويجوز ان يكون محسوسا وبعبارة اخرى ان يقال المراد بانك تسمى
 الاستحضار روح لا يستلزم معلوميته الارتداع ويجوز حمل الدليل على المعنى الاول وهو ما يلزم
 من العلم به العلم بالدلول لكن اشكال المحسوسية بان يقال وان يقال في دفع اشكال
 المحسوسية على هذا التفسير بانه كنه في كونه محسوسا محسوسا لا كونه كنه في كونه محسوسا
 النظر صدق وصدق في محضه وفي شرحه للفتاح الى قوله معلوما له شواهدا عنده
 واما للاختصاص مع العلم العلوي ببيان حمل الشواهد على المعنى الاعم الثاني والثالث
 العقلي والمحيي واما احتمال ان يكون المراد بالشواهد هي الشواهد المعنوية بقرينة
 جعله صفة للعلم والمحيي ويكون المراد بالعلوية هي العلوية الحاصلة من الدليل المعنوي او من طرق
 الحواس الظاهرة بان يكون الشواهد صفة كاشفة له **م** وجوه متقدمة منها ان ما عيان

عن العقل ومعنى تامله تامل به ووجه التقسيف عدم مساعده العيان عليه ومنها
 ان معنى كونه معه كونه معه موجودا في نفس الامر ومن جهة الله تقسيفه بان مجرد
 وجوده لا يفي في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده يعني ان مجرد وجوده لا يفي في الارتداع
 على تقدير التامل لان التامل انما يفيد اذا كان الدليل معلوما للتامل وحيث يكون تامله
 يودي الى الارتداع مثلا اذا شاهد منكرا الاسلام يجهل من المعجزات اياها
 الدالة على حقيقته ولم يتميز عنده من السحر فقد وجد في نفس الامر من الشواهد ان
 تامله المنكر ارتدع عن انكائه على تقدير التامل وبهذا يفيد منع ما قيل ان اراد اذا كان
 هناك في نفس الامر من الشواهد ما ان تامله المنكر ارتدع فالا رتداع لازم للتامل
 فيما معه لا يكون موجودا في نفس الامر ومنها ان الضمير في قوله الخبر المنكر لا للمتكلم
 عليه ومنها ان ما عيان عن العقل والسر في تامله عايد اليه والبارز الى الخبر المنكر ولا
 يعني وجه تقسيف صدر الوجهين والوجهان الاولان اورد هاهنا في مختصره والظاهر
 المصنف محامل اخرى تقسيفه ما يظهر من الصفات اعرض عنها في هذا التطويل
 ظاهر في التفسير اي ظاهر هذا الكلام يقتضي ان قوله لا ريب فيه تمثيل لما مرصده من
 جعل المنكر لغرض تمويلا على ما يزيله ويجعل ان يكون شيطا له ينزله وجود الرب
 عدمه لا شيئا لا التام على ما يزيله من اصله فلا يكون متاخرا فيه وقوله
 المصنف في بعده وهكذا اعتبارات التي يوجب هذا الاحتمال لا شعاع بان ما تقدم
 اعتبارات الايات ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا للاحتمال لا شعاع
 تاخير عن قوله وهكذا اعتبارات التي لكونه منها ولما جعله في مختصره حسن
 حيث قال والاحسن ان يقال انه نظر لنزول وجود الشيء بمنزلة عدمه بناء على
 وجود ما يزيله الا انه تسامح في العبارة ادنى تسامح ذكر النظر بدل التامل لان قوله
 لا ريب فيه مثال جزى من جزيات نزول وجود الشيء بمنزلة عدمه **م** ما لا يصح

الحكم به لكن المرام من اراد بالرب معنى الشك فوجود الارتياب يستلزم وجوده
فقط لا يصح الحكم بانثابه عند كثر المرام اما على تقدير كون الرب معدا من اياه
مارسا واقعه في الشك فلا بد من تكلف ان الارتياب مطاوع للرب فوجود الارتياب
يدل على وجوده بل الارتياب في زعمهم انما مشت عن ربه اي الغر از اياه فلا يصح الحكم بانثابه
فصل اخر في التاكيد **دوله** وح لا يكون مثالا لما عرفت فيه قيل اذا جمل وجود الرب بمنزله عدمه
بنا على ما يزيله وقيل لا رب فيه وهذا الحكم ما ينكره الربا يوز لا يكاره وجود الرب بل يزيل
انكارهم هذا منزله عدمه لوجود الرب بل يكون مثالا على هذا التاكيد ايضا واحبب بان
الخطابين هنا هو النبي عليه السلام واقتضاه وفي الله عندهم وهم لا ينكرون وجود الرب بل يزيلون
انكار هذا الحكم منهم اذ انكاره معنى على انكار كون الرب بمنزله المنى على انكار وجود الرب وانه
اذا انزل وجود الرب من المرتبة بمنزله عدم صار الرب مستغما بالكيفية بهذا الاعتبار
فلا يعتبر ما يرتب على وجود الرب من الانكار وعلى تقدير الانعاض من الامر من
لا يكون مثالا بمجرد اعتبار جمل الرب كالعدم بلا اعتبار ارا من اجل الانكار المذكور
كالعدم **دوله** وثانيها ما ذكره صاحب الكشف في بيان الكشاف هكذا ما معنى ان
لا يرتاب فيه وظاهر عبارة شمر بان قوله ان اصلا لا يرتاب فيه فاعل نفى يكون
النفي واردا على عدم الارتياب والمقصود وروده على وجوده فاعل لا يرتاب وروح
بانه لا ملائمة بين السؤال والجواب وقيل النفي هنا بمعنى الاثبات بالخبر منفي فكانه قال
ما لم ينزل الخبر منفي في ليست القضية الموقوفة منفية هي هذه ولا يخفى تغنيها قيل
الوجه ان يقال ان نفي ضمير يعود الى الرب اي بان نفي لان احد الارتياب فيه واليه اشار
بقوله في حل تركيه ما نفى الرب عنه بمعنى ان احد الارتياب فيه وبقوله بل بمعنى انه ليس محلا
الى اخره الى توجيه قوله وانا النفي كونه متعلقا للرب ومطابقة له لوظاهر بوجه عود السؤال
بانه قد تحقق فيه الرب فكيف يقال انه ليس مظنة للرب فدفعه بقوله بل بمعنى انه

لرس

ليس محلا لوقوع الارتياب فيه اي بمعنى انه عند التماس النظر الصحيح ليس ما ينبغي
وتيسر ان يرتاب فيه كما يقال لمن انكر امر اليسر محلا للاكثار بمعنى لا ينبغي ان ينكر هذا
الا انه رحمه الله قال في شرح الكشاف ولكن في قوله وانا النفي كونه متعلقا للرب
بغير شئ من اسناد نفي ضمير الرب **دوله** دفعا لنوعهم السهو والجهل اذ انما قال ذلك
اشارة للحكام الايضاح في النظر والوصول تحقيق كون حله لا رب فيه منزله منزله
التاكيد المعنوي وهو قوله فانه لما بولع في وصف الكتاب ببلوغه في وصفه المعنوي
من الكمال جعل المبتدأ ذلك وتعرف الخبر باللام كان عند السامع قبل ان يتأمله مظنة
انه ما يرمى به كذا ما من غير تحقيق فاسعد لا ريب فيه نفي له تلك اتباع الخليفة نفسه
انزاله لما عسى يتوهم السامع انك في قولك جاني الخليفة محورشاه بوجه ما قيل
في شرح الباب ان الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف ومن يتبعهما فيكون
باز ان التاكيد المعنوي يدفع توهم المحور والسهو والتمسك بالان المختار عنده على ما هو
والجمهور المحققين انه لا يدفع به توهم السهو وصرح بذلك في باب التاكيد المسند اليه
حين قال ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر ويحتمل تمام الجف
مستوفى ان شاء الله تعالى وبهذا سقط ما قيل ان فيه سهوا لان التاكيد المعنوي
لا يدفع السهو كما صرح به ثابته وكذا ما قيل ان ما ذكره من دفع توهم السهو
نسب الى لا رب فيه ونفسه جميعا كما هو الظاهر اذ الى نفسه اذ الى لا رب
فيه شافه الحق واما ما قيل في الاعتذار عنه ان المانع من دفع التاكيد المعنوي للسهو
انما هو الضمير لانه يعود الى السابق ارسوا فسهو والافلا حتى لو قل بل نفسه
في جاني ريب نفسه نفس وقد كان دافعا لتوهم السهو ايضا وهذا المانع
في لا رب فيه فان الضمير في فيه لا يرجع الى الموكد ففيه ما لا يخفى **دوله** وعلى وجه
الحصوله على ما يقتضيه ظاهر كلامه ان تنزيل المقام المحقق منزله المقام القدر

كثير من الانكار منزله خلوا له من معنى مقصود بفهمه للمخاطب ويلزمه ايراد الكلام
على وجه مخصوص هو تجريده عن التاكيد وقد دلت على الكلام الدال على ما يثبت ظاهر
الناس على ملزوم الارار الذي هو التثنية المذكور بمجونه الاراد في مقام لا مناسبة
واعتر من عليه بان الكناه في متعارف ارباب البيان هي ان يذكر اللفظ الدال على
الملزوم وياد به الملزوم ولا شك ان التثنية والاراد المذكورين فعلا من افعال التكلم
والاول منها ملزوم للثاني وفي الملزوم خفاء واللازم واضح فينتقل الهمزة الى
ملزومه ويكون ذلك انتقا لا من نفس احد فعليه الى الاخر فلا يكون من الكناه المعطلة
في شي ادليس هناك استعمال لفظ يدل على لازم في ملزومه كما في قولك طويل القفا يدل فيه
استعمال من نفس لازم الى ملزومه واجيب عنه بان الكناه تطلق ناره على اللفظ
واخرى على ذكره واستعماله والى الثاني نظر السكاكي بغيره بان ذكر الملزوم ويريد بالاداء
والبعض نظرا الى الاول بغيره باللفظ المحصور والسارح رحمه الله شيع قول السكاكي
على من تضمنه فقال ايراد الكلام كناه اي ذكر هذا الكلام كناه بالمعنى الذي ذكر
السكاكي وعلى راي من جعل الكناه لفظا يكون نفس الكلام المذكور كناه وتوجيه
ان الكلام الجرد عن التاكيد الموردين في مقام انكار المخاطب استعماله يستلزم معناه
فان معناه في عرف البلغ خلوه من المخاطب وحيث استعمل في مقام الانكار لم
يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل النكار منزله خلوا له من استلزام اوضح
من استلزام علم المخاطب للخلو وكذا الكلام المذكور الموردين في مقام خلوه من المخاطب فان
معناه في عرفهم انكار المخاطب او ترده ولم يقصد به هذا المعنى في هذا المقام بل ما
يستلزمه وهو تنزيل الحال منزله المنكر والتردد لان هذا المعنى يستلزم انكاره او
ترده استلزاما اوضح من استلزام ملاسبه المخاطب لامارات الانكار او تقدم المصلحة
لانكاره او ترده واذا كان الكلام المذكور كناه على تقدير كونه نفس اللفظ يكون اياه

ردده

وذكره كناه على تقدير كونه ذكر اللفظ فقد صح ما ذكره رحمه الله ان الاراد كناه
من غير اشتباه والمناقضه في المبان بعد ومنوح المقصود لمستفاد
المحصلين فعمل قوله ما يلزمه ايراد الكلام على معنى يلزمه معنى الكلام الموردين قوله
لان سوق الكلام على المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر هذا وحصول
التوجيه ان ايراد الكلام وسوقه ونحو ذلك بمعنى ذكر الكلام الدال على معنى لا يتناسبه
ظاهر المقام كناية عن المعنى المناسب له فاذا اورد الكلام الجرد الدال على خلوه من
المخاطب بحسب العرف في مقام العلم او الانكار او التردد مثلا واريد به ما يستلزم
خلوه من تنزيه منزله حاله في الملزوم كمال الفهم على ما في العلم والانكار والتردد
فيكون كناه مذكر اللفظ الدال على اللازم وهو خلوا له من لينتقل الى ملزومه الذي
هو التثنية المذكور وفسر على ذلك سائر الامثلة هذا الا ان تفسير السارح رحمه الله
الكناه من نوع مخصوص يحتاج الى مزيد مامل وشيا به خفاء فينتقل الى ما يزيله مالا
يخفى ولذا قال المحقق الشريف الجرجاني تعذر الله بغيره والوجه ان يقال
لفظ الجرد عن الموكد مثلا يدل على خلوه من المخاطب وعدم انكاره وترده
في عرف البلغ دلاله واضحة لا خفاء فيها وكذلك الخبر الموكد تاكيدا بليغا
فذلك بحسب العرف على انكاره كدلالة اذا القى احدهما الى المخاطب وقصد به
ما اتفق دلالته عليه كان من قبيل التصريح واذا القى الخبر الجرد الى العالم مثلا لم يقصد
به الدلالة على خلوه منه بل على ان معه ما يستلزم خلوه منه وعدم علمه ادعاء
فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعاء الى اخر ما ذكره
ثم ان المعطية التي يقصد بالانكار سوا كانت ما اتفق دلالته عليها وهي الخلو والتردد
او الانكار او لم يكن دعيه يستلزم الخلو وعينه وان لم يكن مصادرا صلي بحسب
اللفظ لكنها اصلية بحسب عرف البلغ فيكون استعمال اللفظ فيها حقيقه او مجازا

او كتابه بهذا الاعتبار في الهدى من الكتب الجيدة النجاة والكريم يقال
رجل يحب ان يكرم بين النجاة ساطع البرهان من اضافته الصفة الى الموصوف انما
الواضح القوي قبل وبعد ان اللال اذا رأت من ابيته برامته في اللسان السرب
في العجاج اسباب الشئ اسبابا مدعنته لينظر **موله** من الخبر يدبر موكدا في الحكم
بتول لحال الدهن زيدا زيدا او ليس زيدا زيدا او لا طالب ما زيد بقايم والمنكر واسمه ما
زيد بقايم هذا اذا اخرج على تقصى الظاهر وقد خرج على خلافه مقام كل من العالم لللال
والسائل والمنكر مقام اللئنة الباقية على قياس ما عرفت في الاثبات وكذا الجرم عن التاكيد
ان كانه لا يجب في الموكد كون الغرض رد الاثبات ومحتق او منه ركة لا يجب في مجرد
كونه مخلوق من المخاطب تخفيفا او تديرا او قد يحى كل من ذلك لغرض اخر ما يناسب
المقام **موله** كان من المتكلم يحتمل ان يكون ناقصه اسمها الضمير العائد الى الظن وخبرها انه
لا يكون والظن بمعنى المتظنون وهو مع اسمها وخبرها خبران وان يكون زائدا فيكون قوله
انه لا يكون خبرا زيدا في قول الشارح رحمه الله في شرح المفاتيح او كسب الظن
من المتكلم في الحكم الذي دفعه انه لا يقع ومن المتكلم على الاول حال من الضمير في كان وفي
الذي كان ظرف لقوله كان وعلى الثاني صلة للظن وفي الذي كان ظرف له ويجوز
ان يكون الظن بمعنى المصدر فلا بد من المتديرا الخبر وهو اما دولابا والعنى ان الظن
كان من المتكلم دا انه لا يكون او ملتبسا بانه لا يكون وكان الثاني ولا يكون كلفا
ما تان كالتا الى الشارح رحمه الله بتوله في الحكم الذي وقع انه لا يقع **موله** ومن
خصايصها ان الضمير ان الخ فيه اشتباه اذ لا يعرف لعدم خبر ان والعدم
محمته بدونها وجه يقول عليه لانه ان اراد انه لا حسن ولا صفة لهذا الضمير بدونها
اصلا فهو عا كان او منصوبا بمدكورا او محذورا فم كيف وقد ورد في التثنية كقوله
تعالى قل هو الله احد وان اراد انه لا حسن ولا صفة له بدونها فهو ضاعه البلاغة

فكذلك

فكذلك بالسند المذكور وان اراد انه لا حسن ولا صفة في حال كونه منصوبا بمدكورا
او محذورا فكذلك ايضا كيف وقد ورد في ليت ولعل ويا ب علمت وغير ذلك
وكذا ان اراد به اذا كان منصوبا متصلا بآراء كيف وقد ورد في باب علمت لقوله
عليه الحق لا يخفى على احد فكل محذورا من علمت من ظن وكذا ان اراد به اذا كان
متصلا بآراء بدونها من ان منصوبا بغير علمت ولعل وغيرهما من المشبهة بالافعال
مذاع من عن مساعده **موله** اذا ساعد النمل ولم يطف به وان اراد
به اذا كان محذورا منصوبا **موله** فكذلك من ايضا كيف وقد ورد بعد ان الحقته
لقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى الا يد وان اراد به اذا كان منصوبا متصلا
بارزادونها ما بعد العا او ما هو من اجوابها فيما اذا كانت الجملة الفعلة شرطية مصدر
بما تضمن معنى الشرط مثل قوله تعالى انه من يتق ويصبر او فعليه استقبالة كقوله
انه لا يبلغ العاقرون فهذا ايضا انما يستقيم اذا ساعد النمل وبالجملة لا يعبرى الكلام
من اشياء وغاية ما يمكن ان يقال اراد به ان الضمير انسان مع ان اذا كان منصوبا
حسنا كما لا في مرتبة البلاغة لا يوجد ذلك الحسن بدونها بل لا يصح عند التصديقية
او ان له مع ان المبتدوعة او اللسبون اذا كان محذورا شبا حسنا لا يوجد
فلا حسن له ولا صفة بدونها هذا وان الكلام بعد عمل مثل لقوله اي قوله سالم ورسيم
وصار قوله بعد اربعة ابيات من هذه العيش والعنى للدم والدمرد وفنون
والشراء اسم من شوية النعم شيا والنشوء بفتح السين في العجاج رجل
نشوان اسكران من النشوء والخب ضرب من الاسراع والبالز من برك
البعير يزل انشق ناه ذكر اكان وانى وذلك في السنة الثامنة وربعها يزل
في السنة الثامنة والجمع يزل ويرك وبواز والايون الثامنة الموشة الخلق
التي امت ان يكون ضعيفة وقوله ان سوا ونشوء مصراع وقوله وحسب البازل

الامون صراع اخر كقوله ان دهرا ملت مثلي اي عجم ما شئت من امري مثال جمع
 اسم شلهم اي ما شئت من امري **دوله** ومنها حذف الخبر نحو ان ما لا وان لا ولا
 الخ قد وضع سببوه لهذا بابا و ترجمه باب ان ما لا وان لا والكو فيوز شرطوا
 تنكير الاسم لكن ما جاء كدك والعري في ما لا و قد اختلفوا في خبرها المحدث
 قال ابن عديم لم يأت خبر ان المحدث وقد خرج على جارا و مجردا و قال الفاضل
 الرضوي رحمه الله لا يلحق ما كون جميع الاخبار ما عرفت في رد بل يندرج في سبب
 معنى الكلام ولا خفاء ان قول الشيخ لم يحسن الحديث من خبر غوثنا يقتضي من ذلك
 وكأنه به بقوله لم يحسن الحديث على انه وان جاز حذف الخبر لكنه في صورة تنكير الاسم
 مستثناة لعدم صلاحيته لكونه مبتدا لا يخلط التخصيص او غير والاستنباه
 عند القراء من التمرينه الظاهر محل بالنعم فلا يحسن عند الحديث وبقوله
 اولم يحزر على انه عند الاستنباه ينبغي ان لا يجوز في باب البالله فضلا عن ان
 يحسن **دوله** وقد ترك تأكيد الحكم الخ ايا الى ان الخبر قد يوكده تارة وقد يجوز
 اخري باعتبار حال المتكلم كما يوكده وتجرد باعتبار حال المخاطب كما صرح به
 في ترجمه للكشاف ان ترك التأكيد كما يكون لعدم الانكار فقد يكون لعدم الباعث
 والمجرى من جهة المتكلم وعدم الرواج والقبول من جهة السامع وكذلك التأكيد
 كما يكون لازالة الشك ونفي الانكار فقد يكون لصدق الرغبة ووفور النشاط
 من المتكلم ونيل الرواج والقبول من السامع والتمتين ان تأكيد الخبر وتركه قد
 يكون باعتبار حال المخاطب وهو الاكثر على ما صرح به في شرح التوايد النياتية
 وقد يكون باعتبار حال المتكلم وقد يكون باعتبار حال غيرهما وقد يكون باعتبار
 حال الكلام فالحجج ثمانية في التأكيد للدلالة على كون ظنه خلاف ما في الواقع وعدم
 الرغبة ووفور النشاط ولاظهار كمال غايته كقوله تعالى ولقد علموا المشركه

الايه او قال المتصريح والايهات كقوله تعالى ربنا انشأنا الايه وتركه لعدم
 الشك والانتكار وعدم الباعث والمحرك وغير ذلك انما هو باعتبار حال
 المتكلم وان التأكيد نفي الشك والانتكار والرواج والقبول والتأييد على ان
 قايما هذا القول كاذب في ادعاء كون الخبر على وقوع اعتقاده وتركه لعدم الرواج
 والقبول وغير ذلك انما هو باعتبار حال المخاطب والتأكيد للتوثير في المات
 وكونه منكرا انما هو باعتبار غيرهما والتأكيد لمحسن منبر الشان وتبيين التمر
 لان محله مبتدا وحذف الخبر وكون الحكم في الكلام ما يجب ان يبالغ في تحقيقه وتركه
 خلاف ذلك انما هو باعتبار حال السامع ثم انه لا يخفى ان بعض ما ذكره من التأكيد
 يمكن ان يجعل من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر **دوله** مظنة التحقيق اي
 موضعه وماله الذي يظن كونه فيه وهي التوكيد اي موضعه الذي يحقق بوقوعه
 فيه منفعله من معنى ان التأكيد به قال ابو زيد وانه طمس من ذلك اي تخلطه
 وكل شيء على شيء فهو عينه له وفي الاساس وندلان هو الخبر ومعناه
 اي هو موضع لان يقال فيه انه محرو وعسى ان يفعل خيرا **دوله** واستخرج
 من امثال هذا ما سبب المقام منها ان التأكيد دفن من اول الامر لاحتمال
 الشك والانتكار في الحكم في يادي الراي ومنها التأكيد ازاله لاعتقاد المخاطب
 ان المتكلم شاك في الحكم او شك كقوله تعالى شهد انك لا تسول الله ومنها التأكيد
 تبينه لئلا ان الحكم المذكور ما يعتني بانه وحسب اصفا ولا يفعل عنه وغير ذلك
 ما يناسب المقام **دوله** لئلا يعود الى الاستناد والخبر لا يقال العرفه اذا اعدت
 معرفه تكون عين الاول مع ظهور ان اللام للعهد في مناسب ما في له شارع الاصاح
 لم يعيد الاستناد بالخبر مع ان وضع الباب له ليسهل الاشارة ايضا لا يقول
 كون العرفه المقاد معرفه عين الاول ليس على الخلافه كما صرح به الشارع في

فن البيان ولا يخفى ان ترك التقييد على تقدير كون اللاحق للمعد لا يجدى نفعاً فيما ذكره
 لم يقل اما حقيقة واما مجاز وذلك لان السابق في الفهم من امثال هذه العبارات في
 تقسيم اللاحق هو الانفصال المانع من الخلوسوا كان مع منع الجمع او بدونه او به
 الاقسام بخلاف المانع من الجمع فقط فلو قال كذلك لتبادر منها الاختصاص في التميز
 وتثبت الواسطة عند المصنف فعلم منها الى منه ومنه ليس من عدم الاختصاص بل على
 انه لا بد للمدول عما يشعر بالاختصاص الى خلافه من نكته والاسان بالانتماء لغيره
 بعدم الاختصاص بعونه المتكلم فيعطي نكته **قوله** كاجله عبد الله هو صاحب المفتاح
 قال عبد الله مراد الحقيقة العقلية كل جملة وضعها على ان الحكم المناد بها على ما هو عليه
 في العقل وواقع موقعه وفي هذا المجاز العقل كل جملة اخرجت الحكم الماد عن موضوعه
 في العقل لضرب من الاول وقال السكاكي على راي الاصحاب في تعريف الحقيقة
 العقلية هي الكلام الماده ما عند التكلم من الحكم منه وفي تعريف المجاز العقل هو الكلام
 المناد به خلاف ما عند التكلم من الحكم فيه لضرب من الاول ان الخلاف لا يوافق
 وضع ولما كان معنى اسناد العقل الى الشيء هو ثباته به وثبوته له بحيث يتصف به ولم
 يصح هذا في اسناد الى غير ما هو له من المصدر والزمان والمكان وغيره اجتمع الى مراده
 عن ظاهره بتاويل واختلف في تأويله فذهب جماعة الى التاويل بحسب المعنى
 ومواز لا يجاز فيه بحسب الوضع بل بحسب العقل حيث اسند العقل الى غير
 ما يقتضي العقل اسناده وهو اختيار المصنف واخرى الى التاويل بحسب اللفظ
 اما في المسند والسند اليه او اليه التركيبية فذهب الشيخ عبد الله الى ان اليه
 التركيبية الدالة بالوضع النوعي على المتكلمين من مفردات التركيب المجاز لغوي والشيخ
 ابن الحاجب الى ان المسند مجاز لغوي والسكاكي رحمه الله الى ان المسند اليه مجاز فصار
 فيه اربعة مذاهب هذا على ما قرره الفاضل محمد الله والدين رحمه الله في الفوائد الغيائية

١١٨
 ورد في المشارج رحمه الله في جوابي شرح المختصر لابن الحاجب حيث قال الاول
 لا يجاز فيه بحسب الوضع بل بحسب العقل حيث اسند العقل الى غير ما يقتضي
 العقل اسناده وموتول الشيخ عبد الله هو صاحب المفتاح والامام الرازي وجميع علماء البيان
 لم قال ومن نظرنا كلام الشيخ عبد الله هو صاحب المفتاح والامام الرازي علم بانه لم يخالف الشيخ
 ولم يزد على شيخه كلامه وانما اقتضا على ان ليس هناك مجاز وضعي اصلاً لا في المفرد ولا في
 التركيب بل على ان اسند العقل الى غير ما يقتضي العقل اسناده اليه تشبيهاً له بالمتكلم
 للمعنى **قوله** قلنا نذكر في المجاز حيث قال في الايضاح انما لم يورد الكلام في الحقيقة
 والمجاز التعديري بل علم البيان كالفعل السكاكي ومن ثمة لدخوله في تعريف المعاني دون
 تعريف علم البيان فغير لوقيل في الجواب لما ذكر احوال الاسناد الخبري التي هي من
 مسائل علم المعاني او ردعت الحقيقة والمجاز العقلين الذي هو ايضا من احوال
 الاسناد مع انه يصح ان يكون من مقتضيات الاحوال للتناسب وان خاز
 ايراه في علم المعاني لتناسبه احرى كالفعل السكاكي لا يدفع الاشكال ولعل
 المصنف رحمه الله قصد بهذا المعنى حيث فصله بجملة ثم وعنده في الايضاح فصلاً
 على جملة وكان السراج رحمه الله يدل على عبارة الشرح في مختصره الى قوله
 لانها من احوال اللفظ في علم المعاني نظر الى الاحوال المذكور **قوله** وظاهر البحث
 في الحقيقة والمجاز الخ مستعملان في البحث فيها وان كان ما يقتضيه الحال وتطبيق
 الكلام عليها بتطبيق ما يقتضي الحال لكن مجرد ذلك لا يكفي في الدخول في علم المعاني
 والافق الحقيقة والمجاز اللغويان ايضا ما يقتضيه الحال فيدخلان فيه بل لا بد ان
 يكون البحث من حيثيه النطقي والبحث في العقلين ليس من هذه الحقيقة
 ولو كان البحث فيهما من هذه الحقيقة حتى يدخلان في علم المعاني فليكن البحث في اللغويين
 ايضا هذه الحقيقة فلا فرق بين العقلين واللغويين باعتبار الحقيقة وعدمه والثقة

جعل الاول داخل في المعاني والثاني في البيان بحكم ولد ان كان بعض الاقوال الخواص
 داخل فيها باعتبار التطبيق واليراد في تراكيب مختلفة كما اشار اليه الشارح رحمه الله
 فيما سبق بقوله لان كون اللفظ حقيقته او مجازا او كناية مثلا وان كان احوالا للفظ قد يقتضي
 الحال لكن لا يجمع عنها في علم البيان من حيث انها طابق بها اللفظ مقتضى الحال وهذا
 سقط ما قيل في شرح الايضاح ان الجنب فيها بحث عن الاحوال التي يقتضيها الحال لان
 بعض المتكلمات تقتضي الاسناد الى ما هو له وبعضها الى غيره ما هو له وليس من الارادة
 المذكورة لانه لا يتجاوز شيئا منها عن ان كان معنى الكلام الى ان كان معنى معناه حتى تصور
 وصحح الدلالة وخف وها هو **قوله** وهذا له دل في ما طابق الاعتقاد دون الواقع
 لكن ينبغي خارجا في قول المتبادر من قوله ما هو له ما هو له بحسب الواقع اعم من
 ان يكون مع الاعتقاد او بدونه وبقوله عند المتكلم خرج ما طابق الواقع فقط ونفي
 للطابق لها في الحد داخل ما طابق الاعتقاد فقط وبقي غير المطابق لشيئ منها
 خارجا عن الحد وبقوله في اللفظ هو حل ما لم يطابق الاعتقاد فقط وما لم يطابق شيئا
 منها فظهر ان قوله لكن ينبغي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا
 فيه تغليب لان ما لا يطابق شيئا منها كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له ولم يدخل
 بزياده قوله عند المتكلم فكان نائيا عما هو له بخلاف ما لا يطابق الاعتقاد فقط
 فانه كان داخل فيه وقد خرج عنه بهذا الزيادة فنسب به ما يخرج الى التغليب
 ورد بان المعنى نفي التعريف على هذه الحالة وهو ان ما لا يطابق مطلقا خارج
 عنه فلا حاجة الى اعتبار التغليب في نسبه به ما يخرج الى ما يطابق الواقع
 ولا الاعتقاد وان تعلم ان ليس مني من قوله عند المتكلم وفي الظاهر تنبيه في
 الحقيقة بل بعد العار غايته دونها الى اضراع اركان المتبادر من قوله ما هو له
 كما عرفت ما هو له بحسب الواقع مطلقا وبقوله عند المتكلم متبادر من المجموع

ما هو

ما هو له بحسب الاعتقاد مطلقا قد حل في بعض ما هو طابق وهو الطابق للاعتقاد فقط
 وخرج بعض الداخل وهو المطابق للواقع فقط فيبين المعنيين عزم من وجهه وبقوله في الظاهر
 بتأويل المجموع معنى التقييد وله جميع الاقسام الاربعه والمول يكون القيود مخصصة
 في الابتناء يصح اذا كان القيودا حقا فبما فيه كما هو الظاهر واما اذا كان اعم او مساويا
 كان القيود مساويا للطلق في العهد وقطع نفي التخصيص بحسب المفهوم لازم للتقييد
مطلقا قوله وهو ايضا متعلق بالطرف المذكور يعني له بعد ان يكون متبادرا بقوله عند
 التكلم والحاصل ان البتة الذي هو متعلق الطرف اعني له كان محتلا لان يكون عند التكلم
 وان لا يكون عنده تقييده والبتة عند المتكلم محتلا لكونه في الظاهر ولعله تقييده
قوله وهذا المثال غير مذكور في المتن لكنه مذكور في الايضاح حيث قال
 والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعنوي لمن لا يعرف حاله وهو
 محضه انه استطلق الافعال كلها قبل ذكر العدد من اعني عدم عرف حاله والافعال
 على سبيل العمارة والافعال انما هي ما يكون كلامه حقيقة ورد بان المخاطب اذا كان
 عارفا بحال القائل له لم يتعين كونه حقيقة لجواز ان جعل القائل يعلم المخاطب
 قربه على انه لم يرد ظاهرا ولا بعدا ان يئله كفي احد القيدين لانه اذا لم يعرف
 حاله او عرفه لكن يخفيها يكون الكلام حقيقته لانه لا ينصب قربه على عدم
 اذاه الظاهر والارسل كما صرح به في المفتاح من قوله ومن هو هذا المجاز الحكمي
 ان يكون فيه للسند اليه المذكور نوع ثلثون وشبه بالسند اليه المتروك فانه لا يتركب
 الا له ذلك قاله وان لم يكن هذا الشبه بين المذكور والمتروك كالوقت انبت الصبح
 البقل وسقى الدواة الرض **قوله** فاست الى ما كره اي من الحادثة والجنون
 بتأثيره لانه لم يحضر لوجه له حقيقته ولا مجازا **قوله** فاعلان ان
 في المخاطب مالم تعلم ان المتكلم عالم بانهم يحسن منهم من طاعة انه اسناد الى ما هو له

عنده وذلك لانه ح محوز ان المتكلم كان عالما بعدم بحينه لكنه سى او نسي اوله بكن عالما اطلاقا
فان سنده الجمل الى وكان السارح رحمه الله انما نقرض للنبا على السهو او النسيان انزاله
لما عسى يتوهم عدم كونه الاسناد حقيقته والاف الاول ان يتغير لعدم علمه بحقيقته
اصلا وما قيل من ان السهو والنسيان لا يتصوران الا بعد العلم فانهم
المخاطب ان المتكلم سى او نسي فقد علم ان المتكلم عالم بعد بحقيقته وهو القسم الاول وكلامه
في القسم الثاني فليس بشئ اذا اعتبر علم المخاطب ان المتكلم عالم حاله بكنه عدم بحقيقته
وله اعنادا على انه يذهب ما ذكره في تعريف المجاز ولا حيب بينهم من ذكر قيد الاول
فه انه لا ماول في تعريف الحقيقة لتقابلها واذالم يكن نه ماول ونصب قريسه
على ان المراد خلاف ظاهر يفهم منه انه على ما موله عنده وعلى وفق اعتقاده **وله**
بل دلالة على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السراير قبل المتبادر الى الفهم عند الاضمار
من قولنا الحكم عند المتكلم كذا انه كذا بحسب اعتقاده الامرى ان قولنا الحكم
عند اى حقيقته رحمه الله كذا يذهب منه انه كذا بحسب اعتقاده وعدم الاطلاع على
السراير لا يندرج في تبادر المعنى المذكور والاطلاق اللفظي في الحدود على خلاف المتبادر
منسدا لما تم اعتراض هذا القائل على نفسه بان ما عند المتكلم اعم ما عنده في الحقيقة
في الظاهر فكيف يتبادر منه ما وايضا لا دلالة المقام على خصوص بعض افراد
واجاب اولا بنبع عدم تبادر سندها بان الوجود للقسم الخارجى والى
تبادر منه الخارجى عند الاطلاق وكذا الوضع القسم الى ما هو بتاويل ما هو مجتوب
تبادر منه ما هو تحقيق عند الاطلاق وتاليا بالظاهر ان اللفظ حقيقة فيما
يتبادر منه مجاز في الاخر وصحة التقسيم باعتبار الحلاقة على معنى ثالث
يتناولها من باب عموم المجاز وعلى تقدير كونه حقيقته في القدر المشترك فيتبادر
اح كونه الحلاقة على ذلك القدر لا ضمنه كانه المعنى الحقيقي ولكن الجواب بنبع ان

المسار

المتبادر من قولنا الحكم عند المتكلم كذا انه كذا بحسب اعتقاده والتبادر
في صورة التوهم انما جاز معونه القريته وهى كون اى حقيقته صاحب مذهب
وله اقل المقنوم من قوله الكلام المفاد به عند المتكلم ما عنده في الظاهر لما ان كلام
المتكلم ان يفيد الحكم المعنى عنده في الظاهر لا في نفس الامر لعدم الاطلاع عليه فاذالم
يطلع سى الامر على الظاهر **وله** اما الاول فلصدقه على قولها اى قول الخشب
صدر البيت ترتع ما رعت حتى اذا اذكرت نصف ناقة فقدت ولدها
فكلاما غفلت عنه رعت واذا تذكرته اقبلت وادبرت في طلبه شبهت نفسها
بها في فقدانها ثم صدق التعريف عليه من جهة ان الاقبال والادبار فعلا للبيان
حيثما ان سندها اليها فصدق عليه انه اسناد بمعنى العقل لما موله فاندرج في تعريف
الحقيقة مع كونه مجازا كما نضر عليه الترخ واورده عليه بان المجاز العقلى اما اسناد الى
غير ما موله او ما شئت على اسناد الى غيره والاسناد هنا اسناد ما موله
فكيفية صح عدمه من المجاز العقلى واجيب عنه بان الاقبال وان كان صفة لما يقا به
بها لكنها غير محمولة عليها سواء اهل الحل او اطرافه انا مولا فراهى ذاقيل اقبلت
الناقة كان الاسناد حقيقة ذاقيل هى قتال بصير محولا على غير ما هو محمول عليه
حقيقته فيكون مجازا **وله** واما المجاز في ان جعلتها اى جعلت الحقت تلك الناقة
كأنها تجسمت مفعول بان جعلت بحسب اى احدث حسبا من الاقبال والادبار
لكنهم اقبالها وادبارها عند اكار ولدها اسندا الشمر اى ميرناه فاسدا
لكن لا في حال كونه عامدا على نفس الامر وصددها بل في حال كونه عامدا على انفسنا
بمعنى ميرناه فاسدا بتوجيهنا بهذا التوجيه الخلل المقصود وهو المبالغة ووجه
المنى الخلل على معنى شبهة بالشى المنسول في الوعاء والضعف والى كلام منسوب
لما العوام القاصر عن رتبة البلاغة بل لا تقبله الا اذا فهم من ليس له ادنى

تبيّن مردود اي ردی من ردله بنور ذول و ردال كل شي ردیه كذا في الصحاح
لنسابه خبر بعد خبر اي غايه في توجيه المعاني في الصحاح رجل نسابه الى عالم
بالانساب والمعال اليه في المدح كأنهم يريدون به داعيه او غايه او نهايه قوله عاب
من الملايسر الخ يدل عليه قوله فيما عني بعده وله ملايسات شئ كما قاله الساجرجه
انه انما اشار الى تفسير التعريف في التول بانه منهم من تعريف المجاز وهم الملايسات
التقابل فاخذ قيد في احدها لا يدل على اخذه في تعريف الاخر بل يدل على اعتبار
عده كما سبق في الاعتداء عن تعريف السكاكي قل فيه بحث من وجهين اح الظاهر
ان الملايسر هو الفاعل والفعول المقتبان لانهم قالوا في عيشه راضيه انه
اسند فيه الى الملايسر الذي هو الفعول والعيثه بنقول حقيق لانها راضيه وكذا
بما في الامثله فالاسناد في قولها فاما على اقبال وادبار ايضا اسناد الى الفاعل
الحقيقي فيشكل التعريف به فالاولى ان يقال في دفعه ما ذكره المحقق الشريف
الخرجاني فخذ طائفة بفقرانه ان معنى تعريف الحقيقة اسناد الفعل ومعناه الى شئ
هو ناسب له على وجه اسند اليه والاسناد في المثال المذكور ليس كذلك وانما
انه اما ان يكون قوله الشيخ حجه على المصنف او لا وعلى الاول الاشكال
بخالفه الشيخ لا يندفع بهذا التوجيه وعلى ان في لم يتجه قوله بتعريف المصنف غير
منعكس لخروجه عنه وكذا الايراد بالثال المذكور لان مجازيته على رأي الشيخ لا تنافي
ما ذكره المصنف ويكنز الجواب عن الاول بان المراد بالفاعل الفاعل الذي اسند
اليه الفعل او شبهه على وجه قياسه به وهو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي
يتأهل الاصطلاح وبالفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي بل
قوله وله ملايسات شئ بلايس الفاعل الخ والاسناد الى البتة ليس من هذا القبيل
فلا يشكل التعريف به واجيب عن الثاني باختصار الشق الثاني بان المصنف

لما عر ضحى السكاكي بان تعريفه يقتضي كون الاسناد حقيقة فيما ليس السند فيه فعلا
او مضافا وليس كذلك واجاب الساجرج عن المنع مع السند وادبه بنون الخ
واجاب المحرر الشيخ ريس هذا التعريف في السند والتايد فحكم بعدم انعكاس
من تعريف المصنف وان مجازيه انما هي افعال لا يحسح الى التمسك بقول الشيخ بل يكتفي
ابناءه بالدليل **والله** على ما صرح به فيما سيجي اي من قوله فاسناله الى الفاعل او الى
الفعول ج الخ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس حقيقة ولا مجاز سوا كان اسناد
جملة اليه او اسم مشتق او جامدا لا قاله والفعل ملايسات شئ بلايس الفاعل والفعول
ج الخ وقال في الايضاح وداعى السكاكي وفيه نظر لانه غير مطرد لصدقه على عالم
يكن السند فيه فعلا ولا متعللا به كقولنا الانسان حيوان مع انه لا يسمى حقيقة
ولا مجازا فان قيل لا ثم ان الاسناد الى المبتدأ عنده ليس حقيقة ولا مجاز بل
حقيقة كما ان اسناد اليه اسناد الى ما هو له والافعال كيف وقد اوردنا
للحقيقة ما اسند الفعل الى المبتدأ قال في الايضاح كقول المعتزلي لمن لا يعرف
حاله وهو حقيق منه الله خالق الافعال كلها قلنا الدليل عليه صريح قوله واسناله
الى الفاعل اذا كان مبتدأ له حقيقة كما رو كذا الى المفعول اذا كان مبنيا له وتكون
الاسناد حقيقة في المثال المذكور انما هو باعتبار اسناد خالق الفاعل الى المبتدأ
وكان المصنف رحمه الله تابع صاحب الكتاب في قوله اول تفسير هذا ان
للفعل ملايسات شئ بلايس الفاعل والفعول ج والمصدر والفاعل والمكان والمبدا
له فاسناله الى الفاعل حقيقة وقد سئل عن هذا الاشياء على طريق المجاز وانما
الاسناد المجازي ان اسند الفعل لاشئ ليس بالذي هو له في الحقيقة حيث اقتصر
في الموصفين على ذكر الفعل فيؤمنهم منه ان الحقيقة والمجاز من صفات اسناد الفعل
فانظر به ما هو بعينه لانه في حكمه ونفي ما عداها خارجا عنها وما قبل في توجيه

هذا المذهب ان الفعل شتمل على النسبة فان اعتبرت في مكانها سميت حقيقيه والاعجازا
واما الشق يا غور ايضا رب فنسبته الصريح بوصف به المخلاف لنبته
الى المبتدأ لكونها خارجة عنه ولذا الجملة الفعلية في غور يدبر فبناز النسبة بين
اجزائها بوصفها دون نسبتها الى المبتدأ كما ذكرنا المصدر ولغو اقتضاه النسبة
صار في حكم ما دخلت النسبة في مفعوله والنسبة الحقيقية في الالف روماني
معناها ملحقه بالاسناد فيه وان كانت خارجة عنه لولا انها فمفسنة لا يخفى في ذلك
الشاعر هو جبر رصدا البيت لقد لمتني يا ام غيلان في السرى وجوابه ان معناه
ظاهره ينصير ان الاسناد في مثل ما صام نهارى وما نام ليلى مجاز مطلق في بكل
نحو ما صام النهار الى الانسان فيه وما جرى النهل الماء وما رجت التجار بل الناجر
لاستلزامه ان يكون مجازا مع انها حقيقة قطع كما صرح به في خواص الكشاف
في توجيه المجاز قوله تعالى فارجت التجار منهم ان المسند الى التجار هو عدم الرجوع
لان مسند الفعل في مدحله الفنى مثل ما رجت التجار بل الناجر في لیس من المجاز
في شى مثلا اذا قيل ما صام نهارى بمعنى افطروا ما نام ليله بمعنى سهرت مجاز بخلاف
ما صام النهار وما نام الليل فصدق الى نفي الصوم عن النهار والنوم عن الليل والحق التفسير
على ما نقل عنه في الخواص ان هذا كلام ظاهرى والتحقيق انه ان اريد ما صام نهارى
افطروا وما نام ليلى سهر وما رجت التجار خسرت يكون مجازا والا بان يراد نفي
الصوم حقيقة عن النهار مثلا يكون حقيقته وفي شرح الكشاف والحاصل انه فرق
بين نفي اسناد الفعل واسناد نفي الفعل فان اعتبر اسناد الفعل نفي حقيقته
وان اعتبر نفي الفعل نفي اسناد المجاز فاجوابه باعتبار السؤال من الرزید
بان يقال اريد به اسناد القيام والضرب المسعر لما هو له ومع ان يظل
في تعريف الحقيقة من المجاز العقلى ما هو منع من نحو ما صام يومى وما نام ليلى فان

المراد

المراد اسناد عدم الصوم وعدم النوم الى اليوم والليل بمعنى الافطار والسهر وهو
ليس بتات للنها وحقيقته فيكون مجازا وانا يكون حقيقته لو اريد نفي الصوم والنوم
عنها بعد الاسناد اليهما كما مر من الامثلة السابقة المصاره بكلمه الاضرب ويدل
عليه ايضا قوله في شرح المفتاح والحاصل انه انما يكون مجازا اذا قصد اسناد
النفي الى الاسناد وما مسمى صوم الانسان لانه انما يرك صايم فاستنهارى صايم
وما اشبه ذلك فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار ونفي
الصوم له فيه فيجاز وان اريد به الاستفهام عن ثبوتها للنهار ونفي نفيه
له فحقيقته وعلى هذا القياس ولو اسناد الصوم الى النهار في صورتي الحقيقة
والمجاز بمعنى واحد غير قاذح في المقصود **قوله** ويسمى مجازا حكيا اما تسميته
مجازا حكيا فلنقلته بالحكم والاسناد اما ظاهرا او مستدرا وذلك لان التجاوز عن
مكانه الاصل في ايدى الربيع البقل هو الاسناد لانه من تلك الكلمات قيل التسمية
بالنظر الى كونه اشرف اما باعتبار ان المجاز وان كان في الاضافة والايقاع لكن الحكم
اشرف منها فاعتبر الاشرف في وجه التسمية او باعتبار انها المنى الاضافة
والايقاع منسوب الى الحكم لاسنادها اياه واما تسميته مجازا في الايات
فلعلته بايات الفعل لم يبر له اما بالنظر الى الاعم الاغلب بنا على ان النفي فرع
الايات او الى ان الاعتبار بالمجاز العقلى ايات الاسناد في طرفي الحكم مطلقا سواء
كان اسنادا ثبات او اسنادا نفي واما تسميته اسنادا مجازيا فللوزن المجازي
الاسناد مطلقا اعم من ان يدل على الكلام بغير حجة او يستلزمه كايير اليه او يكون
الاسناد اشرف تسمية للشئ باسم اشرف انواعه او لكونه بمعنى النسبة مطلقا
شاملا لجميع **قوله** اي غير الملايس قيل تعييدا ما هو له بالملايس ما لا حاجة اليه
او ليغنى في تعريف المجاز اسناد الفعل لما لا يسر لا يكون له بل وما يدعى كون

التقسيد بخلافه ان ما يؤوله الم من الملابس الذي يؤوله اذ المراد بالملابس الذي يؤوله انا
هو التفاعل او النقول كما صرح به وهو اخبر ما يؤوله لصدقه على المبتدئ بخلاف الملابس
والملابس غير ما يؤوله اخبر من الملابس المتأخر بالملابس الذي يؤوله لصدقه الثاني على ان
الابتداء او الاستناد اليه استناد الى المتأخر بالملابس الذي يؤوله على الفاعل والنقول
به واجيب بان التقسيد بان للواقع اذ المذكور ههنا ملابس غير ما يؤوله وهو
مسما بالملابس غير ملابس يؤوله وانما يكون اعم لولم يقيد غير ملابس يؤوله بالملابس
والمبتدئ ليس من الملابس على راي المصنف **ول** من الحقيقة نقل منه في اللواتي
ان من من الحقيقة يانه وفي من الفعل ابتداء بيد والمعنى على الاول انك نقلت
ما يؤوله الشيء الى وهو الحقيقة اي تطلبت الحقيقة التي يؤوله التي اليها نوع ملابس
وتختلف في طلبها وعلى الثاني انك تطلبت من الفعل ان يكون ابتداء طلبك منه
الموضع الذي يؤوله الشيء الى اي موضع الاصل الذي يرجع اليه الشيء اي موضع مؤن
المواقع التي يصلح لصدقه اليه وهو حقيقة التي تكون بها الشيء ذلك الشيء حتى
يظهر لك ان ثنائيه وبين تلك الحقيقة من اي جهة هو وجوب ان يكون للموضع
الذي يوجد فيه حقيقة وقيل حصل بقوله من الفعل مستقلا مجردا عن حاله من الموضع
وسواء هو محتمل ان يكون من الموضعين مستقلا يؤوله ويكون المطلوب ح الا بر
الذي يرجع من الحقيقة او الموضع الذي يؤوله من الفعل انه وهو المعنى المجازي للحقيقة
وعلى ما ذكره الشارح نفس الحقيقة او موضع وقيل انما ذكر قوله او الموضع اي الى
ان المجاز العتلي يجوز ان لا يكون له حقيقة عند الشيخ في لا يطلبها او لا اول يطلبها
من الحقيقة اليه لا ثنائيا وورد بان الظاهر ان الموضع الذي يؤوله من الفعل انما هو
واشفا الحقيقة لا يتدرج في طلبها وقيل انما استناد الى السائل طلب المال بين المصح
وانه محتمل ان يكون مصدرا بمعنى النقول اي الرجوع بمعنى الرجوع اليه على الحدف والانتقال

ول

وان كان اعم من ان وقوله وما علمه ان يجب فوجهه ان لا يحمل من يقبل الشرح
فكنا وانما حاصله ملاحظة ملابس ما استناد اليه لما هو له ومنه صحت اياه فانك
اذا قلت جري النهر لا تخطت اقل انما استندت الجريان الذي يؤوله الى النهر لا
بل قد تطلبت الحقيقة فخطت ملابس كان لما واذكر وجهه من يجب
القرينة فيحصل ملاحظة ان حاصله هو ورواها فيصح عن ذلك قوله في ما يؤوله
المعنى خلق الله الاف لعله واحصل الكافر بالتاويل والصدق الى ما استناد الى السبب
فان الاستناد انما هو التقيد بان الحق التاويل وهو وجهه الاول في الجاز
الذي يقوى موضع الحقيقة الذي يستغني عن الحاجة باللعن في موضع
الذي يقتضيه الوضع الى غير ذلك مما هو حظا فيه الملابس بها لو خطت العتلي
الذي هو شرط القرينة فلهذا العتلي واليه اشار المصنف في الاستناد
الى غير الملابس والثاني قوله المصنف في سيجي ولا بد من مجاز من قرينه في الكلام
الذي يجب قرينه لما كان له كونه معناه في الاستناد الى الجاز
بعد ذكره في قوله كما ذكرنا المجاز القوي بعد قرينه وفيه كراهة في رايه
من قرينه بيان الاستناد لقيام القرينة المانعة من الحقيقة والثاني انما
قيل جري النهر وقد انما استندت لجرى منه النهر فلا شك انه استناد الى ملابس
عموما يؤوله مع قيام قرينه في استناد الجريان الى النهر عقلا مع انه ليس
بجاءل حقيقة وانك لا تلام كاذب وبغايه ما يمكن ان يقال مراد ارجاء اصله
بالعقل الى ما يقدره الحكم على ان لا الخاطي في الكلام بل انما هو
قرينه سارقه للاستناد من ان يكون الى موله فيمنع الاستناد بعد ان
شيء محتمل مع شقبت اخذ بالحاصل وانما استندت الى النهر
وله انفسه انما استناد كتاب الايضاح به حيث قد لا ليس متفرقة

من ثمت الارض ثمتا وشمتا فغير كما في المصباح لم يقترن القول به
ولان ثمتا لا يدخل الاسناد اليها فلو ان ارد به انه لا يسند الى المفعول معه باقيا
على حاله فلكذا القول به وان ارد به انه لا يسند اليه لانه لم يوارز مع المشرع
في سوى الماء والشمع بسنادا لعل اليها واجيب عنه بأنه اخذ في وان كان
مع الواد بن مع اوان يقصد لصاحبه مفعول فكل هذا الاسناد اليه لا ينبغي له
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان صاحبه مفعول الفعل انما سناد من الواد بن مع
فروا اليه في الما جلا في القول به فانه ليس الا بوجه في قوله انما
اليه لا يغير ذلك وكونه منصوبا لم يوجد في مفعوله وان اخذ في مفعوله
مع عند الاسناد لا يغير الا يقصده بخلاف القول به فانه يغير مع تغير
نفسه كونه بعد الواد بن مع **او غير الفاعل في الفعل** في قوله
في غير المفعول اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المفعول
للمفعول به في البني المفعول في المختصر جمل او لا مرجع الضمير اليه المفعول
مطلقا ثم بين ان المراد بهما التقييد وذلك لان الضمير انما يرجع الى المفعول بهما
وهو المطلق فجملة المرجع او كما تم قيدها بانها واورد بان الضمير ليس للمفعول
الى الجار والمجور حقيقة كونه اسنادا لهما فان قيل فلو لا ينبغي ان يكون الاسناد
اليه حقيقة وايضا لكونه اسنادا لهما في المفعول وان قيل فاعلا يعني
ان الجار والمجور ايا لكونه اسنادا للمفعول الى المفعول وان قيل فاعلا
يعني ان يكون مجازا وايضا لكونه اسنادا للمفعول الى المفعول ويمكن الجواب عنه بان
المراد بالمفعول هو الفعل الذي له من جهة وقوعه عليه فاداسند
المفعول الى غير يكون مجازا سواء كان ذلك الغير فاعلا او مفعولا او ظرفا او
كل الجار والمجور يكون اسنادا فيه الى غير مفعوله والاسناد الى الجار والمجور

انما يكون حقيقة اذا جرى مجرى المفعول به اسنادا وكون الجار ظرفا لاسناد
وهو الاسناد اليه اما انما لم يجز مجازا فلا يكون مجازا وهذا ظاهر من الاحاطة الى الاعتدال
بان قوله واسنانه الى الفاعل على المحمول على التمثيل بناء على الظاهر الا ان الغلب **وله**
يعني لاجل ان ذلك الغير مشا به فسر الملاية به على مجازاته فلام المصنف في الإيجاز
حيث قال واسنانه الى غيرهما لانه ما له مفعوله في ملاية الفعل مجازا ولا
يجز في تلبس ما اسناد اليه الفعل بالذي مفعوله في الحقيقة مع الاسناد وكون
الاسناد مجازا من غير اعتبار مشابته لما مفعوله في ملاية الفعل وانما حمل المصنف
وجه اسناد على اعتبار ما قول صاحب الكشاف وقد يستدل هذه الاشياء على
طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لما بها الفاعل في ملاية الفعل كما يغنيها
الرجل الاسد في جرائه وقد بينا في توجيه كلامه كانه اراد ان مجرد
الملاية وان كفى ذلك لكن ملاحظه مشابته لما مفعوله اذ دخل وان لم توجه
فان الاسناد انما هو صرحا مفعوله فتاسب ان يكون صرحا الى غير ملاية
ومشابهة بينها وسجي لئلا يمتنع عن قرب ان اسنادا على **وله** ليس هو
التشبيه الذي يفاد كان والكاف محتمل ان يكون الموصف المذكور كاشفا
عن معنى التشبيه من كان والكاف ونحوها موضوعه لانه التشبيه مطلق
وعمل ان يكون محض صوابا ومقيدا للتشبيه على تقدير ان يكون معنى يفاد يفيد
ان ادته فعل الاول ليس ما نحن فيه تشبيها بل مشاركا له من بعض الوجوه
فان قول القائل انبت الربيع البقل محمورا لم يقصد به تشبيه الربيع
بالقادر بل قصد انبات لازم من لوازم القادر للربيع كاشفا من قصد
التشبيه فلهذا أطلق لفظ التشبيه وعلى الثاني ان يكون تشبيها لكن ليس
الذي قصد انباته كان والكاف لكن الاحتمال الثاني هو اللابن فاقن البلاغة لان ما لا يكون

مقصود الالباب في باب البلاغة ولدا جزم الفاعل الشريف المجازي بالاحتمال الثاني على
نفي التشبيه المفاد بكان ونحوه بان التشبيه المفاد بكان ونحوه مفقود من الكلام والتشبيه
في جوابات الربيع البقل صحيح لما هو المقصود منه وليس **بول** وهو ان من ان العرب
ان يشتقوا الح الاشتقاق الاخذ منه اشتقاق الحرف من الحرف اخذه منه ونظرا
الشيء متعلق به وما متعلق به وقع في اكثر النسخ هكذا **بول** من ان تشبيه
والبا نادر جعلته تابعا له مفعول ان يشتقوا والفهم المنسوب عما يدور الى الجور
الى الشيء ويحتمل ان يكون من تبع فلان بنلان اصل له علمه وحج يعود المنسوب الى الشيء
والمجور الى علس ما تقدم وتاكيدا مفعول له علمه للاشتقاق والشيء ان من عاده العرب
ان ياخذوا من لفظ الشيء الذي يريدون المسالمة في وصفه صفة يجعلونها وصفه للتاكيد
معناه والتشبيه على ما تقدم قال في الاكشاف ظليل صفة مشتقة من لفظ الظل
لتاكيد معناه كما يقال ليل اليل ويوم ايوهم وما شبه ذلك وفي بعض النسخ ما مفعول
به من الابتداء بمعنى الطلب وحج كون تاكيدا مفعولا للابتداء والدا هي الامم العظمى
ودوا هي الدهر ماصيب الانسان من عظم نوبه قال ابن السكيت داهية داهية
دهياه ودهوا وهو توكيد لما كذا في الصحاح **بول** ويمكن الجواب عن الاول
بانه ليس عند المجاز كما انه ليس بحقيقة لانه يشترط في المجاز ان يند
الفعل او معناه الى غير الفاعل وغير المفعول به فبما بني له من المصدر والزمان والمكان
والسبب والمبتدأ وما جرى مجراه من المنسوب اليه المتقدم ليس باللباسه
الفعل عنده فلا يخجه ان يقال ان الملابس الفاعل الحقيقي فالله ملاس الاقبال
والرسل للمعد **بول** فيكون ما بني للفاعل واستند الى المفعول بواسطة انه يريد
بالمفعول بواسطة المفعول به بواسطة الحرف على قول من يجعل كل ما صرح فيه بالمجاز
مفعولا اصطلاحا والاسلوب والكتابات والفضال والعذاب ليس بالاجور انشأ

بمعنى

بواسطة المحرف تقدير ابل ما صرح فيه بالمجاز على تقدير كونه مفعولا بخلاف الزمان
والمكان والسبب والافلو جعل المفعول بحيث يميل كل مفعول بواسطة او لا بواسطة
لاندرج فيه الزمان والمكان والسبب لانها كلها مفعول بواسطة ولا يسهل الفاعل
مع انه يخالف المفعول المصنف او المفعول به وقد يقال الاول ان يجعل ذلك من قبيل
الكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره **بول** والمعتبر عند صاحب الكتاب ان ليس
ما استند اليه الفعل بفاعله الحقيقي حيث قال المجاز العقلي ان سيد الفعل الذي
يتكبر بالذي هو في الحقيقة له بعد قوله وقد يندال هذه الاشياء على طريق المجاز
المسمى استعار ودلك لما هيها الفاعل فاعلم ان المفعول به يندرج في المجاز
معناها الكفا على ما يسهل به الفعل فيحتمل انه اطلق التلبس بالفاعل التعريف
اعتمادا على قوله السابق كما اشار اليه بقوله في شرح المفتاح والمراد ثلثه
به في كونها من ملابسات الفعل ويكون ملاس به الفعل عنده اي اعم من ان يكون
بواسطة حرف او لا فيراد هذا الكلام ح يكون لتاسد الجواب عن الثاني
ويحتمل انه اطلعه في التعريف بناء على ان المعتبر عنده التلبس بالفاعل الحقيقي مطلقا
سواء كان في ملابسه الفعل او لا وهو الظاهر وحج لا يحتاج الى موافقة تعميم
الملابس فيكون المقصود من الايراد ان السؤال المذكور لا يرد عليه واشخيه
بما في الاحتمال الاول من تكلف الاعتماد المستبعد جدا ونقص الغيم وما يقال
ان ما لا يتعلق به الفعل لا بدائه ولا بواسطة حرف بعد اسنائه اليه مجرد التلبس
بفاعله فدفع بما في المجاز من الاتساع والقول بانه مقدمه لك وجبا اخر في الجواب
عن الثاني وهو ان المعتبر التلبس بفاعله الحقيقي لا التلبس بالفعل والاسلوب
يتلبس بالحكم لكونه صاحبه والفضال البعيد والعذاب بالمعذب
الولم يات عن توجه كلام المصنف لان المعتبر عنده التلبس بالفعل فلا بد ان يكون

المسند اليه المجازي ما لا يسهل ذلك العقل ولا يكفي مجرد التلبس بما عليه الحقيقي **قوله**
ذلك ان جعل انشال هذا الظاهر انه اشار الى قوله تعالى ما رجحت تجارتهم اذ المجاز
سبب للرجح ويحتمل ان يكون اشار الى ما ذكره السؤال كذا الكتاب الحكيم والاعلم
الحكيم والعذاب الاليم والسبه ظاهر وفي الضلال والعذاب اذا الصالح سبب
للعبد والعذاب للالم وفي الكتاب والاسلوب خلا لا بد من التكلف بان الكتاب
سبب الحكمة وكذا الاسلوب **قوله** من السبب الاضافيه والايقاعيه
لم يتعمد للنسب الوصفية مثل نهر جري ونهر جاريا من ان المنسوب اليه
المقدم ليس ما يلابسه العقل او معناه عنده والنسب الوصفية التي اعتبرتها
نسبه اليه الى الموصوف من هذا القبيل وان اعتبرتها نسبا الى ضمير المنسوب
في داخله في الاسناد والمعرف بالعرف المذكور **قوله** في المذكور في الكتاب
تفرع على كون المجاز العقلي اعم من المجاز الاسنادي مع اشار الى ان جعله مساويا
له ياتيه لو سلم ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبه الاسناديه او غيرهما
فالعرف للمجاز العقلي في الاسناد خاصه فلا يرد الاشكال بالمجاز العقلي في غير
من الايناعيه والاضافيه على انه يجوز ان يكون التعريف لمطلق المجاز العقلي باعتبار
تعميم الاسناد في التعريف بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصرح الكلام او
المستلزم له ويكون ماله الى منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشتمله هذا التعريف
وبهذا يفهم ما قيل ان جعل التعريف لمطلق بناء على تعميم الاسناد بصرح واللام
ساقى ذلك لا يقتضيه عدم تحقق المجاز في الاضافيه والايقاع اذ المجاز في صورتهما
انما هو في الحقيقة في الاسناد اللازم لها لا فيها وايضا مراد بالمطلق المقابل
للمجاز العقلي هو المجاز ان لم يكن للاسناد والاضافه والايقاع بفعل التعريف
لمطلق بناء على جعل الاسناد بحيث يشمل الاسناد اللازم في الاضافه والايقاع

ساقى ذلك لا بد من كون التعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصه فالاولى ان يقال
اما ان يكون بغير الاضافه والايقاع مجازا عقليا كما هو الظاهر اولا وعلى الاول
يقين كون التعريف للاسناد المجازي خاصه لا لمطلق وعلى الثاني لا يكون المجاز الا في
الاسناد ولا يقتصر في المجاز المطلق السائل للاسناد وغيره وانما جبره بانه بعينه
ما ذكره الشارح رحمه الله وكذا سنده ما قيل ان المذكور في الكتاب انما هو الاسناد
المجازي حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي لخل الاسناد فيه على مطلق النسبه في غاية
البعد وكذا جعل القسم اعم من القسم من وجه اللهم الا ان جعل مرجع القسم في قوله وهو
اسناده الى مطلق المجاز العقلي المذكور في من المجاز العقلي الاسنادي بغير هذا
على ما ذكره المختصر من الوجه البعد وهو جعل الاسناد بمعنى مطلق النسبه كما اشار
اليه بقوله اللهم ووجهه ان المتبادر من اطلاق الالفاظ المصطلحه معناه ما الاطلاق
وقيل ان تعميم التعريف لخل الاسناد على مطلق النسبه ادنى من جعل الاسناد اعم من
الصرح واللام لان المعروف ح كونه هو الممد ايضا ولا يخفى ما فيه **قوله** وقد يكون
كما في كل المجاز منه صريح ايضا لان التسلية اذقت فيه على العموم صريحا وهو
مجاز عقلي واجيب بان ليس الكلام في هذا الجاز بل في المجاز المكتن عنه بهذا المجاز
وهو اسناد المحزن الى العموم فان التسلية انما يوقع على ما انصفت بالحزن في التركيب
مجازا ان ايقاعه ومكنى اسنادي وبانه ربما يدعى ان فيه مجازا واحدا لا غير وهو المكتن
الاسنادي لان ايقاع التسلية على العموم انما يكون مجازا انتمه كونها محزنة **قوله**
على ما بينهم من ظاهر كلام السكاكي والصنف وذلك لانهم من ظاهر كلام الصنف
اختصاصه بالاسناد المعلوم من صريح الكلام لا الاضني المستلزم لكأن ايقاع
والاضافه وغيرهما ولا مطلق النسبه السائل للاسناد وغيره وكذا من ظاهر كلام
السكاكي والشيخ عبد القاهر حيث فسر المجاز العقلي بالكلام والجله وارطاه

على الكلام والجملة على المصطلح دون اللغوي **قوله** كما يتوهم من الشارح اي من قوله
وانا قلت خلافا ما عند المتكلم من الحكم فيه دون ان اقول خلافا ما عند العقل لئلا
يشغ طرده باذا قال الدهري عن اعتقاد جبل او جامل عني ابتدع الربيع البدر
واساسات البطل من الربيع فلو كان الاول محزجا له لم يستعمل القول بامتناع
الطردية على تقدير انتفيده بقوله خلافا ما عند العقل لان من امتناعه على
دخوله في التعريف وربما يتوهم من تخصيصه اخراجه للذب بالذكر وان كان عدم
القول بالنفي ليس قولا بعد **قوله** ولما قيل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده وحيث وهذا اعم ود على المصنف في اعتراجه على السكاكي بان يظن ان
عكس التعريف بناء على ان قولنا ما عند العقل على ان نون الله ما حصل عنده وحيث
وهو اعم ما في نفس الامر لا مكان ادراك الكوادر فيكون الكادب حاصلا تانيا عند
العقل فاما عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما هو بخلافه فلا يجوز ان يراد به في التعريف
ما في نفس الامر وحده مع ادماج اندفاع الاعتراض الاول بقوله وح حذف الاعتراض
الاول ايضا لكن نتيجة عليه ما قيل انه منافي لكلام السكاكي قطعا لان ما عند العقل
بهذا المعنى يتناول الامور الكادبة كما صرح به المجيب فحق قول الدهري
انبت الربيع البطل مدح في ما عند العقل لحصوله عنده وبقوته وان كان كاذبا
فيخرج عن تعريف الجازي بقوله خلافا ما عند العقل فلا يطل به طرده كاذبه
ويكفي العباد في دفعه بان يحصل كلام السكاكي كقوله الشارح في شرح الشارح
ان قوله خلافا ما عند المتكلم يحتمل على ما يدين خروج قول الحاصل ابتداء الربيع
البطل واليه اشار بقوله لئلا يبطل طرده الخ ودخول قول الاول كسا الخليفة
الكعبه واليه اشار بقوله وعكسه الخ بخلاف قوله خلافا ما عند العقل او ليس فيه
هاتان التايدتان ولا يتدرج في ذلك حصول احدهما فخرج قول الجامل بالقيده

المذكور وهو خلافا ما عند العقل لا ينافي كلام السكاكي ثم ان قوله ولما قيل الخ ابتدا
توجيه كلامه على وجه لا يرد عليه الاعتراض المذكور وقوله اذ لا امتناع الخ علم
لان دفاع الاعتراض الاول بالتوجيه المذكور وقد يقال انه لم يرد بقوله ما حصل
عنده ومنه ما هو بل ما ثبت عنده ولم ينفى الاستحسان بل ما هو او بالنظر
الصحيح ليس ما عند بل منفي وربما يورد قوله في شرح المتنازع في الجواب
بعد قوله ان المفهوم الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنده ولا يمتنع ان يحصل
عند العقل ان الخليفة نفسه كسا الكعبه ولا يخفى ما فيه من شيايد الثقلان والظاهر
كافرة الشريف الجرجاني رحمه الله ان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلافه
ما يمتنع عنده بدليل قوله اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبه
وعدم امتناع ان يهزم الامر وحده المحذور بهذا استقاما قلنا بطلان العكس
واستقام العدول عن قوله خلافا ما عند العقل اذ هو متناول لقول الدهري
انبت الربيع البطل لان اساس الربيع البطل ممتنع عند العقل بل لو امتنع لما امتنع
الدهري العادل واجيب بان ما يمتنع عنده قسما ما يمتنع عنده بداهة ولا يجوز
من عاقل ان يعتقد بوقوعه والثاني ما يمتنع عنده بالنظر الصحيح غير محذور ان يظن
فيه واساس المرجع من هذا العيب وكان السكاكي اشار الى هذا المعنى بقوله
فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازا وان كان بخلاف العقل في نفس الامر وقوله في نفس
الامر بخلاف الخالفه الى ان كان مخالفا في نفس الامر للعقل ممتنع عنده
ولم يرد كسبه به العقل مخالفة اياه وكان المصنف يوهمه انه يقدر للعقل
شائلا ان قوله بخلاف العقل معناه بخلاف ما في نفس الامر واعتراضه على
بطلان العكس ما ذكرت من تقرير كلام المصنف من غير ان يراد اي بقوله بغيره
له المذكور في تعريفه للجواز وجه الاستعانة صرح بان معنى ما عند العقل ما يمتنع به

لكن ربما يكن ان يفتش بان يمكن ان يستدل بقوله بعد عدة ابيات الم تر كيف اودعنا
 وادعيت ثم ادرنم الوحي على ان قابله هو عدم يرد ظاهره مثل الاستدلال
 في قول في النجم ويرفع بانه لا دلالة هنا على ان الوحي به ما يكن ان يستدل على حاله
 فليد بخلاف قول في النجم وانه المبدي والمبدى قيل وجه الدلالة اما باعتبار ان
 من قال بمراسه واراد به ان افنا الشاعرا وسعر راسه وان طلوع الشمس
 وعروها كل يوم بها قال بانه المبدي والمبدى والمنشئ والمنشئ لعدم التوال
 بالفضل واما باعتبار ان كون الافنا بامر وارادته دليل على كونه مغنيا
 وان طلوع الشمس وعروها بامر يدل على كونه منشيا من غير عيدا وروما
 عاقلان بان حل اسناد من على الجواز بقوله اذناه قيل الله ليس اولى من الله
 كيف وفي الاول مصير الى الجواز قبل او انه يمكن دفعه بان الحل على الصلاح والاملا
 اصله واسلم **وقسمه** اي الجواز العقلي اربعة اقسام هذه الاقسام
 جارية في الحقيقة ايضا واملا ما ذكره الجواز بعينه لكن اذا صدرت عن الله
 بما لا يتعداه وتقييد الحقيقة والجواز بل الوضعي يجوز ان يكون الطريق حقيق
 على الجواز بعينه وتختلف عن قولنا ثبت البطلان في الجواز بعينه
 الحاشية امر بان لا يخل ان كون باعتبار ان المصنف ذكر الجواز الاسنادي والاقسام
 والاضافي او باعتبار انه حل الحقيقة والجواز على نفس الطرف لان الحقيقة والجواز
 العمليين كما اضافه انما يوصف بها الاسناد ولا المنطق وتوهم في الحقيقة باعتبار
 حقيقة الطرفين والجواز بعينه عليه انه يقتضي ان لا يتجاوز الاقسام الثم
 كون الطرفين حقيقين او مجازين لان التسمين الاخير من صور الاختلاف
 ليس باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيها بل باعتبار حقيقة احدهما ومجازية الاخر
 فينبغي ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجازية بافرا الطرفين واجيب

بان توزيع التسمية بهذا الاعتبار يعني انه يلاحظ هذا الاعتبار في التسمية
 مجموع الاربعة سوا وجد هذا الاعتبار في كل القسم او لا وتدقق في كل
 من التسمين الاولين وفي مجموع التسمين الاخيرين لان الطرفين مجموعهما حقيقة
 او مجازان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار في كل منها على ان الاقسام المذكورة
 هي كون الطرفين حقيقين ومجازين ومختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار
 في كل منها ولا تخرج عدم حقيقة في كل من قسمي المختلفين ولا يبعد ان يقال
 المراد بحقيقة الطرفين ومجازيتها بمعنى انضاف مجموع الاربع من الحقيقة والمجازية
 الى الطرفين لا بمعنى انضاف كل منها على حدة اليها **قوله** وكذا المراد بشتات
 الزمان لا خفاء ان الشك في حاله قابله بالشمع وهي كونه في زمان يكون حواره
 الفريضة مستوية او قوته مستقلة كما ذكره وبالاضافة الى الزمان يكون له
 حاله قابله بالارض من ازدياد قوتها الساسه ويمكن توجيهه بان الزمان ليس له
 في حد ذاته شئ من تلك الصفات بل هي الارض بسبب لطافته الهوى واعتداله
 وانضباب القطر من الساعات في هذا الزمان الا ازدياد قوت الارض لما كان
 فيه والزمان طرف له اضعاف الشبكات اليه وكأنه رحمه الله فسر شبات
 الزمان بالتفسير المذكور تنبيه على هذا المعنى ولم يعرف لما له من الحالة العارضة له بان
 ملائمة اعتقاد على ظهورها في بادي الرأي وما قيل في توجيهه انه محل الازدواج على
 الشعري ويجعل مضاف الى المنقول والراد ازدياد الزمان للقوى اي زيادته اليها
 او من الزمان يزداد به القوى او حاله يكون للزمان عند ازدياد القوى ففيه
 ما لا يخفى **قوله** وفيه تنبيه على الاسناد والمجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه
 كما لا يخرج الطرفين الاسناد عما هو عليه وفيه تنبيه ايضا على ان احد الطرفين
 لا يخرج الطرفين الاخر عما هو عليه من كونه حقيقة او مجازا والله اعلم بالصواب

يستبعد من اجتماع مجازات في الطرفين والاسناد واجتماع حقيقة ومجازين
متفقين ومختلفين في كلام واحد **قوله** واما على مدق السكاكي ففيه اشكال
وذلك انه منسرا للمجاز العقلي بانه هو الكلام المقادير خلافا عند المتكلمين الحكم
فيه لغز من الناول اذ لا خلاف لا بوساطة وضع ولم يشترط في الحقيقة والمجاز
المقتلين كون المسند فعلا او معناه فيجوز ان يكون المسند في ذلك الكلام جملة
اسندت الى المبتدأ وفي وضعها بالحقيقة والمجاز اللغويين اشكال حيث اخذني
تسريتها الكلة فيقتضي ان لا يوصف الجملة المسند بها فزيد انقسامه على اربعة
وحل الحكم على اللفظ ليعم المفرد والركب ليرزول الاشكال غير صحيح لانه لا يكون
مجازا لاستعمال التعريف من غير قرينه لكن تقيم المجاز اللغوي الى الاستعمال
وغير ما والاستعمال الى التمثيلية وغير ما مع انه مثل التمثيلية ما هو كقطعة
مثل قولك اراك مقدم رجلا وتوخر اخرى يقتضي ان يوصف الركب بها اما بالمجاز
فلوجوب صدق القسم على الاقسام الالهية الا ان يجوز كون القسم اعلم من القسم
من وجه واما بالحقيقة فلا نكل ما ووصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير
الموضوع له بوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في الموضوع له وبالجملة ان نظر
الى ما يقتضيه التعريف من اخصار المجاز والمقابلة اللغويين في المفردات لم يخصص
الاقسام في الاربعة وان نظر الى مقتضى تمثيله كان الاخصار على مذهبه ايضا
لا يترك الا ان كان باق لانه اذا كان بعض اجزا الجملة حقيقة لغوية وبعضها مجازا
لغويا فالجمل من حيث هو لا يوصف بشئ منها لانه لا يتناول بل يوصف بالمجاز اللغوي
لان المعنى الحقيقي للجمل هو مجموع المعاني الحقيقية لمفرد منه والمعنى المركب من مجزئ
ومن خارج معاني المعنى الحقيقي فيكون مجازا والجواب عن الاشكال بان التعريف المذكور
على ما صرح به في قسم البيان انا هو المجاز المفرد لا المطلق المجاز المنقسم الى الاستعمال

التمثيلية وغيرها فلا يلزم ان لا يوصف الجملة بها وانما عرف المجاز المفرد دون مطلق
المجاز ذنبا الى عدم الوضع في المركب او التردد فيه او بنا على ان المجاز المفرد تلك
الانواع يعرف ما هو المتيقن والغالب واصل ما هو المفرد وغير الغالب
على المقاييس انما ما للاقتباس من افعالها ظاهرا في المثال والعدول عن العبارة
المستعملة في مثل هذا المقام لاها من الاقتباس وهو اعتبار لطيف كراما بيا
اليه في مقام يناسبه والاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القدر او الحد
لاعلى انه منها وقوله وان المعنى يطفئ بغير الاقتباس الى كونه لاله على ان يحد
الا به هو المعنى المذكور **قوله** نصيب على انه منقول به وهو اختيار الزحشر
و يجوز ان يكون طرفا في فكيف تكمل بالتوى في يوم القيمة ان كفسرتم في الدنيا
وان تنصيب بكفرتم على ما يدل محمد بن ابي فكيف تتقون الله وعشرون
محمد بن يوم القيمة وانا اختار الوجه الاول لعله التقدير وانا اول خلاف
الوجهين الاخيرين وتوجيه الكتاب على الوجهين ما هو من الكشاف
وقوله لانه يتسارع عند تناقض الاخران الشك بوجه ذلك ما نقل عن
الطبيب **قوله** والتم محرم المحرم مخافة وسبب ما صبه الصبي وهو
وما نقل عن بعض الكتب ان رجلا سمي قاح الشعر كحك الفراء واصبح وهو
ابن الاسر والحمية كالساعة فتا لا ريب القيمة والحمية والنا رقي المقام
ورأيت النا سريتا دون السلاسل لما ان رقت بولد ذلك اجتمعت
كأثر من يوم ما في التقدير ما يدل من يوم القيمة او نصيب بتقدير معنى ذلك
نا نيا لتخيم شأن اليوم وهو له وسط بئوله يجعل الولدان محصل معنى
الايد على التقدير المذكور وجه يندفع ما يقال ان الظاهر ان ذلك مستغنى
عنه **قوله** ومنه اخر النرد فصله لانه ليس فيه اسناد امر او نهي وان كان

معنا امر او نبي الى ايتا وما فعل قوله لسال الزجاء لانعدام الامر والنهي اصلا **قوله**
 اي السند اليه المذكور قيد المذكور لان قيام السند به هو السند اليه ليس بمستحيل
 اصلا فلزم يقيد به لم يذهب الوهم الى استحالة مطلقا **قوله** وقيام السند بالسند
 اليه اعم الخ تنبيه على ان ما ذكر في الايضاح من انه جعل جهة صدور عنه قسيما
 لقيامه به حيث قال كاستحالة صدور السند من السند اليه او قيامه به فالأمر
 فأيده يقيد بها **قوله** اي من جهة العقل قيل فيها شمار بان انتصاب عقلا وعادة
 على التميز وليس هناك مفرد يميزها فان انقسام الاستحالة الى العقلية والعادية
 موجب انها ما في صفتها لاني داتها ولا منسبه يحتاج اليه اذا الاستحالة لازمة والتميز
 هو التمام لا العقل فان جعلت متعدية بمعنى الحكم باستحالة الشيء وعده محالا كما في قوله
 ما يستحيل العقل كانت معدرا مضافا الى مفعولها فلا يصح جعلها في علم التميز
 لتلك النسبة الاضافية لان التميز عن النسبة الى المفعول مفعول والى التام
 فاعمل وكيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى المميز وانما عدلت عنه فقدا
 الطريقة الاجمال والتفصيل والعجيج ان انتصابها على المصدرية اي استحالة عقلية
 او عادية او على الظرفية اي العقل او العادة وان يفسر بها بيان لما حصل
 المعنى لا توجه الاعراب لظهور واجيب عنه بان التميز هنا انما هو عن نسبة
 الاستحالة الى فاعله وهو القيام والاستحالة لازمة للاستحالة المتعدية ولا يلزم
 ان يكون التميز فعلا لنفس الفعل المذكور لانه كما يكون فاعلا لنفسه فخطاب
 زيد بنفسه يكون فاعلا لمفعله نحو املا الانا ما كان الما فاعل للملا لا لاملا
 او لازمة نحو جرت الا ارض عيوننا فان العيون فاعل للمشي لا للتحجير وهما لا يميز
 كون العقل فاعلا للاستحالة لازمة بل يكفي صد كونه فاعلا لمفعله وانت جيبان
 الجواب مني على ان التمييز في المعنى لا يكون الا في علا والافتقار الى ان يقول لانه ان عينا

في الابه المذكور انا وقت تميزا للكونه فاعلا للتميز بل لكونه مفعولا للتميز وايضا كون الماء
 فاعلا للملا لا لاملا م اديع ان يقال املا الماء في الانا **قوله** عطف على استحالة اناله
 لما عسى توهم في بادي الرأي عطفه على قيام السند وفساده ظاهرا فادع صير المعنى
 كاستحالة صدور عن الواحد وليس هذا ما يستحيل العقل والاملا مهابية لتمييز العقلا
 الى اخر ما قرره هذا اذا فسلا استحالة المعنى السابق من كونه بحيث لا يدعى احد من المحققين
 والمبطلين انه يجوز قيامه به اما اذا فسرت بان يكون بحيث يحكم العقل بالظن العجيج انه
 يتنع قيامه به يجوز عطفه على قيامه يرشدك الى ان ما نقل عنه في الخواشي ان الاستحالة
 عقلا بهذا المعنى لا يشمل مثل اشباب المميز فيصح عطفه عليها وجعله قسما اخر ولد ادعيب
 بعضهم الى ان هذا المثال ما علم استحالة صدور السند من السند اليه المذكور عقلا **قوله** فعره
 فاعله او مفعوله الى اخره اشعار بان المراد بعرفه حقيقة لا سندا ومعرفة انه متى يكون
 حقيقة وعلى اي حال يكون بحيث يطلق عليه انه حقيقة لا ماعسى ان توهم ان المراد بالمعرفة
 نفس حقيقة لا سندا فان له معنى ظاهرا معلوما هو نسبة السند الى السند اليه حقيقة
 فلا ينقسم بعرفته الى الظهور والافتقار وانما جريان فيهما قن والتوجيه بانه لا يلزم ان
 يكون للحجاز حقيقة وانما يلزم ان يكون له فاعل او مفعول حقيقة ليس بوجه ادعاه في الوجود
 لاني الوجود ومعرفة الشيء لا تنوقف على وجوده **قوله** اي قول ابن المحدث في بعض النسخ هم
 اليهم دفع العين والبال المعجبة للشبهة وفي بعضها ينفع اليهم وسكون الميز وكسر الاله وفي
 الايضاح انه لا يواسر وقيل انه كسره لان المحدث فلاح في الله وقيل انه اشار الى ان ما
 في الايضاح ليس على شي من انه اعلم بحقيقة الحال والضمير المستتر فينا الى الحقيقة
 وصفناه حذاه والسنا بالضم الفوق والشماع منه الشاع عن الحسة في الاستان
 بالقرينة بادي الرأي فظهر له بعد اسرار الشطر ان شبهها به وقع عطا اعز عنه وقال
 ينو سنا ما التمر او قوله يريدك من الزيادة التعدية الى الفوق ارجح كان الخطاب

المؤخره الى غير معين للمبالغه ونايتها غرضنا بيان كون سنانها فوق سنان الزرق قوله
لما اورد من وقايت الحسن والحال ولعمري اني اني من الخائفين من ما في البيت ويزيما
اشهر من المثل وهو كراهه الماد والطباع بحوله على مفادات الفادات ذكره المشاهير
نقل الحرمة في العادات ووجهه انه بكل نظر يرى حسنا اخر من محاسن حاله ودينه
اخرى من وقايت كاله فلا تكرر **قوله** اي اقدمتني نفسي جعل النفس في عمل الاقدام اياها
الى ان الفعل المتعدي اذا كان لاختيار العبد فيه مدخل فالاسناد الى المصدر كونه حقيقه
وان كان مخلوقا لله تعالى كضرب زيد واقدمه عز وجل كذا واذا لم يكن كذلك فلا يكون
الاسناد اليه حقيقه كسرقني ويريدك وربما يحتل ان يكون جملة فاعلاما به
لما قسم السكاكي في المفتاح بناء على مذهبه ان العبد خالق لافعاله الاختيارية ويؤيد
ذلك قوله في شرح المفتاح وقوله اقدمتني نفسي احترازا عن جعل الفعل العبادي
الله تعالى وقول الشاعر وصرني مواك البيت من جمله ابيات هي
لقد اصبحت شوقا ولما سمرنا الاجل فحينك عايدا بك منك لما عاقت الليل
وصبرني مواك وفي حسي ضرب المثل فان سلمت لكم نفسي ما لاقيه خلل
وان فعل المولى رجلا في ذلك الرجل اي صبرني الله بسبب مواك هذا الحاله
ليشعر بان قوله وفي حسي ضرب المثل مفعول ثان لصبر كما صرح به العلامة
البرازي في شرح المفتاح حيث قال بضرب المثل هو المفعول الثاني لصبر
تقديمه وصبرني هو اكل مضروب المثل وهو في المعنى خبر لصار على ما به علمه الترف
الخرجاني رحمه الله والواو مراده متوسطه بين المفعولين اللذين هما في المعنى اسم هو
ضمير المتكلم وخبره هو يضرب المثل في حسي يريدت في ثاني مفعول صبر ثانيا
بالحال اذا الواو للحال والحال قديم مقام المفعول دال عليه كذا في شرحه للمفتاح
وقيل يريدت لنا كيدا للمصوق بينهما كالواو المتوسط بين الموصوف والموصوفه

لذلك

لذلك على ما ذهب اليه الزمخشري ونظم قول الشاعر وكنت وما ينهني
الوعيد اذا حل قال على الناقصه ويحتل ان يكون مراده بقوله صبرني الله بسبب
هو ان هذه الحاله صبرني الله بسببه هالكا فليكون بمعنى ما قيل الواو للحال
والخبر مخدوف اي صبرني هالكا وشهورا بين الناس بالحصر والولد والبالا
والحال انه يضرب في المثل لذلك فيكون اما على تحوير الواو في المضارع المبتدأ
او على تنبيه المبتدأ اي واما يضرب وقيل الواو لمطفأ احد الطرفين على الاخر اي صبرني
هو ان يضرب المثل لحسنه وفي الا انه قدم المطفوف كما في عليلك ووجه الله السلام
والجارحني الباء واللام تغلظان يضرب وفي ايرادها ايدان بان المعنى يضرب
بالاشياء المثل لحسنه ويضرب في المثل للاشياء اي صرت مثلاله ومثلاله قيل
بحوزان يعطف على صبرني والعهد له في المطفوف الى الفاعل لقصد الاستحضار
والاستمرار وروى يحيى بن الساجي فيكون ح د لاسن **قوله** فالاعتبار اذن
ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته لا بد ههنا من نوع
لتحقيق الكلام فلا علينا ان لا نحدد ظهورنا فتقول وبالله العقه والتوفيق تحرير محل
النزاع ان المجازا للفعل في الكلام الذي يكون للفعل السند فيه لازم يكون هو المقصود الا ان
منه هل يشترط في تحققة تحقق فاعل حقيقته لذلك الفعل السند بحيث اذا اسند اليه
كلمة لا اسناد اليه حقيقته امر لا فذهب الشيخ عبد القادر رحمه الله الى انه لا يشترط
بل يكفي في تحققة وجود معنى ذلك الفعل السند حقيقته كما به عليه بقوله فالاعتبار اذن
ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فالقيد هو وجود حقيقته
وكما الصيرون والزباليه واليه اشار الشارح رحمه الله في شرح المفتاح
ليس المقصود ههنا الى اتمام وتصير بل الى اتمام وجوده وصيرون وزعم الامام الرازي
والسكاكي رحمه الله انه يشترط بينهما المصنف رحمه الله واختار الشارح

والا يكثر المناقشة بان الاستعارة انا هي اسناد الصفة الى صير عيشته فيكون المراد بصير
 راضيه صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وحده يعبر ان يقال هو في عيشته راضيا
 بها ووجه دفعها ان صير راضيه انا هو العيشة فالمراد بها واحد فاذ اراد بالغير
 صاحبها كان هو المراد ايضا بالعيشة والميراث من المراد بالعيشة منها ما هو
 وبالغير معناها المجازي لا يصفوا عن شوب تكلف وصيق عطف فيكون المعنى هو في
 صاحب عيشته **قوله** وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخصه من الما قبل لان
 ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقولنا تعالى خلقكم من نفس واحدة
 الشعب في الصحاح الشعب بالتشديد تنج الشر وهو شعب الجند ولا يقال
 شعبا ان ينح الفيز المعجم وشعب عليهم بالكسر شعب شعبا اي بالتمتع فيه
 وشعب ايضا بالتحريك اسم امره **قوله** كالاستخدام في علم البديع يريد ان يقال
 الاستعارة في الصير المستتر في صايم دونها في مثل الاستخدام في كون المراد من
 الرجوع اليه وصير الراجع مختلفا وبهذا يندفع ما قيل استخدام فلا ينفي التشبيه
 ويسقط ما يقال في دفعه مع استعماله على شوب النصف ان شرط الاستخدام
 ان يكون اللفظ معنيا في وليس لها معناها لان اللفظ الذي ادعى كونه ما
 ليس شيئا غيرا لها وقد يقال في توجيهه ليس المقصد الى التشبيه كما تقول
 الاسم كونه تشبيرا لاستخدام هو ان يراد بلفظه معنيا في احد اللفظ والآخر
 بصير سوا كانا صفتين او مجازين او اح حقيقة والآخر مجازا **قوله** وجوابه
 ان معنى هذه الاعتراضات ان يكثر المناقشة في الجواب بان على تقدير ان يكون المراد
 بالمشبه والربيع وغيرهما حقيقة دون السبع واللفظ المختار يكون اللفظ مستعملا
 فيما وضع له بالتحقيق وادعا السبعية للمنية واللفظ درية الربيع لا يجوزها عما وضعت له
 حقيقةا كان ادعا الاسد به التشجاع في الاستعارة المصريح بها لا يجعله موضوعا له

ان

لفظ

لفظ الاسد فلا يكون من الاستعارة في شيء فيكون الاسناد مجازيا عقليا ولا يكثر
 الى الاستعارة بالكناية والتوجيه بانه قصد بالانبات في مثل اثبت الربيع البقل
 امره في شبهه بالانبات الحقيقي كما هو مذهب السكاكي لا يحل بطايل اما اوله فلان
 السكاكي طرح بان الانبات هنا امر محقق لا وهمي واما ثانيا فلان الادعاء المذكور
 ادالم يخرج اللفظ عما وضع له بالتحقيق فليس جعل اسناد الانبات بالمعنى الوهمي اليه
 حقيقة فانه يعتمد بها ونحن نقول وبالله العمة والتوفيق قد اضطرب كلام السكاكي
 في تحقيق الاستعارة بالكناية حيث قال في الفصل الثالث في الاستعارة بعد
 تفصيلها ويسمى المشبه به سوا كان هو المذكور والمتركة استعارة اسمية استعارة
 وانت تعلم انه اذا كان المشبه به مذكورا فقط يكون استعارة مصرية واذا كان المشبه
 مذكورا فقط يكون استعارة ملكية وهذا مشعر بانه معترف بان المستعارة في الظاهر
 المشبه لفظ السبع المترك لاللفظ المشبه المذكور وفي اخر بحثنا لاستعارة البعشية
 ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة البعشية من قسم الاستعارة بالكناية بان يلقبوا جعلوا
 في قولهم نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصرع
 استعارة بالكناية عن التكلم بوساطة البالغة في التشبيه على مقتضى المقام
 وجعلوا شبه النطق اليه قرينة الاستعارة كما رام في قوله واد المشبه انشبت
 اظفارها جعلوا المشبه استعارة بالكناية عن السبع الذي في اخر فصل المجاز
 العقل والافالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية جعل
 الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة البالغة في التشبيه على ما عليه
 مبنى الاستعارة كما عرفت وجعل شبه الانبات اليه قرينة للاستعارة وطاهر كلامه
 في صدين الموضعين مشعر بان المستعارة لفظ المشبه والربيع وغاية ما يلزمنا التوفيق
 بين كلاميه ما قرره السارح في قسم البيان من هذا الكتاب ان الحق في الاستعارة

بالكناية هو اللفظ السبع الذي منه يذكر ويقتضى الواقع موقعه لفظ المسبب المراد منه ادعاء
والسبب مستعار له والحيوان المنزى مستعار منه وحيث يستعمل الاستعارة بالكناية
بذكر المسبب وان كان المسبب به اراد بها المعنى المصدرى وحيث جعل من اقسام المجاز
اللفظى اراد بها اللفظ المستعار وما ذكرنا اخر يجب الاستغفار التبعيه واخر فصل
المجاز العقلى المحول على وجه المضاف اى ذكر المسبب استعاره بالكناية طالب كونها معان
عن السبع ادعاء وكرر الربيع استعاره بالكناية عن التبادر المختار طال لونه عبارة
عنه ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدرى فيندفع الاشكال بخلافه
والحاصل انه حيث جعل المجاز العقلى والاستعارة التبعيه من قبيل الاستعارة
بالكناية اراد بالاستعارة معناها المصدرى اعنى ذكر المسبب واران المسبب به
بمعنى استعمال المسبب في المسبب به ادعاء لا حقيقة فكون الادعاء فى انتمال الربيع البذر
حقيقه لما مر من ان الادعاء المذكور لا يخرج اللفظ عما وضع له وحيث جعل الاستعارة
المكنيه من قبيل المجاز ارادها اللفظ المستعار ووجه يندفع الاعتراض التوى بانه
قسم المجاز الى المرسل والاستعارة وقسمها الى المرحه والمكنيه فيكون المكنيه مجازا
مع ان المسبب فى قول المدعى مستعمله فى الموت بادعاء السبعيه فكون مستعمله فيما وضعت
له بالتحقيق وفى غير ما وضعت له بالتأويل والمجاز عنده ما استعمل فى غير ما وضع
بالتحقيق ويظهر ضعف ما قيل دفعه ان لفظ المسبب بعد ما جعل مراداً للسبع يستعمله
فى الموت استعماله فيما وضع له ادعاء لا حقيقة وكذا ما قيل ان قيد الحقيقه مراداً
فى الموت ان كان باعتبار انه موضوع له حقيقة وباعتبار انه موضوع للسبع
مراداً له الموت فذكر من ان ادعاء السبع غير متعارف مجاز واستعماله ههنا ليس من
حيث انه موضوع له بل من حيث انه مراداً للسبع والموت فذكر من ان ادعاء
ان ههنا ليس بخارج عن معنى الموضوع له اذا اعتبر معه ما يخرج صار خارجاً عنه بل هو العكس

وانما اظنبت الكلام اتساعاً لدوى المرام وتنجيد الخاطر الى الانه **قوله** على ان المسبب
ههنا جواب اخر بالمدان محموله انما لان ان الظن من كونه كذا المسبب مخف
صام مطلقاً وهو ليس بذكر والمذكور بالصير فلا ينفسه صاماً كان او غير **قوله**
ومنهم من لم يقف الخ اراد به الخ الى حيث قال فى الجواب عن الاول والمراد بالصير
فى راضيه هو صاحب عيشه فيكون اصل معناه هو فى عيشه حسنة مثل عيشه
راخ صاجها وعن الثانى يعلم بما مرحه الاضافه فى ههنا صام لكون المراد من الهاء
ح ليس المذكور هو فلان حتى يكون اضافته من اضافته الى نفسه ولو سلم ان المراد
بالهاء هو فلان المذكور لا يلزم منه اضافته الى نفسه لان المراد بالهاء مسمى ذلك
الشخص والصير الهاء يرجع الى اللفظ فكون تقدير صام ههنا صام وعن الثالث
ان اراد به ان يستلزم ان لا يكون له الامر اصلاً فهو مجاز ان يكون الامر له مجازاً
وليفه حقيقة وان اراد انه لا يكون له حقيقة فلم يكن لو قلت انه مستلزم او لا يلزم
من استلزام الامر له حقيقة استلزام مطلق لانه لا يلزم من استلزام الحاضر انشاها
وقد بينا العرف دل على ان الامر له مجازاً وعن الرابع لان بعض الناس يجوزون اطلاق
الاسم على الله تعالى من غير توقف وصاحب المفتاح قد صرح بتجويره بقوله
عجل الربيع استعاره بالكناية عن الفاعل الحقيقي ورد على من جازى الخ الى
بانه لم يرد انه لما جازى الاطلاق لا توقف صح منه اطلاق الربيع وغیر غيره على
بل اراد انه لما جازى ذلك لظاهر انه اعتقد ان اللفظ السليبيه من اهل الاسلام
ولجاء عليه على الجوز فحكم على زالمهم بتصرفه على حسب اعتقاده فلا يصح الزامه
التوقف على السبع فى خواص الربيع البطل ويندفع ايضاً ان السبع عليه بوجوب توقف
صحى بل هذا التركيب على السبع عند العالمين بالتوقف على تقدير صحة ما ذكره اذ له ان منع
لزوم توقف عن قول بالتوقف على السبع ويقول ان السكالى لم يعتقد ان ارباب

البلاغة من ذهب الى التوقف فلا التزام الا ان بين جلال اعتقاده ذلك فان فهم
من ذهب اليه وامام من يقول من غير البلف فلا اعتكاده وانت جدير بان يلزم على هذا
التوجيه توقف مثل هذا التركيب على السمع لو مت ان في البلف السليمة من قول المؤلف
وليس كذلك لانه عند شايح دايع في كلامهم لا توقف بدلالة سور كلامه وقد بين هذا
قبيل هذا زياره تحقيق لما هو عليه الحال وحقيقته فقال والله اعلم بسرير الغف والكمال
وفي الصحاح التحمل الاحمال والحل المكرو والكرو والماملة الماكرو والمكايرو والاستبضاع
لشيء والتشجيع كره الطعم باجده بالخلق من البناء يقال شاع وداع يعني انتشر
وقد **قال** المعنى الامور العارضة له من حيث انه سند اليه فيكون اول هذه الحية
انما له لما عسى ثم لا تأمل ان المراد بها ما يعرف من له لدائه لا بحسب وصفه وانما هو
دون اخرى او ما يعرف من مطلقا اعم من ان يكون مبروما لذاته او بحسب ما وصف
كان وبما جنيته وقت وناسا بحسبه كون رجوع الاعتبار الى له لدائه اياه
لما سبق الى الوهم من التقييد بالاول ان المراد بها ما يعرف من له من حيث انه سند اليه
سواء كان عروضا بالحسبه المذكور بواسطة الاستدلال بالحكم او السند او بواسطة
ولنا فسر بقوله لا بواسطة الحكم او السند تنبيهها على ان المراد به ذلك المعنى لا بواسطة
ولا ذهب عليك ان ليس المراد به بعد التقييد بالحسبه الاولى ما يعرف من له لدائه
لا بحسب وصفه وجنيته وهذا ينفع ما يقال ان الاعتبار بالراجع الى السند
اليه لدائه غير راجع اليه من حيث انه سند اليه لانه راجع اليه من حيث هو
فان الامور العارضة له من حيث انه سند اليه بالاعتبارات الراجعة اليه
لدائه محل تأمل ويظهر ايضا ان ما يقال في توجيهه ان مراده بعد لدائه ما هو
بواسطة الحكم لا بحسب ما فيه **قال** قدمه على سائر الاحوال الخ ذكره الله في شرم
للمفتاح لتقدمه وجها اخر من كون الحروف اعرب التغييرات والحالات بل غايتها

حيث انشأ الكلية فيكون اولها لبيان هذا الوجه اول العوم اقتضا التقديم
على سائر الاحوال بخلاف الوجه المذكور هنا وخلاف ما قل الانسب بهذا الفن
ان يقال الذكر لكونه اصلا لا يستدعي وجوب نكته زائدة على اصله والحذف بخلافه
الاصل بوجوب نكته باعنه عليه معتد بها فالحدث اعرف واكثر في اقتضا المعاني
الزائدة على اصل المراد بخلاف ما قيل قدمه لانه لا يرتب عليه من مقتضيات الاحوال
ما يرتب على الذكر من تنكير وتثنية وتقدمه وما جبه فكان تقدمه اولى طريق
العلم بخلاف ما قيل ان باب المحدث ادنى مسلكا والطف ما خذا الا ترى
انك ترى الترك بالرفع من الذكر وحده انطق الى المينطق بخلاف ما قيل ان تحت
الترك اقل فيكون اهل وذلك لان كلامنا الوجه المتضمنه لتقدمه سوى الاخير
انما يقتضي تقدمه على الذكر فقط دون سائر الاحوال وايضا جبه على الوجه الاول
المذكور هنا انه كان للحادث عدما سابت فله عدم لاحق فلم يدر يحسب الاخير
مع ان المحدث عدم لاحق لانه استناط ويحتاج في نفسه الى ان يقال عدم السابق
هو الاصل والواقع هنا هو عدم السابق لان المحدث في الكلام لم يكن موجودا فيه
اولا بل لم يوت به في الاصل باعتبار اول وعلى الناس ان نفس الاصله نكته
باعنه على الذكر كسائر الكتب الباعنه على الحدث فقدم استدعا الذكر نكته زائدة
على اصله لا بوجوب كونه ادنى استدعا النكته من الحدث وربما يحتاج في نفسه
الى ان يقال الاصله وان كانت نكته لكنها طاهر مبتدله بخلاف نكته الحدث
وعلى الثاني انه لا دلالة فيه على تقدمه وعلى تقدمه دلالة انما يدل على تقدمه
ما عدا الذكر وعلى الثاني انما لان من حيث الترك اقل لعدم الدلالة فيه على النص
الاعتبارات فيها ذكر والحدث يقتضي الى امير الظاهر ان قابلية المقام
وهو عرفان اسمع فالمحدث موجودا القرائن لا استدعي عن نكته تعيين

المحذوف في جميع المواد بل لا بد من قرينه يدل على المحذوف اجمالا بان في تفصيل اخرى
وهذا سقط ما توهم انه اراد ما سوى حذف الفاعل في المفعول لما سلكه كراهه
لاحتجاج الى القرينه بل الى العرض الداعي فقط ويظهر ايضا ما قلناه لا يثبت حذف
الفاعل من اطلاق الحذف لانه انا بطلق حيث يحل لتقدير المحذوف ولا صلوح في الشيء
للمفعول وانت تعلم ان قرينه الحذف فيما في المفعول موجوده الا انها لا تدل على تقدير
المحذوف ولا ضمير فيه لانه لا قرينه فيه اصلا كيف تدفع مع الشارح رحمه الله
فما بعد بانه لا يقتضيه هذا الى القرينه الدالة على تقدير المحذوف **اول** وقيل
قايمة ناصر الدين الزمدي رحمه الله اراد به انه عيب نظر الى ظاهر وجود القرينه
المعنه عن ذكر دلالتها عليه لكنها لا تمنع اشتمال ذكره على قايمة بعينه كالتيه
على غاوه السامع والاستلزام وغيرها ولما ورد لفظ الظاهر بهذا التدرج
ينظر ان ما قيل اما ان يريد ان القرينه ظاهر او باطنا وكونه عيبا انما هو
بالنظر الى ظاهرها فليس له معنى محصل واما ان يريد كونه عيبا بالنظر الى الظاهر
الذي هو القرينه الى اخره فيه شايبه تكلف من القرينه بين وبين الوجه الاول
انه في الاول لا عيب فيه نظر الى انه ركن من اركان الكلام سواء اظهر على قايمة
قايمة او لا وفي الثاني عيب ان لم يثبت عليها والعيب له اللعب وعفا لا
يترتب عليه قايمة او ترتب ما لا يثبت به نظر الى الفعل المشتمل على مستقمة **اول**
وانما قال بحيل الخ فيه اشعار بوجود من المطايعين بها ان الفعل عند ذكر المحذوف
مدخلا في دلالة اللفظ لكن الدال في الذكر اللفظ مع الفعل وفي الحذف اللفظ مع
يرشدك الى هذا قوله فلا عند الذكر كونه لا اعتمادا بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف
على الفعل حيث اثرنا الذكر اللفظ وفي الحذف اللفظ وقول الشافعي المبرجاني
رحمه الله بل الشاهد في الحذف الفعل مع اللفظ التقدير وفي الذكر اللفظ مع الفعل

وسه

ومنها ان الدال ظاهر في الصورتين هو اللفظ المذكور او الدال عليه بالقرائن
فمن الاعتماد في دلالة بالآخر على العمل بوجه قوله في شرح المنهاج اذا المفعول
بحسب الحقيقة كونه عند الفكر ايضا على شأن الفعل اذا اللفظ ليس الا
اماراته فيها الواضع مختلف باختلاف الاوضاع لانها في انفسها ولا
دلالة بحسب دواها بخلاف العقل منها ان المدلول في الحذف ليس بحسب
الحقيقة بل بحسب الحيل لان تحقيق المدلول انا يتصور بان الدال على الذكر
هو اللفظ فقط وعند الحذف هو العقل فقط وليس كذلك بل لكل منهما مدخل في الدلالة
كامر وحصول الدلالة في اللفظ باعتبار ان الكلام في الدلالة اللفظية الوضعية
كما يصح تعريف علم المعاني فالوصف بها هو اللفظ ولا يفتح في ذلك ان
يكون للفعل مدخل فيها واستناد الدلالة الى العقل قوله وعند الحذف على الدلالة العقل
نظرا الى ان له مدخلا فيها لا يثبت في كون الدلالة لفظية ولا انحصار اللفظية
بالدلالة اللفظية **اول** قل يثبت بالقرائن الحتمية او لا وحكي عن بعض خلفاء
بنداد انه ركب السفسفة مع واحد من بنائها فيمنعها كدتك سال لك الواحد
من بنائها اي طعام اخصني عندك والذ لك وقال في البيضاوي المثلوق بغير
حتى لا يفتقر عدد مما هو القابل فقال مع اي شرفا جاب الندم مع الملح
فتعجب من اسحق خاضع وكال تنبيه وتبقيظ تعظيها له وانما ما كقول الشاعر
واياك واسم العامريه اسمي اعار له من ذنوب المشكلم ومنه البيت بالفارسية
مرا ربارد مسمد من مسك وكلاب هونر نام نمرودن مرا مني شارب
خفيرة له واسم كقول الشاعر واذا ذكر كبر فسلتني ولقد علمت ما يحس
سبب **اول** العون العلق من الغم وتدمر بنو محمد ورجل معور فاصح في فلان
تو حمر والسام الملاله من حمر في السام ساما وسامه وسامه اذا

ملته كذا في الصحاح **و** كاتبا الاستعمال ورود الاستعمال على تركه قياس
وغير قياس مثلا اذا سمعت من العرب كلاما حذف السين اليه من غير قياس ومثل
بما في مالك على صمد صاحب الاستعمال الواردة على تركه مثل رسمه من غير راء واذا سمعت
منهم ما حذف فيه السين اليه قياسا وحلت به بعضه في عرض من الاعراض فقد بقيت
الاستعمال الواردة على تركه ايضا واما ورود الاستعمال على تركه نظرا فيجوز بالقياس
ولا يتصور من تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف ورود الاستعمال على تركه فانه ما يتصور
من تكلم به اولا **ال** مثل رميه من غير راء في سقمى الامثال لجار اساول من قاله
الحكم بن عمرو وكان اري الناس في ذلك انه لم يذبح بهاء على الغيب اسم جبل
فراهم صيدها اياما فلم يكنه وكان يرجع محنتا بلا صيد وكاد يقتل نفسه كانه
فقد ان يخطم فرجا الى المصدر فمروا بالحكم بها تين فاذنهما فلما مضى المائه
وماهاظم فاصابها فنفذها قال الحكم ذلك فصار مثالا يضرب لمعدور النمل من غير
و سببه ارفها للح صدمه ان هي ملون بالدم وهذا الشعر لا يخرم الطائي
و وجرحا ثم او موجود جرحه كذا تله ابو عبيد بن جابر الكلبى واحرم اسم رجل وقل هو
حام الطائي الحنى المردى عا احرم عن من فوبوا يوما على جميع اى اصرم فبحر
وادموه باليهام فقال ابو احرم في حق حواقره ان من ملون البيت وقيل الشعر
هكذا ان من ملون بالدم من لوز اساد الرجال كالم سمسمة عوز من احرم
وملون في روى من رمل مساه مدراسا جمع اشدا كاجل واخيال كالم يجمع من
لكلم بين الجراحه والشمسة العاده والطقن والطبيع كذا في سقمى الامثال
ال كذا في الترفع على المدح الخ السرفيه ما قال ابو على اذا ذكرت صفات المدح
او الهم وخولت في بعض الاعراب وقد خولت الانسان وليس بخود قطع
والشديد على سلك هذا الاتصال يلزم موصوف النمل او المبتدأ في الفصل الرابع

على المدح ليكون في صور متعلقين متعلقات ما قبله ووجه دلالة مثل هذا الضرب
او الترفع على ما يقصده من المدح او الهم او الترحم ما ذكره رحمه الله في شرح الكشاف
ان في الاقوال ان محالها الاعراب وتعد المألوف زياية تبيينه وايضا للمسامح
وتحريك من رعينه في الاستماع وذلك سببا مع التزام حذف الفعل او المبتدأ ادل
دليل على الاقحام التام بالمذكور وذلك كون المدح ادم او نحو ذلك لا يصح المقام
وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعارا بانه لا في المدح كالمنادى ثم التزم في
الرفع حذف المبتدأ ليجري الوجهان على سنن واحد **ال** وقد يكون حذف الشيء
اشعارا بتعظيم الحذف لغرض من الاعراض في المسند اليه وغيره قال صاحب الكشاف
لا تنس هذه الاية وايضا قدرت لم يجمع الانبات ووقى الهلاعه الذي يجمع
الحذف لما في ايهام الموصوف حذفه من فخامة يفتتح مع ايضا ويزعم منه ما في ايهام
الموصوف حذفه من فخامة سانه بحسب ما يناسب المقام **ال** من القطاعه
اي السناعه الشده مد الحارحه عن الحد من طبع الرجل القم قطاعه فهو طبيعي اى شديد شنيع
حار والتدارج من اى لا يصغر من الجزع يقتصر الصبر والاعا من الايباع في الوحشه وقيل
المخلوق الهم **ال** ولا يقتصر للعدول عنه يعني من مزج الحذف او موجب له اولوا ليدل
يكون ذكر المسند اليه محافظا على اصل الاصل وهو ذكر ما هو اصدارا كان الكلام سواء وجدت
قرينه بخونه الحذف او لم يوجد وعند قيام القرينه المحوز له لا بد الحذف من التقيد
بالفعل الى ما يقتضيه ليخرج جانيه على الذكر ولا يكفي مجرد صحة التقيد اليه والا يكون
كل من الاختراز عن العيب وحصل العدول وغير ذلك من مقتضيات العدول فليتم
المقصود **ال** ونسب اى من ذكر المسند اليه اوليك بعد الملقون بكر اسم الاشارة
وفيه ايماء الى المراد بالذكر عدم حذفه مطلقا سواء كان مسند عند حذفه مسند
اليه اولا وبهذا لا يتجمل ما قل الكلام في الذكر السابق للحذف وانه ادم ذكر يكون

محدود ولا يوجب في نفسه المسند اليه المقصود وغيره لعدم العلم ولا عموما
 المقصود وغيره في هذا المقام لان قوله من هذا الفاسق ليس عام النسبة بهذا المعنى
 لاخصاصه بالمقصود وهو كل احد ولا راد للعموم في جميع قرائن الحديث اذ لو وجد
 منها دلالة على خصوص المحدود المقصود فلهذا كان الجبر عام النسبة المقصود وغيره ووجه ما قلنا
 من ان العموم النسبة عموما للمقصد في هذا المقام ان العموم بالمعنى المذكور وادراكه التحصيل
 يتبين من جميع قرائن الحديث ان العموم في القرائن اذالة على خصوصية المحدود فلو كان
 او على انه واحد من المتعدد لم يخلو من المقريه سوى ما يدل على ان المحدود جميع
 المدد وادراكه التحصيل من معنى هذه المقريه ايضا وهذا التبرير لا يوجب ما قيل انه
 رحمه الله اخترت بغير عموم النسبة من نحو خالف كل شيء الواقع فيه خصوص الجبر لنفسه
 فالسبب ان يراد بالعموم العموم في نفسه لا في هذا المقام لان هذا المثال فان كان
 خصوص الجبر فيه في نفسه لكنه خاص بغير هذا المقام في حيزه بل خاصا بخصومه
 هذا المقام وكذا ما قيل ان عوهرت هذا الفاسق عموما باعتبار في نفسه لا في هذا المقام
 كما عرفت والنقول بان على تقدير ان يكون المراد بعمومها المقصود في هذا المقام لا وجه لقوله
 عام النسبة الى كل مسند اليه لان عموم النسبة لبعض ما يصلح له ان يكون مسندا اليه لذلك
 الخبر كاف في ذلك فيقع ان المراد بعمومها لكل مسند اليه اعم من ان يكون الخبر خبر الكل
 مسندا اليه مما او على سبيل البدل والعيد لاخر وهو عموم النسبة لكل مسند اليه متناول
 لمجموع ما يصلح له وللبعض ولا يتدرج في ذلك ان يكون العموم لبعض ما يصلح له في الجملة
 وايضا هو ما لا يتعد اعم من ان يكون لجميع المتقدم او على سبيل البدل وللبعض
 المختص بهذا المقام كلام لا يجري عن الحمل والمراد بالتحصيل من التحصيل المذكور
 لا العرفي كما ذكره الشارح رحمه الله في شرح المفتاح **قوله** ولا ثم المناطات بوجوب
 الذكر الخ قيل معنى هذا الجواب عدم التمييز بين مقتضى الحال على اصطلاح هذا

محدود ولا يوجب كذا لا لولم يذكر اسم الاشارة الثاني في اول خبر المفلون
 لكان هذا المفلون خبرا لاول فليكون المسند اليه عند عدم ذكر الثاني مذكورا اي
قوله كما سئلهم الامر بالهدى الى الله بفتح الهمزة والتا التمدد والاستعداد
 اسم من اسما تر بالشئ استبد به والمثابة في الاصل الموضع الذي يبايها اليه ارجع
 من بعد اخرى ويقل للمثابة ما به لان اصله صرفون عنه في امرهم ثم ينوبون اليه
 ومن على حاله على انفرادها واستعدادها واصله حوال معنى حول الشئ ومعنى كعب
 من على حالها انها مستقلة في ذلك مع ما حوله وفي جبرها بلا احتياج الى خارج وكانت
 في موضع المصدر لقوله ما به والفا في معنى قيل زايده كما ذكره الشارح في شرح
 المكشاف وقيل للدلالة على ان الامر بالهدى سبب للاحكام الاخرى فعمل الاول
 لا يمنع اعمالها فيما قبله وعلى الثاني احتيج في الظاهر الى تدريس بلقاء على معنى ان
 الامر بالصلاح ما به لم كما سئلهم الامر بالهدى وبالحكمة محموله ان تكرير الاول
 ان اختصاصهم بكل واحد منها على وجه يجب يكون كل منها بمجرعهم عن بعد
 بما حباله كافيا مستقلا في التمييز ولولم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون
 هو المميز لا كل واحد **قوله** التمهيد الى التفرع مقال هلته في مقال اي افرقه
 تفرع والتسجيل التثبيت في السجدة وهو الصلوة والمراد الاحكام والاثان
 بحيث لا مجال للاعتكاف **قوله** اي يكون الخبر عام بالنسبة الى المراد بعموم النسبة الى كل مسند
 اليه عموما للمقصد في هذا المقام بدليل قوله في شرح المفتاح والمراد بعموم النسبة
 الكل مسندا اليه ان يصح في تلك الحالة اسنانه الى كل واحد ما صح انصافه به في نفسه
 واسنانه الى كل شئ مما يصح ان يكون مسندا اليه لشئ ما في الجملة وليس المراد به
 عموم نسبة الخبر في نفسه لمقصد اذ العموم لمقصد وجو ادراكه التحصيل بغير لا يتقيد
 جميع قرائن الحديث لانها فرسان مخصوصان في ثنائها لا يوجب اثنتا القرينة

الفرق بينه على اصطلاح في قول آخر هو علم الخو ويمكن دفعه باختلاف الاعتبارين قال أبو
الذكر على هذا الاصطلاح باعتبار ان هذا المقام بسبب اشتقاقه من اللفظ لا يصلح
الا للذكر وعلى اصطلاح الخو باعتبار انه لا يجوز اللفظ بلا قرينه والاعتبار الاول زائد
على الثاني كما لا يخفى على ذي فهم سليم **قوله** وهو ما وضع ليستعمل في معنى لا يخفى ان اللفظ
في ليستعمل ليستعمل لوضع بل للفرق والمعنى المفرد ما وضع للمفرد كقوله اوجزي بين
والفرد من وضعها له استعمالا في فرد بمعنى كثر استعمالا فيه قد يكون لا فادتها له كقوله
العلم وقد يكون لا لان دلتها بل لعناها الكلي الحاصل في معنى كافي غير يدل عليه قوله
فيما بعد في تحقيق معنى العلية كافي في سائر المعارف فانها لا يستدل زمان ذكرها الا بتو
الكلي **قوله** ويعلم من هذا ان المعبر في المعبر هو المعبر عن هذا الاستعمال سواء اعتبر
الوضع كالعلم او لا كسائر المعارف فدرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المعارف
والمهمات وسائر المعارف واليه ذهب جماعة من الفضلاء وما ذكرنا من ما ذكره الشرح
البحراني انه يلزم على هذا التقدير ان يكونا اوقات وهذا مجازات لا يصلح ان يقال
فيما وضع هي لما من المفومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا
وكيف لا ولو كانت كذلك لاختلاف اية اللغة في عدم استلزام الحاز للتحقيق ولما
احتاج الى نفي الاستلزام الى ان يتسك في ذلك بامثلة في ذلك والمفرد ما افاد به في الفضلاء
محلها موضوعه لكل معنى منها ومنها واحد ما فلا يلزم كونها مجازا في شيء ولا
الاستلزام وتعدد الاوضاع ويظهر ان اطلاقها على الفرد المعين من الافراد الخارجية
ليس بالوضع بل بطابقته الموضوع له اياه وعند اطلاقها عليه لم يرد الا معناها الكلي
لكن يلزم من اطلاقها باعتبار الوجود المقصد الى ذلك الغير والمعبر **قوله** وحقيقته
التعريف جعل الذات متساوية الى ابدال الذات المعنى المستعمل في المفهومية والمخارج
ما يتبلل الدهن الى الوجود الخارج المعقن فيها جعل المعنى الذي وصفته المعارف بزيادة

متساوية الى ما يخرج من مخرج لا يتدرج خروج الاعلام الجسميه والمعارف بلام الجسري فان
العليه والتعريف فيها لتعريف وفي المعنى كالتعريف كاجي وعين ان يرا بالذات والاسم وهو
الموافق للكلام الامام الرضي رحمه الله وكان المشرح اخذ حيث قال في باب المعرفة والتعريف
والاصح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختصا بشاره وصفية فتقوله ما اشير
بشرك منه جميع المعارف لا يستعملها على انشائه وتخصيصها بالانسان يكون الانسان
حسبه ودرج فيه جميع الاسماء سائر ما ذكرنا منها وقوله الى خارج احتراز عن التعريف
الغير المختصة وفيه اشعار بان كل اسم موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب
يكون ذلك الاسم والاله عليه ومنه لا يحسن ان يخاطب بلسان الامن سبق معرفته
له ذلك بلسان وقوله مختصا احتراز عن الفايير القادر الى ما لم يحقق شي قبل نحو
ارجل قائم ابوه والهي فان امك ام حار وحو حرجلا وانها تصه ورب رجل
واحدة وقوله انسان وصفية احتراز عن التكرات المعنى المختصة عند المخاطب
نحو قوله جاني رجل يعرفه اذ رجل هو احوك لان رجلا لم يوضع الاث الى مختص وكذا
التكرات التعيين عند المتكلم فلو قيلت رجلا اذا علم نفسه اذ ليس فيه انسان ولا
ولا استعمالا ودرج في هذه الاعلام حال استرا كما نحو محمد وعلى اديا لكل واحد
منها الى مخصوصه بحسب الوضع وكذا الفايير العايد الى تكرات مخصوصه لا بتعريف
معرفته برجوعها الى تكرار مختصه بصفته واعلم ان هذه العبارة اعني قوله وصفية
التعريف الخ موجودة في بعض النسخ وفي بعضها قد خط عليها **قوله** وذلك ان الفرض الخ
هذا المقام يستدعي مزيدا للاهتمام بان البيان وتوجيه الكلام على وجه موجب
الطائفة والاثبات وتبريره ان تعريف السند اليه اثم فاجبه وذلك لان المقصود
من الاخبار هي افعال الحكم ولازمه الذي هو حكم ايضا والافان تتفاوت نوعا وضما
فالغرض من الاخبار تتفاوت نوعا وضما اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلا

ولا يلحق كونه بعد الحضور والتحقيق في الجواب ان يقال ان قوله ابتداء قيد الاحضار
القيد بمعنى منه والمراد بالاحضار اول الاحضار بعينه اول مرمر عند كمال
ذلك قوله في شرح الفتح ان قوله ابتداء معناه اول من احضر عن القيد الثاني الى
العلم مثل ما في زيد وهو راكب وليس في المرف بلام العهد الخارج بعد عدم الذكر لان
الاحضار بعينه اول مرمر بهذا التقرير الا اذا حضرا لا بالمرف وثانيا بلام العهد الخارج
وهو مع جواز اقل قليل في حوارد الاستعمال وايضا المقصود بالاحضار اول اولي
احضار المتكلم بمجرد تقدم العلم لا يلحق بالاشتمال بالاعلام اذ لا بد من تقديم العلم
دفع بعضه ان قيدا ابتداء احضار عن خروج العلم المشتمل فانه لا يقتضي الاحضار
المذكور بعد الاشتراك لكنه يقتضي ابتداء بحسب صفة فانه بحسب
كل واحد من وضعه بقبضه لا بحسبه معا فلو لم يقيد بقيد الابتداء لم يخرج عنه
وركا بان الاحضار المذكور اعم من كونه بغيره او لا والعلم المشتمل يقتضي بغيره
تعيينه اياه وبان الاحضار فعل المتكلم وغاية ليراه المسند اليه على وعلى هذا الزعم
يكون صفة للعلم الى الاحضار العلم المسند اليه في دفع السامع ابتداء ويدفع قوله
باسم مختصر لا يخلو على غير اى بحسب وضع واحد فلا يخرج
الاعلام المشتمل اذ لا يخلو على غير اى بحسب ذلك الوضع بعد التسليم
اشارة الى الجواب الثاني باننا لام احضار الاسم المختص العلم المحصل الاغنائين
الاولين هذا القيد فان رجع مختص به فقال وليس على بل صفة وما قيل ان هذا النوع
انما حدى اذا خرج باحد القيد من الاولين اسم مختص به كرحم وليس له كذا في الخارج
بالاول النظم وبالثاني القيد الغائب وليس شي منها مختص بالخروج بالقيد الاخر
جميع ما خرج بالقيد من الاولين فيكون معنيا عنها بنوع كونه كلاما على السند
مدفوع بان الظاهر ان المراد بالاسم المختص ما يختص بحسب الوضع والاسم المختص

غير العلم كالحجر مثلا ليس اختصا به بحسب الوضع بل اختصا به انا هو
باختصار العلم والاستعمال ولو سلم ان المراد بالاحضار في الجملة او بحسب الاستعمال
فلا يصح الخروج هذا الاسم باحد القيد من الاولين بغير بيان ان مفهومه كلي ولا احضار
بعينه فخرج بالقيد الاول اعني بعينه ولو سلم الاحضار بعينه نظر الى المقصود
الخارج بحسب الاستعمال فليس الاحضار ابتداء فخرج بالقيد الثاني فلا يكون
القيد الاخر معنيا عنها **قوله** لا يخلو على غير اى بحسب وضع واحد فلا يخرج
هذا التفسير لانه لا بد من اعتبار معنى الاوليه في معنى الابتداء الكافي احضار سابقا
وستقله عن البعض وما يتوهم انه كثير اما مطلق الابتداء على ما لم يغير فيه معنى
الاوليه مثل الموجودات مستند اليه تعالى اما ابتداء بواسطه والمراد بها لا يكون
بواسطه ولا يخفى صفة اذا اعتبر فيه الاوليه ايضا لان معنى الاستناد ابتداء
انه مستند اليه تعالى او لا واعتبار معنى الاستناد بالواسطه هنا فيما يقابل
الابتداء لا يستقيم اذ معناه ان يعتبر استناده الى شي اخر اولاهم الى تعالى
ثانيا وليس معنى الاحضار بواسطه فيما نحن بصدده ان الاحضار او لا بشي اخر
ثم به وعلى تقدير استقامته لا محل بالمقصود والنكته في تقرير ابتداء قوله
بنفسه ثم تقرير بنفسه نفس لفظه دون تقرير من اول الامر بنفسه لفظه
هي توجيه الكلام او لا بالكلية لا وجد يصرف عن شوب وكا كونه مقدر الاحضار
بنفسه باسم مختص به بعد تقيده با بتمام التنبيه على ان الاحضار بنفسه
المسند اليه لا يكون الا بنفسه لفظه اذ لا بد للاحضار من واسطه من سماع لفظه
وما قيل ان السر هو تماثل الاحضار بواسطه انا هو الاحضار بنفسه لا بنفس
لفظه لانه في الحقيقة احضار بالواسطه ايضا فلا يخفى على المتأمل ما فيه ثم ان كلام
المسند اليه والمسند يكون من صفات المعاني ثاره واخر من صفات الالفاظ

والاعتبارات الراجحة اليه بغير ظاهري الجريان في اللفظ وبعضها في المعاني كانه عليه
 الشريف الميرجاني في شرح الفتاح والمراد هنا الاول بقرينة قوله واما تقريره في لا
 يتجه ما قيل ان المسند اليه انما هو اللفظ لا المعنى كما تقدم في صدر احوال الاسماء والجزء
 فلا معنى لمثله بنفس لفظه ولا حاجة الى ان يقال المسند اليه وان كان هو اللفظ للتركيب
 هو المعنى جريا والى ارتكاب حذف المقادير اليه او الاستخدام وقد ظهر ذلك في هذا
 المقرر ومن تقرير الشارح بعد التفسير المذكور من وجوه الاول عدم الملازمة
 والثاني تقرير بنفسه بنفس لفظه والثالث ان المدحوم الظاهر من الاحضار
 بنفس لفظ عدم توقفه على شيء اخر لكنه توقف على العلم بالوضع والرابع ثوب
 ركاه القصد ح باسم مختص به والظاهر ما اشار اليه بتوله ولو اراد بذلك
 المحلول قل منع التلازم بين المعنيين مستندا بازاء احضار بمثل التكميل
 احضار بنفس لفظه وليس اسما مختصا به واحضار بمثل الرحمن احضار بالاسم
 المختص به وليس بنفس لفظه لتوقف الاحضار على اعتبار العلم به وحضور
 الاستعمال مدفع الاول باشارة اليه الشارح ان الاحضار بمثل التكميل التكميل
 ليس بنفس لفظ لان دته او لا المدحوم الكلي بل بتوسط الاستعمال في الجزئ
 والثاني بان المراد بالاحضار بحسب الوضع ومثل الرحمن غير مختص بحسبه
 لا بما قيل ان المراد بالاسم المختص المختص بنفس هذا الاسم فيكون وزانه وزانه
 وايضا اللازم من الاحضار بنفس لفظ احضار منه بالاسم المختص بالاسم لا استعمال
 الاحضار عليه لنولان حديث الوزان لا يعبر بهما صحيح وحديث اللؤلؤ انما
 لو كان الاسم ذاتيا والاندكرا لا يحوز لتحقيق الماهية وتوجيه كلام التاليل
 بما وافق ما ذكره انه احراز بالابتداء عن التكميل الغائب والعرف بلام العهد
 الخارج لكون الاحضار فيها ماسا بتوسط عدم الذكر وعن الموصول بتوسط العلم

بالعلم

بالعلم لا يصنع عن شوب تكلف لا يخفى **قوله** لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو
 العلم قل بعد التسليم لا يتم ما ذكره لان الاسم المختص لا يلزم ان يكون لفظا موضوعا
 لمعين ولا يدل على كونه علما واجيب بان المراد بالاختصاص كما سبق ما يحسب
 الوضع فيلزم ان يكون لفظا موضوعا لمعين عليه وايضا ما لا يتوقف الاحضار
 فيه بنفس لفظه بالمعنى المذكور واعتراض بان معنى ما ذكره هو المشهور ان العارفين
 غير العلم لم يوضع لمعين بل للاستعمال فيه كما هو ثابت في الشيخ الرضائي لقوله
 المعرفة ما وضع لشيء معينه وهذا منهم ذمهم عن الوضع العام مع خصوص الموضوع له
 على ما صنفه بعض المحققين فان لفظ هذا مثلا وضع لكل منسار اليه وانا لكل متكلم
 وضعا واحدا لكن لو حظ في وضع اللفظ له امر عام لو حفظت به الخصوصيات
 ولما كان الموضوع له خاصا والوضع عاما فلا اشتراك لعدم تعدد الوضع ولا يجوز
 في الاستعمال في الجزئيات اذ هي عين الموضوع له فيكون متواليا المعرفة ما وضع
 لشيء معينه جازيا على ظاهره ويكون الجواب عنه بما مر ان المعينة في المعرفة
 عند هو هو المعين عند الاستعمال اعم من ان يعين عند الوضع او لا
 ولا يفهم ما سوى العلم من المعارف عند الاطلاق الاسماء ما الكل للكل لزم من
 اطلاها باعتبار الوجود المقصود الى الفرد المعين فلا يلزم المحذور ويغتر كون
 مجازا اذا اطلقت واريدها الفرد المعين بمعونه القرينة كما يحى في تقريرنا مع
 وانت جدير بان على تقدير الوضع العام يشبني ان يراد بتولم لشيء معينه ما هو
 خلاف ظاهره وهو كونه اعم من ان يكون واحدا ومتعددا او اعم من ان يكون
 بعينه احد الشخص او لا اليه يعني احضار الخ بيان لما حمل المعنى على هذا التفسير
قوله وبعد التبيين والتمني التمس بالفتح والتشديد بضم الهمزة حتى حذفت الصلة
 اياها بالنقص والعبارة عن لا حاطة بوصف الامر الذي كني بها عنه شيئا

جانب الدنيا والتي يكتفي بها عن السند لكن التبيان يبلغ في السند مبلغ التي والدليل
التي كافيها عن الداهية الصغرى والتي عن الكيين والشارح يحتمل ان يشير بها
كما هو الظاهر من كلامه الى بعد تفسير ابتدا بما ذكره هذا القائل من وجهين
اح ان المتبادر من لفظ الابتداء غير ملائم لتفسيره وثانيهما لزوم اتحاد
مع القيد الاخر في المردى وح يجوز ان يكون القيد الصغرى عدم ملائمة التفسير
والكسر اتحاد المردى وربما يحتمل العكس ويحتمل ان يشير بها الى بعده مطلقا
اي بعد التبادر من الخطه الصغرى والكبرى التي بقصر العبار عن الاطاطه بها
يلزم بعد اخر وهو ان لا يكون التخصيص جهة لتحقق الاحتراز عن سائر المعارف
فينبغي ان يصار الى ما ذكره البعض من ان معناه اول زمان ذكره ليندفع اليه
الاخير مع البعد من السابيين وهو الظاهر اوسع احدها لكن الفرق بينه
وبين ما اختاره الشارح من التفسير ان المتبادر هو المختار دونه وبهذا
يظهر ضعف تخصيص الاندفاع باحد البعدين **قوله** ولا يخفى على المنصف
ان الوجه ما ذكرناه اوله وذلك لانه يحوز قيدا لابتداء المخرج البعدي المعارف
ولا يكون لقيد اسم مختص به في يد سوى تحقيق المقام بخلاف ما ذكره لان
الاسم المختص وان كان مخرجا لما سوى العلم لكن يكون لمبدأ ابتداءه اخرج
المصدر الثاني ولتوله بعينه في يد اخرج اسم الجنس ولتوله باسم مختص
ففيه اخرجها سواءها والتوجيه باز الاحصار اول زمان الذكر على تقدير
اجرائه على خلافه كما هو الظاهر يمنع وجوده في العلم لكون الاضمار فيه سبقا
بشتم العلم بالوضع وعلى تقدير الاعراض عنه يمنع عدم هذا الاضمار فوضع
لمنوم كلى يستعمل في جز يانه مستند بانه لا يثبت من جميع التكلم والمخاطب
اول زمان ذكرها الا المعين من الوصف فاعليه اما اوله لان عدم العلم بالوضع

لا يتعد في الاحصار اول زمان الذكر اما ثانيا فلا بد ان يذهب اليه الشارح
من ان ما سوى العلم لا ينفيد اول زمان ذكره الا معنونه الحكي وان دلتها للمعنى المراد
في الكلام انا هي بتوسط قرينه معينه ولذا يل ان يقول المراد باول زمان الذكر عدم
كونه مسبوقا بحضور سابق بعد العلم بالوضع فيكون احترازا عن ضمير الثاني والمعرف
بلام العهد والموصول والاضافه للعهد لكون كل سبقا بحضور سابق ويكون
قيدا باسم مختص به احترازا عما عدوا ذلك من ضمير التكلم والمخاطب واسم الانسان
ويجوز ان يكون ما ذكره القائل بوجهها **قوله** حذف منتهى الخ ان كان الحذف بتقل
حركتها الى ما قبله وهو قياس تخفيف الهمز على ما هو اختيار ابي البقاء فان التزام
الادغام فيه يكون بخلاف القياس لان الادغام فيها تحرك اللتان من الجائز
لا الواجب وان كان حذف حركتها فالحذف يكون على خلاف القياس ودون الزام
الادغام وكانه غير المتعول في بيادقائه وفيها صفاته لاهما بما يانوار الفلذ
واستار الجبروت غير وافي لفظ الله كانه انعكس اليه من مساه لشمع من ذلك
الانوار فبهرت بصائر المستبصرين عزادرا كه حتى اختلفوا فيه اخلاقا كثيرا
في انه عزى اوسرى الى اسم اوصفه متشوق وعم استنقاه وما اصله اوف مشوق
علم او غير **قوله** ثم جعل علماء الخ اشعارا باللفظ الله بعد حذف الهمز صار علماء
للذات الواجب الوجود كما صرح به في شرح الكشاف واستدل عليه بقوله
المعبود بالحق لتعريف الحق وتنكير بخلاف الاله فانه وان كان من الاسماء
القالية لكنه عليه لا الى حد العلم ورد بان الاله هكذا معروف باللام غلب على
المعبود بالحق الى على الذات المحصورة فصار علماء بالعلمية سمى اليه عند الاطلاق
كسائر الاعلام القالية ثم اريد تأكيدا لاختصاصه بالتعبير فحذف الهمز وصار الله
حذف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمز وبعده علم لتلك الذات

المعينة الا انه قيل الحمد والخلق عليهما الخلافة النجم على غير الترتيب بعد لم يطلق على غير
احد الا القول ان المراد بغيره على العبود بحق انه غلب على هذا المفهوم الكلي
الذي هو اخصر من معناه الاصل والاسم مختص به اذ تعالى علمه زعم والاشهاد
لذلك بتفكيكه في الاول وتعرفه في الثاني ليس بشي لان المتعلق بتعيين ذات العبود
هو تعريفه ولا مدخل لتعريف الحق وتكليم في ذلك وان المتبادر من الاله ايضا
عند ملاقاته هو الفرد المعين بتبادر الترتيب من النجم فجعل احدهما دون الآخر تحكم
ثم اختلف في انه عند فهم من الاعلام المختص به بناء على انه لم يطلق على غير
او من الاعلام القابلة عليه تقديره بناء على مقتضى التفسير وهو انه في الاصل هو الاله
فقتضى القياس ان يصح إطلاقه على العبود بالحق مطلقا وان لم يرد به الاستعمال
وقال ان يع في شرح الكشاف فهو من الاعلام الخاصة بالنظر الى الاستعمال
ومن الاعلام العامة بالنظر الى الاستعمال ثم اختلف في انه من الاسماء القابلة
في الاسمي مراد في الاجناس والمختار الاول **قوله** ومن زعم انه اسم لا يرد على
الخلق حيث قال وفي جعله علما نظرا لان ما وضع له هو المستحق للعبودية
او الواجب لذاته وكل واحد منها كلي وان اخصرنا الخارج في محصور واحد لا دليل
يدل عليه وذلك لا يمنع كلفه ومفهوم العلم جزئي حقيقي **قوله** لما ان الترتيب لا يبدل
لما تقرر انه لم يوجد من المفهوم الكلي الا هذا الفرد ذاتا حكم بالوجود بتعيين ذلك
الفرد بالارادة كافي هذه الكلمة اذ معناه لا اله موجود الا الله لانه لما لم يدل
اللفظ الاعلى وجود المفهوم الكلي ويحتمل عملا ان يكون في ضمن فرد هو هذا الفرد
او غير وان يكون في ضمن فرد من اركان فلا يتعين هذا الفرد بحسب دلالة اللفظ
فلا يثبت التوحيد فتعين كونه علما لهذا الفرد وهو مذهب الخليل وسيبويه
واختار الاصوليون والفقهاء **قوله** فيجب ان يكون له بمعنى العبود بحق قيل

محال ما صرح في الكشاف بان لفظ الله بالثبوت بمعنى العبود مطلقا بحق او باطل
وبالتعريف بمعنى العبود بحق واجيب بان المنكر صاعدا محول على العبود بحق بتعيينه
ان المراد بالجدال انما هو العبود بحق وهو المقصود باثبات الوجود وحصره بجلالة
كانه بعد بيان معناه بحسب الوضع فتبين ان شفا قريته بمعنى العبود مطلقا فالعبر
ح للتعريف لغير العبودات الباطلة والمعنى لا مستحق العبودية الخ اشار الى كون
بمعنى العبود بالحق والى كون الله على الفرد المحصور وانما قال الا الفرد الذي هو مطلق
العالم ولا يقل الا الفرد الموجود منه او الذات الواجب الوجود اما الى ان الفرد الموجود
في الخارج هو خالق العالم ونسبها بحسب استحقاته للعبودية وقوله اي بالفرد
تفكير للعبود بالحق **قوله** كافي في الكتاب الصالحه مدح اودم وذلك لا ساهيا عن
معنى شرفه وكما في تفسير الاله وصدر الافاضل ونحو الاسلام وشعر العالي اودم
وتصان كعكس وقفه وبطه وكرز **قوله** الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب
الوضع الاول يعني انه لا يعتبر وان في الكلي العالي الاصلية عند استعمالها في المعاني
دليل هذا الاعتبار عند الحلاق اي لم يلب على التخصيص المسمى به على كونه ملائما
للمذهب فيلزمه توسط دلالة عليه كونه جهنما لانه استعماله في الموضوع له
بالوضع الاول لان قوله فيما بعد يجب ان يعلم ان المذهب انما استعماله في التخصيص
المسمى به بصرحه ما جاء **قوله** وما يدل على ان الكتاب انما هي بهذا الاعتبار الخ
اي باعتبار انهم يعتبرون في الكلي العالي الاصلية لا باعتبار لزوم كونه جهنما
لنفا التخصيص سواء كان اسمها باللب او غير ولا يقدح ذلك في كونه كناية بحسب الوضع
الثاني باعتبار انصافه كونه جهنما في ضمن ما اشهر باسمه اي لم يلب على ما قيل
انه لما اشهر ذلك التخصيص بهذه الصفة في ضمن هذا الاسم بحيث يكون ملزوما لكونه
جهنما صار كونه جهنما ما يفهم من هذا الاسم فجاز ان يكون كناية عنه بخلاف

قوله

قولك هذا الرجل فانه لا يفهم منه ذلك المعنى وان اراد به ذلك الشخص بعينه ولا بد
في ذلك كما تم فهم منه كونه حواذا عند اطلاقه على مسماه ولم يفهم عند التعبير عنه
بهذا الرجل وبيان ان المسمى بالى لب او حاتم لما لوحظ ان صانه وصف كونه
جواذا او كونه جهميا في منزله استلزامه من الحلاق اسم اى لب او حاتم عليه نور
حيث انه مدلول هذين الاسمين معلوم الاستلزام له بكل الوصفين فجاز ان يكونا كائنا
عنهما ولو قد راسا من اخر ان يدعى لهما مثله في الاشياء رجا الكناه بهما عنهما بشعره ايضا
ظاهرا قوله وعجب ان علم الح و ما قيل انه لا بد في الكناه من معنى اصلي ومعنى كناية يمتثل
منه اليه وليس هنا الا الشخص المسمى بالى لب او حاتم كونه جهميا باعتبار الاشتغال
من الشخص اليه باعتباره لازم له للقرن وحسب ان يكون كل لفظ يظن على كانه
وهو ظاهر القصد والاكتفاء بانهم الوصف من الاسم لاشتغالها واحدا فانه
شكل يمنع بانه يجوز ان يعبر الاستعمال من الشخص اليه بتوسط اشتغال الوصف
تلازم كون كل لفظ عند اطلاقه على كانه وقد يقال ان شرطه في الكناه
ان يكون المقصود هو المعنى الكاسي وهو مناط النفي والاثبات والمعنى الكاسي
وسيله اليه والشرام كون الشخص هنا وسيله و وصف كونه جهميا
هو المقصود الاصل ومناط النفي والاثبات بعيد جدا ولا يقبل هذا القول
صحح طريق اخر للكناه لو اعتبر وامثله في كلامهم والظاهر انه احتمال عقلي
لم يعتبر عندهم ولا بعد ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص من
قبل ثم استنبعات التركيب واطلاق الكناه عليه ومن قبل التسمية والتمثيل
الكناه في محو معنى الحذف والتحقيق انه باعتبار الوضع الثاني العلم من غير بلاطه
المعنى الاول الاضافي لم يقصد به الا الشخص المسمى به وان اشتر وصف كونه جهميا في نفسه
ولم يكن الغرض من اطلاقه عليه الاستعمال منه الى ذلك الوصف كانه في ذاته ان الرافع بالوضع الثاني

اسم

المعنى لم يقصد به ومنه الكناه فغيره كثيرا اعتبار اشتغال الوصف المذكور في معنى
الاسم ان يجعل المتعلق بالشخص المسمى به فيقبل منه الى الوصف المذكور ويجعل الشخص
المسمى به وسيله الى الوصف والوصف هو المقصود الاصل ومناط العلم والى اللفظ
يقوله وعجب ان علم ان بالى لب انا اسم ليعمل ليعمل في الشخص المسمى به فيقبل منه
الى جهمي ومن قوله تعالى بنت حيا اى لب ولو قلت هذا اليوم
بالى لب ان اردت بقولك رايك اليوم بالى لب كما في اجزاء اسميه
وجعلت المشابهة علاقته كالاستقار وان اردت به غرض الجهمي اللازم
باعتبار الاشهر وجعلت الندوم علاقته فان وجدت قوله صارفه على
ارائه الموضوع له صارها زامر سلا والا كانه وان اردت به جهمي
ولا حطت خصوصيه مع المعنيه المصارفه صارها راجع لغيرها فجاز لا لان
بما لا في مرتبه واحد ولا حقا ان قصد غرض الجهمي انا يستقيم في شذوذ بالى لب
خلاف مثل رايك بالى لب وكان الاستصحاب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشهر
فان اشرف وجهه به على اسم الاشهر ان الغريب بالموصوليه لا سكاله
على مزجه اعتبارات دقيقه ونكات عميقه حيث يجوز جعل اعتبار لطيف
لا يما الى وجهه بالغريب يعني ابراهه موصولا الى اعتبار اخر الطرف واللفظ
كالنبيه والمفهوم وغير ذلك وجعل الاعتبار الاول دريما الى الثاني
افتقار كانه الاعتبار بانه ومزجه الاعظام به دلالة ندره وان كان اسم
الاشهر الحرف منه لان مخاطب يعرف حوله الى اللفظ والاشهر بالى لب
اقام وجهه بالمطابق له بدلول اللفظ وحضور في اللفظ والاشهر بالى لب
على ما يشهد ان مخاطب معرفه الى وادراك اللفظ والاشهر بالى لب
لما مزجه ووضيحه في موضع ان يشاهد في اللفظ والاشهر بالى لب

خواني الزجج فلان لا بن كيسان وابن المسواج فمعد عاد واللام اعرف من الوصول
 وهو غير لعدم الوصول اعرف من ذي اللام ولما لا يستويان في الزجج مع
 جبل الذي يوسوس منه للناس ودفع لان الوصول لا وان يكون
 او صوابا وعلى تقدير انما اعرف به ذي اللام كما هو رأي الجمهور لا بد من المساواة
 وفيها مذهب آند صوب الجمهور مذهب الكوفي غير وقالوا لا العلم
 ثم المضمون للمهم ثم ذو اللام ثم صوب ابن كيسان قال الاول المضمون العلم
 ثم اعلم الانسان ثم ذو اللام ثم الوصول ثم صوب ابن المسواج قال لا العلم
 اهم لانسان ثم المضمون العلم ثم ذو اللام ثم صوب ابن كيسان قال لا العلم
 ثم العلم الخاص الذي لا يتفق له الحركة وممثلة الخطاب ثم صوب النباي السالم من
 اهام ثم النار والمناوي ثم الوصول ودوا الاداء فتوكلت من ضربته
 الخ بيان الافتراق بين الوصول والوصول المختص بواحد من الوصول فيهما
 اخبار الى ما يعرفه الخطاب ويتبين عنده بحسب الوضع كونه محليا بآلية
 حكم خلاف الوصول فان فيها اشار الى ما لا يعرفه ولا يفتقر عند صوب
 هو موضع يرتد الى هذه في شرح للمفتاح ان الصلة تحت ان يكون معلوم
 في نفسه وان تعلم انسابها الى بعض صا او عدلا والصلة وان لزم كونها
 معلومة لكن لا يلزم ان يكون معلومة الاقتساب الى غير بل لا شيء ما بالجملة
 في الوصول اشار الى علم الخطاب بعض من جمع هو بعض عنده بخلاف الوصول
 لكن وجوب علمه بالنسبة الوضعية لا يقتضي تعيين الموصوف عند وجود
 ما يشاهد الوصول مستعملة في المعنى الجزئي والموهوم من جنوم كل واحد
 في عينه فلو فرض تعدد مضمون الخطاب كان المقصد عندما مثله الوصول
 الى غير فلا بد من قرينه تعيين المقصود وان احتاج الخطاب الى الاستفسار

لحن القرينه يكون استفسارا غير المعين المقصود وكان المقصد استعمال
 الموضوع الى مفهوم كلي فاذن لا يحتاج الى قرينه فلو فرض استفسار لم يقتض
 بالمقصود لو صرح بل بافراء ذلك المقصود اذ لا يوجد خارجا الا في ضمن مضمونها
قوله لا انسان لا يخصر فيه اي لم يبق فيها اصل وصفه التخصيص لكن يجوز تخصيصه
 بحسب العارض كالعلم وما يقال انه لا يخصر فيها اصلا لان الانسان الكلي
 وان قيد بالف قيد كلي لا يخرج عن جرد التولية الى الجزئية فاجابه ان المراد بالتخصيص
 ما يجعل بعض الشيوع لان يعتبر بوجه الى احد الجزئيتين **قوله** لم يحد
 هذا الكلام قبل لم يفت ودخل منه الخطاب فانه يعتد بها وما قيل
 ان الاولى ما توجه تخصيص الخطاب ان يقال انه اذا لم يكن التكلم علم بزملة
 كيف يتبين منه الحكم على الوصول يعني والالتكان الشئ معلوم اليقوت عند الوصول
 فيكون له علم بغير الصلة فذوق بان المنفى هو العلم بالاحوال المختصة بها
 لا صرح به المصنف في الايضاح لا العلم بغيرها مطلقا فهو ان يحكم عليه
 بامر مختص والمراد بالاختصاص من مريد خلق يقتضي حصول التام القيد
 بها عند الحكم لا الحصر الاول ان يقال في توجيهه بان العبرة بالمعرفة انما هو
 علم الخطاب كما سبق ولذا لم يجمع بينهما واذا لم يكن الخطاب علم بالصلة
 لا مجال لا يراد الوصول سواء علم التكلم بها او لا وكذا اذا كان له علم بها دون
 التكلم واذا كان لها علم بالصلة دون غيرها يجوز وكذا لما او لاحدها علم بها
 وبغيرها يجوز لكنه مستدعية كالاختيارات المذكورة واوردان علم الخطاب
 بالصلة دون غيرها كما يقتضي ايراد الوصول يقتضي ايراد الموصوف لكن
 او معرفة على السواء من غير ترجيح واجيب بان الاعتبار اقتضا السام
 الوصولية بعد ثبوت ما يقتضي مطلق التعريف وقد سبق كلام الشارح

واللفظ النظار والعصار ما يسيل من عصر العنب ويخمر والمعنى جاشت مع
الفواه وسميت في تحصيل لدات هو النفس بدله الحمد والطاقة حتى بلغت
أقصى ما بلغ الانسان في سائر معاجات ودعت ان حاصل ما سميت كان انما
وصلا لاودسا ووالا **اوله** وجوابه الخ يجب ايضا بان التنبية اما ان يجر
من ذكر النظر المستعمل بالخطا او يجر في العرف خطا المخاطب في هذا النظر من سائر
الكلام فليكن كذا التعديلين لاحقا في لزوم تحقق الايا فيه فانكار مع ايات التنبية
ليس بوجه واما ان يحصل من مجزع الكلام فرد عليه ان الكلام في معاني المورث
ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول وبان بطلان نظن المخاطب
الذي يدل عليه المقام موسى لما وجه بنا الخبر وما قيل في رده ان كلام المصنف
في ان مضمون الصلة لا يؤيد لما وجه بنا الخبر وكلام الموم في ان كون مضمون
غير ثابت في الواقع يؤيد اليه ولا خلاف بينهما فلا يقدح فيها ذكر المصنف فيه
ما لا يخفى على المتأمل **والله** اي لما طريقه تقول علمت هذا العمل على وجه علمك
وعلى جهة اي على طريق وطريقته فداضطرب كلام الموم في تفسير الوجه ففسره
الفاصل العلامة والكاشي والودي بالعله لكن اختلفوا في انها علمه لنبوت الخبر
للمبتدأ في نفس الامر او علمه بآيئته لاسناد اليه وربطه به وصرح الودي
بانه علمه لنبوته له والكاشي بانه علمه وسبب لبنا الخبر عليه واثباته
والفاصل العلامة لم يعرج بذلك بل قال اي علمه بنا الخبر الذي يثبت وهو
قريب من كلام الكاشي بل هو عينه والشارح رحمه الله قسم بالطرق
والطريقه واعتذر عليه اولا بانه يقتضي استدراك لفظ البت وان يقال
او الايا الى وجه الخبر لان الذي له طرق واجناس مختلفه هو الخبر نفسه لا مان
كما عترف به بقوله فان فيه ايا الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والقول

بانه جعل النامعني المبني على ان تكون الاضافه للبيان كما هي عنه قوله الخبر المبني
عليه نقصان ما يستغنى عنه لان الخبر وان انقص بانه مبني لكن لا دخل له في
الايا ومنع عدم مدخلية في الايا مستندا بان الخبر مطلقا لا يقتضي ايا بل
الخبر المتأخر لاستدعاء البنا تقدم الخبر عنه لا يحيد في نقا في اذ ناع شي من
الفسف والاستفنا ونايا بان الايا بهذا المعنى لا يكون ويرى الى التقليم
والاهانه وسائر المعاني المتفرعة الا يرى انه لو قيل في لسانها الذي
سلك السالك ان تعظم شأن بناء البيت باقيا ولا ايا فيه بهذا المعنى اهلا
فالتعظيم بان من ذكر الصلة لا من اياها الى وجه بنا الخبر وفسر على ذلك
ما يناظر وبالحله فالايا بمعنى الاستعارة بحسن ليس وسيله الى تلك المعاني
واجب عن الاول بان البنا بمعنى المبني واصافته مثل اضافته لخلق باب
وليس مثل هذا نقصان بل مثله كثير في كلام العرب وغيرهم يدل عليه قوله
الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والادلال وقوله لان الذي له
طرف هو الخبر نفسه ثم بل الخبر المبني وان خبره بما فيه بل الجواب انما
لان ان ليس للبنا طرف واجناس بل له طرف واجناس ايضا باعتبار اضافته
الى له طرف واجناس وبهذا يفهم الاشكال ولا يحتاج الى التحمل من
الترديد بان يقال اما ان يراد الوجه الذي هي اساس الخبر عليه او وجه
بنا الخبر على المبتدأ وعلى الاول معنى ان يراد به الطريق كما ذكره وكذا على الثاني
ان اراد به بناء الخبر بنبوته له ادلا بحوزان يراد بالوجه العمل لعدم الاطراد
في اكثر المواضع وان اراد به اسناده وربطه فبحوزان يراد بالوجه كلاهما
فلا شك ان ايا يوجه على تقدير اراده المعنى الثاني دون الاول وعن الثاني
لان ان الايا بهذا المعنى لا يكون ويرى الى تلك المعاني المتفرعة كيف وفدين

السارح وجه ابيه بقوله ثم فيه تقرير عن تعظيم بناءه كونه قتل من مع السما التي
لانا اربع منها واعظم واشتهر ان المواب المذكور لا يدع الاغراض الثاني في جواب
ان المعاني المتقدمة للوزن ما يصرف اليه كمال العناية وبنائه الامام بناء مناسب
ان يقعد اليه بعد التوطية والتهديد وعن التبيين عليه والثاني سيد واورد السند اليه موصولا
موصلا الى جنس الخبر وجعل درجته في المعاني بحيث يكون ابرار موصولا بمواليا بقوله
لانها في ذلك المعاني وان كانت ناشية من ذكر العمل بعد الوصول اذنا خبر كلنا بانها
على الوجه المذكور لا يحصل الا بالقدم بل على ذلك قوله في شرح المفتاح وجعل ذلك
المعاني متقدمة عليه من سبب من جهة انه يكون انشاؤه الامام بعد التوطية له
والتهديد والتبيين عليه والثاني بعد خبرنا على مقتضى المناسبة وقد بينا ان الذين
المعاني يمكن حصيلة من مجموع الكلام ومن نفس الوصول تعلية والاول في
استيعنا عن اعتبار الالايه والثاني في توقف على اعتبار توقف في غاية الخلا
ولا شبهه ان الكلام في المعاني الموصولة لا مجموع الكلام الذي من جملة الوصول
فيوقف حصول هذه المعاني على اعتبار الالايه قطعا فان تعظيم شبيب
عليه السلام مثلا على وجه التعريف المستند من قوله تعالى الذي ذكره واستعيا
ملا يحصل من مجموع الكلام المعنى من نسبة الحسن الى الماكدييه من غير حاجة الى
الاعتبار الالايه ومن نفس الوصول ايضا بان صفة اياه الى ان الخبر من جنس
الحجبه والمنزلة فيقول سل بذلك التعريف تعظيمه وهدون اعتبار الالايه لا
يوصل من نفس الوصول اليه بعدا وانت تعلم ان اعتبار الالايه الى جنس الخبر
لا يحصل من نفس الوصول نظر الى حال شبيب عليه السلام جعل التوفير
بالتعظيم نظر الى حاله وهي كونه نبيا مبسوفا من عند الله ان اعتبار الالايه الى ان الخبر
من جنس الحجبه اولا من ايراد الوصول ليتوصل به بعد التهديد والتوطية الى التوفير

بالتعظيم فيه من الغناه والجزالة ما لا يخفى فتأمل ولكن الحاكم المفضل قوله وانما
العلامة قد فسرت في شرح المفتاح الوجه في الالايه الى وجه بنا الخبر بالعلم والسبب
قد عرفت ان العلامة وصف العلم في تفسير الوجه بما هو محتمل للوزن على لبنوت الخبر
المستداله وللوزن على لاسنان اليه لكن الاحتمال الثاني وهو كونه على لاسنان
اليه وبناءه عليه راجح لان وصف الخبر بقوله الذي مسد مشعر بالمراد
بالبناء هو بناءه عليه وربطه به فيمكن ان يقع الاستكمال وقد فهم في شرح المفتاح
بقوله ومنهم من فسره بالعلم والسبب لبناء الخبر وانما به للمعتد لا لنفس يقول
الخبر في مقام في الاكثر والاول واستصوب النافذ الشيف الجحاني هذا الوجه
وجعله نظرا في المحل شيئا فان علم بنا الخبر وربطه بالسند اليه قد يكون
علمه لبنوته له كافي بخوان الذين يستكبرون لانه فان الاستكبار علمه للدخول في
نفس الامر وسبب خطا في التكلم على سنان المهم ويدكون ساوله له كافي ان الى
ضربت البيت فان الغضب معلول لوزن المحبة وسبب باعتباره
رواها عليها وقد يكون غير ما ناله نوع ارتباطه اما بالمجانسة كافي ان الذي
سد السما البيت فان سملها وان لم يكن علمه للخبر ولا معلولا له لكنه لمجانسة
ايما سبب خامل على ربط الخبر به واما بالمضاه كافي ان الذين يظنون نعم البيت
فان طر اخوانهم وان لم يكن علمه لكون الضرع شفا عليهم ولا معلولا له
بل هو مناف له بحسب الظاهر لكن سبب لبنائه عليه **سورة** ومن الناس
من انشئ انهم ارادوا السارح التمدل ووجه فساد الراي كافي في شرح
المفتاح ان انبا رلفظم واسم الاشارة للتقريب وذكر النوع بخلاف كون صحتها
في انه انشأ الى الالايه ونياد على فساد هذا الراي ودلائله اذ كانت هذه
الاعتبارات كشاداعية الى ايراد السند اليه موصولا كاعراض السابقة لم يكن

كثير للفظ ولا لدكر التفرع وجه وكذا للاشارة اليه بعد ان اشير اليه بذلك
قوله فان اصل اسم الاشارة ان يشار الى من شاهد محسوس تابع الشارح وجملة
الفاضل الرضخ في تقديم المشاهدة على المحسوس حيث قال فالاصل على هذا
ان لا يشار باسم الاشارة الا الى من شاهد محسوس قرب او بعيد فان اشير
بها الى محسوس غير من شاهد عرفت تلك الحصة فليصير كالمشاهدة وكذلك
ان اشير بها الى ما يتخيل احساده عرفت تلك الحصة فليصير كالمشاهدة وكذلك
ان يقال الى محسوس شاهد ليكون كل منهما مفيداً فيخرج بالمحسوس المقبول
وبالمشاهدة وهو ما ادرك بالصدر بالفعل ما بعد المقبول ما ادرك بغير الحواس
وما من شاهد ان يدرك بالصدر لكنه لم يدرك به لعدم حضوره الا انه به بتقديم
المشاهدة على انه وحده كفي لا يشتهر له على معنى المحسوس من ذكر المحسوس دفناتهم
ان يراد بالمشاهدة العلوم نفساً لكن استعماله فيه ولو مجازاً **قوله** فبطل على
المرح او الحال قيل العاقل في الحال معنى الفعل في اسم الاشارة او حرف التثنية
اي اشير اليه او ابنه عليه في حال كونه منفرداً في محاسن دانه وكماله صفاته
وقيل الاول ان يجعل حالاً موكده بما على اشتهاره بذلك ادعاء من نسل شيان
ايضا حال بعد حال اي متولد من نسل شيان وقيل ضربان بيان بالنسبة بعد ذكر
حسبه والنسل الولد وسيدان قبيلة من قبائل العرب وبين العمال
والسلم قيل حال من شيان وقيل من نسل شيان وهو الاوجه وقيل حال من
ابو العصف الفبال تخفيف الحال جمع ضالاه وهي نخج الصدر البرق والسلم
جمع سلم وهي نخج الغضاه وهي كل نخج له شوكة عظيم وقوله ولما نخج تاز الانب
ان يقال نخج تاز اللون نوعين من النخج والنخج واحد النخج على حد فروع وبعبارة
لانه الشمس المسيف به على البرية لا ما ر على علم **قوله** لان قبيل العز في الحضر الظاهر

ان المراد بالوصف بالسكون في البوادي منها وصفه كمال البلاغة ونهاية النفا
بمعنى لا يخالطون في الحضر طوائف العجم فيكون لغاتهم سالمة عما يخالط البصاحة ولما عدل
الشارح رحمه الله الى قوله يعني انهم من خضر العرب ونفسيهم وكرماهم
فظهر ان التليل المذكور لا يلائم المقصود الا ان يقال المراد بالقبيل الغلبة
في الفضل وكان الشارح رحمه الله ذهب اليه ناسيب الكلام اي العلا في
قصيده الموقدون بخد نار ما دد لا يحضرون وقعد العز في الحضر
قوله وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على السند اليه المذكور المعبر عنه
بشي يوجب حصوله اما كان اعترض عليه اولاً بان المراد بالزائد على اصل المراد
الزائد على المعنى الوصف للفظ المعبر به عن المقصود لا الزائد على معنى لفظ الظرف
يمكن ان يعبر به في هذا المقام لجواز كون الزائد من المعاني الوصفية لما وقع التغيير
به فيكون معناها عن المعاني الاصلية لانها لا تضاف بان قوله في السؤال
لانه انما يجب عن الزائد على اصل المراد يستعمل الزائد على اصل المراد الزائد
على ما تقرن الوضع لانه فرع عدم تعلقه بنظر المعاني بما ذكر على كونه ما يقرن
الوضع وبغيره **قوله** انما يجب عن الزائد على اصل المراد وقوله في الجواب
وهو زائد الى احد يستعمل به لا يلزم ان يكون زائداً على ما يقرن الوضع
فانما سبب ان يقتصر على قوله ان اللغة مستظرفة من حيث كذا والمعاني
من حيث كذا او يتك في التحقيق ان النظر للغة من حيث هو اللقب ونظر
المعاني من حيث انه اذا اراد بيان قرب السند اليه يولي بها وهو اي
اراد بيان قرب زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على السند اليه المذكور
المعبر عنه باسم الاشارة الموجب لنقص السند اليه بلا حطة القرب
فيندفع بعض الاشكال وما يقال في التوجيه لعله اراد ان لفظه هذا ملايد

وصفا على ذات المسند اليه بجلالة القرب والتكلم بقصد يدرك بان قربه وهو
خارج عن المعنى الوصفي ودان هذا جاز في اللفاظ كلها فان زيد لم يتوضّع لغرض
مميز والتكلم بقصد يدرك نفسه للمخاطب وهو خارج عما وضع له وبالمجمل لا يحسن
عن محمل واختلال هذا ويكنز ان يحاب عنه بان المراد بالزائد على اصل المراد
ما يقتضيه تارة دية الى اريد من دلالات وضعه واصل المراد الحكم على المسند اليه
على ما هو مقتضى سياق الحديث في فن البلاغة لا المعنى القدر الاول عليه بلفظ
المسند اليه بلفظ اي المراد به الزائد على الحكم الذي قصد ان تدل بالادلة الوصفية
حينئذ يكون القصد اليه في الكلام الدال عليه بالدلالة الوصفية اصلا سواء كان
منشأ انا له ذلك الزائد على اصل المراد هو الحكم او طرف من اطرافه او قيد اربطه
وليس المراد به الزائد على معنى لفظ دال عليه بحسب الوضع فقط وتغيير امل الراه
في السؤال والجواب لا يحل بالمقصود فسقط الاستكمال بوجهه واخرج المحمل
والاختلال بوجه ما ذكره رحمه الله ما اشار اليه صاحب المفتاح في القسم الثاني
من مقتضى الحال بقوله ما يقتضيه تارة دية الى اريد من دلالات وضعه
ثم ان قوله المذكور المعبر عنه الخ صفة المسند اليه بشئ اي بطريق من طرق التعبير
الطريق كان صرح به في شرح المفتاح فتدبر وكن الحاكم التبعيل لهما هو المأمور
وقد تقدم به تقرب حصوله وصوره قال نجم الاية ويجوز ذكر القيد بلفظ القرب
تقريباً لموله وحضوره كونه القيام قد قامت وبحود ذلك تنزله بعد درجة
ورفعه محله منزله بعد المسافة قد يقصد بان بلفظ بعراقته المكان واخرى بتوسل
بقربه الى ذو مرتبة وبعده المكان ثانياً واخرى بتوسل بجهة الارتفاع
درجته ورفع محله نسبتها للمراتب الممتولة بالمسافات الخمس كما يقصد
بغض القرب والبعده قرب المحل ودناه الربة وبعد الدرجة ورفع المحل يقال

قد

فلا نقرّب المحل الى الربة وبعبارة المحل وبعبارة الربة ويقول سر لا بعد درجة
ورفعه محله منزله بعد المسافة اشار الى الثاني ويقصد منه تنزله قريبا من
وضع المحل منزله قريبا من المسافة والسرفه ان الامر الحقيق لكونه مسدداً بين
الناس لا يمنع عليهم بل يقرب وصوله ويسهل تناوله وانما بين اديهم وارجلهم
ناسب المختار القرب المكاني ويستلزمه بوجه ما بخلاف الامر العظيم
فانه بجلالة ورفع شأنه سان عليهم ولا يسهل وموله مناسب العظم البعد المكاني
ويستلزمه بوجه ما وقد يقصد بالقرب العظيم فيعبر عنه بهذا مثلاً وبالبعده العظيم
فيعبر عنه بذلك مثلاً بتنزيل قربه من ساحة غير الحضور والخطاب منزله قريبا
المسافة وتنزيل بعد عنها منزله بعد المسافة واليه اشار بقوله تنزله بعد
من ساحة غير الحضور الخ ويقصد منه تنزله قريبا منها منزله قريبا من المسافة وسر
ان الامر العظيم من شأنه ان يكون نصب التميز وسوجه الهم فيطلب القرب منه
والوصول اليه مناسب العظم القرب المكاني ويستلزمه والامر العظيم
شأنه ان لا يلتفت اليه وبعد عن اعين الناس فيكون المختار مناسبة للبعد
المكاني ويستلزمه له **وله** وقد يدكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد الخ
يؤيد ما قاله نجم الاية بجور ذكر اسم الاشارة بلفظ البعيد اشارة الى المعنى
الحاضر المتقدم كما تقول يا الله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لا فعلن قال الله
تعالى كذلک يصير الله للناس امثالهم شيراً بذلك الى ضرب المثال الحاضر المتقدم
ذكر وهو قوله ذلك بان الذين كفروا ابتغوا الباطل الاية وانما جاز ذلك لان
ذلك اللفظ زال بساغة فصار في حكم الغائب البعيد والاعلى في مثله الاشارة
الى المعنى بلفظ الحضور فيقال وهذا قسم عظيم فانه لكونه حاضراً كوراً عن قرب
بمنزله المشاهدة القرب بخلاف المعنى الغائب المذكور بالضرب فانه بواسطة كونه

مذكور كان كالمشاهد وبواسطه كونه غائبا صار كالبعيد وقال ايضا يعم اشار
بلفظ البعيد الى كل غائب عينا كان او معنى محلي عنه او كان يوتي باسم الاشارة
يقول في العيز جاني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاد بواضعا بلينا لاني
دلتا الغيب وانما ورد اسم الاشارة لان المحكي عنه غائب وحوزنا هذه العيون
على قلته ان يدكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب خوفا لاني هذا الضرب من
الذكور عن قريب لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جري عن قريب فكانه حاضرا
وقال ايضا اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسنة فاستفاد
بها لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد مجازا وذلك جعل الاشارة العقلية للحسية
مجازا لما بينهما من المناسبة فاسم الاشارة الموضوع البعيد اعني ذلك هو كغير
الغائب يحتاج الى مذكور قبله او محسوس قبله حتى يشار اليه به **فان** غيب
المشار اليه باوصاف وهو الذين يوصفون اراد بالوصول انفس الدوائر الموصولة
ولم يقتصر على ذكر مجرد الوصول فتوهم على ظهور الراد بغيره دللا لايمان من
الاصناف مع اننا ذكره بدون صلاته ما لا يخفى وليست صفة الايمان خزان
المشار اليه كيف وقد عدا الايمان من جملة الاوصاف ولم يجعل المشار اليه الغير
لانه على تقدير جعل اولئك جنس من الذين يوصفون بما انزل اليه عطف
لعله على جملة هدي المتقين لا محال لكونه متفان مشارا اليه وعلى تقدير الاستينان
كون الذين يوصفون الخ منقطعا فلا يكون مشارا اليه بلا يصح او لا يحسن بخلاف
الذين يوصفون فانه على تقدير جريانه على المتقين ايضا يكون مشارا اليه الاشارة
الى المتقين نفسهم هي الاشارة الى دوائر الذين والتوهم بان الذين يوصفون
على تقدير الاستينان كان له صاحب الكشاف كالمجاري على المتقين فيكون مشارا
اليه على هذا التقدير ايضا مدفوع بما ذكرناه عقب المشار اليه باوصاف

لان المراد هو المعنى الذي يشير باسم الاشارة الى اللفظ وهو معنى الذين يوصفون دون
معنى المتقين وان اختار في الواقع وان مع جعل المستتر مشارا اليه فلا يخفى عن تكلف
وهذا يظهر عدم تناسب ان يقول وهو المتقون **فان** تنبيهها على ان المشار
اليهم اختار في فعل وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي اراد الضمير لتقدم الذكر
وقد عمل الى اسم الاشارة بناء على ان ذلك الموصوف قد ميز تلك الصفات بتميزا
ثامنا فصار كأنه منسأ هدي اسم الاشارة اشارة بالموصوف من حيث هو
موصوف كأنه مثل اولئك الموصوفون تلك الصفات على مدي يكون من قبيل
ترتيب الحكم على الوصف المتصور بانفسه بخلاف الغير فانه دل على ان الموصوف
لا من حيث اتصافه بالصفات وان كان يتصف بها والفرق من الاتصاف
بحسب نفس الامر وملاحظه الاتصاف غير حتمي **فان** اوله ذلك عطف على قوله
لانه ولذا عدا للاع وذلك مثل ان يقصد باسم الاشارة للتقريب منه وكما الخاطب
وقوه ادراكه كقولك في سلة غير في القول هذه المسئلة محقة عندل يشير بسبب
بيان قربها الى ان الخاطب في غاية الدكا حتى صارت هذه المسئلة التي جريها اشارة
الشارع عنده ومثل ان يقصد شان التقرب من غيب الخاطب على فعله كقولك
لصاحبك في السفر الذي لا يرغب فيه هذا السفر مهم لك في مشارا قريبة من غيب
صاحبك فيه ومثل ان يقصد باسم الاشارة للبعيد تنبيه عنه كقولك لصاحبك
المراد للسفر ذلك ما لا وجه له في مشارا من بعده الى ان يتيقن عنه ومثل ان
يقصد بكال التميز ادعا ظهور الزايا الخاطب وتبيننا له كقولك لشكر الاسلام
هذا هو الذين الحق يقصد بالتميز بالاشارة ان يعرف الخاطب المنكر انه ظاهر
غاية الظهور فيزجر عن الانكار ويعلم انه محط فيسكت ومثل ان يقصد به
تجيب الخاطب والاشتهار كقولك للاعني هذا حاضر مبرير كالمميز الى ان

المخاطب يدركه بالجنس حتى يحل هو فتتري به بسبب عدم قدرته على تدبر مثل
 ان يقصد الى ان يكون له طريق لا انكاره بان يقول ما كانت الانسان اليه ولم يكن هو
 المقصود بالاشارة وغير ذلك بما يناسب المقام **فصل** واحد الاكثار وان قيل اراد بالاول
 الفرد بديل قوله في شرح المفتاح مردا او فردين او اكثر بل واحد او ما قيل اطلاق
 المحصية على الفرد لا في التسامح لان الفرد ليس نفس المحصية من النوع بل المركب
 منها وما ينضم اليها من المنحصرات كما ان النوع ليس نفس المحصية من الجنس بل المركب
 منها وما ينضم اليها من المصل وكان الداعي للتسامح الاشارة الى ان اللوح الام العبد
 بغير حقيقة التي كانت له قبل التعريف على التوك بوضع اسم الجنس لنفس الحقيقة
 من غير حجاب الى اعتبار نقل فيرد اوضح هنا لان ما اطلق على الفرد انا هو المحصية
 والاتحاق فيه وهو ظاهر لا ستر فيه **فصل** فان لفظ ما وان كان مع الدكور
 اراد به ان المطلق من لفظ ما وان كان بغير الدكور والانا بقرينة النذر والتحريم
 انا هو الذكر لا ان الحكم بالتحريم لا اختصاصه بالدكور وحصر ما فلا ينافي كونه
 محصيا للوعوم ما عيب المفهوم فانك اذا قلت الانسان كاتب لم يلزم من الحكم
 بالكتابة تقييد الانسان وتخصيصه بالكاتب حتى يمتنع ان يملك وقد يكون غير كاتب
 فرجع الضمير الى الانسان المذكور **فصل** وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر
 بل عليه ما قال الفاضل الاسترا بادي في شرحه واللام في وصف اسماء الانسان
 ووصف المتبادي نحو هذا الرجل ويا هذا الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه
فصل ومفهوم السمع عطف على الحقيقة التي تنقسم مفاهيم السمع والاضافة للبيان اضيف
 الى السمع وهو ما سمي بالاسم المجرى عن اللام ووضع بازا به استعارا بما يقصد باللام
 فنسب ما وضع الاسم بازا به من غير اعتبار ارزايه واذا لم ينعى فهو هراة
 يقصد بها نفس الحقيقة مطلقا سواء قصد اليها من حيث هي او من حيث الوجود

ويسمى

وتسمى باللام بهذا الاعتبار لام الجنس واللام الطبيعية والحقيقة **فصل** المسمى باللام
 للحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتحد في الدهن الى الحاضر المسمى هذا على رأي
 من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي اما على رأي من يجعله موضوعا للماهية
 غير معينة فلا بد من اعتبار وضع اخر بعد دخول اللام عليه وفيه ثقل والافاق الحلافة
 على نفس الحقيقة كونه كذا فلا بد من اعتبار واحد اخر من كونه اسم الجنس موضوعا للماهية
 من حيث هي واعتبر الوضع الاخر **فصل** والفرق بينه وبين الفرق الثاني
 الشبهه نتول من كلام ابن الحاجب في شرح الانبياء قال والفرق بين قولك اسم
 واسمه ان اسما موضوع لواحد من احاد الجنس اصل وصفه واذا اطلقت
 اسما على الواحد فاما اردت الحقيقة الى اخر ما ذكره والفرق الاول بنا عليه
 حيث ان العرف باللام الحقيقة مثل علم الجنس كونه اشارة الى الحقيقة الحاضرة
 في الدهن وان تعلم انه انا بيقين على رأي من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية
 مع وحده لا بعينها واما على رأي من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي فكل من اسم
 الجنس وعلمه والعرف باللام الحقيقة حسب الوضع الحقيقة المتحد في الدهن وانا الفرق
 على هذا الرأي من حيث ان علم الجنس ليس بجوهري على كون تلك الحقيقة معلومة للخاص
 كالاعلام الشخصية والعرف باللام دليل على كونها معلومة له بالاله واسم الجنس لا دلالة
 له على معلوميتها املا **فصل** سواي في افان كل منها بقضا من جملة الحقيقة لكن افان
 التزم بالنظر الى نفسها بحسب الوضع وان في العرف بالنظر الى القرينة **فصل**
 وعلم بالاذن الخ ان ان العرف باللام الحقيقة في المعنى كالعلم وانا المطلق على وجود
 الحقيقة فيه وجا القدر باعتبار الوجود واللفظ يستعمل في الحقيقة والبعثية مستان
 من العربية ان يعود الضمير بقوله وقد باني الى اللوح بالام الحقيقة اولى من عوده الى
 مطلق العرف باللام لانه اذا عاود الضمير الى العرف بالام الحقيقة فم ان يعود والذهني

مدرج تحت المعرف بلام الحقيقة كما هو الحق اذ هم العشر بقدر الامكان لا يجب
وقد دل عليه ايضا كلام السكاكي في عتق معنى اللام الجنسية واذا عاد الى مطلق اللفظ
باللام كان محتملا لغيره بغير غرض فان معنى الاندراج فيكون الاول اول قول
ولقد امر الى تمامه فقصيت ثم قلت لا يعني لم يرد به ليماء ان ليس
فيه اظها بذلك الحلم المقصود بالندرج بالاناء والوقفة في مواضع مضطرب فيها اولوا
الاحلام الضعيفة ولا يقتضيت فيها الارباب العظام ولا الماهية من شيبهم
بترينه المردود ولا الاستغراق لعدم الرد على كل ليم من اللبام بل الجنس للجنس
ولقد سرت على ليم من اللبام بعد اللام في الاستمرار فكانه قال ارد اما
واما والردور على ليم عادة حسنة وسواط على سبب انواع الشمام والقيم واللام
فلا التفت اليه ولا استغل بلامه واعرض عنه صيانا لما الوجه ثم اقول لعمري الخلا
انه لا يعني الى لا يرد من اللبام بمعنى العتق والارادة او لا يعني الاستغراق
والاستقام منه من اللبام بمعنى الاهتمام او المعنى على ما قرره الشارح في شرح الشارح
ارد اما واضع واقول عدل الى الماهية دلالة على المحقق وجعل يمين وصفه اقدر
على وفان من جعله حاله لانه من العتق بالحال البني عن التصور في السم والسم
حرف عطف يقتضيه قول الالف لطف اخلد وفي شرح الماهية للمردود في قول
ابن عمار الاسم والى في وارده ما قبلت الفهم محي معا وسملا الى في ثم
فما علامه الثابت وهو ثابت الحصلة وكما يتصل هذه العلامة بالاسم نحو
واما وبالعنه نحو قاييم وقاييم يتصل في الفعل والحرف وما اعني الاسم والفعل
موضعها الا انها تندرج في الاسم ما في الوقت وينتقل الاعراب من افعالها
وفي الفعل يسكن الا ان يلاقيها ساكن اخر ويكون ما في الوصل والوقت معا وفي
الحرف تقل دخولها فان دخلت حركت بالفتح نحو ربت وقت وبقى ما في كل حال

فان اذ كانت مستوحدة تكون اسما بمعنى هناك او فعلا يقال في الشاه فيها السا
اي قلعة واذا كانت مستوحدة تكون حرف عطف او فعلا بالاسم كاسم كاسي عن قريش
في شرح قوله جمع الامر الصاعده في قوله واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو الموت والكار والصح
واما ان يكون كالمصنعة الشبه واللام فيه حرف التعريف ان في قوله قلت بل حقيقة
اي انما يقع كونه اسم الجنس حقيقة اذ جعل موضوعا لما بعده من حيث كمال الجنس اما اذ جعل
موضوعا لواحد من اقسامه فيكون مجازا لانه اذا عرف بلام الحقيقة وان ارد به مفهوم
السم من غير ان يعتبر معه ما صدق عليه من الافراد يكون مستوعلا في جز معناه وهو غير
ما وضع له موافقهم هناك تعدد باعتبار الوجود وانقاس القرينة كما في غراد فل السوف
اولم يقيم في مقام التعريف بعد لواذني ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع
بازاء الحقيقة منها ومنها اخر باعتبار الوضع بترديه لان حقيقة لكن فيه بعد كذا فيل
ويمكن ان يقال ما ذكره الجمهور من تعريف المعرفة وهو ما وضع ليعمل في معنى
او لكل معنى بوضع عام يدل بظاهره على ان المجموع المركب موضوع بالحق الحقيقة
بما يراد بالوضع بترديه الا ان وضع المركبات وضع نوعي فيبقى ان لا يثبت القرينة
في دلالة على ثباتها والافعال في خلاف وضع المفردات فانه يفهم على ان النام
الحشي وجه انه صرح في حواشي الكتاب بهذا الوضع حيث قال واما العهد والمجاز
قال نظام ان الاسم مستعمل فيه وان له وصفا اخر بازاء خصوصية كل مفرد ومثله
يمس وصفا عاما ثم قال بعد تسليم كونه موضوعا لغيره من حيث واما استعماله في
الماهية فاما مجازا وهناك وضع اخر بازاء **رسم** وسيبقى هذا في باب
الاستعمال ودلنا على ذلك هناك اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعبار
خصوصية بل باعتبار عمومته وهو ليس من المجاز فيشكك اذا رايت زيدا فقلت
رايت انسانا او رجلا فلفظ انسان او رجل ليس يعمل الا في وضع له لكنه قد وقع

في الخارج على زبد لفظ الحيوان فقلنا الانسان حيوان ناطق وهذا الكلام يعرف
 ما هو الخارج اذا أطلق على الخاص خصوصه **قوله** وجوابه اننا لانم عدم تميزه عن تعريف
 العهد قيل اذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية في الدهن وتعيين
 العهد عن حضور فرد معين او افراد معينة فما لم يكن اختلاف فيما هو من النوعين حقيقة
 اعني الحضور في الدهن والاختلاف في الحاضرة احدى الماهية وفي الاخر الفرد والاخر
 انما هو اختلاف دايم الى معروف الى الحاضرة لا اية بنفسه وسمي الحضور
 احدهما تعريف عمده وفي الاخر تعريف جنس مجرد اصطلاح ولا كلام فيه بل في تحقيق
 معنى التعريف للجنس وبيان ان حقيقة ما هي والسؤال في شبه على ذلك قوله لان تعريف
 العهد ليس بما غير القصد الى الحاضرة الدهن حقيقة او بخلافها في معنى تعريف
 العهد وحض في انه مجرد القصد الى الحاضر وليس شيئا وراه فقل من ان كون الحاضر
 ماهية او فردا او خارج عن حقيقة تعريف العهد وحقيقته ان معنى التعريف
 مطلقا هو الاشارة الى زيد لول اللفظ وهو اي معلوم متعين حاضرة الدهن
 يرشدك الى كلام الله في عند تفكير تعريف الجنس في الهامة لا تنال الى ما
 تعرفه كل واحد من ان الحد ما هو ما صرح به ابن الحاجب في الايضاح من ان زيدا
 موضوع لعمود من التكلم والمخاطب فان كلام زيد لمعهود بينهما بحسب تلك
 النسبة المضمومة والسؤال في ان معناه العهد والاداء ان المعرفة ما تعرفه
 مخاطبك وايضا جاعلهم على ان الصلة يجب ان يكون علم معلومة الانساب والخلق
 اذا استقرت كلامهم وتحقق محسولة استوثقت بادراكا ولما قل بعض
 الفضلاء التعريف بقصد به معين عند السمع من حيث هو معين كانه اشارة
 اليه حيث الاعتبار واما الكرم فيتم بها الثقات النفس الى المعين
 من حيث انه ولا يلاحظ فيها بعينه وان كان معين في نفسه لكن من جهة التعيين

وتد

والمعروف

وملاحظته فرق على ومهد في حضور ذلك مقدمه على ان يتم المعاني من اللفظ لمعونه
 الوضع والعلم به فلا بد ان يكون المعاني يتصور معتمدا على بعضها عن بعض فكل السامع
 قد ادرك على معنى ما ان يكون ذلك المعنى والامنيار ملحوظا مع اولها ولا يورث
 والثاني فخرم الاشارة الى تعين المعنى ان كانت جوهر اللفظ هي على اجنسيا ان كان
 العهد جنسا او جنسا ان كان فردا كزيد او لانا نيز وان لم يكن جوهر فلا
 بد من خارج يشار به الى ذلك كالاشارة في اسم الاشارة والمكمل والمخاطب والعبه
 في الماير والنسبة المعلومه حمله في الوصوات وعمر حمله في المعاني للمعارف
 وكثر في اللام والنداء في الوفات بها فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد لكنه
 جعل اقساما ما عساه بحسب تفاوت ما يستفاد منه وسمى كل قسم اسم
 محصور وواقوله وبالله العهد والتوفيق يمكن ان يتبين لجمهور نظر الى
 ان وضع اللام بالاجماع للتعريف ومعناه الاشارة والتعريف والتعريف حقيقة
 التعيين وكالاه التعيين انما هو في العهد الخارجي الذي يكون القصد منه
 الى المعنى المعينه المضمومة من التكلم والمخاطب المراد بها الفرد منها واحدا او اكثر
 ووجه واللام يشار بها الى تلك المضمومة فهو اللام الواحده فباللام العهد واو
 الى نفس الحقيقة والطبيعة اما عساه والحقيقة من حيث هي لا ملاحظة من الايراد
 فهو ما لا يفسر الحقيقة والطبيعة اما عساه والطبيعة واما باعتبارها مع ملاحظته
 مع قرينه البعصية فهو ما لا العهد الدهني او لاهي فهو ما لا الاستفراق
 ولنفور معنى العهد في الدهن مع ان القصد باللام الى نفس الحقيقة والبعصية تعالى
 من الاستفراق ايضا بمعونه المقام عند القصد باللام الى نفس الحقيقة
 وفردوع الحقيقة وبالجملة كاله العهد وحقيقة التميز لما لم يكن الا في العهد
 الخارجي الممتد في البراءة وان تحقق العهد والمضمومة الا انه قاصر جعلوا اللام

الداخلة في الاول لام العهد وفي البواقي لام الجنس والحقيقة وهو واللام فيها ولما ذهب
 المحققون الى ان اللام لتعريف العهد والحقيقة لا غير الا ان القوم اختلفوا بالماضي
 وحلوه او بعد انقسام قائلوا اذا دخلت اللام على اسم جنس فاما ان يشار بها
 الى حصه معينة من افراد كانت او افراد كور تحققتا او تنقدها ويصير لام العهد
 الخارجي واما ان يشار بها الى الجنس نفسه فاما ان يقيد الجنس من حيث هو كما في
 تمام التحديد وسمى لام الحقيقة والطبيعة واما ان يقيد الجنس من حيث هو موجود في
 الافراد بترينها الاحكام الاسمية في ضمنها فاما في بعضا وهو المعهود الذي رافقها
 كما في المقام الخطاي وهو الاستغراق هذا نظر الجمهور ونظر السكاكي في تحقق العهد
 في الجنس ايضا في الجملة فالسارح العلامة تعده انه يفترانه بتأثير مدح الجمهور
 وثبوت الفقرة عندهم بوجه اخر كما اخبر اليه في اثبات التقدير اشار الى الفرق
 ولو بحسب المبرورين فافروا السكاكي هو ان كل الكل في معنى الحضور بحسبه
 فتأمل في النظر في هذا المقام وكن الحاكم الفاصل ليعمل في ازال الاقدام في حق
 الالام بعون الله علام قيل هذا جعل العهد الخارجي كالذهني والاستغراق ارجا الى الجنس
 واجتنب بان يصر به الجنس غير كما فيه في بعض حاشي ان كان بل يحتاج فيه الى موافقة
 والحاصل ان اسم الجنس لا يخفى عليه الفرق من انقسام المعروف ومن ما اورد من
 النظر بان دلالة المعروف باللام على تلك الانقسام بالاله او معونه الفرضية ودلالة النظائر
 بحصول الفقدان هذا هو حاصل كلام المصنف في الايضاح قرر هذا اتباعا لكلامه
 والافلا في الاول ان يفتر على بواقي المتن من الاشعار يكون العهد الذهني والاستغراق
 من فروع الحقيقة كما قرناه انما **قوله** وكلام الكشاف والمصنف في بعض
 في غير موضع منه في الكشاف قوله في مثل السهم والكافين والمنافقين والصفات
 واللام للجنس وفي المصنف قوله في مثل المؤمن غير كرم والمنافق غير تسمي كل الفرق

باللام على الاستغراق لا غير ذلك **قوله** لانه المفهوم عرف لاصاعه الدنيا ولان في العرفي
 لا عمل الحقيقة على الحقيقة المطلقة بل على الحقيقة المقيدة بقيد بعضه القرائن الخالية
 فكون الحكم فيه على كل فرد من افراد الحقيقة المطلقة كما في المثال المذكور فان قولنا الصاعه
 بحسب حقيقتها شامله لجميع صاعه الدنيا اكثر القرائن حصصا بصاعه بلده الاميراجاه
 اطراف ملكته او علم غفلا ان الامر لا يقدر على جمع صاعه الله منافقين ان الراد بها
 الصاعه الموجوده في ملكته او في بلده فحين جمع الامر صاعه بلده او اطراف ملكته
 اذا قلت جمع الامر الصاعه تكون الاستغراق بحسب جميع الصاعه المخصوصه
 لا الصاعه المطلقة **قوله** وانا اورد البيان بلا التي لفظي الجنس لا ينافي
 الاستغراق يعني اذا جاز خروج الواحد والاشين فيما هو ضرورة الاستغراق نحو لانه
 فني من مجموع اولي ان يجوز ولا يقدح في خصوصيه مثل لارجال في الاستغراق
 خروج ما ذكر من الواحد والاشين لان خصوصيه الجمع في استغراق افراد مدلوله
 بحيث لا يخرج عنه شي من الجماعات وليس الواحد والاشان من افراد مدلوله
 بخلاف المفرد مثل لارجل فان خصوصيته في استغراق افراد مدلوله من الاحاد
 فلا يخرج عنه شي من الاحاد وايضا الاستدنا لا يقدح في النصوصيه لحياته
 في اسم العهد مع خصوصيتها في ما بينها بما حققنا موطنه وانما قيد لا يكون
 لفظي الجنس احراز اعز لا المشبهه بليس فانها في حكم ليس دلالتها على الاستغراق طريق
 الطور دون النصوصيه فاذا قلنا لارجل في الدار بالرفع نحو الاضراب ككلمه بل ان
 يقال لارجل في الدار بل رجلان او رجل كايقال لارجل في الدار بل رجلان
 مثل ليس رجل وما رجل وليس رجل وما رجل ولا فرق بين المفرد والجمع في
 خروج بعض الاحاد عن كل منها بل الفرق ان لفظي الفرد في امثال هذه الكلمات
 يستعمل للتمييز ان يراد به نفي واحد بعينه فيقارن كل واحد من الاحاد سواء كان

الواحد في ضمن العدد اولاً وثانياً ولا ظاهراً الاضاد الثاني ان يراد به نفي الواحد من حيث
 هو واحد بحيث يتوجه النفي لا قيد الواحد وليس هذا من العموم في شيء كما اخرج منه
 شيء على المعنى الاول بالاضراب ويحتمل ان يكون تخصيصاً لما هو عام ظاهر في الجمع احياناً
 يستعمل للمميز ان يراد به نفي جمعة بعينها فيتناول كل جمعة من الجماعات ثانياً ولا
 ثالثاً هو الاضاد الثاني ان يراد به نفي جمعة واحدة من حيث هي واحدة بحيث يتوجه
 النفي لا قيد الواحد وليس من العموم في شيء كما اخرج منه شيء على المعنى الاول
 يكون تخصيصاً لما هو عام فيتناوله ظاهر اولاً ويتناول الواحد والاشياء لا نفسه
 ولا يظهر في خروجها عنه لا يكون من التخصيص شيء **قوله** ما ايلد والمعنى وقسم
 قول اي زيد السروج مطلع كلام له عامه ولا لقيمة ما بقيت خيراً ومبدي
 تدفع الدليل الذي كثرنا الى ذكر اكثر شعنا من ان المعنى المنزل من غير المكان انما
 والاكتفاء بالعبارة والمعنى ما ايلد المنزل وقسم نراي جنظيم وهو دعاء في حفظكم
 اسم من كل شيء ولا تقسم خيراً اي هو انما وسو حال مدد بتاكم **قوله** ولنا في
 ان يتولد الخ تقرير الكلام في هذا النام ان المنزلة المحلى بلام الجنس اذا حمل بمعونه النام
 على الاستفراق تناول كل واحد منها ظاهر اولاً والجمع المحلى باللام اذا قصد الاستفراق
 يتناول بسبب دلالة على الجنس مع الجمعية على قياسي حال الفرد كل جمعة جمعة
 لا كل واحد واحد انما انما انما كان منسباً الى كل جمعة ظاهر عند السكالي
 ومن يتبعه الا اذا كان الحكم ما يكون بثبوته الجماعه مستلزماً لسوءه لكل واحد منها كالمعنى ثانياً
 فيفهم بثبوته لكل واحد ويتطلب في استفراق الجمع على قيل ان لا يدخل الجماعات في ارجائها
 حذرنا عن التكرار وذلك لان اللزوم يتلوا جمعة فيندرج فيه بنفسه وجزء من الاربعه
 والخمسه وما فوقهما فيندرج ايضا في فهمنا بل الكل من حيث هو كل جمعة فيكون معتبراً
 في الجمع المستفراق وما عداه من الجماعات مندرج فيه فلو اعتبر كل واحد منها كان تكراراً

واذا

واذا قلنا معناه كل جمعة خرج عنه الواحد والاشياء فيكون استفراق المفرد اسهل
 لكن جمهور رايه النفي والاصول واللغويون ان الجمع المحلى للصفات يتناول
 كل واحد كالفرد وله ذلك حكوا بطلان معنى الجمعية ويكونه الجمعية كافي الاستفراق
 وبعضه صحت استثناء الواحد والاشياء منه نحو جاني الرجال الا زيدا وقد راد بالجمع
 الكل المجموع كقولك الرجال عندي درهم والاول اكثر الفرق على الاول بين المفرد والجمع
 في جانب العلم كما يحتمل في تقرير كلام المتأخر بعيد هذا وقوله لو سلم استثناءه الى عدم
 الفرق بينهما في صورة النفي ايضا وبانه ان رجلا في قوله لا رجل يدل على الجنس والوجه
 المطلقة فيقصد بنفيه نفي الجنس فيكون عاما نضافا في استفراقه ورجلا في قوله لا رجلا
 يدل على الجنس والجمعية كما لا يقصد بنفيه نفي الجنس مطلقا سواء كان الجنس ضمن واحد
 او اشياء او جمعة يكون عاما نضافا في استفراق مدلوله ظاهر في استفراق واحد او اثنين
 وفي مثل ليس رجل ولا رجل بالرفع قد يقصد بنفيه نفي الجنس فيكون عاما ظاهر في
 استفراقه وقد يقصد نفي الوحدة المتأله للنقد فلا يكون من العموم في شيء
 مثل ليس رجال ولا رجال بالرفع دلالة على الجنس والجمعية والوجه العارضة للجمعة
 وقد يقصد بنفيه نفي الجنس فيقتل الجمعية على قياسي حاله فيكون عاما اذا ايلي
 استفراق الاحاد ظاهر وقد يقصد نفي العتيد وهو الجمعية فيكون الجنس ثانياً
 موصوفاً بالوحدة والاثنييه فلا يكون من العموم في شيء وقد يقصد نفي الوحدة العارضة
 للجمعة اي ليس فيها جمعة بل جماعات وحاصل الفرق ان قولك ليس رجالا رجل
 محتمل بمعنى مثل لا رجال فيها وليس فيها رجال محتمل بانه معان ولا رجل بغير
 استفراقه لا محتمل **قوله** قلنا لو سلم يعني لانه ان معنى قولنا جاني الرجال جاني
 كل جمع من جموع الرجال بل جاني كل فرد من افراد الرجال فينا في خروج الواحد والاثنين
 ولو سلم ان معناه جاني كل جمع وهو يستلزم الحكم على كل فرد وكل واحد واثنين

فرض مجموع اثنين او واحد اخر جمع من المجموع اذا سئل الاول او الثاني فاعلم ان الجمع على تقدير
 انما به على جمته اذا نسب اليه حكم كان ثبوته بالجمع باعتبار الجمعية فيعلم الحكم بكل
 جماعة دون كل فرد وان استلزم الحكم على كل فرد وايضا على تقدير ان يكون المراد هذا
 يلزم تكرار الازالة في معنى واحد في مطلق واحد للفظ واحد وهو معلوم بطلان عند
 اهل اللسان ولذا انما آخر الاموال المنع بقوله فان دعوا ان كل جمع داخل في الحكم
 باعتبار ثبوت الحكم للمجموع فهو **مرد** فظهر اننا انما انما انما الحكم بالام الاستدراك
 يشمل الافراد كلها مثل المفرد على ما ذكره ابيه الاصول والتفسير والتجويد وعليه الاستدراك
 بطلان ما ذكره صاحب الفتاح وقد عرفت انما الحكم المنسوب الى الجمع المحلى
 باللام قد يقصد اغتسابه الى كل فرد كما في جاني الرجال وقد يقصد اغتسابه
 الى المجموع من حيث هو كما في حملت الرجال الخبيث في محتمل ان يكون وهذا هو ظاهر
 القبيل الثاني فلا يفهم منه تحول الوهن العظام فردا فردا بخلاف وهو العظم فانه
 يدل على تحول الوهن في كل فرد وايضا الجمع المستغرق متناول كل جماعة لا سيما
 افراد مدلول الجمع كما ان الفرد المستغرق متناول كل واحد واحد لانها افراد مدلوله فلا
 ينافي الجمع المستغرق خروج الواحد والاني وهذا الكلام صحيح لا مدفع له على تقدير
 القول بعدم بطلان الجمعية واما على تقدير القول بطلانها فلا فرق بين
 المفرد والجمع الا ان السكاكي اختار الاول لما انه لا بد للقول بطلان الجمعية من
 دليل توجيه فلا يصار اليه بلا دليل وهذا لا دليل بصرفه الى معنى اخر البتة غاية
 ان الحمل على افراد العظم دون الجمع بالاعتبار الذي اثره صاحب الكشاف اول اللفظ
 وهو لا يقتضي بطلان قول السكاكي وحده بل ان يقال لا ينافي بين الكلامين لا ينافي
 ما فهمه البعض من ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع قصدا الى ان بعض عظامه لم
 يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو والبعض نفى خارجا كالواحد والاني

لم ينعزل

بل بناء على اننا ذهب اليه صاحب الكشاف على القول بطلان الجمعية وما ذهب اليه
 السكاكي على القول بعدمه وهو لا يوجب بطلان مذهب الاخر نعم السكاكي في غير العريض
 استقفا وهذا يظهر ان قول الشارح رحمه الله هنا بطلان ما ذكره مع قوله في شرح
 الفتاح فلي صرح بطلان وهو المجموع وهو البعض منع لا دفع له لاسيما من **مرد**
 يعني لو اورد لتوضيح قلنا دخل اما او لا فلان المقام يقتضي ملاحظة تحول احاد الانبياء
 المخلوقة كلها بدليل قوله فيها بعد وهذه الاوصاف التي احرست على الله سبحانه من كونه
 ربا ما كان للماليز لا يخرج منهم شيء من ملكوته وقوله في تفسيره ما الله يريد ظلي
 للعالمين نكر ظلا وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه واما ثانيا
 فلان المقابل للعالم السامع هو العالم العاقل فاذا كان الافراد موهبا ان المقصود
 هو الاول فقط ناسب ان سئل عما اذا كان الكل مندرج فيها قطعا والوجه
 في جمع ان الافراد وان كان اصلا واحدا لانه لما توهم ان المقصود الى استدراك
 جنس واحد الى الحقيقة اي القدر المتركب من الاجناس فلا يجمع واسي الى تقدير
 الاجناس واستدراك افرادها بالتعريف زالا توهم بلا شك وفهم المقصود
 بلا ريب ويكن دفع الاول بان ما ذكره لا ينافي اقتضا المقام ملاحظة تحول احاد
 الانبياء المخلوقة كلها كيف والعالم مطلق على الجنس باسمه فنزل منزله الجمع
 ولذا قيل هو جمع لا واحد له من لفظه فكان ان الجمع المبرق يستغرق احاد مفردة وان لم
 يكن صادقا عليها كذا العالم المعروف بشيئ او اذ الجنس المسمى به وان لم يكن صادقا عليها
 كما لا يكون متناول لكل واحد من اجاد الاجناس كلاقا ويل متناول لكل واحد من افراد
 الاكاف ولم يدفع الثاني بانه وانما سب ان شي العالم ليس منه اشعار بان ما يقابل
 العالم المتكامل هو عالم متعدد مختلفه الاجناس **مرد** وذلك لانه بيان
 وجه فساد ما قيل لكن لا يل ان يقول لما كان الجنس من لا منزله الجمع كان كل جنس

لكن

جنس هنا بمنزلة كل جمع جمع فكان الجمع المحلى باللام اذا قصد به الاستغراق فينادى كل واحد
من احوال الجوع فكذلك يتناول كل جنس من احوال الاجناس فاجاب ما في الباب انه لا يميز
لا حاد مفرد وهو الجنس على تقدير عدم بطلان الجمعية وحاصل الكشف قائل
ببطلانها فيتناول احوال مفرد ايضا وقوله ان مراد من المفرد وان كان اسهل
الحظ بطريق التنزيل وهو ظاهر فلا يفتى في الجمع المتماثل المتساقي قطع
وتها في التفرقة انما راي تساقط **والجواب** وايضا لا دلالة لقوله ليس كل جنس
ما سمي به على هذا المعنى وذلك لان السمي بالعالم اجناس مختلفة بلا نزاع لكن لا دلالة
للمجمعة على كونها اجناسا مختلفة بل دلالة على شمول ما سمي بمفرد سواء كان اجناسا
اولا وقد يقال ان قوله ليس كل جنس ما سمي به يدل صراحة على ان المنفرد على الجمعية
شمول كل واحد ما سمي بالعالم ولو اراد ما ذكره هذا القائل لقال لعل على ان ما سمي به
اجناس مختلفة وانت تعلم ان قوله كل جنس يدل على عموم ما دخل عليه لفظ كل من
وهو لفظ الجنس وتعدد الجنس يقتضي اختلاف حمل الجنس فيكون فيه دلالة على انه
هذا القائل وربما لا يبعد ان يقال لو سلم ان لا دلالة للجمعية على ذلك لم يجوز
ان يدل عليه بموته المقام بحدوث اختلاف اجناس العالم **والجواب** لان هذه التفرقة
لا يوجد ما عقل لان الجمع كالتعدد يشمل الافراد المشتركة في مفهوم مفرد ولا دلالة
على كون تلك الافراد مايات مختلفة او متفقة فتشمله للافراد المتسقة والاختلاف
على السوي كالمفرد **والجواب** نعم فرق حاصله ان تخصيص المفرد بالواحد جائز
بجلاء تخصيص الجمع اليه او الى اثنين على المختار فانه غير جائز لعدم بناء معنى الجمعية
واستفادته بالكلية لان الحرف الدال على الاستغراق لا يخفى ان يجزئيه
عن الدلالة على معنى الوحدة انا يكون حقيقة على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية
مع وحدة لا يميزها والعلامة على الماهية من حيث هي كونها بالاستغراق المتفاني

حزما وضع له الا ان يدعى مفردا حقيقة عرفية واما على القول بانه موضوع للماهية
فقط فيجوز ان يكون معنى الوحدة يكون مجازا او مطلقا اسم الجنس على الماهية من حيث هي
صحيحة لا يستعمله فيها وضع له وبيان معنى التجريد على هذا القول ان اكثر استعمال اسم
الاجناس التراكيب لبيان النسب والاحكام واكثر الاحكام المتعلقة في العرف
واللغة جاريد على الماهية لا من حيث هي بل حيث تحققها في ضمن فرد منها ففهم بقرينة
تملك الاحكام مع اسم الاجناس التراكيب معنى الوحدة وحاصل اسم الجنس بحيث اذا أطلق
وحده قبا دونه الفرد الى الدهر لآلف النفس بالاحاطة مع ذلك الاسم كأنه دال
على معنى الوحدة فعند دخول حرف الاستغراق عليه تجرد عن هذا المعنى الذي هو
منشأ الاعتراض كذا قيل **والجواب** اي المفرد الداخل عليه حرف معنى دلالة لاجموع
الافراد يريد انه لا ينافي بين الاستغراق بمعنى شمول كل فرد وايراد الاسم لان افراد
الاسم يقتضي اعتبار الفردية مع الجنس كذا لم يكن ما يقتضي اعتبار امر زاي
حل على ما هو اقل مراتب وهو الفردية الواحدة واذا وجد ما يقتضيه كاداه الاستغراق
لم يقتصر على ما هو اقل مراتب بل على مقتضاها ولم يكن مناسبا لمقتضى الافراد لان
مقتضاها اعتبار الفردية وهو لا يمنع اعتبار فردية مع اخرى وانا المنان
بينه وبين الاستغراق الذي يعني شمول المجموع من حيث هو مجموع او ليس فيه
ملاحظة فردية احلا ولا خفاء ان الجواب الاول مناسب لنحو لا رجل في الدار
وان ان نحو ليس رجل فيها **والجواب** عند الجمهور وذلك لانه اذا اراد بالرد المحلى
بلام الاستغراق كالرجل مثلا كل فرد ووصف بالجمع كالطوال مثلا وقيل جاني
الرجل الطوال يكون المعنى جاني كل فرد من افراد الرطال الموصوفين بالطوال فيلزم
ان يكون كل فرد منه طولا او هو مستع ومحاكاة الاختصاص من نحو الدنيا والصغير
لم يرده كل فرد ليكون مانع من الوصف بل اراد بالجنس مجرد الاسم عن الدلالة على معنى

الواحد فيكون المانع منه لنظاير هو المحاذية على التماسك ولذا قيل الاول ازيد كرمناك
براه اي هو كاي الذي يخلق هو اي دحس وقع هناك في شرح الفتح بالبيان
 وقيل الصواب هو في ثلاث بالثابت وبعده محجب له ساعا واي غلقت الى زمان
 السجود في معلق ايتنا غلقت ثم قامت فودعت فلما بولس كادت الشمس تهبط
براه فلا تحجبني اني غلقت بعد كبر لشيء ولا ان من الموت افرق قاله حيز اخرج
 من السجن للقتل ويقتضونه الاخبار عن حسن جبره على البلاد وقلة خوفه من الموت
 والفتاوانه ما في عمود الاحبة بسبب السجن وطول العهد وانه على المحبة لله
براه اولاه لا طريقا احضار سوي الاضافه اعترض عليه بان النسبة الاحمانية يجب
 ان تكون معلومة للمخاطب ايضا وفيها اشار الى نسبه خبره فيصيح ان تقع جلة يادى
 تعرف نيتك الذي هو معلوم لزيد ولعل المصنف لم يلتفت الى هذا الوجه في الانباء
 ايضا لانه يكسح انه مذكور في المتنازع يكن ان يقال في دفعه الملائكة لا طريقا يحيط به
 التكلم من طرف القبيح الى احضار سوي الاضافه لا انه لا طريقا نفس الامر
 ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح الفتح ان لم يكن عندك يد يد ما قيل
 في شرح المتنازع ان لا يكون غير مفهوم هذا الطريق حاضرا عنده وذلك لان مفهوم
 الاضافه مفاد يراد به الوصول والملازمة الدينية بحيث متى حضر احد ما حضر الآخر
 بنفسه غاية انه لو تمركز حصل الآخر وهذا لا ينافي في عدم حضور سوي سواء في وقت ما
 او نحو ما اقتضا حاضره او معاونه نحو مدتيك جاك لحاجه او فيك اعلم مطبوعه واما
 المخاطب لشاهد ويستعمل ليدلهم من راقبه نحو فيك واقف وكالتحرير
 على الامام نحو معشوقك يدعوك او غير ذلك ما ينافيه المتنازع قوله ومنه
 قوله تعالى سال نحو لها ولا غير الاسلوب **براه** نحو كوكب المحرر الى قوله اذا كوكب
 المحرر لاح لسبح **براه** سهل اذا عطف على في الترابي الحقا ما سبب الاخر

وعلى الماء التي غفلت هوج وبها حافة والسجود بالضم السجود السجود كركب التراب
 من التراب الاول يترب القليل الجوى يظهر في الخيف عند انسا البرد اذ لم
 ترمت والفرز المنزول وهو القطن مصدر بمعنى اسم بفعل والفرز جمع قرسه
 وهي التي يكون قرسه من الماء اما كونهما من اثارها او كونهما من جوارها ومعنى المتنازع
 كوكب مضاف الى الماء التي غفلت هوج وكانت تضع وقتها طول الصيف وموسم
 رقت البحر وظل اثاره في الهواء وقرب وودد فنزل السحاب نهر واستقلت
 بها اللباس سريعه وخرقت القطن الذي يصير غزلا في العراب ليعادها
 في مستغفاما وتخلصها معا وما وقد نالت الفرصة ولم يحرمها الا القصة قال
 الشارح رحمه الله في شرح الفتح في بيان الاعتبار اللطيف المجازي في حقيقة
 الاضافه اللاميه الاختصاص الكامل الذي يوجب معه الاخبار بان المضاف للمضاف
 اليه لاضافه بآدى الملايه يكون محازا حكيا مشعا جعل تلك الملايه
 بمنزله الملايه الكامله الاضافه فيه واورد عليه باننا لانم ان المجاز مضاف الى الحكم انما يكون
 بصرف النسبه من محله الاصل لا محله اخر الملايه بين المحلين وظاهر انهم يتقدم
 صرف نسبته الكوكب عن شيئا المحققا بواسطه ملايه بينهما بل نسب الكوكب
 الى الظهور حدها في تنبيه ملايه الشيا تنفرق قطرها في قراتها في زمان طلوعه
 الذي هو ابتداء البرد بل المجاز لغوي لا حكمي وذلك لان الهيبه التركيبه في الاضافه
 اللاميه موضوعه للاختصاص الكامل المصحح لان خبر عن المضاف بانه للمضاف
 اليه فاذا استقلت في ادى ملايه كانت مجازا لغويا واجيب بانه قد
 قصد صرف نسبته الكوكب لان الاصل ان يقال ان الكوكب الى وقت تنبيهها
 او الى الساعه كخوم سما فصره عن ذلك واضافه الى الماء المحققا بان جعل تلك الملايه
 بمنزله الملايه الكامله لمطابقا وقيل الاعتبار اللطيف فيها الاشاره الى انشراح

حالها عند طلوع الكوكب وانظر الى ما يعرف بالما و يورع حاطها واشتغالها باليد
اسباب الغزل والنسج واللباس بخانه بغير المواد ومجوم البرد حالها بالالان
ولعملها بالادوات وانت خير بما فيه من بعد اللطف من الاضافه المجازيه **بذلك**
نرد له على الطريق به دلاله ودلاله ودلوله والصح على كذا في الصحاح والخرام **بذلك**
وهو سدا سفر يقرب الى الحرم وله رايحه طيبه تنبيه بها الخدود والظلال والبيات
كذا في شرح السقط والنسخه الرابعه ويستعمل في الطب **فالتعظيم** اول عليه واول
من يتبادر به اشعار برحمان قول السكاكي **بذلك** في شرح المنهاج
ايضا اياك قال **لكم** من قولك على اعيانهم نوع من الاعطيه وعطاء عظيم
مرجع القاضى الشريف الجرجاني قال والتعظيم اخص لحو البلاغه وذلك لان المقصود
بيان بعد حاله من الادراك فالتعظيم اول عليه واول التعظيم **يتلزم** نوعيه ما ايضا
فتمتخ النوايدتان والمعنى عشاوه عظيم لا بوصف ولا بعين لعظم شأنها في منع الاخبار
وقيل قول الرخوى احو دلما فيه من الاعلام بان اوتيك الكفار **بذلك** وزيانها
الظاهر اني يراها كل صير عناد او انكارا المحسوس وفيه ايضا اياك المنع من
الاخبار بالكلمه لان النوعيه **بذلك** على كذا مرهم والمكان من شأنه ان ينزل كل ظاهر
لا يمنع من الادراك ما هم من انما وانت خير بما فيه وزجج القاضى في شرح
اللسان قوله بان النوعيه النسب بقوله عذاب لان حل سلك على النوع
لاستثناه التعظيم من صرح وصفه الدال عليه جوهره ووصفه مع تكميل ايضا
وفي شرح النوايد النبايه اياك رجاءه ايضا والمفهم ان يتوك التعظيم النسب
بمجموع قوله عذاب عظيم فاقول **وكن** الحائز الفصل **او** كما هلاى عيب
بما هو ويري انه لا يعرف منه الاجنبه **وذلك** على ما قال السكاكي **كذا** اذ سمعت
شيئا في اعتقادك فاسد اعز بعونك معركا ب **واردت** ان نظره لا يحاب

نك

لك سوا اعتقادك بتلك بل لكم في حيوان على صور انسان يقول **كذلك** وك
منقاد ما ان قوله في فلا نقتسمه كانك لست تعرف منه ولا افعالك لا تلك
الصور ولعلك عندهم اشهر من الشمس وعليه قوله تعالى حكاه عن الكفار في حق
البنى عليه السلام هل يدرككم على رجل الا يد كان لهم كونا يعرفون منه الا انه رجل ويات
التمايل لما سحر البلاغه **اولا** انه يمنع من التعريف مانع وذلك كازاله الاله
على السماع وشا في الانكار لذى الحاجه والخبر عن النظر باسمه او غير ثقل فيه
او تفويض بعينه الى شهاه العقل او غير ذلك **بذلك** كقول اى العلاء **اول**
فصيله من السقط اذا ثبتت من سامت من الشمس اسام ساما وسامه اذا ملته
ومهنده مصب ينزع الخافض اى من مسله والمهند السيف المنسوب ل
مهند وبعده افا والمرمات هياض **بذلك** فصار على جوابها حقا لا
والرمات جمع مرميه وهو السيف الرقيق السور من وجوه السيف
فريمه والصفال برقيه الحار من الصل بنول ان المدوح لانتك محل
سقيه يمينه حتى مل بسره لطلو حله واذا ملت نفعه الى شماله وانما هذا الغرم
وما ضل لهم واذا لا حارى حتى ان صحه عزيمه اورن السيوف مضاه ونناد
اخبار من يد السيف دليل صحه جوهرها ويرتق دليل ثاثيرها **بذلك** وجوابه اخ
رد بان التثنيه ليس على بابه للتحقير والالم بكثر حله على التعظيم في موضع قابل شرط
افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا وفي المقام صفة بسبب الكله او الصفيه
او بسببها معا انتفى الشرط منتفى المشروط وبه ظهر ان دلاله الكله والصفه
لكن اجتماع اح مع الاخرى ولا يمكن اجتماعهما ولا اجتماع احدهما مع دلاله التثنيه
لان اقتضاء المقام شرط في دلاله التثنيه لا في دلاله التثنيه والصفيه وانت خير
بما فيه من الوها لان التحقير ماسل الزيادة واجتماع الروايل بينهم ان التحقير في الغايه

وبعد حقق المقام بعونه المزاين لأن يكون للتخيير لا مانع من اجتماع أحدهما أو كليهما
مع التكميل **وله** ولا دلالة للفظ المسر وإضافته العذاب إلى الرحمن على وجه الثاني
أي أنه هذه الآية وفي هذا المقام كما ذكر بعضهم وإليه مال الشيخ في وثيقه العذب
في الإيضاح والمودعي ما شرح المفتاح ورد أن شرح رحمه الله اتباعا لتسليمه قال
وأما قوله أخاف أن يسلك عذاب من الرحمن بالتكثير دون الإضافة فاما للتكثير والاختلاف
وهو اختيار الشيخ المحقق محمد الله والذين تنفذه الله بفعله في التوايد الغيبية قال رحمه الله
أي يحتمل أن يكون لمقارنته حيث لم يخل ابرهه هذا الكلام من حسن الأدب مع آية
حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق به وذكر الحروف والمسر ونكر العذاب وخالفه
بلفظ الأب ويحتمل أن يكون لعظته لأن ما ارتكب أبوه من الشرك يقتضي ذلك وبعضه
ذكر الرحمن لأن المستصف يخلق أنا يتصف بتفيمه إذا كان المصطفى غاية القوة
ليقلب الخلق وهو صفة راسخة وإليه أشار الشارح بقوله ولأن العترة
الح **وله** أي كل فرد من أفراد الدواب لم يتعرض للموت بأن كل فرد من الدواب
مخلوق من نوع من الطبيعة مختص به لك الفرد لكونه خلاف الواقع واستبعاد
صدا ولا للموت بأن كل نوع من الدواب مخلوق من شخص من الماء لا سقائه **وله**
فتوهم بعضهم كانه أراد به بعض سراج المفتاح وقوله وبعضهم أنه سنده إليه
تقديرا أراد به العلامة السيرازي حيث قال تقديري كل دابة خلقها الله تعالى
أي نوع من الماء أو ما يحضرم خلق الله كل دابة منه **وله** بل فقد صاحب
المفتاح إلى أنه من اللفظ لكون المقام للأفراد خصوصا أو نوعا هذا توجيه وجه
عن التعسف في التكميل في توجيه كلامه ولا يخفى أن الحالة التي تقتضي تكثير
السند إليه تقتضي تكثير غير أيضا ودواب السكاكي أنه كثير ما يورد مثله
من غير الباب الجوف عنه نفسها على مثل ذلك **وله** روح لا حاجة إلى ما ذكره

بعض الخفاء من أنه محمول على التقدم والتأخير منهم أبو البقاء وابن عيسى قال أبو البقاء
في البيان أن الآية تقديرا وتأخيرا إذا التقديرا نحن لا ننظر فلنا ولا إلى ما ذكر
بعضهم يريد به الشيخ الرضي الاسترا بادي رحمه الله وعلمه أن يقال أنه محتمل من
حيث أنه هو هو المخاطب أو ربما تقول صرت وقد فعلت غير الضرب ما يجري
محتملا ما عهد به والشرح في مدمات العصب فلما كان قولك صرت محتملا للضرب
وغير من حيث التوهيد صار المستثنى ما ضربت الأخرى كالمتعدد والشارح
للضرب وغير من حيث الوجود فلما قلت ما فعلت شيئا الأخرى أو قبله
بعضه يعتقد أي لا يعتقد إلا اعتقا داعية جازم وهذا أيضا دليل قريب
يدل عليه السياق وهو قوله وما نحن بمستقيين **وله** ومثله قولك
لست وقيل تراءى أمكنه إذا لم ارضه تراءى فقال مبالغة من التزك أي أنا إذا
أمكنه لئلا يشكركم لكثرة ألم ارضها أي لم ارض عنها لعدم ملامتها لمبعض أولم ارض
عن أهلها وأو بعض الأولم أي لا أن ترتبط ببعض النفوس حاميا لمجرها وموالات
وتسكين الظالم للفرح وفي البيت الثبات من الحكاية إلى الغيبة **وله** وكثيرا من
اعتبارات التواضع وهي كونه للدم أو الدم أو الترحم وما شاكل ذلك دليل
نظر لا إلى أن المعرف يستوفى اتفاقا ويأمر به غالبا فان السند إليه
المنكر لا يوكد بكل واجمع إلا عند الكون بشرط أن يكون محذورا **وله** أما الوقت
أي ذكر التعت للسند إليه المطلق المعت على التابع المحضوم حقيقته عن فيه
اصطلاحية بحيث لا يبادر منه عند الملائكة إلا التابع المحضوم وإن كان
بحسب اللغة يقصد به معنى المصدر بخلاف الوصف والمراد بالوصف الذي
فسر الصمير به هو التابع المحضوم لأنه البين الكاشف أو لا وبالذات
والعن المصدر أي أنا يتصف بها ثانيا وبالعرض فلو كان مكانه أي الفت

عبارة عن تعليل الاشتراك الحاصل في التكرات قال الفاضل الرضي في التخصيص
في اصطلاحهم تعليل الاشتراك الحاصل في التكرات ومعنى التوضيح مقدم رفع الاشتراك
الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا تخور به العالم او الرجل الفاضل قبل الظاهر
انهم ارادوا بالاشتراك في التكرات الاشتراك المعنوي لان التعليل انما يتصور فيه
بلا فصل كما في رجل عالم ونظاير فلا يكون جارية في غير جارية صفه فخصمه وقد فصل
كل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي فيكون جارية صفه فخصمه لانها تلت
الاشتراك برفع مقتضى الاشتراك اللفظي وعصبه معنى واحد فلم تنفخ في جارية
الا الاشتراك المعنوي بين افراد وكذا المعنى ان المراد باحتمال كل فرد من افراد
الرجال بحسب الوضع في صور التكرات بحسب وضعه بصلح ان يطلق
على معنى كلي هو الاسم بين حيشي والفرق المنتشر على اختلاف الراي في ذلك
يحتل ان يفتقر من خصوصية هذا الفرد في ضمن خصوصية فرد اخر لانه بحسبه
يصلح ان يطلق على خصوصية اي فرد كان فذلك الاحتمال هو المعنى هذا في المشترك
المعنوي وفي المشترك اللفظي بالقياس لما معانيه بحسب اوضاع متقدمة
فلا احتمال لما في اللفظ والقياس لافراد معنى واحد فهو ناشئ من المعنى في صور
المعرفة ان كانت مشتركة لفظيا في القياس لما معانيه بحسب اوضاع متقدمة
لكن لا احتمال لما في اللفظ على او غير ذلك زيدا اذا كان مشتركين في اشخاص
كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا
بالخصوصية كل منها وليس معناه من كل محتمل ان يفتقر في ضمن اخصه
منها الا ان اول زيدا يسمى بردي فكون في حكم التكرات وكذا احتمال سائر
المعارف من اسماء الاشياء والموصولات وغيرها ناشئ عن اللفظ في العرب
لام العما الخارج كالرجل وكذا اسم الاشتراك والموصول يصلح ان يطلق على خصوصية

كل

كل فرد من المعبودات الخارجية والانساريها وما حكم عليه بالصله امالانه
موضوع بازائه تلك الخصوصيات وضعاءا واما لانه موضوع لمعنى كل مستقل
في جزئياته لانيه وايضا كان فلاحتمال ما من اللفظ وان لم يكن با وضاع
متقدمه وقصر عليه سائر المعارف ومعنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا
ان الواضع تصور اموال مخصوصه باعتبار مشتركه بينها وبين اللفظ بازائه
الخصوصيات وقصر واحد لتعين لفظ انا وهذا لا لكل يتكلم واحد وكل
من اراد به فرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر في الوضع مفهوم عام والموضوع
له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام فالطلاق اللفظي كما سئل على ذلك
الخصوصيات بطريق الحقيقة ولا يجوز اطلاقه على ذلك المفهوم الكلي فلا يقال
انا ويرا به متكلم ما ويرا امكن تعدد معاني لفظ واحد بلا اشتراك وتعدد
اوضاع واذا تصور الواضع مفهومه فليما وعين اللفظ بازائه كون كل من
الوضع والموضوع له عاما واذا تصور معنى جزيا وعين اللفظ بازائه كون
كل منهما خاصا واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فمعقول هذا خلاصه
كلام المحقق الشريف الجرجاني رحمه الله بفقرانه **قوله** ومنه قوله تعالى وما من
داية في الارض ولا طائر يطير بجناحه الا خلت بعبارة الكشاف والمفتاح في تفسير
الاية وبيان معنى ذبانه قوله في الارض ويطير بجناحه قال في الكشاف
في جواب السؤال انه سلا قيل وما من دابة واما طائرا لانه انما لك وما من
ذبان قوله في الارض ويطير بجناحه قلت معنى ذلك ذبان التسمية والاحاطة
كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جوارها
من جميع ما يطير بجناحه الا انما سالكه محفوظه احوالها غير مهمل ارضها وبيان ذلك
ان التكرار في بيان التقي يفيد العموم على ما تقدم لكن يجوز ان يراد به ههنا دابة

ط

ارض واحد وطيور جوار واحد فيكون استواءا بما فيها يتناول من الافراد ما هو المتعارف
ومتفاهم العرف نذكر وصف يستوي نسبتته الى جميع ذوات اى ارض كانت
وطيور اى جوار فيكون الاستواء حقيقيا يتناول كل دابة فردا وانما لا
البيع وكل طائر من طيور جميع الاقاصى فافاد ذكرها زايه التميم والاحاطه
سبب تعيين كون الاستواء حقيقيا وقال في المفتاح ذكرنا الارض مع
دابة وطيرها جميعا طائرا لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى
الجنسين وتقريرها وتوجيه ذلك ان اسم المفرد كالسلف من تقرير السارح
حامل للمعنى الجنسية والفردية فانما اضيف اليه ما هو من خواص الجنس علم ان القصد
به الى الجنس كالموصوف في الاله المذكور فانما اضيف اليه ما هو من خواص الجنس
تعيين ان القصد انما هو الى الجنس وتقريره والاختلاف ان يودى كلامها مختلف لان
صاحب الكشاف جعل الوصف من اول الاربع والتعميم والسكالك جعله لبيان الجنس
وتقريره الا ان المال في افاده زايه التميم والاحاطه واحد وذلك على تقدير جملة
على ما ان الجنس وتقريره يكون الاستواء بحاله بوقوع النكر في سياق التثنية
من الاستغراقية عليه ويكون معنى الايجح وما من جنس دابة من اجناس الدواب
ولا من جنس طائر من اجناس الطيور الا انما انما لكم لكن يجوز ان يراد بها ما هو
المتفاهم في العرف فردا به وهو ذوات القوائم الاربع ومن طائر وهو الطيور
التي يسميها الناس ويعدون بها ولفظه من الاستغراقية وان دللت على
استغراق الجنس لكن لا مدفع الوهم بالكلية فذكرنا الارض وطيرها جميعا
وان كان لبيان ان القصد انما هو الى بيان الجنس وتقريرها لكنه لا ينافي
افاده زايه التميم والاحاطه ولذا اشار الى السارح رحمه الله بقوله في
الاعتبار ان هذا الوصف زايه التميم والاحاطه وليس له بيان ان كلا

منها متحد او برد على تقرير الكشاف ان النكر المفرد في سياق التثنية
يدل على كل فرد فرد فلا يقع الاختيار عنها بقوله اسم اضافكم لان كل فرد لا يكون
انما وكذا ان اريد بها كل نوع لان كل نوع اسم واحد لا اسم فاجاب عنه
بقوله لما كان قوله وما من دابة ولا طائر الا على معنى الاستغراق ومعنى
عراق يقال وما من دابة ولا طائر حمل قوله الا اسم على المعنى بمعنى ان النكر
المفرد في سياق التثنية محموله بطريق المجاز على المجموع من حيث هو مجموع وان
كان خلاف الظاهر يقرب منه المنع من قيل استعمال اللزوم في اللزوم
ولا اشكال في تقرير السكاكي فتأمل في هذا المقام وكن الحاكم الفيلسوف
في توجيه الكلام. وثبت شرطية تكثير الموصوف لان الحمل المستعمل
على اشتراط تكثير الموصوف عند كون الوصف جملة بالدليل المشتمل على الاقسام
الموصول السام المطوي ببعض مقدماتها وتقريره انه شرط في الوصف
الذي يكون جملة تكثير الموصوف لان الجملة الواقعة منه تكون لها محل من
الاعراب وكل جملة انما محل من الاعراب مع صحة اطلاق موضعها في الجملة
الواقعة منه بحسب وقوع المفرد موقعها اما العفري فخطا به واما الكرك
فلان المفرد غير متعلق بالاعراب فليس الجملة اعراجه فلا بد من صحة وقوع المفرد
موقعه حتى يكتفى بعمل النتيجة صفري لتساير اخر هكذا الجملة الواقعة
منه بحسب وقوع المفرد موقعه وكل ما يجب صحة وقوع المفرد موقعه
ناسبه ان يكتفى بكون المفرد المسبوك منها كرم فصح الجملة الواقعة منه
تسايرها التثنية بكون المفرد المسبوك منها كرم فصح الجملة الواقعة صفري
لتساير ثالث هكذا الجملة الواقعة منه سايرها التثنية وكل ما ياسبه التثنية
من الجملة الواقعة منه بشرط تكثير موصوفه لوجوب المطابقة بينهما

فسمع الجمله الواقعة صفه بتزطيفها تنكير الوصوف والسارح رحمه الله اشار الى
 القناس الاول بقوله لان الجمله التي لها محل من الاعراب محبة وتوقع الموقوفها
 والى الثاني بقوله والمفرد الذي يسبك من الجمله نكره ولو جرح الى الثالث بالمجموع
 وانا قال محبة وتوقع المفرد توقعه كما اختاره الفاضل الرضوي رد القول من
 يقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد وان الجمله انما تكون لما يحمل من الاعراب
 تكونها فيها فرع المفرد لان ذلك مجرد دعوى بل كفى فيكون الجمله وان محل من الاعراب
 وقوعها توقعه صحيح وقوع المفرد هناك كافي في المواضع المذكورة في الخوف لانه منقول
 الجمله نكره لانها حكم والاحكام تكررت وقد اشار به الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون
 محمولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لكان لغوا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس
 كونه شئ محمولا ولو سلم المحمول المنكر ليس نفس الخبر والعنفه حتى يجب كونها كره
 بل انتساب مضمونها الى المحكوم عليه فيقال المحمول في طائفة من العالم وريده هو
 العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرها لم يجر جاني زيدا العالم وانا زيد
 واللام باطل وقوله لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي ياسببه التنكير بانه
 انك اذا قلت مثلا في النعمية مرت برجل قام بكون وفي الامية مرت برجل ابون
 فابن يقره بتمام ابون فتسبك الاسم من الحكم وهو المحكوم به واطلاق الحكم عليه متعارف
 عنفا لانه لا من المحكوم عليه هذا اذا كان الحكم نكره واما اذا كان الحكم معرفة فتقول
 زيدا العالم المراد بالحكم هو الحكم بان هذه الذات هي تلك الذات اعني ذات زيد
 هي ذات القائم كذا قرره ابن الحاجب في شرح الايضاح وانا قال بنبأه
 لانه قد جرى معرفة كافي زيدا العالم واول الشخ ابن الحاجب بانه في معنى زيد
 محكوم عليه بالقيام فقال الحكم نكره **وحيث** ملك الجمله ان يكون خبر به
 كالمصلة لان الصفه يجب ان يعتد الشكلم ان المخاطب عالم باتصاف الوصوف

محمدا

مضمونها قبل ذكرها هذا اختصار الكلام الشيخ الرضوي قال وانا وجب في الجمله
 التي هي صفه او صله كونها خبرية لانك انما تجي بالصفه والصفه لغريف المخاطب
 الموصوف والموصول اليهم من ما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول
 من اتصافها بضمون الصفه والصله فلا يجوز ان لا ان يكون الصفه والصله
 جملتين متعنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجمله وهذه هي الجمله
 الخبرية لان خبر الخبرية اما انشائية نحو بعث وطلعت وانت خبير وخبرها
 او طلبية كالامرو والنهي والاستفهام والتي في الرضوي ولا يعرف المخاطب حصول
 مضمونها الا بعد ذكرها وهذا معنى المطلب الاول من المطالب الملاءم التي ذكرها
 السكاكي لاسباب وجوب كون الجمله الواقعة صفه او خبرا جله خبرية حيث قال
 ولما ترى من طلب التميز بالوصف وامتناع ان يشر شيئا عن شئ بالامية لانه
 تليكه ان يوصل به الى ان حق الوصف كونه عند السامع معلوم التحقق للموصوف
قوله ثم قال وانا حات اننا رهناء معرفة وفي سورة التحريم نكره لان الابه
 في سورة التحريم نزلت اولاً بلكه قبل علمه انه صريح في اول سورة التحريم
 بانها مدينه وقد سبق منه ايضا ان المصدر بيا ايها الناس بكونها ايها الذين امنوا
 مدين وجوابه اولاً ان حكمه بان سورة التحريم مدينه لا ما في كون الابه نازله
 بكمه غايته ان حكمه بانها مدينه بانها القليب وثاناً بانها سابق منه المصدر
 بيا ايها الناس بكونها الذين امنوا مدينه في نقله عن امرهم عن علقه
 لانه محتمل ولو سلم فنصاه ان كل حكم وخطاب نزل فيه بيا ايها الناس فنونكي
 اي سقطن منكم كي مكنه وكل حكم وخطاب نزل فيه ايها الذين امنوا مدينه في
 اي سقطن بالوئين الكاسن بالدينه سوانزلت الابه بكمه او بالدينه **قوله**
 قلنا بكن ان يقال قيل ان العلامة تصدي بيان وجه تنكير النار في احد الايتين

وتعريفه في الاخرى كادله قوله وانا جات النار هنا معرفة وفي سور التحريم
نكره ويزيدك بان الاله في سور التحريم نزلت اولها فمرفوا منها بارا موصوفه
هذه الصفة ثم طابت في سور البقره مساراها الى معرفته اولها والبيان في سور
العبارة ان النار الموصوفه انما نزلت في سور التحريم نكره لانهم لم يعرفوها
التكثير ونزلت في سور البقره معرفة لانهم عرفوها من هناك فلهذا التعريف
لان كل كلامه على ذلك اظهر منه ما تصدى لبيانه ولرفق ارايح هذه كوز الصفة
معلومه التحقن عند المخاطب ولعله لا يترط العلم في صفات النكرات حتى لا يظن
كونها معلومه برشدك الى ذلك انك اذا قلت جاني رجل عالم متيقنه او لا مفهوم
الرجل مفهوم العالم وقصدت تانيا بهذا القيد الى فرد لا يعينه من الافراد التي
صدرت فوقها وان قلت جاني الرجل العالم فقد اردت بلفظ الرجل فاما
باعتبار ما من افراجه واوردت العالم فيزاله عن معنى اخر وهذا معنى ما قيل
من ان الموصوف في النكر التخصيص وفي المعرفة للتمييز وليس النكر الموصوف
معهودا باعتبار انتساب صفته اليه بخلاف العرف الموصوف بان اول
بما ذكرنا المشرح فان عطفه لان المخاطب في سور التحريم لما كان عالما بالنار
الموصوفه بسماح من النبي عليه السلام كما انه في سور البقره عالم بها بسماح الاله
نكر نكرت في الاول وعرفت في الثانيه فان وجه بقصد التحويل والتكثير وقصد
التنويه في التعريف وكل منهما مناسب مقامه كان توجيها اخر لا يانا لكلام
الكشاف ودفعنا لما توجه عليها من اختصاص الصلة بوجود المعرفة واقل
وباسه التوفيق غايه ما يمكن ان يقال في دفعه كون الصفة معلوم التحقن عند
المخاطب لا يستلزم التعبير عنه بطريق المعرفة كما صرح به في بيان تكثير
المسند عند تقرير كلام السكاكي في دفعه تمسك البعض بامتناع كون المسند نكر

والجبر معرفة من قوله اما الاول فلا وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما
مصرفا او النكر المخصصه معلوم من وجه والصواب اننا لم نذكر الا بتان بطريق
المعرفة اذا كان الصفة معلوم التحقن عند المخاطب اولها لان اسما الى ما عرفه او لا
على ما هو طريق التعريف ادعوا شارح الى ما هو حاضر عند معين واما اذا كانت
معلوم التحقن عند ولم يشترطها من حيث انها معلوم التحقن عند معين
بجانب التعبير عنه بطريق التعريف فلا دليل على ذلك بل صاحب الكشاف
تلك الاله نزلت بكه مرفوا منها تانيا موصوفه بهذه الصفة ثم نزلت هذه بالمدينة
مساراها الى ما عرفه او لا فتأمل حوالا لثالث وبعده رالمشراح العلامة تفهيم
بغير انه ما ادق نظم وما امتن اعتبار **قوله** اذا ظن التكلم المراد بالظن ما
يشمل التوهم وغيره لا الاعتقاد الراجح اذ يكفي للتوكيد للتقرير بمجرد توهمن
زبد في قولك جاني زيد لم يتقرر في ذهن السامع وقوله لكن مرفى من القدر
الى مجرد التقرير لا اشعار بان دفع التوهم مشتمل على التقرير ايضا الا انه
يقصد به شي اخر من دفع التوهم وغيره وذلك لان تكرير اللفظ يبين تقرير معناه
وتحقيقه في ذهن السامع قطع ولذا التاكيد المعنوي كلفظه نفسه وعينه
وغيرها في قول النكر فلاح من التقرير فربما كان ليقصد الى مجرد التقرير
وربما كان وسيلة الى دفع التوهم **قوله** ولو سلم انه اراد ذلك وقع في بعض
نسخ المطول هكذا ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما طلعك اناس
الى ما ذكر في غير ذلك انك انما لمجرد تقرير المحلوم عليه دون الحكم كما جعل
قوله في الايضاح كاسياني اشار الى هذا ولو سلم فكان ينبغي له في الايضاح
اقتصر على قوله ولو سلم فكان ينبغي بعد قوله بل في اخر جيت تاخر المسند
وتقرير الكلام على ما في النسخة الاولى في توجيه كلام العلامة باذكر من ان السكاكي

لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرار نحو افادت وانت عرفت فانه يفيد تقرير
المكرر وتوحيته يتعين الحكم بان الجواب الذي كلامه لم يثبت على ظاهره وان الاطلاع
المذكور وغيره واقع في فضل اعتبار التقدم والتأخير بل يترتب ذلك الفصل كما اشار
اليه بقوله على ان السكالي لم يورد الخ وانما اسند اليه توسعا منه بقرينة اول بقوله
لانم ان الفصل لتقرير الحكم هو التكرار بل التقدم وايماننا بما يقوله ولو سلم
اي لانم انه اراد بقوله كما يطلعك عليه ما هو خلاف ظاهره بل هو مجرى حقيقة
فيبطل التوجيه المذكور ثم ينزل عنه بالتسليم او لا اي لو سلم انه اراد بخلاف
ظاهره فليكن قوله كما يطلعك اشار الى ما ذكره في قوله لا يثبت ان مجرد
تقرير المحكوم عليه اذ لا يلزم منه حمل التأكيد على غير المصطلح ولا يرد عليه ان
التقرير مستفاد من التقدم ولا ان التوضيح للتخصيص ادل من التيسير فيه
الاختلافه ظاهر الجواب ثم ينزل عنه بالتسليم نائيا اي لو سلم انه اراد اوجه فلا
ظاهره واراد بالتأكيد مجرد التكرير وان المقصد لتقرير الحكم هو التكرير فكان ينبغي
ان يتعرض للتخصيص بل اولى بالتعرض **والله** والاطراف في ان كان اطلاق الجواب
على ذلك الفصل صريحه فينبغي ان يراعى وقد اردت هذا البحث الذي يناسب
التأكيد الصناعي في ذلك الفصل ولا يلزم من هذا التوجيه الا ان السكالي اشار
في باب التأكيد الصناعي اطلاقا الى ما ليس هو كما هو دأبه في كثير من الاجواب
بما اراد منه ما ليس منه مجرد المناسبة وقيل ان قوله كما يطلعك ليس متعلقا
بقوله وربما كان المقصد مجرد التكرير كما توجه العبارة واليه ذهب جماعة
فوقوا في خبر واضطراب من ان اراد تقرير المسند اليه او تقرير الحكم
وان المراد التأكيد الصناعي او ما يوافق منه وان هذا الاطلاع في ذلك الفصل
اوقرب منه بل هو متعلق بما قبله وهو اختيار الشارح والناظر في الشرح

المخرجاني في شرح المفتاح وقوله وربما كان المقصد الخ لزم من بينهما كما قد اراده
دفع توهم الجوز والسهوا والنسيان يقتضي تأكيد المسند اليه كما يطلعك عليه
ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سمعت في حاجتك وان قولك سمعت
انا في حاجتك بقصد به دفع احتمال الجوز والسهوا والنسيان **والله** ولا يدفع
هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر فانك اذا قلت جاني زيد نفسه
احتمل انك اردت ان تقول جاني عمرو نفسه فهو نفسة فهو نفسة ولفظت برده كان
عمرو وقد عرفت ان فيه خلافا فذهب بعضهم ومنهم المصنف الى انه يدفع
هذا التوهم بالتأكيد المعنوي كما اشار اليه الشارح في سبب والمحققون
الى انه لا يدفع **بقرينة** لئلا يتوهم ان بعضهم لم يحج الا انك لم تعددهم يعني
يتوهم في حالي القوم بما على عدم الاعتداد بهم انك اطلعت القوم و اردت
به من عدم ذلك البعض كما هم بعد القوم قد ثبت بالتأكيد وهو عدم الشمول
بلفظ القوم وقوله وانك جعلت الفعل الواقع من البعض كواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد وذلك لتعاضدهم وترايبهم عن قوس واحد
وتشابه مصالحهم وتشارك مضارهم ورضي كلهم بفعل بعضهم وانت تعلم
ان ليس هو عدم الشمول في لفظ القوم على هذا الوجه لما علم انه اراد به
الكل لكن يتوهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم
وانما نسب الى كلهم لكونهم في حكم شخص واحد ففي الكلام ح اما اسناد
مجازي ويرد عليه انك اذا قلت جاني القوم كلهم فبهم منه الا حاطة والشمول
في احاد القوم قطع ولا يلزم من ذلك احاطة النسبة لجميع الاحاد لجواز
ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم او مجازا لقوى
بان ينسب الفعل الواقع من الفعل الواقع من البعض الى الكل ويراد توهمه

فيما بينهم وهذا الجواز اما في المهيبة التركيبية واما في لفظة الفعل والتاكيد بكل لا يدفع هذا
 الجوز ايضا وكذا هو هو المسود والسيار ولا دلالة لاجمعون على كونه سجودهم في زمان
 واحد على ما توهم قال بعض ابيه الحنفية في اصول الفقه ان فائدة اجمعون في الآية
 الدلالة على انهم من اخرهم اجتمعوا في زمان واحد على السجود كما قيل سجدوا كلهم
 مجتمعين ويؤيد كلام الكشاف في اخر سور من كل الاحاطة واجمعون للاجتماع
 فافادوا انهم سجدوا عن اخرهم ما بقي منهم تلك الاسجد واجمعوا في وقت واحد
 غير متفرقين في اوقات وقول البرد والبرجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
 اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة
 وفي ذلك زيادة تشرح ويصير لا يلزم ان الجم الغفير اذا اجتمعوا الى انثال المائون
 في زمان واحد بحيث لم يتخلل واحد منهم عز ذلك الزمان كما ان قوله اجمع
 عن الحق وادخل في الدم واعتبر من على تفسير بعض الحنفية او لا يانه يثبت في وقوع
 اجمعون حال مع كونه مرفوعا ومعرفة ونايب بان اجمعون كما اشار اليه الشارع
 في التاكيد يعني كل ولو كره كل لم يند الاجماع في الزمان قطعا فلهذا ما هو بقاء
 واجيب عن الاول بان قوله كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بان حاصل المعنى
 لا وجه للاعجاب وعن الثاني بانه وان كان بمعنى كل الا ان اصل الاستفاد
 دل على الاجماع فلا بعد ان ملاحظ ذلك كما ملاحظ المعاني الاصلية في النبي كما مر
 قوله وهذا يجب وسواء ذكر عدم الشمول انا هو زيادة توضيح والافقوس
 قيل دفع يومه التجوز قيل هذا انا يصح اذا اريد بالتجوز ما بعد العقل والنفوس
 وان ضمن التجوز العقل كما شمر به كلام الشكالي واما الحالة التي تنفي باليد
 في اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حلقه ذلك تجوزا او سهوا او
 نسيانا فلا بد من تعرض لعدم الشمول كانه تجوز لنفوي لم يندرج في التجوز المذكور

على هذا التقدير بل على الاول انه يدفع بوجه ان كون الحاي واحدا منها والاسناد
 اليها انا وقع سهوا وكذا شرح المشايخ الحق ان هذا التاكيد لجوز تقدير الشمول
 وتقويته لا يدفع فخر خلاف الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادق على واحد
 المتصاحبين لا ينسب اليهما كافي قوله تعالى فخرج منها اللؤلؤ واللهازا انا
 عوجان من الملح الاجاج دون الذهب الفدات فاننا كيد بكلاهما يدفع وهو مثل
 هذا وان كان عابدا الى دفع وعدم التجوز ويندم من هذا التفسير ان التاكيد بكلاهما
 يمكن ان يكون لدفع يوم عدم الشمول في الحكم المراجع الى دفع يوم الشمول النفي دون المسمى
 وح يدفع به النظر على تقدير ان يراد بالتجوز ما بعد العقل والنفوس وقد عاب
 بضع عدم وقوع عدم الشمول وانه لا يطلق المشي على الواحد مجازا كيف قد جاني
 قول الشاعر فجلن مدفع عاقلين امانا وحيلن دامن شياطين
 اطلق عاقلين ورأيهم على خيل عاقل ورامت وجعل العاقل قوله تعالى ولزخاف مقام
 ربه جنان من هذا القبيل وتعرفت ان هل يوم كون الحاي واحدا ووقع
 الاسناد اليها سهوا لا يدفع بالتاكيد المعنوي ايضا على المختار ويمكن المساد
 هذا المعنى في كل جواز ان يراد كل دفع يوم ان المجي كان من الجفر والاسناد
 الى الكل انا وقع سهوا لا يلزم كون الثاني ادفع لجواز ان يحمل الايضاح
 من اجتماعهما وذلك بما اذا فرض ان كسده حل كما في حفص مشركه من عدم
 واسم كسر مشاير عشر من ثياب رز لا وليك العشرة فانما اتبع اسم كنيته
 عطف بان لما وقع جاني انو حفص عرافا وايضاها عند الاجماع وان كانت
 الكنية اذ صرح من الاسم حال الانفراد وكذا لا يلزم كون الثاني اسما من الاول
 فانه اذا اشتد كنيته ان من اشهره باسمه العلم مع كون الكنية مشتركة
 دون الاسم فان جعل الاسم عطف بيان لما حصل الايضاح وان كان المستوع

استر لنز السكاني وجه الله ذكر في علم النحوا عطف البيان يكون اعرف السبه
وان كان البيان حاصل بدون حصول البيان بدون انه انا يكون اذا كان عاد اسم علم لم
مخصوصا بهم واما اذا كان عاد في الاول القديمه التي هي قدير هو صاحب القصة الموصيه
بهذه الدعوى والاخر لا م قالنا يدفع دفع احوال ان راد الثانيه وايضا المراد
فيكون عطف البيان للايضاح كالثانيه صاحب الكشف بقوله ولا عاد عاد
الاول القديمه والاخرى ارض وقوله ان يسموا هذه الدعوى يعني ان عطف البيان
هنا جعل هذه الدعوى وهي الدعاء بالملك لله لازمه لم بحيث لا يوهى كونها في حق
غيره حتى لو قد را استباه اما من اشتراك الاسم سهم وبين غيرهما من جواز
الطلاق اسمهم على غيرهم لشاركتهم اياهم فيها هم فقه من العتو والعتاد كنود ولد
قل عاد الاول لا دفع الاستباه بعطف البيان فيكون عطف البيان هنا دفع الامام
التقدير على انما المقصود ورعا له عن شوب بوهى غير فلهذا صار الدعوى
فيهم امر محققا لاشبهه فيه بوجه من الوجوه **والثاني** لا يلزم البتة ان يكون اسما
مختصا بسبوعه اراد بالاختصاص المنفى لزومه الاختصاص على الاطلاق والافلا
بمن الاختصاص من الجمله واقله بالتساوي لا يخلو عليه لفظ المتنوع
اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة اهاهم محقق او تقدير ان قصده
دفع اهاهم مقدرا لكن اذا قصده المدح لم يجب الاختصاص ملاملا مطلقا
ولا من وجه **والثاني** وما ذكرنا في قوله اي قول الشاعر وهو اننا بغه
الذي اني وقيام الصراع الاول عسها والصراع الاخر كما ان كبر من العبل
والسند والعبل والسند موصفان وفي الصحاح عزابا عبيد العبل
بالسر الاحه ويوضع الاسد في الاممى العبل السحر المثلث والعبل ايضا
لما الذي يجري على وجه الارض ومنه الحديث ما سقى العبل فنيه العتو والعبل ايضا

للمساعد الزمان للمسلم **الفرق** لاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من
ايضاح الصنف وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصنف على كونه احسن وجهين
اح انه يوضح تلك الصنف اليهم والثاني ان فيه اشعارا بكونه علما في هذا الصنف
وقد هازن الاشعار انا يتفرع من التفسير والايضاح كما قرره صاحب الكشف
بقوله او دقت فلما في مثال هل ادلك على اكرم الناس وافصلهم فلا زخيرا
وايضاح لادكرهم الافضل فعمله في الكرم والفصل ولا شك في الايضاح
المتنوع وتفسيره في هذه عطف البيان دون ابدله وبقوله فالاحسن
لح اشعار الى ان يحار جعله عطف بيان على جمله بدلا واعتراضا ان كونه بدلا احسن
لغايدتين الاول تأكيد النسبه بتاكيد تكرار ما عليه البدل والثانيه الايضاح
والتفسير مع الاشعار بكونه علما اي متخفا معينا في تلك الصنف لما في المثل
من تقدير العامل المودن باستئناف القصد فينبغي ان يكون علما فيها بحيث لا يكون
غير مدافع ولا تنازع ليكون او في ساديه ما هو المقصود اعني كونه الكرم
وافضل في المثال المذكور ليصحت ان يتألف القصد اليه والغايه الاول
مختصه بالبدل فينبغي ان يختار البدل ويرشدك الى ذلك قول الناصب
الرضي واعلم انه ان ملح العبد لياشم العامل اياه جاز تقديمه وابدال النصوص
عنده كونه بظرف جمل قال والموت العايدات الطر السب وبكسر الخاء
عنه بان عطف البيان يرضى في الايضاح والتفسير دون البدل والاشعار
بكونه علما ظاهر من لاسره منه بخلاف البدل وقد يدرك حاصله
فيما يقال بغير من ان ذكر الشئ منها ونف بغيره بعد تفرع وتوكيده
بما يتماثل في النسبه **والثاني** في ذلك ولا حيز **والثالث**
المستوفى له التمام في الاول الذي عن اتحاد لاسر من الاله يعني ان مصب النسي

والاصل الاول هو العدم كانه قيل لا تجدوا اثني عشر عن العدد من جنس الاله
والجنس قد انتهى عنه ثم اياه وليس المعنى لا تجدوا جنس الاله متبعا بالاثني
ليكون مصب الالف الجنس والعدد قد دل على الامر بالعكس ووصف الاثني في الثاني
اثبات الوجودانية في الالهية لاثبات الالهية في ما سلكه كانه قيل هو واحد
في الوهية وليس المعنى انه الاله بصفه الوجودانية ليكون مصب الاثبات الجنس
والوحدانية قد دل على الامر بالعكس **فذكر في شرح المفتاح** رد على العلامة
الشيرازي حيث قال في شرح المفتاح اعلم ان منه ب صاحب الكتاب
ان اثني واحد تأكيد للميز واليه كواحد في نوحه واحد عنده ايضا طر الكلام
على ظاهره ووجهه بعض الافاضل من شرح المفتاح بان التأكيد المنطوق بـ
لفظ المتبوع ومنها اثني مثلا تأكيد للعدم والحاصل في الميز وهو الاثنان
لكنه مكرر في الميز لا في اثني في غير مكرر للاثني في الميز مجرديه عن الاله
فيمكن ان يجعل هذا الاعتبار في باب التأكيد في تعريفه عليه وهو تابع
ذكر لتقرير ما هو المتبوع في النسبة او التسمية حيث تقدمت في النسبة التي في الاتحاد
الى الاثني لا يوهى ان المقصود الاصل الذي غير الله وقوله على ما توهمه
القوم وهو العلامة ومن تبعه من شرح المفتاح وغيرهم **واقول ان**
انه لم يذكر الا ليدل على معنى متبوعه الخ لئلا ينقل بنا على ما نقل عن الخ الجواب
من الحدود والخو به صرف عنها هذه النقطة وهو ما ذكر ليدل ان المتبوع الوصف
في الدلالة على معنى متبوعه لا رفع الاهتمام عنه وبيانته وتفسيره بخلاف
البيان فان المتبوع منه هي الميز والتفسير واضح البسوع والبيان واحد
في الآية **الكره** لم يذكر الدلالة على معنى متبوعه وهي الاثني في الوحدانية بل
بيان ان ما يوجه اليه التثنية والاثبات وهو معنى السند والوحدانية لا جزمها

وهو

الاحد وهو الجنس فيكونا نعطف بيان لاصنه ولا يخفى ان هذا الاعتبار مبين لكل من
شقي التردد ويؤيد ما دل على بعض الافاضل من شرح المفتاح من ان اثني
عطف بيان للعدم المقوم من صيغه الميز في الحقيقة وهو اسم مختص بهذا العدد
من حيث هو مع قطع النظر عن اقترانه باله وهو واضح ايضا في الدلالة على هذا
العدم من صيغه الميز لغيره عن الماه وانما ان الميز بها واحد عطف بيان للعدم
المقوم من لفظ الاله في الحقيقة واسم مختص واضح منه لئلا ما تقدم وان كان في الظاهر
عطف بيان لالميز واليه فالحاصل ان اثني واليه ذكر التفسير المقصود والاصل
من الميز واليه وبيانته فيكونا نعطف بيان بالاصطلاح هذا كلامه فليتامر فيه
دقيق **س** بل لا يبعد ان يقال الاول انه بدل لظاهره انه بدل البعض
من الكل والتحقيق انه بدل الكل من الكل لان ما صدق عليه الميز هو ما صدق عليه
اسم ولا يعتبر المقوم في باب البدل بل ما صدق هو عليه والام كن اخوك
خا جان زيد اخوك بل الكل و بدل عليه قوله وهو الذي يكون داته عيزوات
البدل منه وان كان مضموما متغايرين **س** وفي لفظ المفتاح ايا الى ذلك
ان الابدل منه مسند اليه بحسب الظاهر والبدل مسند اليه بحسب
الحقيقة **س** قال واما الحالة التي تتضمن البدل عنه في اذ كان المراد منه
تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطية ذكر وظاهر ان التثنية عنه راجع الى المسند
اليه بدل على ان البدل منه مسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد توطية ذكر
بدل على ان البدل مسند اليه والبدل منه توطية فيكون البدل منه مسند اليه
بحسب الظاهر والبدل مسند اليه بحسب الحقيقة بناء على ان البدل هو المقصود
بالنسبة وان البدل منه توطية **س** وهو الذي يكون داته بعضا من دات البدل
منه قبل ههنا فسم خاسر اهله المحويون ويسمى بدل الكل من البعض لقوله

نضرا به اعطاد فتوها بسببستان طمحة الطمحات وقوله نظرت الى الزنك اذ
جعل الزنك جزءا من الفلك وانت خبير بان داخل تحت بدل الاشتغال او بدل الفلك
ومخرج كلام المفتاح ما طرقت قوله تحت بدل الاشتغال حيث قال بعد قوله في وجه
الحصر المبدل اما ان يكون غير المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم
يكن فان كان يكون اجنبيا عنه او لا يكون فان كان فهو بدل المخط وانه يمكن ان يكون
بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد بدل الاشتغال وقد سبق هذا
من زعم ان ههنا فمنا مسا امهله المحويون وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت
الى الزنك فلك واجيب بانهم انما لم يجعلوا قسما على حد الاعتبار وهو نسبة المبدل
الى المبدل منه بان يكون نفسه او داخلا فيه او خارجا عنه والمخرج اما ان يكون
به او لا يكون فالكل لما كان غير داخل في البعض وكان مستقلا على ذكره فدل على ان الاشتغال
وهذا اقرب مما ذكره السكاكي **واعلم** بان من حيث كونه داخلا عليه اجمالا كذا
قاله ابن جعفر ويوافقه ما نقل عن المبرد انه انما سمي بدل الاشتغال لان الفلك المبدل
الى المبدل منه يشتمل على المبدل ليتم وينبذ فان لا محابا لاسناد الى زيد لا يتفق
به من جهة المعنى فانه لا يعجزك الجمع ودمه بل المعنى فيه وكذا السلب في سلب زيد
فانه لم يسلب دانه بل شئ منه وكذا السؤال عن نفس شهر الخيام في الابه الكرية
لا يعجز الا ان يكون عن حكم من احكامه بخلاف ضربت زيدا عبدا فانه بدل غلط لان
ضرب زيدا لا يحتاج الى شئ وكذا قل الارسيانة وهو الزنبر وكلاهما ادسرت
بدل الاشتغال لان استنفاد هو من المبدل منه معينا بل معى النفس عند ذكر
توقفه على البيان للاجال الذي فيه ولا اجمال في الامثلة المذكورة ادبهم عرف
ان المثال سابعه والثاني وكلاهما وقال ابن الحاجب في الايضاح واختلف
في نسبة بدل الاشتغال فقل لان الاول يشتمل على الثاني وقيل لان الثاني

سهر

يشتمل على الاول وليس مستقيم وقيل لاشتغال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني
زيد حسنه فمعنى الكلام يشتمل على نفسه الاعجاب الى الحسن فاشتمل عليه في المعنى
هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتغال وهذا هو العمم ويرد عليه ان الابدال كلها كذلك
فانك اذا قلت اعجبني زيدا حسنه فاعجاب بالنسبة الى الراس مثله في النسبة
الى الحسن فاشتغال المعنى عليه واجاب عنه بان مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح
في تسميته فكم من سمي باسم جعل على عليه معنى وهو غير مختص بذلك الاسم واما
المدهيان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان الاشتغال الاول على الثاني لامتنع
اعجبني زيدا سلطانا ولو كان الثاني مستقلا على الاول لامتنع ضربت زيدا سلطانا
الغلام لا يشتمل على زيد هذا كلامه ويعلم منه ان المختار في تسمية بدل الاشتغال
اشتغال المعنى عليه وهذا غير ما ذهب اليه ابو جعفر والمبرد بدل لعل علامه فضر
زيد علامه بدل الاشتغال ويسمى في كلام السارح **قوله** وسكت عن بدل الفلك
اي بدل من الفلك ومعنى بدل الفلك البدل الذي يكون سبب الاتيان به
الفلك في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الفلك على طريق الاضانه البياض
وفصل المثالين الرضوي رحمه الله هذا المبدل حيث قال وهذا الذي سمي بدل
الفلك على ملئه اقسام اما اذا هو ان يذكر المبدل منه عن قصد وتعدنه يوم
انك غالط تكون الثاني اجنبيا وهذا يقتضيه الشعر الكثير المبالغه والتفنن
في المصاحبه وشرط ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك ففند عجم بدرهم فانك
وان كنت معتدا بالذكر الخ بقليل بنفسك وترى انك لم يقصد الا تشبيهها وكذا
فذلك بدرهم اما غلط صريح محقق اذا اردت مثلا ان ينزل جاني حمار
فسبقك لسانك الى رجل يفر تدارك الفلك نقلت حمارا واما غلط مزيان
وهو ان يتم ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره فمضى المقصود

ثم بعد ذلك يتداركه بذكر المقصود ولا يحى الغلط الضرب ولا بد من النسيان
في كلام النسخا وما يقدر من رويته وظلانه فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام
حقه الاضراب عن الاول المغلوطينه بل هذا كلامه فعلى هذا قال لا نسب
ان يذكر انما لا ما وقع في كلامهم **قوله** والنكته فيه اي ان اراد لفظ الزايه
واضافته الى التمرير اعلم من ان يكون من اضافته المصدر الى المفعول او اضافته الى بيان
ويرد عليه ما قلناه على انه يترك كون النكته في اياد لفظ الزايه ولكن ينبغي ان يكون
النكته في قول السكاكي اما الحاله التي يقتضي بيانها وتفسيرها في اذا كان المراد
زايه ايضا حده بما يخصه من الاسم هو الاياه الى ان يكون لا ايضا في عطف البيان
مقصودا بالبيعيه ونسبها له قطعي ويزعم ان السكاكي قدم ذكر التواضع على تنكير المسند
اليه فصار كلامه مسوقا لبيان توابع المعارف والمعارف لا يخرج عن ايضا لما قصد
بما يكون المقصود بعطف البيان زايه ايضا في عطف البيان
البيان محوله على المراد خبرا عنه والمصنف لما قدم باحث التنكير على التواضع
ترك الزايه واقتصر على ذكر ايضا **قوله** في هذه البدل التوكيد لما يندش
الثنيه اي تشبيه ذكر المنسوب اليه بذكر محلا او لا منفصلا ثانيا والتكرير
عطف على الثنيه ان تكرير النسبه بذكر العامل حكما بدلا له قوله سابقا وهو
في حكم تكرير العامل كانه قال اهدنا الصراط المستقيم اهدنا صراطا لذي انت
عليهم وقوله لاحتمالك شئت ذكر محلا او لا منفصلا ثانيا والاشعار
بالترفع عطف على التوكيد اي في يده التوكيد من وجه الله **قوله** واما في المثال
فلان المسوع منه محب ان يكون محب بطلون ويراد به التابع غوا محبني زيد
اذا المحب لك علمه اراد به ان المفعول بدل الاشتمال قد ينسب الى المتبوع من
الظاهر كونه في المثال المذكور مثلا ويقيم منه انه يراد بنسبته الى بعض صفات فلان

دانه غير محب فيقيم منه اجمالا اعجاب شي من زيد بسبب الاعجاب اليه وباراد
البدل كعلمه مثلا من ان المقصود نسبته الى التابع وهو علمه فجا التمرير بسبب التنكير
اجمالا وتفصيلا ولم يرد به ان المتبوع اطلق على التابع مجازا كما توجه ظاهر العبارة
على ما يشعر به كلام بعض النحاه اراد به ان الحاجب ومن يتبعه وقول الفاضل الرضي
ان نحو جاني زيد غلامه او حماره وليت زيدا اخاه لا شك في كونها من بدل الغلط
يؤيد كلام النحاه رحمه الله **قوله** ثم بدل البعض والاشتمال لا يخرج عن ايضا البتة
لانه من التفسير بعد الاجمال والتفسير بعد الاهام الظاهر انه اراد بالتفسير
والتفسير والاهام مع واحد اقصا قصد بذكرها تقرر في ذهن السامع
ويحتمل ان يشار بالتفصيل بعد الاجمال الى بدل البعض في الكل حله الاخر والتفسير
بشبهها وبالتفسير بعد الاهام الى بدل الاشتمال لان الاول فيه بهم يحتاج الى
تفسير كما تقرر في اننا ويحتمل ان يكون التفصيل بعد الاجمال ناظرا الى المقصود في
نفسه فانه كان محلا من فصل والتفسير بعد الاهام ناظرا الى مخاطبه اهلهم عليه
المقصود اولان ازيل ايهامه ويحتمل ان يكون الاول ناظرا الى المتكلم والثاني ناظرا
الى المخاطب وعلى هذا ففسر ما ورد عليك من نظائر **قوله** فكان لاحسن ان
يقال لزايه التمرير وايضا كاد في الفتح وكذا في ايضا في قول
بالاحسن حسروا احسن منه ان يشارع ذلك الى ما يتفرع على اختلاف العبارة
فيتل ان السكاكي لما جمع بين التمرير وايضا ابتدأ في التفسير بدل الاشتمال
وعقبه بدل البعض ثم بدل الكل ثم يشار الى ايضا في بدل الاشتمال اظهر منه
في بدل الكل كانه في بدل البعض اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في محضات المسند
اليه والتخصيص الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التمرير ابتدأ في التفسير بدل
الكل لظهور فيه وعقبه بدل البعض لا اقرب اليه في ذلك من بدل الاشتمال

ولا يخفى على ذي مسكة ان هذا التفرع انما يتم على تقدير افتقار السكاكي على ذكر الايضاح
كما اقتصر المصنف على ذكر التقرير واما على تقدير الجمع بين الايضاح والتقرير فمفهومه
شايبه محكمه اعتبار الايضاح دون التقرير والاحسن ان يقال لما جمع السكاكي
بينهما وكان امر التقرير في التفاد في الظهور في الاقسام الثلاثة جليا مكشوف
دون امر الايضاح بمر من لا هو عن حلي امره وانما ربا بالتفصيل على الترتيب المذكور
الى ما هو ظاهر في الايضاح او لا وعقبه ما يقرب منه ثانيا والثالث **قوله** فان فيه
تفصيلا للامام على من غير دلالة على تفصيل الفعل بمعنى التفصيل ذكره مفصلا
بمقدام ميزا بعضه عن بعض في العيان والذكر بحيث لو حفظ فيه الخصوصيات
بوجه ما اعلم من ان يتهيأ لاحد الشخص او لا فيشأول نحو جاني زيد وعمرو وجاني
زيد ورجل اخر وجاني رجل وامراه دون مثل جاني رجل ورجل اخر فانه ليس
من كلام البنا وعلى تقدير كونه منه فانه لم يذكر مفصلا ميزا بعضه عن بعض في العيان
والذكر وهو المراد بالتفصيل ومثاله الاحوال في ذلك وهو ان يذكر باعتبار
امر شامل لتوكل جاني رجلان او رجل وقوله من غير تقدير لتقدم او تاخر
او معيه ان ليس فيه تفصيل المسند ودلاله على امتياز بعضه عن بعض في مقايير ما تقدم
باجدع لا ينضم بالاحزاب في المقايير انما يعرف العقل لان مودى العطف في مثل
جاني زيد وعمرو ونسبه مطلق المحي اليها او الواو دل على ثا ركتها في مطلق
المجوع العقل يهد بان ذلك المطلق ثبت لاحدهما في ضمن فرد وللآخر في ضمن فرد
لاستتاع قيام العرض الواحد بجلي **قوله** بل من عطف الجمل انما يعبر عن عطف
الجملة في مثل جاني زيد وجاني عمرو وتفسير المسند دون المسند لعدم دلالة
التركيب على تفصيله لان لفظ جاني في الجملة ينزل على مطلق المحي وانا يستفاد
بعد من شبهه العقل **قوله** بانه قد حصل من احد المذكورين او لا وعن

الاخر بعد مزاحيا او عن مترائح اشار الى ان تفصيل المسند معناه
بعد وامتياز بعضه عن بعض بحسب الازمنة وقوعا اما متفقا او
مزاحيا وهو المعتبر في باب العطف لا الامتياز بحسب القوة والضعف
او المحل والمقتضى وهذا التفصيل بالمعنى المذكور مع الاختصار انما يستفاد
من المناه ومرتضى دون الواو فان قولك مرتب زيد وطار مناديل
على المرور الغام بالمتكلم ويبدو عرفا مرورا واحدا وقولك مرتب زيد فخارا
وتم حار وركبت الدابة حتى حار ايل على المرور والركوب لكن يبدو عرف
مرورين وركوبين متعدداه فلذا قال سيبويه في صورت برئيد ثم عروا في المرور
مرورا **قوله** واحترز به عن نحو جاني زيد وعمرو بعد يوم او سنة
وما شبه ذلك من جاني زيد وعمرو قبله او عقبه يوم او ساعه
وعبر ذلك واما احترز عن ذلك لانه وان كان من القسم الاول باعتبار
اقا له العطف تفصيل المسند اليه مع اختصار يحذف العامل الذي قام
العطف مقامه لكن تفصيل المسند وتقدمه بحسب الوقوع في الازمنة
انا استفيد من التقيد باللفظ لان العطف بدون اختصار **قوله** وحتى
مثل ندراني كونه مع مثله لان المله في حتى اقل منها في ندر قال الجزولي
والمله في حتى اقل منها في ثم في متوسطه بين الفاعل والمهله فيها وبين
ثم المعتمد للمهله وقال الفاضل الرضي رحمه الله والذي ارى ان حتى
لامهله بها بل حتى العاطفه بعيدا ان المعطوف هو الجزاء الناقب اما في الوقوع
او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه ولا بد فيها ايضا من التدرج
بان يكون ما قبله اذا اجزا ينقص شيئا فشيئا حتى يبلغ ما بعده من الجزاء الاخر
الا على الادنى بل عليه قوله الا ان فيه دلالة على ان ما قبله المحقق

مخوفاً في زيد فهو كقولنا العرض اسات محي وعرو بعد محي زيد بلا ماله اي بحسب الوضع
والتركيب وبهذا ندفع ايراد المؤذي في شرح الفتح باننا لان هذه الحروف ما يقيد
تفصيل المسند وضما بل لو افادت انادته طبعا الارى ان المنادى على ثبوت المسند
للمطوف عقب المطوفه عليه ونم على وجه التراجيح من غير فرض حال المسند وان استفيد
التقدم في المسند استفيد غفلا كما ان المتقدم وتفصيل المسند يستند مع العاد غفلا
والمدكور في كلام النجاء الخ قال الفاضل رحمه الله وانما حث بل كن في قولهم مخاطب
ان عمرا ايضا لم يكن كزيد وهذا الى المدكور في كلام النجاء صرح في قصر الازاد رد المزايم
استراكل زيد وعرو في انشاء المحي عنها لكن هذا الاعتقاد انا حصل له بعد في الكلام المحي
عن زيد لا قبله لان توهده عدم محي عرو انا نشأ من نفي المحي عن زيد بلا ماله بينهما
فلا يبعد ان يقال لكن ههنا لقصر الافراد وقطع الشك كذا في هذا الكلام انا قصد
هذا القصر بعد توهده مخاطب استراكلها في انشاء المحي عنها لا في صدر كلامه **واما**
انه يقال لمن اعتقدها حال على ان يكون قصر افراد لم يقله احد قد يقال في توجيهه
لا بل يصرح ان لا يكون للاتبات الذي بعد لكن فاديه تكونه معلوما لمخاطب لآراء
له فيه بخلاف ما اذا كان مستحلا في قصر القلب اذ لكل من الاتبات والنفي هناك
فاديه ظاهره وبعض صور الاسات في العطف للاجواني زيد لا عرفان في الخطاب
سلم الاتبات وقترجه فلا فاديه فيه ودفعه بانه قد قصد ههنا التبيين على حال
المخاطب في تترير جوابه ورد خطاه لا يحدي نفعا لانه يمكن ان يقيده هذا المعنى
في لكن ايضا **واما** وفي كلام ابن الحاجب رحمه الله انه يقتضي عدم المحي قطعا
فل ليس في كتبه السهون ما يدل على ذلك ولا ما يوهده سوى انه حكم في خوفه
جاني زيد بل عرو بان الاخبار عن محي زيد وقع غلطا ومعناه ان لفظك زيد
وقع غلطا وسر لسال ولم يكن انت صيد الاخبار عن محي زيد انكته بتوكلت عرو

وامت المحي له وجعلت زيدا في حكم المسكوت عنه مصر وفا عنه حله الى التام
وقد صرح بهذا المعنى شارحا كلاهما قال الفاضل الرضي في رجات بعد اجاب
او امر محي م زيد بل عرو في جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه مستويا حله
الى الثاني فكون الاخبار عن قيام زيد غلطا من ان يكون قد قام وان لم يكن قد قام
يمل ان لفظك الاسم المصغر نفسه عليه كان غلطا عن عرو وهو لسان
ونقل صاحب المعنى عن المؤيد انهم لا يجوزون ان يفتوا بل بعد الاجاب
والظاهر انه وهو من النافق فانهم عطفوا المرد بل كن بعد الوجوب حلا على
بل لا مثل عندهم ان الانباري والاندلسي فكيف يجوز هذا ويكن ان يقال لعل
الشارح رحمه الله اطلع على النقل عن ابن الحاجب في كلامه عليه وبعد ما نشأ
عمار غرض محمود السمرقندي من شرح الفتح حيث قال وزعم ابن
الحاجب انه يقيده عدم محي زيد قلت قوله **واما** اذا انتم الى الاجاب
يقال لا بل عرو حسب مخرج على المتولين عدم محي زيد قطعا يوجب ما في
الفاضل الرضي واذا **واما** لا بل بعد الاجاب او الامر محي م زيد بل
عرو في لا يصرح ان هذا الاجاب والامر المستقيم الى **واما** بل من قولك لا
بل عرو يقتضي بلا التقييد من زيد **واما** يستوي بل عرو ولو لم يحل لا ان يقال
زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه محتمل ان ثبت وان لا يثبت وكذا في لزوم
زيد لا بل عرو الى لا يضرب زيد بل اضرب عرو ولا المدح ولا محتمل ان يكون
امرا يضرب زيد ولا المدح مع الامر يضرب عرو وكذا لا اذ اظهرا على بل بعد
والنفي بوجه الى من في النفي او النفي موكدة **واما** لا بل عرو ان على
الخلاص المذكور من المبرد والجمهور وفيه ما مل ادريه بل ان يكون الاجاب
الى صدر الاجاب او الامر والنفي المستقيم عن قصد السير في تقديمه

من التصدي بل وقع فلتا عن عدا وهو لسان لكن السابق لما الفهم كافر في الشارح
وقيل بقصد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا واليه ذهب ابن مالك قال بل بعد
التي هي التي لم يرد بها وينبغي هذا الاطلاق ان عدم محي زيدا في مورد النفي
مقتضى كجاني زيد غير محي زيدا واليه مال ابن الحاجب في شرح كافيته
حيث قال في ما جاني زيد بل غير محي زيدا لان النفي لم يرد في مقتضى نفيه عن زيد
ويحل في المحي عن زيد على ما ير الانبات وكذا في ايجاب المصلحة او الحكم
تحقق النبوت له الى قوله او نفيه تحقق قيل مباحث على ما توجه من كلام ابن الحاجب
في الانبات يعني كالنفي اثبات المحي عن المتبوع الى التابع يقتضي عدم
محيه قطعا كذا في صرف نفيه عنه الى ما بعده يقتضي محييه قطعا وعن
البرهان الغلط في الاسم المعطوف عليه ففي الفعل النفي مسند الى المعطوف
والنفي الى جاني غير ذلك في الاثبات فلا فرق عنده بين التمسك بالنفي سابقا
المتبوع بمنزله للسكوت وضبط المذهب ان بل اذا كان في الانبات حكم
المتبوع انه كلسكوت عنه عند الجمهور وانما في كونه قطعا عند ابن الحاجب
كأنه الشارح عنه في حكم التابع الجزم بالنبوت له عند الكل اذا كان
في النفي حكم المتبوع حكم الانبات في انه كلسكوت عنه عند الجمهور
والجمهور بالاثبات على ما هو رأي ابن مالك وبالاتيات على ما توجه الشارح
وحكم التابع الجزم بالنبوت له كالاتيات على ولي الجمهور والجمهور بالاثبات
على رأي البرد والبرد على رأي السكاكي وعصدا الله والذين صرح بالسكاكي
في قسم النفي وعصدا الله والذين في النفي الغيبة **قوله** وما على مذهب
الجمهور فنيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يرد
الى التابع بل حكم له بالاجاب على والاهم واعتذر عنه بان المراد بالحكم مطلق

كافور

الحكم

الحكم من حيث هو من غير نظر لما خصوصية النفي في الانبات في المثال المذكور
نسب المحي الاول نفي شرف عنه الى الثاني اثباتا وحيل الاول
في حكم السكوت عنه نعم على قول من يقول ان المحي منفي عن المتبوع عات
للتابع لا وجود للصرف اصلا **قوله** فان قلت قد صرح ابن الحاجب قال
ابن الحاجب في ايجاب الفصل واما بل فلا ضرب مطلق موجبا كالمال
منفيا كما قلت جاني زيد بل غير محي زيدا فقد اضربت عن نفسه المحي لما زيد واثبت
لعمرو فواذن من باب الغلط فلا يقع مثله في القرائن ولا في كلام من صرح ب
عدم وقوعه على كونه من باب الغلط مع كون الغلط في الانبات مطلقا
وفي النفي على مذهب البرد كما صرح به ولما وجه السؤال على النسق
المذكور ووجه بانه معارض بما ذكره بعض المحققين من الخفاء ويبدو
ما ذكره الناصر الرضي رحمه الله من قوله ولا يحى الغلط الصريح لا يدل
النسيان في كلام النعمان وما يصدر عن روجه ووظائفه فلا يكون في صرح
اصلا وان وقع في كلام محققه الاضرب عن الاول الغلط فيه بل ويهدا سقط
ايضا ما ذكره الناصر المودى من قوله كان الوجه ان لا يقع من هذا المظن
لانه بمنزله بل الغلط **قوله** يتوى مذهب الجمهور فلان بقوله ايضا ان
الاصل في المعطوف والمعطوف عليه لقوله العطف على سبيل التفسير
ويكن ان يقال التفسير انما يعتبر فيما سوى ان المنسج العاطفة **قوله** على
ان التحقيق ان قابلية مرجع اليها رد على الناصر الكاشي رحمه الله حيث
قال ان معنى الحكم بالحقيقة ان المسند اليه من مسله المسند لا ان المسند
شي يثبت للمسند اليه والاصار المسند مندا اليه يثبت فقد ثبت
ان معنى تخصيص المسند بالمسند اليه هو الحكم بان المسند اليه شي يكون المسند

من خواصه المحولة عليه فيكون من احوال السند اليه **قوله** قلت نعم ولكن غالب
استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد اشارة الى ان تخصيص
تقتضي بحسب مفهومه الاصل ووضع اللغوي ان يدخل اليه على المقصور على ان يقال
اختصر الوجود بزيادة صار مقصورا على زيد لا يحتاج الى غيره ثم غلب في الاصطلاح
استعماله بادخال اليه على المقصور بمعنى التميز والافراد اما مجازا مشهورا حتى صار
لانه حقيقته فيه واما تخصيصا بشبهه المعنى فلاحظ فيه المعنى الاصل والمعنى
المعنى فيه والمعنى الاول في قوله واما الفصل فلتخصيصه بالسند بتميزه وادراكه
من بين الاشياء الصالحة لان يكون سندا اليها باثبات السند له وهذا هو معنى
قصر السند على السند اليه ومعنى يخصك بالعبادة تميزك وتفردك من بين المعبودين
بالعبادة فكون العبادة مقصورة على معالي ومعنى قوله اختصر بوافي المندوب
عن المبادى بوافيكون واستقصوه على المندوب وعلى الثاني بتميزه وافراده
باثبات السند له فخصما للسند بالسند اليه ومعنى يخصك بالعبادة تميزك
بما يخصها اياها بك والبا المذكور صلة للمعنى ويتردد للمعنى فيه الباء الاخرى
وقسر عليه نظيره **قوله** ومن الناس من زعم ان الفصل هو بما يمكن بنا الدرع على
كلام الزمخشري في الكشاف والناظر اما كونه لقصر السند على السند اليه في قوله
في الكشاف وفاقية احباب ان فاقية السند تابعة للسند اليه دون غيره
واما كونه لقصر السند اليه على السند في قوله في الناظر في تقرير المعنى قوله فان
الدهر هو الله ان حال الموادف هو الله لا غير وقوله فان الله هو الله ان الله
هو الخالق للموادف لا غير الخالق فان قوله في الكتابين شعرا بان مثل هذا التركيب
يفيد قصر السند اليه على السند الا ان كلام الناظر يحتمل ان يكون المقصور مستقفا
اللام دون الضمير والضمير للتاكيد على ان ما ذكره السكاكي من ان المطلق زيد ويريد

المطلق

181
المطلق كلاهما يفيد حصرا لا انطلاقا على زيد بخلاف كلام الناظر وحققوا
ما هم فيه بالبناء للمجهول وكذا تصوروا وما هم فيه بمفعول بان لمحققوا مثله
لاسمي تقييد لوجود العمل في المفعول الاول وتقييد تصوروا بصورهم
الحقيقية للاشارة الى تصور حقيقة المعنى بالصورة التي هي ان يكون عليها
لا يريد اياه البطل العمود ولا قصره فيس البطل عليه ببالفه قصر الجنس مبالغة
وادعاء يكون اما باعتبار ان هذا المقصور عليه من ذلك الجنس بل من النقص
مبلغا الخط معه عن مرتبة ذلك الجنس فاستحقاقه ان يسمى به وهو في اعداء بل هو
بالعدم واما باعتبار ان المقصور عليه يرفع في الكلام الى حد صار معه كانه
المحسرة كونه والمعنى ان متقاربان وهذا معنى قول سيبويه اللفظ عند الاطلاق
ينصرف الى الكمال **قوله** ويخو ذلك هو ان ينصرف بالخبر المعرف الى ان يقال
المحكوم عليه به ظاهر مسلم معروف كقوله ودال ذلك العبد اى ظاهره اتصافه
بالعبودية وهذا المعنى ايضا من فروع التعريف للجنس كانه بعد ما جعل خبرا
عرف باللام اشارة الى حصول الجنس في الادمان من حيث انه صفة للجنس عنه
فصار تعريفه هذا الاعتبار لا بحسب مفهومه **قوله** هذا كلامه ان يحصل
كلامه وهو خبره والان كلامه بعينه ما نقله في شرح الكشاف اعلم ان الخبر
المعرف باللام معنى اخر دقيقا يكون المتأمل عنده كائنا كان يعرفه وتلك
قوله هو السطل المحامي لا اثر الى معنى علم انه كان ولم يعلم من كان كافي في زيد
المطلق ولا يريد ان ينصرف معنى عليه على انه لم يحصل اليه على الكمال كافي في زيد
هو السجاع ولا ان يقول انه ظاهر انه بهذه الصفة كافي في قوله ودال ذلك العبد
ولكنه يريد ان يقول لما حبل هل سمع بالبطل المحامي وهل حصلت معنى من
الصنف وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يحسن ان يقال ذلك له وفيه فان

لست فلسفه علما و تصور من صور بعلبک صبا حیک و اسد به بدک
نوضا لک و غده سینک و طریقتہ طریقتہ قولک هل سمعت بالاسد
و هل یرون ما ہونان کنت تعرفہ فردہ هو و لعنہ و فی کلامہ ایما ال فراد
لا علیا ان نعبہ علیہا ان العرب باللام قد راد بہ العهد اشار الہ بتولہ
ال من علم انہ کان ولم یعلم انہ من کان کافی زید النطق و قد راد بہ قدر نفوسہ
علی البتہ ایدل علیہ قولہ ان یفصر معنی علیہ کافی زید هو السجاع و قد راد بہ طور
انقاف المبتدایہ کافی و الہک العمد و هو ظاہر و قد راد بہ معنی امر و قد راد بہ
الغضد الی انہ مین ذلک الجنس و معہ و لیس یفرا الہ کافی قولک هو البطل الخ
ان قولہ لکون المتامل عندہ کاف ل معرب و نیکر اشار الی وجہ الدقیقہ
وفیہ من المبالغہ ما لا یجنی ^ح انہ اشار بتکریر الاستفہام الی ان السامع وان
دل وسعہ واستفرغ حدہ فی الاصفاء الی استماع الکلام و فہم الیاد منہ
کامہ و اهل الامن لا یثاظ و التنبیہ علیہ والاستعلام حالہ اولیائہ
عل سماع البطل المحاسی و ثانیاً بانہ مل حصل معناه تخمیلہا لیلینا و ثالثاً
بانہ کیف یبغی ان یكون السخف المضعف بالحولیہ والسجاعہ حتی یبلغ مبلغا یستحق
ان یقال ذلک الوصف الکامل المرغبا بہ الی التیزلہ ذلک الرجل و فی سابع
عم انہ اشار بالتعلیق بقولہ فان کنت الخ الی ان استماعہ حق الاستماع و تصور
حق التصور لم یقع بعد بحر الطین فہل اعز الخمر و القتر بل نفی مقام الشک
و الردوخ انہ اشار بخلہ الاغرا و الامر بنبذ الید و تسمیۃ ضالۃ و معہ
و یفصر الضالۃ و التسمیۃ علی الضال العاید الی الصنۃ المدکورۃ اعنی البطل الخ
الی ان الحاد السد بالسند الہ معطوف لا حکم حولہ شایبہ شہدہ و لا یثبت
خیال و لا یحظر احتمال خلافہ نظا ہر حال ۴ ان قولہ فردہ هو معنہ ایضا

۱۸۱
و کذا قول العلامة فہم م مرع فی معنی الاحاد بقولہ فانہ لا حقیقۃ لہ و راد لہ و قول
العلامة لا یعدون تلك الحقیقۃ عتیق لعی الاحاد و تاکید لہ فلیس کلاما اذن
دلالہ علی قصر السد الیہ علی السند و ہذا التفسیر یزید فہم ما یوسف ان ہناک قصر السد
الیہ علی السند و ان یقولہ فانہ لا حقیقۃ لہ و راد لہ و قول العلامة لا یعدون تلك
الحقیقۃ و معہ وان قولہ و کیف یبغی لیسیر بان المقصود دعوی الکمال
و ما یوسف کلام مدفعہ ایضا صرحہ سقی الکمال و جعلہ قسما للتقصیر و یظہر ان
ہذا المعنی الدقیق من فروع المعنی الجفی و ہذا معنی ما اتفق علیہ الناظر و فی اللسان
من ان اللام علی المعنی الثانی لتعریف الجنس المسمی بتعین الجمعہ ^{لا} انہ اراد بقولہ
و کیف یبغی ان یكون کافیل غایہ ما یوسف من الاستحقاق و ذلک بالاحاد و قال
الرجل اذا احد بمعنی البطل الخام و حسم منہ کان ذلک هو الفاء القصوی الاستحقاق
یکونہ رجلا محاسبا و کذا اذا احدث حقیقۃ الاسد ذلک غایہ ما سقہ بہ
الحلاق الاسد علیہ و البغ فی انبات شجاعتہ لہ من جعلہ فردا من افراد الاسد
فی قولک زیدا سد و من حصر جنس الاسد و حقیقۃ فہم ان قولہ الیخ بعد
توضیحہ لهذا المعنی و کثر امثلہ مذاقلہ علی معنی الوہم و التقدير و ان یصدر
فی ظاہر سیمال مرع ولم یعلمہ لم یجرید بحری ما علمہ و لیس یبغی غلب علی هذا
الغروب الوہم من الذی فانہ یجئ کثیرا علی انک تقدر شیئا فی وہم لم یعبہ عنہ
بالذی کقولہ احول الذی انہ یعبہ لہم بحیک وان یغضب الی السیف
یغضب ایما الی از دعوی کون زید عین حقیقۃ الاسد مثلا انما یتأتی ادا موز
تلك الحقیقۃ فی الوہم بصور ما سب تلك الدعوی و قد رتہ تقدیرا و لا
ذلک لم یحسم و دعوی الاحاد بل لہ عدم الوہم علیہ فضلا ان یلغا ہا بالقول
ولذلك کان هذا المعنی عند المتامل دایما من الاعتراف والانتکار ^{ان} قولہ

وليس شيء يغلب على هذا الضرب الموهوم اسماؤه الى ان الوهم قد يجري
 في غير الفنى الجنس ايضا ومنه البيت الى الوصول فيه ليعود بقدر ما هو
 الوهم واجراه مجرى ما علم فهو من فروع العدد وقيل فيه قصر السند اليه على
 السند قلنا اي اخوك هذا لا من اشهر بين الناس واذا ابي لا يشاركه في
 الاخوة من اشهرها ولا استبعاد في خبر بان العقب في العبد ايضا **قوله** بل
 صرح في هذه الآية بان في الفصل الدلالة الخ ذكر لفظة الفصل فلو اريد
 الاول للدلالة على ان ما بعده خبر لا يقتضي انما يتوسط بين المبتدأ والخبر لا بين المبتدأ
 والصنف ومن ثم يسمى ضمير الفصل والثانية تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط
 عليه ما قاله الحكماء ان معنى قولنا زيد هو العادل زيد اسب له عاده
 اسب وما قيل انه لتأكيد السند اليه لانه بمنزلة زيد نفسه العادل
 ليس شيء ثالثا فله قصر السند على السند اليه بها ان الاستعمال
 في مثل ان الله هو الرزاق وكنت انت الرقيب عليهم وعود ذلك ورد الشاع
 رحمه الله بان هذا انما يتم اذا ثبت العزم في مثل كازريد هو افضل من عزم
 ما الخبر فيه بكم والافتقار بالخبر بلام الجنس فيبدي قصره على المبتدأ وان لم
 يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامر وعمر والشجاع وتعرف المبتدأ بلام الجنس
 بقصره على الخبر وان كان مع ضمير الفصل لتوكل انكم هو التقوى اي لاكم
 الا التقوى **قوله** وقد صرح صاحب التفسير قال في سورة المائدة في بيان
 تقدم الصائين قلت لو قيل هكذا لم يكن من التقديم في شيء لانه لا ازاله فيه عزوه
 فانما يقال تقدم وموخر لئلا لا للتقارنا مكانه وقوله ودلالة مسحوق بالاول والقديم
 على الضرب الثاني منه قال في اول سورة الانعام في قوله تعالى واجل مسمن عنده
 فان قلت الكلام السار ان يقال عندي نوب جيد ولي عهد كبير وما شبه

هذا هو الوجه في التقديم
 في الكلامين
 في التقديم

ذلك فاستقام اوجب التقديم حينئذ لطلب التقديم على الضرب الثاني
 التقديم ضربان تقديم على فيه التاخير الخ قيل الضرب الاول تقدم معنوي
 والضرب الثاني تقديم اعلى على قاسر الاضافه المعنوية والمنطوقية والتقديم
 المنطوق هو التقديم في الذكر بان ذكر شيء قبل شيء كتقديم الفعل على الفاعل والتقديم
 على الخبر **قوله** لانه المحكوم عليه ولا من تحقيقه قبل الحكم قبل ان يرد بالحكم
 وقوع النسبه ولا وقوعه فهو سبق تحقق السند اليه والسند معاني الدفن
 ضروري امتناع تقبل النسبه قبل تعمله لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب
 وهو تقدم السند اليه على السند وان ارد به المحكوم به فدلنا انه لا بد من تحقق
 المحكوم عليه في الزمن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو
 الوصف كان الاول ان لاحظ قبل المحكوم به واما ان يجب فلا هذا ان ارد بحقيقته
 قبله تقدمه في التعمل وان ارد بحقيقته قبله في الخارج فلا نزاع فيه ان كانا من
 الموجودات الخارجية الا ان يوجب اللفاظ اذ لا يجب ترتيب المعاني
 في التعمل لافي الخارج فالنسب في التعليل ان يصير المحقق في الدهن ولما كان
 في التعليل بهذا الوجه نوع وهما عدل عنه في شرح الفتح الى تعليله
 بوجه اخر حيث قال لان المحكوم عليه في الغالب ذات والمحكوم به منه
 والذات تقدم على الصنف فاسب ان راعى ذلك في الوجود الخارجي **قوله**
 يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقدمه في الذكر اذالم
 يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل فسر ذلك دفعا لوجه من يوهم
 ان اصاله التقديم لما كانت مقتضيه للتقديم وما يقتضي العدول عنه
 مقتضيا لخلو وقوع المعارض من المقتضيين فلا بد من مرجح لاحدهما عن الا

قوله من قصيدته يوشى ما فيها حنفيا مطلقا غير محدد في ملهى واعتقادي
نوح بالذلة ثم شادى **قوله** وقاما يدل على دل المرمى فيها حنفيا وهو
وفيها افكار شدة للثمن مالم يشده شعورنا به غير محدد غير مفسر شادى
من الحدة وفتح الصوت شاد البناء رفعة والثمن اسم حنيفة كذا في مزام السقط
ذكر كيد الشاعر في نور السقط معنى البيت اى مراد طاهر في تقديمه وعله
بالموت على العباد ولكن الناس مختلفون منهم من يدعوب بربه الناسله الى الصلاة
وسوان يركن الى الدنيا وحرص على جمع حظها بعدى غيره فيعمل ومنهم من يبعد
الى الدنيا فيدعوب بعدى الى الله فيصير هاديا **قوله** وبهذا اى بان الراد الاختلا
اختلافهم في المعاد بين ان ليس المراد بالحيوان المحدث من حاد ادم عليه السلام
ذكرنا نور السقط انه ادم عليه السلام حين خلق من التراب وهو طاهر قبل
نائه صالح وقيل نعيم موسى وقيل التفتت وهو طاهر ارض البند اسم فتنس
صرت النخل الى البياض لم يتقار في غاية الطول وفيه شبة كثير يخرج منها
اموات مجيبة طيبة وهو لا يتوالد ولا يتناسل وهو حسن الخلق يمشى
الف سنة لم يلهه الله بان يموت فجمع الخطب في حوائله فيضرب جناحيه
على الخطب الى ان يخرج منها النار فيستقل الخطب فيخرج وهو فيخلق الله
زياد بعد مدة مثله وفي رواية بعد ثلثة ايام وفي بعض شروح الفتحاح
ويقال انه الحجل وفي بعضها سمعت بعضهم المراد به النار التي تولد من الطين
في بلاد مصر عند غليان الماء وقوله لانا سب السبا في قيل قيدا لا سجدات
لان سب القول بالمعاد ودفن بان المراد به الاجاد بعد الموت ويؤيد قول
السابع ما ذكره القائل ربيع الدين الابرقي في شرح الفوائد الغيانية

انه الحيوان الحاصل من التراب والفظام الرقاب وبعضه ايضا ما قبل
البيت من ايات هي كل بيت للدمع ما سئل الورق والسيد الرقيق العاد
والعنى طاعن وكفيه كل المسد ضرب الالطيات والاولى
باز امر الاله واختلف الناس في رفاع الى الملا وبعاد وما بعده
واللبيب البليد من ليس يفتري يكون مصير العباد كما في غير اول
ان ما في هذا العالم من الانبياء الوصية والرفيعه والانسان الشريف
مصيب الى اللهاك غير من اعظم هذا امر الله اى قدرته على الاملاك ثم قال
لكن يحمر السرا حيا الانسان بعد الموت بقل هو مقدور ويكون ام لا
ثم يبراه مقدور ومكون لا يكمل العقل بغير ان يقول ان الانسان مع
الحجاب حله الله تعالى ليس عينه في الدنيا الا ما قلنا بل يعلم ان خلق
هذه الحجاب يقتضي جوده الابد ويؤدبه الله على اهل علمه والاشارة
الى سداد هذا المعنى قال المصنف في شرح الفتحاح واياك ان ذهب
لما في هذا المعنى من الحرافات **قوله** وعليه قوله تعالى واجل صر عنده
قال في الكشاف ان المعنى وادى اجل من عنده تنظيرا لبيان الساعه
فلا حرج فيه وهذا المعنى وجب التقدريم وظاهر عبارته كما قاله النافع
ان هذا العظيم مستفاد من الاستفهام العترة مثل هذا المنكر كانه
لقد اتيه وعظم زينه ما يشال ولستفهم من حاله والاستفهام ينبغي
صدرا الكلام والوجد في انا ده التقديم العظيم ان التقديم انا يستدعي
الاهتمام بوجه تباينه والعظيم بمعونه القام وسائر الكلام **قوله**
التقديم **قوله** وعلى الدلالة على ان المطلوب انا هو ايضا والسند اليه
بالسند على الاستمرار اى ايضا قد عجب بعد من المسمى به الوصف

على سبيل الاستمرار في قولك انما هو شرب ويطرب فان قضاءه حكم
عليه بانه موصوف بالشرب مستمر عليه يحصل منه ذلك على استمرار
مفعول قبل على الفتح الح اجيب عنه باز ما والسكاكي ان موصوف بالسند
اليه بقول الخبر هو المطلب بعد ذلك وحسبنا الى قوله وما كان كالا فلا يميز الا
انه قد يقصد الاول اذا كان الكلام في الراهد وانه يتصف بالشرب يقال
الراهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان في الشرب وانه هل يقع ومن
للراهد فيقال يشرب الراهد وقد يحاب بان السؤال لما كان عن
حال الراهد وانه على ان يشار في وضعه فاسب ان يعدم السند في
الجواب ويورد الجمله الاسمية مع كون الخبر مفعولا محذورا لعل على الاستمرار
الاستفاد منه وقوله بل انما له عليه الفعل المضارع لا هنا انما قد يقصد
بالمضارع الاستمرار على سبيل الجهد والتفتي بحسب المقامات ووجه
المناصب على ما قيل ان لها ان المستقبل مستعمل في مجازات فناسب
ان يراد بالفعل الدال عليه معنى مجزى وعلى نحو ولا دلالة لماضي لانظمة والحال
ليس بعد زواله على الجهد والدليل على ان المضارع اراد به تعينا الاستمرار في الوبال
كيف قالوا انما يكون عن الاحوال المتروكة فاذن كيف روي بحاب بل مجمع انهم
لا يثبت انهم اوقفوا الا اذا كان لاحدهما نوع استمرار في غير حركة من يردت
الشيء راجع بمعنى محتم على امر من حرك او غير ما طلب المساوئه والمساعدة
من غير قسلة عدم سوف في المضار والتفاد في عوائدهم جمع عاتق وهو التكب
سيوف بالعين المشهور وهذه اللمة منه سيوف وفيه اشار الى ما هو المختار
عند بعضهم من ان يجوز ان يصدق استعارة في شئ من هذه الاداء اذ لا وجه
لقولك عدم سيوف في عوائدهم سيوف وكذا في عوائدهم جلوس مع جالس

رزان جمع رز من معنى ذوا المرزانه وهو الوقار والنيات خبر ان لم يندم بدون
وصف فاعل قبل ينسب الم بمعنى ذلك وقصد حقوق جمع حار بمعنى خفيف
يريد ان لم جلوسا في محال الحكم على مسالهيه والافتقار وروايات في محال الامر
والنهي على السكنى والوقار لا هوذا سار باب المحرم والساد ولهم مع
السكون والوقار انزل خفيف باصم ونوبل بها حتم حقوق محرمه
وترتيبنا سائنا واظهار الكرامة ثم مستعملون في كل موقع وحاك بالميق بهما من
الصفات المتحالفة الاحوال احرار الرمة التفصيله والكالم **قوله** اي محال الاستمرار
هم حقوق يتقدم المسند اليه فتقول المصنف هذا تفصيل للنهي على عاده لفظه
ليس بشئ اجيب باز ما السكاكي انه لم يبين موضع الاستنباط في كتابه
في مثال ما ولا حاجة له في هذا الموضع لانه ليس في البيت موضع يندم مطلوب
الا قوله هم حقوق وهو شايد على كون عرضه تفسير مراد الشاعري وان تعلم
انما محرم سيوف تنقيا للمسند اليه تحقيقا في جلوس تقديره في صنف الم ظاهر
فما شبه المراد فلهذا يرد **قوله** واجيب بمنع هذا الاشتراط اجاب به
الفاضل الكاشي حيث قال ان حكم الاسماء المشتقة من الافعال كاسم الفاعل واسم
المفعول وغيرهما حكم الافعال او قريب ثم قال فتدعون من قلانه ان حكم اسم
الفاعل حكم الفعل في انا لا التوي فيكون في انا لا التخصيص ايضا كذلك
فيكون قوله هم حقوق في حكم هم يحقون في انا لا التخصيص **قوله** وفيه
بحث الى قوله غير مناسب للمقام وذلك لان الظاهر انه لم يقصد انهم حقوق
لا غيرهم وايضا ليس المحصر بها قبله من قوله جلوس رزان بطا واجيب عنه بان حر
التخصيص منها على النقص مع عدم الظهور في المثال ان قلنا فلهذا عليه اولى وجه
حصول الاعتدال عما قيل انه كيف لم يذكر في مقتضيات التقديم التخصيص المحرك

الذي هو انه ما مثل انما سميت في حاجتك **قوله** واجيب ايضا بانه لا يريد التخصيص
 وهذا الحصر المجيب هو ان من فعل المودعي وعاد السرقندي قال المودعي وليس التخصيص هو
 الحصر لان ما مثله ليس من الحصر في بل التخصيص المذكور في المراد تخصيص الانبات
 لا تخصيص النبوت **قوله** لكن في بيان كون التقدّم مفيداً لزيادة التخصيص نوع فائدة
 وذلك لان التخصيص المذكور حاصل للاثبات وقدّم السند اليه او اخره فلا يكون تقدّمه مفيداً
 لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة بانه اولاً وقيل ان غاية ما يمكنه
 في توجيهه ان الضمير لو كان بوخرا لاحتل حقوق ان يكون سنداً الى غيرهم فاذا ذكر الضمير
 يخصم الانبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدّم الضمير يخصم الانبات بهم مجرداً عن
 ذلك الاحتمال فكان تخصيص الانبات قد توى بالتقديم وازداد **قوله** وصاحب
 الفتح قائل الحصر فيها اذا كان الخبر من المشتقات قيل المراد بالخبر العقلي ان
 يكون الخبر جملة فعلية او ان يدخل ما يقترب الاسم من الفعل مثل التقي قوله ومات
 علينا بعد نزول استدله عليه بان السكالي لم يقل في مثل زيد يطلق وانما عارف
 بانه يفيد الضمير يعرف ذلك من تتبع كلامه وانت جدير بانه وان كان محامداً
 التاثير من كلامي الشيخ والسكالي لكن لا يجدى نفعاً للمصنف لانه صرح في كلامه
 بان الصنف المشبه كان قوله تعالى ومات علينا بعزير ليس خبراً فعلياً
 وقيل في توجيهه ان له التقدّم الحصر فيها اذا كان الخبر من المشتقات ان التقدّم
 انما اقتضى الحصر بما يجلي ما ذكر ان التقديم يدل على ان مخاطب قد اصاب
 في اصل الحكم واخطا في قيد من قيوله فصار ذلك المفيد امر عند التكلم بتدنه
 في الذكر فاصداً ذلك تقرر صوابه ورد خطابه وهذا السبب مشترك بين
 الفعل وما يشترط منه بل في الجواب ايضا الا انه لما كان المعبر عند السكالي
 ان وجه التخصيص كون التقدّم موخراً في المرتبة لم يثبت ذلك في الجواب بل

المشتقات بان يتدبر في قولك هو قايماً ان الضمير المذكور كان بوخرا على انه
 تأكيد قدّم وجعل سنداً اليه **قوله** فالتقدّم يفيد في الفعل عن المذكور ونسبته
 لغرض الخليل التقدّم في هذا المثال لما افاد في الفعل عن المسند اليه المذكور ونسبته لغرض
 لم يكن مفيداً للتخصيص بالخبر العقل بل التخصيص غير به وتلخيصه ان النزاع اذا
 وقع في قول واريد تخصيصه فذلك التخصيص مشتمل على اثبات ونفي فقد صرح
 بالاثبات وحده وثبت النفي فيما تخو انما سميت في حاجتك وقد يمكن
 كالمثال المذكور وقد يصحح بهما ما على اختلاف اللغات وعلى كل تقدير يكون
 الفعل بما اثبت له لا بما نفي عنه والمصنف سبب التخصيص هنا الى ما نفي عنه
 وتاويله ان نفي الفعل بخصوص المسند اليه فكانه لم يعرف من ما انا قلت هذا وانا ما
 قلت هذا وفيه نظر لانا لانم انه لم يفرد كيف قد صرح في الايضاح بمثل لا حول
 ذلك الا في شي ثبت انه يقول وانت سرمدني كونك في ليله وعلامه صرح في ان
 الخطاب اعتمد هنا بنوت اصل الفعل واصاب لكنه اخطا في ان قاله انت
 او عباد ركه الغير بخلاف انما قلت هناك ان الخطاب هناك اعتمد عدم بنوت
 مثل واصاب لكنه اخطا في فاعله انه عنرك او انت عباد ركه الغير بغير ترك
 الكلام ان اعني ما قلت هذا وانا ما قلت هذا في انا له تخصيص نفي الفعل
 بالسند اليه المذكور على تقدير المصنف رحمه الله ولا ضير **قوله** وفيه نظر بل ان
 يجاب عنه بان مراد المصنف بعينه هو ما قاله الشارح رحمه الله ان المراد بقوله
 لان المنفرد الاول الخ النفي عن العلم ان يكون فاعله هو الروح المشاع في قوله
 وفي الروح الواقعة على كل واحد من الناس التي اعتمد الخطاب بنوبها للتكلم بكونه
 في علاليه والتكلم نفاه عن نفسه بدليل ما قبله من قوله الا في شي ثبت انه يقول
 وانت سرمدني كونك في ليله وما بعده من قوله وقد سبق ان ما يفيد التقديم

توهمه لغیر المدکور و معهما مع عن المدکور فكون الاول مقتضيا لان انسانا
غير المتكلم قد راي كل الانسان وكلامه سادي يكون مراده ما قلنا والعجب
من الشارح المختار وغيره من سمي كلامه كيف دمل عن مثل هذا التوجيه
اح انه مبنی على ما ذكره ايه الله كاي على والبره وغيرهما فانهم قالوا ان سدا اذا
مرته اصلية ان يكون هموزا الفاء لا يستعمل في الكلام الا بحاي الامع كل لفظا
او تقديرافا ما بدون كل قايما يستعمل في النفي لان افاله النفي اليوم مبنی عن لفظ
كل خلاف ما فهمه مبداه من الوارد انه يستعمل في الاثبات بدونهما فتو له يقال
فل هو سدا احدا اذا لا اصله واحد مبنی واحد فيكون ح معتل الفاء وقد تباد
ما مرته اصلية لا يستعمل في الاثبات اصلا كلفظ ارم وارم معناه بل المستلزم
ما مرته منقلب **قوله** وقيل هو مبنی على ان احدا اسم في معنى الواحد قيل الفرق بينه
وبين كلام الصحاح بان احدا وصف على هذا القول اسم على قول الصحاح وباختلاف
القدر المشترك الذي وضع اللفظ با زايه فيها فانه معنى الواحد على هذا القول
ومن يصلح ان يحاطب على قول الصحاح وان حمل على الاشتراك اللفظي فالفرق
واضح **قوله** فالحاصل ان حاصل الاشكال الوارد على التوجيه انما على توجيه
المصنف فظا مر واما على التوجيه الاول فلان قولنا ما انا رايت احدا او رجلا
او خفه لاحنا انه بنيد عموم النفي ويتقضي اختصاص النفي بالمدکور
تخصيصه بالتكلم لا يقتضي سوي ان لا يصدق على الغيانه لم يرا احدا ولا استحال
فيه وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يثبت له رويه كل احده بل كفيه ان يكون
راي احدا **قوله** لا يثبت السلب لكل يستلزم السلب الجزی وذلك لانه اذا
كان السلب الكلي صاهيا كان السلب الجزی صادقا ايضا وهو رفع الاحباب
الكلي فيخرج ان الرويه الواقعة على كل احد منفيه **قوله** لان نفي ضرب زيد يستلزم

نفي

نفي الضرب الواقع على كل احد وذلك لان الضرب الواقع على كل احد لاجاب كل قبله
في قوة السلب الجزی فانما تستلزم انما ضرب زيد الضرب الواقع على زيد
فقد نقيت عن نفسك الضرب الواقع على كل احد وانبت تخمير النفي بنفسك ان
يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد من الناس وهو اجاب كل فلفظ المخ
المدکور **قوله** وتحقيقه نقل عن الشارح في تحقيق الجواب حاشيه وبنی ان
تخصر الملزوم بالشيء انقصه عليه لا يستلزم تخصيص اللازم لجواز ان يكون اللازم
اعم واهمنا المقصور على التكلم هو السلب الكلي المدکور صريحا ولا يوفى قصر السلب
الجزی اللازم بغير نبوت الاحباب الكلي لغيره **قوله** وقال الفاضل العلامة
توجيه لعدم محله الكلام على وجه ندفع عنه الاشكال مجدافه وتوضيحه على ما ذكره
في شرح المتناح بالانزاع عليه ان التقديم لما كان له خطا السامع في الفاعل
مع احاطته في الفعل كان الفعل بنيا للفرع على الوجه الذي بنی عن المدکور من العلم
والخصوص وسائر القيود سوى الفاعل فلما نفي عن المدکور على وجه العموم في المفعول
كان لا يفرق له ذلك مع عدم السامع بتوهمه له ذلك فليزم ان يكون المخاطب
قد اعتقد ان انسانا قد راي كل احد واصاب وازداد الانسان اشتباها وخطا
فغيت ان يكون اشتد ذلك الانسان وقد ردت الرويه على وجه العموم في
المفعول ليزك **قوله** واعترض عليه بعض المحققين قيل يريد به الفصل المحتق
صدر الشرحه فتدبر الله بفقرانه **قوله** ولا بد فيه من نبوت الفعل وكما على الوجه
الذي ذكرنا النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قيل التخصيص مبداه ان يقال
ان كان النزاع في رويه واقعه على شخص مميز كزيد مثلا يقال ما انا رايت
زيدا فيكون هناك من راي زيدا وهو ظاهر والاشخاص المعينه كالزيد من علم
الشخص المعين وكذا الاشخاص المبهمة كالحمد مثلا وان كان رويه واقعه على واحد

لا يمينه كانه ادعى عليك انك رايت احدا من الناس وارادت ان ينفيها عنه
وتثبتها لغيرك تعالى ما انا رايت الا احدا من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان
غير مميز لكنه معهود من حيث يملكون الرويه به محتمة ان يثارا اليه به كذا الاعتبار
ولا يصح ان يقال نعمنا ما انا رايت احدا لانه في قوة قولك ما انا رايت زيدا ولا
عمر ولا بكر الى غير ذلك فان نفى الرويه بالنسبه الى كل واحد من المتعديين
وان اختلفنا في الظهور والنصوصيه فينبغي عموم نفى الرويه لكل واحد منهما
لان الفعل المبتدئ في اعتقاد المخاطب منسوب الى واحد فلا يحتاج في رد
خطاه في الفعل لا نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع في رد وجه دافعه
على كل واحد منهما كعبارة تان اح ان يقال ما انا رايت كل واحد والثانيه
ان يقال ما انا رايت احدا وهذه احضر من الاول في ان نفيها للمعنى المذكور
خلافه ولذا اختلف فيها وتوجهها ما قررناه وقس عليه نظاير ووب
ذلك ما قلنا في الجواب عن غير السارح بحيث لا يخفى على الناظر **والثاني** حيث
مللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالاحاقيل الشافعي الذي
الزمه الشيخ عبد الله بن السكاكي انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون ضارب
ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا
قلت ما انا ضربت فقد ثبتت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا فقد
انتهت لك بناء على الفرع المذكور واليه اشار الشارح بقوله فاذا كان النزاع
في هذا الضرب المبين وبقوله المسعمر بالاهو نفى الضرب الذي وقت المناظر
في فاعله ولا يذهب عليك انما يتعدى راجع الاستثنا راجعا الى النفي فذلك
ما انا ضربت الا زيدا فقد ثبتت بقولك ما انا ضربت الضرب المبين الذي وقع النافي
في فاعله عن نفسك واثبتته لغيرك ولم يكن مضر باللك هذا الضرب المعين بقولك

الامرا

الا زيدا اثبت كونه مضر باللك فكذلك قلت انا ضربت زيدا اي لا غيري
وما انا ضربت من سواي فزيد اي ضربه غيري وهذا يندفع اعتراض صاحب
الايضاح والموذي **والثاني** وعندي ان قولهم ان نقض النفي لا يقتضي ان يكون
ضربت زيدا احدا بل مضر عليه بناء على ما تقرر عند الشيخ عبد الله بن السكاكي
من المناظر في فاعل ضرب دافع على من يماز يداو النفي انما وجه الى كونه فاعلا
فعل هذا التقدير يكون الاستثنا من الاثبات فلا يكون من نفي النفي بالان
شي وانما جدير بالاشتهار فيما بينهم وساع من غير كبر ان ليس المانع بذهب له
ان يمنع مستندا الى ليس عنده ويحصيل الاعتذار عما قيل انه قد مر بهذا
الاعلام التوجيه الذي يملكه انما زاد في كثرة تلك التا روره ادبنا راج
لان ان نفى الرويه في قولك ما انا رايت احدا لعمام لكل احدا لان النفي متوجه
الى النافي وكونه فاعلا ولا يخلو له بالفعل والمفعول فيكون الاعلام والاعلام ان
المشكل ليس فاعلا للرويه السلفه باحد ميل غير ان يكون انسان قد لا احدا كانه
قيل ليست الذي راى احدا من الناس ولا محذور فيه على ان السارح اشار الى
هذا الامر اذ ايقنا في شرح المناظر حيث قال وعليك انما كمال والمذبر في
حق ما انا رايت احدا وما انا ضربت الا زيدا وامر بالثامل والتفصي في
دفع الاشكال فلهذا نرد في كثير من تلك الفا روره بل المورد زاد في الطنبوري فقه في غير
او ان **الشرح** مثل لازمه ولا عرو ولا من سواي فيه اشارة الى ان الثالث
قد يكون تفصيلا لا لازمه ولا عرو وقد يكون احالا لا من سواي ويجوز ان
يكون لازمه ولا عرو ومالا كما اذا زعم المخاطب ان زيدا وعمر انتم بالاسم
حاجته او كما اشار الى ذلك فيه وان يكون شالين كما اذا زعم ان زيدا وعمر انتم
بالاسم او كما اشار الى ذلك وقوله وما اشبه ذلك مثل ولا من سواي ولا من عداي

قل على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غير لما كان ظاهرا كلامه هو ان تأكيد
المحكوم بنفي حصر بنفي الكذب في المحكم عليه بدلالة تعريف الاطراف وضمير الفصل وكله
لا غير ان اشار الى دفعه بتفسير معنى لا غير بمعنى ان اسناد بنفي الكذب في المثال المذكور الى
الضمير على سبيل الحقيقة لا على سبيل الجوزا والسهو والنسيان وهذا التفسير قد دفع
بوجود قصد التخصيص بكله لا غيرا بعبارة الفتاح حيث قال فان انت هناك
لتأكيد عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غير لان تأكيد المحكم قد تدبر وما قبله توجيهه
ان لا غير متعلق بالمحكم بعدم الكذب اى اسناد الى الضمير وقع قصد الاسهوا وحيث
لا يسأل على النسيان حقيقة لا ما ولا وهذا معنى دفع الجوزا والسهو والنسيان
بالتأكيد وليس هناك حصر اصلا نعم ان جعل متعلق بعدم الكذب اى تخصيصا
لكنه بهذا المعنى لا يقع وقوعه في تنبيه لا كذب انت فيه نوع عوضا لا يعرف الا اذا
منه الا بانكامل الصادق في بعد الانبات وقد استوت بها والاول لا يفيد
الحصر بخلاف الثاني والى الاول اشير بحمله متعلق بالمحكم بعدم الكذب الى الثاني
بعملة متعلق بعدم الكذب **قوله** وهذا الذي قصد صاحب الفتاح حيث قال
وليس اذا قلت الخ لا بد من حل تركيبة وبيان مراد للازل اذ ان المحكم قد يتوكل
اسم ليس صريحا في وجه الجملة الشرطية او قوله محب واذا طرف المتعلق
ليس وان يكون على محب ويكون بانه فاعله ان مع اسمه وهو وجود سعي وجه
وهو عند السامع وضمير منه للسامع وضمير فاعله للسعي فنقص بالذهب على
على ان يكون ضمرا اذا فاعله المثال الثاني اعني سمعنا انا في حاجتك لانه الذي
بعاده وجود السعي من غير شيا به يجوز في الاسناد الى المتكلم وهو او
نسيان على ما هو في بدء التأكيد بخلاف سعي في حاجتك فانه لا دلالة فيه على
عدم الجوزا والسهو والنسيان لعدم التأكيد وحق هذا البيان لكونه محل الالتفات

بما سمعت وابتدأ نصيب على المصدر اى فلا ابتداء او على الطرف اى اول من معناه
من غير سبق علم السامع بوجود السعي ومفيدا حال من فاعله فاعله وغير منسوب
حال من السعي ووجه جواب اذا فاعله وانما في الوجوب بقوله وليس يجب
انشار الى وجوب ان يكون عند السامع وجود سعي لا حاجته وقد وقع خطأ منه
بما اذا قدم انا كما في انا سمعت في حاجتك والشارح العلامة رحمه الله قد
اورد في هذا المقام على سبيل الجوزا والسهو والنسيان ودلنا على مقتضى
توجيهه ان قصد ما اورد من كلامه معناه المباهر منه كان به ان لم يعرف
فما له ونسيانا ان يعرف وان قصد معنى اخر لا زمانه لك المعنى كان يجوز
وقيل ان الشارح العلامة جعل الضمير في قوله بل اذا فاعله ابتداء ارجع الى
المثالين حيث قال في تفسير الضمير اى كلام المثالين وجعل قوله غير منسوب
جوزا وهو او نسيان متعلق بقوله صحيح وانما قال في تقديم صحيح من غير
ان كانا بحد من الامور المشبهة والفعله عن مرجع الضمير هو المثال الثاني
هو اى ادققت في هذه الورطة وقد عبر عن بيان حال انا سمعت حاجتك
في الابتداء ولا في الابتداء وسكت عن بيان حال سمعت في حاجتك ارجع
انا في حاجتك في الابتداء كانه رجعوا به تعلم بالمعاني به الى حال انا سمعت
في الابتداء الا ان لزوم رد الخطا في الفاعل لانه وجود السعي غير ظاهر
وعلمه ظاهر وفيه نظر اما اولانا لان ان نمننا الوقوع في هذه الورطة
هو الفعله عن موضع الضمير فقط بل قوله ولمسرح معاملة بل بصرحة بقوله
وجب ان يعلم ما قد علمت ان استعمال الاولين لما لم يحسن ان يكون في صوره
علم السامع كاستعمال الثالث بل جاز ان يكون في صوره جملته يجوز ايضا ان
يكون في استعماله بيان في صوره علمه ويكون حكمها حكم الثالث في رد الاولين

السهو فيها مشوبا بغير زوائد من بيان أو شبهة وما ياتى فلا تلام الله لم يعرف بيان
 حال سميت في حاجتك وسميت انا في حاجتك بل يومئذ له ايضا بقوله وحسب العلم
 لم واعلم ان وقوع مثل هذا من مثله ما يقتضي منه العجب والحب منه انه لم يسهل
 فضلا عما هو الناطق في كلامه **فم** غنى على كلامه ما في والجمع من الزم حيث
 قال بعد توجيه كلام السكاكي على الوجه المذكور وهذا معنى قوله واما الثاني فلانك
 اذا قلت انا سميت في حاجتك لا في الابتداء المحموراد المصنف الاول بمعنى قوله
 انا سميت في الابتداء لانه يفرق بين سميت في حاجتك وسميت انا في حاجتك
 بوجهين احدهما ان الاولين يجوز ذكرهما ابتداء دون الثالث وتاينهما ان السعي الاولين
 غير مشوب بخور او سهو او نسيان من السامح لانه لم يتصور السعي اصلا فكن
 يتصور شوبه منه شيء من ذلك بخلاف الثالث فان السعي منه مشوب من السامح
 باحد ما ذكرنا واما ذكر الثالث في الابتداء لافان وجود السعي وان استلزم
 كون السعي منه مشوبا باحد الالاء لكن الشوب فيه بالنسبة الى التكلم
 بالنسبة الى السامح لئلا بل الاولين يفرق بينهما على بعد ما في **وامر**
 التكم ان يكون لواحد لا بد من ذلك ان التحصيص صور التكرير
 ان على قصر القلب والتغير دور الافراد على ما ينعبر به كلام الشيخ والمصنف
 يدل على تقدير الشارح رحمه الله وربما يكن ان يكلف بان يقال بوجاهة
 قصر الافراد ايضا كما اذا عرف ان قد اناك من هو من جنس الرجل واما ان
 اخطا في ان الاثني انا هو يشار له رجلين وان تريد تقرير جوابه واراه
 طلبة نقلت جانبا الى الارض **فما** هو كلام صاحب الكتب فانه يوافق
 لعمدنا في انه لا يخلو من الجهر في حواله بسط الرق حيث قال في قوله تعالى
 الله يزرها واما كذا لا يزر تلك الدواب المصنف الا الله عز وجل ولا يزر فكم ايضا

ايها الاموي الامور في قوله تعالى الله يستهزي بهم وفيه ان الله عز وجل
 هو الذي يستهزي بهم الاستهزاء الابلغ الذي ليس استهزاء وهم بالنسبة اليه
 باستهزاء وفيه ان الله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انشاما للمؤمنين ولا يخرج الكون
 ان يقارنوه باستهزاء مثله قال الشارح رحمه الله في شرحه للكتاب
 والمهم مستفاد من بناء الفعل على المبتدأ على ما يصرح به المصنف في مواضع
 من هذا الكتاب من غير تفريق بين كونه منكرا او مفعلا مظهرا او مفعلا من غير
 استلزام ان يكون في الاصل مفعلا على انه فاعل بمعنى لا يفتأ على ما في الفتح وفي
 قوله تعالى وما انت علينا بمؤيد قد دلل اياهم من حرف النفي على ان الكلام
 واقع في اننا على لا في الفعل كانه قيل وما انت علينا تقرب بل هو ملك الامم
 علينا **فان** كان مظهرا فلا يكون التحصيص الخ حيث كررنا مواضع
 من كتابه قال في موضع واما يجوز يد عرف ورجل عرف فليس من قبل هو عرف
 في احتمال الاعتبار في السوا بل حق المعرفة حمله على وجه تنوي الحكم وحق
 المنكر حمله على وجه التحصيص وفي اخره فلا يكون لقولك لا يعرف غير احتمال الابتداء
 اللهم الا ذلك الوجه البعيد فلا يترك عند المعرفة لكونه على شرط المبتدأ وفي
 ثالث وظاهر قولنا انا عرفت في الابتداء كذا سبيل القطع تركه لا يعرف
 او عرفت فيه **فان** اراد التوفيق من كلامه وكلام الشيخ فانه يفسد ود على
 الخطا في حيث قال بعد مثله كلام الايضاح ويؤيد قوله وهو مخالف لما ذكره الشيخ
 عبد الله هو لا زطاه هو كلام الشيخ فيما لم يحرر حرف النفي القطع بانه يفيد التحصيص
 مفعلا كان او مظهرا او مفعلا كان او منكرا من غير شرط لئلا لا يفسد وكلام
 السكاكي مرط في انه لا يفيد الا اذا كان مفعلا او منكرا بشرط انه لا يفسد
 نحو ما زيد قام بفيد التحصيص على اطلاق قوله الشيخ ولا يفيد على قولك

م

السكاني ونحوها انما يتبينه على قول الشيخ رافعا وعلى قول السكاني طوافه
 كلام الشيخ ان المعرف اذا لم تنع بعد النفي وجه منبت او منفي تدبير الاختصاص
 لكنه لم يميل الا بالضم وكلام السكاني صريح في انه لا يفيده الا المعرف بخلافه
 قد ينفذ الاختصاص على اطلاق قول الشيخ ولا يفيده عند السكاني هكذا ولا
 مخالف فيما روي حرف النفي منه الى السكاني وبين الشيخ عبد الله بن جعفر
 سلوكا اعتبارا بين مختلفين فيما لم يجرى حرف النفي ان يكون معناه او مظهره
 او كونه لكن افعال الاعتبار في المعرف على السواء كما علم من قوله وذلك عند عدم
 القوية الدالة على رجحان احد في المظهر المعرفه افعال تكونه الحكم راجح عنده وفي
 المظهر النكاح افعال التخصيص راجح عنده والمظهر المعرفه التي لم يجرى حرف النفي قد
 ينفذ التخصيص لانه مرجوح عنده والنكاح التي لم يجرى حرف النفي قد ينفذ قوته
 الحكم لكنهما مرجوح عنده ويعلم من ذلك ان قوله بل حق المعرف حمله على وجه تروى
 الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص لان الحق كثيرا ما يحمل على الوجه الرابع كما
 يقول حق المسند ان تقدم على المنكر وحقه الرفع وقال صاحب المنهاج ويطم
 الكلام بالاعتبار الثاني وهو ان يقدرا القاهر في التخصيص ولم يعلم
 الرجحان والتقدير من كلام الشيخ عبد القاهر الذي نقله المؤلف بقوله
 وعلم منه ان ما نقله المؤلف عن صاحب المفتاح من انه قال اولم يجرى حرف
 تام ليس كذلك لانه قال في التوجيه ان لا يقدروا في التخصيص بل يقدرون
 بشرط كلامه في موضع ما تقدم جواز التفسير **بوجه** ولا مدفع لهذا الاحتجاج
 وقوع النكاح مبني لا يتوقف على اعتبار التخصيص بمعنى المعرف بل على اعتبار
 التخصيص بمعنى الاعتراف في غير المدفع ان يقال انه لم يشرط اعتبار التقدم
 والتاخير في مثل هذه النكاح لكن كما لم يأت التوفيق بين كلامه وكلام الامة

الا باعتبار التخصيص بمعنى المعرف بل التنازع عنه الى قوله ولا مدفع لهذا
 الاحتجاج **بوجه** لا يقال الخ رد على الاحتجاج حيث قال وتقدم الفاعل
 المعنوي ليس باعتبار كونه فاعلا بل باعتبار الجهة الاخرى لكن لا تقدم حال
 كونه تابع او التابع لا تقدم بل تقدم بعد قطعه من التبعيه وحمله غير تابع ومثل
 ذلك كثير في كلام العرب **بوجه** بل استناع تقدم التابع اول ذلك ان استناع
 تقدمه من حيثين جهده استناع تقدمه على منبوعه وجهه استناع تقدمه على ما يتبع
 تقدمه منبوعه عليه وهو الفاعل بخلاف تقدمه انما على ان استناعه مرجحه واحده
 وهو استناع تقدمه الفاعل مادام فاعلا على الفعل **بوجه** وهو جازي عنده
 الكونية حيث جوزوا اضافته الصفة الى موصوفها كما في جرد قطيعة واحلاف
 ساء وبالعكس كما في مسجد الجامع وسله الحفا فان لوا ان الاضافة هنا التخييف
 المضاف مجرد التثنية كما في جرد قطيعة او مجرد التام كما في مسجد الجامع
 او اصلها قطيعة جرد بالتثنية والمسجد الجامع باللام خلافا للجرحه حيث
 تا ولو اني مثل جرد قطيعة بان اصله قطيعة جرد جرد الموصوف بها
 على الاشياء وقيل جرد لم التمس لظهور العدد في انه قبل ان يكون من القطيعة
 او غيرهما صيغ الى جنسه السبع كما في خاتم فضة وفي مثل مسجد الجامع
 بان الجامع منه موصوف محدود وهو الوقت لا المسجد على ما يقرر في علم النحو
بوجه في قوله اي قول الشاعر في قول اول التقصيده عجزت سبي ان تكون فتيمة
 وقطاع الجنب زواجر ودب الظهر تروح الى المطار نبي شيا به
 وقيل صبح المطار به افسد الدهر وما غرتني الاضطراب كفها وحل بعين
 واثوابها الصفر فبنت بها البيت في العجاج بن فلان على اهله اي زنا
 والعمامة تقول بنى بامه وخطا وكان الاصل فيه ان الداخل بامه كان

يضرب عليها قبه ليله دخوله بها فيقل لكل داخل بامه بان والحق من السهل لال
من اخره والراد الليل المظلم ان كان الشكر كله شوم صحتها محاق مطلقا على قوله
عليك ورحمة الله السلام صدره الا ياخذ من ذات عرق كان الشاعر من شد شربه
على تلك الخلة التي وقعت عندها الحالات العجيبة الشان والامور التي تستدعي رفق
الى ذلك المكان الذي كانت الخلة هناك وله وحكم محض لم يتميز العامل من غيره
فطلب الاقبال منه والخطاب معه بقوله بالخلة وبه جرف التفسير على ان يابعد
ما يعني بشانه وتبينت له كمال العنايه بدمه السند ونوع عليك على ان الخطاب ما يعني
ان يبلغ اليه السلام والرحمة بتخصيصه ودان عرق موضع بالحجاز وفي العوام موضع
بالباديه وانا قال على وجه ان يكون ورحمة الله معطوف على السلام لانه محتمل ان يكون
ورحمه الله جمله معترضه على حرف الخبر ان عليك ورحمة الله عليك السلام وان يكون
عطفا على الصيغة المستتر على عليك وقيل معناه ورحمة الله نازله بك يا الخلة او انت
ايها الخلة ورحمة الله يريد اي سلم عليك وانت متغنيه من سلامي او السلام رحمة الله
ورحمه الله نازله بك سواء عوت لك بنزولك او لم ادع او انت ورحمة الله فائدة
لك بالسلام عليك **قوله** وسب الحاسه اول القصيد فيها لو كان حوض حار ملئ
الا بادن حار اخر الابد لكنه حوض من اودي حوضه رت الزمان فاشي منه الله
لو كان سبيل السب حمار اسم اخيه وكان في صوته يصرر به جيت لا يعرف عليه
فيما يفعل فلما اصبحت به لبثت عركته واسمع حرمه صراخه جنابا ما في
حوض لسعي اليه منه فاجاز راحه واستبدله دونه فقال ملها القصيد اي
لو كان هذا الحوض حوضا حار ما حرت على شرب ما به ولا على امهانه منه
بل كنت مساده واستدرك بقوله لكنه تفسرها على شدة قافيه على من يدعيه
اي لكنه حوض رجل من المهرين منه ومن من كان يصرره ودمع للظلم عنه فمسي

لانا صر

لانا صر له ولادائع ورنه ليسفه البلد واختلف في بضم البلد فيقل سيفه النعام
لانا تقع بضمها في موضع فيقل عنها فنضع وربما ذهب ويحصر بضمها
على عن انما بضمها فضر ب الضل به وقيل هي الكاه البيضا شقوقها الارض وهي
السمع ففهاها الماشيه فضر بها الضل الدل ومعنى المين على اني شرع الماشيه
لو جرت العماره بتكلفت الاحياء الشكوى لما الاموات وانما ما يتاسونه
من الجزع فمهم ومن الواجب لتقدم وبعدهم ثم كان ينبغي ذلك ويترافعا وحديث
انا على عادتهم في ساء اخي والافاضه في الشكوى اليه لارضا بي وازال الشكوى
يقال شكوه فاشكاي ان ازال شكايي والكدم وحزن لا يستطاع امضاء وقال
الدردي هو مرض القلب من الحزن والسمي رد العهد موضعان **قوله** فمديرت
كون البيت ما يستشهد به اشار الى الشئ بان البيت ليس ما يستشهد به لانه قوله
الشالي وهو ليس بمن يستشهد بشعره **قوله** فمديرت ذكر الحماه ذكر الفاضل الرمي
ويحور تقدم المطوف بالواد والفاوتم داو ولا في ضرور الشعر على المطوف عليه خو
ضرب وعمر او فخر او شعره اربا بشرط ان لا يتقدم المطوف على العامل فلا يجوز
وزيد قام عمرو وزيد مررت بعروود ذلك لان العامل يعمل في المطوف بواسطه
العاطف فهو كالله للعامل ومرتبته الاله بعد المستقل لما ولا استتباع كوز التابع
مقدم على متبوعه وعلى متبوع متبوعه ان العامل في التبع ويشترط ايضا في
التقدم ضرور ان لا يكون المطوف عليه مقرونا بالاولا او بعناها فلا نقول ما جاني
وزيدا لا عمرو واما جاني وزيد عمرو وذلك لكون الامر حصر حصر ما قبله لما جاني
نفي واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا تقع قبل المطوف الذي هو في حرمها
لا يقال السكر انا يد الخ قبل هذا كلام شعري ان يله هو همران التخصيص
قولا الصنف ثم لاثنا التخصيص بين الحصر وليس كذلك بل ارديه ما يجمع ونوع

المصر

التكم مبتدأ فالاول ان يحاب هكذا لانا نقول لما حصل النوعية بالهويل او غير
 فقد حصل تخصيص المنكر وصح وقوعه مبتدأ بدون تقدير التقدّم وهو المطلوب
 ان المراد المحصر هنا ايضا حاصل به ونه كما قرره برشدك الى ذلك قوله في الايضاح
 ثم لا يتم استغناء التخصيص عن صور المنكر لو لا تقديره انه كان في الاصل بوجوه اقدم
 ادلاله دليل عليه لا نقلا ولا نقلا اما نقلا فله لاله قول الشيخ عبد الله بن علي حوان
 واما نقلا فلعدم استدعائه امتناعه قبل عليه ادا قل شرهما وانا ببتا ورسه
 كونه شرهما بالقياس اليه فلو قيل لا خير متبادر منه ايضا كونه خيرا بالقياس اليه
 ولا خفاء انه لا يكون مبالا لان المراد صوت الكلب عند تاديه وعجن غايوده قال
 في الصحاح موصو به دون نباحه من قله صبر على البرد فلا يشك فيه عائل فضا عن غيرهم
 بنقيضه وح سمح المحصر هو العني بامتناعه في فن البلاغة نعم لو ارد بكونها شرما
 وخيرا في الجملة لجاز ذلك لاختلافهما بحسب الامتانة ورد بان كلام الشيخ ادلى
 في الامتنان ومن كلام صاحب الصحاح مع ان في الكتب المعتمدة مثل الاساس فسر
 البرر بعبوة مطلقا ولم يخبر بالشر هذا الا ان ما ذكر في شرح النوادر الفياثية
 وهو مثل ضرب ادا الاص محال الشر واما رايه والمرر صوت مخصوص للكلب
 يصوت عند وقوع الشر بؤكد السؤال وكذا قول الكاشي في دليل الامتناع هو عرف
 العرب اذ كونه المرر شر الاخراسلم عندهم **قوله** وقد تحققت قوله وبشبهه رد على الزورني
 حيث قال واظن ان الواو في وشبهه بمعنى مع والباحث النقصن اي مع شبهة قائم من
 زيد قائم بالخالي عنه **قوله** احدها المعارضة في التقوى لا ظهرا في بيان اح بنوت
 التقوى كذا هو هو اتحاد المشتهل والمشتعل عليه لان المعارضة كالترب في الاشتغال
 على الامر **قوله** ولا يخفى فاييه من المتبني وجه التفسير انه على تقدير كونه **قوله**
 معه لادلاله في كلامه على ان تضمنه للضمير على الاول وبشبهه بالخالي عنه الثاني لخبر

ان يكون كلاما متاعله الامر من قيل في توجيه كلام القائل انما تعسف في توجيه اللفظ
 رعاية لحاجب المعنى اذ لا يخفى ان تضمن الضمير وحده لا يصير له للعرب لم الحد اذ
 هذا المعنى لكنه به باختيار المصنف على ان تضمن الضمير هو الاصل في الغلبة وبشبهه
 بالحال تمة له كما ان صوت التقوى هو الاصل في العلول وعدم كاله تمة له فاستند
 الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع وانتعير بان لا كلام ما ذكره السكاكي من قوله
 ويقرب من قيل انما عرف وهو عرف في اعتبار التقوى للحكم زيد عارف وانا قلت
 يقرب دون ان قول ينظم لانه لما لم تناد في الحكاية والخطاب والغنية في
 عارف وانت عارف وهو عارف تاسيه الحال من الضمير ولذا قال السماع في
 الحواشي لا كلام في انه لكن صحيح ذلك بان يحمل الواو بمعنى مع فينصب ما بعدها على انه
 مفعول به او عطف على الضمير او مخر عطف على تضمنه الا انه لا يطابق كلام المفتاح
 على ما يظهر بان ما لا يحسن العمل **قوله** واما الثانية فبان لم يحمل طم ولا غير
 مما ملها قال المحقق الشريف البحراني في شرح المفتاح والذي يدل على ان
 مع ضمير ليس منبيا انا يعلم ان الخبرية مثل زيد عارف هو عارف مع ضمير
 كما ان الخبرية زيد عارف هو عرف مع ضمير ويعلم ايضا ان الاعراب الجارية على
 عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما استنع اجراءه على
 الجزاء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون
 مساو لتسليم عارف وحده استحق الاعراب الذي اجري عليه حتى يقال لا يميز
 من اعراب الجزاء الاول ان يكون المجموع معن كما في ضرب في زيد يضرب فان المناع
 له اعراب في نفسه وكذا اذا وقع منه بغير اعرابه المحلى بحسب اعراب الموصوف
 دون اعرابه الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجارية عليه بحسب دوائر
 المبتدأ وبحسب اعراب موصوفه فذلك على انه الاعراب الذي استحقه

المجموع بكونه خبرا او منفردا **وقال** المصنف معناه اسم عارف **وقال** احبب عنه
 بان المصنف فهم معنى اخرون كلام السكاكي وهو ان عارفا في زيد عارفا بوع اسع
 في افراده سواء كان الظاهر منفردا او شئ او مجرعا كما يقال زيد عارفا بزيد
 عارفا بواو زيد عارفا بواو بافرا د عرف كملك ت زيد عارفا بواو زيد عارفا
 ابواه زيد عارفا ابواه فالصغير الى ر زنا ابته لعرف لانه مذکور في صدر الكلام
 وهو قوله وعرف من قبل انما عرفت واشتد وعرف والمحصل ان
 عارفا من سبب اشتد على الصيغة وقطوع عنه حكما فلا حد في التبيين الحق بالمال
 عن الصغر وعرف جعل جله وللشبهة الاخرى المرفوع وازد لفظ في الحالات التي
 وهذا مقتضى صحيح وحمل الكلام على المهور من غير تصور معناه ليس من دار المحلين
 وانت خبير بان المقصود من جعل عارفا مع كماله المصنف عارف اعلم به حله ولا يؤثر
 معالته في البناء فاما سبب جعل عارفا مع كماله الظاهر ما بينا لعارفا اول وجله
 تابعا لعرف في الاراد المتماثل للتثنية واجمع كالمع الظاهر من كلاله بياؤه الدوق
 السليم ويؤيد ما نقل عنه في الحواشي من قوله لانه اذا استدل الى الظاهر بلاوجه
 لتثنية وجبه كالمع فلا حاجة الى جعل الافراد بجمع التثنية وايضا الافراد ههنا
 في متايله الجله كما ذكرنا قبل لا في ثبته التثنية واجمع فله على السهو اول من حله
 على ما ياباه الدوق والدليل على كونه سهوا ان الوجود في بعض نسخ الايضاح معناه
 اسع عارفا عارفا اي اتبع عارفا المستدل الى المصنف كادله ان **قوله** وما يري
 تقدمه كاللازم لفظا متماثل وغير اللفظي قل ان لفظ سلك يطلق تارة على معين
 اشهر مماثلة المخاطب فيقال سلك لا جعل ولا جعل سلك بمعنى فلا لا جعل فلا
 كانه في الحكم لانه مصرع به بل في الحكم عليه ولا يفرق لان الكلام موجه نحو سلك
 لا بالامالة الى عرض واجب نعم اذا قصد وصف المخاطب بالمحل يكون تعريضا بالقياس

ان على الاما اربعة واخرى على ما انطلق في حاشيا ان جعل سلك الى كماله
 من سببه الى اخصياليه او لا على الاول وهو الشايع يكون استعمال سلك
 الكمال في الحكم ويكون تقديمه كاللازم وقد كسفت في الفرج غطاء وج لا يفرق
 اصلا بالظن لا يفرق ولا يفرق وعلى الثاني ان على تقدير ان يراد به الما مل مطلقا
 في النصبة ايضا لا يفرق لا بالمخاطب ولا بغيره لا على قياس ما ذكر في العين
 وفيه شبه وقس على ما ذكر من الوجوه الثلاثة لفظ غير اذا حقن هذا ظر لك
 اذا اريد **قوله** سلك او غير كما في ان غير المخاطب مما مل لهما ومعارف لم يكن
 نه تعريضا مطلقا بغير المخاطب سواء كان معينا او مطلقا بغيره لو حمل التعريضا
 على غير المصطلح وهو ان يكون في الكلام نوع خفا كان وجوده في صورة التعريضا
 كما يبين من سياق كلام الايضاح لاني الاطلاق لا دليل عليه فيكون كانه سلك
 لا يوجد اذ لم يرد به معنى قطعا واما قوله غيري في جعل التمييز كالا سلك
 وظر ايضا ان قوله من غيري اراه تعريضا بغير المخاطب موكدا لاستعمال
 على سبيل الكمال لا في ثبته كالتثنية بضم ونعم انه لا بد من امر استعمال
 طرق الكمال واما ان لا يكون في اراد بالتعريضا فلو كانا مستعملين بطرق
 الانضاج او الكمال وقصد بهما التعريضا بغيري في ثبته فلهما كالتثنية
 كما اذا كان هناك من يدعي انه مائل للمخاطب مع كونه مستعمل سلك لا جعل
 وعرضه انه ليس متفلا له وفيه بحث لازال الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان
 لا يكون استعمال بطرق الكمال لان كون المخاطب غير محل لا مدخل له في
 شئ مما مله بل يكفي في ذلك في المحل عن كون ما مل له وعلى اخص او صافه كانه
 مل فلان محل سلك لا جعل فهو ليس سلك اللهم الا ان يقصد المعنى ان جعل
 على المحل غير المخاطب بطرق الكمال ونسب الما مله بطرق التعريضا وايضا لا معنى

للتعريف على الغريب ولا أباها خلاف التلخيص وتول في ضبطها استقلاله
مثل غير لاج من ان يراد بتولنا مثله وغير كجيز او مطلق وعلى التقديرين ان كان
على سبيل التوجيه او التعريف او على سبيل التوجيه والتعريف معا او لا على سبيل
التوجيه ولا التعريف فالحاصل انما هو ان يراد به جيزا شتر مما له الخطاب في
ولم يقصد به التوجيه ولا التعريف في لاجنا ولا التعريف في ٢ ان يراد به جيزا
لن جيل منه الحكم اليه كناية عن نسبتته الى الخطاب فيكون كناية عن عدم الغريب
سم ان يراد به معنى ادعى انما له او مغاير ويقصد التعريف في غير ما نزل او جاز
فكفي في غير بيان ان يراد به معنى كذا وكذا ويقصد التعريف وجعل نسبة
الحكم الى الماثل والمغاير كناية عن نسبتته الى الخطاب فيكون تعريفا وكناية
ان يراد به مطلقا ~~ويقصد التعريف~~ ويقصد الحكم اليه كناية عن عدم الغريب
مرفقا ما دل كناية عن التعريف في ٢ ان يراد به مطلقا ويقصد بنسبته
الحكم اليه كناية عن نسبتته الى الخطاب دون التعريف لا ان يراد به مطلقا ادعى
كناية عن ان كان ادعى ما نزل او مغاير ويقصد التعريف في غير ما نزل او مغاير
ان يراد به مطلقا كذا ويقصد التعريف وجعل نسبة الحكم الى الماثل والمغاير
كناية عن نسبتته الى الخطاب فيكون كناية عن تعريفه في صور الغاية
يرى تقدمه كالا لزم خلاف سائر الصور فتدبر في هذا المقام لنظر بالهون
من الكلام وكذا الحكم الفصل من بين الاعلام ~~في ضروري ما كذا~~
مخرج هذا الصراح لاي طبيب المشتبه بطلع قبيح في مخرج سيفه الاول
وتامه ان قالوا اجسوا ان اجسوا اجسوا ~~وسا من كان فوق محل الشمس~~
موصفة بغير رتبة في ولا يضع وقواه يرى تقدمه كاللزام الخ ذكر في مخرج
القوا بما فيها من اء قد يراد بلفظ مثل التخصيص ويقصد ان الفعل البني

حاصل له لا ما سواه ما اضيف اليه المثل كما اذا دخل الدار واحد ما لم يكن احضر
الاولى او قال قولوا والمخاطب اعتمد ان ذلك الداخل او النازل فتقول
مثل ذلك الدار ومثل ذلك هذا التولي لا انا ولا شخص اخر غير الصانع اليه كما اذا قال
احد قول او صنع من غير طبعه زيد واعتمد المخاطب ان ذلك النازل او الصانع
من هو امره زيد من العلماء او الصانع فتقول مثل زيد لا تقول ولا تصنع
كذا يريد ان النازل والصانع في مرتبة اخرى لا في رتبة روح لا يكون تقدم
المثل لانه لا لانه نفس التخصيص سواء قدم وقبل ذلك يفعل كذا او لا يفعل لانه
باب رجل عرف ويقصد التخصيص بالجنس او بالمرتبة وقبل لا يفعل ذلك كذا
لان المثل اسم يعني الماثل وترتيب الحكم على الوصف يدل على نفي الحكم عما سواه
كافي ما ضربت الراجل كفاية يدل على انك ربت امرها وقد يراد بلفظ غير
ايضا التخصيص ويقصد به ان الفعل المذكور بعده حاصل للغير لا لما اضيف اليه كما
اذا اعتمد صدور قول صار فيك ولنت ترما في نصوصه في ثبوت ذلك القول
ونفيه عنك فتقول غيري قال كيت وكيت اي لا انا فنسب التخصيص لانه
من باب رجل جاورح لاجب تقدمه لانه لو اخر وقيل قال غيري كيت وكيت
انا وايضا التخصيص لان الغير اسم يعني الغاير وبناء الحكم على الوصف في التخصيص
قوله المسند اليه المستور رجل الضمير المستتر تقدم راجعا الى المسند اليه
الضمير بمعونه سياق الكلام وكله قد للتخفيف وان كان الظاهر رجوعه الى
المسند اليه مطلقا ورح يكون كله قد للتخفيف ~~فكنا مم اي كونه اكثر ثم~~
وسند المتع استماله كثيرا مسندا او فاعلا ولما كان استماله في التاكيد اصلا
لا صرح به ونقل ايضا عن ابن الحاجب فيما سيجي ان قياسها ان يستعمل كذا
لا تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها ان في الشك والاحاطة في اجراء

ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المعنى كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدما
الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل ينوي مركب الى التكليم واجاب بعدم المعار
لما ذكرنا لكونه اقوى **قوله** ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع مثل هذا اذا لم يقع الوجود
بحولا اما اذا وقع محلا للفرق بينهما ثابت من حيث ان المدولة تقتضي وجود الموضوع في كل
حال انما نعلمه بالاثبات دون السالبة ورد بان الشيخ اعتبر للقضية مقبولا واحدا مطلقا
على الجميع وسوان معنى كل ج ب كل ما وجد في الدرس او في الخارج محققا او متدرا او في
المعتلج بالفضل ينوب وقد علم ان وجود الموضوع في الدرس شرط عند من في جميع القضايا
د نفسه او غيرها فاما القول بان المدولة تقتضي وجود الموضوع في الدرس دون السالبة
قول بلا دليل لا عقل ولا اعتبار وانما جدير بعد التامل الصادق ان اعتبار الشيخ
هل يتاخر في ما هو المتوهم لا والاراد بعدم الفرق عدمه في الصدق لا مطلقا ولا لافرق
بينهما على ما تقرر في فيد ان القضية ان كانت لاثية في المدولة ان اعتبر الرابط
تقدمه على حرف السلب فيكون موجبه لان هناك ربط السلب اذ بشأن
الرابط ربطا بعدها لا قبلها وفي المحصل ان اعتبر متأخر من حرف السلب
فكون سالبة لان هناك سلب الربط فان بشأن حرف السلب ان
يسلب الربط الذي حده وان كان سالبة فلا فرق بينهما الا التيه
والاصطلاح على تخصيص بعض الالف بالاجاب وبعضها بالسلب كخصيص
لفظ غير المدول وليس بالسلب **قوله** بمعنى انها متلازمة في الصدق قبل هذا
انما يستقيم ان لو جعل موضوع المهلة ما صدق عليه من الجزئيات فانها في قوله للفرق
ومنت الملازمة ما لو جعل موضوعه ان يكون طبيعه وما صدق عليه من الجزئيات
فلا يجوز ان يكون الحكم في المهلة على الطبيعه من حيث هي فلا بد من الحكم الجزئيات فانها
يصدق المهلة دون الجزية فيجوز اذا اراد بالجزية ما حكم فيها على بعض ما صدق

عليه ان يكون طبيعه او جزيا يثبت الملازمة الا انه خلاف الاصطلاح
وانما قال في الاول في الاول المستلزمه وهما القضييه لان السالبة الجزئيه
يحمل على الحكم قبل العبارة الواضحه ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئيه صريح في الحكم
عن بعض الافراد وذلك مفاد لثبوت الحكم عن جملة الافراد ولكنه يستلزمه لانه
يحمل على ذلك لان السالبة الجزئيه بحسب المفهوم لا يحتمل شيئا منها بل يجب
التحقق بمعنى انها محتمل ان تحقق ضمن السلب الكلي وفي ضمن نفيه عن بعض وبنوعه
لبعض الا ان الشارح في الامر على الاشهاد **قوله** بل الجواب المحصول بعد عدم
اشتراط اتحاد الدلائل منع لزوم ترجيح التاكيد على التأسيس لانه حمله على
القسم الاول فان حتى لم يتم انسان نفي الحكم عن الجملة بان يكون نفي كل فرد
لوقوع التكليم في سابق النفي لانفي الحكم بان يكون متفيا عن بعض الافراد مع بقاء
لبعض الاخر ولا بان يكون محتملا للمعنى في الحمل عليه يكون تاسيسا لكن على
الوجه المحتمل قطع وعلى الوجه المعين مع الحذف عند اعتبار الاهمال **قوله**
واما انه لا سور فيها لم الى قوله بعض عليه في الاشارات حيث قال هناك بان
كان ادخال الالف واللام يوجب تقيما وتركه وادخال الشون يوجب تخصيصا
فلا يهل باللفظ العرب هذا الا انه قال والذي قال ان الالف واللام في المهلات
مركب على المحصر في الامهال الا وهو كل فند غلط من وجهين اح انه ليس الكلام يجب
لفظ دون لفظ فمعنى ان لا يكون باللفظ العرب مهمل البتة والثاني ان الالف
واللام في لفظ العرب ايضا لا يوجب المحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا
تقول البتة كل واحد من الناس نوع وتقول ان الفم الحول على زيد ولا
تقول كل فم الحول على زيد فليس ما ظنه هذا المتحدق بصحيح **قوله** ولا قرب
ان جعل عطف على اجرت وقد قال انا كان اقرب لانه على تعدد جعله عطف على

داخله ان احد الدخول سلفا لزم جعل الخاص قبل العام وهو مستبعد وكذا ان فخر الدخول
 بالتأخير لفظا او رتبة وان فسره بالتأخير لفظا فقط لزم مع صرفه عن ظاهره جعل الاصل
 من وجهه قبلها حبه وفيه بعد ايضا ولا يمكن ان يقال بعد الدخول بالتأخير
 لفظا ويحصر المفعول بالتقدم فلا يجوز ان يميز مع تغيير ان على خلاف الظاهر مع ان امثله
 المفعول لا يساعد ولو قيل المراد بالدخول التأخير عن ادائه النفي لم يدخل على الفعل
 العامل في كماله كل والعمول باق على اطلاقه بها لا الامثلة المذكورة فيها مع عطف مفعوله
 ولم يتوخ الى تقدير فعله وكان اقرب من حجب اللفظ مع انه لا اشكال في المعنى وكان الشايع
 رحمه الله اراد تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وانما الدخول في حيز النفي على
 اطلاقه فاختار العطف على آخره بذلك اشارة الى تضاريع المعطوفين تغييرا
 للدخول في حيز النفي واقول ههنا توجيه اخر موافق لكلام الشيخ وكلام المصنف
 في الايضاح وهو ان جعل عطف على آخره يتقدم الفعل وكون المراد بقوله آخره
 عن ادائه النفي ما يكون معمول للنفي او الفعل النفي مؤخرا عنها لفظا ومفعولا ومفعوله
 ما اذا قدمت على ادائه النفي الداخل على الفعل العامل فيها والتقدير او قدمت
 معمول للنفي والدليل على كون المراد بالتأخير هو التأخير لفظا ان المتبادر الى الفهم
 عند الاطلاق وعلى كون المراد بقوله او معمول جملته قبله والمعنى بان آخره
 عن ادائه النفي لفظا لمعنا كانت داخله على الفعل العامل ولا او تقدمه بان قدمت
 على ادائه النفي الداخل على الفعل العامل في كماله قال في الايضاح قال الشيخ كماله
 كل في النفي ان ادخلت في حيزه بان قدم عليها لفظا لمعنا اي الطيب ما كل ما يتنزه
 بذكره وقول الآخر ما كل ما راى النفي يدعو الى رشد وقولنا ما جاز القوم كماله وما جاز كل
 القوم ولم احد الدراهم كماله ولم احد كل الدراهم او تقديره بان قدمت على الفعل النفي
 واعلم ان العامل يتبته المتقدم على المفعول الا انه لا يساعد الامثلة المذكورة

ما جاء في نسخ حاله من هذا الموضع

النصارى والمحسنى كلام المصنف عليه **قوله** وفيه نظر اجيب عنه بان مراد الشيخ فيما يبيح
 فيه المعنى واما القدر ربنا فاستثناه من قواعد الشرع وبان دلالة المفهوم اما يتوكل
 عليها عند عدم المعارض وتقوم ههنا بوجود ادلة الدليل على تحريم الاحمال مطلقا والنجس
 مطلقا **قوله** والثاني ما روى الخ قال ابو هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم من ركعتين فقام فذوال اليد من فقال اقصر الصلاة
 يا رسول الله امر شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من تكلم بكلمة فقال
 قد كان بعض ذلك يا رسول الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل من تكلم بكلمة فقال
 فقال اصدرك ذوال اليد من قالوا نعم يا رسول الله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدة ثم يقوم جالس بعد التسليم فلو كان النصب
 مفيدا له تلك العموم والرفع غير مفيد عبار الايضاح وكان ينبغي ان يقول هكذا
 فلو كان النصب ايضا مفيدا لم تعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع لانه
 يلزم على تقريره انه على تقدير ان كل منها العموم لا يلزم المدول وليس كذلك
 لان النصب على تقدير ان دلت اياه فصيح شايع دون الرفع **قوله** ونظير ما
 ذكر من الاحتجاج والاعراض عليه احتجاج سيبويه واعراض ابن الحاجب عليه
قوله قلت قل من قلت عد امرايات كتاب سيبويه فانه في آخره رابعه **قوله**
قوله ولا يقال الامراية كماله الله وذلك لما فيه من اضراج عن صوت التاكيد
 العامل اللفظي عليه **قوله** وهذا الصبر عما يد الى معمر بعد الحائيا والذهب
 من جعل اللام في الرجل للبعد الذهني كاللام في مثال دخل السوق حيث لا عهد بينك وبين
 مخاطبك ومنعوا كونها للنفس لا مور منها فوات الالهام المقصود في الباب
 ومنها جواز تغييره بدم مثلا ومنها جواز تثنيه وجهه وهو المختار عند ابن الحاجب
 ومن تبعه قال في ايضاح المفصل وجه الالهام فيها في الالف واللام انه قصد

اليعهود في الدهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبينه خطا بل
 سوف يعهود في الوجود وهذا التعريف باللام نحو التعريف الذي ذكرناه في باب
 اسماؤه وان اختلفت جهات التعريف واذا كان كذلك ثبت فيه ايهام باعتبار
 الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بايهامه ووراه في الايهام
 والتعريف قولك قتل فلانا اسماؤه فان اسماؤه ههنا وان كانت معرفة باعتبار
 الدهن الا انها تكلم باعتبار الوجود ولهذا المعنى ظن بعض المتأخرين انه موضوع
 للجنس بحاله يعني المرف باللام كالمثل بعضهم ان اسماؤه موضوع للجنس بحاله وهو
 خطأ محض في الالباب جميعا لا يرى ان ذلك انما هو الرجل لم يرد جميع الرجال مدام قطع
 به في مقصد الحكم ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية
 ان يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب ان يطابق جميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان
 اسماؤه الاجناس لا يثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المحصور من المخرج
 مرفوع على الابتداء في الاصل ونعم الصريح في الجملة اذا وقعت خبرا فلا جرم من ضمير يعود
 عليه او ما يقوم مقامه ومما لم يتدر هذا انما على اسم الجنس لم يجمع لعدم الضمير
 وما يقوم مقامه فلجواب ان هذه الشبهة لا تعارض الا مورا القطعية وما ذكرناه
 مقطوع به وايضا ما ذكرناه انا هو احد الاصلين في الاعراب فان تعدد احد
 تعين الاخر وما ذكرناه متعين وايضا فانما متفقون على صحة نعم رجلا زيد
 يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبر نعم ولا يجمع ان يقال الضمير عائد على زيد
 لانه يجب ان لا يكون عايدا على شق مقدم والاورد ضمير جليمن الزيدان ونعم
 رجلا الزيدون وايضا فانه كان نفوت الايهام الذي هو مقصود في علم
 الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى معنى الانشاء جعل الضمير
 ثم تفسر ولا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك فاننا لا نكسر ان يكون الاصل كذلك

ثم غير وانا الكلام في بدوله في حال استعماله للانسان والتحقيق في جواب شبهاتهم
 امر ان اح ان الاصل ان يكون الرجل كزيد المذكور مصرا عما يدل عليه فاستعملت ان
 مصرا فان مظهرا وحصل الايهام بتأخير المعبر عنه والآخر انتم لما قصدوا الى مقصود
 يعهود في الدهن كان كما سم الجنس الذي له شمول في المعنى كما يصح ان تقدم اسم الجنس
 مقام الضمير مع ان تمام الاسم باعتبار القول في الدهن مقام الضمير لانه متدبر
 تحت ما بعد عن احاله في المعنى فان قصدوا بقولهم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم
 وان قصدوا تحقيق وصفه للجملة على التخصيص فهو مردود كما تقدم هذا كلام واجب
 بالمراد به هو الجنس حقيقة بل ادعافا لايهام موضوعه كما في المعهود ووجه تقديم
 بخصوص ايضا والمراد بالتثنية والجمع في نحو نعم الرجلان ونعم الرجال جنس التثنية
 وجمع الجمع فلا محذور لانه متى اولا وجمعهم عرف باللام الجنس وفي الجملة
 على الجنس زنايه مبالغة في سبب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا
 عايد الى الجنس ايضا ثم اعلم ان الضمير في باب نعم وفي راحة رجلا وضمير الثاني
 والقصة يتدر لها موضع في الدهن عند بعضهم وهو المختار عند النصارى
 وجه الله والمختار عند جارا منه وصاحب المفتاح انه ليس لما رجع
 بل هي مبهمة يرمى بها من غير قصد الى ضميرها ثم نفس ما بعد ها كما نفس
 العدد اليهم واليه ذهب القاضي عنده الملة والذين في الفوائد الغياية
والله وايضا يجوز ان يكون التمييز لكيد من له في نعم الرجل رجلا هذا
 عند المبرد واني على قال الفاضل الرضوي وقد جنى عند المبرد واني على بعد
 ان على الظاهر تمييز لكيد كما قال تزدوم مثل زادا يذهب فتم الزاد
 وقال تعالى درجتها سبعون درعا وهذا الجملي الحال في قهرنا يا وبقال جا
 للتاكيد وضع سيويه وذلك لان وضع التمييز لرفع الايهام وتناول البيت

زاد ايك زادا

هو و مثل زاد ايک زاد اعلى ان مثل من يقول زود و موزاد او قوله تعالى
 درها اي مذروها اي طولا مصدر يعني المفعول **بها** فيقول المسمع في دمنه
 فصل يكن مثل التكر الذي يحصل من ضمير الشان والقصة كحل ايضا في لوقيل السا
 و يد عالم لان السامع لا يفهم من الشان شيئا كالا يفهم من الضمير شيئا
 فيبقى منظر العقبي الكلام فاذا سمع ما تنقبه حصل التكر الذي يحصل من الضمير فيحصل
 فانه ممنوع في وضع الضمير موضع المظهر واجيب بان الضمير اسم من المظهر لان السامع
 يفهم من الشان معناه الذي وضع له من جهة الحكم بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم
 منه الا ان له رجعا في من التكلم واما ان يدعى الجمع هو البيان او يوجب فلا يفهم من
 هذا الضمير فيكون اعم بنا ولا من الشان فيكون اعم فاذا كان اعم منه يحصل منه تكر
 لا يحصل من الشان كذا نقل من نسخة السارج ويؤيده قول السارج الكاش
 فان السامع يفهم من المظهر الشان ممنوع المطلق وموانع حكم وفي الضمير
 لا يفهم ذلك ايضا ولا يعلم انه حكم او شي اخر فيكون الشوق والطلب في الضمير
 بهما في المظهر اذ كلما كان الابهام ازيد كان الطلب اشده ولا يخفى ان زاد
 من ان السامع اذ لم يفهم منه شي انشطر انا يسمع في ضمير الشان وذا الضمير غائب
 فغير اذ السامع ما لم يسمع الفسر لم يعلم ان فيه ضميرا ففعل وضع الضمير بوضع
 المظهر باب ثم يادكر ليس بسد يرا حبيب انا لان ذلك جواز ان يعلم بوجه
 اخرى والضمير فيما اذا علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه لا شيء **بها** كقوله ان اى الغلا
 المعنى تامة ومن النجوم فلا يد وطاف رواق البيت وقامه والرادج في البيت
 ما سر من الظلام والنطاق ما يد على الوسط والعن زارت المحسة مستر بظلام
 الليل كان سر الظلام رواق مدود عليها وطاف الذي على وسطها محل الجواهر عليها
 فلا يد منظومة من الجواهر تحت حبلها زار في الظلام وكان عليها فلا يد

ونطاق بجلاء شبه عليها بالنجوم فكان ملامها ونطاقا من النجوم وبعده
 والطوق من ليل الحام عده وطبا وجرح ما لها المواق ومن الجبابك
 طليق مثل و عليك من سر الحمر لفاق وهو حاكم بالاعلاء شيئا بها
 او تارها وطيرها الارواق المشرق شقة من ليل و اللناق نور ليل
 من نورين والارواق جمع رواق وهي القرون اي قوله ابن المراء في
 ود عليه قوله من قال كبر من اديب منهم وله مستحضر العقل مقل عدم
 و كبر جهول كثر ماله اذكر نقه رالف من التليم ومن قال بله الادب
 وطيب يعجز الحماة كل قدر استكمل لاجلهم كامل ونطقه ترك مسغان
 من عيشه يمارو يبر الى عمر وقال كناعند سفيان فذكر والضمير في
 ود ما فاقا ثاب تسفيان كبر من قوى قوى في نظمه مهذب الراي على الورق
 و كبر ضعيف ضعيف البطل **بها** كاه من ضلع الهم يعرف ضغاديل
بها له في اللوق يعرف ليل كنف ولا يخفى ما فيه من الضعف وذلك
 لان المختصر التي التي يتفق فيها رة اياه وكون معناه انه بيان
 شاق في الاختصار فكون **بها** هذا المعنى صفا لهما اياهما تنصير
 الحكم البديع يادكر انما لفظ في السباد **بها** قوله ابن دمية نعم الداله
 الداله في قوله وقوله فترى ملك البير يا ابنه ما لك فلا تعرف من حالك
 الا بالحكمة التقنية لان رة وما ذك الا بالحكمة فترى الموقفين للحكمة
 ابناء على صاحب الشان حيث فسر لهما اوله وفسر ثانيا ايضا بالثبات
 اي ما انزلناه من السماء الا الحق بمنظور بالوصد من الملائكة وما نزل على الرسول
 الا من خطا بهم من خليط النساء طين قبل ان ياتيهم الاستسها اذا كان المعان
 يعني واحد والغواة لا احتياج الى هذا الاستسها لانه اذا اختلف

معنا ما كان التماسا لا يمان العبر ايضا يكون من باب الاستخدام كافي قوله
 اذا نزل اليها بارض قوم رعيها وان كانوا غصا ما كذا نقل من نسخة السامع
 هذا الكثر قوله في شرح المسامح واما الفاسر الحق لا دار والنوامي لا يكون
 غير منه بامام **واذ حال الروح على الروح** الى كلامه في حقه العالم
 وان كان كل من افعال الروح ودرسه اليها بالاستقلال ملح في الروح المعظم
 موقع الضم اليها الى المصنف او بالواو تترسب الفاعل وادنى قوله الثاني ان
 اذ حال الروح ودرسه اليها متعاربان اذ اختلفا في افعال يكون ابتداء
 تترسب اليها بعد حصول اللطف او لا يكون استواءه لا انها في واحد
 ليس الا **لم يقل اما الفاعل** امسك على ان يكون الفاعل في هذا على راي
 اخبر حيث جوز كون المظهر لا من ضمير التكلم والمخاطب بدل الكل من
 الكل في السكيز مبرر ولا عليك الكثر ثم العول محققا بقوله تعالى فمما
 ال يوم القيمة لا رب فيه اليه في ضمير النفس والبالا في قوله في وقت من
 من موصوفه للدم اما في موضع الحال او منصوب ولا يلزم ان يكون كل فاعل
 مظهر مع ايتا بعد مظهره قطع عنه بل كفي فيه معنى الوصف لا في قوله
 في كل من كل من كل الذي جمع بالاولا وجميعا على مسامح الابدال بالبدل
 يعني ان يبين ما لم يقبله للبدل منه ومنه لم يجز في رجل واقا به بدل
 البعض والاشتمال والاضداد لك ظاهره واما بدل الكل في قوله بدلول
 الاول فلو ابدل فيه المظهر بواحد من المتكلم والمخاطب وما عرفت الممارب
 كان البدل في التعريف البعض من البدل منه فيكون البعض في الالف في
 ادلوله ان واحد في الاول زيادة تعريف واجاب الاختصار عن ذلك
 مع اتحاد الدلولين في بدل الكل ادلوله ان الثاني تاكيدا لابه لا وادخل

ضمير

الذات لا في كون البدل سندا فاما زائدة كافي المثالين في الثاني منها
 بغير زيادة فائدة من صفه المكنة والحكم دون الاول ولا يفتقر ثانيا في الثاني
 في التعريف من الاول الا في ما جاز مبرر في رجل ما قبل فربكم انما تالاغده
 المعروفة وان اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي ليست في **الكل** وفيه فاعل
 من وصفه بالثاني في الجمهور على ان الضم لا يوصف ولا يوصف به واجاز الكسائي ومقتضى
 الغائب في قوله تعالى لا اله الا هو المميز بالحكمة وقوله مبرر به الكبير وحله الجمهور
 مثله على البدل وجوز في الثبات وصفه بالمخاطب ورد على بعضهم بان الضم لا يوصف
 كما هو المشهور وقيل لا بعد على قوله ان يقرن ضمير التكلم في الجواز بضمير المخاطب وان لم يجد فيه
 تلاحضا **كاي من كان حال** من الضمير المستتر في الموصوف ذاسه الضمير المستتر فيه
 العايد الى الموصوف بضمير من كان ومن موصوفه بكان الثانية لا بام بضمير اي مخبر حصل
 ووجد عند الكلة جرت مجرى المثل في التوجيه لا يتغير لفظه كما يتغير الا في انظر الى الحق
 وان كان مرجع الضمير جميعا خوايا العلة كاي من كان قالوا وهذا حال فيه معنى الشرط
 اي ان كان هذا وان كان ال وانا او غيرك بول من حركا سا و هو من او خبر مبتداه
 اي هو انا او غيري واذ اظن ارا وبعدها بقوله ليسع في البيان ادنى تسامح
 وجه التسامح انه اعتبار المظوف عليه وهو المسند اليه ان يكون الضمير المستتر
 في محيصه كور العايد الى المبتداه وهو هذا انتلا معيدا وهو قبل الكلام من الحكماء
 الغيبة وفي المظوف ان يكون الضمير محصور بقدر نقل الكلام مطلقا ولا يكرر اخبارها
 في هذا المذكور ولا في غير محصور المذكور بل لا بد من تقدير غير محصور في المظوف
 وقول السامح اي النقل مثل الوجهين ولولا اعتبار التسامح لما صح عطفه
 على المسند اليه ولانه يلزم وجود نقل الكلام عن الحكماء الى العمة عند مدله لانه
 اذ لم يخشع هذا القول في غير نفسه وفي غير نفسه عدمه فيكون موجودا

حيث لا يكون موجودا وهو محذور. ويحتمل ان يكون المعنى الخ قول السكاك هذا
 النوع الثاني الى نوع القسم الاول الذي هو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة
 اي النوع الذي اصدقنا به نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لانهم اذا قالوا نوع الله
 يريدون به النوع الذي اصدقنا به الله اعني نوع الانسان لان الله لا يلزم واليه
 وغرها من اصناف الانسان وفي قوله اعني نقل الكلام حدث تنبيه اعني نوع
 الكلام وانما حذره اعني اعني السامع وعلى هذا الاحتياج الى التماس ورد بانه ابعاد
 الحذف في التفسير بما لا يلتفت اليه قطعا خصوصا اذا لم يكن فيه قرينة. ومنه
 على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلم المثلث قل الاثبات من حيث انه يشتمل على ثلثة
 هي خاصية التركيب من علم المعاني ومن حيث انه اراد المعنى الواحد في طرق مختلفة
 الوضوح من علم البيان ومن حيث انه يحسن الكلام ويرتبه من علم البديع والسكاك
 اورد في المعاني وفي البديع قال الفاضل لا يهري في شرح النوايا المعنوية واعلم
 ان الاثبات من حيث انه مجاز لا يستعمل ضمير بمعنى ضمير اخر فيظهر فيه علم البيان
 ومن حيث انه من باب اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر ولا يكون الا لثباته فيها
 بغير فيه علم المعاني وقد اورد به بعض العلماء في علم البديع بكونه من الحسنات المعنوية
 وقوله بني على انه الخ زود عليه وكذا قوله في شرح المفتاح وكذا في افاد خلاف
 مقتضى الظاهر الذي هو من افاد الخاطيء المجتوف عنها في علم البيان لا يقتضي
 ان يكون لصاحب البيان نظرية وجب عنه وتعلق بشيئة كسائر محالقات
 مقتضى الظاهر هذا ولا خفا في ان اشتراك العلوم في السعابل مع اختلاف
 للميثية جازيل واقع ولا استحالة في انه اذا قصد بالاثبات مثلا رعاية مقتضى
 الظاهر كان مرجعا للكلام حسنا دانيا فيكون من علم المعاني ما اذا قصد به اراد
 المعنى الواحد بطرق مختلفة بعد رعاية المطابقة كان ايضا موجبا له الحسن الذي

فكون من علم البيان واذا اتى به في مقام لا يقتضيه ولا يدفعه الا انه كان موجبا
 له حسنا خارجا عن بلاغته فيكون من علم البديع ولدا لم يستبعد الشارح
 في شرح المفتاح وفي فن البديع اشتراك العلوم في شأن الاثبات حيث لا
 فلا يبعد ان يكون الشيء اخلا في البلاغة من جهة تعلقه بالمطابقة خارجا عنها
 من جهة تعلقه بالمحتمل الزايد عليها مثلا الاثبات من حيث مطابقة مقتضى
 الحال غير الظاهر من علم المعاني ومن حيث اخراج لاعلى مقتضى الظاهر كما
 من علم البيان ومن حيث كونه حسنا زائدا على حصول البلاغة من علم البديع فانه
 حاكما في هذا **قوله** بفتح التمر وضم اليم اسم موضع رواه ابن الاعراب وعليه ان
 التمر ويرى كسرهما وفي نسخ النسخ بفتح التمر وضم اليم اسم موضع واما
 الاثر كسرهما في الجملة **قوله** خصص هذا المثال من امثلة السكاك لثباته
 من الدلالة الخ قيل هذه الدلالة موجودة في غير هذا المثال ايضا نحو لو كان
 في المسانط رطب فانه حكم بالزينة الثناء وليس كذلك الا بان مقتضى الظاهر
 ان يقال طماي تبدل عنه وكذا قوله تذكرت والذكرى يحاك زينة فانه
 انبغى الثغافا مع ان الرواية في الخطاب الى غير ذلك فيعلم من ذلك
 ان الاثبات عندك ليس بشرط ان يكون مسبوقا بالتعبير بطريق اخر
 الا ان التصرح بان في قوله لتلك الثغافا ادل على هذا المعنى في لوجه
 ان يقال في توجيه تخصيصه بالذكر خصمه بالذكر بناء على اشتها والشاء
 بعلمه لوجه في البلاغة واشتها والاشاب الى هذا المثال صورها في
 الاثبات حيث عمل بها صاحب النسخ واحتواها على كاش مشوعه كما
 اشير اليها في المفتاح وان كان ينبغي الاجح عن تفسيره فاقول وبالله التوفيق
 ان الشارح العلامة تفهه انه يفترانه لم يتفرع بيان وجه تخصيصه بالذكر

على الدلالة في الجملة حتى يريد ما قيل بل اراد الدلالة بالتحريح بان في قوله لتلك
 السماء فاندفع ما قيل والسكاكي صرح بذلك في قوله وليس ابن حجر الكندي
 بعد وهو اليهودي في شان البلاغة والظاهر لمقتضيات السبب في ادراك الطائفة
 والمسند للاسم من غير ان تلك في كلامه في الكلام اذا التفت تلك الاثنتان
 وكان يمكن ان لا يلتفت اليه وذلك بان يسوق الكلام على الحكاية في الايات
 الثلاثة فتكون تطاول ليل بالاندوام الخلى ولم اريد وبت وابت لئلا يظن
 كلامه **وهذا** يصح كلام المصنف في الايضاح حيث قال وهذا هو
 تفسير السكاكي لانه اراد بالتطاول عبر بطريق من هذه الطرق عما يعبر عنه
 بغيره اذ كان مقتضى الحال ان يعبر عنه بغيره **وهو** وانما قلنا ذلك في
 شرط ان يكون التفسير اني على خلاف مقتضى الظاهر لانه لم تعلم قطعا من الكلام
 واعتبار انهم يعني اعتبار انهم من اللطائف والنفات المتضمنة للاثنتان
 وهي النايمة العامة من النظر والامناط مقتضى اعتبار هذا التبدوي في
 عدم من سبب احراج الكلام لا على مقتضى الظاهر **وهو** وعز الدون
 بالواو حال الرفع لانه هديل من شى عليل ولغته في كانه مصراع من قولك يلم
 بدون الواو من تحت تمامه يوم الغفل غار لمحا حيايتا صمجة اذا سقاها الصبح
 وهو ما يشرب في الغداة واراد ههنا سقا بطلق بترينه الصبح يقتضى
 المساء والتمثيل اسم موضع والغار اسم من الاعارة والملاحح الكثير الاحاح
 وقيل الغار هنا بمعنى الجيد الغيب والملاحح الغيب الذي يفر على غار البحر
 كما في شرح اللغات **وهو** وما سبب ما يعبر الا وهام على عن الشيخ شمس الدين اللؤلؤ
 انه قال ان شوا في قوله تعالى يا الذين امنوا من باب الاثنتان وكذا تسمى اذان
 فتم بناء على السادس ستمى الخطاب باقتضائهم ان حرف النداء لا يرى انه لا يقال لا

فعل بل فعلت لكان مناد في سببها فكان هذا التثنية من الخطاب الى الغيبة
 ورون السارج رحمه الله بقوله فليس ينبغي ان يلى ما تقدم من قوله لان حق التثنية
 لا وهو مع ذلك فيجوز ان المادى قال لولا استهارة مودعه وكنت لردده رد
 بان اراد ضمير التكلم بل ضمير الغائب الراجع الى الموصول نظر الى اتحاد
 الموصول بالمتبدا الذي هو انا في قوله كرم الله وجهه حارونه فظاهر كنههم
 من كلام العرب المخلص محرقوله انا الذي جردني في صدورهم وقول ابي ومنه
 وانت الذي كلفني وقول امامه وانت الذي خلقتني وما وعدني وقوله انت
 الذي تنزل الالام منزلا ومن هذه الامثلة الكثير يظهر ان رجوع ضمير التكلم
 او الخطاب الى الموصول ليس بغير كفا بوجه بعض النحاة **وهو** في غيبة عوار العوار
 بالضم والتشديد والعقرب فتح اليم وسمي مجتمع في الموقف اذا سال فان جردني
 ومن بغيرها ايضا يقال عرفت عني عفا ورفعت عني واما صك الجراح
 امصاصا الى اوصفك ومصالحك الميز الى احرقها ولم يعرف هذه اللغة الاصول
 والارمودة والره من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والخل الخالي من الم والحزن
وهو ان لا يقال انما يكون من شى لما قوله قد اضطر الخطاب وصار بالاسلوب
 الغيبة فيه رد على الخالي حيث قال لا يلزم منه انه لم س الخطاب مطلقا لان
 الاستئصال ان اعتبر من الغيبة فقط لم س الخطاب ح وان اعتبر منها فلازم انه لم
 يبق لان الاثنتان الى واحد من الثلاثة اعم من ان يكون بعد التفسير او قبلها
 او باثنيتها وايضا ان يكون ذلك شرط في الاثنتان البسيطة لا مطلقا **وهو**
 وزعم ان الاثنتان عند السكاكي لا يخصص حيث قال لاننا نتم اخصار الاثنتان
 عنده في خلاف مقتضى ما تقدم وقوله على ما حققناه اي من ان الظاهر يقتضى
 ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سطر السابق **وهو** في الكلام

القدم اي في كلام العرب الهربا المتأمله في باب البلاغة وليس المراد به القرآن
 بل قولهم وانما هو استمال المولدين **قوله** له طرب الطرب حتى تعزى
 الانسان من شدة السرور والحزن او على انه للقلب فيه اثنتان آخر
 لاخفا على تقدير عسا رالا لثبات فيه يلزم افتخار الناع والمقول
 في غير انعال القلوب من جهة الخطاب عند الاجراء على مقتضى الظاهر فيه
 نوع خزانة **قوله** يجوز ان يكون من المنادات وقيل بمعنى اجداد العدوة
 بمنزلة باحتيار الجدة وقيل من قولهم عادي عدا اي يمان من صديريان
 احدهما في مطلق واحد والمراد بمجرد الموالاة **قوله** وذكر صدر الانا قبل
 في هرام السقط السقط اسم ديوان اي العلامة وهو في الاصل ما سقط
 النار عند القتح وفيه ثلث ثلثات سمى لانه مما انشأ في شبابه من
 سمن بانار وطمعه بالمرء الذي يتبع به النار وجعله سقطا لانه اول ما وقع
 من الزند وهذا الشعر اول ما سمع به طبيعة في روضها من سقا الردع
 وضم السقط اسم شرح له جمعه صدر الانا قبل ولا يخفى وجه التشبيه **قوله**
 ان يكون الخطاب في الجاهلين واحد المراد به من يلقي اليه الكلام ويوجه اليه السلام
 الذي يلقي به اليه **قوله** تمي باسمه من الثقة اي اعتمد في الجراح النور والظفر
 المطلوب الغنى من الامانة بمعنى الامانة ما ذاك اي بابها الخليفة والنادى
 محذوف ونداك اي دامي وعاله والسبع المطا والارتياح النشاط **قوله**
 فمنا حضر من تثير الجمهور واوقيل ما ذكره التوم من الفايده العامة للثلاث
 استدعى اعتبارا وهذا التبدد هو كون الخطاب واحدا في الجاهلين عند الجمهور
 ايضا وان لم يكن لهم مخرج فلا فرق بين تثيره وتفيرهم بالمقصود من اجيب ان
 تلك الفايده انما هي بالقياس لا السماع اذ لابد ان يكون واحدا لمعية الالبا

نظريه لنشاطه ولا يلزم من ذلك ان يكون الخطاب واحدا للجواز فتدبر مع
 وجه السامع ثورا علم ان فيه اربعة مداخل ووجه الضبط ان يقال لا يخ اما ان
 يشرط فيه سبق التصراوة الثاني مذهب السكاكي والرخشيدي ومن تبعهما
 الاول اما ان لا يشرط ان يكون التعبير ان كلاما او يشرط الثاني مذهب
 بعض الناصريين الاول اما ان يشرط كون الخطاب في التعبير واحدا او لا الثاني
 مذهب الجمهور الاول مذهب صدر الانا **قوله** فتولد اي المبدأ قبل
 من حر كبر البيت كائن الساعر يستفهم هل ينفعهم من الجهل رسالة من راعاهم
 بالنصيحة ام لا نفع الرسالة في اولئك ادله اني كانه ان حسنوكما شي قبل
 نيل الرجال ملوك البند والبنال انفسه وقد نيل بالغم هو نيل الجمع نيل
 وقيل لو جمع لها لك خاطب حتى بني كناه بان حسمه بها ما بهلك بها من نيل
 من الرجال **قوله** اح تعقيب الكلام الخ الاثلاث بهذا المعنى نيل بغير صدر
 المدخل وبنيها عموم من وجه وقوله او خولها مثل ان يتقدم به ان كيد او
 المبالغة او غير ذلك ما يناسب المقام وبالمعنى الثاني خدرج في الاعراض
 على ما اشير اليه في المفتاح **قوله** وفي قوله حر ردى طلوح اسم موضع سميت
 الغيث واما خطاب الهيام وفيه اثلاث ايضا بالمعنى الاول المشهور
 من الغيبة الى الخطاب لسي خطاب لاخرها رصها جانبها يقال عارضنا الانا
 لصحبي حده والتمام حيطيتا كده وسقى السام دعاء يقال للسام
 بالسقى والاستسقى وفي الموضعين **قوله** فلا صرعه بدو الصرم من صرمه
 قلعته والمارد خلاف الوصال **قوله** ووجه ان الكلام اذا نقل من أسلوب
 لما أسلوب كان احسن نظريه النظرية بالاي لا بالمرء من طرف الثوب
 اذا جردته ثم هذه الفايده في نقل التحقيق كما هو مذهب الجمهور وكما هو

مكتوف وكذا في النمل السعدى كما هو مدح السكاكى فانه اذا سمع اللقى اليه
 الكلام خلاف ما يترقبه من الاستدراك فانه مزيج طود وورديه في
 الاختلاف اليه **بول** هذا الذي ذكره على طريقه المتنازع وهو انه اذا حضر مجلسه
 منهم له عليك تعاليك واحدا تسمع صاحبك في تعدد نفعه بحسن من نفسك
 حاله يطالبك بالاقبال على نعم النعم وما دمت في تعداد نعمه يردك الحال الدار
 لا اقبال حتى يملك بالآخر على الاقبال فيلزم بالي لسان اشكر صاحبك باليداع وباه
 عبارة احضر عوارفك الدوارق فاعبد وقرانهم الله عليه نعم ناعه المحضر
 اذ لا يؤوله تعالى الحمد لله رب العالمين في تال في هذه الصفات صفة بعد صفة
 ولا شك انه محم من نفسه اول الوصله حاله كذا لا اقبال على الله تعالى واذا
 انتقل من صفة الى اخرى يرد تلك الحالة الاقباله حتى يتهيأ لما خاتمة الصفات
 فيوجب الاقبال عليه ويخاطبه بقوله اياك نعبد وانا لىك نعبد هذا المحصول كلامه وان
 خبر بانه معنى في الحركة التناسيه **بول** وطريقه الكشف الخ فيل يان
 هذه التامه موقوف على منتهى وهو ان كل شئ يعلم بوجوده على الترتيب فاذا علم
 بوجه حصوله فيز و ظهور عند العقل ثم اذا تصور بوجوده اخر فلا شك انه يرد
 ذلك التميز والظهور عند العقل ويعد كذا كلما يزداد وجه العلم برباد ظهوره حتى يميز
 كانه حاضره عنده بخاطبه فالتايب رما يصير مخاطبا بالاجرة اذا قدمت هذه
 فنزل لما ذكر الحمد لله حضور موجودا هو معبود بالحق مقبول بالحمد والثناء فله امتياز
 والكنان عند العقل ثم لما ذكر رب العالمين ومعنى الرب المالك والعالمين
 معناه المكنات العالمه اذ المكنات العلوية علمه بالكلية جميع المكنات فقد حصل
 عنده انه بعد جميع المكنات موجودا فلا شك انه يرد ذلك الاكثار عيب
 يحضر مشا مداله بخاطبه اياك بجله ففائدة الخطاب التنبيه على ان القدره ينبغي

ان يكون حاملا على وجهه عيب اذا وصل الى اجاته الصفات جعل له
 الاثبات في المعجزة بكتاب تواليه الاثبات بقوله لا يملوه الا بحضور التلذذ فانه
 ٢٠ واثبات بايمان بغيره واما كالتعظيم الدلالة على ان العباد له والاستغناء
 عنه له شئ التمر الذي عيب كمال الصفات ولا ينبغي ان يسمي هذا التمر
 على الادراك المستلزم كذا توجيه التمر مع وجهه **بول** وكذا ان يقال
 في قوله من اسلم بغيره ما ظهر الى معنى رب العالمين في قوله الحمد لله رب العالمين
 الى معنى الرحمن وقوله والآخر وجه الى معنى الرحمن وقوله لا يملوه الا بحضور التلذذ فانه
 المثل من الرحمن ويستغنى بالامر بالمعاد الى معنى الرحيم ويحتمل ان يكون الجمع
 الملال الجمع الرحمن الرحمن وقوله المالك لعالم المسبح لكسالى معنى القام
 النور في هذا التوجيه وما قبله من التوجيهين اذ ان الحمد والثناء ينبغي
 حان يكون على وجهه بوجه يرى الحمد من حصره في التلذذ والماسه الى درقه
 قرب المسامحة والمعاينه والمخاطبه واما الى ان العباد المستطاب
 فلا يستغنى عنه المتجاه في مقام الاحيان معا ويكمن ان يعبر بالمساف
 اهل العبادان ويقال ان الحمد من سادى حركه الرية للطاقات حركه وقية
 ما في نفس السالك اذ اركت وملاه فكله اذا اخلت وانكسرت فكلما
 ما ختمه ارا الفنايه الازليه التي هي في الازليه بغيره تفتت نفسه الزكية
 يلتقي بها الى جناب القدس وتفرقت الى راي الكمال فواث اننا ربح الله
 عليها حبه والى ان لا تتعاقبه غيره فحاضره فحذرت على ان يلبس ان
 استمداد الحال واحدا تسمى ذكر الصفات والاسماء فكل شئ بها الحجاب
 في قوله الحمد لله رب العالمين فحذرت من سادى حركه وقية
 على حرف التلذذ ففقد الى ايات من تولى الالباق محتاجه الى التوجيه

يصح من الامتنان في طلب الخلاص من وجهه الادبار وطلب السكون والهدوء
 فتسبحها من حيث كانت حاسا القدر من سيات الطاف الرحمن الرحيم ووجه من صفا
 المقام بها من واروق الللال من ذرات الحيات الماله الى الاحد العبد المالك المقيت في قوله
هـ ان لا ينظر ارب في مقام لمن الملك اليوم لله الواحد القهار ربما حدثت نفسي
 اليك والحاجات ظهري اليك ومناك حاضرت في طلبة الوصول واهتمت الى مقام العز
 فتمت بحبه العبودية فقلت اياك عبيد وبقا انما مقام السالك لا يرى
 الى عبيد الطلق كمن عبر عن هذا المقام بقوله اخرى جيله ليل ان السجود والقيام طلب
 التلويح بقوله اياك استعين امنا الهوا المستجير واستاذن من ربه الكون
 بقوله غير المنسوب عليهم ولا الضالين فقصدا ولا مستكبرا ورجعنا يا كمال
و ولا احر كلامه الى خلاف مقتضى الظاهر او رد عنه اقتسام من دعاها
 السكا الى الاستعانة بالاشياء له على الخلق واما بوصفه وسنفا حبه
 وسما الشرح عبد القاهر من الطه ووجه التسمية ظاهر **س** ما طرأ اي
 ذلك الغير هو الاول الفصل قيل العجيب ان الضمير بقوله على انه راجع الى الذات
 مراد وجهه راجعها الى غير ما يترقب كما هو معهود **ل** لا يخفى ان ذلك
 فظهر وقد صرح بذلك في التفسير انه قد شبه على ان اللال على الامر الادوم هو اللال
 بان يحميه الامير ونحو ما يكون في توجيهه وتخليصه عن ربه الصواب ان قال
 لعل الى ما يترقب ما يترقبه الخاطب من كلام المتكلم في جواب كلام الخاطب وان كان
 هو الظاهر بل ما هو اعم من اجراء كلامه على مراد ويلقبه بما وافق مراده من الجواب
 فيكون المراد بغير ما يترقب ما يقابل من خلافه والى ويلقبه بخلاف ما يترقبه
 باجرا على خلافه وايراد الكلام في جوابه لا على وجه تبيينها على ان الذي
 خلاف مراده وحل كلامه على وفق المراد هو الاول بالعبارة ينبغي ان يقال

ان سياق كلامه قيا سا يقتضي انه اراد بقوله ذلك الغير غير ما يتطلب فانه
 بهما بمنزلة غير ما ترق هناك ويودع الاشارة بلفظ البعيد والصواب
 ان الضمير بقوله على انه راجع الى الغير المذكور احرانه بهما بمنزلة خلاف
 المراد هناك وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال على ان الاول لا يليق بما لم
 يسألوا عن العرف من السبب راجح لا حاجة الى تكلف جعل قوله ذلك اشارة
 الى الاخير بناء على ما مر من ان مقتضى حكم البعيد **و** قول المعنى هو من الخواص
 الذي خرجوا على على رضى الله عنه حين رضى بالتحكم وموريس من روى العرب
 ولحقا هم حيث ساق الكلام مع المحاجج بحيث حرك من نشأ له ما سلبه حكم الوقور
 وابرز في معرض السجود والان يسكنه وسئل بحقيقته حتى ان الاحسان عليه على
 الاشياء **و** سألوا عن السبب الخ دلالة قولهم ما بال الدلال بدود قبيحا
 ثم يرد على انه سؤال عن السبب والفعل دون العامة والحكمة في غاية الخفاء ولهذا
 قال الشارح في شرح الكشاف وانا لا ازيد على التعجب سوى ان يقول
 اي دلالة لتولم ما بال الدلال بدود قبيحا مراد على انه سؤال عن السبب
 والفعل دون العامة والحكمة ولذا لم يحل صاحب الكشاف هذه الآية الكريمة
 عن باب بلقي السائل بغير ما يترقب بل حل سؤاله على انه كان من الحكمة والمصلحة
 حيث قال في بيان وجه اعيال قوله تعالى وليس البرهان يا تو البيوت
 من ظهورها باقلة قلت كانه قيل لهم عند سؤالهم عن الامثلة والحكمة في نقصانها
 ونما ما معلوم ان كل ما فعله الله عز وجل لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده
 يدعوا السائل عنه وانظروا في واحد من عطلونها اسمها ليس من البرهان
 ثم قاله ويحتمل ان يكون استظهار الماد ذكر ان الامثلة مواقيس كبر ما كانوا يعقلون
 في الحج كان من الانصار اذا احرى موالم يدخل احد منهم حارطا ولا دارا ولا قسفا

من باب وجعل ان يكون تشيلا كتمكيسهم في حوائجهم وان منهم كل من كان بالست
ودخله من طوره ثم قال ومعنى ما اتوا البيوت من ابوابها بانهم لا يورثون وجوهها التي
حجب ان يباشر عليها ولا يعكسوا والمراد وجوب توطيئ النفس وربط القلب على اجمع
افعال الله تعالى حله وحواب من غير اصلاح شبهه ولا اعراض شك في ذلك حتى لا يبار
عنه لما في السؤال من الابهام بمنازقة السك **قوله** والصواب بفتح بمعنى مفرغ
وقد وقع في بعض النسخ تصحيح بمعنى بصق وكذا في المختصر بناء على ما وقع في نسخ المتن
ويؤيد فتح في الصور تصحيح لكن نظم التثنية منها ففرغ وفي موضع اخر فتح في الصور
فصح **قوله** قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل الجواب في الاصل
كانت هكذا قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على كنه الوصف ونهاه فالسير
العمل وان سبب فوارز من قوله وان الذي لواقع وذلك يوم مجموع لما كان
وقوله ان الذي لم يقع وذلك يوم مجموع له الناس ليعيش على الفرق بينها وعلى ان
متضمني النظم فيها لم يقع هو المعتد والعدول الى الوصف للتنبية على انه متحقق
الواقع هذا الكلام بعد محل نظره بدلت بعبارة اخرى هي خبرتها وان وقع النظم
عنها وهي قوله لا خلاف في قوله وان شئت فوازن الى اصل هذا مضروب
بخط المصنف **قوله** كقوله ان قوله العظامي عمرو بن سليم وقيل عمرو بن شيثم
العلمي اول قصيده يدرج بها من قبل الجارح الكلاهي وكان اسمه فاطمة ورده عليه
ماله واعطاه ما به من الابل ومنها قل ان جري من عليها كاطمت القدر السبايا
وضاعا اسهبت لزيد بن الجارح قل الكلاهي ترخيم ضبا عدا لالف لا ملاق
وقوله الوداعا بفتح الواو وكسر المعجمة مضاف الى موقف الوداع والمراد الدعاء
بان لا يكون وداع وتراؤ ولك ان تقول انما قلت الشاعركلام لانه ما رضى ان
يكون موقف الوداع بحيث يكون محلو ما محكوما عليه بسلب نفوت موقف من الحية

له عنه بل ان يكون كل موقف منها محكوما عليه بسلب نفوت موقف الوداع عنه
وجعل عدم حجة اللفظ دليلا على هذا المعنى وينداسقط ما في شرح الايضاح انه لا فائدة فيه من
جهد المعنى واما قوله اي قول مروان بن قزاة بن عبد نفوت والمهورا نه كذا من زهر
ويروي اوله فانك لا يصير بعد عام وقبله وكان من رايته هل دار دعاه ما رايته انما
فاصبح عمه هجر كعمر قترن بلا عين محزن لا انار لقد نزلت اهل بعدا هل فلاح عبال الحجاز
وقيل لا شعنا ان حولا اسم رجل كان يقول لمن يحياه فاك لا سالي بعد موت حول ما ادعيت
لنسبك من شريف او وضع لان هذا هو الذي كان منع الادعاء ما دعونه وقد ذهب
فادع ما شئت وفي حواشي الفصل التي للزخشرى الطي مثل الضعف والجارح مثل الفقه
ويدل على ضعفه في الحواشي ما قبل البيت وما بعده فقد طوى الاسافل بالاغالي
وماح اللوم واحاط الحار وعاد القدر مثل اي تقيس وسبق من العلم العباد
والحمار الاصل والرادياي تقيس ابوق بوس الملك والعلمية تانيث الملعج وهو المجهن
من الرجال اهيبا كان او غير تقيس في الصحاح الجند في الناس والميل ان يكون من قبل
الام فان كان الاب عمت والام ليست له فك كان الولد هينا فقتل انه ملك من
جهد اللفظ في البيت اعتبارات من جهة السؤال والجواب منها انه لم يجر ان يكون طي
مبتدأ جند الجملة فلا يكون ما عجز فيه من العلب من جهة اللفظ كاختار الشاعر هذاجا
عنه في شرح المفتاح با اشار الى هذان من الاشهاد بالعدا ولي وان كان محتمل ان يكون طي
مبتدأ محض بالاستفهام والجملة بعد خبر واسمها كان في مود اليه وهو معرفه وان كان غايبا
الى النكر فكذلك في محالفة الاصل وترك الاول لا ضرر وسهوان الضمير العايد الى النكر انوي
منها في الابهام لانه كناية عنها محب ان يكون نكر وهو محل الاستشهاد فاشارة الجواب بقوله
والضمير معرفه وذلك لان فيه من التمييز والاشارة الى الرجوع ما ليس في اللفظ النكر والمعنى
للتوفيق سوى التمييز والاشارة ولوال بهم الارى انك اذا فسرت الضمير العايد الى

ما قلت ذلك الشيء لشيء من انما عرفت على اصكاف المعارف للاخلاف وانا الكلام في غير ربه ونعم رجلا
ومنها ان شرط امر المتصله ان يكون احد المسموعين والاخر المسموع وهذا لما يتحقق انما كان ظني متدا
اول جعل اسم كان المحذوف كان ما على البرز الغد وما على امر الاسم فنسب المعادله فاسرار الامه
بقوله وحصل المعادله الى الموت الحقيقي من غير فعل وجوابه ان الفعل الظاهر مسند الى
وهو مذكور في ذكرهم **قوله** وياي في المجاورات وفي الاستعاره وفي التنزيل
تدسلك في العاصم واستكان سبيل الرمي حيثما في صيغة المضارع دلالة على
المجدد والاستمرار على المصود والاعصار وقوله او لا في المجاورات اي في كلام الناس
في محاوراتهم يتداولون فيها بينهم وناي في الاستعارات اي في اشياء والعصا وناي في التنزيل
اي في كلام الله تعالى في كل كلام والاستعاره بقصد الترتيب امانه لفظه في **قوله** ولما لم
ان يقول الحق اجيب بان ليس في البيت اعتبار لطيف والخلع المبالغة في الامل
فزعما مستبعدا لا يخفى برون هذه المبالغة كقوله اي قوله القطر يقع الفاتح
الغناء بضم الفاء والمد المازي وقيل لا يركن احد الى الاحكام يوم الرعي محوفا خام
فقد اراد اي للراح دره من عن عيني بره واما حتى حيث حشرت فاحذر من دى
اكاف سرحي وعنان الجاني ثم انصرفنا لبيت بقوله لا يبلن احد الى حجر الاقدام
والسكون الى الاحكام في الحرب محذرا من الموت والاحكام الامتناع من الاقدام
والقفود الحث على ترك الفكرة المواب ورفض الخزن خوفا من العاطف والتنبه
على ان المحذر لا يخفى من القدرة في الاجل انا جالم بمن معه قوة الامل والبيت الثاني
مع ما بعده تعليل للنهي عن الميل الى الاقدام بقوله ولتعتبر بحالي فلتعد رأيي نفسي
في غير وقت وحال كاي للراح بمنزلة الدرهم اي الدابة التي تحمل بها الصيد كلبس
فمن حيث يحمل سحر للصايد او الحلقة التي يعلم عليها الطعن يعني ضرب سحر لغير
من الطعن والطعن مساو لى بان من عن عيني وتان من ايامي حتى حشرت فاحذر من دى

من دى ايامي الجاني واما جاني سرحي على حسب ما انشق من الطعن **قوله** وهوان
حدع البصير حال من الضمير انصرف هذا على تقدير ان يكون وقد اصبت ولم اصب
حالا ايضا ويكون حدع البصير حلا مراده ظاهره ما على تقدير ان يكون عطفيا على
انصرف او يكون حلا ويكون حدع البصير حلا مراده ظاهره فلا وتقرر الامام الزكي
ظاهر فادله السارج وقد عيّل ان يكون من الاحوال المتداخلة واما ما كان فلا بد
على تقديره ولكن نظم البيت ظاهره كونه حلا متداخلة **قوله** وعابه للطنه
وقع في بعض النسخ بدله هكذا اشار الى ان المسند اليه هو العهد العظيم والركن الاقوى
وسيسر الحاجة اليه استدواته حتى انه اذا لم يوجد في الكلام مكانه ذكره في حد فنعنا
لحق المقام روى عن علا الدين السيرامي كذا نقل عن خط المعتمد وقيل في شان النسخة
التي في النسخ ان هذه الاسطر الثلاثة بين من قوله وعابه الى قوله لغرض من قوله بخط المعتمد
قوله اي صاي بن الحارث البرحمي في العواج ضباب في الارض ضبابا وضبابا اذا الضباب
فيما والوضع مضبابا وقال الاصمعي مضبابا الارض ومنه سمي الرجل ضبابا والبراح
جمع البرجعة بالضم وهي الاصل مضاب الاصابع بين الاصابع والبراح وبهي روى
السلاميات من ظهر اللف اذا بقصر الفاء كقوله لبس برب وارتمت والبراح
قوم من عيم والنسبة اليهم برحمي قال ابو عبيد حمزة من اولاد حنظلة بن مالك
بن عمرو بن عيم يقال لهم البراح وفي النسخ ان السعي واقد البراح وروى عن
احد قسمة وتسميتهم رجلا من بني دارم وكان قد حلف ليحرق من من ماله باخيه اسعد
بن الحنذر فتر رجل من البراح فاشتم راحه الشواء من لحوم الناس فظن ان الله اعد
طعما فعد اليه ليرزاه منه فعيل له من ان قال بن البراح فالتاء في التاء فسميت
العرب عمرو بن هند محمدا **قوله** وهما راحم فسه وقيل اسم خيلة وقيل اسم علامة **قوله**
لا تقول ليت زيدا قام وعمر وسطلق فوال ان زيدا قائم بليت زيدا قائم لكان

الناث المالب
احوال المسند

بمعزل عن المناقشة بان فيه عطف الخبر على الاشياء فيها لا محل له من الاواب ولم
يحتاج في توجيهه الى تكلف جعله من عطف القضية او جعل المعطوف بوقوعه بعد القول باله
من الاواب والتوليدان المقصود بيان ان لا تترك في العاقل من غير ان يخطئ المعطوف
على القضية وهو ان لم يجرى ذلك في الغرض واليراد المثال على سبيل العرض شعور كلام
الادباء **مولد** وهما ابحاث لا يحتملها المقام منها بيان ما خرج به الوجه الاول على الثاني الثاني
ان في لزوم العطف قبل تمام المعطوف عليه كما اشار اليه بقوله ولا يلزم العطف قبل تمام
المعطوف عليه ومنها بيان ان قوله لغرب هل يجوز ان يكون خبرا للشارع وغيره
وقد صرحوا بالامتناع وحول الام على خبر المبتدأ ومنها بيان انه على تقدير جعل لغرب خبرا
لاي وجب ان يكون لو جعل من باب عطف المزد على المزد قبل ان يتدرج الخبر المحذوف
مؤخره من لزوم تقدم المعطوف المتدرج على المعطوف عليه المذكور ولو جعل من باب
عطف الجمله على الجمله فان قدر الخبر متمازما لم تقدم المعطوف عليه والمخوض في جميع الصور
التاخر كما يرايه بقوله لان هذا المبتدأ في فيه التاخير منها بيان ان قوله لغرب
هل يجوز ان يكون خبرا عنها بلا احتياج الى تقدير خبرا فيها بناء على ان فضلا صالحا للمعتمد
كاقبل وضع باننا لا نصلوه له اذ لا يقال رجلا نصور وخبره لو سلم في الجمع دون
التثنيه ومنها بيان ان صاحب الكشاف لما قطع في الايه الاخره بالوجه الثاني
وان الواو في الصايون محتمل ان يكون اعتراضيه لا عاطفيه الى غير ذلك مما يظهر بالنظر في
في الايه الكريمه **مولد** وكذا قوله اي قول ازرق بن طرفة الباهلي وهذا البيت من
قصيده اشعاشا حين تنازع موو رجل من قبيرو قال الثبير هو اصر بن لعل يركب
عليه الخالم ومنها دعاني لخاص لصوص وما دعياها والذي فيها معنى رجلان دروي ومن قوله
الطوى رماى رماى شمسى والحول بضم الجيم صارا البير والطون البير الطوبى وكوزان
به ما طوى في القلب واخر من الحمد والحسد **قوله** قال الرزدي في قوله اي قول الحبش

بن طراد العقيده اما على من وقولا لفرع سببك النوادي ربعا ثم مربعا
فيا فرعنات اول فرع من الارض خطا للساحه معجما وسعد بل قد وسقت الجود
ولو كان حيا فمقت حتى تصدعا فتي عيشنا معروفه بعد موته كالان بعد السيل مجرا
ولما مضى من معنى الجودنا نقضى فاصبح عرس المكارم احدا من هو ابن زاهر
بن عبد الله السيباني وكفيلته ابو الوكيل وكان جوادا العرب وفطنا وجماعا وحلي
للطيب من اى عبيد قال وقت شعرا باب من سنه لا فصل اليه وكان من سنده
الحجاب وكتب اليه اذا كان الجواد له حجاب فانفصل الجواد على الجعيد وفي روايه اذا كان
الكرم له حجاب فانفصل الكرم على الليم فكتب اليه من اذا كان الكرم قليل مال ولم يتدر
بالحجاب وقال الشاعر انه ابسى من معروفه ثم ارحل منصرفا واخر من بانصرانه فارسل
اليه نعره الاف درهم والموادي جمع العار طرف للمعنى وكذا ربعا بمعنى الربع
او معقول به ان كان معنى الطرف التحليل وقد سمي الوسمى الى المطر الاول ربعا او معد
من قوله رمت الارض اذا اصابها الريح والتمدد والتقطع والتشقق من اليمدع
بمعنى الشق في الشيء الصلب والتمزج المتوسل اترعته ملاه والتمزج الوضع من رمت
الماسيه رمع رتوعا اكلت ماشاات والمرير ما ارتفع من الانف والارض وصرع
الانف مثل ضرب اللدله وكذا صلم الاذن في الشاعر يخاطب صاحب جبر له يسالما
رباير قبر معز والدعاه بالسقي والمضى دامت النظار لك والطاوى ثم اخذ يادى
القبر منك اول حفره استحدثت لوارك فيه الساحة والروى فصرع معجما ثم كبر
النداء وجها وخسرانم احد شجيب من نسا القبر ويؤلف منك الكيف سرت حوده
وقد كان ملا البر والجوعا ولما قال ذلك شجيبا في مخاطبه القبر منك اوصار كان
القبر قال له الم اوارى والم اسمع اجاب عنه بل وقد سعت الجود واستهلك عليه
وهو ميت ولو كان حيا لضقت عنه حتى يتقطع ويتشتت ثم انتقل الى وصف الدلع

والجود ميت

بأنه علم الناس الجود والكرم فأنشدوا به واستنوا سنته وصار فعل كل من سلك
مسلكه كأنه فعله وموافق له وبأنه تشبه الغيث في الأرض وأما ما بانواع البناء
بحسب يعيش الناس أنارة بعد انتطاعه وبأنه من مضي سبيله وانتطعت
حسنة انتطعت الجود والسماحة والكلم والمحت أنارة هذا واحتمال الكرم دليله بسبب
وما ب من رعا وعرها **ب** فحدث للاختصار عن العتق يعني مع فقد الاختصار
وهو أنه على ما يشعر من غير ضيق التام واستقل أنه إذا جعل من عطفت الكلمة على الكلمة
كان من قبيل حذف السند وإذا جعل من عطفت المفرد على المفرد كان فقد عطفت
عمره على زيد وعطفت منطلق المحدث على المذكور كما هو الظاهر مثل أن زيداً منطلق
وعمره من محدث المعطوف على السند وعلى كلا التقديرين يكون المسند محذوفاً
ولا يتدرج في ذلك كون المحذوف معطوفاً على مسند **قوله** والف في فاذ الح عن
ابن الزنادي أنها جواب شرط مقدر كأنه أراد أنها للسبب ومن المأزني أنها
زائدة وليس بشئ إذ لا يجوز حذفها وعن أبي بكر أنها للمعطوف **قوله** وقال البراءة
كان وهو أيضاً مذهب السرافي ومن تبعه وقال الزجاج أنها أي إذا التمازج
طرف زمان فعلي هذا يجوز أن يكون إذا في قولهم فاذ السبع خبراً عما بعدهما بتقدير
مضاف أي فاذ حصول السبع لأن طرف الزمان لا يكون خبراً عن الجنبه ويجوز أن
يكون الخبر محذوفاً وإذا طرف له ذلك الخبر غير ساد مسند كما قرره وقال ابن بري
أنها حرف فعلي هذا خبر المستد في معنى فاذ السبع محذوف بلا خلاف وقوله لكلمة إذا
الح يمكن أن يقال يجوز أن يكون بالاب بياءاً للمكان المعلوم عليه باذا أو بدلاً
هذا أو غير هذا صاحب التمرغ النجاء في إيراد خرجت فاذ السبع من قبيل ما حذف
فيه الخبر بأن الخبر هو إذا بدليل أنها هي المكاشفة ومعناه فالحق السبع فاذ السبع
بتدريج الخبر خبر مقدم واجب بانتم اختلفنا ببعضهم أن إذا في مثل خرجت

فاذ السبع خبر وليست بضافه والجميع أن الخبر محذوف وكان اختلافهم
فما بين اختلافهم في أن ما كان فيه أو زماناً خبراً عما بعدهما خبراً
ومن جعلها زماناً خبراً مضافاً والخبر محذوف فاذ مع الآخر **قوله** ادفعوا
ملا يروى خلا أن المختاراً وروى كتاب سيبويه أن في السفر ماضياً
ما محذوف أي مضيه وإذا قيل أن يكون لهما غير ظرف بمعنى الوقت فهو بدل من
السفر في السفر زمان مضيه وأن يكون ظرفاً فهو بدل من السفر والمعنى
واحد هو ملا يفتح الماء أي بعد أو طولاً وقبل الليل **قوله** ولأننا كما في
على أن يكون التثنية ولو تذكرون والتولية بأن يكون يكون الثاني ما كيدا للمتكلمين
الأول المحذوف ويكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف كاختار الصكالي
قوله عليه المهور فأنتم ذهبوا إلى أن الثاني ضمير للأول المحذوف لاجتماعهما
فقط لا كما قيل يدل عليه قوله صاحب النشاف لأحقها أن دخل على الأفعال
دون الأسماء فلا بد من فعل بعد ما في لو أنتم تملكون وتندبر لو تملكون فأنتم تملكون
أخيراً على شرطه التفسير وادخل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير مبتدئ
وهو أنتم مستقر ما يفتقره من اللفظ فأنتم فاعل الفعل المجرى ويكون تصديره
دلالة على الاختصاص من قبل صاحب الحق في حوز المبتدأ والخبر لكننا قد نقضنا باختصار
لو كان في معنى المبتدأ والخبر وقد رتبته تقدم وتأخره ليس كذلك لأن أنتم تملكون
فعل محذوف وليس بمبتدأ واجب أن أحدهم ضمير يملكون المتأخر فهو في معنى
فعله تقدم عليه وتقدم الفعل المسمى بغير الاختصاص واستعمل أنه أنا
محدثي فاعل على أن من شرطه في الضمير اعتبار التقديم والتأخر **قوله** فاذ السبع
مضى وأما على أن لا يشترط ذلك في جواب منع اعتبار كونها في معنى المبتدأ
والخبر واعتبار التثنية والتأخير فإن التخصيص عند يدل عليه ما يقال

في جوابه ان هذا هو الفعل الاول وثاني ما علم ان الالهام بذكر الفاعل الذي ذكر
الفعل فكان هنا تقدم الفعل على الفعل من حيث ان نظر المحارر المعاني
الى النقطه والاختصاص لا يرى ما قول صاحب المتنازع مركب ودال لما في التحقيق
نظرا الى نقطه فكذا هنا النظر الى صور انهم يملكون لا الى امله فهو مثل انما يجب ان لا يجد
في وجه ان الاختصاص **فان** قال في هذا ما ينبغي ان لا يكون له في الكلام
حيث قال ان مثل انما عرفت عند هذا الاختصاص جمله فاعلم ان الالهام بذكر
الاختصاص وقوله وهذا الكلام ان كلام صاحب الاشياء في مثل هذه النقطه
لان قوله فانتم فاعلم الفعل الغرض انما هو ضروري وجوب دخول الفعل في الفعل
نظرا او تقدير او ضروري في مثل انما سمعت في حاجتك فلا حاجة الى جمله فاعلم
كلامه عليه لاله وقيل ان قوله فاعلم ان قوله فهو وجه عليه لاله مفروض علم
بخط الصنف **والصبر الجليل** هو الذي لا يشك في فيه الى الموت في الحديث
للمفوض اليه الذي لا شك في فيه ووجه صاحب الكتاب بان معناه الذي
لا شك في فيه الى الموت وانما هو مضى جليل من غير فزع وقيل ان النور في
الضمان لا يحدث بوصفك ولا بصيبتك ولا تزي نفسك **في شرح حديث**
المسند اليه الرجوع هو العلامة التي يراى بالوجود الاربعه الاول اورها
في شرح المتنازع وقوله وحمله على حديث المبتدأ موافق لمود ذلك لان الصبح
يكون فعلا له ونفسه باليه كافي صبرت صبرا جميلا **وفي هذا نظر**
أي في الوجه الرابع من وجوه الترجيح ولكن ان يقال لانه لا يجوز لحدوث
اصلا عند انتفاء قرينه خصوص الخبر المحذوف وانما يكون كذا او اريد
خصوص الخبر المحذوف وهو اجل بعينه وليس كذلك بل اريد ما يناسب
القام ويهد به سياق الكلام وهو نصير جميل اجل وافق بحال او اريد لاجل خبر

وما اشبه ذلك ما يناسب القام يجوز حذفه ح وقوله وليس على خصوص حرف
الخبر اعني اجل ليس من عبارة العلامة بل عبارة فليبينه قرينه لفظة ولا حاليه
يدل على خصوص الخبر المحذوف والفرق واضح **قوله** او لا تتولوا الله والمسيح
وامنه قيل التقدير لا تتولوا المتنازع ورد بانه تقصير لنبوت الله لان
النفي انما يكون المعنى السناد من الخبر دون معنى المبتدأ كما يتول ليس انما الله
وانك تنفي ان يكون عدم الامران الله دون ان يكون لكم اراد ذلك اشتراك مع
ان قوله تعالى بعد انما الله واحدنا قصه كذا في الاصح وفيها يهت
وهذا ليس فيه تقصير لنبوت المميز مع ان ما بعده اعني قوله تعالى انما الله
واحد ينبغي ان يحصل انتهى عن الاشتراك في التوحيد من غير تناقض **قوله**
وبان الاصل في المبتدأ التعريف هذا الوجه ما ورد في الفاعل فادبر مسعود
السر قندي في شرح المتنازع **قوله** فانك لو قلت ان عندك عمر او امر عمر
عندك خرج امر عن الاتصال لما الانقطاع اما في المثال الاول فالظاهر
فيه الاتصال وذلك لان الجملتين الواقعتين بعباد واليمين اذا اختلفتا بان يكون
احدهما اسميه والاخرى فعليه فحواكم زيدا امر عمر وفي عدا وبقدم خبر احد
الاميتين دون خبر الاخرى سواء كانتا مشتركتين في خبر نحو اريد عندك امر عندك
عمر وامر لا حواكم زيدا امر عمر فاعلم ان نظام فيها الاتصال واما قوله تعالى
سوا اعلمهم ادعوا بغير اسمهم صامتون فجاء اختلاف الجملتين مع انها متصله
للامن من الالتباس بالمنقطعه لان التسويه لا معنى فيها للمنقطعه واما في المثال
الثاني في الاول كونها منقطعه وذلك لان الجملتين الواقعتين بعدا ادا كانتا
فعليتين معا وسمى التثنية مشتركتين في الفعل فحواكم زيدا امر عمر
او اسميتين لذلك بحيث لا يكون هناك اختلاف بتقديم الخبر في احديهما

دون الاخرى من تركيز اجزاء ما سندا اليه نحو ان يدعى ام هو قاعدا وسند
نحو ان يدعى عندك ام عمر عندك فالاولى ان ام في هذه العصور المنقطعة لانك
كنت قد دنا فيها على الاكثاف بفردتها او قصدت الانفصال والفرد ادل على كونها
متصلة وعلى كونها قبلها وما بعدها في تقدير الكلام واحد كقولك ان يبيع هذا اذا
اشتركت بالملكان في احد الحيزين اما اذا لم يشتركا في شيء منها سواء كانا متساويين
النظم نحو ان قام زيد ام عمر عندك واما ان يدعى ام عمر عندك واما ضرب زيد عندك فاما
ولا نحو ان يدعى ام عمر عندك فاما ان يدعى ام عمر عندك واما ضرب زيد عندك فاما
والاندلسي الا ان كانا متصلة فالعنى ان يدعى الامير كان كما اذا سمعت
صوتا وترددت فالتا ام ضرب زيد عندك ام صاح ندان من صوته وقال
الشيخ الرضى رحمه الله وليس ما ذهبنا اليه ببعيد وفي مثل زيد عندك ام لا
قال سيبويه منقطعة كان عند السامع ظن ان زيدا عنده فاستفهم ثم
ادركه مثل ذلك الظن انه ليس عنده فقال ام لا واما عندها منقطعة لانه لو
سكت على قوله ان يدعى عندك تعلم المخاطب ان يدعى عندك فلا بد ان يكون
للموكل ام لا فانه مجنون وفي غير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا
معنى الانقطاع والاضراب ثم اعلم ان المتصلة خواص منها تقدم الهمزة فاهي
اما الاستفهام نحو ان يدعى عندك ام عمر او التسوية نحو سوا عليهم استغوت
لهم ام لم استغوتهم او يندرج في الشعر كقوله لعمرى ما ادركى دار كنت دارنا
يسمع رعين الحرامين وان وليس كسر وربما يحى قيل المتصلة شاذ بخلاف
المنقطعة فانه تدل على تقدم الاستفهام وقد يتقدم اما مل او بالهمزة ومنها حب
ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ما سب اح او احدها عند المتكلم المطلب اليقين
لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم بها عن الغير لجواب بالسعي بخلاف المنقطعة

فانه لا سب اح عنده ومنها انه يلحق المفرد والجله بخلاف المنقطعة فانه لا يلحقها
الا بالجله ولا يجوز حذف احد جزئي الجمله بعد المنقطعة في الاستفهام عند الالتفات
بالمتصلة ويجوز عند الامس منه كما اذا كان الاستفهام المقدر ريعا الهمز ويجوز
في الجزا ايضا نحو اهل ام شيا ادلا البيا سر فيه اصلا ومنها اد اولي المتصلة مفرد
فالاولى ان يلحق الهمزة قبله مثل ما ولها سوا ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والفرد ان
بعدها بتاويل ما اصيف اليه اي فنحو ان يدعى عندك ام عمر ومعنى انها عندك ويجوز
المخالفة بين ما ولها نحو عندك زيد ام عمر وازيد عندك ام في الدار والمب
زيد ام عمر اجوز احسن من المعادلة احسن وهذا مذهب سيبويه وعند ابن
الحاجب لا يجوز المخالفة الا على شدة ودوانا استغنيت في نقل الكلام تسميها
دوى الانها م وتخليصا للمعلم عن دغته الا وهما م يتوفيق الجنبير العلم **قوله**
لان هذا الكلام عند تقديره بربوت ما فرض من الشرط والجزا دمع لسوال
الزورنى بان قوله كوقوع الكلام جوابا لسوال محقق فيه اشياء وبان السوا
في الابه الكرمه غير محقق وانما يكون محققا اذا وقع ذلك المقدر بان شيئا لم يحسوا
ولما كاننا الابه فرض محقق السوال والجواب بدلالة حرف ان عليه وكرانها
على طريقتهما اذا حقت بخلاف مثل لمك سر دونه ليس فيه ما يدل على
فرض محققها واعتراض عليه بان القرينه هي داب السوال وهي محققة في الابه
وهذا هو المراد بقوله لم لسوال محقق لا كونه سوا لا وهو المفروض المقدر فيها
فلا فرق بين نظرها وبين ما اذا سئلوا فاجابوا في كون السوال الذي هو القرينه
محققا وانما الفرق بان اتصاف السوال والجواب بالسوال به والجواب به
منه ومنه الابه ومحقق هناك واجيب بان لم يحقق السوال عن المخاطب
الا على سبيل الفرض فلم تكن الكلام جوابا لسوال واقع لانه لم يعذر السوال

عند لان معناه وان سالتم عن خلق السموات والارض فاذا من تحقق السؤال يكون
 الجواب جوابا بالسؤال محقق يدل على ذلك قوله كوقوع الكلام جوابا فان ظاهره يقتضي
 اتصاف ما وقع جوابا بلجواسه فيلزم كون ذات السؤال واقعا متصفا بالسؤال
 وكذا قول صاحب الباب كقولك لمن قال من فعل حقيقيا او تقديره ان يكون
 ذات السؤال محققة بصلح قرينه للحدوث فيكون ذات الجواب سالمة لان يكون
 جوابا عن سؤال محقق لكن لا ملائمة للكلام المنفرد نوعا وخفا والظاهر ما ذكره الشارع
 رحمه الله **قوله** ومن ثم قل الاول انه مبتدأ والخز حله فعلية واليه ذهب
 الفاضل الرضي حيث قال الظاهر ان زيد مبتدأ لان مطابقا للجواب
 للسؤال اول ومن ثم قال لو ان جواب ما اذا كان ذا معنى الذي انه رفع لان السؤال
 بحله اسمية بخلاف ما اذا كان ذا ازا يدان الاول ان نصب الجواب كما جي ثبات
 الموصولات وايضا فان لسؤال عن القائم لا عن الفعل والاسم تقدم السؤال عنه
 فالاولى ان يقدّر زيد قام ودفعة المودى بقوله والظاهر ان يقدّر مبتدأ لان السؤال
 اذا كان فهو من كسبه كان الجواب زيدا كسبه فصار من حق المعنى واللفظ اما المعنى فظا
 واما اللفظ فذلك لان السؤال بحله اسمية فكان المناسب ان يكون الجواب
 كذلك حقيقيا للتناسب **قوله** والجواب ان من النظر ان حمل الكلام على حله اول
 من حله على حلتين لما فيه من الزاياه وذا بان تلك الزاياه يستلزم على تكرار الاسماء
 وتوحيده وعلى مطابقه الجواب للسؤال في كون كل منهما بحله اسمية جزمها بحله فعلية
 والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا به فمادام صحت الحمل على حلتين اولى
 ولما لا ان يقول لما كان السؤال بحله اسمية صوره وفعله حقيقة كاختاره الراد
 ولا شك ان رعاية التطابق المعنوي اولى من رعاية التطابق الصوري والسؤال
 في المعنى حله واصله في الحمل على حله اولى من حله على حلتين كيف والواقع عند

الحدوث

الحدوث حله واحده فعلية **قوله** وان الواقع عند عدم الحدوث حله فعلية تدبر
 هذا صحيح لكن الكلام في السر الباطن على تلك المطابقة المهمة والحق في الجواب ان من قام بحله
 اسمية صوره وفعله حقيقته لان اصله اقام زيدا امر واما خاله الى غير ذلك لا يرتفع
 امر واما خاله الى ذلك لا يرتفع امر واما خاله لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متصفا
 فيه الاباهم ولما اردوا اختصار وضع كلمة داله اجالا على تلك الذوات المفصلة هناك
 ومنه معنى الاستفهام ومن ثم وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية صوره لورث
 تقدم ما يدل على الذات وفعله حقيقته فنه بايراد الجواب فعلية على اصل السؤال
 فالطابقة حاصله حقيقة ولم يترك ذلك لئلا ينبه الالمانع كما في قوله تعالى قل من يحكم
 من قل الى البحر قل الله يحكم فان قصد الاختصاص فنهنا اوجب تقدم المسند اليه بخلاف
 قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحياها وقوله من خلق السموات والارض
 ليقولن خلقهن العزيز العليم او تدور على الاصل لعدم المانع فيها وهو قصد التخصيص
 هذا ولما رما ان يقول لما كان السؤال عنه هو الفاعل في الاصل ان يلى المنع
 لما تقرر من القاعد ان السؤال عنه هو ما يليها وهو لا يجوز ان يكون العدول عنه
 في مثل الايتين الكريمتين لنكتة تقتضيه لذلك بوجه قوله في تشرح المفتاح
 في ترجيح كون الجواب بحله فعلية وان فيه تعجيل الحدوث وان كان القياس تقدم
 السؤال عنه فيكون التقديم زيدا فعل وينهجه ايضا قوله تعالى بل افعله كبيرهم
 في جواب انت فعلت هذا بالمتناحي لم يراع التطابق الصوري والمعنوي
 بل عدل الى الجملة الفعلية فلم منه انه لا يلزم ان يكون الايتان بحله فعلية رعاية للتطابق
 المعنوي فلا يدل على ان يكون الايتان بهما رعاية التطابق المعنوي وفيه اشار الى
 نكتة العدول وما قبل ان الاستفهام لا يقتضيه الفعل بل على ان السؤال عن اسناد
 الفعل لما لفا على ذلك قد رت الجواب الجملة الفعلية فعلية تدبر عامه يصلح جوابا باغن المعنى

قول ضرار بن بشير وفي شرح الفاضل العلامة السمراري للفتاح طار بن ضرار
 الهنلي وفي شرح الرضي للحارث بن عمار **رواه** كانه قيل من سكه هذا على تقدير ان
 يكون رداً مرفوعاً لمسألة على انه مفعول مالم يسم فاعله اما على تقدير ان يكون رداً مرفوعاً
 حرف نداء محذوف والعام مقام الفاعل هو ضارع على ما قال ابن هشام انه يجوز في
 رداً من روي لبيك مبنياً للمفعول ان يكون ماضياً فليس ما نحن بصدده وقول
 اي سكه ضارع وفي المنصهر ان التقدير لسكه ضارع وهو اليق بالمتى كان
 سكه ضارع اذ قد يسأل من سكه **رواه** وتعلقته سكه المتدر ليس يتوون
 جهة المعنى وذلك لان النكاح لاهل خصوصه لا الوفاه يزيد فيكون في المدح مقو
 وقوله والطوايح جمع مطمح ردد على الفاضل الكاشي حيث قال جمع طامعه
 وهي بمعنى المطمح اي المملكة والمراد بها نواب الزمان **رواه** ولما روي
 ان يضرار يقول له بسلامته عن الحدف والاضار وخرج ان يقول في الحدف والاضار
 تكسر المعنى بتبليغ اللفظ كما صرح به السكاكي في مباحث الاستبصار و
 خرج الحدف على الذكر اذا كانا الفرند على الحدف وظاهر بحيث يكون
 معنى الكلام نصب اليه ولا يستعمل على احد وفي اطاع اول الكلام وان ثبت تشويق
 لكن انا يستدعي كون حصول الفاعل المتأخر اوقع واعواد الم يكن فقال ما ياتي
 كون حصوله اعمراً اذا وجد فلا وهو اي المتأخر في ان يقدم المفعول على الفاعل
 موجب كون المفعول اعمراً وعما به المتكلم به فوق عايد بالفاعل فيكون المعنى
 عنك من الفاعل ومريد كمال العناية بيت ومكال العزم وحديث الالديه
 سالم عما قام به فيكون اقوى **رواه** وحصول التعجب ودل الكلام المصنف
 في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت
 القرينه وقوله لان القرينه انما دل على نفس المسند اي لا على قصد التعجب

لان كون المسند في نفسه ما يصح ان يقصد به التعجب لا يدل على قصد ادر ما
 براد مجرد انباء المسند اليه وقوله واما تعجب المتكلم للسامع فبالذكر المتفق
 عنه في الظاهر ذلك لانه اذا ذكر ما لا حاجة اليه في اقاله التثنيه طلب الفعل فانه
 وكان قصد التعجب مناسباً على وجه واجب ايضاً عن النظر بان لا يتم حصول التعجب
 المقنود ههنا بدون ذكر المسند وذلك لان المقنود ههنا ليس التعجب
 المطلق كيف ما كان بل التعجب الحاصل بسبب ذكر المسند عند سماعه وهذا
 التعجب يكون اتم من التعجب الذي يحصل من قرائن الاحوال عند حروف المسند
 ولا يحصل بدون ذكر المسند وره السامع بان كلام قليل المحذوف فوجه
 الشريف المحض الحارثي بان قوله السكاكي او قصد التعجب من المسند اليه
 بذكره بزياده ذكره لينبغي ذلك في الجملة **رواه** يخرج ما يفيد الثنوي بحسب
 النظر راي يخرج من متناول المعتد الذي احببت اليه القدم في قوله مع عدم اقاله
 ثنوي الحكم بل وعن ضابط الجملة قد دخل في عدم اقاله الثنوي بل وفي تلك الضابط
 لانه يخرج عن ضابط الافراد اذا المقصود ادخاله فيها وكان الانسب لسياق
 كلامه ان يقول بانه قد دخل في عدم اقاله الثنوي لانه انما يوضع لخروجه
 عن الان لا في دفع لما يتوهم من انه بواسطه ان ربه ثنوي الحكم بالثكر يريد به
 في اقاله الثنوي فخرج عن غيرها بل وعن الضابط **رواه** وانما لم يقل مع عدم
 قصد الثنوي كما ينبغي لفظ الفتاح وذلك لانه قال ولم يكن المقنود من
 نفس التركيب ثنوي الحكم ليس لاي يستعمل عدم اقاله الثنوي في الاخراج عن
 ضابط الافراد صور التخصيص يشهد به سوق الكلام وما نقل عنه في الجاشيه
 في تفسير قوله اي اسئل واخر اجاباً لتعليل لقوله وانما لم يقل دليل تفرع قوله
 لعدم اقاله الثنوي اعم راي اعم في الاخراج المذكور من عدم قصد الثنوي وبه

منع ما قيل ان هذا هو من طبع العلم ان افاده التقوى اعم من قصد التقوى
فيكون منهم ان افاده التقوى اخص من عدم قصد التقوى فيخرج منه صور التخصيص
فلا يرد نقضا على ما ذكره المصنف في افراد المسند كما يرد على السكاني ويؤيد
ان ان عمل فعله ليسهل واجع الى عدم قصد التقوى الى لم يلقه لكونه تابلا دفعه
ما مر من التمرع وان قوله ليسهل تاب عن هذا المعنى عند من اه طبع سليم والبول
بانه قد مدل في بعض النسخ لهذا اعم باخص يكثر وجهه بان عدم افاده التقوى
اخص بخروج صور التخصيص عنه بخلاف عدم قصد التقوى فيخرج به صور
التخصيص عن صايط الافراد ولا حاجة الى تبديل ليسهل بقولنا لا يخرج ما مر
من ان المراد به التمول في الاخراج **ولكنه** مفيدة كما يبرأ اليه قول صاحب
المفتاح فنظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يحزى على ظاهره بان محال
انما يشترط ادعت خبر لا يفيد التقوى الحكم وبالا اعتبار الثاني وهو ان
يقدر انما هو خرام مقدم قصد التخصيص فان قوله مفيدة وان اداه القمر لغير
الى ان الاعتبار الثاني يفيد التقوى ايضا **وقد** عرفنا ما فيه اى من
التساوى في تقرير قوله قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى ولعل هذا الجواب
للمستدل بكلام صاحب الكتاب هناك والجواب ما قرره المحقق الزيد
البحراني ان المقصود مطلقا تناول المقصد بالذات والقصد بالمع وج عخرج
صور التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من نشر التركيب تقوى الحكم لان التقوى
فيها مقصود بها لا يقال وبالم يقصد بها التقوى اصلا لا مقصدا ولا يتبع لا يتبع
ح لا يقصد بالتقوى قطعا ولا يوصف التركيب اصلا بكونه مفيدة له لان المراد بالان
في الكلام هو الافاده المفيدة في المعنى في عرفهم ولذلك لا يستولن التركيب بمفيدة
البلغا اخص **ولس** ما يكون مقصودا بكونه بالتقوى بالتقوى بذكر اسمها

سدر

منع ما قيل ان هذا هو من طبع العلم ان افاده التقوى اعم من قصد التقوى
فيكون منهم ان افاده التقوى اخص من عدم قصد التقوى فيخرج منه صور التخصيص
فلا يرد نقضا على ما ذكره المصنف في افراد المسند كما يرد على السكاني ويؤيد
ان ان عمل فعله ليسهل واجع الى عدم قصد التقوى الى لم يلقه لكونه تابلا دفعه
ما مر من التمرع وان قوله ليسهل تاب عن هذا المعنى عند من اه طبع سليم والبول
بانه قد مدل في بعض النسخ لهذا اعم باخص يكثر وجهه بان عدم افاده التقوى
اخص بخروج صور التخصيص عنه بخلاف عدم قصد التقوى فيخرج به صور
التخصيص عن صايط الافراد ولا حاجة الى تبديل ليسهل بقولنا لا يخرج ما مر
من ان المراد به التمول في الاخراج **ولكنه** مفيدة كما يبرأ اليه قول صاحب
المفتاح فنظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يحزى على ظاهره بان محال
انما يشترط ادعت خبر لا يفيد التقوى الحكم وبالا اعتبار الثاني وهو ان
يقدر انما هو خرام مقدم قصد التخصيص فان قوله مفيدة وان اداه القمر لغير
الى ان الاعتبار الثاني يفيد التقوى ايضا **وقد** عرفنا ما فيه اى من
التساوى في تقرير قوله قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى ولعل هذا الجواب
للمستدل بكلام صاحب الكتاب هناك والجواب ما قرره المحقق الزيد
البحراني ان المقصود مطلقا تناول المقصد بالذات والقصد بالمع وج عخرج
صور التخصيص عن قوله ولم يكن المقصود من نشر التركيب تقوى الحكم لان التقوى
فيها مقصود بها لا يقال وبالم يقصد بها التقوى اصلا لا مقصدا ولا يتبع لا يتبع
ح لا يقصد بالتقوى قطعا ولا يوصف التركيب اصلا بكونه مفيدة له لان المراد بالان
في الكلام هو الافاده المفيدة في المعنى في عرفهم ولذلك لا يستولن التركيب بمفيدة
البلغا اخص **ولس** ما يكون مقصودا بكونه بالتقوى بالتقوى بذكر اسمها

ان الامثلة لافراد المسند و بطلانه واضح كاترر الشارح و غير من معنى هذا
الصناعة بالامر عليه للمنف و اما تفصيلا اما اولادنا ايراد المثال على الذهب
الخرج فخالفا لما مضى عليه بانه اقوى الاحتمال و هو تقدير الفعل كما في المثال الاول
بعيد جدا و اما ثانيا فلان ايراد مخالف لما هو اقوى المذهب عند اية التعمير التولية
بشرط الاقناع بعيدا ايضا و اما ثالثا فلان لا يلزم انه غير صحيح على تقدير استقراره
من لم يشترط الاعتماد **دوره** ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعل لاختيار
ضابط الافراد توقف على امرين كون المسند فعليا و عدم كون المقصود من نفس
التركيب معنى الحكم حيث اذا عتق الامر ان محقق ضابط افراد المسند و اذا انشأ احاد
كلاما لم تحقق تلك الضابط و مجرد كون المسند فعليا لا يقتضي افراده ارجوز كون
المسند الفعل حله و منفردا و عدم كون المقصود من نفس التركيب معنى الحكم لا يقتضيه
ارجوز كونه سببا ولم يقصد ايضا بقوله ان تقديم استقراره حصل انه لو قدر
باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل قصده انه لما كان المسند الفعل المحكوم بثبوت
مفهومة خفية في مثل في الدار خالده قدره بانه المختار عند **دوره** و يمكن ان يفهم
بانه حله الى اخره قبل هذا التفسير لا طائل تحته لانهم جعلوا كون المسند
سببا اخذوا به على معرته كون المسند في الكلام جملة حيث قالوا و اما كونه
جملة فالتقوى او كونه سببا فلا يمان يعرف او لا كونه سببا حتى يتوصل
به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة و ما ذكره في تقريره يقتضي ان يعرف
اولا كونه جملة حتى يعرف كونه سببا احدهما بطي كون المقام صالحا ليراد
المسند جملة في ليل قوله و المقام الصالح لذلك و الله فيوقف معرفة صلاحية المقام
لا يراه جملة على كونه سببا فلا بد ان يعرف او لا كونه سببا حتى يتوصل به
الى معرفة كون المقام صالحا ليراد المسند جملة و لا يتدرج في ذلك اقتضا ذكره في الجمل

في تقريره ان يعرف او لا كونه جملة و الموقوف غير الموقوف عليه فلا شك انهم قوله و اما
كونه جملة فالتقوى فيه من التسامح ما لا يخفى و التسامح في مقام الاستنباط غير
في الامم **دوره** و قال صاحب الفتاح هو ان يكون مفهوم المسند لا بد منها من
حل التركيب فتقول ضمير هو الى كون المسند سببا بقربه ان يكون او الى
المسند لا بد من تقدير مضاف و هو دواي و ان يكون وكذا على تقدير رجوعه
الى قوله اذا كان المسند سببا و هو الزمان اي وقت كونه سببا و قد
كونه كذا و سيجي الكلام عليه و قوله مع الحكم عليه كايضا مع الحكم على ذلك المفهوم بالثبوت
لشيء الذي يرد ذلك المسند اي مفهومه على ذلك الشيء ايجعل جبراعه او بالاشارة
عنه و المراد بالشيء عليه هو المبتدأ لانه اساس خبره عليه الخبر وليس المعنى على
ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم به بل على ان كل جزء من
الكلام قد حكم عليه بانه ثابت للمسند و على المفعول بانه وقع عليه الفعل لا
غير ذلك و قوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون و تعليق اثبات
بالنصب مصدر التعليق و ضمير عليه و عنه لغیر ما هو و كذا ضميره و ذلك
وضع للظهور اعني ان ذلك الغير موضع الضم و قوله بنوع ما اي من التعليق يتعلق
باثبات او نفي و مثل بنوع امثله لان الخبر في تلك الجملة الاسمية يجوز
ان يكون فعلا او صفة او ظرف و قوله او يكون منصوب معطوف على يكون
في ان يكون و كذا مطلب كما قرر و وصف الفعل باستدعاء الاسناد الى
ما بعده مع ان كل فعل كذلك ليرتب عليه قوله فمطلب و قوله بنوع اثبات
او نفي يتعلق بتعليقه و انما قال بنوع اثبات او نفي لانك لا تثبت لغير
شأنه و ضرب اخر الضرب على حقيقته بل ضربا حقه لتخف و هو ليس
ثابتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت و قوله سبب ما قبله

ان يتنسب ما يتعلق بما قبله اي متعلقا به متعلق الاخر وهو قوله لا شاعطف
على فعلان يدته تؤكد لكونه فعلا **مؤله** ولا يخفى انه سهو والالكان المناسب
ان يقال او اذا كان السند فعلا قال في شرح المفتاح ومن خلاف الرواية والدراه
جل او كون هو عامطون على كان اذا كان السند سببيا فها بال الى ان هذا سبب
اخر حكمه السند مغاير لكونه سببيا اما خلاف الرواية فظاهر واما خلاف
الدراهه فلما فيه من العدول عن الماضي السامع الاستعمال بعد ادراك الضارح القليل
مع الابدس ومن اجل المسند في زيد ابوه انطلق سببيا بخلاف زيد انطلق ابوه
ومن التكرار المحض ان اريد بقوله مبنى عليه اعم من ان يكون ذلكا لا يرستد ذلك
المنوم او فاعلاله فيتناول التفسير هذا وقد قال الشريف الجرجاني في هذه الامه
بغير انما هو ايضا لا يحتاج في ضابطه افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به عن انطلق
ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما عتقته وليس المقصود من
نفس التركيب يتولى الحكم فلا بد من وجه اخراجه بقيد ثالث وتوجهه انه قد
وجد افراد المسند في صور لم يوجد فيها الا انما هو ما هو كونه فعليا والتركيب
المقصود من نفس التركيب يتولى الحكم وذلك فيا اذا لم يكن المسند فعليا وليس
المقصود من نفس التركيب يتولى الحكم بخور زيد منطلق ابوه ووجد ايضا في
هذه الصور كونه جمله بخور زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا
ولم يكن المقصود من نفس التركيب يتولى الحكم فلا بد في ضابطه افراد المسند من قيد
ثالث يخرج ما اذا كان قوله او يكون عطفا على كون بالنصب ليكون فيما من المسند
السببي والمسند الفعلي يتايله فيخرج بقيد الفعلي كل من قسمي السببي فلا حاجة
الى قيد ثالث **مؤله** ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا لمحدد هو
الزمان قل هذا توجيه بعيد لا نقله طبع سليم على ان المعنى الثاني معنى

وكذا

وكذلك لا سندا زعمنا ان ذلك من الاوليات النحويه المفسده للكلام التي قيل هي فيه
بمنزلة كرم الملح في الطعام وانت جدير بان الشارع ايضا معترف بعده وكانه اسند
لمفظة يكن اليه بعد قوله ثم الظاهر لكنه لما قصد التوفيق بين تفسيرين وتفسير
السكاني وجه كلامه بهذا التوجيه **مؤله** وح يكون السند السببي وذلك لان
الشابق لما الفهم من العبارة على ذلك النادل ان السند السببي مغاير للسند
الذي منه كذا وما ذاك الالجله من حيث هو **مؤله** وهو الزمان الذي قبل زمانك
قد يعترض ان كلمة قل طرف زمان فيلزم ان يكون الشيء طرفا لنفسه اذ ان
يكون للزمان زمانا في اخل هو طرف له وكذلك يكون متوقفا على زمان
متقبل فيلزم ان يتوقف وجود المستقبل على المستقبل ولمزم احد المظهورين
وان حصل يتوقف بمعنى الحال كان كل من الحال والمستقبل ما حودا في تعريف
الاخر وهكذا يدور انما قال قولهم تقدم الزمان الماضي وسياقي الزمان المتقبل
والحق انما نقضات واهية لان هذه التعريفات تنبيهات بفهم اهل
اللغة منها ومن تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطئ بالهم شي مما ذكر
وسئل بهذا التفريق مستفاد من علوم اخر لا حظ فيها جانب المعنى قال
الشارح ان هذا قد تم فلسفي لا ينظر الى العرف واللغة على انه يجوز ان يكون
هذه الطريقة بطريق اشتغال الكل على الجز يعني ان كل زمان هو من اخر الزمان
الذي قيل زمانك ما مضى ان الثغرا لا اعتباري بصح الظرفية **مؤله** وهو لفظ
من اواخر الماضي واداءيل المستقبل في شرح المفتاح للشارح وجهه انه لفظ
ان المراد اجزا لا جزئي يسمى بالام على ما راه المتكلمون من تركيب الزمان
من الاما كالجسم من الجواهر العريه ولا وجود للزمان عند المتكلمين وانما هو
امر هوهم الاتصال غير تارة والذات منقسم بحسب الدر من لاني

للماضى وديا به المستقل ليس قسما على حده بمنزلة النقطه حيث يعتبر انقسام
الخط وعندئذ لا سعة الزمان بوجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه قال لان عند
عمره موجود قال في الزمان لا جزء منه والحال بحسب العرف واللغة مركب
بجلاف الحال المختلف فيها وتعيين مقدار الحال مفهوم للاحرف بحسب الافعال
فلا يتغير له مقدار محصور فانه يقال ياكل ويمشي ويحب ويكتب العذران ويجاهد الدنيا
وبعد كل ذلك لا ولا شك في اختلاف مقادير افعالها **والله** ويجدد الجزر وحدونه
يقضي تجديد الكل وحدونه قيل هذا انا يدل على ان مجموع مفهوم الفعل المركب من الاجزاء
وغیر متجدد حادث تجديد جميع الذي هو الزمان وليس بمقتضود وانا المقصود وتجدد
المسند الذي هو الحادث وما ذكره لا يدل عليه فان تجديد الزمان لا يستلزم تجديد
ما يتاخره بل المتأخر للزمان الماضي مثلا جاز ان يكون متجددا حادنا فيه كغير
زمن مثلا وان يكون مستمرا كعلم الله والصداب ان يقال ان دخول الزمان الذي
من شأنه التغيير مفهوم الفعل يؤذن باعتبار التجدد في الحادث وذلك لان المتأخر
بشهاج اكثر واعتبار الاقتران على هذا الوجه اولى وانسب ثم الدليل على اعتبار التجدد
في المعاني التي تدل الافعال على اقترانها بالزمنه مخصوصه ان اصل اللغة يفهم منها
ذلك ويفسر فيها به وما ذكر من الامران بيان مناسبه واما ما عرفت لا دليل مستقر
على المطلوب ولذا قال السكاكي الفعل موضوع لافان مودون بذلك فاعلم واذا استعملت
الافعال في الامور المستمرة كتقولك علم الله وعلم الله كانت مجازات من هذه الجنبه
هذا اذا اريد بالتجديد والحذف كاثار اليه واما ان اريد به التجدد والتقصير
سبب شيئا فاعلم انه ليس داخل في مفهوم الفعل وضعا بل بينهما من خصوصيه
الحادث واقتضاها المقام وقد قصد في المعارع الدوام التجدد في هذا كلامه
ويمكن ان يقال ان اريد بقوله مع افاده التجدد وتجدد مقامه لول المسند وهو الظاهر

وسنده قول الفاضل الا بهي في شرح الغايات الفيايه وذلك لكون الزمان
داخل في مفهومه وهو امر غير قابل للدات من شأنه التغيير والتجديد فيجوز
تجديد جزئه فادكره يدل على المقصود فلا اشكال وان اريد به تجديد الحديث
الذي هو جزء بدلول الفعل فلازم ان ما ذكره لا يدل على المقصود كيف ولم يقصد
بدخول الزمان في مفهوم الفعل مجردا فتران الفعل بالزمان بل وحدونه فيه وحد
الزمان يستلزم حدوثا وقع فيه وليس المراد بالكل المجموع بل كل جزء من اجزائه
ومعنى التجدد المحصول بعد ان لم يكن كما صرح به فنفى مثل علم الله وعلم الله بغير التجدد
باعتبار حدوث الخلق ولا يلزم منه التغيير العلم القديم ومعنى افادته التجدد
افادته بحسب خاصيه التركيب واصل وضعه لا بد لاه الفعل ومعونه القيام
كما في مثل زيد كاتب والكل في المختصر ولما كان التجدد لازما للزمان دلونه كغيره
الدات ان لا يجمع اجزاءه والزمان جزء من مفهوم الفعل بان الفعل مع افادته التثنيه
ما حد الا زمانه منيد التجدد **والله** هو متسوق للعرب في الصحاح عما ظاهرا من
العرب بناحيه نكه كانوا يجتمعون بها كل سنة فيقيمون شهرافيتا بموز وبقاينه
شعرا ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك **والله** عرف القوم بمواقيهم ما علم
الذي شهروا ذلك في الصحاح العريف النقيب ومودون الرئيس **والله** بالافان
النبوت والدوام قد تقدم وان الاسم كعالم مثلا يدل على النبوت بمعنى حصول
معونه لن حكم به عليه من غير دلالة على دوام او تجديد في زمان او استمرار وجود
على تجديد الا زمانه ولا دلالة لقول زيد قائم على ان يور من حصول القيام له وقد
يدل معونه القرائن من الفعل او حضور المسند او مقام المدح والمبالغة على دوام
او تجديد مثل زيد طويل او قصير وعمره وكل او شاب قيل قد ذكر الشيخ ابن الحاجب
ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة حيث قال في ابتاع الفاعل

قولنا كلما طلعت الشمس فالنار موجوده موجه كليه احد طرفيها طلعت الشمس والاضاء
 انها موجودة وان واحد من الطرفين لا يحتل الصفر والكذب وانما يقتلها
 الحكم بينهما بلزوم الثاني للادله ولا شبهه لاحد في ان الخبره عند اهل العربية
 هو قولنا انها موجودة وكلما نقول فيه ينزله يوم الجمعة لانه كلما احنيف
 الى المصدر مع الفعل يتقدر الزمان اي في كل وقت طلوع الشمس **المعنى** وتبين
 هذا المقام على هذا الوجه من تباين المباح قيل يحج بانهم الى حيث
 تحميها ولا وعد من التباين ثانيا ولا طائل محته اذا كشفت عنه غطاء
 وذلك ان الخبر اذا قيل حكمه بقيد من زمان او غير كالصدق بحقيقة مع ذلك
 القيد وكذب بعدمه معه واذا لم يقيد به فصدقته تحققة في الجملة وكذب بعدمه
 ففي قولنا اضرب زيدا اذا اردت الاستقبال ان تحقق ضربك اياه في وقت
 من اوقات الاستقبال كان صادقا والافكا وباد في قولنا اضرب يوم الجمعة
 يوم الجمعة او قايما او في زمان لا يكون ضا حيا ولا حالا ولا مستقبلا لا بد في صدقه
 من تحقق ضربك اياه وتحقق ذلك القيد مع عدم يضربه او ضربته ولم تحقق
 ذلك القيد معمكن او هو يوم الجمعة او طال القيام او منتهى وهو زمان لا يؤول
 من تلك التلكة لكان كاديا وبالجملة انشأ القيد سواء كان منتهى او غير منتهى
 يوجب انشأ القيد من حيث هو مقيده فيكذب الخبر الذي يدل عليه كيد
 لا وقولنا اضربه يوم الجمعة او قايما شمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى
 كون ذلك الضرب واقفا يوم الجمعة او سارا في حال القيام فلو فرض انشأ
 القيد وهو يوم الجمعة او القيام لم يكن الضرب المنار له موجودا فينبغي
 مدلول الخبر فيكون كاذبا سواء وجد منك ضرب في حال عدم القيد او لم يوجد
 اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان ضربني زيد ضربته فلو كان معناه اضربه

في وقت ضربه اياي لم يكن صادقا الا عند تحقق الضرب مع ذلك القيد فاذا فرض انشأ
 القيد وهو وقت ضربه اياي لم يتحقق الضرب المقيد به واقفا فيكذب الخبر الذي
 على وقوعه سواء وجد الضرب منك او لم يوجد وهو بطلان لانه اذا لم يضربك
 ولم تضربه وكنت بحيث ان ضربك ضربته كلامك صادقا عرفنا واخبرنا فظهر
 ان الحكم الاخباري شملنا ارتباطا احد الطرفين بالآخر لا بالنسبة بين اجزا الخبر
 وانما الخبر يبين ما ذهب اليه الرايون وينزل كلام اهل العربية كيف وهم بعد
 بيان محاول التقيا بالاستعمال في العلوم والعرف وقد مر جرح المخوض ان كل
 المجازات يدل على سببيه الاول وسببيه الثاني وفيه اشار الى ان
 المقصود منها هو الارتباط بين الشرط والجزء نعم كلام السكاكي موافقا لاختار
 السارح وبذلك اعترفت نسبة الى اهل العربية باسرها لكونه كلاما ظاهريا
 وبما دعاه ما دام من جعل الشرط قيودا للمنهض ضبطا للكلام ونفعية لا انشأ
 الالام او باوجه ذلك مع ما تدشال ان قولك ان حسي اكرمك بمنزلة قولك
 اكرمك على تقدير محبتك او وقت محبتك ولا تدشال في كلام الخبري في صدر كتابه
 بالاختصار بالجملة ويرد عليه ان المقصود من تنزيله بتلك النزلة النسبية على
 ان مجموع الشرط والجزء كلام واحد او على ان العرض الاصل معرّفه كونه الجزاء معلقا
 لا معرّفه كونه الشرط معلقا عليه وما توجه فاسد لان معنى التعليق والشرطية
 مراد من قولك على تقدير محبتك او وقت محبتك والالام لم يكن صحيحا لما قرناه
 ثم اذا وقع الجزاء انشأ مثل ان جازية كرميكون ما ولا يعني ارجا كلفا من ما موريا كرامه
 او نحو من ان يوم راكرا مع على قياسنا ويلي فيها اذا وقع خبر البتة يظهر ذلك
 كله ليرتا مل او الف السمع وهو شهيد واجيب بان كليس معنى كلام السكاكي
 على التوهم وان كلامه ليس بظاهري بل بيان بمب اهل العربية على وجه التحقيق

يدل على ذلك ما قال الامام ان حنى ان الكلام يخرج عن النام ما به بالتفان كما اذا قلت
 زيد قائم بدون الاعراب واداء الربط وتارة بالزيادة بدخول حرف الشرط مثل ان
 قام زيد حنى يعرف الشرط دون الجزاء يدل ايضا ما قال صاحب التبيين ان قوله
 تعالى ومن لم يستطع منكم طولا الاية بوجوب عدم جواز تكاح الاية عند طول العسر
 عنده وعندنا يجوز وهذا الخلاف مبني على ان الثاني في وجهه انه اعتبر الشرط بدون
 الشرط كما انه وجب الحكم على جميع التامات في التعليق قيده بتقدير يعجز ولا يقدّم
 على غيره فيكون التعليق انما عدم الحكم ونحوه فمعتبر الشرط مع الشرط فان الشرط الجزاء
 فلام واحد وجب الحكم على تقدير وسواء كانت من غير فالشرط بدون الشرط مثل ان
 في انت طالق اي الشرط وسواء طالق قولك انت طالق ان دخلت الدار
 اذا اضرب رجلا عن الشرط فهو بمنزلة انت في انت طالق لانه ليس بكلام بل مجموع
 الشرط والجزء الكلام واحد فلا يكون موجبا للحكم على جميع التامات في التعليق هذا الامر
 المعلق بالشرط في نحو ان دخلت الدار فان طالق انقضى سببا عنده لكن
 التعليق اخرج الحكم الى زمان وجود الشرط فلو قال لزوجته ان دخلت الدار
 فانت طالق كان جائزا بطلانها حتى لو قال قبل ذلك ان خلفت بطلائك
 فانت طالق منع بذلك التول طلقة واحدة دسسى على هذا الاصل سائل كثير
 فليطلب من موضعه فاعلم ان ما ذكره العلامة من البيان في هذا التام ما من عن
 التحقيق والسع لكلام السلف لا عن التوهم والتعجب من جعل التام فيية واهل
 العربية ممن لم يزلوا يميزوا داعي لنفسه المتميز وليس هذا الا بوجوه فاسد
 وجعلنا طورا وما ذكر من المثال انه صادق وان لم يوجد شيء من المعنى والاكرام فهم
 صدقه على مذهب اهل العربية ثم انه لا بد ههنا من التنبية لا مور يعرف ههنا
 هو الحق منها ان الشرط عند ايمه اللغة ما دخل عليه حرف الشرط اعم من ان ينقص

السلو

التعليق ان لا ومنها ان الفقهاء اختلفوا في ان الجزاء مثل منع سببا في الحال ام لا
 فمن قال بالانقضاء فلا بد له ان يقول بنبوت الحكم بين اجزاء الجزاء ومن لا فلا وهذا
 الشرط بمعنى تعليق وجود الشيء او عدمه او بالعكس ومنها ان الشرط في الاصطلاح
 ما يوقف عليه الشيء المؤثر بما يمتنع لاني داته وعند ابر الهاجب ما سئل
 عنه نفى امر اي الذي يترتب من انتفاء اشياء الشرط واخاره اهل الميزان
 لكونه مناسبا لما هو المقصود عندهم في تمام الاستدلال ونبت هذا الاستعمال
 ايضا عند ايمه اللغة وكذا الاستعمال الثاني يدل عليه تسميتهم كلم الجزاء وهو ما يدل
 على سبب لجعل الاول سببا فان سببا اي وضعت ليدل على الاول سبب
 للثاني ويسمى الاول شرطا والثاني جزاء عندهم ويدل ايضا قولهم ان يربط بها
 الشرط والمشرط في الاستقبال ولو سريطان بما في المعنى على سبيل التقدّم الا ان
 الساع فيما بينهم ما هو بمعنى الاول وهو ما دخل عليه حرف الشرط لاجل السكاك
 الشرط قيدا للسند ونسبه الشارح الى اهل العربية والفقهاء بعد ما اثر دلت
 هو بمعنى التعليق اختلفوا في انه هل يكون مانعا لانقضاء السبب او مانعا
 لنبوت الحكم بعد انقضاء السبب ويجوز ان يكون هذا المعنى هو ما اختار
 اهل الميزان بل هو اولى بالاعتبار لا اطلاقم الشرطية على القضية الانفاية
 لكنها غير معصية وبهذا التفريق يحل الاشكال ويظهر حله الحال فيما في الجواب
 من الاختلال فتأمل طر حقيقته الماء قلت لان العوض ما روي
 الا في قوله لا يحجب بان عدم الغرض له من انما على جواز استعمال انما الحال
 فلم يتطوّر فيها عدم الجرم بل لا نوع ورد بان انتفاء النجاسة على انما الحال السلوك
 يدل على ان الاصل فيها لا يحترم شيء من طر في الشرط وقد نه السكاك وجه انه
 بقوله حيث لا يعلم السائل انكره ام لا وعلى تقدير استعمال انما الحال يكون خارج

عن اصلها **و** كان الشاهد موقعا لان النادر غير متطوع به في الغالب
قبل فيه بحث وهو انه لم يرد بالحرم والقطع هنا معناه الحقيقي بل ما سمع الاثنا
البراج القائم مقام الحرم في المجاورات ولذا كان يظنون الوقوع موقعا
لا دادون ان فالصا بظان البراج الوقوع موقعا لا داد المتساوي الطرفين
لان واما الذي سرح لا وقوعه فلا يكون موقعا لان اذا اثنى فيها بمجرد عدم
الحرم والرجحان بجانب الوقوع وقد مر بطلانه او ما يقال اريد ان النادر اريد
الى كونه موقعا لان منه الى كونه موقعا لا اذا وكن ان يحاسبه بان لا يسلّم
الحرم بالادوقوع ولا رجحانه بل يجوز ان ادرت ادى الطرفين والحرم بالوقوع
كما يشعر به قوله في الغالب وبالادوقوع الا ان الظاهر الغالب نظر الى اذنه
وان كان ان نظر جانب الادوقوع ولا منع جواز ان ينسب فيه فيكون من المكان
الممكن فيكون موقعا لان بهذا الاعتبار **و** لا فرق بين حوادث اجابته المحنة
وحوادث تبهم حسنه غير واضح ذلك لانه اذا حمل على مطلق النوعية او مطلق
الذرية كما يشعر به ظاهر السكر كان القطع بمحصول الجنس موجبا للقطع بمحصول نوع
ما اذ قد ما ضرورت ان الجنس لا يمتنع الا في ضمن نوع ما اذ قد ما و كان جنس
الحسنه في قوله اذا اجابته المحنة متطوع به كالتواجب لكثرة واتساع
احتماله في كل نوع من انواعه فكذا في نوع من الحسنه مطلقة اذا اراد يترد
تعال وان تبهم حسنه وقوعه مقطوع به فلا يطرّح وجه احتفاء مرادك
الا يترد او الاخرى بان فلا وجه للثبوت فيها كما لا وجه لما يترد ان قول ان
تعلت نوعا من العلم الى نوع كان فكذلك وان تقول اذا تعلت العلم الى جنسه
اما اذا حمل على نوع محصور او فرد محصور بان يحمل الشكر مثلا على ان تنصيب المقام
من التظيم والتكثير وغير ذلك من الامور التي ينبغي تخصيصها بوجه ما فالفرق

بالقطع بمحصول الجنس وعدم القطع بمحصول نوع محصور او فرد محصور وان فتح منه
فذا والظاهر ان المراد بالحسنه في قوله تعالى وان تبهم حسنه نوع محصور
وهو المحصب والرجحان كصرح به في شرح المفتاح لان الآية نزلت في اليهود حيث
نشا موابر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو امكن دخول المدينة بمقتضى ما
وعملت اسما رافضا لله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا المراد بالفصل
في قوله تعالى وان اصابتكم مصيبة او بيلد **و** بيلد ما قبله ما باله انوا
جدوا جدركه فانهم وانبات وانفروا جميعا وان منكم لمن ليس بظنر على هذا يقال
فكلا الاستعداد غير ما مع موقعه **و** بهذا ظهرا ما قيل انه انقضى الحق
البلاغه لكونه ادك على فصل الله دعما الى اي ما فرنا انه على تقدير ان اراد
به العهد على مذهب الجمهور يجب ان يكون العقد المحصنه والمقدر خلاصه ظهر
فاما ما قيل وفيه رد على العلامة الزهري حيث وجه كونهما فصي الحق البلاغ هذا
التحليل **و** ان اراد العهد على مذهب ابي حنيفة رد على الناصر المودني ايضا حيث
قال نزلت منزلة العهد انما هو بواسطة انها لا تنب عن الله عز وجل بل
عن المحسن لعدم انقطاع جزايات الحسنه المطلقة واجيب عنه بانه اراد تعريف
المحسن على مذهب الجمهور وتعرف العهد على مذهب فكله قال المراد بالحسنه
المطلقة هو الامم فيه اما لتعرف المحسن بالحق الذي يقدر الجمهور واد التوف
المحسن بالحق الذي اخبرناه ولما كان محققا واجبا الى العهد بغير عنه به وج
لا اشكال ويكون الحق البلاغ لما قرر من منزله منزلة العهد واد على سب
تو له لكون حصول الحسنه المطلقة مقطوعا به كثر وقوعه وان ما رددت
عزيت دعما الى كونها موقعا او نوعا من جنس فكذا صرح بان اللون هو الحسنه

المطلقة وقد عرفت دسما الى كونها معبوه حاصره في ادعاءهم وما دللنا لفظ الاحتياج
الى ما ذكرناه دورها فيها بينهم وموتعريف الجنس على ما اختاره او عرفت تعريف جنس بلا
اعتبار كونها معبوه وموتعريف الجنس على ما سبقه وبالحمله عرفت الحسنة المطلقة
اما جعلها معبوه او بدو ذلك وهذا اي بما قررنا ان المراد بالعدد ان الحسنة
المطلقة نزلت منزلة العهود والمفاخر في الله من حيث كانت بمقتضى اعتبارهم لفظ الاحتياج الى
وتنوع دورها فيها بينهم بطل ما ذكرنا السارح العلامة يدل على قوله وادخلت الحسنة
في الدافعة الموجبة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وبهذا التوجيه يظهر دسما فكل
اي ما ذكرنا ان الله رافد المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المتطوع بها نوع معين منها
هو الحسب والرضا او بما ذكرنا بطلان ازالة النعمه على من ذهب الجهره وسجل
قوله لا ينبغي عليه لها هاد ولا يمكن حمله على عبد الحسنة المطلقة على طرية السكالي
ولما لم يكن لرجل ايضا لانه بعينه تعريف الجنس على ما ذهبه فكيف يكون اذ هو الحق
البلاغة وعلى هذا التوجيه ينبغي ان يكون مقصدا على الترتيب الثاني كما يشهد به الترتيب
السلبي على اننا نقول علان من السارح رافد على ان رافد العلامة والحال
ان السارح رحمه الله رد كلام العلامة او لا بقوله وبهذا سطر دسما بالعلان
وبالنا بقوله وايضا وقوع حسن الحسنة وادعاء بقوله وادخلت الحسنة في الدافعة
الموجبة ويكون الجواب الى قوله ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق
الحسب والرضا من غير يقين معص قبل ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الحسب
والرضا لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضروري كونها من اراد
حسن الحسنة وقد جوزه السكالي ولا يمكن حمل كلامه على ذلك واما المصنف فقد
جزم بان الحسنة عرفت تعريف الجنس كما مر وكلامه مر على الجنس على مطلق الحسب
والرضا على ما قلنا ان السارح في تفسير الامة متلائم ذلك ان كل الحسب والرضا

في تعريف الجنس على ما سبقه وبالحمله عرفت الحسنة المطلقة
اما جعلها معبوه او بدو ذلك وهذا اي بما قررنا ان المراد بالعدد ان الحسنة
المطلقة نزلت منزلة العهود والمفاخر في الله من حيث كانت بمقتضى اعتبارهم لفظ الاحتياج الى
وتنوع دورها فيها بينهم بطل ما ذكرنا السارح العلامة يدل على قوله وادخلت الحسنة
في الدافعة الموجبة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وبهذا التوجيه يظهر دسما فكل
اي ما ذكرنا ان الله رافد المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المتطوع بها نوع معين منها
هو الحسب والرضا او بما ذكرنا بطلان ازالة النعمه على من ذهب الجهره وسجل
قوله لا ينبغي عليه لها هاد ولا يمكن حمله على عبد الحسنة المطلقة على طرية السكالي
ولما لم يكن لرجل ايضا لانه بعينه تعريف الجنس على ما ذهبه فكيف يكون اذ هو الحق
البلاغة وعلى هذا التوجيه ينبغي ان يكون مقصدا على الترتيب الثاني كما يشهد به الترتيب
السلبي على اننا نقول علان من السارح رافد على ان رافد العلامة والحال
ان السارح رحمه الله رد كلام العلامة او لا بقوله وبهذا سطر دسما بالعلان
وبالنا بقوله وايضا وقوع حسن الحسنة وادعاء بقوله وادخلت الحسنة في الدافعة
الموجبة ويكون الجواب الى قوله ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق
الحسب والرضا من غير يقين معص قبل ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الحسب
والرضا لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضروري كونها من اراد
حسن الحسنة وقد جوزه السكالي ولا يمكن حمل كلامه على ذلك واما المصنف فقد
جزم بان الحسنة عرفت تعريف الجنس كما مر وكلامه مر على الجنس على مطلق الحسب
والرضا على ما قلنا ان السارح في تفسير الامة متلائم ذلك ان كل الحسب والرضا

فمن تمكّنهم فان جهنم جزاؤهم فيه تغليب المخاطب على الغائب ولا بعد ان يمتد منه
تغليب المخاطب من جنس على الغائب من جنس اخر حيث غلب من جنس اخر على
الافراد من جنس الانسان **ل** لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا اما
لغلا فلا لا وجه لتعلقه عن الاقرب بالبعد وتوسيطه بين المعصاة والحارة لان
قوله تعالى الذي جعل لكم الارض فراشا موهول بركبته اومدها منصوبا اورقها
فيكون المعنى اعمد واربعكم الخالق را جين منه المتقوى الخايل لكم الارض فراشا والسا
بنا الرازق بانزال الماء من السماء واما معنى فلا فتقريبه المعاني بترجي التوى
ليس له كثير معنى وانما المناسب تقيد بها بالتوى او بربها الثواب وفيه من
البعد ما لا يخفى على من يراى ان يكون متعلقا بخلقكم كقول لعل متعار للطلب
فكون حال لا غنى لنا على القول على معنى خلقكم طائبا بكونكم او مظهر بكونكم
تتوكم وما قيل بانها متعاره للارادة فكيف لا بالشرح معنى الطمع الى
المحبوب نكال لفظ لعل حقيقة في هذا المعنى مخصوصه لعلها استعلاها فيه دون الاشتقاق
الذى هو انتفاع بالمراد او مستعمله فيها مجازا مرسل لان الرضى ذلك المعنى مستلزم
الارادة كما نقيض خلقكم ومن قبلكم مراد انكم ومنهم المتقوى ليس بشئ على انه هبل
السنة والجماع لان الارادة انما مستلزم وقوع الراد بخلاف الطلب وجماعه
يذفع ما قيل ان لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الرضى او مكره وهو الاشتقاق
والتوقع قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيره وقد عني للاطلاع
الى الاتباع في الطمع وكل من هذه المعاني لا يستقيم على تقدير ان يكون متعلقه
بخلقكم اما الاشتقاق ونظا هو اما الرضى من جهة التكلم وهو البارى عز اسمه
فلاستقامته ومن جهة المخاطب في فلاستقامته حال الخلق غير البارى بالتوى على ربه
واما الاطلاع فلاستقامته انما يكون بما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه لا يناله الا من

وجه التكلم والتوى بالعكس مثال من جهة المخاطب فيكون استقار تفضيليه بغيره
مبنية على ان الله سبحانه وتعالى لما خلق العباد واقدروهم على الخير والشرع اراد ان
منهم ان يختاروا اجاب التوى والخير كان حاله سبيح كمال من يترجم منه التوى
في تردد امرهم بحسب الاختيار بين التوى وعدمها واستيعاب لشكل الحال
التي حاصلة ارادة الخير والتوى منهم حتى يختاروا اليهم كمال لعل الموضوع حقيقة
الترجي وهذا الوجه ما اختاره الرخس ويروى ما قيل شبه حال خالقهم بالقياس
اليهم في ان خلقهم واقدروهم على التوى ونصب لهم الدواعي اليها والى وجه عن تركها
فصار بدلك وجودها ارجح من عدمها بحال الرضى بالقياس الى الرضى منه القادر
على الرضى وتركه مع رجحان وجوده منه لان هناك دعاية الادب حيث ان لا
ينسب المجازة التنبيه الى الله تعالى يرشدك الى ذلك قوله في شرح التلخيص
وانا اورد المصنف بان التسمية في جانب الرضى منهم دون الرضى لا يذهب الى رضى
الادب واوضح في تقرير المقصود وان سهل لتصور وجه التوى من التردد والاختيار
وخود ذلك وقيل على متعلق في المعاني مجازا دون الفرض فلا بد من الاستكمال وزعم
وزعم ابن الانبارى دبا عنه من ابيه العربية ان لعل قد يكون بمعنى حتى ولو عليه
كل صوره امتنع بها الترجي وروى الرخس بان جمهورا يذهب اليه الله افتقروا
على بيان معناها الحقيقي **ع** على الترجي والاشفاق وان عدم صلوحها
لجزء من المعاني والفضيلة ما وقع عليه الاشتقاق لا يرى انه يتناول دخل على الرضى
كي اعمد واخذت الماء كى اشربه ولا يصح لعل **ع** غيب بفتح الفاء والياء مع غاب
كخدم جمع خادم لا بالتشديد كما نقل عن الشافعي ووجه التلخيص العلامة
البياركي في شرح المفتاح هكذا **ع** فنى لفظا كذا تغليب ان تغليب
المخاطب على الغيب حتى لا يكون لا بالما وتغليب العقل على غيره حتى لا يهيم

دون النون قوله والانعام خلقكم فيها دفونا ويوان الادب الدون تاج الادب
والبيان وما يتفهم بها قوله وهذا ينسب نظم الكلام ما قدره وهو جعل
الانعام من انفسه ارجوا صرح بهذا التقدير في انفسه دون المناسج وعمود
بان ما قدره السارج وهو جعل لكم من الانعام ارجوا وان كان فيه تفرع
بموجع المنفعة في خلق الانعام رزاقه فان فيه نفسه رزاقه
في الانعام ارجوا الى الناس والاشنان بربك عليهم كما ينبغي لكنه لا ينبغي
كون الخطاب في مدرو كونه خاصا لهم بل سابق الكلام وجزالة الكلام على اتقنا اليوم
في الخطاب وذلك انه تعالى في الناس منه هي من الكبر والالت وذكرا
في الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة من الكبر مدبرة فالدوق السليم والطبع
المستقيم يهتد بان بيان كونها منت للكر والبت يتناول الجنس من مخلوقا
لما كان الناس قد تقدم ذلك البيان على ذكر الانعام لانه من شتمه خلقهم ارجوا
ولا تعلق له خلق الانعام ارجوا فان اول ان يختار هذا التقدير وجعل
الخطاب عاما ولا يتحد في اختيار عمومه جعل خلق الانعام ارجوا شتمه
راجعه الى الناس كانه قبل خلقهم ارجوا وظنهم من الانعام ارجوا في هذا
التدبر واما مقتضى التفسير فحاصله ان خلق الانعام ارجوا كمن
الما بالثاسل والبت كاني خلق الناس كد لك لم تلك واما ان خلق
الانعام على اربعة الصنف النافعة لنا انا هو شتمه خالصه للناجيه فمد علم
من سباق الكلام وصرح به في مواضع هذا ويمكن للجواب عن المعارضة بان
ين جعل الخطاب خاصا اول واقصى الحق البلاغه وذلك لان سباق الابه
وحاقبه لبيان الاتان على الناس الذين هم العهد الكبري من خلق العالم
خلاف الدوات والانعام وغيرها فله على انه تعالى من اصدرا الابه

سبب

الانعام من انفسه ارجوا صرح بهذا التقدير في انفسه دون المناسج وعمود
بان ما قدره السارج وهو جعل لكم من الانعام ارجوا وان كان فيه تفرع
بموجع المنفعة في خلق الانعام رزاقه فان فيه نفسه رزاقه
في الانعام ارجوا الى الناس والاشنان بربك عليهم كما ينبغي لكنه لا ينبغي
كون الخطاب في مدرو كونه خاصا لهم بل سابق الكلام وجزالة الكلام على اتقنا اليوم
في الخطاب وذلك انه تعالى في الناس منه هي من الكبر والالت وذكرا
في الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة من الكبر مدبرة فالدوق السليم والطبع
المستقيم يهتد بان بيان كونها منت للكر والبت يتناول الجنس من مخلوقا
لما كان الناس قد تقدم ذلك البيان على ذكر الانعام لانه من شتمه خلقهم ارجوا
ولا تعلق له خلق الانعام ارجوا فان اول ان يختار هذا التقدير وجعل
الخطاب عاما ولا يتحد في اختيار عمومه جعل خلق الانعام ارجوا شتمه
راجعه الى الناس كانه قبل خلقهم ارجوا وظنهم من الانعام ارجوا في هذا
التدبر واما مقتضى التفسير فحاصله ان خلق الانعام ارجوا كمن
الما بالثاسل والبت كاني خلق الناس كد لك لم تلك واما ان خلق
الانعام على اربعة الصنف النافعة لنا انا هو شتمه خالصه للناجيه فمد علم
من سباق الكلام وصرح به في مواضع هذا ويمكن للجواب عن المعارضة بان
ين جعل الخطاب خاصا اول واقصى الحق البلاغه وذلك لان سباق الابه
وحاقبه لبيان الاتان على الناس الذين هم العهد الكبري من خلق العالم
خلاف الدوات والانعام وغيرها فله على انه تعالى من اصدرا الابه

تأويله المحرك كل تلك ما يهتد به الواحد ويتفرع على التأويل في عدم احتمال الصدق
والكذب وعدمية في الشرطية التي جزاها طلب وان كان الطلب في نفسه لا يختلها
وذلك لان هذه كلها بنيت على رأي المراسن دون اهل العوينة بخلاف
الشرطية فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون ذلك لان محصل مفهوم
الشرطية هو الحصول المعلوم هو تحقق منه خبره في الاستقبال اجمالا
كان او سلبا وهو مفروض الصدق في الاستقبال ولا يتصور ذلك في
الطلب لان الطلب لا يحتمل الصدق والكذب حتى يكون مضمونه مفروض الصدق
والتحقق في الاستقبال وتأويل الجزاء اطلب بالخبري وهم لا يخلص
مفروض الصدق كالشرط قتل هذا حكم بانثفا الشيء لا ثفا سبب خاص
فان كون الشيء مفروض الصدق والتحقيق يقتضي كونه خبرا ولا يلزم من انثفا
ان لا يجب تأويله بالخبر لحوال ان يكون هناك مقتضى اجرا كما ثبت عليه
في الحكم وهو ان قد عرفت غير من ان الشرط على مدق اهل العوينة
يبدل الجزاء بمنزلة الطرف الواقع قيدا للعامل سواء كان الجزاء جزاء او طلبا
فعلى هذا التقدير لا حاجة الى تأويله بالخبر وكان الشارح قد عده انه
يعتبر انه يقول لا مقتضى للثا ويل هناك سوى كونه مفروض الصدق
وهو منتف ايضا وح تحتمل ما هو الاشكال بانها اذا جاز وقوعه جاز تأويله
جزا بل هو وقوعه شرط ذلك التأويل ولا يحتاج الى الاعتدال بان هذا
غير لازم محتجا بان الجمله الاسمية مع جزا عمل معناها على الاستقبال لا تقع
شرطيا وذلك النوع من سببه لعن الشرطية مع من الفعل اقتضت مباشر
ادواتها للفعل فذلك لعن الشرطية نوع منافع على ما في مفهوم الصحيح عن
الصدق فاقضت لسان ادواتها كما في قولنا في العلانية وطني البيت

من قصيده مطلعها مما في اللوى من تخمك اليوم اللال . وفي النوم معنى من خصال
وبعد ثلث استطع في الحشر انك زارا . وهيات لي يوم اليه اسفاح واخر القصيد
اذا صدق الجدا فترى العلم الفتي تكارم لا تخرى وازك ب الحال الماني مع معنى
مواليزك واللوى ينقطع الريل واللال جمع طلل وهو ما تخضر عن انا بالدار وميزال
مقاله عن الحدول والبال العلف وتعمل معنى الحال والحد الحظ والعت والتم للام
المكرى لا سمع من كرك الراد سمع والحال المعمله كداني ثوب السقط يقول ان زار
اللوى اليوم خاليه عن الجبهه لا يرى لها الا اللال قد مره ولكنها في اليوم منزل
اجل محل سامر عما لكم بجانب وطنه ويدعو ساكنه بان يمدوا به فلنا وحالا
وان فوت عليه الدهر فانه به اي ان كان سابق من الزمان فوت على المسام
نك وطوحني مطارح الفرحه فليطلب بك قلوب ساكنك فان استطع في اليه
واكتفى ما ركب يا وطني زرك قضا الحقك ولكن بعد ذلك جدد القرم الاسمال
في ذلك اليوم . وقوله اي قول اي العلاء في بعض نسخ السقطه ورنافيلون
ما في وفي بعضها اجن على صيغه التكلم وطلع بالقصيد . طرير لقوا البارق
المال بخداد واما بالنزومالي وبعد ولود صمعت في حيله الهام لم ينق
من الجرج الاو الطوب خواله يدكرن ما لنا طرا حبا عليه من الارجل ودع الحال
والجبهه حرق القضا انوتها بمثل بار حداثه وصالح يكون زبور في الحيز
عليه فيه الضير غير خلال وانشد من سوا المطايا قصيده . واودعها في
السوق كل سمان امر بل عود رازم امر روايه ايتم عن غم لوز خاك كان
الثاني والثالث بالصمى تجاوب في عبيد رفق طوال المنازل وضع وفروع هذال
اي غصن معمله وقيل البدال سحر والعفاء سحر عظام لما سوك جمع عفا منه
والرازم المعنى الثاني والثالث جمع الحش والمثلث من اذنا العود كداني ثوب السقطه

اي ان هذه قد احرقته محمدا قلوب رجال يعني راكيا وان قلت صدورها
عن الوعد الذي امره وان شوتها وان كان شديدا يمتد به قلوب الرجال
لكن ما امره من الشوق اسند من شوتها ولود ردت هذه الابل وحله وروعت
ورسها فيها ساربه ماها مخدنه وسلت عن نياه او طارها وانا حنت لانه تدرت
ما مراستقيرا بهذا الموضع المسمى بالمناظر قد سلك عليه عصون سحر الا بطي وحس
ايضا الى يداعيه في شوك العضا وانها اعجبها حرق الشوكا نومه مثل لرحله
ديعاله وانما نواصل الحيز ولا عبر عنه كانا في جنبها يتلو كتابا انزل عليه
وقد حزم الصبر فيه وكانا ترديدها الحيز قد انشدت قصيده من شعر الطايا
واددعت في تلكا القصيد كل تلك في الشوق وهذه القصيده التي يشبهها
محمدا اي من مثاله عوداي بسن مدم معي من كثر السرى والسام على اتم
عن نسب لمن من غم او حال وكان اصواتها اعوات عليها الاونا والقيده
الاعناق وسبحي تمام التحقيق بعدد عده اوراق ان شانه المتأخذ البط
السادس واخذ بعضها غم بعض لا على ابرار غير الحاصل رد على الباطل
المرور في حيث جعله عطف عليه وكذا جميع ما عطف عليه او قال في مختصر
ومن زعم انها عطف على ابرار غير الحاصل لا تعرف الحامل فقد هي سهوا بين
هذا صلح مثلا للتداول واظهار الرغبه ان ترى بصيغه الخطاب
كوز مثلا لا اله الا تشاوت وان ترى بصيغه الحكايه فكونه مثلا لاظهار
الرغبه اظهر من كونه للتداول وقيل التشاوت من الساع واظهار الرغبه من
التكلم فعلى هذا ان قري بالخطاب كان اظها للتداول من الحكايه على عكس اظهار
الرغبه فيبقى ان زعم بهما رعايه لتمثيل كل منهما باظهار منه وقيل بينهما غوم
من وجه كانه قد يوجد دوز الاخر وقد يوجد ان معاد قيل الظاهر ان التشاوت

احضر منه مطلقا **والجواب** هو عدم الاجابة ما حوله من شروح مختصرا
الحاجب بحصول الاول منع اقتضا التعلق بالشرط اشتباها المعلق عند اشتباها
مستندا بان هذا الشرط هو الشرط الخوي لا ما هو المصطلح وهو ما يتوقف عليه وجود
الشرط الشرط الخوي هو المذكور بعد ان واخواته وهو في الغالب ملزوم والغير
لازم ولا يلزم من اشتبا الملزوم اشتبا اللازم وبحصول ان تسليم المصطلح
وضع اقتضا اشتبا بيننا الشرط مطلقا بل انما يتتبعه اذ لم يظهر للشرط
في اية اخرى والثانية في الاية بخلاف كون هي المبالغة في النهي او بيان الواقع
والاشارة بقوله اولان الاية نزلت الخ ومحمولها ان تسليم التثنية
الشرط عند اشتبا الشرط مع تسليم انه المصطلح وبيان ان الشرط اما علم
الاكراه او طلب الكف عن الاكراه لا جواز الاكراه وعند اشتبا الشرط
وهو عدم ارادته من التخصيص يتنفي التجرم او طلب الكف باشتبا الاكراه وبحصول
الرابع تسليم اشتبا الشرط عند اشتبا الشرط ايضا بعد تسليم كون الشرط
جواز الاكراه وبيان انه انما لم يعتبر اذ لم يرد من التامع وههنا عارضه
وهو الاجماع هذا وقد علم الوجه الاول من وجوه الجواب في شرح المفتاح
واورد في المختصر الوجه الثاني والرابع **والجواب** هو عدم اشتبا الشرط
بمن لم يصدر عنهم الاشتراك وذلك ان المقصود من التعريف ترك المواجهة للرفع
بنسبه ما يترتب على ما صدر عن شخص ما اعتبارا به اليه سبب من الاسباب
المتتبية له كالادلال والتحصيل والتزليل عن درجة الخطاب بان سبب
ذلك الفعل الذي يترتب عليه ما يترتب الى من لم يصدر عنه اشتبا جبر هذا
الفعل الغير الحاصل في معرض الحاصل ليدل بالتعريف على انه صادر من الشخص
الاخر وج لا معنى للتعريف بمن لم يصدر عنهم ذلك الفعل وهو الاشتراك ههنا

وفي قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريف وعلى الخلق في حيث قال انما
لنقوله في السؤال السابق لو ذكر ان لشرك انا والتعريف لانم انه تعريف بجائعه
صدر عنهم الشرك بل هو اعم بدليل ما قبله ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك من
الرسول فيدخل فيه الماضي والمستقبل فيكون التعريف شاملا للماضي ولما كان
في الكلام من الحنا والضعف اما الحنا فظاهر ولما اختلف في توجيهه واما الضعف
فلما في من المناقشة بان الشرط الواقع بعد اتمام الموطية للنسب لم يرد في علم الخبر
فلا بد من ان الماضي لهذا الاعتبار لا للتعريف فحتاج الى الاعتدال به لانه لا ينافي في الاعراض
والمقتضيات وبيان الاتيان باللازم والتمام الماضي ليعرف التعريف وما قبل انما
نسبه الى السكالي لا مكان المناقشة بان يقال ان السبب التعريف بوقت التعريف
على وضع الماضي موضع المضارع وليس كذلك لانه لو قيل ان لشرك انا والتعريف ايضا
فيه ما لا يخفى **والجواب** هو عدم اشتبا الشرط مع تسليم اشتبا الاكراه وبحصول
يقال اسند راجع الى كذا اي ادعاء منه على التدرج فدرج وهو المذهب المذهب
والسلك والدرجة المرقاه والجمع الدرج وعلم البيان بقوله انما في عارضا
الافعال ومدار البلاغة عليه ادلا امتناع ما براد الالفاظ اللمحة الراية والبيان
العلمية السابقة دون ان يكون مستقلا لغز من الخطاب بها والكلام في مثله هي
ان يكون قصرا في جلاله لا قصرا في خطاه ولا شبهه المستدرج الاحصاء المحدث
فكما انه ينصرف في المعالطات الفياسية فكذا المستدرج ينصرف في المعالطات
الخطابية لتعريف الحكم وتعليم الحق **والجواب** هو عدم اشتبا الشرط مع تسليم اشتبا الاكراه وبحصول
يقال انما في المفتاح ومغايراته ههنا ما بعده للعلامه والرهدي قد جعلهما في شرح
المفتاح واحدا حيث قال بعد تقرير كلام السكالي وهذا حاصل ما قاله الكتاب
وانت تعرف ان ظاهر العلامة يدل على تغايرها ولكن تفسيرها على وجه كونها

واحد بان اراد بالقبليه من جهة المرتبة بان يكون لزوم واداهم كذا المومنين لمصادقهم
اياهم بالنسبة الى لزوم الاولين بل حيث لا يلفظان برسمه وكون قبليهما وكذا بل
تقرر ما على وجه كون ان متغير من بان يكون مودى ما في الكشاف ايم ووافق كل شي
كفر المومنين لا خصام ماله المتخاضه والمناجره بالكلية حيث لا يسمعه ما سواه
اظهار العداوه وبسط الايدي وغيرها مستمارا فلننظر الى التفسير الاول
جعل موداهما واحدا هناك والى الثاني جعله متغيرا **اذا ملكك فاسم** بتقديم
الحيم على الخاضع الاسماح وهو من العنوين لملكك فاسم اي سهل الفاعل وان
ما في الايه ان كان من الضرب الثاني لكون مجموع الجزر الثلاث لازما واحدا
للمصح ما في المفتاح قيل انه اعتبر في الضرب بعدد اللزوم بحسب تعدد ما وقع
في جزر الجزر فالمعطوف عليه لازم للمعطوف عليه بتدريج شرط ولد له جعل في
المنى على الكلامين قدرة بقوله اذا رجع استا ديه واذا استا ديه حرج
ما في الايه ان كان من الضرب الثاني كان تقديره ان يتبين كبر كونها لكم اعداوا
لكم اعدا بسلوا اليكم ايهم وان بسطوا اليكم ايهم زدوا فلا يكون مجموع الجزر
الثلاث لازما واحدا بل يكون كل واحدة منها لازمة لما سدها وح لا يرد على ما في المفتاح
لان مجموع الجزر لازم واحد فليس هناك لزوم متقدم لكون بعضها اذ هو اقل احوالا
للتبعية من بعض بل يرد عليه ان يتقدم واداه اكثر من شرط المتد رعا عن
التابع لانها حاصله بسطوا اليهم ايهم ولم بسطوا على قاسر ما اوردته عليه
اذا جعل ما في الايه من الضرب الاول ويرد على ما في الكشاف ايضا على كل من الضربين
بغير لو قيل للزوم في الايه اما مجموع الجزر الثلاث او كل واحدة منها وعلى كل تقدير على
كلام المفتاح ما تقدم بحثا لتفصيل ما في الكشاف القسم الاول ولا محدودية
لان مجموع المعطوف بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصلا فلا حاجة الى التاويل

ما ظهرا لوداه والعداوه ثم الظاهر في الايه بحسب المتعارف ان جعل
كل واحد من الجزر الثلاث بشرط المذكور وتركب ذلك التاويل لتفصيل كلامها
وانت جدير بان يبي ما في المفتاح على لزوم كل من الثلاثة للمصادقة وح على تقدير
ان يكون ما في الايه من الضرب الثاني يكون المجموع من الجزر الثلاث التي وقع فيها
بلازم ما بعدها لما قبلها لازما واحدا فلا يصح جعل الوفاة سرا من الدوام وابعدها
من احتمال الشبهة فيندفع ما قيل **ووجه** بعض من اطلع عليه بان على ص
مضات وهو الفاصل عمدا الكاشي ولا يخفى ان مودى توجيهه وتوجيه الثاني
وجه الله واحد ليل قوله ففنده في تعليل الاستناع بالاستناع القطعي
الا ان هذا المعنى انما يصح اذا اردت بالتعليل الربط جها على معنى استناع الجزر بالاستناع
الشرط فطعا بخلاف ما اذا اردت به التعليل الشرطي في نه لا محله اذ موداه
ان استناع الشرط استناع الجزر فلا يكون فيه القطع بالاستناع ولا يخفى ان جعل
التعليل على الشرطية موافق للمقام ولذا قال الشريفي انما في قوله الله تعالى
ان حله عليه ان نسب وان يفهم لو هو التعليل من حيثها من حيث التحقق
والوجود ورضا وتقديره وان هذا المفهوم يبرهنه القطع باستناع الجزر بالاستناع
الشرطي لا دل ان يقال في توجيهه اراد السلكي انها لتعليل الجزر المتنع
فتسا على المصاره او لا في الشرط وتاويل في الجزر انما على ظهور المعنى
ولم يرد به ان يعلق الجزر بالشرط انما هو بحسب الاستناع لا فله بل بحسب التحقيق
وانما يفر من وصف الاستناع ليدل على ان التحقيق العبرة بالتعليل بتدري
لا حقيقي لا امتناع في تفسيره بمنزلة العرض المذكور ما تفسيره من الايه ذكر
الاستناع فيها تنبيها على ذلك المعنى لانم فكون التعليل في عبارته تحولا على مناه
المبادر ولو يفسر بغيره التحقيق مع الانسان الى ما يفسر فذا لكان هذا

أي قاعده اللغة المخالفة لقاعده ارباب المعتزل ولا يلزم من خصم القاعده
 بما هو المناسب لاكتساب العلوم به ان لا يكون معتبر عند ارباب المربيه
 غايته ان القاعده الاولى عندهم اكثر من هذه القاعده وفيه اشعار بان اصل
 استعمال لوما عليه ايده المربيه من كونها لا تشا الثاني لا تشا الاول واستعمالها
 في عكسه وهو انشا الاول لا تشا الثاني في مقام الاستدلال انما هو بمبوءه المقام
 وكذا استعمالها في الجزاء لانم الوجود في جميع الازمنه في فقد التكملة وانما في هذا
 كله تد في الوصف بوجه ما ذكره بعض الفضلاء من انهم يجوزوا في هذه الكلمات الملك
 لودان واذا استعملوها لنبوت الجزاء كما تقدر نبوت الشرط من غير قصد الى معنى اخر من
 الانشاء والنبوت والمعنى والاستقبال وارباب المنطق اخذوا هذا المعنى المجازي
 واستعملوا الاصطلاح فيها من الناس واللفظ مجاز لغوي وحقيقته اصطلاحية وهو
 على القاعده الاولى قوله تعالى فلو نشاء لهدا كرا جميعه وقوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على
 جبل لراينه خاشعا منتصدا من خشيه الله ومعنى الاول ان انشاء هذا الجبل سبب
 انشاء المشبه لا بالعكس ومعنى الثاني ان انشاء رده الجبل خاشعا بسبب انشاء
 انزال القرآن عليه لا ان يستدل بانشاء رده على انشاء الاخر **قوله** في قوله علم اللام
 قال الشيخ الرضي هو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي الكشف في تفسير قوله تعالى والذين
 هاجروا في الله من بعد ما قاتلوا الاية قل هو الذي كانوا يحبون بعد هجر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكلما خرجوا بيومهم فزدوم منهم بلال وصهيب وحيات وعمار
 وعن صهيب انه قال لهم ايا رجل كثر ان كنت معكم لهدا تفعلكم فاقصدى منهم
 بماله وهاجر فلما راه ابو بكر قال له ربح السع يا صهيب وقال له نعم ارجو صهيب
 لولم يخف الله لم يبعده الا ان ما ذكر ابن الحاجب مؤانث ما ذكره الشارع وجملة
قوله وكثير من عاب قولا محميا قيل قامه واقفه من الغم السقيم وجعله ماما

لهزم

اهتزعه الشارع من المصراع **قوله** نحو ولو ان ما في الارض من نجرم اقلدم والبحر
 يمل من بعده سبعة احمر ما نندت كلمات الله وذلك لان القصد فيه والله اعلم
 الى ان كلمات الله تعالى لكونها منه الله تعالى غير متناهيه لا تندسوا كما في البحر
 سدا لما اولم يكن كما ان كل صفة من صفات الله تعالى غير متناهيه لا انها لم تنفد
 الكلمات لانه لم تكن الجبره او المالا لانه لا سبب المقام قبل لانم انما ذكرت من غير عدم
 نفا وكلمات الله بل سندا وما لا من كل طرف لنفا والبحر ويضاف الى نفا الكلمات
 اذا المعنى ان الكلمات تافده ونفا والبحر قبل نفا وهاكا اذا قلت جازي قبل عمر وكان
 المعنى ان كليهما جازا للنحن زيد قبل بحر وعرو ونفا وما تمتنع فيجب الصبر الى
 انها لا تشا نفا وكلمات الله بعد نفا والبحر لا تشا كون البحر مدادا لما لا تشا
 المعنى ح لان انشاء نفا في الكلمات بعد نفا والبحر وال على انشاء نفا وما لا تشا
 الداخل على الحمد وال على نفي البه صرحا لكنه يدل على نفي القيد كما في كافي لا يد
 الصنف بها محال لا صلب ولا المحذور واجب بان الاية من باب التحليل ودرج
 الشنا في منزله الشا في فرضا منها للمعاد وتقر بالهم سبعة حال كلمات الله
 في فطنته كجنت لو فرض الحمد مدادا لما لمعد البحر ولم تنفد في حال متناهية كثر النعب
 لو فرض البحر مدادا له ليند البحر قبل نفا نفا وكلمات الله تعالى **قوله** وينفد
 وعبر عنه بعبارة التسمية فلا يلزم من نفا وكلمات الله تعالى **قوله** وينفد
 لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اناي لا نبت عليك هذا انما صرح على مد
 الكساي حيث زعم ان لا يتم بعد ما فعل الفعل سندا كافي قوله لودات سوار لطنتي
 قال الشيخ الرضي هو قري من وجه وذلك ان الهم انما هو التي تنفد انشاء الاول
 لا انشاء الثاني دخلت على لا وكانت لازمه للفعل لكونها حرف الشرط فسنى بعد دخولها
 على لا على ذلك الاقتضا اي اقتضا الفعل ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما

سلام

سار
مستقيم

ينبغي مع سائر حروف النفي معنى لولا على الملأ عموما ولم يوجد على رضى الله عنه الملك
 عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجوده على لا انتفاء بهلاك عمر وجه انتفاء الانتفاء
 نبوت من تركا ن لولا مغيبه نبوت الاول وانتفاء الثاني كافا لوفى قولك
 لولم ياتى لشيئك هذا كلامه فعلى هذا يكون معنى قولك لولا اكرامك اى لا يثبت عليك
 لولم يوجد اكرامك اى لا يثبت عليك فيفهم منه بتقدير لزوم الاستانعدام الاكرام
 الذى يتقضى به وهو الاكرام اول بن وبعده اسماء على تقديرى الاكرام وبعده
 واما على مذهب البصريين فلا يصح لانهم قالون بان لولا كلة ترأسها وليست
 الداخلة على لا اذ لو كانت كذلك لوجب الاثبات بمنزلة عند فعلها وجوبا وكان
 تكررها غائبا عند دخولها على الماضى غير الدعاء وهو ليس القسم ولا كمر بعد لولا بان
 المرفوع بعدها مبتدأ جزم موجودا وحاصل فالمفهوم المتبادر من المثال المذكور على
 مذهبهم ان وجود الاكرام مانع من وجود الاستانفاد فيفهم اسماء على تقدير الاكرام
 وعدوه بخلافه لو كان قولك لولم يكسرى لاسم عليك يدل على ان وجود الاستانفاد
 لعدم الاكرام فيكون لازما للاكرام ايضا وسمما حالى الوجود والعدم ومذهب الفراء
 ان ما بعدها مرفوع بها لا حتمها بالاسما كسائر المعامل **واعلم** وزعم ان
 الحاجب عبارة الايضاح وتدريب الالانتفاء فى الجميع قد يكون معنى ذلك
 لمن استعمله لاحال لولم يحسن لا يثبت عليك ان التثنية المرتبطة بنفى المحي منفذ
 والتثنية التى حصل ليس هو التثنية المرتبطة بنفى المحي منفذ والتثنية التى حصل
 ليس هو التثنية المرتبطة بنفى المحي ولكن لما كانا جميعا ساووم انه بتقدير تقدير
 انتفاء وهذا ان استقام فيها وقع الجواب فيه بلفظ الانشائية فانه يعتبر
 فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي وسواء انه ههنا اكرام او ههنا انما كان ان
 قد رما اثبت غير ما انتفى فاما فى المنفى فينبغى كل ما يشمله لعموم النفي فاذا ذكر نفي

النز

النفي لزوم الانشائية فينتفى العنينا من العن الذى فهم من التثنية وهو النفي
 مطلقا والعن الذى فهم من كلامه جواب لو فوجب ان يتسكن النفي ما تقدم من
 التثنية وسببه ان دلالة لولا على انتفاء جوابها دلالة ظهور وما ذكرناه من التثنية
 معناه المعلم فلهذا خرج بها عن ظاهرها فى مثل ما تقدم من الاستانفاد كلاله ونهيم
 منه انه لم يحرم بالاستانفاد فى جاب الانشائية بل قال على سبيل التثنية التثنية
 يدل عليه قوله ان استقام المحي واما قوله تعالى ولوعلم الله فيهم حرام هذا الاستانفاد
 والجواب عنه بما اورد الفاضل بها الله والله يشرع فوايده وبهذا الجواب منع
 الاشكال العلامة المحيى فى شرح الكتاب وتبعه ان يعرجه الله وانا
 يستعمل القياس الاستثنائى الحثنى منه بغير التثنية ويسمى قياير الحلف
 وهو اثبات المطلوب بانطال بتفخيمه كالتافى عن الله والذين هم
 ان اكرام استقال الاول اى ما يستثنى فيه عين المقدم ان ذكر الشرطية لمفظة
 ان فانها وضعت لتعليق الوجود بالوجود والراستقال الثاني وهو ما يستثنى فيه
 تنصى المثال ان ذكر الشرطية بلفظة لوفانها وضعت لتعليق العدم بالعدم
 وكيف يحج ان يعتقد فى كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهلته فى الشرايط
 قيل هذا شنيع شنيع وتبيح فيه ويرى ضعيف اذ لا شبهة على دى دره
 فى دراهم فى دراهم التوجيه ولا دى مسكه فى صاعه المناظر على التوجه الوجه
 ان الجيب بان الشرطيتين المذكورتين لا يحان ما توهمه ذلك ان لا ينافى عدم
 حصول شرايط التاجها اياه لا تشاكلة الشرطية الى جعل دليل الدليل كرتى او
 لا تشاء لزوم الشرطية لعمرد ان الله تعالى اورد ما تشاء لا ساج كذا العنجه
 لكنه اهل شرايط التاج اذ لا يتولد به مميزات فضلا عن تميز بل اراد منع كونه
 قياسا مسحا وجعل انشائية شرايط التاج سند له وعلامة لعدم اراده القياير

وهذا قدر من دفع الشبهة ولا حاجة بدفعه الى تلك الورطة واما قوله وهذا غلط فهو
ايضا من تلك النمط اذ ليس فيه تسليم القياسيه والحكم بعدم استصحابه للمعنى ما بالما
هو المحتار عنده في دفع السؤال بل هو مبني على دفعه نزل لا بعد نزل بحسب ما كثر
وما يقال ان تقليطه ان نزل الاضيق غير ممكن لاستلزامه استعمال لوفي فصيح الكلام
في القياس الا فتراني بدفع ما به ج ندفع تلك الشبهة راسا وهو المطلوب الذي نزل
وسعه فيكون تقليطه في الحقيقة صحيحا لمطلوبه وهو عار عن الغايه هذا وما به
ما يمكن ان يقال مراده ان ظاهر كلام المجيب يدل على انه تسليم كونه على قبال اثره
وان لم يستعمله للدلاله على الثبوت على قاعده اهل الميزان فلا بد من صرحه بغير ظاهر
اذ لا يصح ان يحتج في كلام الحكم بقالي انه قياسي اقلت فيه شرايط الانتاج
فكون ظاهره غلطاً شافى ان فيه ليل لا يذهب اليه ادغام التامر من فيجوز
مدفعا **والقول** يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
كله لو قيل فيه بحث لان بيان كون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع يجوز
على استنتاج ان الاسماع سبب التولي والثاني ان ذلك المسبب منتف في الواقع
لان انتفاء سببه فيه والامر الثاني وهو انتفاء التولي عنهم لا بد من دفعه فيهم ولا هو
مناسب لقام المذهب والتوجه بخلاف دوام التولي ولزومه على تدبير الاسماع
وعدمه ويمكن ان يحاب عنه بان المراد بالايه على مقتضى لودهم يحصل التولي
والاعراض عنهم على تدبير الاسماع على معنى انهم في تمامه في القوايه والصلاله بحيث
لا تنفهم اللطف باسماع الحق اياهم وهذا قدر كاف في جواز استعمال لوفي فصيحا
الاصل غايته ان الحمل على الاستمرار فيه من المبالغة في الدم والتوخيح ما ليس في الحمل اصل
الاستعمال وهذا لا يمنع الموازن فيل لا يمكن الحمل على الاستمرار لانه اذا لم يوجد اسماع
لم يتصور تولد واعراض وكيف يتصور استمراره على التدبير من واجيب

بان

بان معنى الايه على ما ذكره الكشاف لو علم الله في هؤلاء العلم الملك خيرا اي انتفاعا
باللطف لا سعيهم بلطف بهم حتى سموا اسماخ المصديق ولو اسعهم لتولوا اي ولولطف
بهم لما منع منهم اللطف فلهذا لم يسعهم الطمانه وعلى هذا فان التولي عار من عدم منع اللطف
فيهم وعدم انتفاعهم به وهذا مستلزم على تقدير ان الاسماع اي اللطف وعدمه
يقبل قد فسره قوله ولو اسعهم لتولوا بوجه آخر خفي قاله او ولولطف بهم فصدوا
لا ريدوا بعد ذلك وكذا لو ادلم يستقيم اقل ما محل واجيب بانه ايضا محمول
على الاستمرار ولذا لم يمتنع الارتداد بالنكذب وعدم الاستعانة في الدين
والعنى ان التوفر والتكذيب لا زمر لم لا سمك عنهم انتكا كما بعد او متدح في لزومه
اياهم **والقول** لو كانوا من اهل الله اي من اهل التولي بان يكون مع القدرة عليه
تاما كما له فيكون المعنى انتفاء التولي انا يكون خيرا لو كانوا من اهل التولي
ولم يتولوا كما ان عدم فعل المسلمين في المثال المذكور انا يكون غيرا لو كان فلان
من اهل التولي قد را عليه ولم يقبل وجوز ان يكون الصغير عايدا الى انتفاء
التولي انا يكون خيرا لو كانوا من اهل ذلك الانتفاء بان صدر عنهم انتفاء
التولي باختيارهم **والقول** واذا كان لول للشرط في الماضي أي مع القطع بانتفاء
الشرط فيلزم ان من القطع بالانتفاء عدم النبوت كما اشار اليه بقوله والثبوت
سائر التعليل والمحمول الغرض من ذلك لان القطع بالانتفاء لا زمر المحصول اليهم
والقول ومذهب الفراء ذكره شرح الكافي للنجم السعدي وزعم الفراء انما يستقبل
في الاستقبال كان وليس ذلك بواضح وقد ل الفاضل الرضي رداه عليه ومذهب
الفراء ان لول لتعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا يكره واورد قوله
عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصبر مثالا له اي ولو كان في وقت ظلمكم بالصبر
وموضع الخطاى **والقول** يهتف تاسفه على ما رقه بغداد وسوق كايه

اليها، وجله قيل كان لم ينظر القصيد واتبانها ولم تراجع ايضا نسخ السقفان
 المكتوب فيها علامه رها وقال بغداد من الطويل ومطلعها طرب من هو البارق والمعا
 بغداد وبينا ما السرد والى ثم قال كنت موفيا والفره خيالها تراث الما من
 اتق وجاك وفوق من على باب حلب والفره نهر بغداد ومن جله ابيات
 فابرق ليس الكرخ زارى وانار ما الى الهه منديالى فلي فليك ما الموم قطع
 لعب بها طان ليس سال ومنى البيت ان الابل لو وضعت لها ما فى جله
 لشرب لجذت الماء وسدت غا مس من المياه وحلت قلوبها عن الحزن وعلى
 هذا فلا حاجة الى جعل كله لولاد استقبال واقول وباسم التوفيق والعهد لم ير ان
 العلامة رحمه الله بهذا الكلام ازال عقال بان تم تلك القصيده اظهار التاسع
 على منارته بغداد وسور كايه الى ما وجله كارهه الفيل اراد ان الشاعر
 حين نعم بغداد وشاهد ما فيها من اعتدال الهواء وارتياح النفس من نسيم
 ومن الرياض النفس الطرية المحسوس بانواع الراحه والارضها واهلها
 المربع والمراعى التسم بصنوف النصارى وفنون الطراوى فى الانكار ومن المياه
 الصافية العذبة سبانا وجله والنفث الذي ينبع من جنات النعيم خارج
 لواجب الوطن وتذكر مواصلة الاحباب ومواسم الاخوان والاصحاب
 ومنه الموافقه وفط المعاش مع البقاء والافتران والارباب في مسقط الراس
 ومهبط الاعمار لا يجد بغداد منظر الاقامه وبوطن المسامه وكما صار تلك
 البقاع وبهية تلك المياه بحيث صارت موزع فى قلوب ركابها وابيده
 طاله الا انها لما تكتب العهود بالحمى وجنت الى الالف المالكوف ولم يرضى براق
 المانوس والشعوب ورات البارق وهو السحاب الذي معه رطب
 لصفو البارق الذي نسا من عوارطها بالشتم فاهما جت شوق الى اوطانها

وسار طيبه الى الارض من الباقى فربما الى السور والى
 لواء السور والى السور والى السور والى السور
 الى السور والى السور والى السور والى السور
 طرب من هو البارق والمعا
 بغداد وبينا ما السرد والى ثم قال كنت موفيا والفره خيالها تراث الما من
 اتق وجاك وفوق من على باب حلب والفره نهر بغداد ومن جله ابيات
 فابرق ليس الكرخ زارى وانار ما الى الهه منديالى فلي فليك ما الموم قطع
 لعب بها طان ليس سال ومنى البيت ان الابل لو وضعت لها ما فى جله
 لشرب لجذت الماء وسدت غا مس من المياه وحلت قلوبها عن الحزن وعلى
 هذا فلا حاجة الى جعل كله لولاد استقبال واقول وباسم التوفيق والعهد لم ير ان
 العلامة رحمه الله بهذا الكلام ازال عقال بان تم تلك القصيده اظهار التاسع
 على منارته بغداد وسور كايه الى ما وجله كارهه الفيل اراد ان الشاعر
 حين نعم بغداد وشاهد ما فيها من اعتدال الهواء وارتياح النفس من نسيم
 ومن الرياض النفس الطرية المحسوس بانواع الراحه والارضها واهلها
 المربع والمراعى التسم بصنوف النصارى وفنون الطراوى فى الانكار ومن المياه
 الصافية العذبة سبانا وجله والنفث الذي ينبع من جنات النعيم خارج
 لواجب الوطن وتذكر مواصلة الاحباب ومواسم الاخوان والاصحاب
 ومنه الموافقه وفط المعاش مع البقاء والافتران والارباب في مسقط الراس
 ومهبط الاعمار لا يجد بغداد منظر الاقامه وبوطن المسامه وكما صار تلك
 البقاع وبهية تلك المياه بحيث صارت موزع فى قلوب ركابها وابيده
 طاله الا انها لما تكتب العهود بالحمى وجنت الى الالف المالكوف ولم يرضى براق
 المانوس والشعوب ورات البارق وهو السحاب الذي معه رطب
 لصفو البارق الذي نسا من عوارطها بالشتم فاهما جت شوق الى اوطانها

حبل بقل الله يستهزي بهم الخ وذلك لان يستهزي لكونه فعلا فيقد
 التجدد والحدوث ولكونه مضافا صاالحا لالحال بعد الحدوث حالا ولكونه
 مستغلا في مقام لا يناسبه التمسك بحال دون حال فيفيد التجدد حالا بعد حال
 وهو معنى الاستمرار كداني نرحله للكتاب **الاستهزاء** هو الضحك به وال
 ومعناه انزال الموانى من مقام المقصود ههنا هذا على ما في شرح الكتاب
 مجاز عما هو بمنزلة الغاية فيكون من باب اطلاق اسم الشيء على ما هو غاية او بمنزلة غاية
 له او استهزاء حيث اطلق الاستهزاء على شيء صورته صورة الاستهزاء او
 منساكله وسميه لجزا الشيء باسمه وهو ليس بالكلام وكما يات في عقوباته
 من كنت في العداوة قلت فيها وحرحت ومنه قول ابي النعمان بن العدي
 وكبرم الاضيء فاك داني الصالح **الظاهر** هو الاول اما النظار فظاهر واما
 معنى فلا زعيم ووقعهم في المسقفة والمداك انا يلزم من استمرار علم الاول
 على اطاعتهم فما من لهم ويستصوبون بحيث يكون مسعيا فيما بينهم وفيه من
 اضلال امر الدعوى الى بائعهم من المداك وانكاس يد رما يخلق بالارشاد
 والبداهة الى طريق الحق لا يخفى بخلاف موانعها انهم في بعض ما رويته هو
 فان بها استجاب قلوبهم وانما لهم بلا معر **لانه** كما ان المضارع مثبت
 يستدسر استمرار النبوة الخ السرفية ان اعتبر دخول او على المضارع اول انه
 اعتبر استمراره نانيا صار الاستمرار قيد للنفي المستفاد من لعمري لادخله
 على مثبت فيفيد استمرار النفي وان اعتبر قيدا لاستمراره ولا دخول لوعلمه
 صار الاستمرار قيد للفعل فيفيد نفي الاستمرار كافي صورة الجملة الاسمية الداخلة
 عليها حرف النفي حيث يعتبر بان الدوله والساب اولام نفي فنفي نفي
 الدوام واخرى يعتبر النفي اوله وقد الدوام وقيد الدوام والساب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ما نيا فيفيد دوام الشيء كما في قوله تعالى وما هم بمؤمنين فاعتبر هذا في كل ما نيا
 المقام وقصر عليه ما يوافق واليه انت رتبوه ولذا نظائر في كلامهم
 هذه الحالة انما هي في المستقبل الخ فيه تنبيه على ما يتزاحم من حاله
 المستقبل بمنزله الحال الماضيه للتحقق بقرينه استعمال لو واذا المختص
 بالماضي والثانيه تصوير معنى المضي المنزله بصوره المضارع تنبيه على ان
 كلام من لا خلاف في اخباره وان كلامه لا يتقيد بالزمان وان كان متروكا فانه
 عنده بمنزله الماضى هذا مستند في التحقيق ما من الناول مضارع بالتصوير
 بحال يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي اما التثنية فلان وضعها لتثنية نوع
 من جنس ولدا وجب ان يقع النكر بعد ما دون المعرفة لوصول معنى الجنس بها دون
 تعريف فلو عرفت لوقع التعريف زيانا فيايعه ووجب ان يوصف النكر بالوا
 بعدها لخصه الا فان بالوضع لان الصفة تخصر الجنس المذكور او لا فيصيرها نوعا
 واما الضم فلان المضي على التثنية المختص وهو لا يكون الا في الماضي وذلك لان
 نوك اذا قلت رب اقبل لقبيته كنت محسرا بان الذي لقبيته قليل ولا يعلم
 الذي ستلقاه قليل وانما يعلم الله بيمين قوله في شرح المفتاح لانه الذي
 يختص به التثنية والبر ما المستند في المعنى وجوز ابو علي في الإيضاح
 قال الشيخ الرضي والمشهور هو اذ دخول رب على المضارع بلانا واما انما
 اليه بقوله من يرسل المضارع منزله الماضى في احد قولي البحر من واعلم ان
 رب ثار لغات اشهرها ضم الرا ونفتح البا لشدته والثانية ضمها ونفتح
 البا المنقصة والبا لشدتها مع خفيف البا والرا بغيرهما مع اسكان البا المعجمة
 والخامسة فتحها مع تشديد البا والسادسة فتحها مع خفيفها والسا لشدتها
 والثامنة ضم الرا ونفتح البا لشدته ونخففه بعد با مفتوحة واختلفا

حزن او اسم فذهب البصري الى انها حرف جر والكوفيه والخنس الى انها
 اسم ثم اختلف بعد كونها اسما في ان لها مجازا من الاعراب ام لا فقيل انه رفوع بالابتدا
 ولا خبر له واختاره الشيخ الرضي وقيل وهو مذهب ابي عمر وانه لا محل لها
 من الاعراب لانه لا عامل لها لانها صارت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
 واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان وقال الرضي اصله رها كان يود فحذف
 كان فلهذا استعماله بعد رب ما عليه بعض البصريين واما جمل ما ذكره موهوبه
 الخ هذا هو القول الاخر للبصريه حيث ذهبوا الى ان ما في رب البيت كانه كالما
 في القول الاول بل هو نكر بمعنى شيء موصوفه بما بعدها وهو يود ووجه القسيف
 ان المصير الى التقدير مع محه المعنى بدون خلاف الاصل على ان نجي ما نكرم بمعنى
 قابل جدا وهذا اقوي مما قيل في توجيهه ان لفظ يود مع لفظ عتق غير مناسب
 وانه لا دليل على هذا التقدير ويجوز ان يكون مستعارا للتثنية ولذا
 قيل انها في الايه الكريمة للتكرار وقد استعمل في معنى التثنية في صارت منه
 كالحقيقه وفي التثنية كالمجاز المحتاج الى القرينه قال الاثرسي في شرح
 النانوز الجزولي وتداخلت عن موصفا فتعطلت في التثنية مجازا
 وكثر استعمالها في حق على الحقيقة الى ان صار كانه الحقيقة وذكر
 ابن الحاجب الخ ذكر في الايضاح وليست رب في هذا الوضع على المضارع
 من معنى التثنية المختص وانه كقوله تعالى قد علم ما اثم عليه
 واما من زعم الخ الزاعم الشيخ الرضي قال اما قوله تعالى يود لو انهم يادون
 في الاعراب فلو ان لو يعني ان المصدرية وليست بشرطية فبحر بعد فعل
 والى على التثنية على الكيفية المحبوسه والانقلاب المساويه اي
 من كونه في المراتب من فرع الى قطع من السحاب وانه قد قطع

مظن من دونه ثم يتقدم بعضها الى بعض بعلته من الجوار حتى يصرن كما ما راها بعضا بعضا
والاولى قل ان قصد حكاية المنكر الحكام نقل اللفظ من كلام الى كلام اخر على استيقا موره
واحد من المصدرين مستل يا قضا الشكر فخلج واج اخلا في الاخراج عن تعسف
فالصواب ان يعمل كل منهما مقتضيا بما سده في الفتاح حيث قال اما الجاه
المتفنيه لكونه منكر انفي اذا كان الخبر واردا على حكاية المنكر كما اذا خبر عن حاله فلو كان
عندي رجل يضيف لك فليل الذي عندك رجل او كان السند اليه نكر ثم قال او كان
السند اليه معرفة لكن المراد بالسند وصف غير معهود ولا مقصودا لا اخبارا وان
تعلم ان اراد عدم العهد شامل لاراد حكاية المنكر لان اراده عدم العهد يكون على
وجه مختلفه وانما شتى وذلك اما بان يكون هناك ما يجوز اراده العهد فيه بان يتقدم
ذكره محتيفا او تقديرا ولا يقصد الى العهد او لا يكون كذلك ولا يراى العهد اصلا ولا
خفا ان حكاية المنكر ندرج في الاول والعقود وتوجب عدم مقرر المصنف
لذكر حكاية المنكر بالكنز فلا يجزى ما قيل **قوله** على انه خبر مبتدأ محذوف في هو منك
وانا قال كذا لك اي الى ان له محلل امرى منها ان يكون منصوبا لانه حال من الكتاب
والعامل فيه اشير او ابنه او صبيح المجرور ففقيه والعامل الظرف وروح لا يكون ما هو
صدر من نكر السند **قوله** سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع جملة اسميه وسواء
خبر مقدم مبتدأ قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع بتاويل المصدر والتقدير قولنا
يتمنع عقلا او لا يمتنع بتاويل المصدر والتقدير قولنا يمتنع عقلا او لا يمتنع
هذه الجملة معترضة بين اسم ان وضمير الذي ليس في كلام العرب **قوله** وقد
صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعد خبره له صفة
سببويه ومن ينعه واليه ذهب النحوي حين خبر عندهم على قال

الشيخ الرضي يعرفه عن نكر مستفهام استفهاما او نكر م هو افعال التفضيل
تقدم على خبره والجملة منه لما قبلها نحو ريت رجلا افضل منه ابو وذهب
اخر من لما ان ما بعده مبتدأ وهو خبر له مقدم لنفسه ماله صدر الكلام واليه
مال الشيخ الرضي حيث قال واما كذا فاول ان كره فيه خبر لا مبتدأ لكونه
وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ وهذا التقدير ظهر من هذه المسئلة
وهي ان يكون اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره ليس ما اتفق عليه
النحاة كما عصى ليونهم من قوله لانهم يجوزون وقد صرحوا الا انه لا يفتح فيما
هو عرضه من عدم صحة الاطلاق على هذا التقدير فمر ما ذكره بعض الافاضل من ان
القول بان من ان يوك نكر لما فيها من الابهام وعدم التقين ليس بشي لا الابهام
الذي في من اننا نشأ من قبل الاستفهام الذي فيه لان حيث كونه نكر الامر ان
بمعنى قولك اريد ابوك امر عوام خالدا لفظا لابهام في هذه التسميات
على التكلم لا وجب للمتكلم ان يذكر ذلك هذا وجواب هذه الاسماء بالمعرفة باعتبار
كونها معرفة كما ان جوابها بالاسماء كونها بالاشفاق فكذا هذا ربا يفتح ذلك
هذا كله في المحل التي صدر بها اسم الاستفهام مثل من وما وكبر واخوانا وسباي
في كلام السارح عن قريب ما يدل على امتناع كون السند اليه نكر والسند
معرفة اذا قصر الخبر وسرقت هناك ما فيه وماله ان شاء الله تعالى **قوله**
وللاها في غاية الفضا وقد يكثر العناية في توجيه الوجه الثاني بان المراد بالاشناع
والعجبة الفعلين ان يكون بحسب المناسبات الادبية والاعتبارات النطقية
كما صرح بعض الافاضل من شرح الفتاح والافلا امتناع ان يحكم على نكر بنبوت
شي غير لها وان لم يبدل علو بينها بوجه من الوجوه او لكونها نكر والمختار بحسب
المناسبات ان يمنع اذا الاصل في المعلوم عليه المعلوم وفي الحكم الجاهلية وان

ابطال الدليل الخاص لا يتبدح في صحة المدعي وهو كون الاصل المسند المشكوك فيه
بان المراد بالامتناع العقلي ما بعد العرف او الدوق او الفعل في غاية التبعد
والمستدل بالوجه الثاني هو العلامة ناصر الدين الزمخشري في شرح الفتح واستدل
ايضا بوجه اخر وهو ان التعبير عما يكون الاصل فيه المعلوماتية كما لمبتدأ ما لا يدل
على المعلوماتية وما يكون الاصل فيه المجهولية كالحبر ياديل على المعلوماتية متمتع وبالوجه
الاول هو الفاضل عاذا الدين الكاشي رحمه الله واستدل ايضا بان اصل المبتدأ
ان يكون معرفة لم يكن الاخبار عنه واصل الخبر ان يكون كرم لتبينه الاخر عنه
فان كان المبتدأ كرم والخبر معرفة خالف الكلام الاصل بالكلية وهو غير جائز
وقال في حقه وهذا اقتناع وزيف السارج رحمه الله في شرح المتنازع
الكل بقوله والقول بان لا يتبع الحكم بالمعنى على ما ليس بمعنى والمعلوم على ليس
معلوم ليس شي لان التعبير عن الشيء لا يدل على تعيينه ومعلومه لا يستلزم
كونه محتمل معين وغير معلوم وكذا القول بامتناع التعبير عما يكون الاصل
فيه المعلوماتية كما لمبتدأ بالادله على المعلوماتية وما يكون الاصل فيه المجهولية
كالحبر ياديل على المعلوماتية لانهم وكذا القول بامتناع محال لانه الاصل بالكلية
يجعل ما حقه المعرفة كرم وما حقه النكر معرفة **والله اعلم** في حقه
المسند ودندان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ما في كون الكلام مفيد للسمع
فانه مجهول وهو انساب الخبر الى المبتدأ او كون الكلام عاملا به قوله
وحمل معولنا المسند الى قوله مجرّد اصطلاح وذلك انه كما يقع تعيين معنى
الالفاظ بانها بعض المعاني في اللغات من غير رعاية مناسبة في الاصطلاح
ايضا الا ان النالين رعاية المناسبة واعتبار الزجحات ولذا قال
بعضهم توجب الحمل بعضها محصم وبعضها مفيد ابن ممولات المسند وبين

اصافته وصفه فرق عنى لان الفعل يسند او لا ثم يفيد بمحولة ثانيا
والاسم يضاف او يوصف او لا ثم يسند انما تفيد مسند وهذا اسناد
مفيد فريد التبيين على الفرق تعدد الاسم والاختصاص احد الاسماء واحد
المعنى فاعتبار ان الفعل بحسب اصله في وصفه يدل على معنى طليق
والتبيين يناسبه واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول
بحسب اصل الوضع والتخصيص يناسبه وهذا القدر كاف في الرحمان
واما الشكوك فهي باعتبار العمل في حكم الفعل لانها انما تفيد الاشياء على معنى
الفعل ويؤيد ما قال الفاضل عاذا الدين سمود السمقندي في شرح الفنا
انه اختار التقييد في جانب الفعل لان الفعل لا يوصف بالعموم كما وصف
بالاطلاق وتقييد الاسم المشتق بعض المعولات في حكم تقييد الفعل
لان الاصل العمل الفعل وانما يعمل الاسم بحسب ما يستلزم فلهذا لم يذكر تقييد الاسم
بعض المعولات منها بل ما يختص بالاسم من حيث انه اسم كالاضافة والوصف
وقيل لان التخصيص الخ القابل هو الفاضل ناصر الدين الزمخشري
ويمكن ان يقال عطفه باختبار الشق الاول المراد بالشيوع العموم
ولا عموم في الفعل واستفاء الشيوع في النكر في الاحباب لا يتبدح في اجتناب
التخصيص في جانب الاسم وقوله عن بعض الشيوع بالصادق لا بالمعجزة
ادليس في كلام العرب كون المبتدأ كرم والخبر معرفة في الجملة المجزئة
في الجملة بالخبرية لئلا يشكك الاشياء كما سبق في مثل من ابوك وكمر درها
مالك على مذهب سيبويه لكنه متقوّن على مذهب رجل الفصل منه ابون
علي راي سيبويه اللهم الا ان يقال المراد بالجملة الخبرية المركب التام الخبرية
بعض الكلام الخبرية انا ابو النعمان شعوى شعوى تامة مدركى يا احضر

ح

سام عيسى و نوادی مسری مع العنارین بار من مسری نقل عن السارح
ان ابانی انا ابو النجم اشباع فحة النون لیکون معرا عما احسن من الاحساس
والعقارب جمع عنقریب وهو الجیت من الجرح والمراد هنا الجبال
الفاسدة وقوله علی ما یوقعه بعضهم رد علی العامة حیث قال وانا یستقیم
فیه ای فیما الحد احد فضاف **لو** والحاصل ان السام قد علم امری الخ یعنی ان
تایم الکلام فیما اذا کان معلومین ان قال الخاطب الذی یحوز کونها متعذرین انما
تحد انما الوجود الخارجی وهذا انما کون اذا کان الخاطب قد عرف سبباً و منه
اداح فی دینه والاخر الوجود ینجز ان کوناً متعذرین فاما اخر الجرح احدها
عن الاحزکان فایدته انها فی الوجودات واحد **ولو** قول ای قواسم السبب
المهمه کثیره الفردق ومعنی البیت فان یكونوا ابراً من حیثه یعنی ان یست
ان الحسامه المدکور لم یصد ر منکم فانتهم مواحدون بها لانکم ناصرون فحای الخ
ومن نضر الحجابی المهود المودف یفوقوا به کله مواحد الحای وایه اشار بقوله
یعنی ان الناصر یحای والحای سائر الخ و یعلم منه ان الجزا محدود وایتم مق
ما هو سببه من قول له تعالی فان لم یقول فقد کذب رسل من قبلک الایه **ولو**
و یجوز ان یكون المعنی هو الکامل الخ الحایه حتی ان کل جاز فی مقابله لیس بحال
وعلی هذا یكون الایام جنس لا للعهد کما یجوز کلامه **ولو** وهذا انما هو المدکور
فی بعض الکتاب یشتغل فی الايضاح حیث قال فی الايضاح بعد ما صرح و لا
معلومیه الطرفین مطلقاً اعم من ان یكون تعریف المسند بالاضافه او غیرها
هو واما تعریفه تلاقاً له السام اما صفاً علی امر معلوم له بطریق من طرق
التعریف بار اخر معلوم له کدک اذا کان السام مع اح یسمی زیداً و یسمی
بنفسه واسمه ولكنه لا یعرف انه اخوه و اردت ان تعرفه انه اخوه فتقول

له زید اخوک سوا عرف ان له اخا ولم یعرف ان زیداً اخوه ولم یعرف ان له اخا
اصلاً وان عرف ان له احای الخ لم و اردت ان تعرفه عنده فکت اخوک زیداً ما
ادالم یعرف ان له اخا اصلاً فلا یتل ذلك لا متناع الحكم بالعیز من لا یعرف
الخاطب اصلاً فشرط فی الاضافه فی جانب المسند الیه المعلومه بخلاف
الاضافه فی جانب المسند ثم قال وکذا اذا عرف السام انساناً یسمی
زیداً بنفسه واسمه وعرف انه کافر من ان انطلق ولم یعرف انه کافر من
زید او عمر و ناردت ان تعرفه ان زیداً هو ذلک المطلق فتقول زید المطلق
و اردت ان تعرفه ان ذلک المطلق هو زید فکت المطلق زید وکذا اذا عرف
السام انساناً یسمی زیداً بعینه واسمه وهو یعرف معنی جنس المطلق
و اردت ان تعرفه ان زیداً متصف به فتقول زید المطلق و اردت
ان تعرفه عنده جنس المطلق قلت المطلق زید بشرط فی غیر الاضافه
من المعروف بلام العهد والجنس معلومیه الطرفین و اعترض علیه اولاً بان حکم
بان المسند اذا کان معرف بالاضافه لم یجب کونه معلوماً للسام من ان
لذلك الاطلاق ای صادر الکلام واما سائر ما یزعمه بین المضاف اذا وقع
مسنداً وسمه اذا وقع مستنداً الیه غیر واضح و حکم بان لا یمتنع الحكم بالعیز
علی من لا يعرفه الخاطب اصلاً لا یحده تنفع لان العناف اذا وقع مستنداً
الیه فلم یرد به معنی مخصوصه لم یکن ما لا يعرفه الخاطب اصلاً بل ما یعرفه
بوجه ما فلا یمتنع الحكم علیه بالعیز و اشار السارح الی دفعه بقوله تلفظ الکتاب
بما والی اصل الوضع وما فی الايضاح ان هذا الاشتغال و حصوله ان غلام زید یقصد
به حسب اصل وضع الاضافه الی غلام فهو د باعتبار ان النسبیه
المخصوصه خرج لو کان له علماً ان زیداً ان یشار به الی غلام له زید خصوصیه

من يكونه اعظم علمانه او اشهرهم يكونه علاما له او يكونه معروفا بين المتكلم والمخاطب بالعلم
 يجب ان يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون غيره وتدين عمل الاشياء الى معين
 كافي المرفع باليد فانه بحسب اصل وضعه لواحد معين وتدين عمل الاشياء اليه كافي
 والله امر على التيسير يسلمى وذلك على خلاف وضعه وجه ندفع الوجه الاول من وجه الادراك
 ويقول له لكن المرفع بالاضافه ان كان سندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما بالاشارة
 الى الفرق بين المضاف اذا وقع سندا وبينه اذا وقع سندا اليه لان المرفع عند السماع
 تناسب السند اليه بخلاف السند وجه يندفع الوجه الثاني من وجهه وقد صرح الشارع
 رحمه الله عنده بان التعريف بالاضافه كالعرف باللام فكما ان اللام ينربا الى خبر
 مدعوت بها في دس السماع كذلك ينربا بالاضافه الى المرفع الى حضور المضاف في دس نفسه
 بانما كان فردا مخصوصا او افرادا مخصوصه كقولك غلام زيد او غلامه اخا الى واحد معين او
 جماعة معينه فيكون للعهد الخارج في اخرى الجنس من حيث هو مجموع ما السند بالانفع
 من ماء الورد فيكون للجنس او من حيث وجوده في من جماع افراده كقولك خبري بياقانا
 وعبيدي احرار فيكون للاستغراق لو في معنى كقولك غلام زيد انسان الى واحد لا
 بعينه فيكون معمودا وبعينه فالانقسام الاربعه من العهد الخارج والدمي وتعرف
 الجنس والاستغراق جاري في المضاف الى المرفع في المرفع باللام فاعلم
 منه ان التعريف بالاضافه قد يقصد به الاشارة الى واحد لا بعينه وان كان
 بخلاف موضع الاضافه فلا يستدعي الاضافه الا حضور واحد لا بعينه في ذهن
 السامع فلا يقع ان يحكم بالتعيين لان المحكوم عليه مضاف بدم التميز والحكم
 بالتعيين ثابته وهذا معنى قوله لامتناع الحكم على من لا يعرفه المخاطب اطلاقا
 اولى بما قبل ان يؤول غلام زيد قد يقصد به الجنس من فرد لا بعينه فيكون في المعنى كقولك
 وان كان معنى التعريف الجنس الى الاشارة الى حضور الجنس في ذهن السامع باقيا

ع

على حاله فاني المرفع بلام الجنس كانه قيل فرد من افراد هذا الجنس وهو العمود الذهني
 فلا منافاه بين كون السند في مثل زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق التعريف
 وبين ان لا يعرف ان له اخا اطلاقا لان السند في الحقيقة مفهوم الجنس المضاف
 وهو معلوم له بقا عدم اللغه وان لم يعرف ان هناك ما تاوصونه به كانه قيل زيد
 مضاف بهذا المفهوم المعلوم لك الحاضر في ذهنك بخلاف ما اذا عرف ان له اخا
 فان السند هو تلك الذات الوصونه بالافق والقصور احادها بزيد واما
 قولك اخوك زيد فلا يراد به الجنس من فرد لا بعينه اذ لا حاصل للحكم عليه
 بانه زيد وكان هذا موافقا لادب قوله لامتناع الحكم بالتعيين من لا يعرفه المخاطب اطلاقا
 فثابته لو كان الحاكم المتعبد للمعرف على ما هو الحق **فوالله** وهذا يتضح في قولنا رأيت
 اسودا عامها الرهاج وذلك لان السامع يعرف ان لما عام او لا يعرف ان لما وما طمحب
 ان يقدم ما يعرفه السامع وهو الثاب على بالاعتراف وهو الرهاج . حوز من حيث ان ينفق
 عامه محله السامع في ليله وهو من قصيده يرتن بها جهم من علم المذهب او لما
 احسن بالواحد من وجهه صبر بعد النار من ربه ومن ايها الرضا الا لاسي
 كان بكما انتهى جبهه والمعنى هو من رسل انباء وهي المحل المصغر بما بعينه من مقوله
 وهو الحرب عبا رد ذلك اليه من الما وحصل الحرب عبره ان لا تتع بمزله بالبحر
 لايح من انباء الفيا رير يد انه دخل الحرب على من ساج بحسب رشف النار
 من سيرة وجوه في الحرب وقوله ان الصواب ما من تنفع الخ لا خفا انه يمكن
 حله على القلب ولما اقاله بما قل وبما ينظر ان ما ذكره صاحب الكتاب
 الى قوله محل نظر توجههم ان المناصب للسؤال المذكور ان يقال في حواه الثاني
 زيد لانك تدعوت ان انسانا ثاب فانت تقولك من هو يطلب ان تعين
 عندك بان حكم عليه بانه زيد او غيره لان العلم عندك ايضا به بالسامع

والمجهول انصافه يكونه مسمى بزيادة واجيب بان من في السؤال مبتدأ والضمير
 الراجع الى الباب اعني هو خبره كما هو المشهور وهو من باب سببه كما مر في كوز السؤال
 عن معنى حكم عليه بالباب قال السائل ذلك السؤال يطلب حكما يكون الماس فيه حكما
 والمخصوص به كزيد مثلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقال لزيد الماس نعم
 ان جعل الضمير مبتدأ تقدم عليه خبر وهو من ثبوت الاستدلال كما هو من باب غير
 كان المطلوب بالسؤال حكما يكون الطالب فيه محكوما عليه والمخصوص به محكوما
 فلا يطابقه الا ان يقال الباب زيد لكن حل السؤال على هذا المعنى وادراكه
 على ذلك الوجه بعينه من المنقود وهو اراد زطير لقوله واولئك هم المفلحون
 تقدم العهد لان المعهود فيه وقع محكوما به ثم قيل وانظر ان هذا الظاهر انما صدر عن
 صدره لا ممل ونظر ثمراته غير تنديدا له فذلك انت في بابهم واستمر واجب
 منه ان السارح قد نبه على ما فصلناه فلم يسه وقال في حجة من الجوانح على الكفا
 فان قيل من الباب في معنى ازيد الماس امر عروا مغيرها فينبغي ان يحاط بزيد
 الباب بتقدم زيد المكون على وقت السؤال فلكنا منتقص بتوهم قام زيد في جواب
 من قام ولم يور ان العاقل في قام زيد هو الطائفة المقتضية كان السؤال
 جله اسمية والجواب فعلية لا الطائفة المعنوية التي حكم عليها العاقل بوجوب رعيتها
 في خوزيد اخوك زيد وزيد الباب والباب راجع قالوا انما تقدم
 وحكم على ما يتصور ان الخطاب كالباب المحكم عليه قال صاحب المفتاح بعد ما ذكر
 هذا المعنى وانما ملكت ماله امر على معنى قول النحويين لا يجوز تقدم الخبر
 على المبتدأ اذا كانا معرفتين معا قال انها قدمت هو المبتدأ واما الطائفة
 المقتضية فاستحقاقا على انما قد حقت حصولها من قام وبما كان حقيقة
 وان باب موهوب وهذا المقام يستدعي سبطا من الكلام فلا علينا ان نخرج عن

هذا الكلام في باب الماس
 في قوله الماس في قوله
 الماس في قوله الماس
 الماس في قوله الماس
 الماس في قوله الماس

بعض المرام فتقول وبالله العهدة والتوفيق الضابط المذكور ما انتوق عليه الجمهور
 لا نزاع في محته واستقامته واخر ابلغ من هو مختلف فيه كما تقدم في فيه
 فاذا كان مختصا بالسام انصافه بانه قد تاب ولم يوف انصافه يكونه مسمى بزيد
 فهو كالمطالب بان جعل ما يعرفه من الصفة وهو القاييب محكوما عليه وجعل ما لا يعرفه
 من الصفة محكوما به فاذا استخرجت في هذا المقام وقيل لك من هو المان المتصف
 بالتوجه فهنا اجتمع الضابطان وما ضابطان يكون الشيء صفتا واحد
 ما يعرفه الخطاب والاخرى ما لا يعرفه وضابطه من هو الذي يختص من قولك
 ازيد هو امر عروا وغيرهما وان جعل من مبتدأ ما بعده خبره يكون بوجه كل منهما
 متساويا لوجب الاخرى بخلاف العكس وهو جواز من خبر المان بعد ما نه سائق
 موصفا فينبغي ان يحمل على الوجه الذي يتأني به التوفيق فلا يدان براد من هو
 استعلام ما جعله الخطاب من انصاف الباب يكونه مسمى بزيد او غير او غيرها
 على التغير وتنصلي انه اذا عرف الخطاب ان شخصه قد تاب فلا يخفى اما ان تعرفه
 باسمه بعينه او لا فلي الاول وهو ان يعرفه باسمه اما ان يجوز ان يكون الشخص
 الباب غير المتصف يكونه مسمى بزيد بعينه او لا في لم يجوز يكون عالما
 بانصافه بالصفة ايضا فلا فائدة في انما الخسوس لا فائدة الخبر وان جوزه
 فان عرف انصافه يكونه مسمى بزيد ولم يوف انصافه يكونه ماس واستخرج
 لمن هو فلا بد ان يقال في جوابه زيد الماس وهو لا صاحب الكنان وعلى الباب
 وهو ان لا يعرفه وبالله فاما ان يوف ذلك المتصف بالتوجه لشخصه او لا
 يعرفه فان عرفه واستخرج من هو فلا بد ان يقال الباب زيد هو جواز
 تعدد او لم يجوز وان لم يعرف فذلك وفي هذا سند على الادعاء على الكنان
 ويظهر صحة ما قلناه السارح العلامة اننا ذكر صاحب الكنان محل

نظروا ما لم يرشده كما قلنا قول الشيخ عبد الله التاهري في قولك زيد منطلق
وزيد المستطلق من فعل الانطلاق لكن ثبت في الاول فعلا لم يسمع السامع
من اصله انه كان في الثاني فعلا قد علم السامع انه كان ولكن لم يعلم كذا
بل قد علم انه كان من انسان انطلاقا في خصوص وجوب ان يكون زيد من
ثم قيل لكن زيد المستطلق انقلب في الجواب وجوباً وزال الشك وحصل القطع
كان من زيد من ان كان هذا الوجوب قبل زيد هو المنطلق فلماذا جاز
منطلق وعمر دون زيد المنطلق وعمر لان الانطلاق المحصور الذي كان من زيد
يتمتع ان ثبت لعمر ولو كان ذلك منها جميعاً كان ينبغي ان يقال زيد وعمر هما المنطلقان
فان قيل المنطلق زيد فاعني على انك رايته انساناً ينطلق بالبعد منك فلم يثبت لم
تسلم ان زيد هو امر غير وقتي لك صاحب المنطلق زيد اي هذا الشخص الذي تراه بعد
هو زيد هذا غاية ما في المقام لكن احكام المنطق العلم واسم العلم للام **والله** وفيه نظر
وجه على نقل عنه في الحاشية ان قوله بان المحل مفهوم من زيد الانسان ما قاله
المعتدل ويكثر النزاع فيه وقيل وجهه اما اولاً فان المحل في زيد انساناً لا في مفهوم
الانسان ومفهوم الاسم على ما هو المشهور فان كان اسم الجنس موضوعاً لما لم يسم من حيث هو
دليل المحل الذي جازى به في الخبر المنكر فيثبت فيه بان كان موضوعاً لما لم يسم من حيث هو
مطلقة من مفهوم في ثبوتها فذلك ما ذكره لان اسم المفهوم اذا تعدد زيد واحقر فيه لزيد
لا يكون لزيدان في ذاته لا لصدق عليه هذا المفهوم اي مفهوم زيد منه فلا يكون محله زيد
ويحصر فيه وما يثبت له لا يثبت من اتحاد زيد في زيد الانسان بمراد اعادة سائر افراده في الظاهر
من باب استنباط الفرض اي مفهوم زيد من الانسان بالمعروف من اي با صدق هو عليه اد
المحلول في المنكر هو الاول ويلزم منه الاختصاص كما عرفت دون الثاني لظهور بطلانه لانه
ان كان غير زيد لا محل وان كان غير لم يصح الاحتجاب في زيد انسان بحسب نفس

الامر واما انما قلنا صدق زيد من الانسان على زيد في الخبر المنكر يستلزم صدق
الانسان عليه ويلزمه اختصاصه بزمانه واما انما قلنا فلا على ما ذكره من اختصاص الصدق
والحل الاختصاص بزمانه لا بغيره في عام على خاص اصلاً فيبطل العموم مطلقاً وبوجه
وطناً فيه ان الاتحاد في الوجود الخارجي لا يستلزم اتحاد المفهومين في انفسهما
ولا في ذاتهما جازاً فيحتاج بالاختصاص ثالثاً ورابعاً ليكون مع كل واحد من الثلاثة
حصه منه كالحوان بالتمثيل في انواعه ثم قيل الاول ان يقال اذا قلنا زيداً لا يميز
مع قصد الجنس في محلنا على الاستغناء فالحصر طاهر ولا ينبغي ان يقال على ادعاء اتحاد
مفهوم المنكر مع ادوار زيد صدقته عليه لصاحبه التبريد ظاهر المحصول المقصود بالمنكر
اي فاعني لا يوجد المنكر وانه ادعاء وهذا المعنى مغاير لما يحل على الاستغناء
ويستلزم ان لا يسمى قسراً بل بعد مراداً على منه وقد سبق لنا انه فيما قلنا من التبع عند التبع
من ان الخبر المرفوع باللام معني غير ما ذكره في جواب من الوجه عن زيد ان
انه يقال **قوله** فالخاص من المعروف باللام اي لا خلا ان المعروف باللام للجنس
اذا جعل مبتدأ او خبراً يميز قسراً المبتدأ او الخبر فيها اذا كان المبتدأ او الخبر غير معروف
باللام سواء كان معرفة او غير بال دليل المذكور واما الخبر فيها اذا كان معرفة باللام
الجنس في مفهوم من كلام الشارع فقسر المبتدأ على الخبر وادع المحقق ان زيداً لا يكون
وجه الله حيث قال هذا لانه لان القصر على قصر الاستغناء وشمول جميع الافراد
ودونك بالمبتدأ استلزام التصدي فيه الى الذات وفي الخبر المصنوع قبل ان كان
اح اعم من التصور فقدم او اف كقولك اكلم المتنوي والتنوي الكلم اذا قصد
فقر الكلم على التنوي وان كان عينها عموم من وجه فيحال الى ان الاحوال كقولك
العلم الخامسون قد يقصد تارة قصر العلم وتارة عكسه ورداه ولا يصح
عموم في القصر حقيقة واجيب بانه يجوز ان يكون اح اعم منوما وان ساوا

صدق ودعوى الاتحاد لا تختلف فيها المقصود سوا حكم باتحاد المبتدأ بالخبر
او بالعكس لكن الاول اظهر هذا كلام صاحب الكشاف في التانيق مشعر بان
المعرف باللام سوا جعل مبتدأ او خبرا فيفيد قصر المبتدأ على الخبر حيث قال فيه
ان قولك الله هو الله معناه انه الحجاب للحوادث لا غير الحجاب وتوكل الله
معناه ان الحجاب للحوادث هو لا غير **قول** لان الجنس ح متحد مع خاص
ما صدق عليه الخبر هذا تسك باقترح فيه بالنظر اجمالا وقد بين في سابقه في توجيهه
بالوجه المذكور بالانزاع عليه ومن ثم قيل الصواب ان يقال لان المراد كل
توكل على الله وكل تقوى فضلا او الله وكل كرم في العوب فيلزم ان يكون المراد
مقصودا على الاتصاف بكونه في العوب لان كل فرد منه موصوف بكونه فيهم
فلا يوجد فرد منه في غيرهم ولا يلزم في ذلك ان يكون كل ما هو كائنا في العوب
موصوف بكونه كراي ليلزم قصر الخبر على المبتدأ او يمكن العكس بان يقال
فرق بين اتحاد مفهوم الجنس المعروف بالمبتدأ وبين اتحاد مفهوم فرد من الازداد
بعد ان كان المراد بالاتحاد الاتحاد في الوجود الخارجي لان اتحاد فردا من الازداد
لا يستلزم اتحاد مفهوميهما في انفسهما ولا تنافي بينهما فجاز ان يجادح
بالافتراء واثبات وراجع فينبغي ان يراد بالاتحاد ح مجرد صدقة عليه خلاف
اتحاد الجنس الموصوف فانه لا يجرى مجرد صدقة عليه والافتضاع التعريف
ظاهر الحصول المقصود بالنكر ايضا وح لا موصد الجنس وانه ادعيا فيجوز
ان يراد بالاتحاد قصر الجنس وان يراد به معنى دقيق غير ما ذكر وكان الشايع
انما اراد بها نقل عنه في الجوانح اجمالا بقوله ويمكن النزاع فيه وجه
يندفع ما قيل من الوجه المذكور في توجيهه النظر فلما ملقاه انه دعو
وبدا يظهر ان تعريف الجنس المحدثه فيفيد قصر الحد على الاتصاف بكونه

مر

قيل معنا انما يظهر اذا قصد بالحد كل حد على تباين ما قرناه في الامثلة السابقة
واما اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه بالحد لا
اللام على الاختصاص كما قيل جنس الحد مختص بالحد فليزم اختصاصه
افرادا كلها به وليس ذلك من قصر المبتدأ على الخبر بل هو في المعنى نظر ان يباد
الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب
لا يعمده على المختص بغيره بل اراد به مختص بهم لا يتعدا الى غيرهم
وهذا القصر المقصود استيفيد من لفظ الاختصاص معنا ومن اللام
هناك واما تلك الامثلة فلو حملت على تقدير الجنس لولزم منها اختصاصا صريحا
اصلا ان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه خاصا في العوب لا يستلزم لخصا
افرادا فمما جواز ان يثبت لهم في ضمن فردا لغيرهم خاصا في العوب بخبرنا وقرنا
في ذلك التام الجلية التي هم متعدي في مواضع كثيرة مسالكها كذا حرك
لما ما ما الثاني عليه ما هو او من من حيث العنكوت وقد تكرر ذلك
عرفنا الجواب عنه باوجهنا به كلامه واثبات ان المعروف بالام الجنس من
غير قصد الى الاستغناء فيفيد القصر بغير افاوته عند قصد الاستغناء اظهر
فلا تترك لنا ما يشكك في تمام الاثنان كذا يوقفك في هذه الحيرة واوردته
البيان فكا اننا ما فرره الثالث لم يحكم منصوص كذا الذي اسسه الشايع
الملاية منصوص فلا يجحد بالمقول المحصوص **قول** لان الاعني
هو الواهب الماء المصطفاه اما محاصا واما عشا واني الايفاح الخاص
لحوامل من النوق لا واحد من لفظها وبيان لخواصه واثبات
بمسار العين جمع عشر الا هي الناقة التي است عليها من يوم ارسل بها الخيل
عشر اشهر وروى عنها اسم الخاص نصف المردح بحال الجود وبنهاية الكرم

حتى انه يدل ما هو ان الاموال وانفسها يدل عليه قوله المصطفى
 واما انكته ذكرها الشيخ في دلائل الاحراز في قبل الظاهر ان قولنا الحبيب
 تقدم انت الحبيب بالكنه لم يذكر ذلك المقدرا عتدا على انه في الحال فهو
 قبل قصر الحبس المحصور باعتبار تقييده بظرف كافي فلو كان زيد المطلق
 في حاجتك ولم يرم منه قصر جميع محامه عليه فهو من قصر ما هو بمنزلة النوع وندج
 بما ذكرنا بقا الا ان القيد هنا مقدر وهذا القيد لا يقتضي جعله كنه
 منفرد وكذا لا يقتضيه كون الظرف مستملا على امر يخص معنى ضمير التكلم
 لان التقييد بالظرف يوحد على مراتب مختلفه في اقاله التخصيص في
 منها لا يقتضي خروج القيد عن كونه جنبا محض وبنزله النوع ويكر
 ان يقال ليس الغرض من جعله كنه منفرد انه قسم مغاير لما ذكرنا بقا
 بل الغرض من المثال المذكور لما احتل كونه من قصر الصفة اي الحبوسه
 عليه قصر حقيقيا ادعيا له ويكون من باب عمر والشجاع وكونه من قصر الصفة
 اي الحبه على ذلك كابل وهو محبه التكلم قصر حقيقيا ادعيا لايها وكونه
 من قصر الصفة اي محبه المحبة الوصفون المحبوب قصر غير حقيقي
 وكان المراد هو انكته لكن يعرف ذلك بالناسل المصادق والدوق الصحيح
 بخلاف ما سبق جعله كنه منفرد كما في قول الخشب قبل اوله
 الا يا صخر ان اكبت عيني فتصاحكني دها طويلا بكسك كاسوك
 وكنت احق من ابدى العويل دعت بك الجليل وانت حي فمرا يدع الخط الخليل
 ادع السب **و** بهذا انما ذكرنا ان الغرض انما هو الحبس لكانه واحرام
 من حبس كما في من السب سقط ما قاله الامام الرازي في نهايه الاحراز
 وجه السقوط انه بعد ما سب النح لبكا على قبيل لامني المقصد ان قصر الحبس

على كما المذبح لكونه مستملا ما سبق **و** لادان لا يختصم كانه يوف
 بحسب الدوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفه معاني كلام
 العرب ان ليس المعنى فهنا على القصر وان يمكن ذلك بحسب الظاهر
 والنايل الثاني **و** انا قصر حكم القصر الثاني اي تعريف الحبس لان القصر
 وعنده انا يكون فيها يعقل فيه العموم والشمول في قبل قد يتوهم من عبارته ان القصر
 لا يشصور جريانه في المعرف بلام العهد وما في حكمه من الاملام والمضافات
 اذ لا عموم فيها حتى يعقل قصرها على غيرها كما في الموقوف بلام الحبس وذلك غير صحيح
 لان العهد في نحو زيد المطلق يملق قصره على زيد قصره عند امتداد الخا
 كونه غير زيدا او قصره في غير زيدا فلهذا فيها فيقال زيد المطلق لا عموم
 ولذا المضافات في مثل زيدا خذك والاشارة في مثل هذا عمرو ولا يتصور
 في هذه الامثلة قصر الافراد لا متاع المتبادر كونه عمرو ثم تركا من هذا
 وغيره وكون لاخ والمطلق العهد من مشتركين نعم يتصور جريا في الافراد
 في مثل قوله تعالى واولياهم المفلحون ولعله اراد ان التعريف العهد باللام
 وما في حكمه لا يفيد القصر لا بعينه الدليل كما يفيد التعريف الحبس فلا يكون
 تعريف العهد طريقا من لطرف الداله على القصر في اقصه فيه قصر على
 فلا بد ان يدل عليه دليل بخلاف الحبس في انه يدل على القصر اذ اطلق الاشتقاق
 كما مر فلا حاجة معه الى طريق اخر في هذا كما قد قول المصنف والثاني قد
 يفيد قصر الحبس فيدبر قوله وعنده المراد به عدم الملكه اي عدم القصر عما
 من شأنه ذلك فلا يعقل في العهد قصره لا عدمه عما من شأنه ذلك وهو مع التكلف
 في تفهمه لا دخل له في البيان قطعا فعاد محتمل انه اراد به ان القصر جميعا
 في جميع المواد انا يكون فيها يعقل فيه العموم والشمول في قبل قد يتوهم من عبارته ان القصر
 لا يشصور جريانه في المعرف بلام العهد وما في حكمه من الاملام والمضافات
 اذ لا عموم فيها حتى يعقل قصرها على غيرها كما في الموقوف بلام الحبس وذلك غير صحيح
 لان العهد في نحو زيد المطلق يملق قصره على زيد قصره عند امتداد الخا
 كونه غير زيدا او قصره في غير زيدا فلهذا فيها فيقال زيد المطلق لا عموم
 ولذا المضافات في مثل زيدا خذك والاشارة في مثل هذا عمرو ولا يتصور
 في هذه الامثلة قصر الافراد لا متاع المتبادر كونه عمرو ثم تركا من هذا
 وغيره وكون لاخ والمطلق العهد من مشتركين نعم يتصور جريا في الافراد
 في مثل قوله تعالى واولياهم المفلحون ولعله اراد ان التعريف العهد باللام
 وما في حكمه لا يفيد القصر لا بعينه الدليل كما يفيد التعريف الحبس فلا يكون
 تعريف العهد طريقا من لطرف الداله على القصر في اقصه فيه قصر على
 فلا بد ان يدل عليه دليل بخلاف الحبس في انه يدل على القصر اذ اطلق الاشتقاق
 كما مر فلا حاجة معه الى طريق اخر في هذا كما قد قول المصنف والثاني قد
 يفيد قصر الحبس فيدبر قوله وعنده المراد به عدم الملكه اي عدم القصر عما
 من شأنه ذلك فلا يعقل في العهد قصره لا عدمه عما من شأنه ذلك وهو مع التكلف
 في تفهمه لا دخل له في البيان قطعا فعاد محتمل انه اراد به ان القصر جميعا
 في جميع المواد انا يكون فيها يعقل فيه العموم والشمول في قبل قد يتوهم من عبارته ان القصر

طب

الشركة والسيوع **و** مثل هذا الاختصاص لا يلائم له القصة في الاصطلاح وذلك
 لان اختصاص زيد بالمخاطب في مثل تشديده وان كان ثبت في الواقع لكنه باب عن
 العام فكيف توهم ان يسمى قصرا في الاصطلاح **و** لان الجزى الحقيقي لا يكون محولا
 البته وذلك لان زيدا املا دات متا صله بوجهها مع ان كليه عمل يعنى عليه ولا عمل
 هو على شئ يشهد به القطع السليم ثم سلبه زيد عمدا **و** صحيح الا انه ليس على حقيقة
 وما وقع في بعض كتب المنطق من ان الجزى الحقيقي ينزل لو اريد دون كثير من كلام طاهري
 كذا قيل **و** قد سقم كثير من النجاء ان الواقعة خبر مبتدأ لا يقع ان يكون انشائية قيل انما
 ان الليل غلط ناس من اشتغال لفظ الخبر من مبال الانشاء و خبر المبتدأ ولم يرد بالدليل
 ان خبر المبتدأ يجب ان يكون موقعا لشيء ان هذا الوجوب مختص بالكلام الخبرى والتقية
 المرجح بل اريد ان يسميه الى المبتدأ يجب ان يعتبر بالثبوت مرفوعه او موضوعه
 او مستكافيه فيدخل في الطرف في مثل زيد عندك او تقدمه ازيد حامل عندك اعبار
 النسبة بالثبوت بينهما ما لا ينبغي ان يثار فيه لان المبتدأ انما ذكر ليسبب اليه
 حال من احواله ويربط به حكم من احكامه بوجه من الوجوه ووجه فرق بين ضرب زيدا
 وزيد ضربته بان زيدا في الاول منقول به وفي الثاني مبتدأ مع وقوع الفعل عليه
 فيها لا به **و** كذا الاول بيان لما وقع عليه الفعل وفي الثاني اسند اليه حال من احواله
 ولما صرحوا بان معنى زيد ابو منطلق زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الاث
 طلبا ابو عنه وان كان حاصله لكنه قائم بالطالب والمنشئ في مثل زيد اضربه طلب
 الضرب قائم بالتكلم وليس حال من احواله زيدا لا باعتبار تعلقه به او كونه متوقفا
 في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد من ملاحظة هذه المسئلة عند وقوعه
 عنه فكانه قيل زيد مطلوب خبره او منقول في شأنه ذلك لا على معنى الحكم به بل
 انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب خبره ومن ربطه

ذلك

بالمبتدأ

بالمبتدأ معنى اخر غير مستفاد من اضربه وامتناعه من احتمال الصدق والكذب
 بالمعنى الاول لا ينافي احتمالا بالمعنى الثاني فنظريه ذلك ان تقدير القول فيما وقع
 خبر المبتدأ كافي لاسنله المذكور ليس نفسنا على ناعه العبيد بل من يقيها
 بعد من لا ينفق اليها ولا ينفق من اضرب زيدا وزيدا اضربه في المعنى بعد
 محض وما قال بعض النحاة انما وجب في الجملة الواقعة صله او صفة كونها خبرية لانك
 انما حسب بها تعريف المخاطب الموصول والموصوف من اتصافها بمنونها فوجب
 كونها جملة من متصفين بالحكم المعلوم للمخاطب محولة للمخاطب قبل ذكر تلك الجملة
 ويعنى هي الخبرية اذا الانشائية كبرت مثلا والطلبية من الامر وغيره لا يعرف
 المخاطب حصول صفونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا له ولا مختصا
 جاز كونه جملة انشائية يرد عليه ما قيل ويرد ايضا ان استغناء مانع محصور من خبر المبتدأ
 لا يستلزم ان لا يكون هناك مانع اخر على ان هذا القائل واجب التاويل بما وقع
 الانشائية صفة او حالا او مفعولا ينافي باب ظننت نحو وجدت الناس
 اضربه له واجاب التاويل في الصور المذكورة دور الخبر حكم هذا ولتليل ان
 ينزل اختلف النجاء في جواز وقوع الانشائية خبرا بلا تاويل وعدم جواز
 واخرون لما جواز وسهم الشيخ الرضى وسواختيار الشارح رحمه الله قال
 الشيخ الرضى في شرح الكافية قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يبيع ان يكون
 طلبية لان الخبر ما عتقل الصدق والكذب وهو وهم وانما هو من قبل ان يسم لفظا
 الخبر وليس المراد خبر المبتدأ ما عتقل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم
 ليس من فعل نيبا ففى قولك ازيد عندك سمون الطير خبرا مع انه لا يعتقل الصدق
 والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو الجرد المسند الفاعل للصفة المذكورة
 ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لامر بها بكم وايضا انفقوا على

جواز الرفع في قولنا زيد فاضرب وقال ثعلب لا يجوز ان يكون فيه خوف فدايه
لاضربه والاولى الجواز فلا منع ويؤيد هذا المذهب ان الخاء انشؤا على الملاق
المبتدأ على ما هو اعم من المحكوم عليه وجه ولذا جعلوا الصفه الواثقه بعد حرف الاستفهام
والتي الواقعة لفظا هي كسبتا وجعلوا اسمها الافعال على تقدير ان يكون لما حمل من الاواب
بتدأ ولما كانا المبتدأ اعم من كونه محكوما عليه فالمناسب له ان جعل الخبر ايضا اعم
من ان يكون حالاً من احوال المبتدأ ولما قال السامع رحمه الله وجوب ثبوت الخبر للمبتدأ
انا سمع في الخبر والتقييد وليس من الخبر على الاطلاق ما امس للمبتدأ بل الاستدلال به
وسواءم وقرن بين ضرب ويزيد اضربه فان في الاول طلبا لبقاء الضرب على يد
وفي الثاني اسناد الجملة وربطها بالمبتدأ وهذا التقيد من الفرق كان يبا عدا الخبر والتقييد
ولا يفسد فيه فليتا مل فانه من المثل **قوله** واما على ما ذكره الشيخ في دلائل
الانحياز لاحضار ما ذكره الشيخ لا مدخل له في ضابطه كون المسند جملة لما فيه من الاستفهام
بين جميع افراد المسند جملة كان او مفردا متبعا او موصفا لتحويل الكلام الى الكمال
في اعتبار الضابط **قوله** وفي عبارة المفتاح اشعار به بذكر صرح به صاحب
الكتاب حيث قال في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا احسنوا الحديث في اتباع اسم الله مبتدأ
ونانزل عليه تأكيد اسناد الحديث الى الله تعالى وانه من عنده وان مثله لا
يجوز ان يصير الا عنه **قوله** وبهذا اي ما ذكرنا ان التخصيص داخل في التثوي
ضروب تكرر الاسناد فلهذا ما ذكره العلامة في شرحه حيث قال اما انه مبتدأ
التخصيص فلا لا يخفى على من بعد الاطلاع على ما سلف ان ما في عرفت انا انما هو
للتأكيد عرفت الى ان بابها ليست سهوا ولا مجازا كما اذا قدم افا والقصر
لانه تأكيد الحكم على تأكيد ثم قال واما انه لا يفيد تثوي الحكم فلان انا عرفت
على معنى التفسير انما ذكر لزوم وقوع العرفان لكنه تردد او سمع كما عرفت وبعد
سلم

بتسلم العرفان لا يحتاج الى تأكيد بيان فليس المراد من انا عرفت في باب القصر
اي التخصيص انبات وقوع العرفان حتى يعبر فيه بوجه باعتبار تكرار الاسناد
كان في باب تثوي الحكم بل الاستدلال بالعرفان المسلم وقوعه ولا تثوي الحكم فيه ثم
كيف يكون المراد منها ومقتضاها واحدا ونظم اح قلت نظم الاحرف الى اصل ان
اعتبارا تقدم بغير القصر وتثوي باعتبار ظاهر الكلام بغير التثوي
دور القصر **قوله** ثم العجب جدا الشاخص من كلامه حيث يدل بصره بان المسند
لا يكون حله الا للتثوي او لكونه سببيا على ان المتضمني لكون المسند علم مقصور
على احد الامر من التثوي وكونه سببيا وتصريحه بان المسند عند فقه التخصيص
حلم على عدم التثوي فلم يدرج التخصيص في التثوي فاصح ما لم يزم الشاخص قطع
العلم الا ان يثبت قوله واما انه لا يفيد تثوي الحكم انه لا يفيد قصدا لانه لا يفيد
اصلا **قوله** لوجب ان يقول اذا التقدر بفعل لان معنى قولهم الطريق مقدر بحاله انه
يجوز في التقدير حله لا مفردا يعني انه اذا كان المعنى ما ذكرنا من معنى ان يقول مع
تثوي مما رتبتم ما يدل على هذا المعنى ولا دلاله لقوله ادعى مقدر بفعل عليه مع
لا معنى لبيان المصنف اصلا مع ان فيها فسادا اخر كما قد مر مما ذكرنا وجوبه
كلام المصنف بوجه يصح له المعنى بان يقال معناه او الظرفية من غير ان يلاحظ
كونها جملة في كونها محولة لتأمل مقدر يكون عاملا فعلا على المذهب الاصح لاحضار
كما هو المذهب الغالب الاصح في يصح تعليل اختصار الفعلية به ونزاع التفسير
قد مر **قوله** وجوابه ان عدم التثوي مقصور على الايضاح قبل قد تقرر فيها
بشر فتر بين ما انقلت هذا وانا ما قلت هذا فعلى قايير التثوي السبب
يفضي ان يقال هنا تقديم الطريق والاول حرف التثوي يتفق كون النزاع
في قول ما سبق خطأ او شك في محله فادعى محله حمدا لا حرم له محله

ما يتاها من خوراله سادله عليه ما في كشف من قوله ولو اول الطرف لمقد
الى ما بعد عن المراد وهو ان كنا باصره الرب لا فيه فحيث جواز اخرج منها
كون حرف النفي المتقدم على السند جزء من السند اليه المتأخر عنه فالمانع من
قلت من كون المحرف المتقدم على السند اليه جزء من السند المتأخر فيكون
انما قلت وبطل ما اعني من ان الظاهر الفرق بينهما ولعله انا ارتكبت ما ذكره من التاويل
جعل حرف النفي جزءا من السند اليه او السند فقد ادى الى ان يكون المصريح بغير حرف
التخصيص هو الاشارة كافي في الصور ولا حاجة اليه في قولك ما اناك هذا
ان يقال فرق بين قوله تعالى لا يذبحون وقولنا ما انا قلت فان السند اليه وهو
عزله على تقدير كونه بسند المتأخر عن السند جاز ان يجعل حرف النفي جزءا منه
انظروا الى مقدمة الرمز من السند نظر الى بعده اللفظي بخلاف ما انا قلت فان
السند اليه مقدم لفظا ورتبه فلا يجوز ان يجعل جزءا من السند مع ما فيه من تشكيل
الركب ~~ممكن~~ بل على راي السكاك اعتبار تقديم السند وتأخير الصيغة
فاعمل معنى لكن يكون التقديم ما قلت انما لا انا ما قلت وانظروا الى الفرق
ما ارتكبه من انك ادليت ان حرفي المقصود بالتخصيص من السند اليه والسند
لا يمينه وبين جزئ السند وهذا الثاني دليل على قصد دليل عليه قوله فالسند اليه
مقصود على السند قصر غير حقيقي وقوله على الاضافه هي خور الحينه به على انه
من فقر الموصوف على الصنف وهذا التقدير بناء على ان السند في المعنى وصيغ
السند اليه وبول المعنى عند قصد التخصيص بالتقدم الى ما ذكرتم لان الاضافه
مقدرة الطرف وقوله او على الموصوف في خور الحينه به على ان السند ^{السند} هو
العام عند النزاع عن قرينه المخصوص ~~والله~~ دون العكس كما توهمه البعض وعلى هذا
الودي حيث قال لان ان الاختصاص بالسند بالسند اليه بل الاحتمار

السند اليه بالسند وتوهم ايضا ان الاختصاص انما نشأ من اللام الميزه ^{اختصاص}
على ان المختص به انا هو المضاف اليه لا السند ولا السند اليه ورد الشارع
في شرح المفتاح بان كون اللام الجواز معينه للاختصاص من معنى المحرف في دينكم لكم
ولو سلم فلا شأني كون المتقدم لذلك اذا لا استماع في اجتماع مثل هذه الاعمال
وهنا يظهر فساد ما ذكرتم العلامة في شرح المفتاح بما رتبته هكذا ليس
الغنى ان دينكم لا يتجاوز عنكم ان غير كمر ولا ان ديني لا يتجاوز عنكم بل غيري فانه
فان ساد وجود التجاوز بل اختصاصه على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص
بديني دينكم كما في السالين الاخيرين اذ المعنى في الاول ان المختص بديني دينكم دون
المتعدد وفي الثاني ان المختص باليمينه دون العيسيه لان غيري لا يكون قايما
وعنوي لا يكون يمينيا فاعرفه هكذا فانه الصحيح لا ما قيل اما المختص بوجه
ان الاختصاص هنا في الحقيقة على ما قيل معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وهو
من يتاهاكم وان ديني لا يتجاوز الى غيري وهو من يتاهاكم بنيتي فانه ان القصر غير حقيقي
فاليه اشارة بقوله في شرح المفتاح دينكم مقصور على الاتصاف بدينكم لا يتجاوز
الى الاتصاف بل وديني مقصور على الاتصاف بل لا يتجاوز الى الاتصاف
بكم ثم قال وهذا مع وضوحه قد خفي على من خفي حتى قال ما قال في مشاوه
توهم انه لا يصح ان ديني لا يتجاوز الى دينكم ولم يوفق انه منسوخ من ان قوله
على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني بل بظاهره على ان دينكم مختص بكم
ودينني ليس مختصا بكم ودينني مختص بديني ودينكم ليس مختصا بديني ودينهم
اشتراك دينه بينه وبينهم سيما من ان التخصيص في السالين الاخيرين
من باب قصر السند اليه على السند على ما في الايه الكريمة فلا يصح التثنية
به بقوله كافي السالين الاخيرين عما اذا كان التثنية مختصا به بكم وان لا

يكون غير قايما فيها فيه قوله لا ان غير زيد لا يكون قايما فيه انه اذا كان للتخصيص
 القيام برب لا يعني لقوله معناه ان المختص به القيام دون التقود معنى اذا اللزوم
 منه عدم حصول القيام لغيره واما الخروج عن التناول فنحن حين ان تقدم المسند
 على ما هو المقرر في التناول بنسبة قصر السيد اليه على المسند وقد خالفه بعبارة
 وهما القوي اجل من الدهر وبعده وقيل وقوله له راحة لو ان معناه
 جودها على البر كان الرأى من الجمال راحة الكند المعشاة بمعنى العسر
 كالفاعل يريد ان المستند بتخصيصه بتقدم الحكم عليه كما يتصور انما على تنبيه
 وذلك لانه اذا قيل قام قيل ان يكون كل من يتاى منه القيام فاعلافاً واكثر
 رجل محض الفاعل بان رجلا وقصر عليه حال المستند النكر كذا قيل
 ونحو له زنا به بحيث يعيده ان شاء الله تعالى واورده على محو الدار وقيل
 هذا الايراد ما اورده الشيخ الرضى رحمه الله ودعا على ان الحجاب قوله ان التاخر
 يقتضي الحكم المتقدم عليه حيث قال واما قول المصنف ان الفاعل مختص بالحكم
 المتقدم عليه فوعد لانه اذا حصل خصمه بالحكم فقط كان غير الحكم غير مختص
 فدخلت على ان شي قبل معرفته وقد قال ان الحكم على ان يكون الاسباب معرفته
 وهذا التام يستدعي نوعا من الباطن لا علينا ان يثبت الكلام فنقول وبالله
 العزة والرفيق في جميع جهات النفاذ الى ان الاصل في المستند ان يكون معرفته
 لانه محكوم عليه والاصل فيه ان يكون معلوما وقد يكون نكر اذا اخصصت
 بشي من المحصيات فورد عليه ان الفاعل ايضا محكوم عليه ومع هذا ليس الاصل
 فيه التوفيق ولا التخصيص واجيب بان الفاعل اخفى بالحكم المتقدم عليه
 لما رانا ورد بان اختصاص الفاعل بالحكم عليه يكون الحكم على غير مختص ولذا
 اختار الشيخ الرضى ومن تبعه وقوع النكر الغير المخصوصه مستدركا لوقوعه فاعلا

ولله

وانه يقول ان الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت النايه فاحترق
 اى كثر سب ودلك لان الغرض من الكلام ان المخاطب اذا حصلت
 جاز الحكم محض المحكوم عليه بشي او لا ثم قال ففنا بطحورنا الاخبار عن المبتدا
 وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او غيرتين مختصين بوجه او غيرتين غير مختصين
 شي واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في معرفته
 ذلك كما علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلوا ولولم يعلم كوز رجل يامن
 الرجال قايما في الدار جاز ذلك ان تقول رجل قام في الدار زيد يقول كوك
 انقصر الساعة قال تعالى وجوه يومئذ باضت الى ربها ناظرة وكذا في التاخر
 لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام
 رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل واجيب ايضا تارة بان الراوي بالحكم في قوله
 اخبر سقدم الحكم عليه المحكوم به بقرينه التقدم دون الاتباع حضوره فاعلم
 بشي الاتباع عن الفاعل ولا حقا ان المخاطب اذا سمع الحكم به اذ سمع في هذه الصورة
 قبل ذكر المحكوم عليه فيلزم ان يكون هو الصنف اذ من شأنها ان تتقرر في الدهن
 قبل ذكر الوصف فالحكم عليه المذكور بعده يكون كالمختص بالصنف نادا
 حكم عليه بالمحكوم به المتقدم كان الحكم على مختص واخرى بالفرق من المبتدا والفا
 بانه انما كان الاصل في المبتدا التوفيق لانه في اول الكلام بان لم يكن معلوما
 للمخاطب بان لم يكن معرفته او قرينها فافاد به بعبارة اولانا في الحكم
 على شي محمول بخلاف الفاعل فان التقدم عليه وهو مناط النايه في الفعل
 فلم يال يتكرر الفاعل في ان مناط النايه في الاسباب هو الجزو في الفعل
 هو التمدد فلم يبق المبتدا معرفته او قرينها منها لم توجه المخاطب فلا يترتب
 بذكر بعده وهو مناط النايه بخلاف الفعل فان الفعل الذي هو مناط النايه

فهي مقدم تكمال الفاعل حصل له الفاعل مع كون علمه كرم وهذا معنى ما يتبادر من
العرض باب الفاعل هو الاسناد وان كان لا يخفى في بعض احواله عن الاخبار ومعظم الفهم
باب المبتدأ هو الاخبار وان كان لا يخفى عن الاسناد ومن العلوم ان الاخبار لا ينفرد
حق الا ان كان يكون الخبر عنه معرفة او قريبا منها والاسناد لا يستغنى ذلك
الاخبار ^{الاراء} عده فيها لا يمكن فيه من الاتبيات هذا ويمكن ان يحاط عن الاراد الذي في الخبر
بسبب تقدم الحكم الى العلوم بحمله اراعتباري اعتبر الحكم في دونه ساعا على علم
وحمل خبره في الذكر عليه وليلا عليه بحيث يعرف السامع ان علم الخبر على تخمير وليس
المادة ان التكلم حكم او اعلى غير محصور في تقدم الحكم علمه تخمير الحكم عليه وقد روي
بعضهم ود على صاحب التفسير شارح السقط حيث قال في الخبر ان اشرف لازم هو انما
انه اراد في الدنيا حذف الحذف واوصل الفعل واما انه منتهى معنى افاضات وفي شرح
المفتاح وحمل خبره مسندا الى ضمير يلمح على ان الدنيا مقول منه لغرض المعنى وعلى
انها مشمول به على ضمير الانشراح معنى الانارة او كونه معدا بنفسه على ما في التفسير
مدول عن الظاهر القوي لما الضعيف المعنى وقيل الاحسن ان جعل لثمة مبتدأ خبر محذوف
اي لثمة موصوفة بكلمات يكون نفس الضمير وما عطف عليه بها ناو بدلا او يكون المضاف خارجا
عما نحن فيه وقيل المراد ببعض شارح اسات الاضاح ووجه كونه سهوا فوات جزالة
المعنى وهو المبالغة في المدح اذ المعنى على تقدير كون الدنيا منقولة فيه از هذه الثلاثة
انفسها متشرفة في الدنيا بمعناها ولا يتعدى اشراقها الى الدنيا وعلى تقدير كونها
منقولة ان هذه المثلثة يصير بمعناها منور للدنيا وليست بمعناها بحيث يبلغ مبلغا
في درجات الكمال في الاشراق انعلست اسقتها على الدنيا وصارت الدنيا مشرفة
من انفسها سراسعها سوا فقد اشراقها ادلا والتقدير السابق بمعزل عن هذا المعنى
فقطلا من التقدير الاول لانه كلام يقتضي ان يكون عن حجب وقيل يظهر ويكتشف

وهو من الاقرار بوزن الافعال والرائية الثانية زائدة وهو ما خوذ من القوم
بمعنى الانكسار والضعف وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة اي التي
تكون المسند فيها في الدرجة الاولى اذ الفاعل المبتدأ الذي في قوله واختصاصه
بزمان معين دون النبوت فيحصل المسند فعلا لانه هو الدال على التحدد دون الام
وتقدم ذلك المسند على الفعل البتة على ما سنده هو البتة في الدرجة الاولى
لان المسند اليه الذي سنده اليه الفعل ابتداء كون فاعلا وتقدم الفعل على الفاعل
واجب ^{واجب} والاشكال منه هذا الاشكال مع جوازه بقوله يمكن ان يحاط بها
اوراد الفاضل ناصر الدين الترمذي استاد الشارح رح وامتناع اسناد
الفعل الى المبتدأ الخ جوب لما عسى يتبادر من اسناد الفعل الى المبتدأ فيلزم الربط
بالضمير العائد اليه منتهى لما مرح به ايده النحوانه لا بد له من عايد اذا كان مشتقا
فانه ممنوع كيف وقد صرح السكاكي بان المبتدأ لكونه مبتدأ مستدعي
ان يبتدأ به شي فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه
فينعقد بينهما حكم سوا كان خاليا عن ضمير المبتدأ او مستغفاه وسجي ما فيه في كلام
الشارح ^{الشارح} فكم محقق الطمان الفاجاء والعذر ان يكون بشرط ان يكون مقرونة
بما الكافة قال الشيخ الرضي دعي ما الكافة فيكون تكامله معان حاج شبه مضمون
جاء بمضمون اخري كما كانت قبل الكف وثانيها ان يكون كما يعني لعل على ميبويه
عن العرب اسطرى كما اسك اي لعل اسك وثانيها ان يكون بمعنى قران الفعلين
الفعلين في الوجود نحو ادخل في سلم الاسام والكاف زيدا بعدد وعنده الكوفية
له معنى رابع وهو ان يكون بمعنى كما على ان يكون علمه كما حذف السامع
ولذا جوزوا نصب الضارع بعدد والبصر به ينكرون كونه بمعنى كما واستحسن
المبرد القولين ^{المبرد} وبلايه شروع في توجيه كلام السكاكي كما وجهه بنوع

به الشافعي وعن الثاني ^{المثل} كان اول الاسانيد الخ فيل اذا كان الاسناد الاول
 في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ كان بهذا الاسناد وفي الدرجة الاولى فكيف
 يتصور قسوح هذه الامثلة بهذا التبدل بل يجب ان يكون في اوله فيه واره يتفاد
 على القاعدة العامة ان الفعل يقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى ولكن بان
 المراد بما يسند اليه هو السند اليه في الجملة التي وقعت مبتدا وخبر المبتدأ فينبغي ان يقال
 ثم انه بعدى من نظرية بعض الفخار اراد بما في الفاعل من صيا الدبر العشار
 ولم ير ولا طيف خيال في المعاج طيف لصال فحه في اليوم الا بالتميم
 لطيف المعال ارق بازح ذي دلال يقول منه طاف الخيال بطيف لطيف وطاف
 وسيعمل هذا في تمام المبالغة من تقي الشئ عن شخص واللاف في التدارك من ملاقة
 تداركته الاول ان لفظ الفتحاح مريح في ان يكون السند جمل فاعليه الخ حيث
 قال واما الحالة المتضمنة لكون الجملة فعلية في اذا كان المراد التجدد وتكون كذلك انطلق
 او نطلق في الفعل موضوع لان التجدد في القول بان نحو انما عرفت واستعرفت
 وزيد عرفت ففقد الثبوت دون التجدد وما فيه والبول بان فاد التجدد والثبوت
 فاعتبار الاسناد في اسناد عرفت الى ان علمه المستكن انما يد الى المبتدأ واسناد
 عرفت بواسطة الضمير الى المبتدأ وذلك لان عرفت مع فاعله جمل فعلية ففقد التجدد
 مع المبتدأ اسميه ففقد الثبوت كما توجه الفاعل المود في من عبارة السكاكي
 وبطلانه ما لا يخفى على من له دون سليم لاسمائه كونه مثل زيد عرفت في حاله واحد
 من الثبوت والتجدد كيف والمحققون صرحوا بان الجملة الاسمية التي يكون الخبر
 الثاني ان قول صاحب الفتحاح وقول في الدرجة
 الاولى الخ كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل
 الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم اى الفاضل الترمذي حيث قال لما كان اول الاسانيد

دفعه

ز

في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والسند اليه بهذا
 الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة ظاهرة بقوله في الدرجة الاولى
 وبينهم من كلامه زعمه ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى في الامثلة المذكورة اسناد
 الفعل الى المبتدأ ولذا اصرر عنه بقوله في الدرجة الاولى الثالث ان حمل
 قوله في تحت التقوى صرفه الى المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
 بعد الخ ذكرنا شرحه للفتاح ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ اما لا يتولى له الخ
 ولا يطابق اصولهم واضانته استدعا به الى المبتدأ من حيث كونه مبتدا لا يستقيم
 لانه لا يستدعي الا اسناد المحرور هو الجملة لا الفعل واجيب عنه بان التقوى
 للاسناد الحاصل بالصرف هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية ما بعده
 ولا شك ان مطلق هذه الصلاحية لا يتوقف على الضمير لوجودها حيث لا ضمير
 كما في قولك زيد غلامك الرابع انما اراد بالاسناد الخ يمكن ان يقال
 وهنا اسناد اخر متاخر للاسناد بالضمير المذكورين بان اسناد الفعل الى الضمير المتاخر
 اصطلاحا مستدعي اسنائه الى ما يعود اليه من جهة المعنى كما يقول في مرتبة زيد
 تمام ان القيام مستند الى زيد ووجه صرح في شرح الفتحاح واثار اية بقوله
 فلا بد ههنا من زيادة اعتبار واختاره في توجيه كلام السكاكي مع ما فيه
 من الاستبعاد والاستبعاد اما الاستبعاد فلا يملك به احد من اهل العربية
 واما الاستبعاد فلا مراد اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ مخالف لاصولهم ان
 مصنف المبتدأ انما هو مع الخبر لا غير وكلام الفتحاح ايضا لا يخفى على عارف
 بذلك حيث قال لانه انما يدل على اوله اسناد الفعل الى الضمير وهو خلاف
 المطلوب وانما المطلوب ادليه الاسناد الى المبتدأ والمقدم عليه وعلى
 اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه بل بصراحته على ان اسناد الفعل

الى الضمير بتقديم على الاسناد الى المبتدأ سواء كان الاسناد اليه باعتبار استدعائه ما
يصلح ان يكون خراجا عنه او باعتبار توسط الضمير اليه ووجه التامثل الشريف
المرجاني بان خبر المبتدأ اذا كان معلوما مستدرا الى ضمير فاسناد الفعل اليه الضمير
لا يتوقف الا على تحققه فاعلم ان الضمير ارتباطا بمتعلقه لم يجمع الاربعة اجزائه
بالاخر صلاحه كونه خبرا للمبتدأ صرفه المبتدأ الى نفسه لم يلاحظ ان هذا الضمير
عائدا الى المبتدأ وعبارة عنه تكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتدأ حقيقة
ويحصل اسناد اخر مغاير للاسناد الاول باعتبار الاسناد الثاني متأخر
عن الاول لتوقيفه على الارتباط الذي بين الفعل والضمير لم يحصل مجموع صلاح كونه
خبر المبتدأ بناء على ان الصالح للحرية في هذه الصورة هو الجملة لا الفعل وحده
والاعتبار الثالث متأخر عن الثاني اذ بعد تحقق الفعل والضمير المرتبط
بالاخر يتحقق الاسناد بلا توقف على شيء واما الثالث فنوع بوقفة على
موقف على اعتبار كون الضمير عائدا الى المبتدأ عبارة عنه فتكون الاسناد
اليه اسنادا الى المبتدأ في الحقيقة ولا شك ان هذا منه الضمير المرتبط به الفعل
ومتأخر عنه وزيغ في شرحه للفتاح بان الاسناد الى المبتدأ صرفه ما بعده
الى نفسه متقدم على الاسناد من اي الاسناد الى الضمير والاسناد الى المبتدأ
يتوسط عود الضمير اليه لان مقتضى هذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع
مطلق صلاحه ما ذكر بعده وملاحظه هذا المطلق متقدم على اعتبار اسماله
على الضمير وعونه الى المبتدأ وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا مقتضى الاسناد
اللائم وكذا لم يحتج في دفع التناقض لما يحمل به الف مثل الودح ان
ما سبق اي من استدعاء المبتدأ كونه مبتدأ ان مسند اليه شيء بناء على الاصطلاح
السادج لان التوكيد نحو عود مسند الى الضمير ولا ثم اليه ثانية فمجمعه

الى الاصطلاح واما القول بانه مسند اليه ابتداء بواسطه عود الضمير مسند اليه ثانيا
فبالنظر الى المعنى والاصطلاح لا الى الاصطلاح وحده واذا اختلفت الجهات لم يكن
بين كلاميه تدافع وهذا معنى الاختار يريد به الى الاسناد الى المبتدأ يتوسط
الضمير لا يتوسطه لانه التجدد تقدم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الثانية فيخرج
هذا الاعتبار ايا اعتبار الاسناد بتوسط الضمير بقوله في الدرجة الاولى وهذا
يظهر ان قوله الشيخ هباني انه من الحلواني ان حاصل قوله وقوله في الدرجة الاولى
اختار الخ انه اختار من خروجه لا عن دخول ليس معنى ذلك انكرم الشيخ عبي الخوارزمي
وانما قال كثيرا ما ذكر ان لم يتل جميع ما ذكر او ما ذكر على ان يكون ما عابه فتكون
بمعنى جميع ما ذكر او لوقال كذا لك ان كان معناه جميع ما ذكرنا البابين غير مختص بهما بل
بحرئ جميعه في غير البابين اي في بابيها في الجملة ولو في شيء ما يبايرها وليس كذلك
وله اعدل عنه الى قوله كثيرا ما ذكر واما ما يقال من انه اشارة الى ود على
الفاضل الروزي ومحمول ما قاله ان قوله كذا من اشارة الى ان كثيرا ما ذكرنا البابين غير مختص
بها بل بحرئ في كل ما يبايرها لكن قليل منه مختص بها كالتعريف والتقدم فان التعريف
لا بحرئ في الحال والتميز والتقدم لا بحرئ في المضاف اليه ولو قال ما ذكرنا
الى عموم ما ذكرنا لا يستلزم جريانه في كل ما يبايرها واللازم بان ذلك اللازم
ومحمول ما ذكرنا الشارح منع الملازمة الى انهاء لوقال جميع ما ذكرنا البابين غير
مختص بها يلزم ما ذكرنا من الجريان اذ لا يكفي لاسناد الاختصاص بوث شيء
ذكرنا واحد ما يبايرها قد سبقت اشارة اجمالية بمعنى في التسمية بقوله كثيرا
ما ذكرنا غير مختص بها والاول اولى بوجهه بان كل ذلك لان الكلام في احوال
متعلقات الفعل من الذكر والمحدث والتقدم ودر احوال التقدم والان كل واحد
من الفعل والنقل في التقدم ودر العكس ويسعد ذلك قوله فيما بعد ان والم يذكر الفعل

به وفي بعض النسخ لم يذكر قوله والاول اول يعرف بالتام ومن هذا علم ان ما ذكر ان
 يلبيسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه كاصحج به في الايضاح حيث قال لعلم انبساطه به
 من جهة وقوعه عليه علم ان مراده بالمفعول هو المفعول به لان المفعول به على ما قاله الشيخ
 عبد القاهر اتى الفاعيل والحاجة اليه اسرو فيل انما حضر الجف بجذ المفعول به لتزبيد
 الفاعل في كونه من مفعول الفعل وكثر الحدف فيه تكرار شايب واحوال غير من المفاعيل
 وسائر المقلات تعلم بالمقاييس ويكون كلاما مع من انبسط له اعطاه له انما يميز
 الاحسن ان يقال ويكون كلاما مع من انبسط له اعطاه له ادري ما عطاه لما في قوله
 من اهام القصص مع عدم سماعه الكلام المومن غير كرم اليفر عن الحب ولد الفرز
 وفي شرحه للمفتاح العرب بالكسر الذي يخرج بسهولة لعله بخارجة والمحب يفتح الحاد وكسرها
 هو الرجل الخداع للجزير متول منه خبيب يارجل يحب خبا لكر الراء بالفتح للانثبة
 بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير بعلمه اهام اي انبسطه في وهو السامع وانما يريد لفظ
 اهام لظهور ان الحمل على البعض لا يعود الى الترجيح حقيقة اذ ربما يكون في الواقع رجحات
 لان غاية الامر تساوي الكل في تحقق الحقيقة فيه لا في جميع الجهات اذ قد يقع ما عسى يتم
 ان الملك على الاستفراق بنا على ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح
 لاحد المتساويين على الاخر بناء على كون المقام خطايا وبوجوب كونه استدلاليا
 لانا نتول لانم النافاه الخ قيل هذا الاعتدال ركيك جدا اذا القى عند ارباب
 البلاغة كما مر هو المعاني المقصود للتكلم وما لا يكون مقصودا له وان فهم من العباد
 لا يمتد به ولا بعد من خوام الزاكيه يدل عليه ما قاله السكاكي في تمثيل الخاصية
 مثل ما سبق لما فهمك من تركيب ان زيدا مطلقا اذا سمعته عن العارف بصناعه
 الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك اورد الاكثار ومن تركيب زيدا مطلقا
 من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار ومن نحو مطلق ترك المسند اليه من انه يلزم ان

يكن

يكون المطلوب وجه الاختصار وصرح في نفسه من المون فان التكلم اذ لم يكن لمجى الا
 يلتفت الى ما يفهم من كلامه لانه غير مقصود له فان لم يكن التميم في افراد الفعل معتراني
 المرز والمقصود لم يكن ما يعتد به غيرهم والاطراف الاعتدال ان يقال ان التميم
 للعموم في افراد الفعل هو الفعل بمعونه المقام الخطي وذلك لا ينافي كون القصر
 من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور بما في الباب ان لا يكون العموم
 مقصودا بنفس الفعل بل به مع معونه المقام ويكون ان الاله الركاكة عن اعتدال الشايع
 بان الوجه الاصل والمقصود الاول للتكلم بوث الفعل لتأمله او تفيه عنها لا انه
 اورد كلامه في المقام الخطي على وجه يشعر بانه قصد كلامه التميم في افراد الفعل
 بحيث يفهم السامع منه ان القصد الى ان التميم في حق قصدا ان يثبت الفعل
 او تفيه عنه بمعونه المقام وبالجملة تصديقا له التميم انما هو متبعيه قصد بوث
 نفس الفعل او تفيه فحب حله عليه عند صدوره عن العارف بصناعه الكلام ولا يلزم
 ان يكون المعنى في الكلام ما هو المقصود الاصل فقط بل المقصود مطلقا يدل
 على ذلك انهم اعتبروا في باب الكناية المعنى الحقيقي لا كونه مقصودا اصليا
 وبالذات بل ليتقبل للمعنى المقصود بالكناه وكان التاميل قال والاطراف لذلك
 ثم اعلم ان قيد الاطلاق ليس مذكورا في كلام السكاكي حيث قال او القصد
 لما نفس الفعل ينزل المتعدي منزله الا انه وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق
 بالمفعول ولا يدل على قطع النظر عن اعتبار عموم افراد الفعل او خصوصها فلا اشكال
 في كلامه والمصنف رحمه الله ذكر قيد الاطلاق وفسره بانثله السامع وحمل
 كلام السكاكي على ذلك فانه عليه السؤال المذكور ثم المذكور في شرحه للمفتاح
 ذلك العلامة الشرايحي حيث قال في تفسير كلام السكاكي من قوله بالاطراف
 المذكورة ان له اللام الاستفراق هكذا على ما تقدم في فحواش الحواشي بالضم

ونزول الجود غير حاتم منزله العدم ونزول الفعل الذي هو غير الاعطاء منزله العدم
 فمنه فلان على هذا هو انه لا يحرم بوجد هذه الحقيقة لا غيرها نعم اذا حل
 على التعميم ان ادائه بوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غير بوجد الاعطاء فيبينه هذا الاعطاء
 عليه ويكون من قصر الموصوف على المصنوع وذلك لانه لما كان غير بوجد الموصوف من اذاد
 الاعطاء لم يكن الموصوف بوجد ذلك الفرد فلا يجوز موجبا لكل فرد وهو خلاف المقدر
 بعد على رأي السكاكي واما على رأي الشيخ عبد القادر فتقدم المسند اليه ايضا بنبيه
 المسند وهو الاعطاء عليه كما مر ان من ذهب الى ان وقع مبداء الفعل في التخصيص
 ولما والاقدم يكون للتخصيص وقد يكون التقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا مفعولا
 مثبتا كان الفعل او منفيا يوجب هذا ما نقل عن ابن ابي عمير في حاشية شرح قوله
 ان الردود عقلا ومثلا هو اصحاح الحصر في مثل فلان يعطى على ما زعم السارح الملك
 واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب الفتح واما الحصر الثاني
 فما على التقدم فلا يصح شرح الكلام الفتح على ما عرف من منعه دلالته على ان
 يمكن ان يحصل الحصر من التام وفرض الكلام في صورة بدل قرائن التام او الوقوع على
 جواب السؤال عليه فانه اذا نظر خطا من نصف في مسلة دقيقة وقلت هو
 رجل يحوي بغيره منه انه لا يعلم غير المحموله دخل في تحقيق الدقائق او سلت
 عن شأن فلان وما مستقل به ووجهه من حقايق الانفال فقلت فلان يعطى
 يكتب او غير ذلك فهم منه انه مقصور على الجاد ما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك
 لا يصح مطلنا ولا قرينه هنا على التسليم فلا يصح فان هذا المقام ما وقع
 خطا عظم يريد به الخلق الى حيث قال وما فهمه المؤلف من ان في العموم من ترك
 صاحب الفتح في الجماله التخصيص لترك الفعل وهو والقصد الى تنس الفعل
 بنزول المقدي منزله اللازم دسما بان في قوله فلان يعطى لما معنى فيلزم الاعطاء ويوجد

الحقيقة

للحقيقة ايهما للبالغه بالطريق المذكورة اذ قاله اللام للاستفاد جاملا قوله
 بالطريق المذكور ارجح على قوله اذا كان المقام خطا بيا وسوما في قول المؤلف هنا
 ان في العموم في ايراد الفعل بملء ايهام ان القصد الى فرد دون اخرج عن الحقيقة
 فيها حكم انما يكون كذلك ان لو حل قوله بالطريق المذكور على ما حله المؤلف لما لو حل على قوله في
 آخر بحث اذ قاله اللام للاستفاد من حل المصنف باللام على الاختصار ببالغة مثل حاتم
 الجواد وخالد النجاشي ما يفيد الاختصار ببالغة بنزول جود غير حاتم وسجاعة غير خاله
 منزله العدم فليس كما فهمه ثم اورد كلاما طويلا لا طائل تحته فالجواب ما ذكره السارح
 لان المثال غير ذلك والاعراض عنه من الايدان ادل من ان يرى مضمرا
 تارة وسبع واع اصار لغات المعنى المقصود وسو كمال الاشهاد والجلال ان ذكر
 المفعول قد يشعربانه لولم يذكر لكان يحتمل على المرابي والسامع لان ذكر الشيء لشخص
 يدل على خفايه عنده لما لا يخلف ما اذا حذف فان عدم ذكره لشخص في مقام
 اراده ان يفهم ذلك الشخص يشعر بانها عنده وانا قلنا بل قصد
 بقلبه بعمول يدل عليه صريح كلام الايضاح الضرب الثاني ان يكون الضرب اذ قلته
 بمقول ويشوبه ايضا قوله وجب التقدير وان فرض لا يفهم اشهد
 بعدم التلازم في الواقع لجواز تحقق تقيم ايراد الفعل دون تقيم المفعول بان ينقل
 كل ايراد الاعطاء في حق شخص معني فلا يلزم من التعميم اصلا لاني الوجود ولا في الاعتبار
 والقصد قوله عليه ولكن ساحة الصبر اوسع وبعده واعداده وحر الكمال ملته
 وبينهم الناي بالدخاير يولد اصابي النحول في الصمحاء النحول الزال وند
 محل حسه بخل وحل حسه بالكر ايضا نحو لا الفتح انصح وبنا لسمعت الناقه
 مروا اذا سمعت ضرها لم يدروا من الناقه اي دولتها والري على بغير الناقه
 الكبير البكر عن الكساي ديت ليعني ان تدور على السحابة ابو زيد هو غير هو

والجمع ما ياد في شرح الايضاح فرت حمول جليها والفت في استخراج الدرع
منها من قولهم مريض فخرج النساء اي بالفت في جليها واستخراج الدر منها لا يقال
يحمل ان يريد فيه رد على الخيال حيث قال ولما قيل ان سؤل الحكم السابق وهو قوله
فلم يبق من المنوق غير تفكرى يدل على ان البكاه ههنا مفيد باليكاء التفكرى اذ العزم
انه لم يبق منه غير تفكرى فيكون من هذا القبيل قال جليل فلا ان على اذالم سؤل
في الفتحاح محامل عليه اي بال وتماثلت على نفسى ان تكلفت النسي على مشتبه
واذا فعل من كره للخبريد الخ كذا قرره الفاضل الرضوي في شرح الكافي في معنى لفظه
في باب الانشا ان شاء الله تعالى ولم ادرج لارضية بشعرى هذا البيت الذي الرية
من قصيد في ليل اي رده ان اي شعري لا شعري في نفسه يعولوا بعد قوله لا
والطبع من الناس وبعده ولكن الكرام لم تثنى فلا اجري اذا ما قيل كالا معنى في ادرج
ليما قل بشعرى بسبب احابته المال وكونه غنيا طلبا لرضاء وانما افكر
ونشأ للكرام من الناس ويحتمل ان يكون ان يكون احاب والاعتناء على الطرف
بعد الفاضل اي وقت احابته المال ولكن المائل للادب في شهد ان القصد
في هذا التمام الى المفعول اما في المال الاول فلا في التمام تمام البالفرد المرفوع
الالام واما في المثال الثاني فلا في التمام تمام على انه في تصنيف كمال التمثيل
ونشأ الكرم بحيث لا يختص دعوه بواحد دون واحد فلو جعل من قبيل ما نزل
اللازم لو باقيات المقصود ولذا جعل صاحب الفتحاح الخ وادخله لا في التمام
واما الحالة المتضمنة لترك مفعوله في القصد الى التعم والامتناع عن ان يقع
السام على ما ذكره دون غيره مع الاختصار وانه احد انواع سبب البلاغة حيث هو
بتقليل اللفظ الى كثير المعنى كقولهم في باب البلاغة فلا يبطي ويمنع ويقل ويبلغ
وبني ويديم وقوله عرف بلا واسه يدعوا الى دار السلام والقصد الى نشر النثر

سز

بتنزيل المتعدي منزله الالام ذهبا بالجو فلا ان يعطى للمعنى فيقول لا اعطاه يوجد
المقتضية حيث مثل في الاعتبار من نحو فلا ان يعطى ايا الى الحيوان لا اعتبارا
المثال المذكور بخلاف الالام الكريمة فانها غير بلاية للاعتبار بخلاف الاعتبار
الاول وقد سيجب الخ اجيب عنه بان في التعم في المفعول
حد منه يتصور على وجهين اح ان يكون هناك قرينه دالة على تميز مفعول مدلوله عام
كأن قوله قد كان منك ما يولم عند قيام قرينه بان يتقدم عليه ذكر كل احد ثم يقال
يستند العموم من المقدور ولا دخل للحد في فيه بل هو مجرد الاختصار والمثال
ان لا يكون هناك قرينه دالة على تميز مفعول عام لكن يتوصل بعدم ذكر المفعول
في التمام الخطابي بالتقدم عاما بنا على ان تتدبر خامس دون اخر ترجيح
لاحد المتساويين على الاخر فيكون الحد مفضل في تقدير عام بخلاف الوجه
الاول فلهذا حكموا بان مفعول قد يكون مجرد الاختصار وقد يكون التعميم
مع الاختصار والشارح رجح مثل الجواب عن البحث بعينه في شرح الفتحاح
حيث قال واجيب بانه يجوز ان يدل القرينه على ان هناك محذوف من غير دالة
على حضور ما روعى ويحل على العموم مدارا لترجيح بلاية فيجمع اسنادا واثباتا
لما قصد التعميم والاختصار الخ وهو ذكر لما سبق في قوله بحسب التقدير
بحسب القرائن ولا حاجة اليه فيه بحث وهو ان يقال ان المعنى عند قيام
قرينه دالة على عموم المقدور فيحصل التعميم من عموم المقدور ويكون الحد مجرد الاختصار
قد طويلا يد من ذكر فيندفع ما زعمه ان رجح ذكر محقق قوله واما التعميم مع
الاختصار على ان الدعاء بمعنى التسمية الخ قال البياض في التفسير والدعاء
في الالام بمعنى التسمية وهو يعمد الى ما مفعول ليزج ف اواما استغناء عنه او التخصيص
ولذا قال صاحب اللسان هو ابتداء الاسم او بهذا او اذ كذا او ما هذا او ما هذا

والشؤون انا عوض عن المضاف اليه وما حله للاهلام الموكدة لما في اي مدبر الاله
تسميه وذكروا في التسميه ما له ليس برأى الى احد الامير المذكورين ولكن لاسماها
وقوداته عز وجل لا في التسميه للذات بل للاسم والمعنى ايا ما تدعوا فهو حسن
موضع موضعه قوله فله الاسما الحسن لانه اذا حسنت اسما وكلها حسن فله ان الاسما
لانها منها الى هذا كلام الكشف في دفعه منه انه لا يلزم ان يكون له ما في التسميه
التي بل يجوز ان يكون معنى التسميه فيقولون ان يكون معنى الذكر
فيقولون في المفعول واحد والخير انا هو من التسميه به من الاسمين او الذكر بينهما
دون المسمين فلا يلزم الشرك ولا عطف التي على نفسه فغير يلزم احد المذكورين
اذا اتى الله تعالى معناه الحقيقي والافعال الشارح روح ادلو كان له على معنى هذا
فليتأمل فيه دقة وجه التامل اما في كلام الشيخين فانها اعتبر انفس الفرد التي
من غير ملاحظة المخصوص ما يتعلق بها من العلم والابل الى سواها كما زعموه ودها يستقيم
او الماد ولو اوظف المعلق بالمفعول مع ملاحظة المخصوص ما يتعلق بها لادى الى الفساد
المعنى واهام ان الرحم عليها ليس من جهة انها على الدود والناس على السقي بل من جهة ان
مدودها غنم ومنهم ابل بناء على ما تقرر من ان النفي والاثبات فيا يوحى الى التبيد
دون اصل الحكم كافي قوله ما لك منع افاك الاكر واما في كلام السكاكي فانه اعتبر
الدود والسقي متعلقين بمفعول محصور والافان في معنى ان الرحم في
نفس الامرا فاعلم من جهة ان مدودها عنها الفاضله اليها ومنتهى ابلهم المحض بهم
ومرجع الرحم هو التبيد الاخر وهو الاضافه دون محصور المفعول المضاف اليها
المعلق بالدود والمضاف اليهم المتعلق بالسقي فيكون كما زعموه مدودها بالاله واستقيم
غما لم يبق الرحم على حاله ادلا اعتبار محصور المفعول فلا بد ما قاله الشيخان
لكن يرد عليها انه لو كانتا تدودان عن غنمها بل مواشيهم وكانوا يتقون غير مواشيهم

بر

بل غنمها او مدودان غنمها لكن يتقون بها ما وانه لما كان الرحم اقربا على حاله
لصدور نفس الدود عنها والسقي غنمها ولا يجمع بينهما فظهر ان كلام السكاكي
دقة ولطفا وهذا محمول ما نقل عنه في الجواشي از وجه الثالث بل انه لو عرف
انها كانتا تدودان غنم الغنم او مواشي الغنم اسمها غنمها ومواشيها لم يكن
ذلك محالا لترحم بل للتعنف بها وكذا لو كان الناس يتقون غنمها مدودها
لما لم يلزم في محل الرحم فالشيخان قد اعتبر التقييد بالمفعول اي بمفعول ما الى
مفعول كان غنما او ابلا وصاحب الفتاح القيد الاخير الذي هو الاضافه
نعم لو اعتبر الشيخان الفعل باعتبار تعلقه بمفعول ما مضاف اليها واليه كلف
الاشكال واستحال القيام واسه اعلم بحقيقته الحال اي ما قلنا انما
ابنضك نفي لما قاله الشوكون من ان محذور دونه وجه وقلاه وذلك خبر انتدفع
الوجه بسبب انه سئل عن اصحاب الكلف او الروح ساخر كبر عما من غير
ان يقول ان شاء الله او نحو ذلك ذلك كقولك في نظره للساز عنه
او عكسه او غير ذلك ما يناسب القيام وكان على المصنف ان يذكر ما كان
الاحسن ان يقول بل قوله لا بد من الخطا لانه الاختصاص امر اعتد رايه لم يذكر
ودل الخطا في الاشتراك وما يتعلق من التاكيد بوجه اعتد اعلى المقاييس
باسبق ولم يره بحيث يتبادل الاثبات في مباحث الخبر كما اعتد رعه
الشارح في ترك اسباب التقدم نعم اذا كان متقربيه الخ كما اذا ظن
المخالف في ظنا سدا انك ضربت زيد او ظن ايضا سدا انك تقتدر ان
مضربك غير زيد فتقول لك زيد اضربت لا غير فتقول له قصدا الى انكار
نفس الفعل وهو الضرب ما زيد اضربت ولا غير مقدم المفعول ليكون على
وقد كلفه للاختصاص الذي هو مقتضى لزوم التناقض فيصح واما

الثاني فلان مبنى الكلام الخ و ذلك لان تقدم المفعول انا هو له دلالة في المفعول وطريق
الاستدراك بالنقل انما يقع اذا وقع الخطا في الفعل فتبينت وقالت ما ضربت زيدا ولكن
اكرمه ومعلوم ان ليس المقصود التخصيص لاننا كدنا على تأكيد فيبقى بازدياد
التأكيد اخفا ان امس كل تأكيد على تأكيد تخصيصا كما في قولك ان زيدا التام اذ فيه
تأكيد على تأكيد ولا تخصيص اصلا لكن القصر كيد على تأكيد بوجه مخصوص ويؤي القصر
بازدياد التأكيد انما يتحقق اذا كان التأكيد التخصيص اما مجرد التأكيد فلا فني مثل
زيد اكرمه اذا قدر المفسر بوجه اخر التخصيص الكلام هكذا زيد اكرهت ربه
فالفسر متعلق بزيد متعلق اختصاصا فاذ جعل المفسر المتعلق بضمير ايضا متعلقا
به متعلق المفسر يتقوى الاختصاص من يازد ياد التأكيد فيكون انما له الاختصاص
او كد من اياك عبدا اما اذا لم يجعل المفسر المتعلق بضمير متعلقا به على وجه الاختصاص
في يكون هناك تأكيد على تأكيد لا في انما له الاختصاص من بل متعلق الفعل بزيد نعم
لوقيل معنى الاختصاص اثبات التعلق له ونفيه عن غيره وبالتأكيد على التأكيد يتقوى
لجز الاول وهو اثبات التعلق له فكان يقوى معنى الاختصاص حاصله في الجملة
تقوى خبره لكن لا يخفى ما فيه ولا غبار في كلام السارح رحمه الله اذ غرضه
حصول التقوى بصورة تأكيد على تأكيد في الجملة وهذا القدر كان ما قصد
ولم يمتد فيه التخصيص لان القصر منه مجرد تفريق الفعل لا بيان كنيه تعلقه
بالمفعول يريد ان يفسر ما يقتضي معنى العطف وهو التباين وما يقتضي معنى التثنية
وهو الاجاء والتفسير بحسب الاجاء والنوع والعطف بحسب التباين التثنية واستغناء
ومذيقا فانه عطف احدى الرهمن على الاخرى بحرف التثنية التثنية واستغناء
اذا اراد الرهبة كما في قوله عليك بالطاعات الافضل فالافضل والمعنى صوب ربه
عسى ربه وح قد لاحظ التنزل في افرادها رتبة كما في المثال المذكور وقد لاحظ

الر

الترقي بها رتبة والثالث تفاوت بين المطوفات في الرتبة فنزل لا وترقا كادرك
الملاح في سور الصافات ولا خفا ان الحل على الترتيب اسبب هنا وانما لاحظته
الاختصاص من الثاني اول وتختلف المطوفات في وضعها فلا يلزم منه الاجاء
وقيل الفاجواب شرط محدود وتقدر الكلام مما لم ينشئ فارصوني محدث
الشرط مع اداته بعونه التام ودلالة التام عليه وقدم المفعول عوضا عنه مع افاد
التقدم امر من اخر من الاختصاص وصوره التام توسطه في الكلام على هو
فصار هكذا وايي فارصوني كذا الفعل تأكيد وتقدر انصار مكدا وايي فارصوني
ارصوني ثم حدث الاول وهو باقضا الى فعل الثاني تفرقه واذا التاثير
ولم يحدث لعدم الدلالة فيه على التام مع كونها دالة على الشرط المحدود وقس
على هذا اوركب فكبرو الرجفان هو ونظايرها لكن العمل هنا اقل وبعضهم قالوا
ان قوله اما مقدمه في امثال هذا المقام وفي حله اي صاحب النشاف
الثاني في عبود جزا الشرط متاح يدل عليها ايضا انه جعل في اياي فارصوني
للعطف على المحدود منه اي اياي ارصوني قوله في النشاح حيث
صرح في اول بحث الفصل والوصل بان قوله عن سلطانه وايي فارصوني
فانما ساع لكون المطوف عليه في حكم اللغوظ به لكونه مفسرا اذ تقدم وايي
ارصوني وقصص هذا التام قد سبق في صدر الكتاب ما يفي هذا التحقيق
وتوجيهه بالمكن ويظهر ذلك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقدم ليس
للتخصيص اعترض عليه بانه نقل عن النشاف انما ان تقدم المفعول قد يكون
موضعا عن الشرط المحدود مع ان له الاختصاص فلا يبعد ان يكون التقدم
مع كونه معا في ان اللزوم المقصود من الكلام ومراعي الحق التام في التوسط
وشاعلا خبر ما التزم حده بغير مفيد للاختصاص ولا استحالة في اجتماع الفوائد

الكتبة في شئ واحد فلا يظهر ما ذكره من التحقيق ان ليس المتقدم منها للتخصيص بل
يظهر ان من المقام النوع عنه واجيب بانه لعل رايه ان هذا التحقيق ظهر منه التقدم
مواد غير التخصيص في اذا كان المقام ما ساعته فيلزم على تلك النوايد فلهذا التحقيق
مدخل في عدم جعل التقدم للتخصيص ويدل عليه قوله لا ظهور حجب لم يتقل ولطهورات
خبر بما فيه من التخلل بل الجواب انه قد علم من التحقيق المذكور ان كله اما بعد ان يكون
ما ذكره يدل اليه قصد الى الاختصار وتكثير المعاني بتقليل اللغة استلزام تلك البراهين
ما هذا التخصيص فلا ينفك عنها في موارد استعمالها واما التخصيص المستند من التقدم
فلا استلزام لها فيها بل هو ما يقصد به اليه باقتضا المقام بعونه القرائن في
النسارح ورح بقوله ويظهر لك ان على ان التخصيص ليس من مقتضاها ما يجب لا ينفك
عن موارد استعمالها بل في الاية المذكورة ما يمنع التخصيص وانما رايه بالتدليل
المذكور في المثال او ما شبه ذلك كالنظيم والمدح والدم او الكراهه
وكونه نصب العين وغير ذلك ما يناسب المقام الغير ذلك من الواضع
ما لا يجب فيه اعتبار التخصيص بل في المناقشه في بعض الاية المذكورة في الاية الاولى
يلزم الحل على التخصيص او ما يبالغه به بل ظلم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم منزله
العدم وفي الاية الثانية حل صاحب اللغات على التخصيص حيث قال في المحرم
صلوه ثم لا صلوا الا الجحيم ثم قال في المعنى في تقدم السلسلة على السلك مثله
في تقدم الجحيم على التصلية ام لا تسلكون الا في هذه السلسلة وكذا في الاية الرابعة
حيث قال الى ربنا طمع ننظر الى ربنا خاصة لا ننظر الى غيرهما وهذا معنى تقدم
الفعول هذا والمقصود التبييد على جواز قصد التخصيص وان كان المناقشه
في المثال ليست من باب المحصلين ويجوز ان يكون المراد من التقدم في الاية المذكورة
وعايد الفاصلة ويجوز ان يكون في الاية الاولى جرد الاهتمام وبهذا في ما قلناه

ايراد المثال للموافقه كما اورد السكاكي كقوله تعالى بل لو امكننا
قال الاولون قالوا ايذا امتا وكناترا باوعظا ما انا لميعونون
في الكلام الاول على ما صرح به الشريف الجرجاني فغده انه يغوانه
غير وان بالمقصود ثم ايراد ما هو كغير الوافقه ولا يجوز ان يقال
انه من عطف البيان للمفعول لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان
لم يكن قال بيانا وتوحيها لوسوسه يعني ان وسوسه مع قطع النظر عما استند
اليه وهو الشيطان لا يصلح مجرد دليل بيان لمجره بل قطع النظر عن فعله لانما علم
منه مطلقا فلا نفهم منه ما يتضح به الوسوسه بل قيل لا بد في الثاني
من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا الاول ولا شبهة ان القول
القيدي هذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لطلق الوسوسه ولا لوسوسه
الشيطان بل لوسوسه الى ادم على ما لا بد من دليل على ذلك معنوم الوسوسه
وهي القول للجنس المتعلق بالحكم المحصور احوالا فلا بد ان يكون تبيين
مستلها على تفصيل ما اجل وامر بالتأمل عقيب بيان عدم جواز كونه
من باب عطف البيان حيث على الاقوال الموجهه تام على ان مجرده القول حيث
استان الى الفاعل مل يصلح بيانا للوسوسه المستند الى الشيطان
من غير ملاحظة القول بعد القول كما يومه على ما قلناه امر لا يمكن لانه
للبيان من المجموع المتعلق بالقول والقيل والقول يظهر ذلك بالتأمل
في حيث طرح الواو حمله بيانا لوسوسه لكم وتبين العذاب
في اللغات حيث طرح الواو حمله بتبين العذاب وما باله وحسب
اثبت جعل التبييد لانه اولى على جعل العذاب وزاد عليه زبانه على هره
كانه جنس لفر وجعل الشارح متعلق البيان ليسوسه لكم ومتعلق التفسير

العذاب مع كون متعلقها العذاب في الكساف تنبيهها على ان سومهم سوال العذاب
هو العذاب ودلاله على ان يدعون في نظم الاية الكريمة تفير ليسوكم ومنها
وجد اخر وهو انه لما عطف التخرج على العذاب ارباب العذاب غير التخرج
كان قيل بعد برهم بالتخرج وبهم فظهر ان قطعه ايف للاحتياط
الح اعترض في الايضاح بان السكاكي قسم القطع الى قسمين اح القطع للاحتياط
وهو ما لم يكن مانع من العطف كافي هذا البيت والثاني القطع للوجوب
وهو ما كان مانع من العطف ومثله بقوله تعالى الله يستهزى بهم قال
لانه لو عطف لعطف اما على حكمي لو او اما على جملة انا معكم ولامها
لا يصح لما مر وكذا قوله تعالى الا انهم هم المفسدون وقوله
الا انهم هم السفهاء وفيه نظر لجواز ان لا يكون المقطوع في كوافع الله
محطون على الجملة المصدر بالطرف وهذا قسم لم سزا متاعه واليه
اشار الشارح رحمه الله بقوله فظهر ان قطعه الى قوله لانه لم سزا
امتناع عطفه على الجملة الشرط واجب عنه بانه لا حاجة به الى ذلك
البيان لان الجملة عنده هي الجزاء والشرط قيد من قبود ما كالطرف
والحال وغيرهما وقيد امتناع العطف على الجزاء ولم يحتج بين
الجزاء والشرط حكم لتوحيد معناه بل اخرى هي المجموع المركب منها
حتى يحتاج الى بيان امتناع العطف عليها ولو فاقش في الجواب بان
العطف على الجزاء المفيد يتصور بوجهين اح ان يحمل القيد جزائش
المعطوف عليه بان يجمع التقييد او لا ثم يقطف عليه ثانيا
في لا يزنم الاشتراك في دس القيد لكونه جزائش المعطوف عليه لا محال من
احكامه وثانها ان يعتبر المعطوف اولام التقييد ثابت فيكون ذلك

القييد

القييد حكما من احكام المعطوف عليه تركا بينه وبين المعطوف فيجوز ان يحذر
عطف الله يستهزى على او من الوجه الاول وكانه المراد من المعطف
على الجملة الشرطية زيادة اذا كان المعطوف عليه مقيدا بقيد متقدم عليه
لان المتبادر الى الخي يات من العطف هو الاحتراكم في القيد وهذا
القدر كان في المنع وانت خبير بانه لا يصير القطع بهذا الاعتبار للوجوب
لبق ما يوم خلاف الراد وان لم يتبادر والحق في الجواب ما قرر في السال
رحم الله في شرح الفتحاح ان الشرطيات المصدر بالواو في هذه الاية
عطف على كانوا او يكونون بقوله ولم عذاب اليهم بما كانوا يكدبون وطاهر
انه لا وجه لعطف الله يستهزى بهم والا انهم هم المفسدون والالا
انهم هم السفهاء على ما كانوا يكدبون ثم المراد بالقطع للاحتياط ان يكون
قبل الجملة كلام يشتمل على مانع من المعطف عليه وكلام لا مانع فيه فيقطع
الحكم عنه لئلا يتصور عطفها على ما هو مشتمل على ذلك المانع وبالقطع
للو جوب ان يكون قبل الجملة كلام مشتمل على مانع ولا يوجد هناك
علا يشتمل على مانع فيقطع للام عاقل وهو با وقوله تعالى
في اذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون قيل في الاية
ايضا ما يمنع من العطف وهو انه اذا كان المعطوف عليه مقيدا بقيد متقدم
عليه في اشتداد في التام الخطابي اشتراكا في القيد وهو ثابت فيها
فيستفي ان يتطوع واجيب بانه قد خالف الظاهر المتبادر اذا كان هو انوك
منه لقريته كما في الاية الكريمة فان الاستقدام في زمان محلي الاصل يشتمل
استحالة ظاهره فلا يخير في نفسه فقطف على المفيد مع قيد بخلاف قوله
الله يستهزى بهم في القرية ههنا ليست ممتلئ في الاية الاولى في الظهور

فلا يلزم من محالته الطاهر للمبادر لقرينه اقوى محالته له لقرنيه اضعف بل
لا يجادونه في التحقيق وذلك كما قيل بنا على اننا ولهم تلك النمايات
او كانت الخلووات منته استهزاهم بالمؤمنين فيكون السند انما للمؤمنين
هو الاستهزاء لما فيها من الاتصال قد يقال ان فصل الجواب
عن السؤال لما فيها من كمال الانتطاع والاختلاف جزاوات فيكون
الفصل الاستثنائي اشبه كمال الانتطاع لانه كمال الاتصال
بالنصب هو الرواية كذا في شرح العلامة الشيرازي حيث قال
بالنصب هو الرواية لا غير ولما عطف عليه وقيل الرفع هو الواقع في النسخ
المقره ان في نزول والنصب انسب بالمعنى لانها من تمام الحاله اي مثل
ان لا يسبح منس الى الله لما عسى يوههم عطفه على انزال وهو في سدد
وقوله وهو تدبر السؤال ناظر الى تليين المعنى وقوله وترك العطف
لما تعليل اللفظ وقوله او غير ذلك بالجبر عطف على ما اضيف اليه مثل
او على تكرار المعنى وهو الموافق لما في المتنازع وذلك لغيرها بالاشعار
شبهه السامع لموضع السؤال وادخله في السؤال بحيث يستغنى عن
ذكره او القصد الى سطر الكلام بعد بدو الجواب المتشعب على التفرع او
التفصيل على بلان السامع وعدم تنبيه له لك لا بعد لبراء الجواب
فيين المجلسين بتاثير الزمن والاسلوب اما التاثير في العرض
وقاها اذا العرض عن الاول بيان ان الكتاب بالغ في الهداية عند الكمال
مقرر انتهى الرب عنه ومحققا لكونه ذلك الكتاب الكامل ومن
الثانيه وصف الكتاب بانه لا يحبى عليهم الا لطاف ولا يؤثر فيهم
الانذار واقا في الاسلوب فلا ن طريق الاولي الحكم على الكتاب بجملة

محدوم

محدومه المبتدأ موصول بخبرها ذكر النفس واحوال المؤمنين وطريقه الثانيه
الحكم على الكافر بقصد اجماله تامه مصدره بان المشعر بالاحذ في فزاد عن
هذا قيل ان يوحى الجمع بينها بالعطف يتلو النون مرر في يوم من يوم الجمع
بين الصب والنون بخلاف قوله ان الا برار لغى بغيره وان الحار
لغى محمدا في سلوبه من باب التنازل لان المحكوم عليه في احداهما مقارن
للمحكم عليه في الاخرى وكذا المحكوم به فهو في الحقيقة كالجاري
عليه برهان الدين موسون بالغيب مع جبه وان كان كلامه سده في
اللفظ غير مانع لشي الا انه في المعنى تابع للمتقين لكونه استيناها واقفا
موقع الجواب عن سوال ناشر عن قوله هدى المتقين فيكون حكمه
المتقين لان الجواب مبني على السؤال والسؤال مبني على منشاها فلا
فرق ح بين كونه كلاما مبتدأ وبين كونه موصولا بالمتقين صندله مجزرا
او مدحاً منصوباً او رفوعاً كالأحوال للمعاطف على تقدير الاتصال
فكذلك على تقدير الانتطاع وذلك لان المعاله انه اذا قيل فلان
عليك فلان يسئل عن سبب علته ويوجب ضمه وذلك لان السامع
حين سماعه ان فلا تار من و تقديته تلك قصدت ما حصل له التقدير
بان لم يجهده سبباً في الجملة لا يعرف خصوصية شيء من الاسباب الغير
الداخل تحت صرح فيحتاج الى السؤال عن السبب اي عن تصور الجواب
بخصوصية فيتم صورها بالمعاطفه عنده تقود و خصوصية السبب
ثم التقدير يكون تلك الخصوصية سبباً مانع الطلب وسوال التقدير
الذي لا يتصور فيه شك وتزداد حتى يوكد في الجواب ثم لو فرض انه غلب
لاواضن بانه سبب محض وقرنا يتوجه السامع حين سماعه ان
مريض في حال خصوصية الى خصوصية ذلك السبب وسال عن كونه سبباً لانه

فيكون المطلوب هو التصديق دون التصور فيكون في الجواب فعل
الح صريح على ما مرنا احوال الاستناد ومعنى الاستحسان ان التاكيد هنا
دون مرتبه التاكيد في الانكار حتى لو ترك لم يبعد ذلك البعد لكن
المستحب باب البلاغه بمنزله الواجب فان قلت اعبر بك
الح قوله فتفاوتت بحسب تفاوت المقامات بيان انه في كل
سبب آليات كماله ان والى والتجريد عنها والتميز بها ان
التمام التحقيق لا اعتبار النوع فالفصل الاول والثانيه فضيله ما
لدلاله التام على ان ما بعد سبب لما قبله وفيه دلالة على تحقق
السبب لدلاله حصول السبب عليه وفي التام اشعار بالتحقق
في الجمل والاختصاص رده جدا وان اقتضى بيان السبب بطريق الموعود في الخبر
للاضحه وللتاثيره فضيله ما حصول اصل التصود ايضا والاولى رده
صدا اذ لادلاله لها على السبب الا عند طائفة من اصوليه وان اقتضى
التصرح بالسببيه فالفصل الثانيه ولللاجه فضيله ما حصول اصل التصود
ايضا والاولى رده وان اقتضى اعتبار النوع مع التصرح بالسببيه
وجب الجمع بين الفوائد كراد كرم الشارح في شرح الفتح ومن تبعه
لان السؤال من غير السبب ايضا الح لاحقا ان السؤال باذا
قال سوال عن مطلق القول بطلت به بالدات صور متوكله موصوفه
وبتوكل صدقوا او كذبوا تقيمين اح بخصوصه والقصود به ههنا ايضا
هو القصور كما هو المنهوي والاراد السابق لما يجب الانس باقنا
القول مبني على الظاهر والتحقيق انه لطلب التصديق ايضا الا انه لما
كان الاختلاف بين التصديقين الاجالي والتفصيلي باعتبار تعيين
اصل الطرفين الى المسند اليه والمسند او قيد من قيودها في ارجع وعنه

في الاخر توسعوا الحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب بصور رده ههنا
وقد عرفت ما في التحقيق وهذه العباره اوضح من قولهم ومنه ما ياتي
بأعمال صفته وقع عبارة اللشاف فلهذا ينبغي ان يعلم ان هذا النوع
من الاستيناف في بيان باعاده اسم ما استوفى عنه المحدث كقولك
قد احسنت الى زيد بن حذاف لا احسانا وبارع باعاده صفته كقولك
احسنت الى زيد بن حذاف القدر اهل له ذلك مثلك فيكون الاستيناف
بأعمال الصفه احسن والبلغ لا يطوارها على بيان الواجب وتخصيص وجه
الشارح وجه اوجه في شرح اللشاف قوله باعاده اسم وبارع ان
صفته بان معناه يحتاج الى التوجيه لانها ليست مذكورة سابقا
حتى يعاد بخلاف قوله باعاده اسم فان لاظهر من قبيل ان في ما
بني فيه الاستيناف على صفته ما استوفى عنه وذلك لان اسم الانسان
اشارة الى الذات ملاحظ تلك الصفه كما قيل ذلك المثار اليه المميز
بتلك الصفات كانه قيل ذلك الكريم الف مثل حقيق بالاحسان صرح
بذلك اللشاف بتوكله وفي اسم الانسان الذي هو دليل ابدان
بان ما يرد عقبيه فالمدكورون قبله اهل لا كساده من اجل الخصال
التي عدت لهم على وجه وصوان جعل الدين يومنون بالغيب موصولا
بالسقين وموقع الاستيناف على اولئك على صدي وهذا الوجه مخرج
اما على الوجه الرابع وصوان جعل الدين يومنون بالغيب الح استيناف
فلا قلت وجه انه اذا ثبت حكمه قد رسوا عن سببه الح
منه فلام يعبر عن محل ميل عليه كلام اللشاف فيكون الاستيناف
بأعمال الصفه احسن والبلغ لا يطوارها على بيان الواجب وتخصيص وكلام

المصنف في الايضاح انما صيغته وسدا ابلغ لا يتوان على بيان السبب
ثباته كما قيل ان الحكم المثبت لزيم في المثال المذكور هو احسان الخاطب
اليه وليس فيه تقدير سوال من الخاطب عن سبب احسانه اليه
كيف وهو علم من غير بالاسباب الخاملة على انما له الاختيار
وتوجيهه بان يتصور ذلك انما في ارادة ان يخرج عن مثل يعرف ذلك
ان لا يعيد جدا وقد يقال الصواب ان يقال لما قلت لها احسن
انما يريد ان يحمله ان يسأل هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه
اليه واقع موقعه ام لا في ذاقيل في حقيق بالاحسان فتقدم الجواب
عن السؤال المقدر واذا قل صد يقك عدم امله لك فتداني كما
هو الجواب عنه حقيقه وهو الحكم بكونه حقيقا بذلك مع زياد ذكر ما يجب
استحقاقه وهو الصداقة القديرة وبذلك يتضح الاستحقاق ويتولى الحكم
فيكون ابلغ واحسن وغاية ما يمكن ان يقال في توجيه كلامه لاخذ ان الرد
السبب ما يكون داعيا الى الشئ وكونه حقيق بالاحسان اليه ما يدعو
اليه في الحكم ويصلح كونه سببا في الجواب كونه تارة ما عانه اسمه ليفيد
ان سبب الحكم كونه حقيقا به من غير توهم من سبب استحقاقه له كذا
الحكم وتارة ما عانه منته ليفيد بيان ان سبب استحقاقه له هو هذا الوجه
وبهذا الترجيح يندفع التخلو ويظهر انما في قوله فيا تقدم والسوال
المقدر فيه لما اذا احسن اليه ليس هو اقرب على صيغة الحكاية كذا الفاعل
او صيغة البني للمفول من الماضي بل الحق ان يتد رهل هو حقيق بالاحسان
واما له وح يستحسن التاكيد في الجواب لانه جمل ملأه الى السائل
عما التردد وقد يستغنى عنه ذكر موجب الامتنان في حق قول

لغاسي

الحامس اسم الساعث وورث حيد بخاطب بني اسد ويكذب في دعواه
في انما هم الى قريش وتنسبهم الى عولي والقوا به فيهم فقال ادعيتهم انوسا
احدكم وسيا الكذب طاهر على هذه الدعوى لان لف من الملائكة في الجليل
المعروفين للتحارة وليس لكم ذا وقد امنهم من الجوع والحزن وانتم طابون
كما ذكره المهرود في فخرج الحامس كذا في الايضاح صبي قال ويجوز
ان يقدروا قوله لم الف وليس لكم لا وجوابا لسوال اقتضا الجواب
المحدوث كانه لما قال الشكلم كذبت قالوا لم كذبتا فقال لم الف وليس
لكم الا ان فلكون في البيت استينافان فلدفع هذا الوم جي بالواد
الساطنة الخ في المختصر فاما دفع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو معنون قوله
لا وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الغالي
حكايه مشتمله على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله عطف
على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء في القول
وانه لو لم يحكم للحكاية فحين ما قال للخاطب لا وايدك الله فلا بد له
من معطوف عليه قال الشيخ عبد القاهر الواو التي لا وايدك الله من
من الواو التي تصدع الحبيان وقيل لما سمع العاصم بن عباد لا وايدك الله
قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على حدود المرد والملاح
وفيه نظر الخ او لا المصنف حيث قال وفيه ايضا نظر لان
الخاطبين في يؤمنون وفي يفسر هو البني ثم قوله يؤمنون بيان لما قبله
على طريق الاستيناف فليكن مع عطوف بغير عليه فالاحسن
فه انما الى ان فاسبق من كلام اللسان حسن وقد صرح بانه
لا احسن فيه فكانه انما قال كذا في تواضع او نظر الى انه احسن

من قول المصنف في الايضاح كما يحكيه الشارع عنه والاقرب ان لا يكون الامر
في الايتين معطوف على مقدور يدل عليه ما قبله وهو في الاية الاولى الى سائرون
البقية فاندر ونحوه ان ندرهم وبشر الذين امنوا وفي الثانية اي في سون
الصف فان بشر ونحوه اي في بشر يا محمد وبشر المؤمنين كما قدر الهجري
قوله تعالى وان هجرني هليا معطوف على تحد ويدل عليه لارجئ اي فلنؤخر
واهجرتي لان لارجئك تهد يد وتقرع فان قلت قد علم جواز صاحب
الكشاف عطف الانثى على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانثى
او على العكس اورده عليه بان كلامه يشير بانها ردي بالعلم في قول صاحب
الكشاف ليس المعتمد بالمعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او
نهي معطف عليه واما المعتمد بالمعطف هو حمله وصف ثواب المؤمنين
على مجموع قصه بين فيها عتاب الكافر من قال صاحب الكشاف اي ليس
من باب عطف الجملة على الجملة لطلب مناسبة الثانية مع الاولى
بل من باب علم حمل مسوقه لوضا اخر مسوقه والمقصود بالمعطف
المجموع بشرطه المناسبة بين العرضين فكلا كانت اشد كان المعطف
احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من المعطف لم قيل والعجب
من الشارع انه لم ينبذ هذا المعنى مع ظهور من عبار العلامة وحمل
الامر والنهي في قوله ليس المعتمد بالمعطف هو الامر حتى يطلب له
مشاكل من امر ونهي معطف عليه على فعل الامر والنهي مجردا عن
الفا على حتى لا يكون جملة وح بل منه ان يحمل قوله ولك ان تقول
هو معطوف على قوله فان تقوا على انه اراد به ان يسير وحله اي منفردا
عن فاعلم معطوف عليه فان تقوا على انه اراد به ان يسير وحله اي منفردا

عن فاعلم معطوف على فان تقوا كذلك حتى يكون معطوف الامر على الامر
وموافق سده لان العطف على المسند يستلزم الاشتغال في المسند اليه
وكذا عكسه ثم اورد هذا القائل على نفسه بان ليس في قوله زيد يعاقب
بالقييد والارهاق اي الالف في الضيق والعسر ويسر عا بالعتو
والاطلاق اي التحلية عطف حمل مسوقه لوضا اخر مسوقه
لوضا اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانثى عطف احداهما
على الاخرى واجاب عنه بانه اراد بذلك المثال عطف قصه على
الدالة على حسن حاله على قصه زيد الدالة على سوء حاله لتوافق فامثلة
من الاية لكنه اقتصر من المعصير على ما هو العدم فيها وبقي منه
الباقي منها فكانه قال زيد يعاقب بالقييد والارهاق فاسوء
حاله وبشر عا بالعتو والاطلاق فاحسن حاله واقول
وبالله المعصية والتوفيق في الجواب الايراد ليس مراد الشارع
تعدن الله بفقرانه ما زعمه القائل وماراه عن زعمه بالفترا حل
بل مرجح في شرحه للكشاف ما راينا هو الحق حيث قالوا اولاني تقرير
قوله الكشاف وقصه النافقين الخ يعني ان ذلك من عطف مجموع
الكلام المسوق لوضا على مجموع ذلك مسوق لوضا اخر لا يشترط
فيه الاثنان سبب العرضين ولا يتكلف جملة من هذا مناسبة مع
جملة من ذلك وثانها في تقرير قوله ليس المعتمد بالمعطف يعني ليس
المقصود الامر بل عطف مقبول قوله تعالى وبشر الذين امنوا الاية
وهو ثواب المؤمنين على التقصير الذي يفهمه الاية الى قوله تعالى
وهو فيها ظاهرون على الحاصل من مقبول الكلام السابق وهو وصف

عقاب الكافرين على التعصيد الذي يستل عليه قوله تعالى فان لم يعملوا الى
 قوله تعالى اعدت للكافرين وحاصله انه عطف مجموع على مجموع لا باعتبار
 عطف شيء من هذا على شيء من ذاك ولا يلزم من ايراد السؤال على ظاهر كلام
 الكتاب انه في جوابه حل كلامه فيما اخبر على ما بني السؤال عليه ولا لاله
 ما بني السؤال عليه ولا لاله لقوله في الجواب هذا وقت حسن عليه وليس
 في كلامه فظ انه حل الامر والنهي على قدر الامر والنهي مجردا عن الناعل
 فتأمل بحسن البصر واجمل كلام اشدك على محل صحيح سيما فيما مرجع بالقر
 عند سبها في مقام التكرير ولا ينظر الى قول من قال رد على الشارع
 لا وقد ولا حسن في كلام على ما فهمه بل على ما فرضناه واشترطنا في
 الجليلين خيرا وان شأنا في عطف ما لا محل لهما من الاعراب ما لا نزاع فيه
 ولا حاصل لقوله بل يوجد عطف الحاصل من معنوي الجليلين على الحاصل
 من معنوي الاخرى فانه ان اراد به تاويل بع بحيث يفتقران في الخبر
 او الانشائه فذلك عطف الانشائه على الاخبار او بالعكس بناء على التاويل
 لا قسم اخر من العطف بينهما وان اراد به لا تاويل هناك فهو عطف الجملة
 الانشائية على الخبرية او بالعكس من غير ان يحمل اح بمعنى الاخرى
 فلا فية ح لقوله بل يوجد اح والله الموفق للصواب نكاه
 امر الله صلى الله عليه وسلم بان يودي معنى هذا الكلام ازاله لما عسى
 يستبعد ان يندرج في قبيل ياتها الناس من جهة اشتغال الكلام
 على قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو لا يصلح
 مقولا للنبي عليه السلام اي كانه امر بان يودي معنى هذا الكلام بعبارة
 يليق بحاله مثل ان كنتم في ريب مما نزلنا الله على وان كان ليهيئنا

مستوفى على طريق كلام الامر وفي لفظ فان ايها الى توجيه اولاحاطه
 على هذا التوجيه الى هذا التاويل وهو ان ياتي الكلام على سبيل التكاثر
 ان قل لم يولي هذا بعينه على طريقه فراه من فراه قل للذين كفروا ان
 يهتموا الا به بيا الغيبه من القوى المدركة العقل الادراك اما في
 او جزى والجزى اما في حكم الكل كالجزيات الجزاء عن الموارد من المادة
 اول والثاني اما بالحواس الطاهرة التي هي السمع والبصر والذوق والشم
 واللمس او الباطنة فالاولى اي الذي بالطاهرة عن غير البيان والثاني
 اي الذي بالباطنة اما ان لا يكون معه تصرف بالتعصيل او التركيب
 او يكون فان لم يكن فهو اما للصورة المعاني فذكر الصور الجزئية
 اي المحسوسة بالحواس الطاهرة هو الحسن المشترك المسمى باليونانية
 ساطعا وحراسه الخيال ومدرك المعاني اي الامور الجزئية المتبرعة
 من الصور المحسوسة هو الوهم وحراسه الحافظة وان كان فادرك
 هو المحلة وحراسه الدائم وفي الدائم كلام انها هي الحافظة او صفات
 لما في الادراك الجزئي اما تصور او تصديق فتأمل منها فاما في قوله
 لا ادراك وقوة الحفظ وقوة الادراك للتصور الجزئي للحس المشترك
 وقوة الحفظ الحاصل وقوة الادراك للتصديق الجزئي الوهم وقوة
 الحفظ الحافظة والاولى من الحس الذي في حكم الكل كالجزيات المدركة العقل
 وحراسه على ما زعموا هو البعد الباطن وهذه الامور السبعة تنظم
 احوال الادراكات كلها هذا وقد استغن عن المحققين عما اذا مدرك
 للثبات في الجزيات هو النفس الناطقة وان شئبه الادراك الى فزاه
 كنسبه القطع الى السكين ثم اختلفوا في ان صور الحركات الحسية

يرقسم بها او في الالات فذهب جامع الى الثاني واخرون لما ان الصور
كلها مرتبة فيها لانها من المذركه الاشياء الا ان ادراكها بالجزئات
للمسمايه بوايسط الالات لا بداتها وذلك لا نبياني ارتسام الصور
فيها والمقصود تشييد الحقائق وان كان خارجا عن النفس وهو الذي
لما قوه التفصيل والتركييب مثال تفصيلها صور فرس بغير راس
ولا رجلين ومثال تركيبها صور انسان له جناحان وقيل من نبات
وحوان بعينه انسان وبعبارة اخرى واقتضاه الحد الاوسط هذه
القوة انما هو باسناد من مافي الحافظة ثم محاكاتها للمذركات على ذهن
فتارة محاكاة الصور المحسوسة وتارة محاكاة الامور المعنوية وربما محاكاة
بامر محسوس مناسب ولكل نفس خاصة في هذه المحاكاة والحاكم
للبيات الراحة كما اذا غلبت على راح الدماغ الحرارة رايها المنام
النيران واذا غلبت عليه البرودة والرطوبة راي المياه والذوق
وهذا يستدل الاطباء بالمناجات على تغير المزاج وغلبة الاخلاط
فتظهر اي من هذا التمثيل الاتحاد في تصور عقل الاتحاد في الخبر
عنه او في الخبر اذ في قيد من قبورها والتمثيل بالخبر عنه والخبر
المستداليه والتمثيل بها على انه في باطن النفس لان العقل مجرد
لا يدرك مداه الحسني برب الخبر في الحساني كونه مفروضا لموازين
ما يقه من ارتسامه في الخرد دون الجزى الغير الحساني من الموجدات
لما سلف ان حكمه حكم الكليات في جواز ارتسامه في الخجرد
وقد سبق التحقيق والجواب ان المراد بالهايل الخ او ربه عليه
بار ما ذكره السكاكي من ان العثر بخبر به المسلبين عن الشخص الخارج

يرفع التعدد عن البين انما مناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة
لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصار من بها وبعبارة ما ذكر
في شرح النوايد الفياثيه ان المراد بالتماثل الاتحاد في الحقيقة والتماثل
في الشخص اللهم الا ان يحمل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداها بمنزلة
الوصف المتخفف كما وبانه اذا جرد الملازم عن الشخص في هذا الاعتبار الذي
سواء اشتراكها في وصف له نوع اختصار من بها لا يصح ان يتحد من فلا يكون
حضورا الاخر فلا يكون التماثل سببا لاجتماع الخلق في المثل وانما يكون سببا
له بحيث اذا جردا عن الشخص صار اتحادين وهذا غير موجود سنا وبن
دفع الاول بانه اذا كان التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة يلزم الاشكال
المذكور وهو عدم توقف صحة قولنا زيد كانت وعمرو شاعر على
مناسبه بين زيد وعمرو فلا بد ان يحمل كل منهما على ما يشتمل على امر زائد
مبتني عليه صحة العطف والاشتراك في وصف له نوع اختصار من بها مناسب
ودفع الثاني ان تجريد المذللين عن الشخص في الاعتبار المذكور يرفع
التعدد بالنظر الى الوصف المذكور ويستدعي الاتحاد فان
كل عدد يصير عند المعد فانما قيل عند اخر يعني اذا عدا باثرات
كما اذا عدا بالواحد او الاخير لا غير ذلك وذكر ان سابع
العلامة ان المثال الاول مثال للتضاييف حيث قال في تقرير
التضاييف وهو ان يكون بينهما اضافة لا يمكن عقل الخ بدون عقل الاخر
سواء كان التضاييف بين الامور العقلية كالذي بين العلم والمعلوم
والسبب والسبب او بين الامور المحسوسة كالذي بين السفل
والعلو او بين ما علم القليلين كالذي يكون بين الاقل والاكبر اضافة

سالكين لا سالكين عند عدولنا اذا اعتبرنا ان الاقل هو العشرة فما هو
الكثير منها لا يحضرنا عدد ولا ينصب في حد وكذا اذا جعلنا الاكثر هو اقل
منها من الاعداد والكسور لا يتوقف عند حد ايضا بخلاف الغلبة والمطلوب
وبان الاقلية والاكثرية لا يوجبان بالذات الالهييات كانه عليه في الشرح
بخلاف الغلبة والمطلوب اولا اختصاصهما بالكميات وانت تعلم ان الفرق
بين اعتبارين لا يحدثي تخلفا في دفع النظر نتم بحديثنا بان ايراد الامثلة
المتعددة من جهة انه سبق لما اليوم انهما نوع واحد زيد في
عارض حتى كان الصفر يما من زبدية شي وحيل اليوم ما يروح عند
التملح بهذه الحيلة كما يجتمع النملان بحكم العقل وندرك لساكنات
وكم للوم من حل روح وكم الصراع بان يقال كان اليوم منشأه
سروح او فان اليوم شيطان وحسم وسمع عن بعض الافاضل ان هذا
الصراع تهم للصراع فان العقل سلطان مطاع وقيل تمام هذا الصراع
جوي ان لا محالة لمست وقيل الاولى بحسب المعنى ان يتم الصراع
وان خلافة لا يستطيع وهو الثقل بين امرين وجوديين يتفاضل
على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا التفسير للتفاضل الحقيقي والتباعد
بالوجود من خروج التفاضل بالسلب والاحاطة وبالعدم والملازمة وتوله
يتاخران على محل واحد يخرج الجوهر من التفاضل بان يتوله بينهما غاية الخلاف
خرج مثل الصنف والجماد ليس بينهما ولا بين احداهما وبين السواد
او البياض ذلك الخلاف ويسمى التفاضل بين هذه الاشياء بالتفاضل
كما اختار البعض وجعله فيها اخر من التفاضل غير الاربعه وبدون التمييز الاخر
يكون تفرق التفاضل الثوري ويختص التفاضل في الاقسام الاربعه

وتد

وتد اعتبارنا بوقوف التفاضل بطلنا قيدا من دون ان يكون معتبرا احد الامور
الوجودية بل بالقياس على الاخر ليخرج المتفاضل ببيان وكان الشارح روح ارادة
بالوجودية معنى الوجود والاضافات غير موجودة على راي التكميل فلا
حاجة الى هذا التبدل الا انه اعتبر هذا التبدل في شرح المتفاح لان
الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في هذا التعريف على راي اهل الحق من
امل السند والجماعة وامرنا الله بانه على ما بينه منهم من قال هو المعرنة
بالله وهو مذنب جهم بن صنوان وقوم هو المعرنة بالله وباجابته
به انزل وهو النقول عن بعض المتأخرين والكراميه هو كلتا الشهادتين
هو التصديق مع الكلين ويروي هذا عن اي حسيه وقوم هو الحال
الخوارج فذهب الخوارج والعلائق وعبد الحبار الى انه الطاعات
والحجاي وابنه لما كنز البصري الى انه الطاعات المقتضية
والسلف واصحاب الاثر هو تصديق بالحضار واذا راي باللسان
وعلى الاركان ويمشي التبايل بالمعنى على راي الجميع والكفر عنهم
الايمان عما من شأنه في بعض النسخ ان يكون موشا وليس نسخة الشارح
رحمة الله فيهما بعد المحسوسات والمعتلات لهذا انها يعبر بها باعتبار
ما صدق عليه اما باعتبار مضمونها في امور العقلية لا يعبر
المحسوسات بخلاف نحو السماء والارض فانها في الوصفان وما غايه
الارتفاع وما غايه الاخطا ولا زمان لهما خارجا عنهما فلا يكونان
كالاسود والابيض هذا على تقدير كون مضمون المضمومين من الامور
الموجوه في الخبايع ليسد وجاني تعريف التفاضل بين اما على
تقدير كونها منهن في لغز واجه جدا وقيل الوصفان في مثل السماء

والارض متفانيان فان مفهوم السموات مصنعه بالعلو وهو متفاني
للنفل واما الاول والثاني الخ لاحقا ان منشا السؤال
استمال كل من مثل الاسود والابيض والاول والثاني الخ الوصفين
وهما جران من مفهوم كل منهما ان اعتبر غايه الخلاف في تعريف
النفا ونالجواب بالفرق بالوجهين المذكورين وان لم يعتبر للجواب
موالا غير منقط ما قيل كانه اعتبر غايه الخلاف في تعريف النفا
ليتمكن من هذا الجواب الاول ان يترك ذلك القيد ويجاب
بما ذكره ثانيا من ان مفهوم الاوليه والثانيه ليسا بوجودين
لا اعتبار لعدم في مفهوم كل منهما على ما بينه سابقا ولذا ان الله
وحكايات من الاسله قوله تعالى افلا ينظرون الا ابل كيف خلقت
الا به ونها قول الكافي وان احب بان مستوضح ما يوضح به اليد
من جانب اختيار كل كائنا بتعدد في طاس ومجبر وقلم ومجازا
بتعدد بيننا و قدوم دسله واخره ما يلاسون وانا كائن
المرور والهم فلتقه بذكر مسجد ومحاب وتديل وحام وسطل
او غير ذلك ما جمعه العرف والهم فانهم جميعا لمصادقته معدودا
على وفق الادات في حاله لا يستدعون التعدد لا يقتضونه
موقف تكثر واذا عبرته الى نحو مجبر ومنشار وقلم و قدوم
ونحو مسجد وسطل وتديل وحام جالا استبداعا والاستشكار
وفرا الحكايات ما يحكي ان صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب
مصر وسلم صبيه منا واداءت يوم ووصلوا سير الهار سير
الليل فينالهم بوحشه الظلام وناسا خوف الخنقه والضللال

طلع عليهم اليد ويرون فاقاض كل منهم في الشا عليه وسنه بافضل
ما في خضائه حاله صون شمس السلام بالبرسر المذهب مدنع
عبد الملك والصابغ بالسبيكه من الاشترز بغير عن وجهه بالبرسه
والسار بالمحسن الابيض يخرج من قالبه طريا والعلم برعيف احمر
يعلى اليه من صب دي مرقع وما على عن الجوهرى يعنى الكلام
بازا حشد ما بعنه العلم ونظنه النظمه وفصل جوده ما بينه
نا سطر النافه فخلته محور الرواه وعن الصبر في حرا الكلام ما بعده
مد البصير وطه عين الرواه ودره معيار النفا حه فلا ينطق
فيه سرائف ولا يسمع فيه مخرج وعن الصانع حرا الكلام ما احسنه كرا الفكر
وسكنه تساعل النظر وخلصه من عشت الاطاب بفرز برود
الابرز وركبا في منى وخبر وعن الحداد احسن الكلام ما بعث عليه
مساح الرواه واشتعلت فيه نار البصير ثم اخرجته من فحم الاثام
وومسه بمطيس الافهام وعن الحار ابلغ الكلام ما لمجته وابل العلم
وضنه دماز الحكه وصنا راووق الفهم فمستفى المنا حله عدديه
وفي الاثكار ركه وفي القتل حده وعن البرار احسن الكلام ما صدق
رقم النافه وحن رسم ما بينه فلم يتم عند بر ولم سدهم عند
على وعن الكمال كازا لم يدق في العين كذا الشبه قدري البصير
فالحل عين الله مثل البلاغه واحل رضى الغنله برود
القطعه وعن المال في وصف البليغ البليغ من احدث نظام كلامه
فما ناخه في مبرك المعنى ثم جعل الاختصار له عقلا والايجاز
له محالا فلم يبد عن الادمان ولم يشد عن الادان وعن

في وصف حاله عسى اصق وسبح حسبي اذن من سطره وحامي
ارق من الرجاج وحطى اخفى من سوس المعلم وبدوى اصغف من
نفسه وطعاني امر من العنصر وسراى اند سوادا من الحبر
وسوا الحال من الرم من الصع بل جميع ذلك بيان معقوله
فالمتضاد على ما قرره بعض المحققين ان احد مطلق فهو كل يدرك
بالعقل وان احد مضاد الى جزئى كقضاء هذا السواد لا بحسب
ان يكون جزئيا ولا بینه وان جعله الخارج وجه الله جزئيا
بدل بغيره قوله وان اراد ان يضاد هذا السواد وهذا الباهر
جزئى في اقلت فلا عداوة زيدى في اقلت بها عداوته مطلقا
كانت كلية وان اردت لها عداوته مع عمر وشازمان معين لا جلا
معين لما غير ذلك من الشخصات المانعة للشركة كانت
جزئية وانما جعل التاميل غلبا والتضاد وهما وان كانا من
المعاني المعقولة لان الباطن مطلقا ارادوا التفت العقل اليه
اقتضى الجمع بينهما لانه في نفسه صالح للجمع من غير حاجة الى احصال
فالجمع بغيره بمسبوب الى العقل سوا كان ذلك الجامع ما يدركه
العقل بالذات او بواسطة الالات بخلاف انتفاء
فانه امر اذا نظر العقل اليه لم يتصور الجمع من
التضاد من يكون في نفسه غير صالح لذلك
بل لا بد من احصال مسبب الى الوهم اذ من
شأنه الاحصال وانما اسند الى الوهم مطلق مع ان الوهم
لم يدركه اذا كان كليا فلم يتصور الجمع فثبت ولم يحل قطعا لان الادراك الحقيقة

انما هو للنفس سوا تلقى بحلى او جري الا ان القوى لا يستعمل في الادراك والنوم
الوهمية في ذاتها لانه لا ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس يستعمل في
بها في ادراكات سائر الحواس وله ذلك قبل النوم سلكا في القوى الحسية بل ربما يستعمل
في العقولات السريعة عن المحسوسات بل وفي العقولات الصرفة وله ذلك على ما يحكم على
باصكالم المحسوسات فالمراد بالجامع الوهم ما يقتضيه العقل باستعمال الوهم للجمع لاجله ولولم
يستعمل لم يقتضيه الجمع سوا كان ذلك الجامع مدركا للعقل بالذات او بمجونه الوهم وبذلك
نسب الى الوهم كما نسب القطع الى السلكين والجملة الامور الواقعة على ما ينبغي لا
احتمال منسب الى العقل معه منسب الى الوهم ولما التقادرت كان من الصور المحسوسة
فلا شك انه امر يقتضى الجمع بينهما للخيال مدخل فيه فنسب اليه ولذا التقادرت من المعاني
الوهمية او غيرها ومن الصور منسب اليه لان الوهم انما يسمع المعاني من الصور الخيالية
بل التقادرت من العقولات السريعة عن المحسوسات منسب اليه ايضا لان تلك
العقولات سريعة عن الصور الخيالية ايضا نعم العقولات الصرفة لو فرض فيها
تقارن لم تكن للحال فيه مدخل لكنها لما خزن صدره من الامور الوهمية المعتمدة
في اللغة بملاحظ **ول** وفساده واقع للقطع باعتبار العطف في خوفهم الامر الحند
يوم الجمعة وخاطر زيدى في فيه قيل لا من امتناع العطف مطلقا بل انما قصد
ليبيان وقوع الامور الواقعة وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لانه ليس عما يقع غير
ملفت اليه وفي كلام السكاكي اشار الى ذلك حيث قال ومن امثله
الانقطاع لغير الاختلاف خبرا وانشا ما اذكره يكون في حديث وقع
في خاطرك في حديث اخر لا جامع بينه وبين ما انت فيه بوجه او منها جامع
غير ملفت اليه بعد مقامك عنه ويدعو الى ذكره داع قور في الذكر
مقصودا لم قال وشال الثاني وحديث اهل الجسك في ذكر خواتم لهم وسافر

الكلام الى ان قال وات كملت ان خاتمي صديق كرت صديق حقا وعقال منه
 لا يتوكل وحفي صديق لبيد متاكم عن الجمع بين ذكر الحاتم وذكر الحف فقد صرح
 بان الاتحاد في المسند جامع لكنه غير مكلف اليه في هذا المقام فلو لم يرد
 المتكلم الى بعد اذ الاشياء الصيغة المتعلقة به والحكم عليها بالصير جاز ان يتوكل في
 صديق وحفي صديق **قوله** والمصنف لما اعتقد ان كلاته في بيان الجامع سهو منه
 في ان الايضاح واما ما ينسب في ظاهر كلام السكاكي في موضع من كتابه انه ينبغي
 ان يكون الجامع باعتبار المجزئ عنه او المجزئ او قد من قوده هو متصور في ظاهر
 وهو متصور في الامر المجزئ بوجه واحد وحاطر زيد تولى فيه ولعله سهو منه صرح
 في موضع منه بامتناع عطف قول القائل حفي صديق على قوله حاتم صديق مع
 اتحادهما في الخبر وقد عرفت الجواب عنه انما بان نقل عن بعض الافاضل من
 منع امتناع العطف مطلقا وقوله واقام قوله اتحاد في التصور مع قوله اتحاد
 في تصور حيث قال اما العتلى فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور **قوله**
 وكذا التنازل انا هو من نفس الصور مع العلم من ذلك انه لو اريد بالصور
 الصور الحاصلة في الدهن لا حصولها فيه مع كلام الايضاح في الجبال لانه جاز ان يكون
 معنى قوله بين تصورتيها لقارن ان من صورتيها لانا لان من صورتيها
 تقارنا وهو الفاسد دون الاول كثر هذا التاويل لا جري في الوهم اذ لا يصاد
 بين الصور في الدهن كالاتحاد من حصولها فيه انا التنازل بين الشيئين انهما
 فوجب ان يرد تصورهما معنويهما ليكون له وجه صحة في الوهم والحال بما كانه
 عليه الشارح يقول فوجب ان يرد تصورهما معنويهما ويكون من اضافة العام
 الى الخاص وانما قال وجه صحة لان تلك العار هو من خلاف المقصود مع ان ذكر
 التصور مستغنى عنه اذ يكفي ان يقول الوهم ان يكون بينهما منسبة بالالح

والله اعلم

والحال ان يكون بينهما تنازل مع انه يصدر لتخصر المبارات ورعاية الاختصار فيها
قوله واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجليين الخ لئلا يكون لبيد بعد قوله
 بعد حل كلام السكاكي بل نقله بعبارة احقر من عبارة فلا يصح ان يرد بالشيئين
 الجليين وبالصورة المعلوم التصوري ويقصد به ذكره من ان المصير المعلوم التصوري
 المتنازل لكل متصور سواء كان مجزئ عنه او جزاء او قيدا من قوده ما قال
 شارح الايضاح ان المراد بالشيئين الجليين لانه يصدر بيان الجامع بين الجليين لعطف
 اح على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجليين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والامح
 التل والمرااد بالتصور المعلوم التصوري **قوله** ولعل في انه كلام في غاية السقوط في شرحه
 للمفتاح ومن يدعي الكلام ما قيل في قوله ولدا زيد قام وعمر وقدمانه زيد لفظ كذا
 لان ما بين الجليين محمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمر مبتدئين وقام
 وقدم خروجا وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمر فاعلين لقام وقدم قدما عليها
 ورد بانها يمكن ان يرفع عن غايه السقوط بان محمل على انه ذهب ببعض الكونه على ما ذكر
 في انكسار المعنى من ان بعضهم جوز تقديم الفاعل على متلقيه زيد وانما خبرها
 فيه من التعسف وعنده وجه بالوجه الصحيح والصير لانه كسر المحل في الكلام
 واركان باب الوجه المسند مع المستبعد عند دوى الافهام **قوله** اذا اردت
 مجرد الاخبار من غير معرض زيد انه اذا كان المقصود مجرد نسبة المسند
 الى المسند اليه ولا شبهة ان هذا المقصود جامع كلا من التجدد والثبوت واللفظ
 والاستقبال والاطلاق والقييد والتقيد والتخصيص وعدمها فوجب
 ان يراد في حال الوصل بين الجليين تناسلها في هذه الامور ليرد اد الحس في القول
 بينهما مالم يكن مانع **قوله** واذا ترك سبويه في المثال ذكر الضمير المحمول
 كلام السكاكي في اعتداله عن سبويه وهو ان عرض سبويه لم يكن يفيح المثال

بل سنحلله اسميه الصدر بعلمه العجز معطوف عليها او على الخبر فيها ونفصح المثال
 الذي بناه ضميره وانه ما شئت مسبوقة عن هذا اعتقادا على علم السامع انه لا بد
 للخبر اذا كان جمله من ضمير فصح المثال اذا اراد **قوله** والذي يشعر كلام بعض
 المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جمله زيد قام لانها ذات وهي اراد به
 كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح الايضاح حيث قال اولها واما الموضع الذي
 يستوي فيه الامران بان يعطف فعند الجملة على جمله ذات وجهين كتوكيد زيد
 ضربه وعمره الرتبة وثانيا واما الموضع الذي يستوي فيه الارازان ان يكون
 الجملة الاو اذ ذات وجهين مثله على جمله اسميه وجمله فعلية فكون الرفع على تاديل
 الاسميه والنصب على تاديل الفعلية ففي عبارته اشار بان المعطوف عليه
 في الرفع والنصب شي واحد ففي الرفع اوله بالاسمية وفي النصب بالفعلية
 نظرا الى الخبر الذي هو مناط الاطاط ويؤيد ذلك انه لم يتعرض ان ينصب محتاج
 الى تقدير ضميره المعطوف ولا يحق انه صلح اعتدرا عن مسبوقة في المثال الذي
 اورده وحاجته لا يحتاج الى ما ارتكبه الميراث في تصحيه شبه تعقيب باب الوصل
 بالحق في الصحاح الدناب عقب كل شي ودناه الوادي ايضا المواضع الذي
 ينهي اليه سمي له وكذلك الدماء بالسر والدماء ايضا بالضم والدماء السامع
 ولو من ثعلب العرف الى جعل الشئ دما للشئ وتا بعاله فلا حبالا للنسبة كانه
 رحمه الله لم يظهر هذا التعلل عرفا **قوله** ولما جعل العلامة على التعقيب المذكور
 على سبيل التشبيه وفي قوله فان هذا تنبيه لباب الفعول والوصل اي الى ان
 والحوال اصلها العطف كما صرح به صاحب الكشاف في اول سورة الاوان
 ان واول الحال هو واول العطف استميرت للوصل **قوله** موكد يوتي بها لتقرر
 مضمون الجملة الاسمية على راي اليه ذهب الشيخ ري وصاحب الدناب والشيخ

ابن الحاجب ومن تعميم ومضمون الجملة مطلقا على راي واليه ذهب بعض النقاد
 وهو اختيار السكاكي اشار اليه بالتمثيل بقوله تعالى انا انزلناه وانما عيسى واسار
 ايضا الى ان الموطية لا يخرج من النوعين وقوله يوتي بها الح صفة كاشفة للحال المؤكدة
 على الدوام **قوله** لانها مصرية بالاصالة لا بالنسبة بدليل عبايقها في احوال تنوعها
 وهو دو الحال وهو ارتقاء عليها وما ليس اعاجبه سمع لا مدخله واول العطف
 لان دخوله يؤذن بالنسبة في الاعراب وقيل انها يمتد وتلك لو كان الواو للعطف
 وليس كذلك بل لا يمدان بالحالية من اول الامر حتى اخذت عن الاصل والنتج
 يقال قد سبق انها واول العطف فبالنظر الى امثلة لا مدخل بها ليس اعاجبه بالنسبة
قوله والاعراب في الاسماء الح تفصيل المقام على ما ذكر في شرح المفتاح ان الاعراب
 لا تنظم الكلمات ولا جمعها لتوكد ضرب زيد اللص مكتوب الا ان يكون فيها
 في الحكم فتعلق تنظم معانيها لان الاعراب عبارة عن هيات تطا على الكلم بتعديدها
 بعضها مع البعض وضمت للدلالة على محان تطا على بدولات الكلم عند ضم بعضها
 الى بعض واتباع تعلقات فيما بينها بحمل البعض محلوها عليه والبعض محلوها به **قوله**
 ما تقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود الاعراب الاستقلال
 دون النسبة في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان له لولاها تعلقا بمسوي بدلولها
 الحكم الاخر بان يكون هيبة له او زمانا او خود ذلك فلا يحتاج الى اللفظ اخر قيد
 تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل بالاعراب بالاصالة في التركيب
 فيكون حقه الخلو عن الواو مفردا فان وجبه لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها
 جملة مبنية للنسبة التامة بين طرفيها مستقلة بتلك النامية وان كانت
 غير مستقلة بالنظر الى ما عرض لها من كونها قيد للفعل وبيانها لكيفية وقوعه والى
 كونها غير متحدة بالاولى لها اذا كانت موكد وعبر منقطعة عن الاولى بالكلية
 كما ان لم يكن بينها رباط اصلا وجهه جامعة فحقا بمنزلة الجملة المتوسطة بين كان

الاتصال وكما لا انتفاع فلا يبعد ان يدخلها او معها بالاول ويعدل الاستدلال
 فليجمع الذي فيها من اجل التماسه غير المتحد مثل قام زيد وقعد عمرو انتهى كلامه
قوله كقول الحماسي وهو قول سهل بن سنان الزهري يلقب بالسند ومطلع
 القصيده صنفنا عن زيد فعل وتكلمنا القوم اخوان عسى الامام ان يرضى قوما بالذي كانا
 فلما صرح الرضا بسره وهو عيان ولم يتوسل سوى العدو ان دناهم كادوا انواضحت
 عنه عنوت عن حرمة تقول عنونا عن جهم هو لا القوم وراعيانا من الاحوال
 السائكه بيننا وبينهم ما حملنا على الاعصاء على مع منق منهم والتجادر عن بعض
 حصل من جهمهم وقلنا ان ما بيننا وبينهم من الاخوة تقتضي الاتق على الحال معهم
 وقلنا ذلك لاجل ان يردهم الامام الى احسن ما كانوا عليه من قبل ولما طهر الشر
 كل الظهور وصار بحيث لا يستمر شيء وتجادوا الاحوال التسابكه والاصد
 بالاصناف والمعدله الى استعمال الظلم ورفع الحشده جازيا هربا لئلا يندوا بها
 كذا ذكر الامام الرضا في **قوله** كقوله تعالى سبعة وثلاثون كلمهم في الكشاف
 فان قلت فاصد الواو الداخلة على الجمله الثالثه ولم دخلت عليها دون الاولين
 قلت هي الواو التي دخلت على الجمله الواقعه منه للكرم كما دخل على الواقعه لاعتز الوثه
 في نحو قولك جاني زيد ومع اخره مررت بزيد وفي يده سيف وفادته توليد
 لصوق الصنف بالوصوف والدلاله على ان صانعه بها امر ثابت مستقر وهذه
 الواو هي التي ادنت بان الدبر في الواو سبعة وثلاثون كلمهم قالوا عن نبات علم
 وطائفيه نفس ولم يرجعوا بالنظر كما غيرهم وفيه في الايه الثانيه لما كتاب جله
 واقع منه لغزبه والقياس ان لا توسط الواو بينهما كما في قوله تعالى وما اهلكنا
 من قبها الا لما سددون وانما توسطت لثايد لصوق الصنف بالوصوف **قوله**
 على ان مذهب صاحب المفتاح الخ قال صاحب المفتاح الخ ان قول من قال
 الواو في قوله تعالى وما اهلكنا من قبها الا لما سددون كتاب هي الواو المتوسطة

من الصنف والوصوف سهو منه وانما هي او الحال واجيب بانه كمر في الكشاف
 الخ على الوصف مع بسط وتفصيل بالحكم يكونه سهو سهو ولا شك ان معنى الجمع
 لنا سبب معنى المصروف في باب المجاز مفتوح فليعمل هذه الواو عليه تأكيد للمصروف
 الصنف بالوصوف فيكون هذه ايضا فرعاً للمعاطفه كالتى بمعنى مع والمعاليه
 والاعتراضيه وبوجه قول ابن عباس فيها روى عنه حين وقعت الواو
 انقطعت العده اى لم ين بعدها عده عاد لمنفت إليها **قوله** في الحال
 يكونها فصله بعد تمام الكلام الخ محمول ما ذكره الشيخ الرضا في الحال على فصله
 بعد تمام الكلام في حيث في الاكثرنا افضل ربطه صدرت الجمله التي اصلها الاستدلال
 بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجمله لم تن
 على الاستقلال واما خبر البتة والصله والصنف فانها لا يجى بالواو لان
 بالخبر يتم الكلام وبالصله يتم جزاء الكلام والصنف لتبعيته بالوصوف لفظا
 وكونها لغني فيه معنى كانها من تمامه فانفتحت تلايتها بالضمير **قوله** وجوز بعضهم
 يريد الشيخ الرضا قال وقد عخلوا الاسميه من الرارطين على ظهور الملا بسبه
 نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل **قوله** ولما بين ان اى جله حيث
 الخ يعني بعد ما من ان الجمله الواقعه طالا اذ اخلت عن ضمير صا جرها وجب الواو
 فيها احيى الى ان يسر ان اى جله يصلح لهذا الوصف اعني وقوعها طالا طاليه عن ضمير
 صا جرها بحيث يجب فيها الواو فاراد ان من ذلك **قوله** معرق او منكرا
 مخصوصا بمحتل ان يكون قيد المفعول فقط ويترك قيد الفاعل على الكنا بدكر هنا
 وان يكون قيد الكل منها على سبيل البدل وهو الانسب وكما يكون المفعول
 المنكر مخصوصا بتقديم الحكم عليه كقولنا على ذلك وقد سبق في باب السند
 وقوله لا مبتدا لبيان راي الجمهور وجوز جاعه من النحاء وقوع الحال عن المبتدا

وصلوا العامل فيها انساب الخبر الى المتعلق منه معنى فليقل بل التفسير **قوله** بل
 الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا اي بنفسها غير ما اوله بالقوله كما في قوله ضرب الابل
 ابطي واسرع وذلك لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وعلى
 التقريرين لا يصح وقوعها حالا اما الطلبية لان حصول معنوها غير متيقن فكيف
 يحصل مقنن العامل بوقت حصول معنوها واما الايقاعية فمثل بعت واشترت
 فلان التكلم يقصد بها الاجراء ايقاع معنوها ولا ينظر الى وقت يحصل فيه معنوها فغير
 يعرف بالفعل لان دلالة اللفظ ان وقت التلطف بلفظ الايقاع وقت وقوع معنوها
 اما اذا اريد بالقول فلحال في الحقيقة هو المولود القدر والانشائية مثله فلا يكون
 حالا الا على سبيل المجاز لقيامها مقام عامل المحذوف الواقع **قوله** وذلك لان
 الشرطية الخ قال صاحب اللباب يدل على السرفية ان الحلة الشرطية لصديها
 بالحرث المتضمن لصدر الكلام لا كما درتبط بشي قبل الا ان يكون هناك فصل
 ومزيد اقتضا لذلك كافي الخبر والصنفان الخبر عنه لعدم استغناء عن الخبر
 صرف الى نفسه ما وقع ما فيه اذ في صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين
 الصنفين الاشتباك والاحاد المعنوي حتى انهما قد جلا واحدا فلم يسوغوا
 حالا الا بعد ابرارها في معرض الاسم التي ليست بتلك الغاية والشارح رحمه الله
 نقل كلامه وتصرف فيه بعض ما تضمنه من الاختصار والتعبير الا ان الاول **قوله**
 ذلك **قوله** وكذا التفت وكذا المنعوت لثنا سبب تعليله السابق غايه التنا سب
قوله وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالضرورة قبل هكذا في النسخ
 التي رايناها والصحيح ان يقال بالاستلزام لذلك الكلام وربما يكن ان يقال
 في دفعه ان اللام في ذلك ليست صلة بالضرورة بل للتعميل وح يكون المعنى اذ كان
 ضد الشرط المذكور اولى بالضرورة الجزالة وذلك لاجل ان الكلام المتقدم الذي هو

كالعوض

كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط اولى بكونه لازما للضد **قوله** وقال الخنزى الخنزى
 يسكون النوز كما سمع من الشيخ لقوله في سطلا في الطلاق اليه اي يتر وقسيم
 ثمانية ثلثا ومن محزون اعنى واظم وقوله فان رفعت ياهند والفق امين وان محزون
 ياهند فالحرف في اسام الحرف ضد الفق وقوله اي قول المسمى صدره ومحتقر الد
 احتقار محزون ويروي عن الكا الكتيما يدل من فبعض هذه محب فنه الخ
 لاحقا ان حكم الواو في وجوب الدخول وعدمه الاحكام الخمسة الشرعية من الوجوب
 والندب والاماحة والكراهة والحرم **قوله** لانها البيان المية التي عليها الفاعل والمفعول
 يستدعي حصول اليه التي عليها الفاعل والمفعول فينبغي ان يكون على صيغة الانشاء
 فيقال مناجاني زيد راكبا لا غير ما شرع عدم دلالة على اسمه الا بطريق الالتزام
 وفي شرح المفتاح ان المفردون تجوز التثنية لا يدل على معنى ثابت غير ان اول باب
 هو معية الفاعل او المفعول فان ذلك في بعض الصور كاللاز في الدال على الفرد
 واللامتحرك الدال على السكون فيطبق الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على التثنية
 اعني المطابقة ولما لم يرد في الاستعمال جاز يرا كذا وان ذلك على كونه ما شيا
قوله اما على ان يكون مشترك بينهما وهو المختار عند الاكثر وفيه مذهب
 ثلاثة مشترك بينهما حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعكسه والاول ان يغير
 له مسك الفرق الاول بانه مطلق عليها كما يطلق ساير الاسماء المشتركة على معانيها
 وبانه وضع للاخبار عن حرف ما من لفظ الماضي ومن جرح لفظ المضارع فلولم يكن
 هو مشترك بينهما لزم ان يكون ما هو من افعال الماضى لم يوضع له لفظ فليزى القول
 بالاشتراك ومسك الثاني بان المتبادر منه الحال ونتم الاستقبال منه محتاج
 الى قدسه وبان المنا سب ان يكون لها حقيقة كالماضي محض وبالمستقبل محض
 ومتسك الثالث بان وجود الحال عفا حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والنقل

للمقدم **قوله** وهما نظرا حيب بان المضي والحال والاستقبال امورا اضافية
 وطوان نوح عليه السلام ما من بالنسبة اليها حال بالنسبة اليه ونزول عيسى عليه السلام
 مستقبل بالنسبة اليها حال بالنسبة اليه فلو كان ذلك فالعقود للحال
 المتعذر هنا الباب بالنسبة الى زمان وقوع الفعل لا الى زمان كلفنا هذا
 قلنا جازي يركب كان معناه ان الركوب حال في وقت المجيء واذ قلنا جازي يركب
 ركب كان معناه ان الركوب ما مضى ذلك الوقت وذلك اشتراط فيه قد لقب
 الركوب الى ذلك الوقت والمضارع بمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي
 فلا يقال جازي يركب غدا لانه لا يدل على هيبة زبد في مجيئه اللهم الا ان يقال
 عن زيد يركب وح بصير معنى الحال فيبطل ما ذكر والاستدلال بالحاجة باسم المثال
 غير مستقيم لانه جله واسم الفاعل مفرد وقد عرفت جواز الموانع في الجملة فوجب
 ان يكون بالضمير وحده كالحال المفرد وانما جازي الجواب مع اشتماله على نوع
 من المصادر لا محذرى ننعا لان المضي والحال والاستقبال التي هي مدلولها
 الافعال من حيث مدلولها انما هي بالنسبة الى زمان التكلم يدل عليه تغيير
 تلك الافعال حقيقة لو الماضي فاذل على زمان قبل زمانك والحال ماذل
 على زمان لكل انت فيه والمستقبل ماذل على زمان متاخر عن زمانك فاذلت
 مثلا جازي يركب على ثبوت مجيئه في زمان قبل زمانك فاذلت على زيد لان
 فانه يدل على مجيئه في حال زيد غدا فانه يدل على مجيئه المتأخر عن زمان تكلمك وليس
 مدافيا ساقى الفعل بل يارب سببته اسم الفاعل بعد ثبوت امتناع الواو في
 المضارع المثبت فتأمل وكن الحاكم الفيهل **قوله** وقوله وارهنهم قاله
 العلب الرواء قلتم على ارهنهم ما ضيق على ان ارهنه يعني رهنه الا لامع فانه رواه
 وارهنهم على انه مضارع والمالك اسم رجل **قوله** ويشترط في الجملة الواقعة

حالا الى قوله لكنهم استبشعوا تقدير الجملة فعلم الاستقبال لاسم الحال
 والاستقبال في الجملة محمول كلام الشيخ الرضي وح الله قال ويشترط في المضارع
 الواقع كالقوله من حرف الاستقبال كالسين ولز وخوها وذلك لان الحال الذي
 خرج بيانه والحال الذي يدل عليه المضارع وانما حقيقة لان ما قولك مثلا
 اضرب زيد اغدا يوكل لفظ يركب حال اجده العنيز غير حال بالاحكامه لمين زمان
 التكلم لكنهم التزموا بغير هذه الجملة اي المصدر بالمضارع عن نحو علم الاستقبال
 لنا قفر الحال والاستقبال في اوطا هر وان لم يكن ههنا حقيقة وقيل ههنا توجه
 مستبعد جدا وكيف لا والحال بالمعنى الذي يخرج منه مجامع كلامنا لا زمنة الثلاث
 على سوا اولها فاسبب الحال بمعنى الزمان الحاضر القابل للاستقبال الا في الملاق
 لفظ الحال على كل منهما اشتراط لفظيا وذلك لا يقتضي استبشاع تقدير الجملة
 الحالية معلوم الاستقبال كما لا يخفى على احد ويرد عليك ما ينسبك على خبري الحكم
 الواقعة لا من حرف الاستقبال فيجوز ان يشا الله ما ينكشف لك عليه الحال
 وصيغة المثال **قوله** والمعنى وحدث غيرهمه افادوا من القود وهو
 القضا من يقال احدث الله لي القليل اذا قلته به وقيل اقادوا اي مكوا ذلك
 القليل من دم وح على ساقاه الامير لكنه من القود غيرهمه اي حال كونهم
 والقود عند همت الرجل على ان يهزمهم سهمه اي كنفته وحره اي صرت
 موجودا غيرهمه اي حال كوني وسوى على هذه الصفة كانه مدعى انها على صفة حيل
 هو عليها فيكون المبلغ من ادعاء الاستمراء عليها في الزمان الماضي لا معنى لجملة ما فاضله
 الواو منه وان تبادر الوجود اليه **قوله** وغاية ما يمكن في هذه المقام ان هذا
 ايضا محمول ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال وبجمله الثبوت لفظه تدا طاه
 او متدوه في الماضي اذا كان حاله مع ان حاله بالية بالنظر الى عالمه ولفظه قد يقرب

الماضي من حال التكلف في ذلك انه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحال
تقالوا جازية العام الاول وقد ركبوا الجني لفظ قد مع الظاهر الحاليه كما ان التجريد
عن حرف الاستقبال في المضارع كذلك ورد عليه بانه قد التماضي توجبه المقام
الى ذلك الوجه للشيوع المتولد من كلام الرضي في الوصفين وجعله غامضا يمكن
ان يوجه به وقيل الصواب ان الافعال اذا وقعت فيودا بالاختصاص واحد الا انه
فهم منها استقباليها وحاليها وما صويتها بالتساير لا ذلك التبدل بالناس
الزمان التكلم كما في معانيه الحقيقيه وليس ذلك مستبعد لما صرح النحاه
في سياحتي كون الفعل استقبالا نظرا الى ما قبله وان كان ما ضيا نظر الى
زمان التكلم وعلى هذا اذا قلت جاني زيد ركب كان المقصود منه كون الركوب ما ضيا
بالنسبه الى الجني متقدما عليه فلا مقارنه ح مع عاملها ويدخل في قوله من
زمانا الجني وفتره المقارنه بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجني لكنه
قد ركب واما اذا قلت جاني زيد ركب دل على كون الركوب في حال الجني
وح يظهر منه كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحاليه عن علامه الاستقبال
او لوصد رت بها فهم استقباليها بالناس الى عاملها ويظهر ايضا وجه ما ذكره
النحاه في من انك اذا قلت حيث قد ركب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان
كانت الكناه قد انتقضت اي حال الجني لا حال التكلم ويجوز ان يكون حالا اذا
كان شرع في الكناه وقد قصص منها جزا لا انه ملتبس بها يعني في حال الجني وح
يرجع كلامه الى ما ذكرنا وما يقال هذا كلام في غاية الحسن الا انه ما قام عليه دليل
وبجرد ان الاله الاستبعاد لا تمتد الى مدعي فنيه انه توجبه لكلام التزم بالمتن
الناسب لا يراد قد في واقع الماضي حالا الذي يشهده الطبع السليم وواقعه
قاعده الخوف لا يلزم ثبوته بالنقل لعدم ترجحه ان يقال ههنا في عدنان احدهما

وصف

وجوب مقارنه مضمون الحال بمضمون العامل والآخرى انما صوبه الافعال
وحاليها واستقباليها بحسب الوضع انما هي بالنسبه الى زمان التكلم فلا بد
عن معانيه الحقيقيه الا لما روي عنها والقاعدتان وان اختلفنا بحسب ما يقتضيه
الا انه يكثر التوفيق برعايه وجهها بان يقال مثلا اذا قلت جاني زيد ركب ويحيى
زيد ركب وغير ذلك فيهم منه كون الركوب في زمان الجني لان الماضي في الجني والركوب
والاستقباليه فيها انما هي بالنسبه الى زمان التكلم فيحقق المقارنه بين الجني والركوب
بحسب الزمان نظرا الى مقتضى القاعدة الثانيه ففهم من ذلك ان وجوب ايراد
قد في الماضي المنبت وتجريد الحال عن علامه الاستقبال على هذا المتقرر انما هو
استحسان لفظي لا انه قد يجعل عدم المقارنه في بعض الصور كقوله يحيى زيد ركب
لاقتراح مضمون العامل زمان التكلم بخلاف مضمون الحال فانه غير مقترن به فاشترط
ههنا قد للتقريب وفيما عداه طرد الباب كما شذط تجرده عن علامه الاستقبال
بسبب انعدام المقارنه فيما اذا كان الحال مضارعا مصدرا مجردا عن الاستقبال
ومضمون العامل متقدما بزمان الماضي او الحال وفيما عداه طرد الباب على ما قررنا بعض
الافعال لا يكون ايراد قد والتجريد استحسانا لفظيا في جميع الصور وعن بعض
النفلا انه لا شك ان الحال طرق لمضمون عاملها في المعنى فمعنى جاني زيد ركب جاني حاله
الركوب فلزم وقوع الحدث الدال عليه الحال في ذلك الزمان ايضا وهذا معنى المقارنه
ما لا ريب في جميع افراد الحال منزه كانت او جمله داله على احد الارزمنه اولاف والكانت
الحال داله على واحد منها كما اذا كانت فعليه ومعلوم ان دلالتها عليه لا باختيار كونها
حالا بل باعتبار كونها فعليه فلا بد ان يكون ذلك الزمان غير الزمان الذي دل عليه
الحال من حيث هو حال وهو زمان تحقق مضمون العامل ولا يكون غير الزمان بالنسبه
الى تحقق مضمونه عند كونها فعليه الا ان يكون مدلول الفعل حالا من الارزمنه فلو لم يكن

الفعل والاعمال ان الحاضر لم يجمع وقوعه حالاً اذا كان الحال مضارعاً مصدره معروف
 الاستقبال فشرط تجريره عن الاستقبال في الاول وحلله بعد في الثاني ثم ان تعلم
 بالنظر ان يتصل القاعده الاولى ان نادى من البطلان بجازله ومن الاستنباع
 بالبن منازل قد بررنا انا اطينت الكلام في هذا المقام لانه من منازل الادام **قوله**
 وكثيراً ما مضى الفاعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمرور طوله وديانته لا
 بد في مثل ذلك من التأويل على وجه يجعل به الثبوت من اعتبار القصة اي اصدته
 في مريم والقصة انه امرت محابه موسى بعد ما هذه المجازات التسع الباهر
 او العلم كما في قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتاً الا انه كيف تكفرون وانتم
 تعلمون **قوله** كقول اي العلاف في قصيده يودع فيها بغداد اولها من العراق
 ليس على شريح خبراً ان الشعوب الى مدع اصدته السبب في مثل من الب
 بمعنى الخبر اي بحر من العراق جمع غراب والشعوب جمع شعب وهو الاصل
 الذي يتفرع منه القبايل والصدع هو الشق والمراد به الفرق والمعنى خبرنا حال
 الفراق من العراق فليس جعل الغراب بيانه في كونه شارحاً بقوله ليس على شريح
 وهذا سبيل الطر كاهو عاله العرس في الزجر بالظهور صدق في الغراب المخبر عن
 البين مع شك محامدي الاستبداد خوف الفراق على الحال ان قوم موسى قد امرت
 وتلت في شوبه ولم يصدقوه بعد ان ابدت سبع من الايات وهي الطوفان والجراد والحر
 والصنادع والدم والعصا واليد البيضاء والسنون ونقص من الزمان **قوله**
 واكتفوا في الامات بوقوعه مطلقاً ولو مره الخ يريد ان ما يصدق في النفي من
 الاستفراق ليكون النفي والاثبات المصدران زمان واحد في طرفي تقصير الس
 على ما سبق من ان الاصل استمرار الاشتباك عليه قوله اذا استمر بالفعل
 اصدب فلا يجز ما قيل في هذا الكلام ينبغي ان لم يصير يدل على استفراق

علامه

النفي

النفي للزمان الماضي وصار ما تقدم يدل على ان الاستفراق انما يستفاد من خارج
 بنا على الاصل استمرار وهذا هو المفهوم منه بحسب اصل الوضع وما ذكر
 هنا اذا تويل الاثبات بالنفي وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يصير **قوله**
 وكان نفي النفي اثباتاً قيل اذا كان النفي مفيداً للاستمرار ينبغي ان يكون نفي النفي
 اثباتاً في الجملة واجيب بان النفي اذا ورد على النفي كان النفي الاول بمنزلة الاثبات
 والنفي الثاني على حاله فيفيد دوام اثبات النفي في الجملة وهو دوام الاثبات **قوله**
 وقد عرفت ما فيه في موضعه من غير هذا الفن ان الدم في الممكن لا يبدل من سبب
 لما عرفت ان الممكن نسبتاً الى طرفي الوجود والعدم على السواء لما بين ان احد
 طرفيه ان يكون اولي بدلية فنتسب الى طرفيه معلوم بالبرهان
 فانضافه بكل منهما يستدعي سبباً والا لزم الترجيح من غير مزج وذلك
 السبب امر خارج يشهد بذلك بديه العقل على ما صرح به بعض اهل التحقيق
 من ان كون رجحان احد المتساويين على الاخر محتاجاً الى اربعة سبب
 معلوم بالبداهة **قوله** ورجع عوده على بديه فيمن رفع قوم دفعه رواجع
 سببويه ورواه غيره عوده بالنصب على الطرف اي رجع في عوده على بديه اي
 ذهب في طريقه الذي جا او على المفعول به فان رجع على مقتضى ما في قوله تعالى
 فان رجعت الله الى طابقه وفي شرحه المفتاح وقد يروى عوده الى بديه
 بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة كالمية تنبئها من اول الامر على انه حال
 وهو في التحقيق من نصب المنزلة للقطع بال الحال هي الجملة وذكر ان الانبارك
 انه من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسها العراك فعمله جدر وطاقك
 ثم قال وهذا التركيب سماع سوا اسد رجع الى مظهر مثل جاز زيد عوده
 على بديه او مضمحل زيد جاز عوده على بديه نحو كون الفعل مندا الى عوده

مجازا وهو **رأى** حتى ذهب كثير من النحاة إلى ذهب ابن مالك إلى أن الألفا
 بالواو لوجوده فيها وشبهها من الحروف الغت ووروده في كلام رب العزم
 كقوله امطوا بعضكم لبعض عدو وقوله واسمه حكيم لا معقب لحكمه وفي النظم قوله
 ما مال عسك دمعها لا يرقا وحال من حياه لا يبرأ وحكي عن سيبويه الاستغناء
 عن الواو منه الضمير إذا كان معلوما نحو بيع الترمذيان بدرهم أي منه **قوله** وإما مثله
 إذا استلح هذا إذا جعل وحده ت معنى أصب ولب تعدد ما إلى يقول إذا ص
 وبياعه خاله المعنى أما إذا جعل من أفعال التلويح فلا يكون من قبيل ما نحن
 بصدده والمنح وجده متعنا بفقرن الجمله وهو ان حاضره المجرور والكم **قوله**
 والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاني زيد وزيد يسرع او يسرع وجا
 زيد وعمر ويسرع او يسرع اول منه في نحو جاني زيد وهو يسرع او يسرع
 وذلك لانه جعل اولا اعلاه اسمه صريحا مشبها ومسو عا واعلاه ذكره بصريح
 مشبها تابعه بقرنه كان ينزله اعلاه اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا إلى ان
 يدخل يسرع في صله المجع ويضم اليه في الانبات وجعل ثانيا ذكر اسم غير اصلا
 واعلاه ذكره بصريح جاريا مجرا بل في الحقيقة ههنا ايضا تشبيه الاول بالثاني
 فاما بالاول الى اولويه وجوب الواو انا هو فيها يكون المبتدأ فيه ضمير في الحال
 او صرح اسمه لان تعليله يتناول الحقيقة قال ولعل السبب ان اصل التاني
 كان جعل بدون هذا الضمير نحو جاني زيد يسرع او يسرع فالتاني لا يغير
 بقصد الاستيناف التاني في الاتصال فلا يصلح ان يتقل بان في الربط تحت
 الواو ولا يخفى ان اصل التاني يحصل ايضا بدون اعلاه اسمه صريحا فالتاني لا يغير
 يشعر بقصد الاستيناف اما ما عداه فعل المثار من جواز الامر والاولويه
 الذكر ههنا يلوح من كلام الشيخ في موضع اخر وهو قوله اذا قلت جاني زيد السيد

على

على كنهه ومثله جاني زيد وعمر ويسرع لانه جعل السيف على كنهه من لا ينزله
 وهو مثله سيفه تشبها به اللهم الا ان يفرق بين قوله السيف على كنهه
 وبين قوله عمر ويسرع والفرق غير واضح والاولى ان جعل قوله ينزله في الوصف
 على التناوب والتشابه **قوله** والذي تبين ذلك اي كون جاني زيد هو
 فار من خلاف قوله عز من قائل بعضكم لبعض عدو وليس فيه بيان كلام صاحب
 اللسان **قوله** وينبغي ان يتدر ههنا اي فما وقع الطرف حالا وخصوصا
 نصب على المصدر اي تقدير المحض وعبارة الايضاح وما يتبعه نصب
 على الحال قال ثم اختار ان يكون الطرف ههنا ضامه ويحتمل ان يكون بيا
 الحاصل المعنى لا يوجبها للاعراب وان الطرف في تقدير اسم الفاعل رفوع
 يتقدير ويحصل معنى كلامه وجه كرم ترك الواو وفيما وقع الطرف حالا ان يكون
 الاسم الرفوع بعده فاعلا للطرف لاعتماله على ذلك الحال فيجوز ان يعمل اتفاقا
 ويجب ان يتدر هنا هذا المقام تقدير المحض ههنا ان الطرف في تقدير اسم
 الفاعل دون تقدير الفعل في جميع تنادير على الاسم الرفوع الا في ان يتدر فعلا
 ما ضيق تدفع لا يجب ولما كثر فيه ترك الواو ولا يمكن ان يقال ان فاعله
 ان يتدر ضمير راجع الى كون الاسم بعده فاعلا للطرف وخصوصا سند قوله
 ان الطرف في تقدير اسم الفاعل والمعنى ينبغي ان يتدر كون الاسم فاعلا للطرف
 فيما وقع الطرف حالا سيما ان الطرف في تقدير اسم الفاعل في جميع المقادير الا ان
 يتدر الفعل فعلا ما ضيق لا ينبغي ان يتدر كون فاعلا لنفسه والمعنى بلا حقا
قوله وقال المصنف انا اعد بالحاصل ونقول بالمعنى لاعبارته بعينه وعبارته
 هكذا انا اختار تقديره باسم فاعله لرجوع الحال الى اصلها في الافراد وانما
 كثر فيها بلا داد وانما جونا لتقديره بفعل ما ص ايضا المجيء بالواو قليلا وانما منع

التدرج في الصانع لانه لو جاز التدرج لاستغنى بها عن اي اداة لم يعرف تدرج اهل الله
 الخ في شرح الايضاح نكرت الرجل الكسرك او تكورا استكرهته اي انا استكرهته في اهل
 بلدة او استكرهتهم وقيل المراد من البازي الصبح فالمعنى خرجت ومعنى محال الصبح وانما
 وعلى بغير الدليل اي اخرج منها فلا تؤمن لما طلوع الصبح **قوله** وان ارايت
 سري واسرى يعني اي سار ليلا واساء واسرى به مثل احد الخطام واحد الخطام والى
 واحد للواي ومعنى الممان قال ابن السراج الوفاء اهلها موسى على فعله وسوق
 قلبت الواو والفاء تحركه وانفتح ما قبلها والبيد ايضا المعان والحق بزبان اليم الناع
 الصفصف وجبه المالح من السلق معناه وجهه السلطان من خلق وخلق **قوله**
 والانا لوا واحد لئلا يلبس الحال بالصفة هذا على رايه لم يجز دخول الواو
 على الصفة اما على راي من جوزه كما هو راي النحويين فلا بأس بحاله ولما كان معلوم
 محمول عند على انه صفة مفعول ورنه السكاكي بان حمله على الوصف سهو لا خطأ ولا
 عيب لئلا نفي السهو ولا دم والهو ما ينبغي له صاحبه بادنى تنبيه والخطا
 ما لا ينبغي له صاحبه او تنبيه وتكر بعد ما عاب واجيب بانه تكرير في الكشاف
 الحبل على الوصف مع بيان وتفصيل فالحكم بالسهو سهو وقد مر في اسلف في النظام
 ان قوله تعالى وتا منهم كلهم صفة لبعده كما يشهد به اخواه وحاملاته رابعهم
 كلهم وخمسة سادسهم كلهم وايضا ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يعجز الخليل
 الحال اتفاقا ولا يشهد ان معنى الجمع اسب معني الموصوف ولذا قال بعض اهل
 التحقيق وما ذكره النحوي ارجح عننا في الهداية **قوله** وقال بعضهم ارايه
 الان لم يثله انما فعل الرضى عنه قال الاندلسي ان كان مبتدأ ضمير صاحب الحال
 وجب الواو ايضا نحو جاني زيد وموراكب ولعل ذلك يكون مثل هذه الجملة في التدرج
 سواء ان المعنى جاني زيد راكب فصدرت بالواو اياها من اولها لانه يكون الحال جملة

وان اردت معنى التدرج وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال طامنا ان كان الضمير فاصدر
 به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاني زيد يد على راسه وكلمته فوه التي او ضمير محمول
 حصة مع البارز على سواء فلا يحكم بضمه بحد الغز الواو وذلك يكون الرابطة في اول
 الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول معاذ فكل جماع الواو والضمير وانما الواو وان كان الضمير
 في اخر الجملة كقوله نصف الزها والماء غامر فلا شك في صنفه وقلة **قوله** كقوله
 اي قول الحسين بن علي ورمعه بالغيب لا تدري نصف النهار سمعت
 الهة ومن نصف التي لغيت نصفه ورمعه في الصحاح والديوان من نصف الشيء
 بمعنى انصف والغيب خط النهر والمشهور انه يقف نحو اضاف في الماء بانه عاصر
 في الماء من الغداة الى ان انصف النهار والماء غامر اي سائر محيط لا يبدو
 ورمعه بالغيب واقف في حاب النهر والبيوت من كتاب اصلاح النظم
 لا ينز السكت في تفتيح اللغات والسماع في بيت الاملاخ الى الارجح
قوله يعني لا يمكن ان يقال على التغير والتحقيق ان لا يبان هذا المبدأ
 من الكلام الخازن لا شك ان الامر بالنسبة لا يتجدد ولا ينقطع الا بتغير المنسوب
 اليه وليس لنا كلام على قدر معين بحيث يتغير بحسب تغير الاركونه متروك
 اليه لما ولا يختلف بحيث لا يكون ما هو احوار بالنسبة اليه اطلاقا بالنسبة
 لما ان كل كلام موصوف له لا يمتنع في لا يمتنع في الموضوع عن المطب بحيث يحكم على هذا
 الكلام بانهم موصوف لا يطيب وعلى ذلك بانه مطب لا موصوف في كل كلام اذا
 قيس الى اخره نصف الاطياب او الابحار او المساواة فهذا الكلام بعينه القياس
 لما ان كل كلام موصوف له لا يمتنع في لا يمتنع في لا يمتنع في لا يمتنع في
 من على التحقيق البحث بل لا بد من ترك التحقيق والسماع على امر في هو متعارف
 الاوساط وكلامهم في مجرى عرفهم في باده المعان لانهم لما كانوا الكثر من الطريق
 كان كلامهم مشهورا بين الناس عرفت الوصف معلوم الطريق فاسبان جعل

التدرج في الصانع والاسماء

جمع بينك الجملتين لهما رتبا في الحسوس منها كون كل من الجملتين على الافراد كناه ورده عن
 الشيوخه ومنها ان مجموع الجملتين من حيث هو كناية اما به عنها ومنها ما يفيد الاثبات
 في بدل من الاعضاء عن التفسير لتناديها العظام والاعصاب وغيرها وفي راسي من بعض
 لاحضا والمضاف في هذا السامح ولا طريق احصه سواء وثالثها الى ما هو المبلغ وهو
 وهنت عظام مبدني واشتعل سبب راسي لاحتواها على ما احتوى عليه ما قبلها
 زياته هي انقلاب الكساء الزهيد في الجملة الاولى كونه لان هذه العظام يدرك على من
 الميز وهو على الشيوخه وهي المبلغ من الزهيد لتزولها منها منزلة الرئيس من الميز في الجملة
 الثانية الى الاستعارة التبعية في الفعل او التفسير في السبب ورايتها الى ما هو
 المبلغ وهو وهنت العظام من بدني واشتعل السبب من راسي لما فيها من سلوك
 طريق الاجال والتفصيل وخاستها الى ما هو المبلغ وهو وهنت العظام مني واشتعل
 راسي شيئا لا شئها على ما اشتعل عليه ما قبلها مع زياته هي ترك تسمية البدن في
 الاول طلبا لزيدا خصاص العظام به وتأخير الفاعل في الثانية وجعله متميزا للبا
 لمزيد الاها م والتعظيم بتنكيره ولشمول الاسماء وسادها الى موافق
 وهو من العظم مني واشتعل الراس شيئا لانظواها على ما اذناه ما قبلها
 مع زياته هي ان في زيدا الشمول في الاول ترك جمع العظم الى الافراد لكون استعارة
 الفرد اشمل وترك اضافة الراس في الثانية الى التعريف بالدم بقصد الاهمال والتفصيل
 اذ المعنى واشتعل الراس سبب ثم ترك لفظ مني لسبق ذكرها فيما عطف عليه والتعريف
 على اقوى الراس ويزيد وسامعها الى ما هو الكناية وهو انا ومن العظم مني واشتعل
 الراس شيئا لما في الجملتين من ان في تقوى الحكم بينا الجملة الفعلية على المبداء فافهمنا
 الى ما هو اشمل ما قبلها ومو اني ومن العظم مني واشتعل الراس شيئا لما فيها من التاكيد
 التعيد لمزيد الاعتناء وهذه كلها من لطايف الاطناب بالنظر الى التعارف

براصع وسم في تواسر بعمم الدمنة ما اسود من ايار الدمار بالعدو والادعها
 والجمع الدمن وقد ساء شرح الدياحه وهذا معنى ما قبل الدمنة ما يد من البعر
 والاد في نزل القوم الى لمدون بها يكون احسن الساب ويغيب بها الملأ حسن
 المتكرد فيج الحجز والدمنة السرح من في البيت بالمعنى الاول وهو ما به المنازل
 التي عوم والدراج والسلم موضعان والفتان حراما واحدها رسة من البصر والاهل
 من المدنة والمراجع جمع الرجوع من رجه رجعا والوشم اسم من وسم الداد اعدوها
 بائع ثم در عليها النور وهو النبل والمصهور من السوار من البدن وواسر البصم
 عروقه العواذ ناسر وقل ناسر معنى امر منار له المحسة المكنة بام او في دمنة
 لا تحس سواها يدين الموضفين وان منارها دار بالفتن يديها فاعمل
 الموضفين عند الاشباع ولم ردائها يسكلها سبه رسوم الدار عند تجر يد السلال
 اماها كمنف للتراب عنها محمد الوسم والمراد علم اليوم والامر العلوم فيها
قوله على انه قد صرح كثير من النحاة قد يقرر في فم الا الشرط لا تنع طال الا ان
 تنع خبرا عن ضمير ذي الحال فلا ينف لجان زيدا ان سطره يسكر بل وهو ان يعطه
 يسكر فيكون ج جلا سبه واليه ذهب الجمهور والواو في سله اما عاطفه
 وجه قال المحرري او اعتراضه واليه مال ان صدر الرمي وعن المحرري ان الواو
 للحال هو الذي هو كالعوض عن الجزاء مما لا في الشرط نص على انه حال **قوله**
 والمعبر الحروف المنقوطة دفع لما عسى يقال ان حروف في القصاص من حين انشاء
 وهذا محمول ما ذكره الناقل العلامة في شرح المفتاح ان المعبر في القصاص
 الحروف المنقوطة لا المكتوبة لان الوجوه تعلق بالعبارة لا بالكلمات والمنقوطة
 غرض وان كان المكتوب اشبه **قوله** ويرجح ايضا ما في من الغراب هذا
 الوجه من الترجيح ذكره المحرري حيث قال هذا في غاية النصاح لان

فه غرابه لان النعام من سور الحسن فله طرعا والوجه الثاني والثالث والرابع دلها التا
العلامه في شرح المتناج والاسباب المحتمله هي التي يكون اصدا طرنا نوحا والاخر ساكا
قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المتكرر في الدار رجل لا ينفذ الاضمار
يكن ان يحجب عنه بان المراد تقديم الخبر بحسب النام للاختصاص مع صريح النام في التخصيص
على تقدير كون تكثير خبره للتقديم ورجح ايضا باشتغالها بما سبب الحين خلاف قولهم القتل
انف للقتل وانه كثر في يد حين يعلم نها حكم الطوب ايضا بخلاف قولهم **قوله** وقيل ان الله
الح يري به الفاضل الرضى قال واعلم ان الموصوف عدف كيرا ان علم ولم بوصف
نظرا وجهه فتوله قال وعندهم فاصرات الطرب فان وصف باح يري به الفاضل
بشرط ان يكون الموصوف بغير ما قبله من المجرور ومن او من قال فقال ومنهم دور ذلك
اي ومنهم قوم دور ذلك وقال وما من الا له مقام معلوم اي ما من لا يكون الا ملك
له مقام معلوم فان لم يكن كذلك لم يتم الطرب والجله ثا في الشعر فتقول العرج
وانما كثر في الذكر لكون الدلالة عليه بذكر ما اشتغل عليه قبله فيكون كانه مذكور هذا
الا ان مثل الرخصي الى انه من قبيل حذف الموصوف واقامة الصفة منه مذكور في
فضل حذف الموصوف **قوله** قلنا هذا من اقول على ما توجه بعض النحاه ذهب
عيسى بن عمر والحوي **قوله** انه من سمي بالفعل كان كونه على صيغة الفعل سببا فيفتح
من الصريح لا انفتح صرف قبل وخرج اذا سمي بالالف الفعل والعليه وذهب سببوه
والخيل وجهه وانما سري لان الاعتبار ان يختص الوزن بالفعل او يكون في اوله زيا
كزيابه الفعل سوا كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق من ارسد اخرج اذا سمي
بما في علم الانصاف كالافرق بين جل وقيل عند التسميه بها في الانصاف وقال
ابن الحاجب في ايفاح للفعل هذا هو الصحيح الذي يدل على ما نكته الثبات
عن العرب بالنعام من صرف كعسب وهو في الاصل مثل يقال كعسب الرجل اذا

س

سعي ساع مع تقارب الخطر وجه الاستدلال يعني على عدم الانصاف ان جلا اسم
علم فتولا اوزن الفعل معتبرا ان يعرفه وقد جاء غير مصروف فوجب اعتبار وزن
الفعل مطلقا من غير ما ذكر قوم من المعيد واذا امتنع جلا امتنع قبل ولا فرق بينهما
والجواب ما اشار اليه سببوه في قوله انا ابن جلا لسر على ما توجه عيسى بن عمر ويثير
انه من باب حكايات الجدل كان جلا فيه خيرة واذا كان فيه خبر وجب حقا يتقوله
نبينا احوال بن يزيد فلا وهذا وان كان تاويلا فوجب ان يقال اليه لئلا يودي
لما اثبتنا قضا كلامهم لانه قد ثبت بالفعل المتقطع به عدم اعتبار وزن في كعسب
فلما عتبرناه بهنا لا دي لما اثبتنا قضا متى كلامه وسبب سمدى لما انه ما عير
آخ الضمير للرفع المتصل وثانيها احوال وبن يري به وجهه لاهوال وقد يجوز
المدح على موصح به ايزن الحاجب وثالثها حله علينا لم قد به اي سباح وعلما
مقول له والعا ل قولهم او معترن حله علينا لم قد به اي بعد وزلا جلم ان معتمون
وحوز ان يكون ظلا مفعولا لما لنا معنى طالين وما بعده كالقف برله **قوله** وكذا
اذا قال المسح السح يتقدم الجيم على الحاء العرج يقال بالفتح بالفتح بالفتح
وسلفه صنفه ونحبه نحمحا فتح اي فزعه ثم فوج **قوله** ولو نرى الظالمون
موقوفون عند ربهم اي في موقع المحاسن يرجع بعضهم الى بعض القول اي يرد بعضهم
على بعض ولين بعضهم بعضا يقول للذين استضعفوا اي الاتباع للذين استكروا
ان الله وساء لو لا انتم اي لولا اضلالكم وسدكم ايانا عز لايمان كننا سونين
اي باتباع الرسول وقوله ولو نرى ذا الجهون ما كسوا رءسهم اي سطا طوبى
خيا ونجلادون وما رينا اضر اي يستغيثون لتولم رينا اضر صدق وعدك وزعدك
وسعدنا منك قد من سلك او كنا عيا وها نايضه وسعدنا فارحنا الى الدنيا
تعمل على ما كان خيرا لنا موقوفون ايقانا لا يشوبه شبهة شك وزد وجواب

ع

الكلح دون وهو لا يت اما شنيها او سو حال قد بلغ مبلغ لا يحيط به الوصف
ولا حرس سعة ادراكات ارايحيا يتج من كل مشاهد ان يجت ومنه قوله
تعالى حتى اذا جادها ففعله مما قبله لان ما تقدم من الامثلة لبيان حال الخالق ليس العا مبروقا
ليمان حال المواقف المطيعين اولان ما تقدم شرطه مصدره بوجه لو وهذا كله اذا كان
في الكائنات وانما وصف الجزاء لانه في صفة نواب اهل الجنة فدل جده على انه من الاعيان
به الوصف وقيل هذا الشرط جازها اي حتى اذا جادها وقد فت ابوابها اي مع فتح ابوابها
قوله والمضاف اليه نحو من ذراعي جهه الاسد مصراع اوله يامن راي مصراعا اسره
والبيت للزردق ثم انه اختلف في المضاف اليه الحمد دون من الاول او من الثاني
فذهب البردوني من جهة الى ان المضاف اليه حمد دون من الاول والتقدير من ذراعي الاسد
وجهه الاسد حذف الاسد الاول اكتفاء بدلالة ان في عليه لانه شله لنظاذه
وذهب سيبويه الى انه حمد دون من الثاني والمذكور اصرا موما اضيف اليه الاول
واخر المضاف اليه الاول ليكون كالنوم من المضاف اليه التي في لانه لو تقدم وقيل من
ذراعي الاسد وجهه لم يكن للناس مضاف اليه ولا ما تقدم مناه ومذهب البرد
قيل هو المختار لان ما ذهب اليه سيبويه من كثر الاعتبا مع عدم الاضطرار **قوله**
وجواب القسم نحو والتجبر وليال عشر اختلف في جواب القسم فقيل هو قوله
عز وجل ان ركب لبالها دو قيل حمد دون وهو لعمري دليل قوله الم تر اني قوله نصب عليهم
ركبتهم عذاب قال الامام الرازي وهذا اول لانه لما لم يبين القسم عليه ذهب الهم
الى كل مذهب فكان اذ دخل في التحريف وعلى الاول ليس من اخبار الحذف **قوله** وجواب
لما حوكم اسلا اسلا لاسه وحضاله وقيل اسلم هذا ابنه وهذا نفسه وتلك صفة
للمجبرين على سعة نوع احد جبينيه على الارض او كبه على وجهه او وضع جبينيه على
والجبين ما عن من المهمة وشماله وجواب لما حذف تقديره على ما في الكشف فلما

اشلا وتله للمجبرين وناديا ان ابرهم قد صدقت الرويا كان ما كان ما ينطق الحال ولا يحيط
به الوصف من استبشارها واعتيابها وجمها لله وشكرها على انعم الله به عليها
من دفع البلاد المظلم بعد طوله وما اكتسب في نقاعينه بتوطين النفس عليه من الثواب
والاعواض ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب والدح اسحق بن سارة كان
له سبع سنين وكان مديحه من بين المدة من عا ميلين وولدت له سارة ولما تسعون سنة
واسمها مدي عند الجار التي رى الجيس فيها في كل جرح يسبح حصيات او دجدة على الصخر
باصل الجبل من كذا في تفسير الماوردي **قوله** ومنه قوله اي الطيب لم يقل
ونحو قوله اي الطيب او قوله اي الطيب لحنا الدلالة على تقديره انما لا يصل
ان يكون القدر فلم يسيرنا وهو اعلم من المساء **قوله** ومنه قوله تعالى ان الناس
الايد على وجهه اما على وجهه اخر وهو ما قيل كان الناس امه واحدة كفرا بعت الله
البنين في خلتوا عليهم فلا يكون من هذا القبيل بل لا يبعد ان يجعل ما يكون اظلم سببه
عن سبب مذكور وكانه نائجا بهذا الاحال لم يقل كقول **قوله** وانما في مثلها
قسي في قصيها اما لافضاها عن حمد دون واما وصفها بوصف صاحبها واما لكونها مفردة
معنى ديبا وانته موقفا حسنا **قوله** وظاهر كلام الكشاف الى قوله وظاهر كلام
المفتاح على العكس انما بان مرادها ما هو خلاف الظاهر اما ظاهر كلام الكشاف
فلا تترك بعد قوله او فان ضربت فقدما تعجرت وهي على هذا فاضحة لا تقع الا في
كلام بلوغ والظاهر ان هذا اشار الى التقدير الثاني واما ظاهر كلام المفتاح فلا
قال نظر الى الفاء التي تسمى فضيحة في قوله فتوبوا الى حرم واخنا زنا في الاخير
فتوبوا الى باركم فقلنا اضرب بعصاك الحجر المطف وقد راعى الاول في متعلم كتاب
عليكم وفي الثانية فضررت فاضحرت فاضح على ان مسيرتها بالفضيحة على هذا
التقدير واما ان المراد من كلام الكشاف ما هو خلاف ظاهره فلا ن قوله كما ذكرنا

يدفع الظاهر لانه اراد به ما ذكره في الايه الاولى والوجهان المذكوران فيها وتقدير
الظن هناك هو خروجه لوجله قوله في هذا الشأن الى تقدير الشرط فقط لانه
تفككت النظم لا يخفى على من له درجه ماساليب الكلام ويؤيده ما ذكره في
شرح الكشاف والوجه انه اشار الى تعلقه بخدوف قالنا العقبى على الى
المضيق التي دلت على محدود هو سبب لما بعده مساو كالمشروط او سطو فاعلم
كداستغناءه واما انه من كلام المفتاح ما هو خلاف الظاهر فلا ان المهور والعلم
عندهم في العقبى قوله العباس بن الاحنف قالوا خراسان البيت وهو بتقدير
الشرط فدل على ان السكاكي لم يخضع الى العقبى بالتقدير الذي اختاره وبعد
ما اقتداه ان يدعى على سطح سكان وجله من سكان جحاننا حتى يكون الذي اراد قوله
اما الذي كنت اخشاه فقد هاهنا عن الزمان اصابتنا بلا طوبى وعبدت بهن
البحر الوأنا وروى انه كان الرشيد يالف الناس بن الاحنف فلما خرج الى ايام
استنجد به معه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارضه ومعه العباس فاستأجر
يا بعد ادفعار من الرشيد في طريقه فانشده فقال الرشيد قد استعنت بعباس
واذن له بالعود وامره بثلثين الف درهم ومنه بيت القصيد وهو مظهر
لم يقل ومخوطين البيت لاحتمال ان يكون هذه المعاني هو معنى قوله ما لن
وما في لا يكون من انحاء الحذف في شيء احدها بهمه والاخرى بوجه فائده
بالنسيب الى التثنية التاكيد الى على كمال عنايته وبالنسيب الى الخطاب سره
الفايدة والى الثاني اشار بقوله وعلان خير من علم واحد قيل اصل هذا الكلام ان
رجلا من اهل سلك طريقنا خذ الابن في الطريق فقال الرجل لانه احببت عن الطريق
فقال ابنه انا اعرف فقال الرجل لابنه وعلان خير من علم واحد فصار مضافا
وما واخفى ذلك اي شائبه وجه الوفاء بعد ظهور عدم كونه من باب الله بل هو

ما يقابل من العلم انه لا ان كان اللزم فيها هو بصدده عمت الالم كذلك قال الف عقيب
مظنه الرحمة والفرح ذكرنا الكشاف ان العام مظنه الرحمة وانزل منه العذاب
لان الامر اذ وقع واهول لان السر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخبر
اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسرف كيف اذا جاء الشر من حيث لا يحتسب الخبر
وله ذلك كانت الصاعقة من العذاب المستقطع ليجها من حيث توقع العيب ومن ثم
استدل على التفكير في كتاب الله قوله وبدلتم من الله ما لم تكونوا تهتدون والسر
في اتيان العذاب من مظنه الرحمة ان الكفار غلوا اعمالا حسبوها عسائت فادامى
سيات محهم العذاب من حيث توقعوا الخبر فخانوا من ذلك وصعب عليهم الامر
روى ان محمد بن الحسن قرا هذه الايه الى ان فارق الدنيا اي تفير ذلك الشيء
وايضا صديقا على ان قوله الى طرف مستقر منه محدود هو منقول به اي اشرح شالي
صدرى لما اذا تعلق الالم بالفعل كما ان يكون منقولا له كما هو المتبادر من نظمه
التنزيل اي اشرح لاجل صدرى فالظاهر ان المقصود من ذلك زياره الربط
كما في قوله تعالى افرح للناس رحابهم واذا جعل من قبيل الاجال والتفصيل
فيتمه انها حاصلان بدون زياره الى ويصدر عنه بان قوله اشرح ليس فيه
تعرض لذلك القول اصلا فاذا قلت اشرح الى فهم منه ان المشرع امر بتعلق
في الجملة فتقع صدرى بتفسيره ولا خلا ان المقام مقام الاجال والتفصيل
وذلك ان موسى عليه السلام لما املاه نهارا الى فرعون الشديد السكبه مع فرط القو
والاصرار ونهايه العباد والاستكثار وانه لعالم من المشرق وكلف به تكليفا
عظيما ناسب ان يطلب ما يطلب بطريق الاجال والتفصيل اظها والكال غنايته
اليه لعظم شانه ومخافه امره فافتنى ان يوكدهما يطلبه باميراه منها او لا بان يقول
اشرح لي ويسر لي منفلا ثانيا بان يوضحه بقوله صدرى وامرى

وقضينا اليه ذلك الامر الكشاف عدي قضينا بالي لانه ضمن معنى او حينا
كانه قيل واوحينا اليه بتقريب مسويا وفسر ذلك الامر بقوله ان داير هو لا يتطوع
وفيها به ونفسه من تخمين الامر وتعليم له **وله** حيث لم يتل قواعد البيت الاقانه
لما في اها من القواعد وسرها بعد الابهام ما ليس في اضافتها لما في الايضاح بعد
الابهام من تخمين شان المسر وهذا وانما اصطلاح المسكاكي حيث قال فينا
اذلوا ربه الاختصار الكفى نعم زيد وبس عمود وهو من قبيل المساواه بلا شبهه
وقيل بالتطويل بالاختصار بقوله وقد علمت عليك في سطر الاختصار
والتطويل وظاهره يتناول المساواه **وله** وانما قال اها من الجمع لان حقيقته
جمع المساقطين الخ ههنا التعليل اوله ما قيل لانه ليس فيه جمع بين متناهيين بالحقيقه
لانه ليس محل واحد لما فيه من اها من جواز الجمع بينها غير انه متلف في هذا الكتاب
ولان هذا التعليل من سلوك الطريقه البرهانيه التي هي من اهل مراتب البلاء
وله وفي صلاه العصر على قول الاكثر من عن ابن عمر في صلاه الظهر لانها في وسط النهار
وكانت اشرف فترات افضل وعز مجاهد في العجز لانها بين صلاتي النهار وحلاتي الليل والاول
في الحد المترك ولانها مشهوره وعز قبيصة بن ذؤيب في المغرب لانها المتوسطه
بالعدد ووتر النهار وقيل العشاء لانها بين جسر من واقفين في طرفي الليل
ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل اعد
الملك ان لا ذكر لفصلها كانها من جنس اخر ونزل المغايرة الوقت منزله الثغاب
في الذات او التشبيه على ان معاداه الواحد والكل سواء في الكفر واستحلاب العداء
من الله تعالى وان من عادي احد هم فكانه عادي الجميع اذ الموجب لهمم وعداوتهم
في الحقيقه واحد لان المحابه كانت فيها **وله** وقد يكون الكلام نحو قوله تعالى ولكن
منكم من يدعون بالحيز وما روي بالموود ويهون عن المنكر خاصر في الكلام نمر

عطف

لفعل واحد وليس فينا تخمينه هذا الجمع بل يكون له وهو له والاخر معمول له
على انه يجوز الجمع اذا كان عمله في احدها توسط حرف الجر كما في قوله تعالى وهدي اليك
قال البيضاوي رحمه الله وهو وانما اصبى لما ان يكون ضمير الفاعل والمفعول شيئا
لكنه لا سعد يجوز في المعلوم ولا وجه لجعل قوله ولهم ما يشتهون جمله حاله لما فيه
من القصوره المقود وهو المبالغة في التوخي نحو الاهل اماها والحوادث حرامه
بان امر القيس بن مالك سمرامك اسم امره وسفر الفعل ماض بمعنى انام في
الحضر والالف للاشباع والباء في ان مريد في الفاعل من قول له ولقي الله
والمنع لانها ما عاى اياها ان امر القيس بن مالك اقام في الحضر ترك
قوله بالاداء **وله** ولو جعلها عطفا على الجملة قبلها ان اراد بالجملة قوله تعالى
واستعمله ابراهيم حينما لم يكن له اعمى لانها لا يصلح صله من وان اراد بها قوله
ومن احسن دينا بمعنى لا احسن دينا فذلك لانه تقرير وتأكيد لقوله
ومن يعمل من الصالحات الاية وهذا لا يصلح له تدولا بعمل بينهما جامع يصلح
لعطفها عليه وانما المصلح لا يستدبر قد عن ضمير اسم لعله النامه في ذلك
بالمنسبه الى ما ذكر من فائدة الاعراض **وله** ومنه ما ذكر في قوله تعالى
وان الله اعلم بما وضعت وليس الذكر كما لا يخفى انه اعراض الخ قل كيف يكون
اعراضا والجلتان اعني قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كما لا يخفى من
كلام الله وما فيه الاعراض اعني اني وضعها وانى سميتها من كلام اراه عن ابن عمر
واجيب باننا فيه الاعراض ايضا من كلام الله لكن حكاه عنها ولا بعد في الاعراض
بكلام غير محكي من كلامه محكيين والحق ان هذا الاعراض في اشكاله واحد في متكلم
واحد **وله** ومثل هذا الاعراض كثيرا ما يلبس بالحال والفرق بين معنى الفرق
بحسب المعنى قبل ان الحال لبيان المعنى من الفاعل والمفعول والاعراض لئلا يبد

معون الجمله تمامها ولذا قال صاحب اللسان عدم العمل وانتم واصفون للعبا
في غير موضع في الحال واسم قوم عادكم الظلم الاعراض اما الفرق بحسب النظم
في وجهها امتناع قيام مفرد مقام الاعراض فيه بخلاف الحال ومنها جواز ايرادها
بالفعل فعل الزائفة ولن نمل ولن تتعلوا وحرف التفسير كقوله وما الذي
وسون خال ادرى وكونها طلبية كقوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان
الملة لله ادرى ان يولى احد منكم ما اودىتم فان قوله قل ادرى الله هو الذي
اعترض بين لا تؤمنوا وبين ان يولى احد وكقوله تعالى استغفروا لذنوبهم
ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصرنا فان قوله ومن يغفر الذنوب الا الله
اعترض **قوله** كقوله تعالى ووصينا الانسان الاله حمله امه اي بطنها
وهنا يجاء بهن ضمنا على ضعف وشدة على شدة الى ان يكثر الولد في بطنها
وبلغ الى ان يضع حملها ووصى بالوالد من اعترض بقوله حمله بين النفس والنفس
وذكر ما يكابد الام وبعده من المشاق والماعب في حمله ونفاله هذه الله
المتطاوله احكاما للتخصيص التوجيه بالوالد وتذكير الحق بالناظر على حق الوالد
مفرد **قوله** فتقوله ان اشكرا تقير لوصفنا ان من جهة ان قوله ان اشكر
ساو لو الذي يفيد احباب الشكر للوالد من لاسن جهة ان له احباب الشكر
وذكر شكر تعالى في مقام التوجيه للوالد من تنبيهه اما على ان شكر الوالد من شكر
تعالى لانها به عليه نعمه من عند حقيقته واما على ان شكرها من شكر
تعالى في ذلك ايضا من حيث على شكرها واما على ان تعظيم الرب شكر
انما به مقدم على الشفقة على قوم مجازاه احسانه فاذا اوصى بمجازاه
الغير كان المضي على التوجيه باذاه شرف اوله وشكر الغير ثابته واما على ان على
الوالدين جميعا بين الشكرين **قوله** ومنها المطابقة والاستعفاف في قول

اي الطيب وحقوق تلت الرغ عطفنا على فعل فعل وموصال حسم المتوق والمفتقر
اضطراب القلب والقلب من النار والمراد بالقلب ما في قلبه من حلقه الوجه وشدة
الاستيقان **قوله** كافي قول الحامسي وهو قول عبد الملك بن عبد الرحمن الحارثي
وقيل قول السهولي بن عمار يا ايهودي مطلق القصد اذا الرالم مدس من اليوم غشه
فكل ردا عر حمله اى اذالم يدس الرجل بالكتساب للوم واعتبائه فاي
مليس ليسه بعد ذلك كان حسنا جيلا ووقع في بعض نسخ الحامسي حثف الله
بدل في فراشه تنال اول من قال ما مات حثف الله التي على الله عليه وسلم ولا
شيء به فعل اذ لم يستعمل حثف ولا محثوف في الصحاح ابو زيد طلحه وطلحه وطلحه
وطله الله واطله اصدده ولا يمل طلحه بالفتح وابوعبيد والمكاسي قوله
وقال ابو عبيد فيه لم يلفات طلحه وطلحه وطلحه وطلحه **قوله** اللهم الا
ان يقال ان الاعراض اذا كان حلقه موصاه ما حار الشق الثاني ان يقال
لا يشرط في مطلق الاعراض ان لا يكون له محل من الاعراب فيصح كونه غير حمله
بل اذا كان حمله فتقوله ولا محل له من الاعراب معروف اليه فلا يكون بالاحاطة اليه
فيندفع الاختلال المذكور لكن سمي اختلالا ترد به بالاحمل له من الاعراب من
كونه حمله او اقل منها لان ما لا يكون حمله لا يمازكون له محل من الاعراب والقول
باللزوم اذا كان مع الفظ لا يكون له محل مدفع بان المنفى من الاعراض هو الاعراب
مطلقا وانما عبر عن ذلك بقوله لا محل لها من الاعراب بناء على ان الجمله من حيث هي حمله
لا يكون لها اعراب الاحتمال وربما يكون ان يقال ان قوله حمله كان اذا قل او اكثر ليس
ترد به لما لا محل له من الاعراب بل ترد به لما كان واقعيا في احد الوقع بعد الشك في المطاوع
اذا كان حمله بالاحمل له من الاعراب فيكون المعنى يشمل من التكلم ما كان واقعيا في احد
الوقعين سوا كان الواقع حمله او اقل او اكثر لوقا لا بد له يشمل من التكلم ما كان

العلم الثاني علم الالهي

واقعا في احد المتعينين جملة اقل او اكثر ولا يكون له ان لما كان واقعا في احدهما لم يكن
جملة محل من الاعراب لا فمحل الاختلال واستقام **الفصل** والادب الجاز بالنسبة
الى البيت هذا البيت جاريا بالنسبة الى قول الآخر وما استطيع الناس عندنا شدة
وسبعة منهم وان كان هذا ايضا ما يقرب من هذا القليل وهذا البيت من ايات فيد
ادراكهم ليس من الموم عمنه وقوله فخر كاللزن ما في نصا كلام ولا شك بعد غير وبد
اقاسيد متاخلا قام سد قوله باننا ان كلام بقوله هذا اخر اجناس المطابق هو اني للفت
الاول بحمد لله وحسن توفيقه ونسأله من فضله التوفيق على افتتاح الدرس
في الفن الثاني واختتامه بملطف تحقيقه والان منه عمل من انوار المناقب
واسرار الدقائق انه خير مصول وممول وهو حسي ونعم الوكيل وله الحمد وال
اخرا وعلى صفيه ونبيه واله وصحبه المصلو متواترا **الاول** اراد بالعلم الملك قد تقرر
ان العلم يطلق ويراد به ما يراد من مطلق التصور الشامل للسادح وعنه وقد يطلق
ويراد به التصور الفاعل للسادح وهو الصديق فلنا اداعتنا واجازنا مطابفا
ثانيا ادعيه وقد يطلق ويراد به ما يتصل بالظن من المصدق نعم الاعتقاد المشهور
وهو حكم جازم يتصل بالشك وغيره قد يطلق ويراد به الاعتقاد الجازم المات
المطابق وهو حكم جازم لا يقبله بالمعنى الاول يستعمل في المناقش التصوريه لعلم
المنطق وبالمعنى الثاني في العلوم الخطايه كعلم المربيه والاصول وبالمعنى الثالث
في علم الكلام وبالمعنى الرابع في العلوم الحقيقية كعلم الهندسه والحساب وقد عرفت
فيما سلف ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو التصور والادراك وله متعلق هو العلم
وله تابع في الحصول فيكون ذلك التابع وسيله اليه في القاء هو الملك وقد يطلق لفظ العلم
على كل واحد منها حقيقة وفيها واصطلاحها وبها زانها وان اراد بالعلم الملك
او نفس الاصول والقواعد التي هي المعلومات لم يخرج الى تنديرت متعلق للعلم وادار به

العلم

التصور والادراك فلا يجد من تنديرت ان علم يتواعد فلما اختار الشارح تقدم الله
بغير انه حله على المعين دون الساند في ان يكون للتقدير علم بالقواعد معني
ادراكها والاعتقاد بها **الاول** اراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم انما قال على
ذكره القوم اياها الى ما سيورد عليه من ان تقييد المعنى الواحد بما ذكره بالادل عليه سقط
ولا يساعده كلامهم في مباحث الجاز المفرد ومع ذلك فقد ساعد القوم بما ذكره
بوجه اوردوه فقال كما يستقف عليه وقد يقبل له بما ذكره القوم تنبيهه
على ان علم البيان ينبغي ان يتاخر من علم المعاني في الاستعمال بناء على ان رعايه
درأب الدلالة في الوضوح والمعاني على معنى ينبغي ان يكون مقدم رعايه المطابقة
بمقتضى الحال فان هذا كالاصل في المقصود به وبذلك فرغ ويتم لما في الاولى
ان راعى المطابقة اولاهم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا ارا لازما وعلم
البيان نفسه ايضا لا يتوقف على علم المعاني سواء اراد بالعلم فيها الملك او الاصول
والتواعد او ادراكها الا ان المعاني لما كان با حنا من ايات التركيب لمواصها
والبيان عن كيفية تلك الافاق نزله منزله للكب من المفرد والسمه
من الاصل فلهذا اخبر عن علم المعاني في شكل الى هذا ما قال السكاكي ولما كان علم
البيان سمي من علم المعاني لا يتصل عنه الا بزياده اعتبار جري منه بحرك
الركب من المفرد لاجرم انما اثرنا **الاول** لما سياتي من كلام المصنف ان
الاراد المذكور لا ياتي بالدلالة الوصفية وانما ياتي بالدلالات المعتدلة **الاول**
والعني ان علم البيان ملكه او اصول بعينه رها على اراد كل معنى واحد بلفظ قصد
المسكلم به بقوله كل معنى واحد على ان اللام في المعنى للاستفاد وبقوله في قصد
الحكم وادارته على ان الاستفاد عني **الاول** ولا حوجه الى ان يتاخر جواب
دخل ستر وهو ان السكاكي يفرض له كراهتنا بقوله بالزايه في وضوح الدلالة

عليه والتفان عنه ويقول في ثقتك تلك الدلالة في مخرج المعنى وقناه
 واهله المصنف فاجاب على سبيل التزول فانه على تقدير ان لا بد من التزول
 لاحاجه الى التصريح به لان قيد وضوح الدلالة مقرر عنه لان كل واضح هو خفي
 بالنسبه الى ما هو واضح وانا قلنا على سبيل التزول لان المعنى بالدلالة الكلام
 هو الوضوح لا الخفاء الا انه قد يراد زيايقه فيكون اوضح وقد يراد بتمامه نسخ
 الخفاء **موله** وبالنسبة المذكور للمعنى الواحد مخرج مكره الاقتدار على التعبير
 عن معنى واحد بالتعبير المذكور لان مدلول الكلام الذي يدعي فيه المطابقة
 لمقتضى الحال انا هو المعنى الترتيبية كما سيجري به في ما يورده على ما ذكره القوم
موله على ان الاختلاف في الوضوح ما ياباه القوم في الدلالات الوصفية جواب
 بان تسليم معنى لو سلم ان المراد بالمعنى الواحد اعم من الترتيب والافراد
 يخرج بمقتضى الاختلاف في وضوح الدلالة وسيلتشف لك جلية الحال اننا
 الله تعالى **موله** والدلالة هي كذا الشيء بحيث لا يميز من العلم به الخ يريد بالعلم
 مهنا مطلق التصور الشامل للتصور والتقدير مطلقا او مقيدا بكونه
 تعيينا والراد بالشيء ما هو المهور من معناه اللغوي وهو ما يمكن ان يعلم بخبر
 عند لا ما هو معنى البات وبالشيء الاخر ما يميز المميز جزا كان اولادنا
 خارجا عنه لا ما يكون خارجا عنه فقط كما هو اصطلاح اهل الميزان **موله**
 كدلالة اخ على الوجع هي بضم المزم وسكون الخاء الوجه المشدود ذلك على الوجع
 مطلقا وبنسخ المزم على الخبير راجع بضم المزم وسكون الخاء الملهل على ادى
 المصدر **موله** فان طبع اللفظ للمعنى احتمالات ثلاث احتمال ان يراد بالطبع
 طبع اللفظ وان يراد بطبع اللفظ ويراد بطبع السامع والتميز منها الاحتمال
 الاول فلذا المزم الشارع والراد باقتضا جميع اللفظ ان طبيعته تقتضي التلغظ

به عند مقرر الوجع اللفظ و باقتضا طبع السامع ان طبعه سادى لما فهم ذلك
 المعنى عند سماع اللفظ **موله** كدلالة اللفظ المسوع من ورا الحدا را شانه الى
 ان اللفظ اذا كان سادى كان وجوده معلوما بحسب الجمل لا بد لاله اللفظ
موله واعتراض بان الدلالة صفه اللفظ تقتصر على ما هو المشهور ان الفهم
 صفه السامع والدلالة صفه اللفظ وهما متباينان في المصدر فطعا فلا يصح
 تعريف اح بالآخر وقد اجاب عنه الفاضل العلامة القحطاني بان الدلالة لافاضه
 ما بين اللفظ والمعنى عارضه لما تابعه لافاضه اخرى عارضه ايضا هي
 الوضع فاذ انبى الاضافه انما يه الى اللفظ صارت هذا صفه له هو كونه
 بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع واذ انبى المعنى صارت مبدأ صفه
 اخرى هو كونه بحيث يفهم منه وكلا الوصفين لا زفر لافاضه التي هي الدلالة
 فكما جاز تعريفها باللا زفر الذي هو وصف اللفظ كونه بحيث يفهم منه المعنى
 فكذلك باللا زفر الذي هو وصف المعنى وهو انما هو منه والعلم المذكور في تعريف
 الدلالة مصدر من المبنى للمفعول مضاف الى المفعول صفه للمعنى فيكون تعريف
 للدلالة لازما بالقياس الى المعنى ان كونه اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف
 لما لازما بالقياس الى اللفظ ورده الشارح رحمه الله بان المعنوية
 صفه للمعنى كما ان الفهم صفه للسامع في ذالم يجوز تعريفها بالمعنوية لم يجوز
 ايضا بالمعنوية وانت خبير بان الدلالة ان كانت تنسبه قايمة بمجموع
 اللفظ والمعنى كما قرره العلامة فالجواب صحيح لا يرد عليه ما ذكره وان كانت
 تنسبه قايمة باللفظ متعلقة بالمعنى كما لا يور القايمة بالاب المتعلقه بالابن
 كما يدل عليه اشتقاق اللفظ واسناد الدلالة في بيان الجواب
 بالناويل الذي سيذكره العلامة الشريف المحشي رحمه الله **موله** وجوابه

انا لا نتم انه ليس صفة اللفظ الخ محصوره ان النعم وحده صفة السامع واللفظ
 وحده صفة المعنى والمجموع من كل من المعنيين اعني فهم السامع المعنى من اللفظ واللفظ
 المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ان يود بها واحد ولو نوع
 استلزام والتوهم وان عرفوا الدلالة بما ذكروا الا انهم تسامحوا في ذلك اذ لم
 يقصدوا معناه الصريح بل ما يفهم منه من صفة اللفظ وهو كونه بحيث يفهم منه
 المعنى واعتدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة لللفظ بخلاف النعم فلا بد ان
 يقصدوا بذكرنا تعريفها معنى هو صفة له ودلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه
 بحيث يفهم منه المعنى واضحه بلا اشتباه فثبت ان المقصود من قولهم فهم
 المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بالخصه المذكور وثبت ايضا ان قولك
 كون اللفظ منهم منه المعنى ليس في الحقيقة صفة لللفظ بل للمعنى سواء قيد
 بكونه من اللفظ او لا بل باعتبار دلالة على كونه بحيث يفهم منه المعنى وهو
 صفة لللفظ على قايير وصف الشيء بحال متعلته وبهذا التناول يحصل
 الاعتدال عما قيل ان فهم السامع صفة له قايير به متعلته بالمعنى بتغير واسطه
 وباللفظ توسط حرف الجر بدليل قولك فهم المعنى من اللفظ فنشاك اليه
 انما الفهم وتعلته بالمعنى وتعلته باللفظ فالاول صفة السامع والآخران
 صفة الفهم فالمجيب اراد ان الفهم المفيد بالانفولين المتصف
 بالتقليين صفة لللفظ فيطلانه ظاهر وكذا ان اراد ان المجموع المركب من
 الفهم وتعلته صفة له مع ان المفهوم من العبار هو الفهم المفيد ودر المجموع
 فكون حل التعريف على خلاف المتبادر وان اراد ان يتعلق الفهم بالمعنى
 او باللفظ صفة له فبما حل ايضا نعم يفهم من تعلته بالمعنى صفة له هو كونه
 معنوما ومن تعلته باللفظ صفة له كونه معنوما منه ندعواه ان فهم السامع

المن

المعنى من اللفظ وان فهم المعنى منه هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غير
 صحيح فمذا هو اننا وبل الموعود وقوله غايه ما في الباب جواب عما يقال
 لو كان النعم على ما ذكرتم صفة لللفظ وعبار عن الدلالة لكان مع ان
 يشتق منها محل على اللفظ كما يشتق من الدلالة ما عمل عليه وهو الدال ومفهوم
 ان النعم وحده ليس صفة لللفظ حتى تصور منه اشتقاق كافي الدلالة بل المجموع
قوله فاجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الخ اجيب ايضا بانه لما قيد
 القسم الاول بكون المدلول عليه فيه ما وضع له اللفظ والثاني بكونه داخلها
 وضع له والثالث بكونه خارجا وضع له كان قد مر على ان الكلام في الدلالة
 توسط الوضع لان الوضع والدخول فيه والخروج عنه لا يكون الا فيه **قوله**
 وقد عجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه
 الخ هذا الكلام اي يوقف الدلالة على الارادة او رده الفاضل الطوسي في شرح
 الاشارات في الاشارة الى اللفظ المفرد والمركب نقلنا عن الشفا حيث قال
 وذلك لان دلالة اللفظ لما كانت وضعيه كانت متعلته بارادة الشلفظ الخارجيه
 بما فانون الوضع فيها يلفظ ويراد به معنى ما يفهم منه ذلك المعنى يقال له انه
 دال على ذلك المعنى وما سوي ذلك المعنى مما لا يتعلق به ارادة الشلفظ
 وان كان ذلك اللفظ او جزية بحسب تلك اللغة او لغة اخرى او باده
 اخرى يصلح ان يدل عليه فلا يقال له انه دال عليه والحلا في العبار
 ما دل الدلالات الا ان بعضا من التحقيق صرح بان المراد الدلالة الطبيعية
 لمعنى الدلالة التضمنيه والالتزاميه حيث لا قصد متوجها الى الجزاء
 اللازم في المطلق اللفظي لا على الكل والمفرد ومنهم الجزاء واللازم قطعها
 من غير ان يتوقف فهمها على ارادتها والمقول في الكتاب هو معنى العبار

المطلقة وكان اننا قلنا ان الدليل عام في الدلالات كلها لانها لما كانت
للموضع مدخل فيها فلا بد ان يتوقف على الارادة الجارية على قانون الوضع
والعقود بان المطابقة وصغيبه صرفه والاخر ينسار كنه العقل لا يمكن
نفسا فخصيص المطابقة بذلك ونها حكم صرف والمخبر ما ذكره بعض اهل
التحقيق وهو اننا قلنا ان المطابقة لما كانت مجرد الوضع للعلاقة
عقلية يقتضي الانتقال من اللفظ الى المعنى فاسباب ادعاء التوقف على الارادة
فيها وبعد اعتبار الارادة فيها لا يصح اعتبارها في الاخرين لمصونها بمجرد الارادة
المعتبر في المطابقة فان الكل اذا كان مفهوما من اللفظ كان الجزاء كذا قطعا
وكذا الحال في الملزوم واللازم فدخله الوضع في الدلالة على وفق الارادة
الجارية على قانونه معتبر في المطابقة دونها فان كان ذلك المعنى للارادة النوع
له كانت الارادة متعلقة به نفسه وان كان جزائمه او لازماله كانت الارادة
متعلقة بالكل او الملزوم فاذنهما من اللفظ كان الجزاء لللازم مفهوما بالضرورة
واذا تحققت فتوى لا يخفى اما ان يحل كلامه على التقييد بالمطابقة في توقف
الدلالة على الارادة المذكورة كما هو الحق او على عدم التقييد به بل على توقف
الدلالة مطلقا عليها كما هو الحق من المبادئ ويدل عليه قوله فيا بعد لا سيما
في التنصير والالتزام وعلى كلا التقديرين في نقله معنا في يد في منع الاستكال
في الجملة اما على الاول فلان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق على الكل
واريد به الكل كان دلالة على الجزاء تضمننا ولا يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له لانها شرطها وهو الارادة في المطابقة فلا ينتقض بها أحد المطابقة
واذا اطلق على الجزاء واريد به جزء ما وضع له كان دلالة على الجزاء تضمننا
ولا دلالة له معنا على الكل لاننا لا نشأ الارادة مع انه يصدر عليها انها دلالة اللفظ على تمام

وضع له فينتقض بها أحد التنصير نعم اذا اريد به الكل والجزء معا ينتقض الحدان
معا وكذا الحال في الملزوم واللازم واما على الثاني فلان اللفظ اذا اطلق
على الكل واريد به الكل فلا دلالة له على الجزاء اصلا وكذا اذا اطلق على الملزوم واريد به
الملزوم واما ان دلالة على اللانتم لا نشأ الارادة فلا ينتقض ح حدود الدلالات
بعضها مع بعض واذا اطلق على الجزاء واللازم واريد به الدلالة على الجزاء واللازم
كان دلالة على الجزاء تضمننا وعلى اللازم التزاما ولا دلالة له معنا على الكل او الملزوم
لاننا لا نشأ الارادة مع انه صدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له فينتقض
حد التنصير والالتزام بالمطابقة نعم اذا اريد به الكل والجزء معا او الملزوم
واللانتم معا ينتقض حدود الدلالات بعضها مع بعض فنثبت ان في نقله فاما
في دفع بعض الاشكال وبهذا التقدير ظهر ضعف ما قيل انه ان حل على التقييد
بالمطابقة لم يكن لنقله هنا فانه اصلا وان حل على توقف الدلالة مطلقا
على الارادة كان له سبع في دفع انتفاء ضرورة المطابقة بالتنصير والالتزام
الى اخر ما ذكره ثم ان ما ذكره السارح وان خالف ما ذكره السوم ان اللفظ
اذا اطلق على الكل كان دلالة على الجزاء تضمننا لا مطابقة واذا اطلق على الجزاء كان
دلالة عليه مطابقة لا تضمننا واذا اطلق على الملزوم كان دلالة على اللانتم
التزاما لا مطابقة واذا اطلق على الملزوم كان دلالة عليه مطابقة لا التزاما
نظما وتركيبا لكن مرادنا واحد واوردنا الف مثل المعاي على ما ذكرنا اننا لانتم
انه اذا اطلق على الكل كانت دلالة على الجزاء تضمننا لا مطابقة بل يدل عليه
ح دلالتين من جهتين هما التنصير والمطابقة ولا امتناع في ذلك لاختلاف
الجهة وكذا الحال في اللازم ولا نتم ايضا انه اذا اطلق على الجزاء كان دلالة عليه
مطابقة فقط بل مطابقة وتضمننا وكذا اذا اطلق على اللازم دل عليه مطابقة

والنظام انما اعترض على نفسه بان الدلالة على المعنى المطابق يتوقف على الارادة والاب
عنه بانثله التشارع بقوله وفيه نظرا وحيد اكلام صحيح عند روي القطر السليم
لا يحتاج ولا اعوجاج فيه **راه** حتى ذهب كثير من الناس لما ازالتهم من الجز
في ضمن الكل والالتزام فتم للامر في ضمن الملزوم قيل مداحي بخلاف قوله وانه اذا انعقد
باللفظ الجز والالتزام في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لانقسامه
بالكل لان اللفظ الموضوع للكل اذا لم يكن موضوعا للجز والكل عليه كان مجازا ومنهم
منه الجز في ضمن الكل في ان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له
ويقيم جزء في ضمنه ثم توسط القريه يدرك انه ليس بمدلول المراد هو
الجز فلجز منوم في ضمن الكل لكنه مراد لا في ضمنه والفرق بين فهم الجز في ضمنه
وارادته في ضمنه بين الاول هو دلالة التضمن ووز الثاني واذا اطلق اللفظ على
الجز انشأ الثاني ارادته من اللفظ في ضمن الكل والاول باق على حاله ولا تغلق
للقريه بالفهم في مثل هذا المجاز بل بالارادة وما ذكره من صيرورة الدلالة
على الجز والالتزام مطابقة لانقسامه او التزاما بمعنى على مقدمتين ان اللفظ
موضوع بازاء المعنى المجازي وصف نوعا ان اللفظ اذا دل على معنى **اللفظ**
لم يدل عليه في تلك الحالة باحدى السامعين كونها اقوى بخلافها وكلماتها
منوعة اما الاول فلان الموضوع المعبر هو تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى
لانفسه بازاء مطلقا صرح به في المفتاح ولا شك ان تعيين اللفظ
بازاء المعنى المجازي لم يبرهن بنفسه بل بقريه شخصيه او نوعيه فلا يكون
المجاز موضوعا لعناه المجازي لا شخصيه ولا نوعيه واما الثاني فلهذا نلعدم الاستحالة
في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين مختلفتين ويمكن ان يقال قد تقرر
ان الموضوع بالاشتراك متولد على مفسر اح تعيين اللفظ بازاء المعنى وهو متناول

الوضع النوعي والشخصي ودخل فيه المجاز وثانيهما تعيين اللفظ بنفسه
لغيره ومن ذهب الى ان اللفظ اذا استعمل في الجز والالتزام صارت
الدلالة مطابقة لانقسامه والتزاما نظرا الى المعنى الاول وقال بان المجاز
موضوع للمعنى المجازي وصف نوعيا واليه مالم اليه الاصول فلا يتم القول
القول بان المدخل وان كان المتولد بالمعنى الثاني هو المعبر عنه الجمهور على انه لا
مستحالة في الاوضاع الاصطلاحية والقول باستتاع اجتماع الدلائل
الاقوى والاضعف وان كان مرجوحا مادام سبب اليه كثير من الناس
حتى الشيخ الرئيس شرط في دلالة التضمن والالتزام ان لا يكون اللفظ مشترك
بين الكل والجز حيث قال في الانشادات دلالة المطابقة وضعه منه
ودلالة التضمن والالتزام باشتراك الوضع والمقتضى شرط فيها ان لا
يكون الاسم والابا بالاشتراك على المعنى وعلى جزيه كالمكتن على العام والخاص
عليه وعلى لازمه كالشمس على الحر والشمس والشمس على الحر والشمس على الحر
رحمة الله من اننا في طعنونا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع معبر
معناه كان في الرد على النابيل يتوقف دلالة اللفظ على الارادة وما سرك
ذلك فذكره او ما لبس الغم في الرد على انه هو المختار وعنده كيف وقد
صرح في شرحه للمفتاح باختيار المعنى الثاني للموضع **بورد** وعلى
ما ذكره هذا النابيل ان النابيل يتوقف الدلالة مطلقا على الارادة
وهو الشيخ الرئيس ومن ثم صرح بذلك في الشفا حيث قال
ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق
من المعنى لا يجاوز بل انما يدل بازاءه الالفاظ فكما ان الالفاظ
يطلقه والاعلى معنى كالعين على سوغ الحما فيكون ذلك دلالة

الكلية اللازمة لكن الطبائع اللازمة لكن الاشياء اللازمة لكن العنصران اللازمه للخصيبه وادوم حبال القلب
للخصيبه مع كون الهوى والساح له في وجع من لا خوف امر طبيعي لم يكره ان يجلته نوكتا استمرار ما دلت له
ان لا يسمع لا مسمع ويحب الطبع عوجب لا تقوى وهداى استمرار العاديه لادوم كاستمرار عوجب ساج الدارم لا تقوى
مشث هده وجوها اثر وجع الدارم للون ساجنه مقصدا ان واقاص الدارم لخال مسه صاج الساج
عس منى الاصباف الدارم للخصيبه وادوم هوال العصيل بها بواسطه فقد الام الدارم لخال قه الداعى
سلا حها الدارم لخرها الى الباع اللازمه لكن الاشياء اللازمه لكن العنصران اللازمه لوقى الاستساف
الدارم للخصيبه فان قيل سعى ان يكون الامر بالعكس اى دلالة السعى الذى دلالت المعنى من حربه على ذلك
المعنى اوضح من دلالة ذلك المعنى من حربه عليه لان فهم ابرس حتى على فهم النمل ملون فهم جز
اخر ساعا عليه لم يقين ساعون دلالة النمل عليه اوضح من دلالة على اكر ملنا الامر لذلك لان العوم هو
ما فى الصن بامع المطابع وذهب بعض اهل المزان الى ان اللفظ اذا اطلق ساد الدهن بليامعه المطابع ثم ان
كان له سعل الدهن الى اكر اسعالا من الاجال الى التفصيل تكس اكد والحدود فكون على هذا الدالام الصن
بامع له لالام المطابع حسب الدات وقيل هذا الصنف كاسلامه عدم وجود النمل على وجود اكر فى الدهن مع
الاساق على عدم اكر على النمل في الوجود من اولهم اكر عند اطلاق اللفظ الذى معناه مركب منى فعدى منى للكب
وطورا سقودا الوحدان بكديه وذهب اهل الصن الى ان اصحاء الدالام الصن تكس الدالام المطابع ولا
ساعا ساعا مالدات بل بالاعتسار وليس ههنا الا فهم واسعال واحد سعى باعسا والاضاف الى مجمع اكر س الى
احدهما صفا وليس فى الصن اسعال الى معنى النمل ثم الى اكر فانى الا لرام سعل الدهن من اللفظ الى الملام ومنه
اللازمه للصن فمان ولدا بالوا الصن فهم اكر فى صنى النمل واللام ام لهم الدارم بعد لهم الملام ودا لهم
ذلك على ان الصن لهم اكر وملاحظته بعد لهم النمل ولما ساعا النمل من غير العات الى الحد اقل بدم هو
ما فى الصن لارم المطابع الى المالدات وملاحظه اكر على ما ذكره لا يلام فهم النمل ولا يصح صير الصن بها فذ حكو
ما فى الصن بامع المطابع على معنى ان المقصود الاصل من وضع اللفظ لمعنى لانه من حربه وردوا على منى بال معنى
صاحبه الكشف ان دلالة اللفظ على معنى ما سبب الوضع له والماسب الاسعال فما وجه له اليه بانه اكر بى بى

الصن اصلا واكر باب الحقائق ليعود القوم ان معال اللفظ الموضوع للنمل من حيث هو طلى الى ما عسا رما صليل
اجراءه فانى ساط المرية اذا طلى فهم النمل على اجراءه فعل واحد من تلك الاجراءات معوم بجمالا وهذا النوع الا بى الى الال
الصن اللازمه لوقى للملدات وهو سعدم على فهم النمل والاحلاف الذى يوجد فى الصن الى الاحلاف الى الموضوع
ليس باعسا وفهم الاجراء الى صنى اراد النمل على باعسا فهم الاجراء الى صنى حيث انه مراد بلفظ النمل ومودى بالدالام الصن
وما عسا الاجراء بعد فهم النمل الى الالاما فى باعسا والتحليل سعلق او لا ما اجراءم باجر الاجراءهم اكر اجا لا مقدم على
فهم اكر فى صنى النمل اجمالا ونه من حيث انه ملاحظه متنازعا عن فهم اكر وفهم كونه مراد باللفظ سوف بى
ملاحظته الموضوع على ملاحظه اكر فكون اكر على هذا الوجه وبالحال الاحلاف الى المالدات الصن وضوحا
اخر من حيث انها مراد والمعتبر فى هذه العنون هو فهم الماد لا الا فهم مطلقا واقول وما الله العسير والى
على ان معال ان علما السان حتى درمو ان الماد بلىق لخلوع ونفوحا وخلا لاسالى الى الدالام الصن وهى
الدالام الصن اللازمه لالاميه وظاهوان الماد بالمعنى فى قولهم اراد المعنى الواحد المعنى الماد بالطلع المقيد بى
بامع البلاغة المعنى ليشانه اعسا قصد ما وقد تفرع عن فهم ان القوم صروا ان الصن بامع المطابع على معنى المنصو
الاصل منى وضع اللفظ لمعنى فهمه من فهم اكر منه بمعصيه لهم ذلك المعنى الموضوع له وان الصن لم يحسن اهداهم
اكر فى صنى اراد النمل الى الالاما هو الماد بالصن اللازم للمطابع وما ساعا فهم اكر وملاحظته من حيث انه مراد بلفظ النمل
ومودى بالدالام الصن والاحلاف صفا وسو حقا انما يوجد بهد المعنى اعسا والدالام الصن الى المعنى الى
واخرج من المعنى المراد بلفظ النمل بهذا الاعسا رضى كونه مدولا فعنينا وان لم يصح لى معنى الدالام الصن وادعوت
ذلك طر كك ان مراد الشاع بقوله فاهم ارباب البلاغة اى فاهم سواكون دلالة السعى على اكر اوضح منى دلالة على اكر
على ان الصن الذى يوجد فيه احلاف مراب الموضوع سوه فهم اكر وملاحظته بعد فهم النمل وسدوعه الاكل وسكسف كك
ان جوابه الساج فى محو الاصماء لمعنى كمال واسعه لم ساعا ر المعال قوله وكس منى اصلا الدالام احمر رضى اصلا الكلام بى
النسبة فاهما لا تصور الا فى المعانى الركسبة خلف الكلام على الموصوف او الصنف فاهما تصور فى المعانى الا فى ادم وهذا ما
سدر فى هذه المقام ويوجد موضع نظر على غنى فى خواصه فى توجيه النظر هكذا اما او اعلان عدم الموضوع واكر فى
فى المقام فاهما فى النسبة فيه او العلم بالموضع معنى الاعتسا وكما زعم غير مشروط بل على النمل وهو قابل للشده والضعف

واما ما في ان الموضوع وانما في الصنف غير واضح فلو حسب تصور جميع الابداع عند تصور الكل وكون الصنف باين المطابقة
معناه السبعة في الحصول من اللفظ لا السائر الزماني واما ما في ان تعدد المعنى الواحد بما يورده الظاهر المتعدد للمعنى
احال مما لا يشعر به اللفظ ولا بد منه لتعدد الظاهر ومما حثت ادى حوى ما دام ما قبل فعلى الاول وان كان هذا تصور
الاختلاف في المطالبه وصوحا وحفا بحسب اختلاف كسرها وقوة وضعفها وما يورده من ان المراد بالاختلاف بالموضوع
وانما ان يكون ذلك بالمراد الى نفس الدلالة لا الى معاد الا اسعارا في التوقف بهذا التعدد على المسار من مطلق الاختلاف
في الموضوع وانما سواء كان بالمراد الى نفس الدلالة او باعتبار غيرهما وقد جعلنا للموضوع في المطالبه اختلاف وصوحا وحفا
الا بحسب الاختلاف في العلم بالموضوع وذلك امر لا ينضبط للمعظم وليس له اطلاع على مراتب علم الطالب بالموضوع فلا سلسله اراد
المعنى الواحد بالمراد الا ان المطالبه مراتب لم يربط بالموضوع وانما في ان اللفظ مشترك بين معاني عدها في رعايه اختلاف
في المطالبه بحسب اقسامها في المعلومه له وايضا لو سلم ما دام ان دل على ان المطالبه حدها لا يحصل منها الا اراد المذكور
وذلك لا ينافي انما هو مع غيرهما في ذلك الا اراد ان يكون مراده من مراتب الموضوع ودرجاته في ما قد سلف ان
المدلولات الصنفية صوحا وحفا حيث انها مراد باللفظ ومعصوده بالمدلولات الصنفية ومراده بها لا يتبع
في ذلك ان المراد من تصور الكل فان اراده احدى اللفظ الموضوع للعقل اقرب من اراده احدى موضوع وان
كان الدلالة على كل منهما بعضا لا معنى لاختلاف الدلالة الصنفية وصوحا وحفا الا ان ما دل عليه بالصنف مختلف في صوحا
وحفا من حيث انه مراد باللفظ لما مر من ان المصدر فم المراد وجه الثالث ان اللفظ المدلول على ما عداها منها
مختلف بتصور مجملها على ما لا اسعارا بها ومما حثت احدى فانها اشار الى ما حصلت في تصاعف ما دام
مدرسة في موضوع علم الانسان الى ههنا واولا لا بد ههنا من السلسله لأمور منها ما هل سالي الاختلاف وصوحا وحفا
في المطالبه لم لا يذهب الكمور الى ما لا ياتي في اللفظ الصنفية الصنفية فمولا ومضاهم الى ما لا ياتي في اللفظ الصنفية
الصنفية فمولا فمولا في الصنفية الصنفية في الصنفية الصنفية معا وذهب بعض اهل الكسوف من السماع فالمسحور سلسله في
الا انه سالي في الموضوع الصنفية ايضا حتى قالوا ان التشبيه اصل صحيح في اصول هذا الصنف ان لم يربط معاودة في
الموضوع وانه يحتمل ان السكت والخلاف على ما لا يحصى وقال السرف اكره في هذا هو للصواب وقال السائر في هذا بعض
الا فاضل وهو العباد الكاشي انه لا يلزم ان يكون علم الانسان في الدلالات الصنفية معناه واما اللازم ان لا يكون في الموضوع

الوصفيه عند العقل الصنفية في الموضوعات والعقلية جميعا لان اراد المعنى الواحد باللفظ المتعدد للمعنى
على الجمع ذلك ما يكون اللزوم الا واضح عامه الموضوع من الوصفية وما سواه من العقلية ومنها ان قد مر ان
اللفظ المفرد لم يوضح لافاده مما بها الا وادى به بل لا فائدة المعاني التي للسلسله حدرا عن الدوران علم الانسان سبعة
من علم المعاني لانه ما حثت عن تعدد افاكه البر الكلب طرحتها التي تحث في علم المعاني عن افادتها اما على هذا فيلزم ان لا
بالمعنى الواحد معنى واحد مركب روعي فيه المطالبه لمعنى اكمال وهذا مما يصح ان يكون وجه النظر ومنها ان ما ذكر من ان
الدلالة التي على احدى موضوع من دلالة على احدى موضوعا لافاده الى العمل واما ما يقا به الى القسم التي في قوله تعدد عنها
الافعال من غير ايراد وقيل ملك تعدد عنها صفات وانه لا امر بالجنس قال السرف في الشفا الامور العامة لحرف عند
القسم ثم دل ادق ايسنا فان الامور العامة والخاصة لم فاسنا بينهما ما ومان العقل وحدها الامور العامة
لحرف عند العقل ولا فاسنا بينهما ما ومان نظام الوجود والامر بالمعصية وفي القسم الطيب وحدها الامور الصالحة
لحرف عند القسم ثم قال وسان كعبه هذا ان اكسب معنى عام وله ما هو جسم ان يتحقق فيكون هذا اكسب الكمون
ايضا معنى عاما واحص من اكسب وله ما هو حيوان ان يتحقق فيكون هذا اكسب الكمون والاسنان ايضا معنى عاما واحص
من اكسب وله ان يتحقق فيكون هذا الانسان فاذا سلسله هذه المراتب الى القوت المذكور وراعى في ذلك
لوعاني من البر كعب وحدها ما هو اشبهه بالعام واقرب من سببه له هو اعرف ما به ليس يمكن ان تدرك كعب
والحاصل ان هذا اكسب هو هذا الكمون الا وادرك انه هذا اكسب ولن تدرك انه هو هذا الانسان الا وادرك
انه هذا الكمون وهذا اكسب قد تدرك هذا اكسب اذا لم يربط من بعيد ولا تدرك انه هذا الانسان ووضوح حال
اكسب ايضا من هذه الجهة كمال العقل ثم قال ايضا فاعرف عند العقل من الامور العامة والخاصة وهي الامور
السيطة والكمية هذه العامة والسيطة وعند القسم هو الخاصة للوصف والمكببة التي طابها ويعلم منه ان مراد
السرف في الشفا من قوله ان الجنس مالم يطر بالبال ومعنى النوع بالبيان اما هو بالتشبيه الى القسم واما اطلاق
الظلم فيكسب كعب عليه المرام وعلب فيه الاقدام فانه وهذا اي القول بان الجار والكتابة يعرفان
بعدم مراده على عدم ارادته وعدمه بعد اسرارها في كون المراد باللفظ لازم ما وضع له معنى على ما سيجي
من كلام المسرود اهل السفاكي ويمر قوله ورد بان اللازم مالم يكن ملزمه لم يسل منه روح يكون في في

الدلالة ايضا الاسعال من المعلوم ومضى على ان ما ذكره السكاكي ان معنى الكسبة على الاسعال من اللام هو
 المعلوم ليس يعنى واحداً من مراد السكاكي باللام والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام
 المقصود باللام والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام
 او اعتقاد ما او ادعاء ما وقد ثبت بصرح عبارة ان الاسعال من اللام هو المعلوم والمسمى باللام والمسمى باللام
 المعلوم او احسن منه سمي ان الاسعال من اللام هو المعلوم والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام
 مقصود الاسعال من اللام هو المعلوم او ادنى من مراد السكاكي من اللام والمسمى باللام والمسمى باللام
 له نابع في المقصود والارادة والمعنى الذي عنه هو المقصود الاصل باللفظ وادراك المعنى الموضوع له لا بد بل
 لتعمل منه الى المعنى عنه وفي الحار لا بد من الموضوع له في المقصود والارادة لانه اصله وانما يتبعه باللام
 انتم الصانع عن ارادته فلا بد ان اراد باللام والمسمى باللام والمسمى باللام والمسمى باللام
 مراد باللام والمعنى الموضوع له باللام انما هو المعنى الجارى وهذا الدور يظهر فم كل
 السكاكي في الحق ملها وسد فحق الاحال وقد يقال في بيان ان معنى الحار على الاسعال من المعلوم الى اللام هو
 الكسبة بالعكس الممار فان اما ان تصدق احدهما على الآخر او لا تصدق وعلى كل من العود من الاسعال
 من المعلوم او اللام ولا بد في الحار ان يكون الممار ان مسايقى والا لا يمكن ارادتها وهو خلاف المقصود ولا
 سكت ان اسعال الدهن من معنى الى آخر لا بد ان يكون الاول هو الآخر كما سمي في المنطق فهو الحار على
 الاسعال من المعلوم الحاسي بهذا السبب فان كان الحار اسعال من لارم وجب ان يكون ذلك اللام هو ما
 ايضا واللام حصل العلم بطلب ان جهة المعلوم معصية في الحار دون جهة اللام وفي الدلالة كما استوطا ان
 المعلوم واللام معا فلا بد ان يكون الممار ان مصادق فاني فلولن هذا استلزم معصية صاعدا نحو له عليها
 تحت معنى الاسعال في الدواب الى الصفات ومنها الى الذات ومن احدى معنى الدابة الى الاخرى لكن اكثر اسعالاتها
 من الصفات اليها لان اكثر علومنا كسبية واكتسابا موقوف على ادراك الحواس المدركة للصفات
 دون الذات العلمية فهو الدلالة على ما هو واقع بحسب الاعلى حاله الواسي الكسبة على الاسعال من اللام
 الى المعلوم فهذا هو السر في قولهم معنى الدلالة على الاسعال من اللام ثم طاهر هذا الظاهر اي قوله ثم

مقدم

اللفظ المراد به لازم ما وضع له والمراد باللام ما هو خارج عن المعنى الموضوع له مدلول عليه باللفظ موضوع له
 وهذه الاعمال يكون للام موضوع ما قبل بعض الافعال ان اللفظ موضوع الموضوع انما يعبر عن المعنى الموضوع له او ماله
 علاقة مع كسب يعمل الدهن من الموضوع اليه في الحار وهو المسمى عندهم باللام في معنى في جميع اقسام الجار ولذا قال
 لا يصح في واسعه ما فيها من الاصل اب اسارع الى ما سمي من الاطار والى ان ما ذكره السكاكي في السببية
 بعضي علم معدوم فاني لو لم أعصده من المعاصد السامة لان كسبه مما جرت العادة لا جرت من جهة المقدم الى ان
 مدخل في المقاصد وقد عرفت ان كسب ان السببية اصل راسه من اصول هذه الفنى سعمل على التلبس السامة ولم يرب
 مصداقه في الموضوع مع كون دلالة معناه وان ما ذهب اليه من عدم مالى الاراد المدفوعة لالام الموضوعية ليس
 وقال بعض فشا كما اللفظ ان كسب في الموضوع له كسبه وان كسب في لارمه واما علاقة المشابهة او غير كسب
 الاول اما لونه سمي ارادة ما وضع له كسبه او لونه سمي على الثاني ايضا اما لونه الحار كسب
 او غير كسب فاما في حصول علم السان ربحه وصمم كسبه الى الحار كسب كسب في مطلق الجار يكون بطلبه
 السببية الى كسب كسبه الدلالة الى الحار كسب الا ان السببية مع كونه اصلا مقصودا معدوم لما جرت الاسعالات
 كما سمي البعد علم عليها من كسبه وهي احدى من كسبه الاخرى التي بها اوت الدلالة عن الحار كسب وما حال من ان المقصود
 الاصل في السببية هو المعنى الموضوع له وليس مشى فان قولك وجه كسبه فمثلا لا بد من ما هو موضوع
 بل يريد ان ذلك الوجه في علم كسبه واما الدلالة ولكن ارادة هذا المعنى لا سمي في ارادة المعلوم الموضوع باللام
 الى السببية الاول فلهذا لعدم ذكره في قوله ما ينبغي على السببية وكسبه معصية راسية اراد السان
 وتلقى في ذلك وجوده من دال لالام معدوم الدال هو مصدر قولك دلت فلما على كذا قد مطلق السببية
 ويراد اللفظ تحت حال ريد كسبه انه سببية وقد مطلق وادبه المعنى وهو الماراد ههنا وهو صفة كسب كسب
 الدلالة والدلالة قد يكون صفة اللفظ وقد يكون صفة المصطلح فلا بد ان يراد بها ههنا ما هو صفة المصطلح لا صفة
 السببية بها فاسار السارح انه بقوله هو قولك دلت فلما على كذا وطاهر هذا التفسير ما لم نتحققنا
 فاني ريد عا وجلي ريد وعمر وجيل ان قولك فاني ريد وعمر وجيل صريح على سوت الى كل واحد منهما بل لم منه
 مسار له احد هما كسب في الحار كسب ان لم أعصده هذا المعنى اللام فلا دالة على مشا دال او لارم في معنى فلا صرح

موم

في التعبير المذكور ما على ما دام من معنى الدلالة وان قصد به لا يفر اندراج فيه لصيق التفسير المذكور عليه ملون
سبها لغة ولذا قولك قابل رد وعرا معناه سوت الفعل لم يد معلقا بمرادهم منه ايضا سار كما احدى لاجل
فان لم يقصد به اللام فلا ادراج وان قصد وجب الادراج كما قيل سار كما احدى لاجل سوت الفعل وكذا قولك على
رد وعرا معناه سوت الفعل لعل معلقا بالمراد من الدلالة والقول بان على وعلى لعل مشترك والتشديد
تفسير اللام للوقوف القائلين معهود على رد وعرا وفيت دكان في فعل احدى لاجل سوت في زمان واحد فان معناه
معنى لعل ان كان محصو لما دلل ان الدلالة على المساركة في مثل سار كما احدى لاجل سوت في زمان واحد فان معناه
سوت على سوت الله لعل معلقا بالمراد من الدلالة والقول بان على وعلى لعل مشترك والتشديد
التشديد في مقصد الاصل ان المفهوم من المسال المذكور مشتد كسائر احدى لاجل سوت في زمان واحد فان معناه
ومشتد الاخر ارض عدم الوقوف على سوت حكم السباني وبني مشتد كما احدى لاجل سوت في زمان واحد فان معناه
مليح لال اللغة على احدى لاجل سوت على الاخر وان اسلمها وليس دلالة المصطلح على احدى لاجل سوت في زمان واحد فان معناه
على الاخر وان لا يكون لال محصو دا عليه ولا يخفى على السامع ان مراد الشارع ان التفسير المذكور بظاهر شامل
للمحصول ما على رد وعرا وحالي رد وعرا وما فيه الدلالة على المشتد كما المذكور ولوا لال ان لم يكن من النسبة
لهم وليس له ذلك لكن يدع ما على الصادق والنظر للصحيح والله اسد بعونه وظاهر هذا التفسير وسادى ظاهره
على الوقوف على المعنى المفهوم من قولنا قابل رد وعرا وبني المعنى المسعد من المشتد كما المذكور وظهر ما على ايضا
بطلان القول بان لال في مثل حالي رد وعرا على المشتد كما لالها ما ان يسفاد من العطف او من الواو اذا
ما لست لا سئل الى الاول لان العطف لو انضى التشريك لم يلحق في مثل قولنا حالي رد وعرا وما جاز رد على عر
والا الى الثاني لان الواو لا سئل الى العر وهو سكت عن محي رد وعرا لكنه لم يرد على سوت الخ لم يد بصد الظلم
حكم العقل بالمشتد كما اما اول اطلاق الظلم في العطف بالواو وما عاين في الدلالة على السرك في الكلام سواء السعيد من
العطف بالواو او من مجموع الظلم وسد الشارع ما ادق نظر وبتبع ان يراد به قولنا بالالف ونحوه
عنه الى مجموع عنه من اول الامر لما احتج الى مراد السامع مما قيل انه لا جام الى هذه الزمان لا ادراج نحو
المسال المذكور فان المحققين حلق في الحسن او حالي وبتبع عبد القاهر والحق شري والسكاكي ومن تبعهم

[illegible]

امصال
المعروف
العلماء
فان
مفتي بل

محضيا وديم ما ذكر في المتن وريكة الاصباح فاعلم المعترض ولا ينبغي ان يفتن عن حل هذه يدور في الكفاية على
الطائف كسيرة ويطعن معاصد اليه سيما اهل الخصم الذين لا يفتن عن عبد الله في السائل سيما مثل الشارح الذي لا
يعبر بحسن في السببي والسائل ان اراد امثال هذه التحف في الافكار والامراج فحاشاهم لم حاشاهم مادام
موجودا لظلم احد محل السمع ان يحل على السمع وعل منها صهي وعقل في هذا السمع هو الادراك وما كان اللذ
والالم الادراك والادراك لما حصى او عقل فان اللذ والالم ايضا فسيما حسي وعلية وكسبة ايضا فسيما طاهه
سائق لما كوا من الطاهه واطنه سائق بالوهم واكبال عالم جاء والسوق صغير الاقسام ثلثة في ثلث مراتب مرتبة
اكسبة ابطونه اقوى من الطاهه ومرتبته الصرفة اقوى منها هذا في قوله ما ذكر ان الصوغ العصبية والسهوية اكر
نظر الالباب من القوى المدركة بل من القوى المحركة على ما صرح به الشيخ في السفا وعين في السلم الطلبي اللهم الا
ان يصل اليها كسان لا ادراك النفس بما هو حال وفيه عندها في جلب نوع او دفعه فخر في صيف الادراك اليها تاسيحا
فانصهر لتسالي او لا يحكم في نفس السمع والاداء للسمع دجاء والصغير ليليل في قوله رب امل طمعة بعدد ادراك ما كان فيه وداع
موسى فاعمل بعدى به العاين وما في حذرة الاصباح وفي سرهم لمصباح دروايه دوانه دجاء والصغير ليليل وادرك
البياني وعلم ان قوله تسلي لا ح من اسدع من باب القلب واد على الكلى الى حيث قال اعلم ان سببك هذا اللذ
غير مرضي لان معنى السلب على كسبك الشارح هو ان الاسدع لا ح من السائل وليس له ان هذا اجل الماد ان السائل لا ح
من الاسدع والماد بالسائل الا ان السائل في الدنيا لا احكام في السؤل والاعلان من بار سمعه المحسوس
المحسوس فلا يكون فاعلم بعدد ذلك مما عسر العلم مثل ان يكون في العلم ووجه في الاعراب بعضها
مودم الى المعنى الماد وبعضها غير مودم اليه فان حل على العلم المودى اليه فان لم يعلل باللفظ معصلي وان حل على
غيره كحل على الجمع او على البعض الغير المودى اليه فان مفسدا باللسان وما حل على خلاف ما يودى اليه مثله قوله تعالى
وجعلوا الله سركا كن اذله وجع يودى الى الماد وهو كون الحاد العبرك له مطلقا منك ان جعل له سركا مفعولا
جعلوا او نصب اكني فعل مضارع عليه السؤل المقدر ووجه اخرى لا يودى اليه وهو اما كحل من الوجه والحل
اكني مفعولا اول وسركا ماسا وسه معلما فان طلائع الوجه في مودم ان الافكار تسبب الحاد اكني سركا حتى هو ان
سبب غير اكني لما كان منك اسالى عن ذلك علوا سرا في كور ما كاسا في بار اللف والنشر المرتب فان الكبار

لا سيما فيما العباد اكل يكن محب في الثاني كون المشبه به مع ما ذكر على حد
مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا يزيد ولا ينقص كلما كان ادخل في السلامة
عن الزيادة او النقصان كان ادخل في العدل وسلا ان يكون المشبه به اتم بحسب
في امر حسي وهو وجه الشبه او قصد تنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل او قصد
زيادة تقرير المشبه عند السامع لمثل ما تقدم حيث لم يعتبر الا اتمه في بيان
حاله وبيان مقداره بل اعتبر الا عرفيه فقط وفي قصد زيادة تقريره اعتبر
الا اتمه وبهذا سقط ما قيل ان اقضا الدعوة المذكورة ما عدا الوجه الثالث
او هو بيان مقداره ظاهرة في المنازع في احد المتساويين شارب في الاخر والمنازع
في الشئ شارب فيما دونه كذا ذكره الشارح العلامة قبل قوله فلا منصوبا
على انه مفعول له لا برازه اي ولا برازه في معرض الاستطراف المفعول وقوله او الوجه
الاخر عطف على قوله لا امتناع ولهذا قال اي فلا لندره حضور المشبه به
وعلى هذا اي على تقدير ان يفسر قوله لمثل ما ذكر بما فسر به العلامة كان تعليلا
لنقل ندره حضور المشبه به كما ان قوله ليستطرف تعليل لمثل امتناع وقوع المشبه
به ويكون دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى
في صورة الاستطراف حاله عن التعليل فينبغي ان يفسر بما ذكره من امتناع
تعريف المجهول بالمجهول ويجعل تعليلا لعدم صحة ذكره في صورة الاستطراف
لانه انسب لسياق كلامه حيث علل ما ساء عدم صحة ذكره لبيان المقدار
او الامكان او الحال او زيادة التقرير او الرهن او التسوية بقوله لا امتناع
تعريف المجهول الى اخره واليه ذهب الفاضل العلامة بما الدرس اكلوا في وجه الله
وهو المراد بقوله وقيل وباجلة فدل عليه لا يطابق دعواه الى اخره محضوله ان
دعواه وجوب كون المشبه به اعرف واخص واقوى في جهة التشبيه على الاطلاق

٢١٢
ودليله عليه وتقدير تمامه لا يدل على وجوب كونه اقوى حالا في جهة
التشبيه الا في بعض الاعراض وهو ما يكون لزيادة التقرير نعم يجب كونه اتم
في الاستحسان والاستطراف او الغزابة والندرة في بعض الاعراض اي فيما
يكون للرهن والتسوية او الاستطراف لتحصيل الغرض واما وجوب كونه اتم
في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة وهو المدعى فلا يلزم ذلك وحذف
اي حين اذا كان الامر كذلك وهو وجوب كونه اتم فيما يكون للرهن او
التسوية او الاستطراف دون وجه التشبيه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه العرض الذي ذكر التشبيه لاجله واجيب اولا بان الذي يظهر
مما ذكر في المفتاح محلا او لا ومفصلا ما نبينا ان كون المشبه به اعرف بوجه
الشبه معتبر في بيان الحال والمقدار والامكان وزيادة التقرير والرهن
والتسوية وان كونه اتم واقوى في وجه الشبه معتبر في زيادة التقرير والحاف
الناقص بالكامل وان كونه غرضا ونادرا للحضور معتبر في الاستطراف وذلك
انه ادعى اولا كونه اعرف واقوى في بيان المقدار والامكان وزيادة التقرير
والرهن والتسوية وعلل ذلك بامتناع تعريف المجهول بالمجهول وامتناع
تقرير الشئ بما هو التقرير الا يبلغ والا اول علة الاعرفيه والثاني علة لكونه
اقوى وظاهرا ان التعليل الثاني مخصوص بصورة التقرير فثبت الحكم الذي
هو اقوى في هذه الصورة وحسنه يجب ان يكون التعليل الاول شاملا
لجميع او لما عدا التقرير لئلا يختل نظام الكلام وشموله لجميع اظهر لتجده نظم
التقرير مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراف على وجه يشعر بمشاركته
لما سبق وفي كون المشبه به اقوى واعرف وعقبه بما يصلح ان تكون اشارة
الى التعليل السابق وفصل الكلام بما صرح بان الا اتمه معتبره في بيان

زيادة التقرير وليست بمعتبرة في بيان المقدار بل الاول فيه السلامة عن
الزيادة والنقصان وبان الاعرفيه معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان
الامكان والريس والتسوية وبان ندرة الحضور معتبرة في الاستطراف فاذا طبق
المجمل على هذا الفصل وجب دعوى الاعرفيه في الريس والتسوية ايضا وتاويل كلامه
السابق في الاستطراف على وجه لا يستلزم مشاركته لما سبق في الاحكام اعني كون
المشبه به اقوى واعرف وحمل قوله لمثل ما ذكر على ما فسر به العلامة وبعد
اخرجه عن المشاركة مع ما سبق بصرف الكلام عن ظاهره بقرينة التفصيل لا يبقى
اشكال في كلامه الا في اقتضا الريس والتسوية كون المشبه به اعرف بوجه الشبه
وهو مصرح به في كلامه المفصل حيث جعلهما شريكين لبيان الامكان في كون المشبه
به معلوم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه ويمكن ان يقال ليس وجه
التشبيه بين وجه المسمى ومثله الظني مطلق السواد والا فلا نور بل
هو السواد المحصور اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مله
الظني بهذا اعرف منه وكذا الحال في التسوية ولا نافي ما ذكره في المجمل صمها الكلام
المفصل بان الحال الى بيان المقدار والحاق لنا قصر بالكمال الى زيادة التقرير
ورد قوله وحسنه لا بعد الى اخره ما سببان هذا توجيه بعيد قطعاً فان
السكاكي بعد ذكر الاغراض العائدة الى المشبه قال واما الغرض العائد الى المشبه
به فمرجه الى انما كونه انتم من المشبه في وجه التشبيه ثم قال وانما جعلنا الغرض
العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بحمة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالاً معها والام يصح ان يذكر لبيان مقدار المشبه
ولا لبيان امكان وجوده فلو حمل حمة التشبيه في كلامه على العرض لكان لغواً
فاصل له كمالاً يخفى على من له ادنى تمييز لان معناه حينئذ لما انما جعلنا

الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف بحمة التشبيه
وانما جعلنا الغرض العائد الى المشبه به هو ما ذكرنا لان المشبه به حقه ان يكون اعرف
بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواء اريد بغرض التشبيه
هذا الغرض المخصوص اعني انما كونه انتم من المشبه في وجه الشبه او اريد مطلق الغرض
من التشبيه وصحى ما في الجواب عن قريب ان شاء الله تعالى لانه قال ببيان كون
المشبه الى اخره يريد به على ما نقل عنه في الكواشي انه صرح في هذا الكلام بانه يجب في بيان
المقدار ان يكون المشبه به اقوى حالاً مع وجه الشبه بل ببيان سبب ما يصح ان يقال
ببيان ان يكون اقوى حالاً مع حمة التشبيه في بيان المقدار اذ التشبيه وجه الشبه وايضا
اريد بحمة في هذا الكلام دلالة على ان كلامه لا يعمه والاعرفيه انما يكون في صورة قال
في سرجه للفتاح وهما نظرا اما اولاً فانه لم يتعرض لبيان حال المشبه فلم يسنوف تفاصيل
الغرض فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصراً عند اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه
للاعراض المخصوصة عدم صحته في التشبيه مطلقاً واما ثانياً فلان ما ذكر على قدر تمامه انما
يعيد وجوب كون المشبه به اعرف في البعض واقوى في البعض وادخل في الانتفاع والندرة في
البعض المدعى وجوب كونه اعرف واخص واقوى في حمة التشبيه على الاطلاق واما ثالثاً
فلانه سيجي في كلامه انه يجب في بيان الحال ان يكون المشبه به اعرف بشي بوجه الشبه
فكان ينبغي ان يتعرض ههنا لبيان الحال ايضا واما رابعاً فلانه سيجي ان الاعتبار في بيان المقدار
كون المشبه به على احد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وفي بيان الامكان
والريس والتسوية كونه مسلم للحكم معروفه فحاشا له ان يكون اعرف لا كونه اقوى وانتم وفي
الاستطراف كونه نادراً كحصول مطلقاً او مع المشبه لا كونه اعرف وانتم في وجه الشبه وبعض
هذه مكن البعض عنه لكن الكلام بعد محل نظر وانت خبير بان لا يندفع الاشكال بحذافيره
بما مر من الجواب لبقا كون عدم صحة المشبه به الذي لا يكون اعرف حالياً عن التعليل وبما

كلامه مشتملا على الصعوبة في فهم المراد عساهد عناق مصدر بمعنى
المعانقة بين الصورتين متباعدين غاية التباعد بحيث لا يترأى ما راها كالارواح
والنعام والضب والنون ثم ان الواو في ولا زورد به بمعنى رب وهي بكسر الراء
الخالصة وهو الظاهر الثابت في نسخ الرواية معرب اللار زورد بالزاي الغلبة للشر
هو السن وقيل معرب اللار جورد بالجيم وهو الحجر المعروف وهو صفة لمخزوف اي
رب ازهار لا زورد به من البنفسجات لطيفة الملونة بلون اللار زورد والمراد من البنفسج
الشقائق ونحوها والصغير في كانهما وبها للارهار اللار زورد به ووجه اخر هذا
الوجه منقول في اسرار البلاغة العوض الطرى روف بالغا من روف لونه برف وتلا والشغف
احتراق القلب من شغفه الحب اي احرق قلبه فانه قصدا لهما ان وجه الخليفة اسم
من الصباح في الايضاح واعلم ان هذا وان كان في الظاهر شبه قولهم لا ادري اوجد انوار ام الصبح
وعرته اضواء ام البدر وقولهم اذا فرطوا نور الصباح يخفى في ضوء وجهه او نور الشمس مسروق
من نور وجنته ونحو ذلك من وجوه المبالغة فان في الاول خلافة اي خداعا وشيا من البحر ليس
في الثاني وهو انه كانه يستكر للصباح ان يشبهه بوجه الخليفة ويوم انه احسن
اي ناصبه واجتهد في تشبيهه بعم به امره فوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر
وبعيد كما من غير ان يظهر ادعاه لها لانه وضع كلامه وضع من نفس على اقل متفق عليه
لا شقوى اي لا تخاف من خلاف مخالف وتفكر متهمك والمعالى اذا اوردت على النفس هو اللورد
كان لها نوع من السرور عجيب وكانت كالنعم التي لا تكرر بالمدينة وكالغنية من حيث
لا تحسب اي التشبيه المشتمل على هذا النوع وهو بيان الاهتمام المشبه به
كشبهه الجايح وجها كالبدريجي عن صاحب بن عباد الوزير ان قاضي بستان دخل عليه
فوجد ذاتون في العلوم فاخذ يمدح حتى قال وعالم يعرف بالسجزي والسجزي منسوب
الى بستان على غير قياس و اشار الى الندما ان ينظروا على اسلوب ما قاله الوزير في الوزن

والثانية فنقلوا واحد بعد واحد حتى انتهت النوبة الى تريف علوى من جهة
الام في السن فقال انتهى الى النفس من البحر فامر صاحب ان تقدم له مائدة
وهذا الكلام محل نظر ربما يمكن العباد بان المراد بالناقص هو الناقص في الجملة
ولو في الاعرفيه لا الناقص في وجه الشبه اذ لو قصد شي من ذلك لوجب
جعل الغر مشبهها والصبح مشبهها به اي اذا كان الغرض من التشبيه عابدا الى المشبه
والا فجوز عكسه وانما اقتصر على الاول وهو تشبيه الغر بالصبح لكونه الاصل
واذا عكس فقد ترك الاصل لزيادة المبالغة وبهذا التفسير لا يجده ان يقال اذا
اريد شي من ذلك لم يحيل التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه لكونه اقوى في تاديه
المقصود ولا يحتاج الى الاعتذار بانه اراد بما ذكره انه يحيل التشبيه بينهما
ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه احسن فلا يكون مما نحن بقصد هذه هذا وقد
وقع في بعض النسخ قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب
من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى اتمام في الناقص انه كانه لا يرد اقتصر على
اجمع بين الشبهين في مطلق الصورة واللون والشكل واللون او جمع وصفين على وجه
يوجد في الفرع على حد او قريب منه في الاصيل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى
اريد شي من ذلك لم يستقم وهذا على تقدير ثبوته في النسخة او لا لتأييد الكلام السابق
لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق اي المعانقة اشعار بان وجه الشبه
حس وهو اعتبار الزمخشري رحمه الله وقوله اولان كل واحد منهما يعون صاحبه الى الغر
اشعار بكونه عقليا وهو اختيار بعض الافاضل وكلا الوجهين منقول من الايضاح
كقوله اي قول اي طالب الهم وقوله فان تشبيه النجوم بالدرر الى اخره محمول
ما قاله الشيخ في تفسير البيت لوقلت كالنجوم درر وكان السما بساط ازرق كان التشبيه
مقبولا لكن اين هو التشبيه بذلك الهيئه التي تملأ النواظر عجباً وتستوقف العقول

ولسنتنطق القلوب بذكر اسم الله من طلوع النجم وتلفه معترفه في اديم السماء
وهي ذرقا زرقتها الصافية بحسب الروية والنجوم تلالا وترقق في انشا
تلك الروية ومن ذلك هذه الصورة اذا جعلت التشبيه معروفا كقوله
اي قول الناقض التوحي كما نما المريخ مبتدأ خبره منصرف والمشتري قدامه مبتدأ
وخبر حال عامله ما يدل عليه هما من معنى الفعل وفي شامخ متعلق بالطرف والمراد
بكون المشتري قدام المريخ كونه كذلك في الطلوع بان يكون المريخ اقرب الى
المشتري مع كونه في الارتفاع والعلو كونه اقرب الى الفلك الاعظم ولا كونه في
مقام عال مرتفع لان فلك المشتري فوق فلك المريخ السمعة هي التي تسمع
بها واحد السمع بتحرك الميم فيهما والتسكين من كلام المولدين فان الصحيح
اي هذين التشبيهين الى اخره في الكشف وفي الصحيح الذي عليه علماء البيان لا تخطونه
ان التمثيلين جميعا من جملة التمثيلات المركبة دون المعرفة لا سكلف لواحد واحد بقدر
شبهه به وهو القول الخجل والمذهب الجزل ويظهر منه ان التفرق احتمال لفظي قد
يذهب اليه اهل الظاهر من النجاة واما عند ارباب البلاغة الذين يحافظون على جزالة
المقام فلا مسامحة له او الشاء الجبل لم يقل الحمله بالعالان لفظ الشاة كالنمر
ينطق على الواحد والشاء كالنمر على الجمع وكل ما كان كذلك فان تانيته وتذكيره
يظهر بالصفة كقولك حمامة ذكر وحمامة انثى وهما المراد بالشاء الذكر فلذلك
قال الجبل دون الحمله وجعل التشبيه في نحو قوله اي قول المهدي الوزر
الى اخره قيل في جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب مناقشة وذلك
انه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سبط النارين
الديك والزيا بالعنقود والشاء الجبل بالحمار المشقوق الشفة الناس على راسه
شجر باعصا والشمس بالمرأة في كفت الاشل وتشبيهها بالبوقة فيها ذهب ذايب

في هذا البيت وهي في كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب في وجه
الشبه لا في تشبيه الشاة بالحمار ثم غير اسلوب الكلام وقال وكوجه الشبه
في قوله كان مثارا النقع وفي قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكان المريخ وبين
في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الابيات التركيب في طرف التشبيه ثم قال
ولسمى امثال ما ذكر من الابيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد
بالمفرد فيجمل ان يريد بما ذكر من الابيات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الاسلوب
وبيان تركيبها لا طراف فيما دون ما قبلها والظاهر ان تشبيهها بالبوقة فيها
ذهب ذايب من تشبيه المفرد المقيد او غير المقيد بمفرد كتشبيهها بالمرأة في كفت
الاشل او من تشبيه المفرد بالمركب واما تشبيه المركب بالمركب فتستبعد قطعاً ويبدو
ذلك قوله في شرح المفنح في تقرير قوله وكوجه الشبه ولا وذلك ان ما سبق
تشبيه مفرد بمفرد وهما امران معنيان مذكوران بصرح الكلام وانما المحتاج الى البيان
وجه السبه وهما تشبيه مركب بمركب فاحتجج الى بيانها وكون القصد فيها الى الهيئة
الحاصلة من امور ولا يخلو هذا عن تسامح قيل وجه التسامح ان التشبيه ايضا مركب
وهو ليل ذو قرظا لطفه سواد الليل اي قول المرقش الاكبر المرقشان شاعران الاكبر
من شي سدوس والا صغر من شي سعاد جمع الخوان وهو ورد له نود في شرح المعاني
موزهر ايض يشبه الاسنان قيل هو البابوخ يفترا اي يضحك عن كولو اي
عن تغير يشبه هذه الاشياء والطلع هو الذي يطلع من قلب النحلة ونشق عنه الكفرى
وهو ايض يجمع بعضه الى بعض وقيل ما يطلع من الامم والجيب التفافات التي تغلو
الشراب اذا مزج في الكاس والجيب ايضا تشبه الاسنان بعلل روي في الصحاح غلله
بالشي الى الهاء به كما يعلل الصبي بشي من الطعام يجوابه عن اللبن يقال فلان يعلل نفسه
سعله وعلل به اي يلج به وحرا الروح بضم الراء المهملة النفس الناطقة المدشقة

البدن وفتحها بنسيم الريح كبرد الشباب من اضافة المشبه به الى المشبه
كلحين الماء اي كالشباب المشبه بالبرد وهو الثوب المنقش في الطراوة والنضارة
وعمد الصبا اي زمانه في التراخي ينقص العيش ويكره ونسيم الصبا وهي الريح
التي تنسم من قبل المشرق في ايام الربيع وصفوا له ناي الحجاب جمع الدن كانه اراد
صفوا فيها ورجع القيان اي صوت الاماء في تعينها بالكان طيبة ونبغات شبيهه
كما مر من تشبيه الثريا الى اخره قبل لا يخفى ان المتبادر من ارتداد وجه الشبه
من متعدد اتراعه من متعدد في طرفي التشبيه لانه مركب من متعدد هو اجزاء كما
نوهه الشارح فاورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد يدل على ذلك ان المصنف رد
على السكاكي في عدم التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة الحقيقية بان التمثيل
يستلزم التركيب فكيف ندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
فلا يصح ان يفسر كلامه هنا بخلاف المتبادر مع كونه مناديا كما سنصرح به
ويورد ذلك ان المصنف قال في تفسير المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما يشبهه
الاصل تشبيه التمثيل وقال الشارح تشبيه التمثيل ما يكون وجه منزها من
متعدد واحترز هذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف باستدعاء التمثيل
للتكبي حيث جعله احترازا عن الاستعارة في المفرد والقول بان هناك بصدد تفسير
كلام المصنف فشره مطابقا لما ينعدم من استلزام التمثيل تركيب الطرفين رده انه
ها هنا ايضا بصدد التفسير فوجبت ان يراعى ما يرد عنه ولا يمثل الا تشبيهات مركبة
الاطراف والاجواب بانه قد صرح فيما بعد بان التشبيه التمثيل قد يكون طرفاه مفردين
كقوله تعالى كمثلهم كمثل الذي استوقد ناراً مردود بان ذلك مما يدعيه اقوام لم يطلبوا
على حقيقة المقال في هذا المقام مصممة اجواب اي لا فرج لها بحيث لا
نعلم مناصلا في الصحاح المصمت الذي لا جوف له وقد اصممه انا وباب مصمت

قد ابرهم اغلاقه وقوله نكلتهم الشك لان فقد ان المرأة ولد لها اشعار بان
هذا من تقسيمات المجاز ليشعر ايضا بذلك اي ايراد هذا التقسيم قبل ذكر قسم المجاز اعني الفصل
اذ لو كان من تقسيمات مطلق التشبيه لوجب تاخره عنه مطلقا وكذا يشعر تعرف المجاز
وموالم يذكر وجه تناوله قسم هذا التقسيم مستصحب العيس في البيل عند
فتي العيس بالكر لا بل البيض التي يحاط بها ضحاى من الشقرة والمعنى لسد طغي الايل
في الصباح حال كون السمويه في البيل عند فتى يعفو عند الغضب وفارقت ولم تفرقني
عطاياه اي وجد الشبه في هذا التشبيه لازما للحلاوة وانما سماح لما في ذكر ما
يستتبع وجه الشبه من كمال الارحبه ووفور التنشيط للنفس باذخال السرور مالا
يخفى قال السكاكي اعلم انه ليس بملزم فيما بين اصحاب علم البيان ان يتكلفوا التصريح بوجه
الشبه على ما هو بل قد يذكرون على سبيل التسامح ما اذا التفت فيه اذ لم يعد الاساس
مستتبعا لما يكون وجه الشبه في المال فلا بد من التسامح ومن ذلك قولهم في الاناظ
اذا وجدوها لا شغل على اللسان ولا يكن تنافر حروفها ولا يكون غريبة وحشية يستكره
لكونها غير ما لوقته ولا مما تشبه معانيها وتستغلق فيصعب الوقوف عليها فتشعر
النفس هي كالعسل في الحلاوة وكما لما في السلاسة وكما لنسيم في الرقة وقولهم في الحسد
المطلوب بها قلع الشبه هي صادفوها معلومة الاجزا نفيسة التاليف قطعية الاستلزام
كالشمس في الظهور في ذكرون الحلاوة والسلاسة والرقة والظهور لوجه الشبه
على ان وجه الشبه في المال هناك شي غيرهما وذلك لازم الحلاوة وهو ميل الطبع اليها
ومحبه النفس ورودها عليها ولازم السلاسة والرقة وهو افاة النفس نشاطا وابتدا
الى الصدر انشراحا والى القلب روحا فشان النفس مع الاناظ الموصوفة بتلك الصفات
كشأنها من العسل الشهي بلذ طعمه هي النفس له ويميل الطبع اليه ومحبه وروده عليه
او كشأنها مع الماء الذي ينساع في الخلق ويخدر فيه اصلا بخلاف المراحه ومع النسيم

الذي يسرى في البدن فيخلل المسالك اللطيفة منه فيفيد ان النفس نشاطا وهديا
الى الصدر الشراحا والى القلب روحا ولازم الظهور وهو ازالة الحجاب فشان البصيرة
مع التشبيه كشان البصير مع الظلمة في كونها معهما كالحجوبين وانقلاب حالهما الى خلاف
ذلك مع الحجة اذا ظهرت والشم اذا ظهرت وليس به ان يكون تركم التحقيق الى
قوله كذا ذكر السارح العلامة عبارة واقول يشبه ان يكون تركم التحقيق في وجه التشبيه
على ما سبق التنبه عليه ان في الاصل الاول من اوجه التشبيه عند التحقيق عقل لانه في
الماكل كل منترغ من امرين محسوسين فتركهم التحقيق فيه وهو اطلاق القول بارجح
التشبيه لا يكون الا عقليا ومسا محتم في قمتهم وجه التشبيه الى حسي وغيره من
تسا محتم اي صلا فيه ناشيا ومنترغا من تسا محتم هذا وهو ذكرهم مستنبع وجه
التشبيه مكانه من الحلاوة والسلاسة والرقدة والظهور وتسميتهم اياه وجه التشبيه
مع كونه من الامور المحسوسة فحيث تسا محوا هنا وسما هذه الامور المحسوسة وجه
التشبيه تسا محوا في ترك التحقيق وقالوا وجه التشبيه قد يكون حسيا وقد يكون عقليا
ولولا تسا محتم هذا لما تركوا التحقيق اذ لا حاصل لم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة
وجه التشبيه فلماذا قال يشبه ان يكون تركم التحقيق في وجه التشبيه من تسا محتم
هذا هكذا يجبان يتصور هذا المقام فانه منزلة قدم ولا مزيد فيه على ما ذكرنا
وتبعه الفاضل ايضا في ورده السارح رحمه الله من فساد به بالافزاد عليه
للمصنف من كمال التبيين وحمل كلام السكاكي على المحل الصحيح واصاب محره وطوق بمصطلحه
اذ لا يخفى الشئ مع ما يناسبه الى اخره فالحام مع السطل مثلا اقرب حضورا من
الحام مع السجل والدواة مع القسطاس اقرب منها مع القسطاس لان اقرب
المناسبة في الصورة الاولى اي في تشبيه الجرة الصغيرة بالكوز والكر على الحسن في الثانية
اي في تشبيه الشمس بالمرآة المحكوم متمملا اي متصفا بالمهل بالتحريك وهو التؤدة

والوقار في النظر والنامل في كفا لا شغل اي الرجل الناسد اليد بحيث خرجت عن
صلاحية الاخذ من الشال وهو الفساد في اليد ووربما تعني بالتشديد فقد يقال قضوا
بينهم مسا بالتشديد اي انعدوا وقضى اللبابة بالتشديد ايضا وقضاها بالتخفيف
بمعنى حملت ردينيا قيل رديته اسم امرأة كانت تعمل الرماح فنسب اليها يقال
ريح رديني وقناة ردينية وينهم من الصحاح ان معناه ربحا منسوب الى الاردن بالصم
والتشديد وسكون الراء اسم كورة باعلى الشام وفيه ايضا والريح الرديني زعموا انه
منسوب الى امرأة السمرى ردينية وكانا قومنا لقنا سخط هجر واللب شغلة تار
يعلوها الدخان وقد اخذ الشاعر في التشبيه اكثر من واحد بعضه وجودي وهو الشكل
واللون واللحان وبعضه عدمي وهو عدم الاتصال بالدخان وقال ابو الحسن هذا من
تشبيه الشئ بالشئ صورة ولونا وحركة وهيئة فانها عشر جمل متداخله اولها
كما انزلناه من السماء وثانيها فاخترت به فاستبك تشبيه نبات الارض حتى خلط بعضه
بعضا وثالثها مما ياكل الناس والانعام من الزروع والبقول والحشائش ورابعها حتى
اذا اخذت الارض زخرتها وهو الذهب ثم شبه به كل ممنوع مزير والمزخرف المزين
وخامسها وازينت اي صارت ذات زينة واصلة تزينت فادغم حتى تزينت باصناف
النبات واشكالها والوانها وسادسها وظن اهلها اي اهل نبات الارض ان الشجر
لا كسابه التامث بالاضافة الى الارض وسابعها انهم قادرون عليها اي متمسكون من
حصدها ورفع غلتها وثامنها اناها امرنا صرب زرعها ما يحتاجه ليلا او نهارا
فجعلنا ما حصيدها اي لسببها بما حصده من اصله وعاشرها كان لم تغن بالامس اي لم تلبث
زرعها بالامس اي فيما مضى وهو مثل ضرب في الوقت ولعي يوم الظهور
الى اخره اشار الى الفرق بين عدم الظهور ههنا وبينه في باب التعقيد السابق ذكره
للمحل نفهم المعنى المراد بان تشبيه كون المعنى لطيفا ما خذ ودقيقا مسلكه وجسيما

ترتبه بخلاف عدم الظهور في باب التعقيد فان سببه سوء ترتيب الالفاظ
واختلال اسقال من المعنى الاول المذكور الى المعنى الثاني المقصود وبهذا الفرق يرفع ما
يقال عدم الظهور ضرب من التعقيد والتعقيد مذموم ومثله قول الآخر
هو من ابيات الايضاح انما قال مثله لان التصرف في قول ابي الطيب بامر
عدمي وههنا بامر وجودي وذلك ان تشبيد الشجر بالسحاب ورب مسدل واحد
الحماه اخرجه من الابتداء الى الغرابه فذهب الاصيل صفرة وشعاع
الشمس فيه الى اخره وقع في بعض النسخ هكذا وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك
الوقت يعني صفرة اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من طين الماء
فالنسخة الاولى يدل ظاهره على ان ذهب الاصيل صفرة الاصيل وشعاع الشمس ايضا
والثانية على ان صفرة الشمس فقط وكان عطف وشعاع على صفرة للتفسير دلاله على
ان صفرة في الحقيقة انما هي صفرة الشمس فلا تخالفه وقد يقال انما قال قريب
من ذلك لان ذهب مستعار لصفرة الاصيل وشعاع الشمس فيه والاضافة الى
الاصيل قرينه لها ويحتمل ان يكون من قبيل طين الماء بان شبه الاصيل بالذهب
في الصفرة واسناد الجربان اليه بتقدير المضاف اي قد جرى صفرة الاصيل التشبيه
بالذهب قال البيهقي في وصف الربيع لاله اشجار الصنوبر للربيع والهاجر
ما بين الزوال الى العصر خضلت ابتلت يقال شئ خضل اي رطب وقاعله
اصال والجملة كالحالة اعني الشمس سسر اي تقرب من الغروب اعرضت عنها الضرون
الشعر لا كما سبق الى بعض الاولها مرد على الحلال حيث قال المحرر بفتح
اللام ما سقط من الورق عند الخبط فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار
ثمانية فان المشبه به الى اخر ما ذكره من وجه الضبط اولى مما قبل المذكور اما كل
الرابعة او الاولى قسم وهو المرتبة الاولى والثانية اما ان يذكر ثلاثة او اربعة

211
ثلاثة اقسام هي الثانية والثالثة والخامسة والثاني اما ان يذكر اسان او لا
والاول ثلاثة ايضا هي الرابعة والسادسة والسابعة والثاني قسم واحد وهو
الثامنة ويقرب منه ان يقال المذكور فيه اما المشبه به وحده او لا الاول قسم واحد
قال الثاني اما ان يكون المذكور معدا اما احد الثلاثة الباقية فقط اي المشبه ووجه التشبه
واداة التشبيه او اثنان منها فقط او الثلاثة جميعا الاول ثلاثة والثاني ايضا ثلاثة
والثالث واحد قصير الاقسام ثمانية هذا ويرد عليه ان حذف المشبه به جائز كما
في قولك زيد لم قال من يشبه الاسد فانه تشبيها اذ معناه يشبه الاسد زيد
فلا ينحصر المراتب في الثمانية وبجواب عنه بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان
اشراكها في امر بل قصد بيان الناعل هو السائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغا
ولم يرد مثله فيها وحيد فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه الى اخر
محصوله انه اذا كان المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر يكون موع الكلام
لا ثبات معنى المشبه به للمتشبه على الظاهر لا على الحقيقة لا متناعه على الحقيقة فحل
على اثبات شبهة بالمشبه به له فكون القصد الى اثبات التشبيه فيكون حقيقا بان
يسمى تشبيها فحيث يكون تسمية مثل زيد اسد او اسد محذوف المبتدأ تشبيها اولى
بخلاف مثل لقيت احدا في الحمار فان الاثبات بالمشبه به ليس باثبات معناه للمتشبه
بل لا ثبات العقل واقفا على الاسد فلا يكون لا ثبات التشبيه نعم يكون قصد التشبيه
مكتونا في الصنوبر لا يعرف الا بالنظر الى القرينة الدالة على انه اريد بالاسد غير معناه
الاصيل فكون استعارة واما تخو رايته زيد اسدا ونفسه مند اسد وان كان التشبيه
مكتونا في الصنوبر ايضا فلا يسمى استعارة ولا تشبيها اما عدم الاستعارة فلا شيء لم
يستعمل اسم المشبه به في المشبه واما عدم التشبيه فلان الاثبات بالمشبه به ليس باثبات
التشبيه وعند السكاكي يسمى مثل ذلك تشبيها ومدار الاختلاف تفسير التشبيه والاستعارة

وبالحكمة المذهب ههنا ثلاثة مذهب الجمهور على أن مثل زيد أسد تشبيه لا
استعارة ومذهب بعض الناس بالعكس ومذهب الجمهور على أن مثل رأيت ثوبا
ولعني منه أسد ليس باستعارة ولا تشبيه ومذهب السكاكي على أنه تشبيه والخلاف في
الصورتين لفظي راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة لا جراه على المشبه مع حذف
كلمة التشبيه قبل اجراؤه عليه أعم من أن يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه وإثبات
معناه له فيتناول الاستعارة المتفق عليها وما اختار هذا الراهب أيضا وقد صرح فيما
بعد حيث قال أنه لم يحرك عليه لاستعماله فيه ولا بإثبات معناه له وذلك
بأن يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به فبدل ذلك لأن النكرة الغير المنصفة
بما لا تلائم المشبه به بحسن دخول أداة من الأدوات فلا تعتبر في الجملة كقولك زيد أسد
فانه وإن لم يحسن أن يقال زيد كاسد لا شعار قولنا كاسد بالفردية الكاسر عما هو
المقصود من الكلام لكنه يحسن أن يقال كان زيد أسداً ووجدته أسداً لأن الفردية لفردية
المسند اليه ولا يصح معنى التشبيه اليه لعدم دخول الأداة في المشبه به حتى يكون
لفردية دخل في التشبيه كذا في الأيضاح وشرحه قال الشاعر شمس تاليتي
آخر أي تاليتي عذف إحدى التاليتين يقال تاليت البرق أيلع والصدود والانفراف
كقوله أسد دمر الأسد الهزبر إلى آخره مثال كون في الصفات الهزبر الأسد
القوى والخصاب ما يختضب به من حنا وغيره قال الأصمعي لفريضة اللحم التي
بين الجنب والكف التي لا تزال ترعد من الدابة وجمعها فريضة وفرايض وفريضة الغنق
أو داجها الواحدة فريضة عن أي عبيد يقول منه فرضته أي أصبت فريضة
وقد يكون في الصفات والصلاب التي تحي في هذا القبيل أي في التشبيه
الذي يكون المشبه به نكرة موصوفة بما لا تلائم المشبه به واسم يكون هو قوله
ما يحيل نقدر أداة التشبيه فيه أي يكون ما يحيل أي بعد تقديرها بحالة أخرى

شيء

في الصفات والصلاب ويفهم من قوله فانه لا سبيل إلى آخره الفرق بين
المثال المذكور وبين ما مر من الأمثلة وهو مدر لسكن الأرض وغيره فانه
لا سبيل هناك إلى ثبوت التناقض فيها غير أن المشبه به نكرة موصوفة
بما لا تلائم المشبه به ومثله قول البحراني ما قال مثله ولم يقل
كقوله إشارة إلى أن المثال المذكور ليس ما يحيل أداة التشبيه فيه كما في المثال
السابق بل يكون المشبه به نكرة موصوفة بصفات بعضها ملائم وهو أصناء الأرض
شرقاً وغرباً وبعضها غير ملائم وهو كون موضع رجل الشاعر اسود فظلماً قليلاً
مانع وسائر وكون المجموع غير ملائم لكن قد جرت العادة بالبحث عن
الحقيقة أيضاً لما بينهما من سمة يعادل القدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة
على استعمال إلى آخره لا خفا أن الحقيقة بمنزلة الملكة والمجاز بمنزلة القدم
والإعدام توقف تعلّقها على ثقل الملكات ولهذا قدم تعريف الحقيقة وهذا
الوجه بالنظر إلى مفهوميها والوجه الثاني بالنظر إلى ذاتهما ولا أكثر ترك
هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي أو العرفي قبل التقييد بوجه خرجها
وعدم التقييد به لشعره دخول العقلين فالصير إلى أحدهما ليس أول من أخبر
فما وجه كون الأكثر ترك التقييد أحجب بأن العقلين قد سبق البحث عنها مستوفى
ومذكر الحقيقة والمجاز بعد الاستساق الفهم إلا ما يقابلها مطلقاً لغوباً أو عرفياً
أو شرعياً ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم وجه التكلف
أنه بعد النقل إلى الاسمية أن لفظ الحقيقة قبل النقل كانت صفة لمؤنث غير
محراه على موصوفها وهو تكلف ظاهر ووجه الاستغناء بما تقدم أن اعتبار مجرد كون
الشيء للشيء من الوصفية إلى الاسمية كاف في إيراد التاليتي فلا حاجة إلى تكلف التاليتي
وإنما اختار هذا التكلف جرياً على قضية الأصل في التاليتي إذ لا معنى له عند التاليتي

وذلك لا نه يلزم ان يكون المراد من الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح
التخاطب هو اصطلاح التخاطب اذ الظاهر من استعمال اللفظ في شيء ان يكون ذلك
الشيء مراداً من ذلك اللفظ فيلزم ان يكون اصطلاح التخاطب مراداً من اللفظ المستعمل في
اصطلاح التخاطب ويلزم ايضا فساد اخر من جهة اللفظ وهو ان يكون حرفاً من جنس
واحد بمعنى واحد متعلقاً بشئ واحد وذا لا يجوز ومن جهة المعنى وهو انه يلزم ان يتفاضل التعريف
بالمجاز الذي يخرج هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع كان الواجب ان يقول
اللفظ المستعمل الى اخره او ينقسم الحقيقة الى مفرد ومركب ثم يعرف كلامها على لغة
كما فعله في المجاز اي لدل بنفسه اشعاراً بان قوله بنفسه متعلق اشعاراً بان
قوله بنفسه متعلق بالدلالة كما هو الظاهر ويدل عليه قول المصنف فخرج المجاز لان
دلالته بقرينه لا بقوله نفس اللفظ لوجوب تقدم قوله بنفسه على قوله للدلالة
على معنى في مقام اللبس ولا بمعنى في قوله على معنى اي على معنى مستقل بنفسه
او على معنى حاصل في نفسه والبا بمعنى في اذ يبقى الدلالة حينئذ على اطلاقه فدخل
المجاز ويخرج الحرف عن ان يكون موضوعاً ولا يدفعه جواب الشارح وفي الجملة
على المعنى الثاني كلف لا يستعمل احد الحرفين في معنى الاخر وقيل يلزم
على التعريف المذكور ان لا يكون المجاز عليه لان تعيينه بالوضع بنفسه يخرج
ويلزم الدور ايضا لان الوضع ما هو في تعريف الكلمة الماخوذة في تعريف
الوضع واجيب عن الاول بان الوضع في تعريف الكلمة اعم من الوضع بالتفسير
المذكور فيدخل المجاز في تعريف الكلمة وعن الثاني بان الكلمة في تعريف الوضع لغوية
فتدفع الدور وبما جملة قد ظهر من اعتبار قيد نفسه في تعريف الوضع ان
تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضوحاً بالتفسير المذكور
واما تعيين المشتقات كما سم الفاعل ونظائره فهو وضع بلا شبهة لدلالة

412
على معانيها بان نفسها لكنه وضع نوعي اي بضابط كل كان يقال مثلاً
كل صيغة فاعل من كذا فهو كذا وليس في المجاز وضع شخصي ولا نوعي
فان وجب فيه علاقة معتبرة بحسب نوعها بل ما اشار اليه بعض
المحققين من الحاجة يريد به نجم الائمة قال ان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره هو ان الحرف ما دل على معنى ثابت لفظ غيره بغير صفة للفظ وقد يكون
اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كما لمعرف باللام والمنكر بتبوين التكرير وقد يكون
جملة كما في مثل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه
وكذا النقيض فما قام زيد اذ قيام زيد منفي والحرف موجود لمعناه في لفظ غيره اما
تقدم عليه كما في نحو بصرى او موخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف
مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمناً للمعنى الذي احب فيه الحرف مع دلالة على
معناه الاصل الا ان هذا التضمن معنى يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت
في مثل ضرب زيد متضمناً لمعنى الجدار ودلالة عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه
لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احب
فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في مثل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام
انه ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ووجود
هله وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه عن مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير
لازم الاضمار كما دل هزة اضرب ونون تضرب على معنى الضمير من اللازم اضماراً
وقد يكون الحرف دالاً على معنيين كل منهما في كلمة وحروف المضارعة الدالة على معنى
في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى في معنى الحرف ان يكون معنى الاسما الدالة على
المعاني ومن الاعيان وقد يكون الحروف دالة على العين ايضاً كالفتح والنون في
اضرب وتضرب وتناضرب في خطاب المذكور فانها تفيد معاني الفاعل بعد الافعال

ثم نقول ان معنى من الاستدلال معنى من معنى لفظ الاستدلال سواء ازال الفرق بينهما
ان لفظ الاستدلال ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه
مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر مضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ اصل
فهذا اجاز الاخبار عن لفظ الاستدلال اخر نحو الاستدلال من الاخبار ولم يجر الاخبار
عن من لان الاستدلال هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يجبر عن لفظ ليس معناه فيه بل
في لفظ غيره وانما يجبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالخرف
وصح لا معنى له اصلا او هو كالعلم المنسوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء
فايدة فاذا افرغ عن ذلك الشيء بقي على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافراد
للاسم والفعل في انفسهما والخرف في غيره هذا كلامه والمقصود ان معنى الحرف
ثابت في لفظ غيره مع كونه دالا على معناه الاصل متضمن لمعنى الحرف ايضا
ويكون معنى الحرف مدلوله اكثر اتصاله عند تعلقه اي تعلق الحرف بذلك اللفظ
فاذا قلت مثلا زيد في الدار وسرت من الكوفة الى البصرة وهل زيد خرج وامثال
ذلك فالخروف المذكورة دالة على معنى كالاشمال والابتداء والانتها والاستفهام
وغير ذلك وتلك المعاني ثابتة في الفاظ غيرها كالدار والكوفة والبصرة وزيد
خرج بمعنى ان تلك الالفاظ مع دالاتها على معانيها الاصلية متضمنة
لتلك المعاني التي في الخروف ويعلم من هذا التعريب ان معاني الخروف انما هي
وسايل والالتفات لملاحظة معاني الالفاظ المغايرة للخروف وتلك المعاني المدلولة
لتلك الالفاظ ملحوظة بالذات ومقصودة اصالة دون معاني الخروف
وبما قررنا يندفع الاشكال باننا ان اردنا بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره
ان معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجري في دفع السؤال بل هو
نفسه ما حصل ان دلالة على معناه الافرادى مشروط بذكر متعلقة وان

اريد به ان معناه قائم بلفظ الغير فظاهر البطلان لان الاستفهام قائم
بالتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا ان اريد به قيامه بمعنى غيره قياما
حقيقيا فباطل لما ذكرنا ولا ند يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض
حروفا لولا انها على معاني قائمة بمعاني الالفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى
الغير يلزم ان يكون لفظ الاستفهام وما شهد من الالفاظ الدالة على معاني
متعلقة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك فاسد وسبجي تحقيق معنى الحرف على
وجه اخر يندفع به السؤال المذكور في الاستعارة السعوية سلمنا ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالعيان كافيا في الفهم وهذا شامل
للحرف ايضا لاننا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان
معانيها ليست تامة في انفسها بل يحتاج الى الغير بخلاف الاسم والفعل
كذا في المختصر ورد بان هذا كلام لا يحده نفعنا لان المعترض يزعم ان العلم
بتعيين من المعناه لا يكفي في فهمه بل يحتاج الى ذكر المتعلق به ايضا ولذلك
ابدلنا في بعض النسخ بقولنا سلمنا ذلك لكن معنى قوله بنفسه ان دلالة عليه
لا تكون بواسطة قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصل وانت تعلم ان هذا
معنى لا يفهم من العبارة فتعييد تعريف الوضع على انه اراد بالمعنى الاصل
المعنى الموضوع له فقد لزمه الدوام كما اعترف به عن قريب وان لم يرد به ذلك
فلا بد من بيان معنى الاصلية ليحصل معنى تعريف الوضع ثم ننظر في صحته
وفساده وانت خير باننا بعد العلم باوضاع الالفاظ للدلالة على معانيها لا
يتوقف فهم معانيها منها على شيء اخر فلا وجه لزعم المعترض بوجوب ذلك قوله
في المختصر لاننا نفهم معاني الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها ولا يلزم
من عدم تمام معانيها في انفسها الا بانضمام الغير عدم فهمها حتى يلزم عدم كون

العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى وايضا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة
لان حد نفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة وهو معنى دلالة لا بواسطة
قرينة ولا نسلم لزوم الدور وانما يلزم لو كان المعنى الاصل متوقفا على الوضع اذ لا
يلزم من توقف الموضوع على الوضع توقفه عليه ولم لا يجوز ان يراد بالمعنى الاصل
المعنى الحقيقي وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيفر قرينة لرفع المراجعة لان
يكون الدلالة بواسطة قيل على تقدير المراجعة لا دلالة على احد مما بالتعيين
فكون لرفعها لا سفاء من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعاً فهي بواسطة
القرينة لا بقس اللفظ الموضوع واجيب بان المقضى للدلالة عليه بنفسه
كان حاصلًا ومراجعة الغير كانت مانعة عنها وحينئذ دعت المراجعة بالقرينة
تحقق تلك الدلالة بذلك المقضى الذي اقتضاها وليس عدم المانع
من صحة المقضى واما قرينة المجازي معتبر في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق
اقتضا الدلالة الا بهامى من صحة المقضى وبذلك يتفهم الفرق بين قرينتي
المشترك والمجازي ويظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه بعينه والمجاز
لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة وحصل من هذين الوصفين
وضع اخر ضمنا الى اخر قيل ان اراد باحد المعنيين المفهوم الكل الصادق على كل
واحد منهما فلا نسلم ان وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل منه وصفه
للمفهوم المشترك بينهما كيف ولو صح لا يمنع كون اللفظ مشتركاً بين معنيين
فقط ولزم عند اطلاقه ان يتردد بين المعاني الثلاثة للمفهوم الكل وفريده
فاحتيج في كل منها الى قرينة واحدة فان زعم ان عدم قرينة فريده قرينة له
لزمه القول بانه عند اطلاقه يتبادر منه ان المقصود به ذلك المعنى
الكل وان اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعاً بل لواقع التردد بين المعنيين

مطلقاً عند من لا يقول بعموم المشترك واذا كانتا متنافيين كما في مثلاً
العرب عند الكل وان اراد باحد المعنيين لا معاً في نفسه وعند المتكلم
غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما
ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انسابه الى
الوصفين ويكون اللفظ موضوعاً له ضمناً بل هناك متردد بين معنييه
الوصفين ولو قيل المشترك اذا اطلق فهم منه جميع المعاني واضح في تعيين ارادة كل
الى قرينته وفي المجاز لا يفهم منه عند اطلاقه المعنى المجازي فاحتيج في فهمه وارادته
الى قرينته اجيب بانه لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لان كلامه في
فهم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما غير انه تحقيق للفرق بين قرينتي
المجاز والمشارك واين احدهما من الآخر ولتقابل ان يقول لا نزاع انه لم يثبت
من الواضع التخصيص على انه اذا عين اللفظ بازا معنى ليدل بنفسه اعتبر
في استعمال ذلك اللفظ في غيره بواسطة قرينه وصفه لذلك لغير ضمنا
غير انه يجوز عند استعماله في الغير بواسطة القرينه يرشدك الى
هذا قولهم في استراطا العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا
تشرط النقل عنهم في كل جزى من الجزيات مثلاً يجب ان يثبت ان العرب
يطلقون اسم السيب على المسيب ولا يجب ان يسبح اطلاق العرب على الساب
وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي ثم عد طائفة من المحققين
جواز استعماله في الغير بواسطة ضمنا وضعاً ضفياً ولم يعده وضعاً طائفة
اخرى والتفاوت بين الوضع القصدى والضمنى غير حقيقى فلا يلزم
على تقدير صحة الوضع الضمنى امتناع كون اللفظ مشتركاً بين
معنيين فقط ولا التردد بين المعاني الثلاثة والى ما ذكرنا اشار بقوله

كالحقيقة والمجاز ولهذا لم يلزم من تسمية الله بهذا الاسم بناء على كونه مخارفة العقول وتدهش العظم من
إله بالكسر إذا اختاروا بناء على أنه معبود من الله بالفتح المضاف أي عبدان يكون الله صفة كالمعبود بل الله
أيضا ليس بصفة بل اسم وفهم من هذا المقرر أن إطلاق الكلمة والمجاز على الكلمة باعتبار البثوث للترجيح
وعلى مصادقته هي عليه باعتبار الاستعمال في الموضوع له وعين للتحقيق وإن كان كلا الاطلاقين مقبل
السمية وإن اعتبار المعنى في الصفات من وجد واحد وهو أن يكون داخل في المفهوم وفي الاسماء
على الوجهين أحدهما أن يكون داخل فيه ما هو دافع خصوصية الذات كقوله كتاب والله والماني أن يكون
خارجا عن المسمى والضابط أن ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف للتحقيق وما اعتبر فيه
خصوصية الذات فهو اسم سواء اعتبر فيه على أنه خارج عن المسمى اسم جنس كان كالحقيقة أو علما كالحق
أو على أنه داخل كالكتاب والله أو لم يعتبر وأما المجاز فلأن الاصطلاح الذي به وقع الخطاب
مكن أن يقال أيضا استعمال اللفظ في المعنى المجازي أو كان لمناسبة لما وضع له لغة فجاز لغوي أو غير
فشرعي أو عرفا فخر في عام أو خاص وبالحكمة كل مجاز متفرع على معنى حقيقي لو استعمل اللفظ فيه كان
حقيقته فيكون المجاز تابعا للحقيقة في الانقسام إلى هذه الأقسام الأربعة وإهتمامها يظهر النعمة
فمن منزله العلة الضرورية لها أي فالحار جنة منزله العلة الصورية للنعمه وكما أن المركب إنما يظهر بالصورة
لأنها الجزء الأخير كذلك يظهر بالبدن قبل التسبب في اشتراط أن يكون في الكلام إشارة إلى المنع
أن عدم الإشارة إلى المنع على ما يقال الذهن من الملزوم إلى اللازم حيث يكون الكلام معقدا بعبقدا
معنويا ولو جعل اليد بمنزلة المادة والنعمه بمنزلة الصوت الطاهر فيها لم يبعد كالمادة في القدر
لأن أكثر ما يظهر سلطان العدل في اليد فتكون اليد بمنزلة علة صورية للقدر على ما ذكر في النعمه أو
تكون اليد بمنزلة مادة قابلة والقدر بمنزلة صوت لها حالة فيها كما ذكر في شرح المفصاح وهو الظاهر
وأما اليد في قوله عليه السلام الموسون تنكأ فؤدا وهم أي تتناوى دماؤهم في المقاص لا فضل
للشريف على الوضيع ويسعى ذنوبهم أي عهدهم أدناهم أي أحقرهم وقيل الأدنى العبد والمرأة أي إذا أعطى
رجل منهم أمانا لك فجاز ذلك على جميع المسلمين وليس لغيرهم أن تقضوا عليه عهد وقد أجاز عمر رضي الله عنه

أمان عبد على جميع المسلمين باب التسمية لذكر طر في التشبيه يدل قول المصنف في الإيضاح المعنى
أن مثلهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزا اليد
بعضا وإن تختلف بها الجهة في القرف كذلك سبيل المؤمنين في تقاضدهم على المشركين أن كلمة التوحيد
جامعة لهم والعجب أن بعض الفضلاء ممن شرح الإيضاح توهم من قول المصنف في الإيضاح فهو استعارة
أنه تابع الشيخ عبد القاهر في جعل اليد ههنا استعارة وزعم أنه عليه السلام شبه القوم المتقاصدين
باليد الواحدة كما قرع المصنف باللفظ عبارة فطوى ذكر المشبه وأطلق المشبه به على المشبه لأنه جعل
اليد محمولة على الموضوع الذي هو قوله فان أصل الكلام وهو قوم متقاصدون على من سواهم فكأن استعارة
مصرحها ثم اعترض على نفسه بأن القوم المتقاصدين هم المسلمون فكأن المشبه مذكور أو إيجاب بأن المشبه
القوم المتقاصدون وهم أعم من المسلمين ولا يلزم من صدق الأعم على الأخص كونه عينه لأن معنى الكل ليس إلا
أنما يصدق عليه الموضوع يصدق المحمول والفرق بينه وبين قولك ما يصدق عليه الموضوع بعض المحمول
واضح فلا يكون المشبه مذكورا ولا يحق على منزهة أدنى درجة بإساليب الكلام ما فيه من التحمل أي في المزود
الذي جعل فيه الزاد كذا ففسر العلامة الشيرازي وفسر الفاضل الكاشي الزادة بالزاد الذي يوضع فيه الزاد
السفر وفسره الجاهل أيضا أنه قال هو ما عجز من حديد بعام جلدنا لث بينهما ليتسع ويجعل فيه
الزاد ووقع في شرح الإيضاح هكذا أي لما جعل فيه الزاد وهو الطعام المجد للسفر ورد الفاضل سيد
الشارح بما نقله عن الصحاح أن الزادة الراوية قال أبو عبيد لا يكون المراد إلا من حديد بعام جلد
ثالث لتسع وكذلك السطحة وجمع الزادة المراد والمزاييد وأما المزودة فهي ما جعل فيه الزاد أي
الطعام المجد للسفر ولجمع المزود وقال أيضا الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذي يستق عليه
والعامة تسمى المزادة راوية وهو جاز على الاستعارة فظهر أن تفسير الزادة بالمزود غير صحيح لأن المراد
ظرف الماء الذي يستق عليه على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى راوية فلا يطلق
الراوية على المزود مجازا إنما يسمى الراوية حامل الزادة ويطلق عليها مجازا أراد أن يشير إلى
انزع العلة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخضومة وبالكسر علاقة السوط والسيوف ونحوها من الحسوس

وقد روي بها وصل المعنى افضل وصل بالعكس في كون الرجل اى طلعة زيات القوم
 اذا كنت طلبة لهم في مكان عال والبالبا لغة كمدونة وعلامة ولم يرد بقله صار السركانه
 السحر كله ان هناك شيئا حتى سويهم انه اسما على يحصى العلامة وبالكذا الاشارة الى ان
 اسم يجوز ان يطل على الكل الا اذا كان كذلك كمرسدا احصا ص و ارسا ط به حتى كاي الكل
 نفعه واوردي في الايضاح في املة سمه الشئ اسم المتب بوله فلان اكل الام و
 انه هو الحاله ان يقال الدم هو الساعى والدم هو المس العاصي ويكون قوله الدم المسبب عن ادم
 الدم اسان الى كونها مسببة عن الساعى على ما دام من السن والركا على معنى وصل ايه مراب
 اطلاق الساعى على بده لانه لا اسم بعد البلوغ العيم من الساس من قبل الاب ومن الهام مر
 فصل الام يقال سم المصبي كسر عيم بما وسماء لكسر والضم وتشكين العين اى عصب يور
 الى اخضر على ما اول العصر واسم ح والافا لظا مير ان يقال العصر عينا كما ذكره بعض كتب الاصول
 وجعل من سمه الساعى على ما في الكتاب استخراج بالعصر خرا اى عصب يور الى الهام فالاد
 سلا ما سعار السحاج لا ليدور على اقصوى من قبل لا يريد ان لفظ الاستتعار لم يهزم الشجاع مطلقا
 اعم من ان يصدو على دانه احوال المعسر او غير كما يدرك عليه قوله او لا ما سعار السحاج وقوله يا
 ولا سدا اسما للدهر من الاسد الى السحاج والافلام اذ كره المعنى كسب والمجاز في صفة بل يكون
 المعنى المجازي عارضا للمعنى كسب وغيره ولا تشبه بما لا اصلا فلا يكون سحاج بل مجازا مرسل
 وانما معنى اللفظ الاسد سعار الرجل السحاج سلا ويكون الاسد بمعنى الاسد كسب الى مفهوم السحاج ومنه
 الى معنى الرجل السحاج فالاول اسما من المعروف الى العارض المسهور ايضا به وظاهر كل عال والثاني
 اسما من مفهوم العارض الى المعنى مع وصاية من حساسه مودض له كالاسد الاول في الظهور والكله
 بل يحاج الى معونه المقام والعرضه وادان ذلك المعنى ما يصف المعنى كسب كسبه فالدم من المعنى
 كسب المعنى كسبه اسما للدم كسبه قوله وان لم يصفه الا بالدم ولا يفعل فلان اى يرد
 اللفظ معنى لانه المعناه كسب وهذا يظهر ضعف ما قلنا في الاشكال ان هذا الاسد يحاج ايضا الى معونه المقام

في الدار كالسحاج وسوا الاسام ما كسب ما اسما راله معوله وبالحمله اذا كان
 من سمن علامه ويريد ان اللفظ اذا اطلق على غيره ما وضع له فلا بد ان يكون كسب اللفظ
 من المعنى كسب الساعى ولو يعوده المقام ولو يعوده المقام والوجه وبهذا هو الم ادر الدم بها
 واما السعيل المذكور فلا سمه ومنه الاسباب اصل العلامات الموديه الى المفهوم المعبر
 في المجاز ولهذا سر في اطلاق كسب على الكل اسلاما كسب للكل كالهرة والركر
 او لا علمه ان عدم وجود الالب ويدور في كسب على استلام الالب ولا لا على اسلامها
 للالب في هو المطردون الاول واحد ما لم يرد منها المسلم واللام مصطلح
 اهل الجدل في مصطلح ارب الساعى هو المسلم والناع حيث لو اجنى القايه على الاسد
 من اللام الى المفهوم وادادوا اللام الناع والردف كقول النجاد سلا فانه من ناع طول
 القايه وروادفه فكل واحد من الرصد والراس اصل معمر الالب في سمعه الوجود
 فلهذا لم يوجد بدونها اقول في مبدى بهر اسم سلا سم السعالمه والذمير
 ال عود لس العرين واسمه رصه من راج بن راس من ساع اللوب
 عن الكسب راسع لور فلان اذا عود من خزن او فزع وفي النعاج اسع لونه اذا صغر وكذا كسب
 اسع ولهم ايجاد المثل السى البالى وحده راسه وقد رث كسب وعين مره راسه فلان
 راسه ليه وفي مبدى راسه اريد اده ان الظاهر والاس عدا صما كسب على كسب
 اورد عليه ان كسب على كسب كسب كسب لاسا سلا لاسا لور كسب او اسع كسب صا
 محذوف ما هو تصدق فلا بد ان يمس له من لوانه فانه مدحله الاضار واقرب من ان كسب على
 الشبيه من قبل كسب الحما ويكون وجه الشب الحاطه والشمول والملايه الساعه قبل الاول ان
 كسب استعان كسبه على احد الوجهين كسب على الصرد والالم كسب كسب كسب كسب
 اللاداة فانما سعل في المصاير والالام سلا ادا هو الصرد والبوس والاول كسب كسب
 الوجهين ان كسب على الساعه كسب الباس سعار السعيل معمر ما يرد كسب الالب

الفرض عند الجمع وانما هو في ذلك الفرض من حيث انه يغني الاربعة ملازمه كانه محله في
 ما هو عليه اسم في حيث انه ممكن ومصور عنه سبه بطعم المر والسبع ما وقع عليه
 الاداة المنفية عن مثل الاصحابه لان الادراك لا ينافي مع العلم الادراك لا ينافي مع العلم
 في الالفاظ اسما في رصعها او مكن عنها والمقصود من الاداء المتألفه في الالفاظ كونه
 والاسم المتألفه في اصنافه وكنهه ومنه حكمه ان قوله وان كان يحمل
 عند ان يحمل على المحصول ليس كما ينبغي لان المراد من محضه بل صرح به صاحب الكون فلا يكون
 قوله عند
 له بل هو محمول على معنى التام فيكون محادا او استعانة كما في راسه اسما من معناه
 حمله على راسه لا سكا في قولنا راسه اسما من معناه محمول على معنى
 بل محمول على راسه كانه لا يصدق له هذا المذهب والالفاظ محاذ ام رسلا
 في اطلاق اسم الذات على الصفة كانه لا استعانة بل الذات وهو ان كان محمول
 نفسا لكن لم يرد المثل في هذه العيان الدلالة عليها من حيث هو اسم وان كان محمول
 بل اراد الدلالة على من حيث الاحوال والارام ومعدنهما من حيث الدلالة المحسنة
 بلغة الاسد وجعل تشبيهه اسما في الكلام لا ينافي في قوله راسه
 اسما في لفظ اسد مستعملا في معنى حل سحابة كانه حل سحابة هو المشبه
 الاسد اسما في لفظ المشبه به كما ذكره في وجوه واما ان يراد من حل سحابة هو
 كما هو الظاهر من اسد لانه يعلو اجاره ومن وقوعه محمول على معنى المشبه به
 حقا واما ان يراد به ذاتها بجهته بالاسد في الكلام لا ينافي في راسه
 تلك الذات المشبه بالاسد وان كان محمولا في معنى كمن في الكلام لا ينافي في
 من راسه اسد وهو من لفظ المحسنة كما في قوله في راسه اسد
 محمول على راسه اسد وهو من لفظ المحسنة كما في قوله في راسه اسد

وفي المثال زيد فيكون سياق الكلام على الثاني تشبيها زيدا واسد مستعملا في معناه الحقيقي
 كما ذكره القوم وفي زيد الاسد حسن تقدير اداه التشبيه لان الظاهر دعوى الاسد لا الاتحاد
 ولا الحمل وفي زيد اسد حسن اذ الظاهر دعوى حمل الاسد عليه وان فرد من افراده من حيث
 مباغته فلو قدرت فانت الجبالغة فيها بل في راسه الاولى اذ قال في لفظه بالاولى لفظا او تعديا
 نحو زيد كانه اسد الثاني اذ جاء اندراج تحت الاسد لزيد اسد الثالث اذ جاء تحت ميم كرات
 اسما في قول اول تشبيه انما هو والثالث استعانة انما هو والثاني قد تر في راسه صرح التشبيه
 بسوق الكلام لظاهر الكونه فردا منه لا لاسات تشبه به ولم يبلغ درج الاستعانة اذ لم يحمل اندراج به
 مستمرا معروفا من سببها تشبها بليغا تشبه على الخطا بل اعترفت بالاستعانة وترها في راسه
 السند ولا بعد في اطلاق التشبيه عليها اذ المقصود طاقوا وان كان جملة فردا منه لكن المقصود
 حقيقة الى اسات السببه مباغته وكذا تقدير اداه التشبيه بالاولى ان لم يحمل طاقوا ولا يفيض
 ذلك بالاستعانة لان اللفظ من الالفاظ يعني افراده لفظي عليه فتمتبه لئلا يلام في هذا
 ومثابه بهما في استعاره فكان تشبه على ترصها عن التشبيه ولا بد ان يفهم الاستعانة
 بما تشبه بها ايضا وادراجها في الاستعانة الحارفة كما طنة السابغ وقد عرفت بطلان
 مرقوم زيد اسد اصله زيد رجل سباح كانه اسد الى افراده لفظي ان يكون قولنا زيد الاسد
 استعاره متعارفة انما على ظهور تقدير اداه التشبيه اقوال وبانه التوفيق بينهم في تقرير
 السابغ ان المقصود في مثل زيد اسد الى ان اسد مستعمل في معناه المجازي وهو الرجل السباح
 بعلاقة المشابهة بان يدرك الخط في التشبيه وهو الاسد ويراد به الطرف الاخر وهو الرجل
 السباح مدعيا دخول التشبيه في جنس المشبه به فثبت التشبيه بالجنس المشبه به وهو اسم جنس
 مع كونه طريق التشبيه في الذكر على انهما ان افراده جنس الاسد فثبتان بطريق التناول متعارف
 وهو الذي له عايد الجران وهما في البطش مع الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك
 الجراة وتلك الصفة لا مع تلك الصفة بل مع صورة اخرى وهي صورة الرجل السباح

في
 اسما

ع

فالتعريف لفظ الاسد الموصوف للتمتع والغير المتعارف فيكون لفظ الاسد مستعملا في غير ما
وضع له ولا يتصلح في ذلك ان يكون المعنى زيد اسد لاثبات ان زيدا هو ملك الذات المسماة
بالاسد لان الاستعارة انما اعتبرت بين البيكل المخصوص وصودع الرجل الشجاع لا بين ذلك
البيكل وزيد ولهذا يندفع ما قيل ان اندراجا في الاستعارة المتعارفة باطل وان قوله
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد يقتضي ان يكون قولنا زيد الاسد على تقدير ظهور
الاداة استعارة متعارفة بظهر ذلك باق في لفظ الصداق في كلامه في شرح الكون
وسوان النزاع في هذا المقام ليس لفظيا محض بل مبنيا على ان اسم المسماة به منها في
معناه الحقيقي حتى لا يستقيم الكلام الاسد والكاف ويكون تشبها او في معنى المسماة به كالرجل
مثلا لكون استعارة بمعنى اللفظ المستعمل فيما شبه معنى الاصل ويصح الحكم من غير تقدير الفاعل
فهذا هو المحذور عندني وقد شهد به الاستعمال فان معنى اسد على محض صاعل ومعنى لعامة في
الحروب جبان هارب ومن سوان الصلا والطير افرقة عليه بأكسمة ونقول ما وافق في
لله وهم اخوانا في الدين قال ابن ملك اذا قلت هذا اسد فشير الى السبع فلا يميز في الخبر واذا
قلت اسد فشير الى الرجل الشجاع فبغير مرفوع به لانه موصول بما فيه معنى الفعل ولو اسد الى طائر
لرفعته كقولك وايت رجلا اسدا يوحى ويدل على ما ذكرنا في هذا الاستدلال بشي بان
اسد على اسد على مستعمل في مفهوم مجررى وصاعل فلا يفتقر الى تشبيهه ففصل عن الاستعارة بل في
باب اطلاق اسم المألوم على اللازم ثم ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لا ينافي تعلق الجارية اذا
لوحظ في ذلك المعنى على سبيل التبع باللازم وهو مفهوم منه في الجملة غير ان اذا والصول واذا
جعل الاسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به انه مستعار للمفهوم وجعل شجاع حتى يعلق
الجارية بل يرد استعارة لذات صدى عليه ذلك المفهوم فيكون الجارية خارجة عما استعمل
لفظ الاسد فيه ليدفع لا وجه المسماة في هذه الاستعارة وخارج عن البلاغ فيحتاج على هذا
التقدير ايضا في تعلق الجارية الى ملاحظة معنى الجارية بعبارة ليس في تعلق الجارية دلالة

المفهوم

على كونه اسدا في كل موضع بل لو جعل دليل على كونه حقيقة لكل اولي الامر المعبر اليه
سعلوه اى راع على يد كونه حقيقة الجارية وانما وقع له ما وقع ما على يومه انه اذا
كان اسدا كان مع كراهه داخل في مفهومه وهو سهو ويوم ما ذكرنا ان اسدا في ردا
وفي ردا اسد السجاعة مستعمل في معنى واحد وادحار ان السجاعة حيث كان
والظاهر ان مثل هذا من التشبيه ما لا دلالة له وانما تعلم ان ليس مراد ان راج
ان اسدا في مثل ردا اسد مستعمل في مفهوم واحد بل ما صدق عليه ذلك المفهوم
بدليل قوله اسفا عن محض موصوف الشجاعة وقوله اصله ردا رجل شجاع
كالاسد ولا دلالة في كلامه على ان معنى كراهه داخل في مفهومه بل اراد ان اسدا
مستعمل في ذاته له تلك الصفة وملاحظة تلك الصفة وان كانت خارجة عن كونها
والمحذور به ومدور ان سر اسد حسن الاستعارة ان الاسم راجع الى المسماة به
ذكر وجه السمة من الاسماء بالاختصاص في كل موضع من ردا اسد على السجاعة
ردا اسد وهذا المعنى يرد مع الاسكال كقوله ارجل عمران حطاب
معنى اكواب وزايد كانه لها ينزف من صفة الصفة ويعد بل لا يرد على
عالمه في الوعى بل كان فكل في حاشي طائر العنقا المسرحه اكلها حشر سوان
ينزعج من صفة الصفة وان رجا الصدا والمعنى ان اسد على محض وهو
على وفي ارجل سوان ما رجا وعالمه في امره حقيقة كاد في كل رجا
الكوفة في يمين فارس وفيها لما نور الدنيا بل فصلت الغواء وقوات البقر
وكقوله ارجل الى العلاء المورقة فصل من سوان السرو في مطلق اودر
ولسلكا دات كفاي باللفظ وغير المسافة ونام المصراع الاول
والطرا عربة عليه باصر في السراة كذا في ارجل اودر ملك وكاف
اسم معدول مثل قطام لكن الادوية اسف الرجل ارجل كانه والاشياء

شيب

لن يتورط في داج وسماء ذات ابراج اقتسم قسما ان كان في الامور رضا لكونه بعد سخط وان لم يدر
 قدرته بين دنيا هو اوجب اليه من دينكم الذي انتم عليه مال ارب الناس يدعون ولا يرجعون ارضوا فاقاموا
 ام تركوا فاموا اي يكرهوا اي حال عاف الرجل الطعام او الشراب يعاف عيافا اي كرهه فام يكرهه
 والبيت لبعض العرب خاطب الخافين للحق فيقول ان تعافوا وكبروا العدل والانصاف في الحق
 وكبروا الامان وكل منهما مما يوجب الياد في القول والفعل تحاربون وتلجأون الى الطاعة
 والاعتقاد فان من ايماننا سيوف كالنيران تحاربكم بها وكبركم على الانقياد للحق وقوله فتعاقبوا
 تعافوا بطل من العدل والامان فنية للقبيل لم لا يجوز ان يريه بالبر ان جفت بها وذلك بان
 يفصد كل قبيلة بالآخران واجيب بان العاقل يدعي الاخذ بالسيرة وليس فيها اوراق
 ومع لا يخفى صحة كونه قسما لقوله او الكثر ويظهر في آخره ان قوله او الكثر شامل لقوله معان فلا
 يصح جعله مقابلا له فيما لا استعداد للسحاب لانامل المذوح اي روس اصابعه انما حسنت الاستعداد
 لما جرت العادة من نسبة الجواد بالسحاب المطال المتتابع قطره وبالجو الضباب الكثير ماوع والحققة
 قصته وعدوات صوت تدب ببعض من شفقته حزنا وتنفذ من السحاب عمدا اذا اصطفت اجرا
 ومينار لطيفه حده لا تمر بين الامكنة لكن مع حذنها سريره الكموه حكما انها سقطت على خامة
 فاحترق تحت النصف ثم طفت والنصل الجديدة التز في السهم والسيوف والرمح والاقتران جمع
 القوس كسيرة القاف بمعنى الكفو وبالقرنة المركبة مرعد معان من ثبوت الصاعقة وكونها من نصل
 سيفه وقلب خمس سحاب انما على روس افراخه ظهر ان المراد بالسحاب الانامل ظهور الا
 تبقى فيه شهباء والعبارة غير واضحة يمكن العناية بان معنى كلامه ان كان الضدان
 والجمل قائلين للشد والضعف ويستعار لاحد اسم الجي والآخر اسم الميت كانا استعار
 اسم الاسد للضعف اولى فان كان الجمل اشد والعلم اضعف والقوة اضعف والضعف اشد
 كانا استعار اسم احد الضدين الذي هو الميت اولى كما استعار اسم الضد الآخر وهو الحي واز
 كان العلم والقوة اشد والجمل والمضعف كلاهما كان العكس اولى فلما احدا في شئ من

قول

العارف

العيان ظهر ذلك ما سأل في حلاله مع ان في كل من المرئ والالوان خصوص وصف اوج خصوص الوصف به
 المرئ كونه انما في الكمر سن وفي الطير ان وقع المسافة بمرئ في الهواء كحاج وقد اعترض في الثاني اخصوص وهو
 وقع المسافة بمرئ في كسار به للحد وكلاف الاول فان اخصوص في كسار المرئ كلاف لم يحد والمراد بالوصف
 اخصوص الوصف اجماع المسدك من الالوان ووجه التشبيه بانه اي ياني وضع المرئ موضع الالف
 المسح بالاسعار مجازا ومن الاسعار النفاذ في الاسم من معناه اخصوص في الالف مجازا له قلت اما طلع
 السح لم يحول من كون السحاب اجماع في مفهوم الالوان بوضع كلمة الاولان منع لونها داخل في مفهوم كل منها ومان انما
 وصف خارج عنها وحمل كلام الشرح على الجوز والتساع من الطلاق اسم الموصوف المردم وهو كنوان اخصوص على الوصف
 اللام وهو السجاعة والبالت بالعلان فلم يحول في السببه ومع حوله في السببه هم دفاق اخصوص السجاعة
 الدق حلاف العليل ولذلك الدق بالتمم والدق بالتمم مثل منه سمي الدق في الرواح هو بعض الصباغ وهو اسم
 لوقت من زوال الشمس لليل وسبب امره في الهادي مع الهادي وهو مخدم الغنى كان قول اولى العيش
 في فصول معان من ذكره صلب ومحل وقيل وبيل لوح الحار في سده على انواع الاموم لبيل سببه ظالم لبيل
 في بوله وصعوبه وكان لوح بالوابع البر والسدول السدول والارواح الامسال والاموم مع الهم معي اكون
 والابتداء الاحصار على عدد ما حو من الحاف على الطرد منكون على معنى مد الطرد او منقول من الوطوط لعلب
 احدي الطائي ما في الحاف معنى المد في الصلح تحت لهم الصاد وكون اللام وعلمها ومعها والارواح الامسال
 والاعلى جمع غر وما ملون ما ملع بعد العليل الصدر والبان بالوابع معنى مع مل صلبه وطلع للعدده والضمير
 في لبيل قول وقت لبيل على المعول في توحشه وكان امره قد ارسل على استود طلاءه مع لوان الادان
 ومن الاموم لم يدر في الاصبرام ارج صلت لبيل الحاف طوله ومان اوام واردا اوامه نظاوا الا اربا
 والعيل اللويل الابحلي صعب وما الاصباح فمك ما مثل بول الاماها الليل لبيل طلامك الصبح
 وليس الصبح ما حصل منك عندك لاساق من مومي صلاها راها افا سببه لبلاء في سرح العصيل كسعار لبيل
 صلبا و اسعار الطول لعل القلح للام للصلب و اسعار لا واما لعل الطلح ولا لعل لعل الفجار في شيع
 السنان ان الجمع اسعاره مسله والشا رج مابع المصنف في اسعار الاسعار ما لم قال والشاها من قبيل

الاسمان ماكنهما بالليل بالشمس وكم المسببة في الجبهه والشمس سبب سريان النور المسببه به وهو الخلق
 والعجاء والخلل ملون بعض الاسمان مسلمه ومعها رشحها وهو حصار للشمس عند انقراضها بالما قبل لليل
 قد عطف في شئ ذلك مجمل له انما اذا ردت في العلب وثلث مجمل له ططا ودماسه كما هو في له فيما اراد ان
 الشخص ورغم المصنف ان في سبب من انما قال رغم ما هو عند المصنف ان المسببه من الاسمان السعائر
 وان اللوح في المسببه على رشمه مستعمل بما وضع له وليس فيه اسمان هي من قبل الجار فانه اعلم الاسمان على يد قبح
 المسمى بغيره سواء اظهرها والبلان بالفي التذكارك وليست يحمل عماره على اللوح والاصل
 ظهور طله الليل من النهار وودع في العلب لانه في مراعيه رطبه عند المصنف في الاسمان
 ذكره عليه الا عند اساسه وبان الطهور ما هنا معنى الروايات رد في قوله المسعائر
 منه ظهور المسلوخ من جلده ياباه لان المسلوخ لا يرد مع ان استعماله ظهر معنى انما
 يكون بعض الامر والى اندفاع الردا في ردوله فقام من مقام عن كافي قول الخامس
 وما هو ليس من غير العقص اعيننا البانها ولحومها وقبله انقيس دماغ عنك
 اذ انت مسلم وقد سأل مردك عليك قراقل ونسوتكم في الروح باد وجوه في غل
 اما في الاما حراسه والاستنزام معنى الاما في المعنى لم ينسب ما فغنى عنك حرس
 كتب الى محلا الاما صرحت من سلمه ارجلته ومن من سبب الكايه عنه وقد
 استدسل الدل يحرك في عليك قراقل وهو اسم واد ونسوتكم مع حسن عطف
 على قد سأل ارجل حال في نسوتكم في الروح ان اكون شهن الاما تخافه الشبان حتى
 برجن وينزن كلشوفات سبب الحما وان كن حراسه يحل ان يوضع حال
 اما في ومن حراسه اعيننا ان لم غنرنا بالان والار ولحومها واقتناء الارواح والاساع
 لحومها والنا حارسه الدين والعقل وصرتم في الحما حسن التي احتاز في موقوف وذلك
 عارطها من ايد الكاه مع الكاين الكاين وقد يكون لعكس ارجلهم الزان
 والعان بعض اعيننا الملهه كافي قوله صرتم حلفا المطفه على حلفا العله مضغه الاله

الم تر ان الله انزل من السماء ماء فصنع الارض محضه وافول يعوده لذلك كورد
 اصغار ظهور النار المحضه است يظهر المسلوخ الابيض من اجل ان تزلزلها
 يكون اسود مظلم من ظهور الليل واصغار المحضه وان كان بعض طر والصفه على الظلام
 بموله ان تزلزل المعروف المسارد الى هم العامه عكس فيك حتى كانهم يعبدون
 من حله الصور راسا والظلم هو الدير بطر على الصور من موله لاسل ويكسونه
 فيظهر وجعلها الليل لاسا في الكلام ان من الاسمان من قبل الاسعائر
 المصنعه او الاسعائر الكاينه فدمب كهمور وبنعه المصرا الى الادب وعصم الى
 الناي لان شبه النار المنه عن الليل المسلوخ من اجل انهم ذكر المشبه واريد المشبه
 ادعا لمرسه مسه السج فكون استعان بالكاينه والسج اسعائر مخلصه ان اردت
 حتى وهي للنار في سج ان فادلت على اعين المشبه المصدر ان لم عدل
 عن الظاهر المبرر هو اعين السعائر من العبر وكان الردا الى خلاصه من مسه الموت للردا
 ومحصل الحوا في سلم جعل الاسعائر معه او لا لان المعرف فها هم ان ادا كان اللط
 المسعائر فاعلا او مسعائر ان جعل الاسعائر معه وان المعصود من هذا السعائر
 الموت في الردا لا يجد العبره وكان الردا ومنع كونا سعنه وابانها اصلية ما ما يكون
 المرد على المصدر فكان الادب ان يعدم المنع على السلم على هو الموت فها من الادب وكان
 عكس في على ان الظاهر المتبادر ان يكون المراد معنى المكان دون المصدر والمعنى
 ان الاما لانه لا سمى وفي الاصباح لا سمى بدال الموت سها واعم المم في المم ان اردوا ولا
 يدلمب وفي بعض النسخ الاصباح لا سمى سها وسلا المعنى اخره مصلح كجدا
 نكلم في جهارا . والمصنف رله مساله له واصفا همهم كذا في الاصباح المسعائر مع
 الدله عدل الى في المصباح للظهور والما كانه مع لاسعائر مع السعائر
 والسعنه بعض كونا المسبه موصوفه السعنه او كونه مشاركا للمسبه في وجه المشبه

المصباح في الم

نعم فكله فكله الى مقام فكله الى حلف ورد بان التمدد والجمع ليس بواقعين على واحد والبناء
 منها انها ناقصان على شيء واحد بل المعنى انه تقدم رجلا ثانيا ووجهها اورك
 وانت خير بان الظاهر ان اجرك صفة رجلا لا صفة بان وليس في المثال
 المذكور ذكر بان لكن في عبارة السكاكي ذكر بان ولا يبدل عن الظاهر في الامار
 التوي الاحكام الامتناع يقال محتمة عن الشيء فاجم اي كفته فلف
 وهو من النوادر وفي بعض النسخ الاحكام بتقديم الجيم على الخاء وله وجهان يقال
 اجم عن الشيء كفته فلو بطريق فلف الى المثال في المثال في المثال
 كلامه بمعنى الخل وهو النظم يقال مثل ومثل ومثل كسنة وسنة وسنة
 ثم قيل القول السائر المثال في قوله في مثل ولم يضر بواستلا ولا راد ابعلا
 للسنة ولا جديرا بالبدول والقول الاقوله فيه عزابه من بعض الوجوه
 ومن هو بطا عليه وحكي من التمه بالصف صفت اللين بكسر اللام
 لان المثال قد ورد في اراء بني وخير شربت لقيط بن راده وكانت تحت
 بن عذس وكان شيئا كبيرا فنشبهه وطلعت لم تزوجها حتى جيل الوجه صفت
 الى عمرو وطلب طوبه فقال عمرو بالصيف صعب اللين فلما رجع الرسول
 وقال ما قال عمرو ضربت به على منكبي زوجها فقالت هذا ودفقه جبر
 يعني ان الروح مع عدم اللين جبر من عمرو فصار كلامها مناد يضر الاول
 لمن يطلب ساو قد صمد قبل ربه والثاني لمن وقع بالسير اذ لم يجد الخطر
 خسر الصيف لان سوا الطلاق كان في الضيف وقال المدياني ويرد في الضيف
 كان بالصيف واما الاستعارة فمجرد تشبيه خاليه عن المناسبه
 قيل انما سمي استعارة لانه شبه الاستعارة في ادعاء دخول الشبه في جنس
 المشبه به وكان عدوله في نسخ المختصر عن قوله فمجرد تشبيه الى قوله فمجرد تشبيه

للتشبيه على ان تشبيها استعارة مناسبة في الجملة لكنه ليس استعارة حقيقة
 والتمه الحرة التي يحمل معناه ان تعلق على غنى الصبيان صونا لهم عن العيز او العجز
 يثار عنهم والسبه من شيء الى شيء الموت منه لانه متدر وعين لا يطلع
 الى مدح لانزال وجهه عبرات وحكي لعب العبد اجمع مثل يدره وندر علك
 المحلة اظفار الخيل والحمار والسبه الفرح بلبه العبد وريب الدهر حواديه
 والتضعف التحرك والاضطراب ولا رقة لحم ابي لا رحم ولا شفة ولا
 مقام من بقيت على فلان رحمة والاسم منه القات فادانقول في مثل قولك
 الخ به باننا على ان السؤال ناشئ من الكلام التمدد للمفيد للتلزام بين الكسبه
 والنفسية محله بغير احوالي وموان ما ذكرت لو صح لم يخلف في المثال المذكور فان
 فيه استعارة محله وليس فيه استعارة بالكاهه وحصل الجواب لان وجه هذا
 المثال وانما هو لو صدر رد عن البلفا كل كلام الولد ولو سلم صحة فلام انه
 تحيل بل ترشح وهذا اي بالمدكور من كلام السلف ان المستعار لفظ
 السبع والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو النسيه
 ينسب كلام صاحب اللغات في قوله تعالى ينصون عبد الله الخ ذكر السارح وج
 في شرح هذا المقام من اللغات انهم قد اختلفوا على ان مثال الظفار المنيه وير
 المثال الاستعارة واستعارة محله لكن اضطرب كلامهم في تحقيق الاستعارة
 وفي ان قد شبه الاستعارة بالكاهه هل يلزم ان يكون تحييله اليه وان مثال
 لفظ الاظفار واليد هل هو مستعار بمعنى مجازي ام لا والاسباب الاصول
 ما اشار اليه الصنفان المستعار بالكاهه في اظفار المنيه هو لفظ السبع المذكور
 كما ذكر شي من لوازمه كالاظفار وهو مسكوت عنه صريح ليس في اللفظ املا
 لكن المذكور كما في حكم المذكور صريحا وكان ينبغي ان يصرح باستعارة اسم النسبه

وهو السبع المنسبه وهو الموت وهما قد سكت عن الجبل المستعار ونبه عليه بذكر
البعث حتى كانه قيل يتصور جبل اسدي عمده والعمر استعاره تحقيقه بقرينه
حيث شبه ارجال العمد بارجال تاليف الجسم واطلق اسم المنسبه به على المنسبه
لكنها انا جارت وحسنت بعد اعتبار تشبيه العمد بالجبل فهذا الاعتبار صار
قريبه على استعاره الجبل للعمد وبهذا يظهر ان الاستعاره بالكناه قد يوجد دون
التخييل فان قربتها قد تكون استعاره تحقيقه واما في مثل الظاهر والمنسبه
وبد الشارح لمحققون على ان ليس الا لطفه واد الهم مستعلا في معنى مجازي
محتوى وموظا هر ولا تقوم على ما يزعم السكاكي بل هو له معنى لكن اياته للمنه
اول الشارح استعاره محمله بمعنى جبل الشئ وليس قوله ثم قال ولقد كنا في تعديل
من اختلاف اقواله التوم الى نداء حيث فهم من كلام القدماء ان الاستعاره
بالكناه هو اسم المنسبه به المذكور كناه كالسبع مثلا وصرح صاحب المفتاح
انه اسم المنسبه المستعمل في المنسبه به كالمنه الماده بها السبع وما جعله
مراد في اسم السبع على عكس الاستعاره التصريحه وصاحب الايضاح انه التشبيه
المضمر في النفس حتى فهم بعض الناظرين هذا الكتاب بان الاستعاره بالكناه هي
الاطفال من حيث كونها كناه عن استعاره السبع المنسبه وفي قولنا شجاع اقراهم
الاقراس مع انه استعاره بقرينه لا مذكور الاقران فهو كناه عن استعاره
الاسد للشجاع اذ الكناه لا ينافي اراده الحقيقة لكن المقصود بالقصد الاول
هو التنبيه على انه اسدي بحسب الاقراس وسائر ما للاسد من اللوازم بالضرورة
ثم هذه الكناه من قسم الكناه في التنبيه اعني ان يثبت الاسديه للشجاع على المحله
للعمد للقطع بانهم ليس كناه عن المسكوت بنفسه بل دال على مكانه هذا الكلام
اراد بالقام الناظر هنا حيث اكتشف كما نقل عنه يعني انه فهم من كلام الكشاف

معنى اخر غير التلاوه فاحدث ذلك في الاستعاره قولنا رابعا فزاد في ظنيور العويل
نعه اخري ورد عليه بان نسبة هذا الفهم اليه سهو فنت عن شرط غفله وكيف يفهم
هذا المعنى من الكشاف وصرح عبارته بخلافه بلا استيه وان سبب جملته
الحال فاستمع لهذا القول وهو ان صاحب الكشاف قال مكذا وهذا هو المستعار
بالكناه وقد حققه العلامة بوجه لم يبق فيه شبهه لناظر وعلم من كلامه هذا ان
الاستعاره في الاقراس تصريحه الى قوله صار كناه عن ذكره ولعلكم بان الكناه
لاننا في اراده الحقيقة لا مانع لك من جعل الاقراس اجبا استعاره لكنا بعد ان
يعرف ان المقصود بالقصد الاول هو التنبيه على انه اسدي بحسب الاقراس وسائر
ما للاسد من اللوازم بالضرورة فزعم الشارح من قوله ان الاستعاره في الاقراس
تصريحه الى قوله صار كناه عن ذلك ان معنى كلامه ان الاستعاره بالكناه
هو الاطلاق من حيث كونها كناه عن استعاره السبع وليس كانه بل يريد ان العلامة
لم يريد بقوله وهذا من اسرار البلاغه والطايفه ان يكتوا عن ذكر الشئ المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شئ يرمزوا عنه ففهموا تلك الرمز على مكانه وهو
قولنا شجاع يقتدرس اقرانه وعالم يفرس منه الناس الا التنبيه على ان الشجاع
والعالم اسد ويحرمه بان ان المستعار هو المسكوت وان المراد من المذكور
كان منه كالا يخفى وفي قوله حققه ولم يبق فيه شبهه لناظر اشارة الى ان ما
ذكره العلامة هنا هو الحق لا شبهه فيه في كونه حقا ومقصودا من عبارته وكان
يتسبب الى بطلان مذهبي السكاكي والصفه والى ان الكلام الكشاف لا يحتل
شيا منها بل المفهوم منه ما هو المفهوم من كلام السلف ثم انه اراد كما هو داه
في كشف المضلات ان من حال قريبه الكنيه ورد مدح السكاكي والصفه
فقال علم من كلامه في جعل البعض مستعلا في ارجال العمد انه استعاره بصره

حينئذ شبه ابطال العهد بغير الحمل ثم استعمل لفظ المنبه به في المنبه وكذا الاثر
والافراف مصرحان حيث ان شبه بظنه وفكره لا فترا يد بافتراس الاسد
واشباع الناس بالاعراف وانما يكون العفر ونظاير كبايات بدوان كانت
استعارات مصرحها بها تشبيه معانيها المراد بها بمعانيها الاصلية لان الاستعارات
من حيث انها متفرعة عن الاستعارات الاخرى كانت كبايات عنها فان لم يتفرع اشباع
استعماله من حيث تشبيههم العهد بالحمل فلما نزل العهد منزله الحمل يسمى به
سرا بل بالمال منزله نقصه فلو لا استعمال الحمل للعهد لم يحسن بل لم يصح
استعمال العفر للابل وقصر عليه حال الافتراض والاعراف فانها تابعة
لاستعمال الاسد للشجاع والبحر العالم ولما كانت هذه استعارات تابعة لتلك
الاستعارات الاخرى ولم تكن مقبولة في انفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاخرى
كانت كناية عنها وذلك لا يتأتى في كونها في انفسها استعارات بناء على ان الكناية
لا تأتي ابرار الحقيقة فالافتراض مع كونه مصرحها كناية عن استعمال الاسد
للشجاع وظهر بذلك عدم استلزام الكناية التخييلية فان التوازي في هذه العيون
مصرح بها وليست محسنة بغير التوازي في مثل اظفار المنية ويدا الشمال
ومحالب المنية محسنة اما على ان يراد بها معان محسنة كما تصور اي السكاكي
او معان اصلية لها والتخلصه اثبات تلك المعاني للمنية والشمال كاذب
اليه الصنف وادعى انه مذهب الجمهور وبالحمل زعم ان الاستعمال بالكناية على
والى القدم ما يستلزم التخييل فقد اخطا وانما اراد بذكر الراد في قوله سر
يرمزوا اليه بذكر شي من رادنه ما هو اعم من ان يراد به معناه الاصل
الذي هو الرادف الحقيقي واما هو شبه بذلك المعنى منزل منزلة قال العفر من
روادف الحمل اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان المعنى المجازي المنبه

بذلك

بذلك المعنى اذا نزل منزله المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفا للحمل ايضا
فالرادف على الاول مذكور لفظا ومعنى وعلى الثاني لفظا حقيقة ومعنى
ادعاء وكلاهما يعلمان قدره للمكنية فصيح قوله ثم يرمزوا اليه بذكر شي من
روادفه ثم ان هذه الكناية اي كناية الاستعمال المكنية من قبيل الكناية في
النسبة فان العفر ليس كناية عن المسكوت فتمسكه اي الحمل بل والى على كناية
تووال على اثبات المحلية للعهد والافتراض والى على اثبات الاسد به
للشجاع قال اي صاحب الكنف رج وليس الاركان فخر صاحب الايفاح
ان لا استعمال في اليد ولا في الشمال بل التخييلية في اثبات اليد للشمال
والمكنية هي التشبيه العفر في النفس ولا انكار على السكاكي في جعله اليد والافراد
استعمال محسنة على معانيها استعماله في امور متوهمه يريد ان جعله للمنية
عبارة عن التشبيه المحسنة لا مناسب معناها اصطلاحا ولا لغو
ولا ضرور تخمينه اليه فهو باطل وكذا جعله التخييلية في المثال المذكور
اثبات اليد الحقيقية للشمال على سبيل التخييل لا يلائم ما هو الصلح
من معنى الاستعمال في المجاز المفرد ولا مانع من جعل لفظ اليد مستعارا
للامر المتوهم كما هو رأي السكاكي ولا يتدح في كونه قرينه للمكنية فان
العفر مع كونه استعماله محسنة لما جاز كونه قرينه كما هو رأي العلامة فاليد
مع كونه مستعار الموضوع المنبه باليد الحقيقية اولى ثم قال وانما الانكار
عليه فيما تكلفه في جعل المنية غير مستقلة في موضوعها بل قد رادفها اسمها
مرادف السبع على سبيل التاويل ثم جعلها مطلقة على مفهوم المنية كخلاق
السبع عليها وله في ذلك سند ووجه بان جعل المستعار مسلوبا فلقد ذكر
لم يذكر المنية ولا باسم بذكرها مع رادفه كما حقته رحمه الله وعلى هذا

قول ان المراد بالمائي قد يكون ما يستقل والفرق منه النسبة فقط كما في محال النسبة
 وقد يكون ما يستقل وان يفرع على الاول كالعقد والاعراف ومونظير ما سلف في الترج
 فذا ما يدل عليه كلام جراسه من غير تكلف وان صح عن اليهود ان الاستعمار في الانبات لا
 في اليد بل في ما حقتنا من ان الكساة في الانبات ولا نظر الى تكال الاستعمار استعمالا
 ما حله صاحب الايضاح وقيل قد اختار ان المحال والاطفار واليد مستعارات
 بمان يوهو لم يقصد بها انفسها اهلا بل جعلت تقيدها فقط على المستعار السكون عنه
 وان العقد والافراس والاعراف كاتين مستعاران لما ان تحققت في مقصوده في الجملة
 وان لم تكن متصون بالذات والمحال جعل مستعاره لا يور يوهو كالح عن نفسه
 فالاول ان جعل تلك اللفاظ مائة على معانيها وجعل التقييد عبارة عن اسماها
 سبيل التخييل كما هو رأي صاحب الايضاح وعلى هذا ان الضابط في قرينة النسبة
 ان يقال اذا لم يكن للنسبة المذكورة تابع يستلزمه وادف النسبة به كان باقيا على معناه
 الحقيقي وكان اسما محسوسا ككتاب النسبة واطفاره وان كان له تابع شبه ذلك
 المرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصریح فلا يكون مع النسبة
 محسوسا كالعقد والافراس والاعراف كقول لبيد وغداة ربح السبيل والواد
 بمنزلة للفتن والفتن والرد وقدر ذلك بالفتح في بعض النسخ وفي شرح البيهقي
 من السمع وليله من اى يارد والفتن عن كثب اللفظ بالفتح والمنقول كسنت محذوف
 اى ربح غداة ربح وقد كسنت المخرج عن الناس بالاطعام والكسرة وايضا
 البزار اذا صحت متعلق كسنت والضمير اصحت وزماتها في الفتى على راي
 البخري والغداة بخاري عبد القاهر والاولا على صرح به العم وزماتها
 بدل من الضمير اصحت او فاعل له مصنف شده الرد والجمع ويصنف نفسه بالهوى
 والسحاب في هذه الاوقات في الايضاح لما يشبه النماذج لتصرف العبد

ع

على حكم طبيعتها في التصريف بالانسان المتصرف لما زماه اسمها يد اى سبيل التخييل
 باللفظ في تشبيهها له وحكم الزام في استعارته للفرح حكم اليد في استعارتها للشمال
 فخل على العم زما ما يكون اى في ابتها معرفة بفتح الذاء كما جعل الشمال يد يكون المفعول
 تقييدها معرفة فو في المبالغة جوف من الطرفين اى سلا اى اى فو عن سكر هو
 ليل وعمرى جل عريانا من عرته فقري وعند علمها على التحقيق بنسخ
 الاستعمار بالبحاء ضروره اى ضروره نوبت الامم من الاستعمار المحسوس
 عيارا للصنف كالحق تقرير الساع ويرك ككون الكلام بلما اى اضطرارا
 وبما يقضى للاخلاف الراد وجه القلق ان وقوع قوله على اصح التوليز عقيب قوله
 مستعمل فيها وضعت له يوم قبل التامل العميم انه متعلق بالوضع او الاستعمال
 وكلاما فاسد وتعلقه بقوله ليحذر وان كان محييا من جهة المعنى لكن فيه تقييد
 من جهة اللفظ لوقوع الفصل بالاجنبى من الجار والمجرور وعامله وسى المطوف على
 وهو بعد وما عطف وهو لا تسميتها حقيقة فالانسب ان يتم على اصح
 التوليز على قوله ففى الاستعمار لتلائم الفصل بالاجنبى والباقى قوله
 بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للمعنى قبل لولم يدرك السكاكى قوله
 استملا لا في الغير كان الباقى قوله بالنسبة متعلقا بغيره غير ما هو موضوعه
 له وكان المقصود طاملا ولعله انما عاد الغير لسطر متعلق بالخارج وعرفه لتعلم
 ان المراد هو الاول واما فكر استعمالا فبا لتعبيه اظهار المتعلق الجار الداخلى
 الغير وحاصله ان الجار العقلى هو الكلة المستعملة في معنى مغاير لما هو موضوعه له
 بالتحقيق مغاير بالنسبة الى نوع حقيقة تكاد الكلة المستعملة لعمان يكون لا
 زائده او يكون على حذف اللام دون عن اى لا يخرج واجيب باننا لانم
 ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع باننا وليمة الجواب للبحث الى حيث قال

قلن قوله لان الوضع وما يتحقق منه اذا امكن لا يتناول الوضع بما هو موضوع عنده من
 يقول يكون الاستعارة موضوعا ولو كان كذلك لما صح الاستعارة وان قيل نفسه
 لا يخرجها عنه لان تعيين اللفظ فيها للدلالة بنفسه بحسب الادعاء المذكور في
 القرينة فيها لتعيين الدلالة لا ينافي كونها موضوعا كما في المشترك فان المستقيم يعمي
 ان ازا وجس الاسد قسما ز متعارف وغير متعارف فبحسب الادعاء لا يحتاج الى
 نصب القرينة ونصبها انما كان لتعريف التعارف لتغيير ما استعمل فيه لفظا
 والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعاره ولا يخفى عليك صنف هذا الكلام
 بيان ذلك ان المترينه في الاستعارة كما مر الاشارة اليه في كلام السارح
 في تعريف الوضع ليست لتعيين الدلالة بل لتفسير الدلالة لان معنى القرينة
 هنا ان لا ينفك ذلك الشيء بدونه لان الرجل الشجاع مثلا لا يفهم من لفظ الاسد
 بدون القرينة وانما يفهم المعنى الذي وضع لفظ الاسد بارادته بخلاف المشترك
 فان القرينة به لتعيين الدلالة ودفع المزاحمة هذا وقد اجاب السارح رحمه
 الله في محققه بوجه اخر وهو ان السكالي لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى
 الذي ذكره متناول الوضع بالتأويل بل وانه قد عرض للفظ اشتراك بين المعنى
 المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فتبيناه بالتخييل لكون قرينه
 على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي استعمل فيه احيانا وهو الوضع
 بالتأويل ويبدأ بخرج الجواب عن سوال السارح فيقال لو سلم تناول الوضع
 للوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة ايضا لانها تصدق على انها مستعمله في
 ما وضعت له في الجملة اعني الوضع بالتحقق ادغايه ما في الباب ان الوضع يتناول
 الوضع بالتحقق والتأويل لكن لوجه تخصيصه بالتأويل فقط حتى يخرج الاستعارة
 البته وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة المحمدية المحمدية على الخيال

حيث

حيث قال وتعيين الوضع في تعريف الحقيقة اصطلاح الخطاب وبما هو في معناه ما ذكره
 في تعريف المجاز لا بد منه لكنه انفي عن ذكره في ما ذكره في المجاز لان البحث عن الحقيقة غير مقصود
 بالذات فماله في تعريف لفظ لا يدل على انه ليس ما لا بد منه لجواز افعال ما لا بد منه لفظا
 لدلالة القرينة عليه وكذا ما يقال المحصول ما ذكره في الايضاح من قوله لا يقال
 قوله في تعريفه من غير تأويل في الوضع اعني من هذا القيد فان اسما لفظيا وضع له
 اصطلاح الخطاب انما يكون بتأويله وصفه بل الجواب المح في بعض النسخ بل
 قوله ان تعيين الحكم هكذا ان الاوراني لا يختلف باختلاف الاضافات لا بد في
 تعريفها من القيد بقولنا من حيث هو كذا وكذا وهذا القيد كثير اما جوف من النسخ
 لا سابق اليه من العلم بكونه اضافيا كما حدته جميع النقطتين من تعريف
 الكلمات المحسوس والمقدمات من تعريف الدلالات الثلاث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة
 الى معنى واحد اية قد يكون حقيقة او مجازا لكن بحسب الوضوح كما في المعنى ههنا ان
 الحقيقة هي المستعملة في موضوعه اي مع قطع النظر عن ما قبله لا سيما ان هذا الكلام
 وقد ضرب عليه خط القيد كذا وجد في نسخة الشيخ الفاضل علا الدين الاستيعاب فليكن
 انا امثالنا لا بد من العلم ان المعنى ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه
 له من حيثها موضوعه وهو غير جائز لان الوصف المعلق به الحكم انما هو غير ما هي موضوعه
 له فلا بد ان يقتصر على التخييل واعترض ايضا هذا من اعتراضات المصنف في الايضاح
 والجواب للحال حيث قال قوله ثم تعريفه لتجاريه لفظا ليس كذلك لا يخرج
 عنه بقوله مع قرينه عدم ارادته فان اللفظ لا نصب قرينه دل على عدم ارادته ما في
 له هذا الكلام اي بعد الاختصار وطى بعض ما ذكره من كلامه في البيروني وهو ان كلامه
 هذا دل على ان المستعار منه في الاستعارة بالكلام هو اسبغ التروك والستعار
 هو لفظ السبع والستعار له هو السيد وكلامه في مناسبه التسمية

هو قوله وسمى منه من الجاز استعاره وبيان الاستعاره ان قد ورد ذلك في
ادعاء في المنية كونه داخلا في حقيقة المنية فردا من افرادها مررها صادف
من جانب المنية به سوا كان اسم حذسه وحقيقته او لازما من لوازمها في معنى
نفس المنية به نظر الى ظاهر الحال من الدعوى فالشجاع حال دعوى كونه فردا من
افراد حقيقة الاسد فكسى اسم الاسد الكتب المبكى المحصور اياه نظر الى الدعوى
والمنية حال دعوى كونه داخلا في حقيقة السبع اذا امكنها محلب او ناب طهر
مع ذلك ظهور نفس السبع معه في انه كذلك ينبغي وكذلك الصور المتوهمه على شكل
المحلب والناب مع السبع لا على انها سبع برز في نفسها باسم المحلب برز والصور المتوهمه السبع
باسم المحلب من غير فرق نظر الى الدعوى وهذا شان العاربه فان المستقيم برز معها في موضع المستعار
منه لا سدا بان الا ان احاد اسر عنها كذا ولا خير ليس كذلك هذا كلامه ولا فخر ان ظاهر
قوله ان الاستعارة برز معها في معنى من السماء منه يشير بان الاظهار والمحلب سفا بالمنية
كما ان العاربه مستعار للمتعبد واليه مال صاحب الاستعارة لكن باباه صرح بقوله بالشجاع
حال دعوى كونه فردا من افراد حقيقة الاسد فكسى اسم الاسد ونشأن ان ما اراد من هذا الاستعارة
سما للصور المتوهمه وسمى من كلامه ثانيا في جميع ذلك وهو قوله في القسم الرابع في
الاستعارة بالكناية كانه عرفنا ان ذكر المنية ويريد به المنية به والاعلى ذلك
ينصب فزئيه بنفسها وهو دال على ان المستعار هو لفظ المنية ويصح توحيدها بالشراح
بين اقواله ولا يلزم من قسم الجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
بجازا مفردا وقد يقال يجوز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كافي بتمام الحيوان
على الابيض ولا يلزم من انقسام الابيض الى غير الحيوان ان ينقسم الحيوان الى هذا
كلام ظاهر والحق ان يورد القسم مبني على كل قسم مع امرنا به فلا يتصور تناوله لغيره
مع الحيوان الابيض خارج عن موده وما دفع قسم الحيوان من الابيض لكنهم تسامحوا فعملوا الابيض المطلق

فما منه ولد جعل يورد القسم فيما هو يورد من الجواب مطلق الجاز
دون الجاز المفرد ومطلق الاستعارة فيها منه والتمثيل فيها من مطلق الاستعارة
ورد بانه وان لم يلزم من القسم ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كافي بالنال المذكور
لكن ذلك انما يصح في التسميم الذي لا يراد به المحصر كافي ذلك النال والتسميم الذي يذكر
في شرح ابواب الكتب ونصرة مرادها استنباط جملة الاقسام فلا يكون ذلك التسميم
الذي هو اوجه المحصر وقوله ليس الجاز العنق والجاز الداجع الى حكم الكلة اقل
في الجاز المفرد والمعرف بالكلة ليس دليل على صحة كلام السكاك بل هو دليل على خطا
اخر وقع منه واقوله ليس تقرير من ذلك السكاك التسميم باعتبار الفاضل
ثم يقيم في اراد الامثلة انه الى استنباط الاقسام باعتبار اخر ذكره من مثله او به
في كتاب الاول ان الكلة قد يطلق على ما يعبر الرب هذا الجواب للفتاح حيث
قال الكلة يطلق على الرب ايضا وان كان ذلكا فله من طلاقه على المفرد لكنه ليس
كافيا وكلمه الله هي العلى وكافيا كلة للوجود في المقصود فلا يمنع كل الكلة
في تعريف الجاز على اعم من الجبر وهو اللفظ كافي في تعريف الحقيقة فانه قد فيه هي
الكلة المستعملة مع انها اعم ويترتب منه ما ذكره الشراح الثاني ان الجاز انما هو كون
الجاز واجبا الى معنى الكلة ان لا يكون واجبا الى حكم الكلة وان ارادوا بما اعم
من الشخص والنوع فقد دخل الجاز في تعريف الحقيقة وقد مر ان الوضع يغير
اللفظ للدلالة على معنى نفسه ولا وضع بهذا المعنى الجاز لا شخصه ولا نوعا
وما ذكر في بعض كتب الاصول مبنى على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى
من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه في دخل الجاز في تعريف الحقيقة الثاني
اننا لم ان التمثيل يتلزم التركيب هذا الجواب مال الى الفاضل كافي
مستد بسنه لفرحيه قال نظر صاحب البيان الى المعنى لا الى اللفظ فلو فرض

فرضنا ان يكون التشبيه امرا واحدا مركبا من امور كثيرة ويكون النظم الدال عليه
شكرا فلا ينبغي ان يجعل تلك الاستعار مركبة كما جعل صاحب الايضاح بل وجب ان يقال
انه استعار واحد نظر الى المعنى والمثيل على سبيل الاستعار هكذا هو مفرد
عند اهاب المحقق ثم ان المحقق العلامة سيد الشراح الشريف الجرجاني اورد كلاما
طويل اذيل لا مزيد المصنف الى الحكاية حيث قال عرف التوم التشبيه المثيلة
بما وجهه مسموع من متعة دكا مود المتبادر منه ان وجهه منزع من عدد
امور معتبر في طرفيه لا انه منزع من امور هي اجزاء فيلزم كون كل من طرفي
التشبيه مركبا كوجه التشبيه ولو اختلف في هذا التشبيه بتركيب الوجه لئلا
وجهه مركب من متعدد الوجوب على ما ذكرنا التوفيق على ما اذا لم يكن
صارف عنه والوجوب تركيب طرفي هذا التشبيه ذهب المحققون في علمه
اعراض المصنف على الفتاح بقوله ورد بان التمثيل مستلزم للتركيب من التناظر
من جورا واد طرفه متوسلا بذلك لا يجوز في الاستعار التمثيلية بانها ان كل
تمثيل اذا ترك فيه التشبيه فهو استعار تمثيلية ودفع به الاعراض وهذا الوجه
التالي مخالف للفتاح فانه حصر الاستعار التمثيلية في مركب الطرفين اذ قال في
الاشباه استعار وصف احدى صورتين مشترعتين من امور لوم من الاخرى
مثل ان يحدا شيئا استفتى مسله ويرد الكلام الى ان قال وهذا هو
الذي يسميه التمثيل على سبيل الاستعار ثم اذا اخصرت الاستعار التمثيلية
في مركب الطرفين اخصر التمثيل فيهما ايضا تميز ما هو التمييز الاول فترقل له
وجبان لك وجه التشبيه في التمثيل فيكون مشترعا من عدة امور لطرفيه المزدوجين
كافي تشبيه التريابا المنفرد فوجب تركيب وجهه في مركب طرفيه ودفعه انه خلاف
البناء ولا يصحار اليه في باب التوفيق سيما عند عدم ضروره ولم ينل احد من

يعتد به ان تشبيه التريابا التمثيل من ان اشترع وجه التشبيه عنه تعدد في طرفيه
لوجب تعدد اني كل منها معنى لا لفظا لجواز التفسير عما في طرفيه فيزد كقول
تعالى منهم قتل الذي استوفدنا راود دفعه ان اشترع الوجه من المتعدد يستلزم
ملاحظة كل منه فمما لا يوجب التفسير عنه بمفرد لا نشأ له الدهر من اللفظ
الواحد الى ذلك المتعدد اذ لا يوجب لا يكون سوى منه متوجها اليه في نفسه فمما
بحسب الملاحظة الاجالية فلا يتصور ان اشترع منه بحيث يكون المحصور من
به فلفظه وعند ملاحظة تمايل كل منه لا يكثر ان يعبر عنه بمفرد له لفظا
متعدد متفرع في الاراء سوا قد رت في النظم او لا الامر ان مفهوم الحيوان
والناظر عند ملاحظتها فقد اذ تفصيلا ليسا مفهومى الانسان بل مفهومه
يحل غير ملحوظا اجزاء وقد اذ في الاية الكريمة لم يميز عن الطرفين بمفردين
لان التشبيه فيها على تقدير انها من التثبيات المركبة هو عقبة الشانقين
الفصل فيما تقدم والتشبيه به فقه المستوفد المصنفان ما بعد وهي منها ليس
مفهوما من مفرد اما التشبيه به فقا هو لانه غير مفهوم من لفظ المثال كقول
الذي في قوله لا اله الا الله فالتشبيه له واما التشبيه فكذلك ايضا اذا لم يزل في
اظهار الايمان وابطال الكفر الى اخر القصة فتلك اللفظ متفرع في الاراء
ويورد قول الخنصري في تشبيه المعرفة والمركب في الاية ان العرب اخذ
اشيا فرادى مفرد لا يعبر عنها عن بعض لم يخذ هذا المحرر دأك تشبيهها
بتقارها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشيا فترضا مشددا لاصف
حق باتت شيئا واحدا باخرى مثلا فكلامه يدل على ان كلا من اجزاء في المركب
ما هو ذلك انما هي ملحوظ في نفسه ثم ضم الى مثله واحد محض ضار الكل شيئا
واصا ولفظ يدان المفهوم من لفظ واحد ليس كذلك وايضا جوزان

كون الايد من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء المشبهة مطوياً على غير الاستعارة
ولا يتصور ذلك مع دلالة لفظي التلخيص على المشبه والمشبّه به حقيقة والمشبّه به لا يضاف على
تقدير التركيب هو مجموع الاشياء المحكوم بانها مفردة ولا تفرق من المفرد والركب
الا في اعتبار تلك الاشياء مفردة في المفردية وكل ما يناسبه وفي اعتبارها مجتمعة
في التركيب تشبه بما يناسبها تشبهاً واحداً فيكون الدال على المشبه التركيب مقدرًا لهما
انا نشأ بوجه افاد طرفي التشبيه الاية من ان مفهوم لفظ التلخيص هو المقصود
مطلقاً ومعنى بهد محذورات مع القصة المحصورة المفردة من الفاظ اخرى كما
كل القوم بالقوم وله اصحابا بالكل هو القوم لكن دانا لا ننوينا في خصوصية التلخيص
لاستقانا من لفظ الكل وكذا حصر صفة الامة المشبهة بالمشبه او المشبه بها
غير معنوية من لفظ التلخيص وتشر على نظائره فلا يكون الكاف في الاستعارة على
التشبه به حقيقة والقول به توسع نظر الى لفظ الجهم بالمعنى دانا فظهر الفرق
بينها وبين قوله تعالى لا انزلناه من السماء ولا عدي نقعا حله عوي اذاد التلخيص
على التوسع مع الاثر ان يكون طرفي التشبيه في الحقيقة مركبين مع لفظ وهو
المطلوب ثم انما في لفظي التلخيص الايتين ما في المشبه به فالاستعارة بالتركيب
ودخول الكاف على التلخيص بالمشبه به دانا حقيقة واما المشبه به لا يختص مع الاستعارة
لان صفة الفاظ المفردة انا موصول اليه بذلك فتبين عاقرنا ان الصواب كقولنا
التلخيص مركبين لفظي ومعنى وتركيبها في التشبيه واجب قطب دونه خلافة قوله
عنه ثم نقضنا قصه عن تشبيه التلخيص بالمشبه به فكيف لنا ان نأخذ في ما مضى
قالنا سارح في حواشي الكتاب في تقرير قوله ومعنى الاستعارة في قوله تعالى
اوليك على عدو مثل وقوم مصر ليلكنهم من المدي واستدارهم عليه وتذكركم به حيث
حالم بحال من لفظي التلخيص وتركيبه قوله ومعنى الاستعارة مثل اي تشبيل وتقرير لثمتهم

✓

من المدي معنى ان هذه الاستعارة تشبه تشبهاً اما التشبيه بغيرها او لا
متعلق معنى الحرف وتسمية في الحرف واما التلخيص فلكون كل من طرفي التشبيه
حالة مترعة من عدة امور واقوال لا يخفى عليك ان متعلق معنى الحرف في كلمة على
هو الاستعارة كما ان متعلق معنى من دال وهي الابدان والانتها والفضية
كما في المفتاح والاستعداد وعين من المعاني المفردة كالقرب ونظائره وكذا معنى
كله على مفرد او العن المفرد ما دل عليه لفظ مفرد وان كان المعنى مركباً في نفسه
بدليل ان تشبيه الانسان بالاسد تشبيه مفرد بمنزلة اتفاق وان كانا اذا اجزاء
كثيرين ولما صرح بان كل واحد من طرفي التشبيه هو حالة مترعة من عدة امور
لزومه ان يكون كل منهما مركباً لا يكون معنى الاستعارة تشبهاً واحداً
ولا معنى على معنى هذا التشبيه التركيب الطرفين لانها معيار مفردان
لخصه كمن تشبها به بل جزاء من المشبه به او خارجاً عنه لم يكن شيئاً منهما
شعاراً منه حتى ليس في التشبيه والاستعارة نزاح الى الاخر لا استلزام
كون كلاً على تشبيه ان يكون متعلق معناه وهو الاستعارة تشبهاً واحداً
بشبه احاله ويكون معناه تشبهاً به ويستعار دانه معاً وتركيب الطرفين
مستلزم ان لا يكون معنى على ولا متعلق معناه تشبهاً به ولا يستعار دانه دنا
الدان من لزوم لفظي التلخيص والمفرد من فاعل التشبيه شافي التلخيص وحيز اورد
عليه هذه الثلاثة متعصاً واهم القدمات مبني على الفوائد البانية والى
عقبه الادعاء ان الحق ليس بعد استقناها فاجاب بان امتزاج
كل من طرفي التشبيه من عدة امور لا يستلزم تركيباً في شيء من طرفيه بل في احدهما
وبطلانه ظاهر من وجه ان المشبه به مثلاً اذا اشرع من عدة امور لا يجمع انشراحه
بثامه من واحد من تلك العدد لانه اذا اشرع من واحد منها حصل المقصود وهو المشبه

به فلا معنى لانتزاعه من افرصه اخرى بل يجب ان يكون جزء من النسبه به ما خودا
من بعض واخر من اخر فلهذا تركه قطعا ٢ انهم اختلفوا على ان وجه النسبه في التثنية
لا يكون الاراديا وليس هناك موجب تركه سوى كونه سرعا من عدة امور وان
بما وجهه منتزع من متعدد فكذا استلزم انتزاعه من عدة امور تركه استلزام كل من طرقي
التثنيه فيها تركها بمعنى الدليل وهو الانتزاع من عدة امور ولا يحسن بمقصوده
كون المنتزع وجه شبه او غير سم انه حكم بان انتزاع كل من الطرفين من عدة امور
بوجوب تركها حيث رد على من جوز ان يكون قوله تعالى من علم كمال الذي سئل ان
من تشبيه المنفرد بالمتعدد فقال هذا التشبيه ليس بمتفرق ولا مركب وانما هو
انه لو كان تشبيه اشيا با شيا وليس كذلك بل تشبيه شي واحد بوجوه
المتافيتين بشي واحد وهو حال المتعدد بقوله لا معنى للتثنيه المركب الا انتزاع
كيفية من عدة امور متعدد فتشبيهه بكيفية اخرى كذلك يقع في كل من الطرفين
عدة امور بما يكون التشبيه فيها نظرا الى ان لا ينفك الابل الى الله الخافله
من المجموع كما في قوله وكان احرام العوم لواءا ودر ثمر على بساط ازرار وغبار
مفرقة تركب كل من الطرفين اذا كان حاله منتزعه عن عدة وبيان التشبيه المركب
لا يكون طرعا الانتزاع من عدة فلا فرق في وجوب التركيب بين ان يقال هذا
تشبيه مركب بمركب وبين ان يقال تشبيه منتزع من عدة بمتفرق من اخرى
وهذا هو الاشك والاشك في الجواب كما مره خوفا من ستر الزام وان اشتهت
زيادة في البيان متول قوله تعالى على هدي عجل وجوه احوال تشبيه الدليل
بالركوب الموصلا الى الفقه فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتدال بطلانه الاستعمال
بالكاه الثاني ان تشبيهه تشك التثنيه بالمدى باعتدال الدليل ان لا يكون
ففي كله على استقار تشبيه سم ان تشبيهه مركب من المتفرق والدي وتمسكه ببيان

على تشبيه مركب من المركب والركوب واعتداله عليه في ينبغي ان يكون جميع الالفاظ
الدالة على المعية الثانية ويراد بها المعية الاولى فيكون مجموع الالفاظ متساوية
كل من طرفيها منتزع من عدة وليس في من مفردات الالفاظ معرفة بحسب
هذه الاستقار بل على حالها قبل الاستقار فلا تشبيه في كل على كالتثنيه
الفعل في تقدم رجلا ويؤخر اخرى الا انه اقتصر في الذكر من تلك الالفاظ
على كنه على لان الاعتدال مع العدة في تلك المعية ادبلا حطه مقرب الدهن
لما لاحظ المعية فقلت كله على معونه الغرائز فربيه حاله على ان الالفاظ الاف
الدالة على سائر اجزا المعية متعدة في الاراد قد دل بها عليها فقد اكتفينا
الاعتدال بحاله على فلا متناع القول باستقار كله على وعدا من المعية الثانية
للا دل لان المعية الثانية ليست من عدة ولا تعلق معناها الذي يترك
الاستقار منه الى معناها والمعية الاولى غير مفهومة منها وهذا فلا استقرار
هي من انية لادل ولا يكفي فتم المثل والمثل على من الاعتدال بينا لا نقدا
في اعتبار السبيل لا بد من ملاحظة كل منها نقدا كالا اعتدال لتغير تشبيه مركب
منها وهما من حيث ملاحظة نقدا بدلول لتغير اخر فلا بد ان يكونا مقدرين
في الارادة ولا يجب تقديرها في نظم الكلام بل ربما كان تقديرها موجبا لتغير
نظمه ونظير ذلك ما صرحوا ان التشبيه قد يطوي ذكره في التشبيه طيا على سبيل
الاستقار فلا بد في نظم الكلام فيلتبس بالاستقار فيفرق بينها بوجهين
آان لفظ التشبيه في التشبيه مستعمل في معناه الحقيقي وفي الاستقار في معناه
المجازي ٣ ان لفظ التشبيه مقدر في الارادة في التشبيه دون الاستقار كقوله
تعالى وما يشقوى الجاهلانه تشبيهه اذ لم يرد بها الاسلام ولكن بل معناها الحقيقي
لا يشهد به سياق الآية لانه دون سليم دار بد تشبيه الاسلام والكفر بهما

كأنه قل الاسلام بحر عذب قرات والكفر بحر ملح اجاح فلفظ المشبه هنا قدر
 في الاراءه ودون النظم لكونه مغيرا له والشارح صنفه حين قال في تفسير قوله
 الكثران فتنه جامعا يادكن على سائر الاستعاره بين تدريسي في التشبيه
 ذكر المشبه كالطوى في الاستعاره بحيث لا يكون في حكم المدكور ولا يندرج في الكلام الا انه
 في التشبيه ينوي مراد في الاستعاره لا ومصدر في الفرق ان اسم المشبه في الاستعاره
 مستعمل في المشبه مراد به اذ كجيب له ايتيم اسم المشبه مقامه استخدام وفي التشبيه
 مستعمل في المعنى الحقيقي مراد به ثم قال في قوله تعالى هذا عذب فراث ما يخ الى ذلك
 التلخيصه مواخر دلالة قاطعة على ان المراد بالبحر من معانيها الحقيقي فيكون تشبيها اي
 لا ينوي الاسلام والكفر السببه ان بالبحر من الموصوفين وقد خفي على بعض الادباء
 قد هو الى الاستعاره في هذه الايه ولا ادري كيف تمسكوا بها في التفسير فخرج مثل
 هذا الكتاب انتهى كلامه فانتم جميعا ترون النظم اذ اتموا وان لم يندرج في التركيب
 واذ تحققت ما قلنا فانت ان تميز الوجه الثالث وهو الاستعاره التمثيلية في اليوم الثاني
 وهو التبعيه في ما تدقق النظر في احوال المعاني المقصود بالالفاء المقدره ورعايه مقتضى
 قواعد البيان فمن نزلت الاقدام وكلام العلامة محمول على الوجه الثاني حيث جعل المشبه
 به اعتلا التراكيب يعلم منه ان المشبه هو المتشكك له في وجه المشبه هو الكثر
 وقوله مثل مناه تشيل وتصور اذ المقصود من الاستعاره ليس تصوير المشبه بل
 تصوير وجه المشبه بصورة وصف المشبه فاذا اقبلت ايت اسد ابري فتصورت
 نجاعته بصورة حرامه ولما كان المقصد الاعلى تصوير ما في المشبه من وجه المشبه قد علم
 التلخيص على التمسك الذي هو المشبه وانما قال ومعنى الاستعلا يتبعها على استعاره اللفظ
 شيلا استعاره المعنى ليفيد الباطنة فكلاهما لا يجمع التبعيه التمثيلية فاما كون لفظ التشبيه
 مركبا على كونه على لاجتماعه في سائر الحروف ولا يقال في المنفصله بها لان معاني الحروف كلها قد

تكون

تكونها من لفظ الالفاء بمنزلة وكذا متعلقات معانيها من حيث هي من الحروف
 ومعاني الالفاء المتعلقه بها مفردات ايضا لما ذكرنا وليس شيء في معية مركبه
 مشترعه من هذه فلا يمنع من معانيها به احواله ولا بها في التمثيلية وبحال الجمع التبعيه
 والتشبيه من تقرر السكاك في لعل لعلكم ستوز فاسد وكيف وقد خرج في كلامه ان المشبه
 والاستعاره احواله هو معنى التزجي ويعلم منه ان المشبه والاستعاره هو الاراءه
 ثم يروي التشبيه والاستعاره بها في لعل في الايه ونظايرها فكما ان المعنى الحقيقي
 لعل غير مستعمل في المعنويه وعند التفسير غير عنه بالاداء وكل من التزجي والاداء
 والمعنى الاصل الامور مفردات لا يكون المشبه به والمشيء في هذا من تشبيه وكيفية
 مشترعه من هذه فلا يكون تشبيهه عمده لما مر من خصم التمثيله المنتزع من هذه نعم
 لما كان استعاره لعل من معانيها الحقيقي التفسير بالتزجي معناها الجازي المعنى اراءه
 اسمه للالف والاقبار له للمعاني بنيه على اصول المشتركه بها بما هو بسيط الكلام
 التفسير في ثم صرح بالمقصود احتماله ايضا فقال في تشبيه حال العلقا لم يكن من
 قبل الطاعه او المعصيه الاراءه منه ان يطبع باختياره بحال المرعى الخبير من
 ان يفعل وان لا يفعل وكان الظاهر ان شوق تشبيه حال اسد المدرك حال المرعى لا انه
 اراد بحال المشبه به المعنى الحقيقي المعبر عنه بالتزجي وهو حال قائم بالتزجي
 واداء بحال المشبه المعنى الجازي المعبر عنه براءه اسد القائم به تعالى باللفظ الاول
 بحال ان يضاف الى ما قام به لكن عمل عنه باضافته الى المعنوي عما به للاول وانبيا
 لما وجه المشبه من التزجي والاراءه كان المشبه به فيها انا هي ان متعلق كل منهما
 بحمل من اقام وانجام فتوله مع الاراءه منه ان يطبع متعلق بالمكان لا قوله في تشبيه يكون
 بتركيب المشبه وكذا قوله الخبير من ان يفعل وان لا يفعل تشبيه على تركيب المشبه به وقته الملك
 مع ما في حيزه تشبيه على وجه المشبه في جانب المشبه ولم يقصد شيئا بتركيب احد الطرفين

وانما اعلم من متقدمنا نفع الحال وامحل الخيال وان سبب ربه توضح فتوله قال بعدكم
تتكون واماله يحل الوجه السلام واما البقية فتد كذا الفطاد اما المسلمه فبسم
المية المنزعه من الميز والاراد الاراد باليه المنزعه من الرخ والرخ المسماح مجموع الا
الداله على اليه المشبه بها كما سبق واما الاستفاد بالكماه فبفكر اليوم حديثي الحاشا
عند السكاك حيث رد البقية اليها مطلقا ورده حاجبا لكشفه بالم سبق ويخبر بفتح
الحال في بعض الافان في قوله تعالى فمما اوتيتهم وعلى سبيلهم ان جعل المشبه به المعنى المصدق
بغيره والمبه اعداد حاله في قلوبهم ما منه من بعد الحق في طريقا الشبيه بغيره وان الاستفاد بغيره
وان جعل المشبه به منزه من التي والحرف عليه وضع ما حجه من الاسماع والمبه منزه عن القلب
والحال الحادثه فيه وضع ما حجه من الاستفاد في الامور اليه بغيره طريقا الشبيه بربان الاستفاد
تثنيه قد انصرف فيها مع الفاظ المشبه به على ما معناها في تصور اليه وبات في سوية ران
وان لم يمتد النظم لا يتبعه على ما يتردد في هذه الامور والاختار وتكثر المحل من البسمه التثنيه لودكر
الكل يقتضيه التثنيه في قوله تعالى فمما اوتيتهم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم
فالاستفاد بغيره في قوله تعالى فمما اوتيتهم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم
بغير التثنيه فمما اوتيتهم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم وحجركم
لا يكون تثنيه بها سلك كون كل من الطرفين مكبا وتقتل معنى الحرف لا يكون لا يتردد الا بالتول
فكنا المتدينين في حرام المنع في نبي التثنيه على اسم الحال بالحاله بل وصف صور متزعه
من عدد امور بوصف صور اولى وهذا لاوجب الا اعتبار التحد في الماحظ في نفسه
ولا ياتي كونه مقلن معنى الحرف ومن الين في ذكره في الفصاح لا استفاد لوراء العلم تتول
منه عبارته بعينها وانت بعد خبرتك محققين بالحق وجوب اذ اراد مقلن معنى الحرف
وجوبه كمال المسرع من عدد علم سقوط اسمه لارادته وعبارته قد جعله ايضا فتوله لودكر
صوابه لصوره لا المشبه بالصوره المنزعه لادونها فلفظ الوصف مستدرك في الموضوع بخلاف الفصاح
حيث قال ومن لا مثله استعاره وصف احدى صورين مشترعين من امور

من امور بوصفها لاخرى فانه اراد بوصف الصور العبار الداله عليها فكانه قال لودكر
عبار احدى الصورين مكان عبار الاخرى قد صرح به لفظ قوله شبه صور تردد
ترددان ان لم يدخل صور الشبه بغير صور المشبه به واما اللبافه التثنيه فكسوها
وصف المشبه به من غير تغيير في قوله ومن الين قد بينا انه خيال في سد وان هذا الين في جمع
البسمه والتثنيه من الفصاح لكنه لم يصرح بان لفظ التثنيه سرعان من عدد مع الفصاح
من كلامه والشارع فذلك في ذلك واما الظاهر فانه في عباره الفوايز في كل من
القلن في قوله وبالله العزمه والتوفيق من هذا الكلمات المحتويه على الطائيفه من التثنيه
المثله على غايب سيعه على صدمه كليها فبما جميعا وهو ان يكون على الشا احوالا لا يتردد
ما دل عليه تفصيل في ان له المقصود فلا يقوم مقامه في ان له فلا يجوز ان يعبه غيره
ذلك المقام واللفظ المنزعه الداله على المعنى اجمالا لان سلا لا يعبره عن اللفظ المركب
الداله عليه تفصيلا ولا يتوبنا به فيا علق به من العزم كالحوان الناطق مثلا فانه لا يلاحظ
عنوم الحيوان على حاله قصد الاول لم يلاحظ عنوم الناطق لودكر غيلان لان فاد قصد
شبيه المية المنزعه من عدد امور بسمه اخرى مثلا فلا جرم من الفاظ دل عليها تفصيل
واللفظ المنزعه الداله عليها اجمالا لا يسمي ولا يفي عن المقصود شيئا وانما الشارح قدوة انه
بغيره ان يقول انما يتم هذا اذا عجزت باللفظ المنزعه عن المية المنزعه المدلول باللفظ
مقدمه مجردا عن المقارن الداله على ان المراد باللفظ المنزعه ما هو المراد بالالف والمقدمه
بعينها من المعاني المفصلة اما اذا عبر بها عنها بانضمام الفوايز الداله على انها صيغ تلك
المعاني المقصوده فلا حود ذلك بان يلاحظ تلك المعاني المقصوده باللفظ مقدمه فبما
وبمعبر عنها واما للاختصار فلفظ مفرد كلفظ المثل وكله على مفلا وصف
مقرينه داله على ملاحظ تلك المعاني تفصيلا فلا استناع في ذلك وفيه خلاص عن
موت التخلل وتجاه عن شقه التكلات وحده الوصف بالمل على الاضافه

البيان مع اشتماله على يد التبيين على ان المراد بالصورة العنصرية والحالة لاداء الصور
غير مخرطة في شكل الخطافليك بالناسل الصادق والنذر اللاتق كلامى الخيل ورامى الحرز
الدين لاشق عمارها فى استخراج الفرائد الغراب بالفكر الصايب واستنباط النوايد
بالعجائب بالنظر الغالب ليفوز بالحق وينطق بالصدق والله الملام للصواب واليه المرجع والمآب
السالك ان اضافة الكلمة الى شئ او تنقيدها واقرارها بالفتى لا يجوزها غير ان يكون
كلمة بهذا الجواب لنا مثل الحق علم التحقيق صدر السريعة ففهم انه بفراغه للثمن
مكن توجيه كلامه بان يقال يجوز ان يراد بالتقدم المقيّد بغيره وليس غيرا وضع له
ومع الاقدام المقيّد بغيره اخرى والمقصود فى الاستعانة هو المقيّد لا مجموع المقيّد
مع المقيّد فمع الاستعانة فى تقدم فكون من اقتسام الجواز المفرد لكل لا يخ
عن خلاف وتقسف الظاهر ما قاله الشارح راجح واما قول اى تام لا يقتضى
الملام تامه فى صبيح قد استعذب ما تكلمى بصداى عاشق استعذبه
عذوته عذما والمعنى لا تمنى ايتها اللام على البكاء فى عاشق وما البكاء شغوب
عندى فتوله فزعم السكالى انه استعان بخيليه غير انها بعد المكنى عنها وذلك لاحتماله
ان يكون الاستعانة فى الملام والماء قريته اذ الملام لا يشبه شيئا له ما حتى توهم
الملام مثل الماء لا يوم الاظفار المنية ويطلق عليه لفظ الماء ويضاف الى الملام فكون
كلاهما رانية استعانة تخيلية فيتعين ان يكون الاستعانة فى الماء والملام قريته
فكون استعانة تخيلية قال ابن الاثير فى المثل السائر هذه النسبة قريب من
وجه وهو ان الملام هو القول الذى يعين الملام لامر حياه وهو محصور بالسمع فتقلد
ابو تالم الى السقى الى مخض بالخلق كما قال لا تذاقنى الملام ولو ساء له ذلك
مع وزن السؤل كما ان شبيهها حسن لكنه باذكر الماء فخط من درجته ساء ولما كان
السمع محرر الملام او لا تجزع الخلق الماصا ركانه شبهه به وهو تشبيه بمعنى صورة

ويعبر من وجه فيفتقد ذلك كذلك ولذلك جعله من التشبيهات المتوسطة التي لا يحده
ولا عدم وقال السكاكى وقيل ليس من الحسن البين غير تابعه لما ولد ذلك استعجبت فى قول السكاكى
اى اى تام لا يقتضى البيت قال ابن الاثير وكان بعض اهل المحلة ارسل الى اى تام
قارون قال لا يقتضى هذه كياس ما الملام فارسل اليه ابو تالم وقال اذا بعثت الى
رئيسه من جناح ذلك بعثت اليك كياس ما الملام وما كان ابو تالم ليذهب على الفرس
بين بعض التشبيهين فانه ليس جعل الجناح لذلك لجعل الماء الملام فى الجناح لذلك مناسب
وذلك ان الظاهر اذ او هن او تبسط جناحه وحفنه والى نفسه على الارض والابان
ايضا جناح كان مده جناحه واذا خضع واستكان طام من راسه وخفض من راسه
عند ذلك جعل الجناح لذلك وما تشبهه بناسبا واما الماء الملام فليس كذلك مناسبه
التشبيه قال بعض علماء البيان ما زلت استعجب من الملام وزعم المصنف انه لا دليل له قال
في الايضاح واما قول اى تام فليس له دليل لجواز ان يكون ابو تالم شبه الملام بطرف
الشراب لا شمله على ما كثر الملام ان الطرف قد شمل على ما كثره الشراب بل يشاعنه
او مراد به فيكون التخييل في قوله تابعه المكنى عنها او بالماء نفسه لان الملام قد سكن حارة
الغرام لان الما سكن على الاوام الى العطش فتكون تشبيهه على حد الجين الماء فيما مر لا استعانة
والاستعانة على الوجهين لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكروه وليس الما يستعجز
مخوق له اعطيت لنفلا القول وجرحه منه فاسامه او سقى امرئ العلم ورد
بان تشبيه الملام بطرف الشراب المكروه ما لا قريته عليه لان شبه الما الى الشئ لا
يدل على انه طرف مكروه لان الماء ليس من خواص الطرف المكروه بل قد يكون بطرف
المحبوب والاستعانة بغير قريته لا يجوز بان تشبيه الملام بالماء غير طائر اذ لا وجه
شبه ظاهر بينهما وما ذلك من تشبيه الغرام والاوام فبعد جدا ومع ذلك فليس يشبه
للقام اذ الشاعر يدعي هنا ان حارة غرامه سكن احلا لا بالملام ولا بشئ غيره فكيف

جعلها وجبا للتشبيه وتكون الخلاق اليد عليها تصرفه محسنة اما كونها تصرفه
فذلك كالمشبه به وهو اليد واما كونها تخيلية فلان المشبه بما لا يحتمل له حسا ولا عقلا
لا يتأتى رد الكلام الخلق الى حيز قال في الجواب عن اعراض الصفة التخيلية على تصرفها
الفتاح يكون استعاره تحقق فيها معنى الاستعاره وذلك واما على تصرفه فلا يحتمل
فيه معنى الاستعاره لان مجرد انبات الالفاظ من التشبيه للمشهد ليس استعاره
لان الاستعاره في شئ يقتضي تشبيهه بمعناه با وضع له محققا كما مردتهم من كلام الصم
ايضا وليس فيه مجرد انبات الامر بشئ من غير ان يتوهم له لئلا امره معنى به با وضع
له استعاره لانه لا يحتمل بدون التشبيه في معناه ما ذكره المؤلف وغيره لا يحتمل
التشبيه في معناه اذ هناك مجرد الانبات اللهم الا ان يحصر التعريف المذكور للاستعاره
بغير التخيلية فنرجع النزاع لنظريا وتكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من جعل التخيلية
استعاره قسم من اقسام المجاز النعوي واجيب ايضا بان لا بأس بمخالفة
تفصيله تصرفه اذ مجرد مخالفة شخص لشخص لا يدل على بطلان قوله ذلك الشخص مع
انها قد يقال له مخالفة له غير صحيح لان انبات اليد للمعنى للشالح يكون مجازا اعتقدا
وليزم منه ان يكون الاستعاره على قسمين نعوي وعقلي وهذا بطا لا اتفاق الاستعاره
عندهم انا هي من اقسام المجاز النعوي والعقل في كلام الشارح روح ما يراه ايضا
وقد خفي هذا على من فهم رد على الخلق الى حيز قال والغير عن المشبه انما هو الصور
الوهمية في التخيلية باللفظ الموضوع للمشبه به وهو الصور المحتملة وما يراه
على ان الترتيب ليس من المجاز والاستعاره قبل ان صاحب الكشاف جرد في الترتيب
كونه حقيقة ومجازا كما في قرينه الاستعاره بالخفاء فله ان يقول عبارة الكشاف
بان المراد او هو ترشح نقطتان الاول مع كونه ترشحا في الجملة استعاره ايضا وان كان
ما بعده لاستعاره المحل للمعنى قلنا فترق من القيد والجموع والمشي به هو الموت

والعنه خارجا الى قيل هذا الفرق لا يحصى لان المشبه به اذا كان هو المقيد
يوصف كان ذلك الوصف من تميزه ولا يتم ذلك المشبه الا بهلاحظة فلا يكون ذلك
الوصف تقوية ورصد للمبالغة المستتالة من التشبيه ولا مبنيا على تشابه
فلا يكون ترشحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد
فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا يتم تلك الاستعاره
بدون ذلك القيد ولكن ان يقول ليس المراد ان المشبه به هو الموصوف
من حيث انه موصوف بل المراد ان المشبه به ذات الموصوف ولا اعتبار في استعاره
للمرجع الشجاع بذلك الوصف والالزم ان يكون المشبه به هو المجموع غايته انه موصوف
في الكلام بالصفة المذكورة والمبالغة مستتالة من ذكرها عقيب قوله فلا يستأ
بالخفاء لا تنفك عن التخيلية لان اضافته خواص المشبه الى المشبه لا يكون الا
على سبيل الاستعاره قبل ذكر هذا الكلام لتخيل معه ما ياتي من اعراض المصنف على السكاكي
حيث قال فلم يكن الذي عن سئل من التخيلية لا لبيان الواقع عند التدم فانه بد كاستم
في تقرير كلام الكشاف وسند كونه لبيان انه مذاهب للسكاكي فان لم يذهب
الى ذلك كاستم ايضا قد ذكرنا كانه ما يحصل من التقصير عن هذا الاعراض
تقرر التقصير على اقل از لفظ المشبه للمحصل وادع السبع وجب ان يكون استعماله
في الموت بطريق المجاز لا اذا استعمل لفظ السبع في الموت فانه بطريق المجاز قلنا
واحد المترادفين شارك صاحبه في كونه حقيقة او مجازا اذا استعمل في معنى واحد
سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي محموله ان ادعا الترادف لا يستلزم بوجه
فلا يلزم ان يكون لفظ المشبه مستعلا في غير معناه الحقيقي لان الادعاء لا يجعل
الموضوع له غير موضوع له هنا لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعاره
المعصية هذا غاية ما يمكن في توجيه كلامه على انه وفيه ما فيه توجيهه

على ما قلنا انه على تقدير تسليم ما ذكرنا من عدم كون لفظ المنيه حقيقه بنا على
اشياء قيد المنيه بمعنى انه مستعمل فيها وضع له لكن لان حيث انه موضوع له وهذا لا
كونه مستملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وانما قال على تقدير تسليم ما ذكرنا من
ان لفظ المنيه في قولك اظن ان المنيه مستعمل فيها وضع له من حيث انه كذلك محققا وانما ادعا
كون المنيه سبعا فلا سال ذلك لان السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز له ذلك ملاحظه كونه
موضوعا له وفيه رد على الناقل الثاني والحال والساكن في حيث فسر الاستعار بالكناه
بذكر المنيه واداله المنيه به اذ بها المعنى المصدري قيل لا يخفى ان تفسير الاستعار بالكناه
بالمعنى المصدري بذكر المنيه واداله المنيه به منهم منه ان الاستعار هو لفظ المنيه كالان
الاستعار المصريح بالمعنى المصدري بذكر المنيه به واداله المنيه منهم منه ان الاستعار هو لفظ
المنيه به اللهم الا ان يقال ان اراد ان الاستعار بالكناه هو تقدير اطلاق المنيه به على المنيه
وذكر المنيه واداله المنيه به ادعائهم من الجبر الاول ان الاستعار هو لفظ المنيه
به لكن دعوى ان هذه المعاني في التعريفات لا يلتزم اليه قطعا وقوله قد صرح بان
الاستعار في الاستعار بالكناه هو اسم المنيه به المردك اشار الى قوله وسمى المنيه
به سوا قال المدور والمرة ذلك مستفاد واسمه مستعار او المنيه مستعار له
والحق ان كلام السكاكي في هذه الاستعار محيل فان قصره هذا يقتضي ان يكون الاستعار
في المنيه هو لفظ المنيه به كما هو مذهب السلف وتقرينه لما ذكره وتنبه اباها باسائه
غير منحصر يقتضي ان يكون الاستعار الذي هو مجاز لغوي لفظ المنيه وفيه تكلف كالمعنى
وعده مجازا ستلزم كون المصريح حقيقه كما مر اننا وغايد ما يعرف به ان المصريح
يقور غير الموضوع له تصور به وفي الكنيه تصور الموضوع له بصوره غير فندا اعتبارا كل
منها ما هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج كان خارجا فيكونان مجازين فكل
واستعلم ان فيه دسولا من قلنا السكاكي اذ يفسر الاستعار بالمعنى المصدري

بذكر المنيه واداله المنيه به من معنى الكناه فيها على وجه يتدبر في الكناه
هذه الاستعار ان بذكر المنيه واداله المنيه به بان يثقل منه اليه كانه
سكن الكناه لان يستعمل لفظ المنيه به ويرجيه المنيه به فلا استكمال
بجاذبه ان يحيد قيل هذا في المنيه اذ هو اوجه بقول اعطاء الدنيا مجازا في المنيه
الواحد صغار حيث جعل المنيه استعار الح فادان في نطق الحال كما في
النوم ان نطق استعاره تايده لاستعاره النطق للدلالة على استعمال النطق للدلالة
اولا ان اشتق منه نطقه واستعمل له في المترينه ذكر الحال وراي السكاكي ان الحال
استعاره بالكناه عن المتكلم ومنه النطق اليها قرينه للاستعاره وقصده على
ما صرح به قليل الاقسام ليكون اقرب الى الحقيقة واد صاحب الكشف
بانه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصل والواحد الجلي ويكون ذكر التعليل
تأبعا وتقصودا بالعرض للاستعاره ح كونه تبييه كافي قوله يصرى الرياح راي من الحزن
مفهوم اداس في النوم في الاجتنان ايضا طائفا في التشبيه هنا اما حسن اصالة من
هو بوب الريح عليها وبين المعنى ولا يحسن التشبيه ابتداء من الرياح والمصنف لا يبين
الرياح في الصيف ولا من الامطار والطعام يصر ملاحظ التشبيه بين هذه الامور
تبع له تشبيه ولا يصح ان يحسن التشبيه من المبوب والقرى
تبع الشئ من هذه التشبيهات فلا يصح للمنازل التشبيه الى الكنيه عند من له ذوق
سليم وقد يكون التشبيه في العلق عرضا اصليا وامر اجلي ويكون ذكر الفعل واعيانا
التشبيه فيه يتعلق عمل على الاستعاره بالكناه كقوله تعالى يتصورون عباد الله
فال تشبيه العبد بالجل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل ومن
مستعمله على السوء مع جار ان جعل استعاره بعبه وان جعل مكنيه كافي قوله نطق
الحال ان كلام من سمع الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء من حسن وطهر ان

ما اختاره السكاكي من الهمزة ممدودة وانا اختار ذلك ليكون اقرب الى الصبط
ليجهد به لك قوله ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعيية من قسم الاستعارة بالكأ
بان قلموا فجعلوا في قوله لم نطق بالحال بكذا الحال التي ذكرها عندم قرينه الاستعارة
كأثر اهتزاقوله واذا المنيه انشبت اظفارها جعلوا المنيه استعارة بالكناية
عن السبع وجعلوا نبات الاظفار اقرب منه الاستعارة وهكذا جعلوا الحال استعارة
بالكناية عن حيوان حوته بسيف او غير سيفه لتعقيل العدم وجعلوا نسبة النمل الى قرينه
الاستعارة ولو جعلوا ايضا اللدنيات استعارة بالكناية عن الطفومات اللطيفة الشبيهة
على سبيل الحكم وجعلوا نسبة لفظ العري الى اقرب منه الاستعارة لكان اقرب اما الصبط
فتدبر وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المات به لا يكفي في ثبوت الاستعارة
الى قوله فما لا ينبغي ان ينفك اليه ودعى للحال حيث قال وايضا لانهم ان جعلوا التبعيية
محازا لكانت استعارة قوله لتكون العلاقة بين العنيتين هي المات به قلنا لانهم ان مجرد
تحقق المات به كان في ثبوت الاستعارة بل في ادالات حله مع المبالغة في التشبيه
ولم قلت ان هذا المجموع يتحقق على تقدير جعل التبعيية محازا لتكون استعارة في الفعل
والحران التبعيية ليست حقيقة لان المراد بالحال في قوله لم نطق بالحال بكذا اليس المنيه
به الحقيقي بل المراد هو المشبه به الادعائي الذي هو في المعارف هذا كلامه ولا سائر
له بلام السكاكي مثل الحاشية في رد هذا الكلام هكذا اما اوله لان قوله الاستعارة
التخييلية ليست في نطق بل بالحال بالامنى له املا لان الحال عنده استعارة
بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به واره مشبه لاحتماله
حسنا ولا عقلا وانما هو في مثل نطق بالحال اذا جعل نطق حقيقة ما لا ينبغي ان يخفى
على احد قبل قوله بان جعل لسان الانسان الى ان التمس له نسبة في الحال فسر به في الحال
باعتبار ان جعل لسان الانسان وصرح به في قوله اذا قلنا نطق لسان الحال وازدنا باللسان

الصور التخييلة للحال التي هي ممدودة اللسان لسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فيها
استعارة مكنتها وتخييلها اما اذا قلنا نطق الحال فالكناية عنها موجودة دون التخييل
هذه عبارة عن بعينها فلا حرج عليه ان يجعل الحال التي هي استعارة بالكناية عند السكاكي
استعارة محسنة عنده بل الظاهر من كلام المحيبي انه جعل اعتراض المصنف
باعتبار نطق مثلا اعم من ان يكون نطق لسان الحال او في نطق الحال
منه في الاول بوجود التخييل في اللسان وان كان نطق حقيقة ودفع الثاني او دفعها
بان المكينة لا تستلزم التخييل بل الامر بالعكس واما ما نينا فلان السكاكي بعد ما اعتبر
في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم النسبة هو الزم في امثلة تلك اللوازم
ان يكون على سبيل المحسنة قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة
المحسنة على ما عليه سائر كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكينة مستلزمة للتخييل
اذا صرح بما قبل ان المحسنة بوجه بدون المكينة كما في قولنا اظفار المنيه المشبه
بالسبع وغير ذلك من الامثلة التي اوردناها واما ما قلنا فلا فصرح السكاكي بان نطق
في نطق الحال اورد هو لظفار المنيه وهذا صريح في انه استعارة تخييلية وبالله جميع
ما ذكره هذا القائل بحال صريح كلام الفتح فان قلت ان اراد بالان في
هذا ايضا جواب عن اعتراض المصنف اورد في حاشية السؤال لكونه مما لا طائل تحته في
توجيه كلام السكاكي ولعمري توجيه كلام السكاكي بناء على ما اختاره في الاستعارة
التخييلية على وجه ندفع الاشكال عنه في غاية الصعوبة ودونه حله السادس
قلت هذا صريح ايضا لا كلام المصنف لا توجيهها لكلام السكاكي لاحضار ان السكاكي
ساق الكلام في رد التبعيية الى المكينة على راي السلف لا على رايه فينه ذلك قوله ولو انهم
جعلوا وجعلوا في توجيه كلامهم على رايهم في الامثلة كلها فلا اشكال في شيء من كلامه في هذا
المقام وهذا كلام حسن لا يخار عليه فلا حرج الى الاعتذار بان كل محاز يكون علاقته

المشابهة لا يجب ان يكون استعارة لجواز ان يكون له علاقة اخرى باعتبارها ومع
الاستعمال كالمثل للفظ والذلاله فانها لازمة للنطق بل انما يكون استعارة اذا كان الاستعمال
باعتبار علاقة المشابهة وقد اختلفت في التشبيه مع ان هذا لا يجري في جميع الامثلة
وعلى تقدير التسليم بعموم الاعراض الاول وهو وجود المثل في غيرها بدور التخييل وان
امكن ان يدفعا به ان المثل عنده قد ينفك عن التخييل عنده كما مر ومن زعم ان من
شرائط حسن كل منها الى قوله فقد اخطا الزاعم هو الخيال حيث قال في تقرير بيان
الشروط وان يكون الاستعارة مطلقة بان لم يعقب بمصنات او بمرجع كلام بل ان
لا احد الطرفين لجواز ان يكون وجه التشبيه خفيا فمصرعه والعمارة
بالاطلاق كما في المثالين المذكورين قل قد سبق ان حسن الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه ومن جعلها ان يكون وجه التشبيه بعيدا غير مبتدأ فاشترط اطلاق
في الاستعارة فان في ذلك واجيب بان الجلاء والخفا بما يقبل الشدة والضعف فحب
ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير العاراد من الغداه بحيث لا يكون مبتدأ ولما
ان يقول لما كانت التعليل لم يكن ان يقال ان التخييل عند السكالي وان كانت مبنية
على التشبيه كالتمويه والكنية لكنها في غالب الاستعمال لا تحسن الاثابة للمكنية مبنية
على التشبيه فيها اعني اصراع المصون الوهمي على التشبيه المعتبر المكنية من غير ان
يلتفت لما حسن تشبهها واعتبارها في نفسه فلم يجعل حنفا برعاية جهات التشبيه
ونظير عبارات الفتح ان الوصف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب حيث قال
فالحكم الاصل في الكلام لقوله ربك هو المحرو اما الرفع فيجاز فالحكم الاصل للمعنى في الكلام
هو الجبر والنصب مجاز وانما قال في عبارات الفتح اياها ان ليس الوصف
في الحقيقة هو الاعراب بل الكلمة بدليل قوله هو عند السلف وجمع الله ان يكون الكلمة
منقولة عن حكم اصلها غير فلا بد من تأويل الظاهر وهو ان المراد بقوله فجاز ان لم

مجازي بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي وجه يشعر لفظ الفتح حيث
قال فالحكم الاصل في الكلام لقوله ربك في جازبك هو المحرو الى اخر ما ذكر فالحكم
الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس قبل لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم ليس
مكرر خبر معرفة وهو غير موجود في كلامهم ورد بان كلمة مثل لشدة توغلا في الابهام
لا يقتضي التعريف بالافانته فيكون كاسمه مكررا ويكون من باب الكناية
ويكون فيه وجهان قل المواب ان الوجه الاول ليس كما بد بل هو من المذهب
الكلامي وهو ان يورد التعليل لانه على طريقة اهل الكلام لقوله تعالى
فلما اقبل قال لا احب الاقربين اي العرافل وروى ليس بان فلما لم يفسر في ذلك
في ذلك فقد مر حيث قال اي ليس لزيد اح ادلو كما لله اح لكان لذلك الاح
هو زيد وحيث قال والمراد نفي مثله تعالى ادلو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود ولو جعل هذا الوجه ايضا كانه لم يكن في الحقيقة
ومما اخر غير ان في كل الامور اختلاف الافي العبار ببيانها ان الاول حكاية
في النسبة حيث نسب البني الى مثل المثل واربعة نسبتته الى المثل الثاني
وايضا كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل مثله واربعة نفي ثبوت مثله
فرجعها الى استعمال لفظ ال على اشتغال مثل المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل
المثل لا يفر لثبوت المثل في نفي اللازم يستلزم نفي المثل وهو عن الثاني بان نفي المثل
عن مو على اخرا وانه نفي المثل عنه بطريق المبالغة واما اذا جعل الاول موهبا كلاما
فالمراد لان العبار في الكناية مستعملة في المعنى المقصود اعني نفي المثل عنه تعالى
بلا قرينة مانعة عن اراء المعنى الاصل في المدح في الكلام مستعملة في معناها الا
وجعل ذلك حجة على المعنى المقصود من غير ان يفقد استعماله فيه املا فلا بد ان يقال
انه اذا كان للكلام احتمالان او اكثر مرجع الكل الى اوجه نكر جهات واعتبارات

مختلفه لا ينبغي ان يقال حين عمل على كل منها انه ليس بصواب لانه لم يكن في الحقيقة وجها اخر
 ولا يقدح في ذلك ان يكون لذلك كلام اعتبار اخر اول منه فلم يقع الصواب محرم لكن كلامه في
 شرح المفتاح وقد يقال انه محذور ان يكون نفي الشيء ينفي لازمه فانك اذا نفيته ان يكون مثل
 الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير انه موجود او يكون نفي التلذ
 على طريق الكسبه فعد الى الباب الرابع وما يوجد في كلام هذا الباب من حيث جعل الاول في الكلام
 حتى انهم استعملوها فيمن لا بد له قيل ان استعماله بسط اليد في الجود بالنظر الى
 ان يكون له يد سواء حدثت او لم تحدث او قطعت او فقدت لتقصير في الخلقه
 كما ان محضه لجواز ازالة المعنى الاصل في الجمله والنظر الى من ينزع عن اليد كقوله تعالى
 بل يراه مبسوطة ان يجاز متفرع عن الكسبه لاستناع تلك الارادة فقد استعمل بطريق
 الكسبه هناك كذا حتى صار بحيث يبين منه الجود ومن غير ان يتصور يدا وبسطه استعمل
 ههنا مجازا في معنى الجود وفسر على ذلك نظاير في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
 وقوله تعالى ولا ينظر اليهم قال الاستواء على العرش اي الجلوس عليه فبين بتصوره
 ذلك كناه محضه عن اللذ وفسر لا يجوز عليه متفرع عنها وعدم النظر فيمن يجوز منه
 النظر كناه محضه عن عدم الاعتداد وفسر لا يجوز منه مجاز له لك هذا لانه لا يبين
 من تقرير السارح هناك ان المجاز متفرع عن الكسبه حيث قال اذا استعمل من
 من يجوز عليه النظر واربى الاكرام والاحسان فهو كناه حيث جازا ربه المعنى
 الحقيقي بل ربما اريد لا يكون مناط الانبات والتعني والصدق والكذب الامر
 والنهي ويخود لك بل ينتقل منه الى معنى اخر اذا استعمل فمن لا يجوز عليه النظر في مجاز
 لا غير لان ربه المعنى الحقيقي او جواز ارادته شرط للكسبه وههنا العلم بامتناع
 النظر عليه فربيه ما نفع عن ارادته فان كان الحديث او الزايله مما لا يوجب
 تغيير حكم الاعراب كافي قوله تعالى ادكيب الى احرم ليس اكثر السمع وقيل هذا

ملحوظ

ملحوظ بعض النسخ نقل فيه كلام من الاحكام واعترض عليه بالاربع في نفسه وقوله
 والمراد بالزايه ههنا ما وقع عليه عبارة النجاشي من زايه الحروف فلا بد من سب
 في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك وبعضه منظور فيه وهو ما زعم ان
 ما ذكره الاصوليون من المجاز بالنقصان كقوله تعالى واسال القرية والمجاز بالزايه
 كقوله تعالى ليس كذلك شي ليس من المجاز الذي يعتبر فيه استعمال اللفظ في غير
 ما وضع له يعني ان المجاز ههنا بمعنى اخر سواء اريد به الكلمة التي تغير حكمها اربابها يحرف
 او زايه كما ذكره المصنف اريد به الاعراب الذي تغيرت الكلمة اليه بسبب
 كايده عليه ظاهر كلام المفتاح وبيان النظر الى الاصوليين بعد ما عرفت في المجاز المعنى
 او ردوا في امثله المجاز المجاز بالزايه والنقصان ولم يذكر في المجاز عندهم معنى
 اخر كما ذكره صاحب المفتاح ونسبه الى السلف وزعم ان الاول ان بعد ملحقا بالمجاز
 فلهذا من كلامهم ان القرينه مستعمل في اهل المجاز فلم يردوا بقوله انها مجاز بالنقصان
 ان لا اهل مضر هناك مقدرة نظرا لكلامه فان الاضمار يقابل المجاز عند من بل ارادوا ان
 اصل الكلام ان يقال اصل القرينه فلما حدث الامل استعمال القرينه مجازا في معنى
 المتعارف منه النقصان وكذا قوله تعالى كذلك في المثل مجازا وسبب هذا المجاز
 هو الزايله اذ لو قيل ليس مثله شي لم يكن هناك مجاز كقوله تعالى كذا او كذا
 اذ انزلت النصيح به في المفتاح كذا كيف ما تركت ذارت مع ما دعه معنى
 الخناع ذلك كسبي عن الشيء كذا الم يصرح به ومنه لكن وهو ابو فلان وابن فلان
 وام فلان ومنه فلان سميت كذا من اخفا وجه النصيح باسمهم الاعلام
 ومن ذلك كسبي المدد يملك اذا وصل اليه مضار من حيث لا يشعور ومنه كليات
 الزمان لجوازيها المله على شبه من حيث لا يشعرون ومن ذلك كسبي المحبة المستبطنة
 في ظلم الرأى اي فرجها الخفايا ومن ذلك مقلوب الكسبي فلت الكل لا خفايا الناس

الكناية

اياء واحترارم ان يصير حواله فلفظ فعل ان يزكوا معناه جارا ذكر الوجه الاربعين
التركيبة المصورة من الالف الحروف الثلثة واهل اشير منها تقدم الاناساع
الكان والنون المقترنان وهذا يصح قوله في الافتاح ان الكاه لا ياتي في الالف
اي ان المعنى الحقيقي لفظ الكناه لكن اختلف في انه هل يكتفى بجواز ارادته في الكلام
امتتار ارادته في الحل الذي استعمل فيه او لا بل لا بد ان يعتبر فيها جواز ارادته في محل
الاستعمال فاذا لم يصير مجازا سمي بالجاز النقي عن الكناه فذهب النحوي الى الثاني
وبعضهم الى الاول فنقول له تعالى بل ياء مبسوطة تان ولا يغير الهم يوم القيمة كانه
على المذهب الاول ويجاز على الثاني وفي موضع اخر من الافتاح وموقعه
بعد الفراغ من الاصل الثالث في الكناه واما بعد كان خلاصه الامرين ان الكلمة لا
تفيد اليه الا بالوضع او الاستلزام بوساطة الوضع واذا استعملت فاما ان
وصف او غيرهما واحد او معناه واحد غير معناه معناه فالاول هو الحقيقي والآخر
وهو مستغنى عن الافاد بالنسبة عن الغير والثاني هو المجاز في المفرد وانه مقتضى ان
دلاله ما ينع عن ارادته معنى الكلمة والثالث هو الكناية ولا بد فيها من دلالة حال او
يدل على انه لا بد من ارادتها معا فكلون من كلامية تدافع وكذا بين كلامي الصنف
في المختصر والافتاح وان كان مبيها الى ان ارادته اللازم اصل وادان المعنى تبع
اي يتوله من جهة ارادته المعنى مع ارادته لازمه باوخال مع الدخلة على المتوسع في ارادته لازمه
واما قوله في الافتاح والفرق بينهما وبين المجاز في هذا الوجه اي من جهة ارادته المعنى
مع جواز ارادته لازمه فليس بصحيح وذلك لانه يلزم ان يكون المقصود من الكناه ارادته
المعنى المتوسع له دون ارادته لازمه فمحور ان يراد وان لا يراد وهو غير صحيح بل الار
بالعكس هذا وفي نسخ الافتاح وقع هكذا اي من جهة ارادته المعنى مع ارادته لازمه
ولو سلم اي لو سلم انه شاع بعد ان نظام القريه في الفرق بينهما ليس بسديد

لايه كاحوز الانتقال في الكناه بواسطه انظام القريه في المجاز ايضا
فمحور في الكناه دون المجاز تحكم لانه قال اي ببيان ان الكناه اوقع من
الافتاح والسبب في ان الكناه عن الشيء اوقع مكره نظرا تقدم في المجاز بل عينه
يسر ذلك ان مبني الكناه كاعرفت على الانتقال من اللازم الى الملزوم معين ومعلوم
عندك ان الانتقال من اللازم الى ملزوم معين يعتمد مساواته اياء لكنها عند
التساوي يكونان متلازمين فمبني الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ كان بمنزلة الانتقال
من الملزوم الى اللازم وفيه نظير والجواب عنه قد سلف في صدر علم البيان في
توجيه كلام السكاكي بقدر الامكان فليجواب ان القرب ههنا باعتبار
الح من العجايب ما قيل يارد الجواب ان الملاقاة القرب والبعيد بهذا الاعتبار
ان كان اصطلاحا كان تعبيرا الاصطلاح بل ان يده وهو في قوله الخطا عند المحللين
لما ذكرنا موضعه وان كان استدلاليا فلا دليل على كون سهل لما ذكرنا هو كونه خلاته
بعيدا اعني قولنا طويل نجاده النجاد حائل السيف وانا قيل ان طول النجاد لازم
لطول القامة لان من كان قامة طويلة يكون نجاده سيفه طويلا بحسب القوف
وانما جاز استناد الصفة الى ضمير المسبب لا خفا ان الاصل في طول النجاد
طويل نجاده لان الطول في الحقيقة انما هو صفة للنجاد ثم نقلوا الضمير الذي اضيف اليه
النجاد في نجاده الى الصفة اعني طويل فارتفع الضمير فلا يجوز ارتفاع النجاد به لاشاع
ارتفاعه فاعلم بما مل واحد ولما ارد بيان الوضع الموسوم بالطول اضيف اليه
الصفة فقيل طويل النجاد والجواب انه لا اشتاع الخ ما قيل في رده ان القرب
والبعد بالنسبة الى المطلوب وهو الالامه والواسطه وهي من التقاليس
مطلوبه والا كان كره الراء كانه قرينه عن كره احراق الخطب ولا قابل فليس
بشي لان كون الشيء مطلوبا وغير المطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ومحوران

قصده الى جعل غير الوسا له كناه عن غير القفا كالاضافه ومعناها الخ فسمه
ابن الحشر مثلا الاضافه وهي اعم من ان يكون المضاف اليه مظهرا او مفعولا او مفعول
بقوله وسماجه بالاضافه لكان اسملا والسماحه لابن الحشر مثال معنى الاضافه ومع
ابن الحشر وحصل السماحه له مثال الاسناد وارده له مثالين اسما الى ان اسنادا اليها
ينفس لفظه او ما يودي معناه وابن الحشر سمح مثال معنى الاسناد بتقدير صمير
الحشر في سمح العايد اليه وفي هذا اسناد الى دفع ما يتوهم قال السكالي
وقد نظن بعد ان قسم رنيد طويل بحاله وليس يدرك مظهره بحاله باسناد الطويل
لما التجاد قصر بانبات الطول للتجاد وطول التجاد كما يعرف فأيام تمام طول القامه
فان اصرح من بعد ما ثبات التجاد لزيد بالاضافه كان ذلك بقرعها بانبات الطول
لزيدي فثابت بل كناسان اح المطبها نفس الصنف وهي كرم الراد والثانيه الطبا
نسب المضافه اليه وهو جعلها في ساحتها لتفيد انبائها له هذا المحصول كلام الايفاح
وقد يظن ان هذا مما يابغ وهو ان يكون المطلوب بالكناه الوصف والنسبه معا كما يقال
يكره الراد في ساحتها عن ان يرمضها في وليس يدرك اوليس ما ذكره كناه
واحد بل ما كناية ان آج عن المضافه والثانيه عن انبائها لعمرو وجوز ان يجمع
تلك كنايات في كلام واحد واقل مثلا كثر الراد في ساحتها العالم واريد به
رنيد بانها استعاره بالعلم واختصاصه به في الجمله كان هناك تلك كنايات اصد بها
عن الصنف ونائبها عن نسبتها الى الموصوف ونائبها عن الموصوف نفسه انما زيدا
وتد يكون غير مذكور قل المثال الاول اعني قوله المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده وقد صرح به بالصنف التي هي الاسلام وكني عن نسبتها بالاشفا
عن الودي الذي لم يذكر في الكلام بغير الاسلام في غير الودي والمثال الثاني اعني
قولك اننا لا اعتد على الخ فذكر كني فيه عن الصنف التي هي الكفر باعتقاد دخل الخ وكني عن انبائها

الموصوف غير مذكور في الكلام بغير اعتقاد دخلها في التعلم واذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثاني من الكناه مسئلا للقسم الثالث لما ذكره دور العكس
لما ذكره كون الصنف معها بما مع عدم ذكر الموصوف ونية نظير قوله وجه النظر
انه يجوز ان يكون القسم اعم من القسم بوجه كافي قسمه الحيوان لا ابيض ومثله مع
ان لا يبيض اعم من الحيوان من وجه وايضا الراد بقوله مبادات تنقسم دور تختلف
بدليل بعده بالي ولو كان الراد منه مختلف لقاله متفاوتا تعريفيا وقال
صاحب الكشاف الكناه ان يذكر الشيء بلفظه الموضوع له الخ قيل ذكر هذا جوابا
عن قوله فان قلت ان فرق بين الكناه والفرق قال صاحب الكشاف المقصود بيان
الفرق بينهما فلا يرد التفرع على حد الكناه بالمجاز وطول الفرق انه اعتبر في الكناه
استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريف استعماله في وضع له مع الاشارة الى عالم
وضع له من السان والحقين ان اللفظ المستعمل في وضع له فقط هو الحقيقة المحيطة
ويقال له المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكنايه اللفظ المستعمل في الاصل
فيالم يوضع له والموضوع له مراد بهما وفي التعريف ما يقصود ان الموضوع له من نفس
اللفظ حقيقة او مجازا او كناية والعرض من السياق وفي الكناه العرضية
يرتبط مع الكني عندنا لاول منزله الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو العرض
لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد سبق على جعل المجاز في حكم
حقيقة مستعمل كافي المنطوق والكنايه في حكم الصريح كافي الاستواء في العرض
ويرتبط اليه ويجعل الاثبات في التعريف نحو التعريف في حق قوله تعالى ولا تكونوا اول
كافيه فلا يذهب بفضا على الاصل هذه عبارته واقوله ذكر اول الفرق بين الكناه
والفرق يقتضي ظاهر كلام الملايه فان ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له حاصله
استعمال اللفظ في غير الموضوع له وذكر شيء بدله على شيء لم يذكر بهم شيء

الاول مذكور بلفظ الموضوع لانه الاصل المتبادر عند الاطلاق وفيه شبه ايضا ان الثاني
 لم يستعمل فيه اللفظ والامكان مذكور في الجمله فلهذا قال وحاصل الفرق انه اعتبر الكلام
 استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريف استعماله في ما وضع له مع الاشارة الى ما لم يوضع له
 من السياق وكلام ابن الاثير في قوله والتعريف هو اللفظ الذي على معنى لا من جهة الوضع المعنى
 او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة بذلك على ان معنى التعريف لم يستعمل فيه اللفظ
 بل هو مذكور عليه اشارة وسياق بل ويسمى تلويحاً لوجوبها ذلك وكذلك في تفسيره فربما
 سمي عنه وله ذلك قبل هو اماه الاحكام الى عرض اي جانب يدل على المقصود وحق ثانياً الكلام
 في الحقيقة والمجاز والكلام والتعريف وتفيد الحقيقة بالمجوز اي المقراء اصل الفرض والكلام
 قد سمي حقيقة غير غير له حيث يراد بها المعنى الحقيقي ايضا ادخول اذ رادته وحصل السماع
 في تفسير الكلام هذا المعنى ومن ما هو الحق فيه وحصل اي صاحب الكشف التعريف اعم من ذلك
 اولاً وحاصله هو ان المعنى التعريف مقصود من الكلام انما هو وسياق لا استعمالاً لاجاز ان يكون
 اللفظ مستعلاً في معناه الحقيقي او المجازي او الكلي عنه وقد دل على ان المعنى المستعمل
 من تلك المعاني على مقصود اخر كطريق الامالة الى عرض في تعريف جامع كل من الحقيقة والمجاز
 والكلام وقوله وفي الكلام العريضة يطلب مع الكلي عنه اخر مبدئياً بالكلام اذا كانت
 تعريفية كان هناك ورا المعنى الاصل والمعنى الكلي عنه معنى اخر مقصود بطريق التلويح
 والاشارة وكان المعنى الكلي عنه بمنزلة المعنى الحقيقي لا كونه مقصوداً من اللفظ مستعلاً
 هو منه فاقول المسلم من سلم السلوك من لسانه وبيده والتعريف من الاسلام
 عن مفرد معنى الاصل فيها انحصار الاسلام في لسانه وبيده دليل انشاء الاسلام
 عن المودى مطلقاً وهذا هو المعنى الكلي عنه المقصود من اللفظ استعمالاً لا واما المعنى المعترض
 المقصود من الكلام فان يكون في الاسلام عن المودى المعنى فكل ما ينبغي ان يحتمل الكلام سلم
 ان الكلام بالنسبة الى المعنى الكلي عنه لا يكون تعريفياً قطعاً والالتم ان يكون المعنى المعترض

قد استعمل فيه اللفظ وقد ظهر بطلان ذلك الجواز والحقيقة ايضا وقوله وقد سمي المعنى
 ان المجاز سبب كونه الاستعمال قد يكون حقيقة عرفية وذلك لا يخرج عن كونه مجازاً
 ومستعلاً في غير ما وضع له نظر الى اصل اللفظ وكذلك الكلام قد يفسر بسبب استعمال
 في المعنى عنه بمنزلة الصريح كان اللفظ موضوعاً بآراءه ولا ملاحظة الى المعنى الاصل في استعمال حيث
 لا يتصور فيه اصلاً كالاستعمال في الفرض والكلام وبسط اليد في الجود ولا يخرج به عن كونه
 كلاماً في اصله وان سمي مجازاً استغناء عن الكلام وقد سبق حقيقة وكذلك التعريف قد
 يسمي حيث يكون الاثبات فيه الى المعنى المعترض كانه المقصود الاصل وهو المستعمل
 فيه اللفظ ولا يخرج به عن كونه تعريفاً في اصله كقوله تعالى ولا يكونوا اولاً كانه فانه
 تعريفية كانه كان عليهم ان يؤمنوا به قبل كل اصد وهذا المعنى المعترض هو المقصود الاصل
 منه وذن المعنى الحقيقي واد قد تقررا ان اللفظ بالسابق الى المعنى المعترض لا توصف
 بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكلام لئلا يستعمل اللفظ في ذلك المعنى واشترط في ذلك
 الامر كافي قوله اي المحرك او ما رأت البيت الاستفهام للتأخر اذ التقريبي
 رأت وعلمت والمطوف عليه محدود اي ما سمعت وما رأت والقول اصل كانه
 عز الزول والاقامة والمعنى الكلي قد علمت ان الجهد قد اقام في العلم ولم يغفل عنهم
 وفيه نظرا هذا حق وما قيل ان السكالي لم يريد بقوله قد يكون بان على سبيل الكلام واولى
 على سبيل المجاز ان اللفظ في المعنى المعترض قد يكون كلاماً وقد يكون مجازاً كما ينبغي ادور
 الوهم اليه ما نقله المصنف عنه والشارح ما لا يراه وانه بان اللفظ اذا دل على معنى دلالة
 محجة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او محالاً او كناية وقد غفل عن مستقيمتين الاولى ان
 فان الكلام يدل عليه دلالة محجة وليس حقيقة فيها ولا مجازاً ولا كناية لاها مقصود بها
 لا امالة فلا يكون مستعلاً فيها والمعنى المعترض وان كان مقصوداً اصلياً الا انه ليس
 مقصوداً من اللفظ حتى يكون مستعلاً فيه انما قصد اليه من السياق بحجة التلويح والامالة

وقد صرح ابن الاثير بان التعريف لا يكون حقيقة في المعنى المقترن ولا مجازا حيث قال
هو اللفظ الدال على معنى لا يخرج منه الوضع الحقيقي او المجازي وحيث قال ان كان
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وقد اشار الى انه لا يكون كناية فيها
حيث قال ان الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جاني الحقيقة والمجاز بل اراد السالك
به ان التعريف قد يكون على طريقتي الكناية في ان يقصد به المعيان بما هو يكون على
طريقة المجاز بان يقصد به المعنى القوي فقط فتوكل اذ يقنى فسموها اذ اردت
تقديره غير عني فقط كان على سبيل المجاز في المقصود هو هذا المعنى ولا يخرج بذلك
عن كونه تعريفا كما هو للتشبيه على هذا المعنى راد لفظ السيل والله المبادي الى سواء
السيل هذا ما قيل وقد اصاب في تحرير العامد وحقيق الحق عن كونه تعريفا لا
من التشبيه عليه وهو انه اصاب التلخيص اشار الى انه حمله على انه على تقدير
ان شيق على رتب جعل المجاز في حكم حقيقة مستعمدا للكناية في حكم الصريح والالتفات
الى التعريف نحو التعريف مجرى المجاز والكناية والتعريف ما ذكر من الامور الاربعة لان اللفظ
اذا كان بحسب المعاني من عليه الاستعمال او التمثل حقيقة في المعنى المجازي او المجازي في
فيكون بمزله المعنى الموضوع له بالوضع الاول فاذا استعمل اللفظ فيما وضع له بالوضع الثاني
فيكون حقيقة مجرده فاذا استعمل في غير ما وضع وفيما لم يوضع له قطع الاشارة الى ما لم يوضع له
او فيما لم يوضع له مع جواز اراؤه ما وضع له واشير الى ما لم يوضع له ولم يستعمل فيه بل يميز بين السائر
فكون مجازا ليس كما ينبغي لانك خير بان كما هو كلام السائر مع ما دل على صورته على خلاف ما دل
الان فيقال ان هذا راجع الى ان المذكور في الفتح ليس من اقسام التعريف قد يكون مجازا او
كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية بل وليس التمهيد له لانه
يؤدي الى ان يكون كلامه على معنى لا له صحة من غير ان يكون حقيقة الى انه حقيقة في المعنى
التعريف او مجاز بل لما انتهى ان لا يكون الكلام في التعريف حقيقة او مجازا املا والمقصود

به بعد المحاط وقد مرغ
كان على سبيل الكناية
الا ان الاول سارا لفظا وان
بالسياق وان اردت

من حقيقة الكناية تكون الكلام في التعريف كناية تارة ومجازا اخرى مع الاشارة الى
المعنى المقترن به لانه كما هو مجاز في هذا المعنى فليتامل بل معنى كلام الشيخ ان
هذه العبارات لا يوجب ان يحمله في الواقع زيادة في المعنى بل العبارات لا يثبت
معانيها في نفس الامر لان دلالتها على المعاني ليست عقلية قطعية ليست تخلف المعاني عنها
بل هي وضعيه يجوز فيها تخلف المدلول عن الدليل وهذا مما لا يشبهه لكنهم توضحوا له
في الخبر دفعا لما يتوهم من انه لا يثبت له الصدق والذهب ان اقله له على سوا وبينوا
ان كونه انما هو تخلف مدلوله عنه في كل كلام الشيخ على ان الفرق بين الاستعمال
وبين الكناية والنصح ليس باعتبار ان الاستعمال والكناية وجبان ان يحمله في الواقع
زيادته في المعنى الى زيادته في النجاسة وزيادته في المعنى فلا يلائم ادلا به
دم الى ذلك حتى يدفع بانها لا يوجب ثبوت اصل النجاسة واصل المعنى في الواقع فكيف
تصور احكامها لزيادة فيها بل يتوكل في احكامها لثبوت الزيادة في الواقع بوجه احكامها
لثبوت اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ بان كونه المصنف وهو
المناسب لهذا المقام اذ ربما يتوهم ان الالبغية باعتبار رد لها اصل العبارات
على معنى نية لا يدل عليه الاخرى فمدح ذلك ومن ان الالبغية باعتبار كيد الدلالة
وقوتها وهو معنى ما قيل من ان المجاز والكناية كدعوى في شيء لا باعتبار زيادته
في مدلول احديهما ولذلك صرح بالسواء فقال راسد جلا سورا لاسد سوامي
الشيء عنه فان السواء الفهم منه ومن قولك راسد اسد لا يتصور فيها زيادة
ولا نقصان فيفهم ما ادعاه من عدم ان له الاستعمال في المعنى فتجده علم آخر
المعروف مدح بما اجاب به ايضا وما قول الشيخ قلنا لا يتوكل المعنى في نفسه بان يكتفى عنه في اخر
الافعاء ان اختلاف الطرق الدالة على المعنى لا يوجب اختلاف وتغيرا في نفس المعنى بالزيادة
والنقصان فان معنى كثر القوي معنى واحد لا يختلف في نفسه بان يعبر عنه تارة باللفظ

الموضوع له بآية ويكنى عنه اخرى بكنى الزيادة فيعلم في الادل من اللفظ في الثاني بكون المعنى
 وذكر كنه معني ساواه الاسد لا يتغير في نفسه سواء عبر عنه بلفظ اول على من حيث المعنى
 يجعله اسدا فاللفظ من احد المعاني هو بعينه المفهوم من الاخرى من غير ان يتغير
 في نفسه بغير هذا الاختلاف في نفسه الدلالة وتأكيدا كما بينا وعلى هذا الكلام الشيخ ادلا
 واخر على ما نفيه المصنف كلام مجمع جزل وتلك الخدشة بدفعه بذكره واما على ما نفيه التاسع
 فهو على ما يرى من كماله والتأكد وانا وقع له الاسيا من قول الشيخ لا يتغير حال المعنى
 نفسه فيقوم انه تغير زيا له ونقعا ناجب البتة والانتفاء في نفس الامر وهو
 بل اراد بغيره في نفسه بان يغير من احد المعاني زيا له في المعنى لا من من الاخرى كما
 ذكرنا وانا قال في نفسه اخترا من اختلاف الدلالة عليه اي المفهوم في نفسه وانه
 غير مختلف وان اختلفت الدلالة عليه فظهر ان التشيع ساو وان المذاهب تالفا هذا
 وانت تعلم بالظاهر الصادق والهدى العلم انه قد تقرر ان معنى الاستحسان علم الشيء
 وان اصل المعنى في مثل استلزامه ارايت جلا بجا عما كالا سد لكنه في الصور او ما
 الاسدي له وانه داخل في اول الاسد ليس شاعرا وفيه من المبالغة ليس الشبهة
 لكن لا يتبادر عنهما نظر الى الاصل وان ترا الى الظاهر ان الاستحسان من الزيادة
 بالبين في التشبيه والشيخ نفي الزيادة والتصور ان نظر الى الاصل وما اذا تابع بقوله
 لا موجب ان يحصل له في الواقع زيا له في المعنى ان ليس فيه زيا الى الاصل في قوله
 دلالة على زيا في المعنى ليست في التشبيه فاذا ظهر ذلك ما هو المحذور ان كلام المصنف ظاهر
 وكلامه ان يراعى في تحا الاما به والانصاف معا غير صاف والاعتناء غير شاف
 والله الملم للرشاد وقاية المصنف والمجاد هذا القول ما وردنا من لطائف البيان والمذهب
 اوان الصلاة على خير الانبياء وصفه الاول عليه وعليهم افضل الثقب واكل التيم
 والله اسأل المؤمنين والاعانة على تكمل النزال الثاني بآية البال وضور الحال

فوجوه في هذا الكلام اشار الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب وذكر لها من الاضافه
 كالللام في محبة المعبد خارجا لودهنيا او للبحر وما يتفرع عليه والعدد لثبوت ذكر الوجوه
 هو المناسب لكل الاضافه عليه اي المخلوع عن التقييد العنوي خضر وضوح الدلالة
 بالمخلوع عن التقييد العنوي مع انه بحسب معنونه اعم فيه من المخلوع عن التقييد المطلق
 للتبنيه على ان قوله ووضوح الدلالة اشار الى علم البيان كما ان رعاية المطالعة اشار
 الى علم المعاني وتطبيق كلامه هنا لما تقدم من كلامه في صدر الكتاب لا محذور به التعمد
 المعنوي علم البيان ولما في الايضاح من قوله ووضوح الدلالة وذلك برعاية علم البيان
 والايات الى ان وضوح الدلالة المذكور في تعريف البيان ينبغي ان يحذر على المخلوع عن التقييد
 المعنوي ويبدونها بمنزلة قوله ونسبها وجوه اخرى وفيه اشعار بان وقوع القول
 في وجه البلاغة تابع لرعاية الارزق وما خرج عنها لانه مدخل فيها الى الوجوه
 المحيين حيث ايد بها مذهب الاعم بعض المس من المحسنات البديعية التابعة
 الكلام بالمخلوع عن الشاف من اجل لا يخرج منها الا المطالعة والمخلوع عن الشاف من اجل
 اجرا وضوح الدلالة على المخلوع المذكور ويخرج مطلق المخلوع عن التقييد لفظا ومعنى اجرا
 على معنونه الاعم ويندرج فيها المخلوع عن الشاف من الحروف والكلمات والمخلوع عن الشاف
 انفس المخلوع عن شاعت انما يقع انها ليست من عالم الابدع نعم يمكن ادراج المخلوع
 عن المفراجه في وضوح الدلالة على تدبير اجرا على مواعيد او مقابل الضايف
 قيل فيه بحث ان الجمع بين الاب والابن لا يسمى الظاهر مطابقة بل هو مراعاة النظر ان
 ويكنى ان يقال ليس المراد بالتقابل التماثل الشارف فيما بينهم بل التقابل باعتبار
 ما كما يشعره قوله في الجملة وهذا المسمى يكون بين المتضامين تقابل فان اللام
 معنى الاشعاع لا خلاف ان كلامنا الاشعاع والتضرر انما يستند من اللام على معنونه
 المتام لان اللام وضعت للاشعاع وعلى التضرر ولذا قال النحوي في تفسيره لا

المكروه منقوعا ما كسبت من خير ويصيرها ما اكتسبت من شر وبوله وتخصيص الخبر بالكسب
 والنسب لاكتساب لان الاكتساب يترجم الى قصد عمل واجتهاد فلا كان الشرفا انتهى الخبر
 ومعنى مجرده اليه واماره به كانت لتعميله اعملا واحدا فجعلت له ذلك مكتسبه في خلاف الخبر بالمالا
 لم تكن في باب الخير كذلك وصفت بالاولا له فيه على الاعمال وفيه اياها الى ان قال فضل الله عز وجل
 وفور عناته بعباده لان الكسب اياها الى ان يكفى في استماتة الثواب كسب ما يجتنب
 الثواب بنى سيرة من الاعمال وفي الاكتساب الى ان الشرف لا يكتسب الا بعد افعال واجتهاد
 ما سمي بعضهم وهو صاحب المصباح ومن تابعه الا وقد صار الكتاب من ستر
 خفي قال في خاصيته خفي رفوع في البتين خبر بعد خبر لان التقصيد على حركة الضم ادنى له
 اياتها وقد كانت البين المواضع الوعى بواضعها الان من بعده بتر على ما يسمي في رد البحر
 على الصدر فذا عجز العيش الاخضر اخرج اعجاز تغير وعلل العيش الاخضر البين النام النية
 بالنبات الاخضر ازور اخف وما هو المحبوب الا صفر الذهب تال له اصفر واهم
 اسود بوى الايض الى اظلم على من عظم الشدة كانه ليل وايض فودى الاسوداى ست
 من البول والشدة والفودان جانب الراس حتى روى الى رقبته بعد ودرجى والارزق
 الى الشدة يد المداق الذي يفتري عينه من شدة المداق فيصير زرق وقيل هو الذي
 عينه زرق خلقة وجدا اقله مستقلا المدح العام وسر به المذكور من القلباني فاجاب
 لما الموت لا مقل هو الموت النجا وقيل هو الفقر وقيل هو المل لما فيه من حرمان الدم
 وقيل الموت الاحمر هو الشدة الذي فيه جده وشدة وصعوبة فكان البصر من
 من البول فيولد احمر او سودا وقيل الموت الاحمر ان يقتل الانسان بالسيف والموت
 الاسود ان يموت حتى يموت وقيل الموت الاسود العرق او الشرف والموت الايض
 ان يموت حيفا انه كذا في شرح المقامات وهو المراد هنا فيكون بؤريه في
 المختصر وجمع الالوان لمقتضى التورم لا يقتضى بان يكون في كل لون بؤريه كالتورم

لكنه سئل في الحركة الفاضلة للسكون انما عدل عن لفظ الحركة الى اتنا الفصل
 لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة لمفسدة والاولى الثانية اي قوله
 دعي على وعلى وزن فخرج النافه المنه واسمها عز من خزائمه جعلها السكاكى وعين
 تبارك الله قال السكاكى ومنه اي من القسم الاول المعنوي للمفارقة وجعل ان الاية
 المطابقة والثالث له من درجته تحت امره الثالث وهو المناسب حيث قال المناسب
 بين المعاني يتقسم الى قسمين القسم الاول المطابقة ويسمى البدع ايضا وهو في المعاني ضد
 التخصيص الاول في هذا القسم من يناسب المعاني والثاني المناسب
 في صحة التقييم وثالثه والثالث المناسب في ترتيب التفسير ولما
 الاقسام تناسيل يطلب من كتابه او من بعض شروح المفتاح الى غير ذلك
 اياها الى عدم احصاء المتأمله في الاربع المذكورة وحججها مقابلته الكثر من اربعة بالترتيب
 وعدد من مقابلته خمسة قوله السبي ازورهم وسواد الليل ليشنع الى داسي
 وبياض الصبح يبرى الى المعنى ازورهم بالليل وسواده يبرى الى بياض الصبح
 وانتم عنهم بالهزار وبياضه يبرى الى من يحرقنى على الانبياء لان الهزار غار مظلم
 والليل فتراد ساثر فبالازور يائس وسواد بياض الليل بالصبح ويشنع
 يبرى الى من غير حشوم مع سهوله النظم وتكبير المعافاة ولد ذلك عند الفصل
 بيت في التائله ورده المصنف بان اللام والتا فيها صلتا الفعلين من تمامها
 في تعريف التائله فبدا اخر قبل طاهر هذا الكلام انه لا يجب ان يكون في التائله شرط
 لكن اذا اعتبرنا احد الطرفين شرط وجب اعتبار رصده في الطرف الاخر فتراد السكاكى
 مثلا المطابقة بقوله تعالى فليضحكوا قليلا وليكوا كثيرا ولا شك انه مندرج عند
 في التائله ايضا على هذا التفسير اذ لم يجب فيها اعتبار الرط كما مر من ذلك يعلم ان التائله
 بين المطابقة والمقابلة في الاول لا حد لها كونها اخضر من المطابقة كاعتد المصنف

في منه الابل وقيل منه الراح في حال اغنيائها عند الطعن وحال استقامتها لا اغني
 اصلا وفي حال ما لان الوتر ينقطع ثم يمسهم وقد يكون بين اربعة قول بعضهم
 هو ان شعور وفي شرح العلامة زيان وهي اربعة الجود مع الاربعة المذكورة فكل هذا القول
 من قبل الجمع بين اربعة بل من قبل الجمع بين خمسة من جهة الاربعة الفعنة في الرواية
 احد من قول الراوي عن فلان عن فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم وجب ان يوصف بالحكم
 الخ يحصل كلام الانبياء حيث قال وجب ان يوصف بالحكم ايضا لان الحكم من وضع النبي
 مكانه والله تعالى لا يتبدل كذا لا انه قد يخفى وجه الحكم في بعض افعاله فتقوم الفعنة
 خارج عن الحكم فكان الوصف بالحكم اخصر وهو ان شئنا اخرا الكلام لدفع الاغراض
 ومن ابيام الناسيب بيت السقط في قصيد مطعها لم حرم سوا النوال فلم يطوا بظلم
 ما حل بنبته الخطر حوت لم ان تروا قباعدوا وان لا منطوا بالارض فطوا ما رزاهما ما سار
 معالون عن عور النواق ليخطوا بنا زله سقط العقيق قبل دعا ومع الكندي البدر السقط
 يحيل عن الرهط اللغوي عان اما عن عقيق ما يليها رهط الارطاب منه اهل البر الايلي
 والخطيع بالهامة وهو خطيع ينسب اليه الراح الخطيع يقال سقط للدار سقط
 بضم العين وكسرهما شطو شطوطا بعدت والسقط ينقطع الهل والميت والسير
 وكل واحد عقيق والكندي مراد القيس والرهط الاول جله يشق فيه الازار ويزر
 الاما والخيفر كانوا الجاهلية يلبسون عرا والنساء في رهاط والرهط الثاني الدم
 والعشيرة والقالة الناعمة ومعنى الانات ان النساء عرسنهم عن قوم كلدوا النوال
 اي العطا فلهذا لولا بالتلف لعمهم ومعهم وانما سرور لكم السمحة وقول
 رحت فرهم ودينوزارهم فتباعدوا وشطوا بالزار وانهم يافرون احيانا نحو البر
 وتارة نحو ان يمتنعون عن البلاد الغابرة بالوارق ليعودوا اليها وانهم سرور
 نحو البر وانهم يامراه نازله سقط العقيق مثل هذه المراء دعا السقط ادع امركا

النيس

النيس اي انكاهم كرايم الجيب لما وقف بسقط وقد طعن عنه الجيب وهذه المراء
 النازله بسقط العقيق شبيهة في الحسن ومعنى القلوب خمسة الكندي التي لا اجل
 بسقط اللوى لم يتولد يحل ويكره هذه الفاء عن ان يفسر الرهط الذي يلبسه الاما
 وان ساطي المنة يريد ان مراكب هذه الخمسة سمان دول سائمة وايضا
 انه ومنه اول اربعة حالها حسنا وثانيا بكم قبالها نسا وحوزان يكون القين
 انها كريد لها من حذرها فلا يسها رتعة فخره وهي من اربعة عقيق وعشيرة في الكرم
 عشيرة واجل رهط هذا وقد ورد السكاكي بيت السقط منا لا لعماء النظر
 والاشبه ان يورد مثالا لما يحق كفعلة الخارج واما ما يسميه بعضهم مثل القفر
 كلام الانبياء واما كلبعضه وهو قول عن ان يفتوا الكروان سملوا اندوان لولا
 فضك اركا لكان الاندام والفضك موضع الشدة وقوله ابرز دون ما حصل
 اصبروا حكم واحلم واصبروا غرام من قول اخضع وقل اسع ومراغع واراد بالبعير صاحب
 المصباح قوله هو مطع الاشجاع الخ مطيع الاشجاع اي يثله في خاطره ويصغره
 موافقها من طعت الدنيا راو الدوم اذا ضربته على الطابع وهو الختم بجوامع لفظ
 اي مستحسنه وفضيحة وبيع على الاسماع اي يبيعها وسد ما يجرها وسها ما عن
 العامي بوعظه احلته من غير حرم البيت في قوله فليس الذي طلبه مجلد
 النقات من الخيبة الى الخطاب كان الشاعر من شدايد مجاز حبيبة وتواسع حزان
 تركها اصلته ومعصايب فتداز كالمثمة وعدم التفتات اليه وترك النظر الى الثياب
 كده بنا والفراق واحتراته بحرقه لا ستيناف وحدث نفسه كان محسبا بمسألة
 ورمز روصفها من كل دهمته وشده ضربة كانه راي حسنة بعد اعانه
 عن الحسنة فسكنها اوله فقال احلته من غير حرم وحرمت بلا سبب يوم القاء
 كلامي ثم حصل له بعد افاقة ما فرأى اسباب حاله في قلبه كانه حاضره فغب

عنه

عينه فالتفت الثقات خطاب فقال فليس الذي ملته بحلل فارسلوا الخ
اي اذوا عارضه لتولم ان تقولوا صبغنا الله بالامان صبغته ولم يصنع صبغتم او
صبغنا الله صبغته التي هي فطرته التي فطر الناس عليها وهي طية الانسان كان الصنع
حله المصوغ او هذا ان الله صديقه او ارمدا محته او طهر قلوبنا بالامان بطهر وبعده
صبغه لطهور انهم عليهم ظهور الصبغ على المصوغ اذ لا دخله قلوبهم مدخل الصبغ في الرب
كافي تولم يجل من العز والنزوان اصل المنزل ان محي الا الحسن طعنه ربيعة الاسدي
في الحرب طعنه في حبه فمن حوله حتى ملته اراته وكان يكرها في هارجل وكاتبات
خلق واوراك فقال لها ما مع الكفل فقالت نعم عاقليل وقال كيف يصيكم قتالت
لامس فرحى ولا ميت فشمى وكان ذلك سمعه محرقا اما والله ان قدرت لا قدمك
قبل لم قال لها نادى السيف هل مله يدى فتادلته ودا هي لا تملكه فقال ايها
امر ياو الخير لو استطيعه وقد حيل بين العبد والنزوان وشله قوله لمي قول
البحري والضمير وما وما الا حشر بعني الحى وهو مؤنه حيث يقال وقت
حرب قال المازى في تصغيرها حرب بلاها لاما سبق الى الومر على شمع
التيان حيث قال راجح بين نى التاهى ولجاح الهوى في الشرط وبين الاقتاحه
ولجاح البحر وعبار الخلق الى محله حيث قال والمعنى هو ان راجح بين معنييه
الشرط ويكنز توجيه كلامه بان مراده بالشرط مجموع الشرط والجزا بدليل قوله فيما بعد
ناوح بين معنى الشرط والجزا وفي بعض النسخ اخراج الى الواشى بالتذكير قبل هو الصواب
رواه ودراه وقيله كالنرايا علق في حبه وفي غيره النعوى وفي خلد
التر وفي شرح البيان ان في قوله ملح في الهوى وقوله ملح بها البحر قلما لان اللجاج
الماشوق المشوق لان المشوق فيه ومن المشوق في البحر لان البحر المشوق
قوله فانه لعد الدهر لا بل لا مله كله ان التبرم فيها احدى عشر لعداف

معصوم الهوى مشدود الف مثلها تنون وله سور وان بكسر الهمزة والتا لا تنون
وان كبرى وان كد وان مويه وغيره ونونه وقد تبع منه فقال اذ وقته وقد تبع
اف كويل او العراله عطف على اسم كان في البيت السابق وهو كان كانون
امد من ملبسه لشر تنوزا نواعا من الحلل الكانوز قل الثور وقيل الكانوز
اسم من اسما شهور السن بالبراييه وهو الانسب كبيت السقط في ارض
مطلعها معالى اللوى من شغل اليوم اطلاق وقد مر في بعض نسخ السقط
هل لا غنى لا كرى من كرى المراد بعض وقيله سيطلبنى رزقى الذي لو طلبة
لما زاد الدنيا حظوظ واقبال من صن العطن العطن المساح حول المورد
وفي كان اخر مساح وماوى اى من المعنوى الاستخدام يروى بالمعنيين
حد من الشى قطعته ومنه سيف محم وقد قطع منها الضمير عما هو حقه وروى
بالخا المله والاله العجه من حديثاى قطعت ايضا وروى بالخا العجه والاله المله
من حديث الشجر اخذه كما جعل المعنى الذي لم يرد او لا يابى في الذكر المعنى المراد
فروا الى الضمير وهذا معنى لطيف مسلكه قيل في توجيهه لا غنى على كيان
وقوع لشر من لطف مفصل ومحل لا يقتضى لطف مسلكه عساه هدى الى المعنى الا
الثقات الذي نعت الامور ونجت عنها والمحدث من علم ايمان الذي يعيبها
بالحدث كأنه حدث بالامور عن عساه بل لا بد هناك من ارفوا ركن في ربها
ذكرها فتأمل ما اورد السارج من المثال بل هو بهذه النزله من الدقة والطلاقة
ما انظر واطبع سليم يحكم بذلك واما الاية الكريمة فنه دقة وجه التعليل والطلاقة
المناسبة الاسرى ان تعليل الامور بما عاده العده باكال العده فيه اشار الى ان
المطلوب يتدرج الايمان واحب ولما كان المطلوب اذ لا صوم ايام مخصوصه
بعده معينه فخرقات خصوصية الانام بنا على التقدير ابر عابه العده حقق

الفوائد الكلية وتحصيلها لا يتقدرا الا مكان وفي ذلك لطائف لم يبلغه ويظهر منه ان لا معنى
 للتعليل في حال عدمه في الاداة فلا يكون قوله وتكلموا على الامور واعاها العبد شاملا لادراك
 بصوم الشهر كما وجهه بعض الناس على ما سياتي وان جعل قوله تعالى وتكلموا والله مستغنى
 عن غيره كما ينبغي في توجيه عبارة الكشاف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعليل
 القضاء وذلك يحتاج الى دقة نظر وان كل واحد من العليين الاخرين يمكن ان يات بها مقام
 محب الظاهر وبالنسبة الصادق فكشف ان الشكر اولى بنوعه من غير ان يكون الشكر على
 على الهداية انسب بتعليم كيفية القضاء ولا بد من عليا من اورد الشارح في الجواب
 وقوع التبرير من غير نظر الى اشتراطه على كونه لطيف المسلك وفي المختصر ومن
 غير اللطف والشكر ان يذكر مستعدا وان اذكر ثم يذكر في نفسه واحد ما يكون لكل من احاد
 كل من المتعددين كما تقول الراح والحب والعدل والظلم قد سدر اياها ما كان يتو
 وفتح من طهرها ما كان مسدودا يعني حله ما ذكر من امثال هذه بصوم الشهر يعني
 امر الشاهد بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وامر المخلص واعاها على ما افطر
 بقوله فعد اي حليلكم عد ما افطرتم ورفض بالافطار بقوله يريد الله بكم اليسر
 فتوله لتكلموا العبد على الخ يعني انما امر واعاها العبد بعد اجاب صوم رمضان فانظر
 بسبب السفا والرض لتكلموا العبد اي عدم ما افطرتم من الايام وانما علمت من
 كيفية شرعية القضاء والخروج عن عبادة الفطر لتكلموا الله على ما سلكه وارشدكم
 على طريقته متابعا او غير متتابع وانما رخصتم في الافطار لشكركم وعلية انك
 الخ يعني ذكرنا الله في الفعل المعلن بانه اشيا امثالها بالصوم وامر المخلص
 له واعاها على ما افطر والرحيم في اباحه الفطر وذكرنا البشري في ذكر المعلن ايضا
 ثلثة اشيا تكمل العبد وتكلموا الله والشكر وجعل يسر في مطابق لكنه حيث ذكرنا
 الشهر بالصوم ولم يجعل شيئا من العمل نيا راجعا اليه وذكرنا البشر تكلموا به سبحانه وجعله

بذكر
 بتعليم

على تعليم القضاء وهو غير مذكور وقد يقال ان قوله وتكلموا على الامر
 واعاها العبد شامل الخ هذا الجواب لصاحب الكشاف حيث قال قوله على الامر واعاها
 العبد يعني بالاداء والقضاء ليستقيم قوله او لا شرع ذلك هو بانواعه الى
 الفساد وانما كانت هذه الامور مفيدة عظيمة لان الشياطين داع الى اتباع الهوى
 والفراغ مما اشغوا من الزنا والحدود اسباب يتوصل بها اليه كما ان الجملة
 كانت غاية في الفساد ومعنى البيت ان الشياطين الذي هو زمان استبداد الهوى
 الشهوانية والمصيبة والفراغ الذي هو عدم الاستغفار بالانابة المانعة عن متابعه
 الهوى الزاجر عن داعي الهوى والجملة التي تم بتامدها اهل الفساد والهوى
 ومقدر على تحصيل الراد والتي لها منفسد عظم للهوى تدعو الى طرف
 النبي المادل للهدى اي قوله الوطواط هو الامام رشيد الدين العجاج
 الوطواط الحناش وقيل للحطاف قال ابو عبيد هذا شبه القولين عندي بالصواب
 والوطواط الرجل الضيف الحنان قال ولا اداة سمي به الاتشيه بالظاير
 وقد اعلمه السكاكي اشار الى اعتراف من المصنف رحمه الله حيث قال وهذا يقتضي
 ان يكون التقييم اعم من اللطف والنشر وهو ظاهر قلت لام التصادق الخ
 وايضا يتبين المقصود وان كان مقتضا ومن دليل يعين خبر كل منها اذ الربط على الحذف
 متعين لان يكون من اللغو وكذا السمع متعين لان يكون خبر اللغو ولا يحضر اضافته
 بالكل منها على التمييز في اسم الاشارة ليحقق التمييز لا يكون من اللغو والنشر
 للروح وهو سيف الدولة اي الهدى وكان يفرد الروم فانفق ازغ الروم
 فني وقتل ولم ينفع بلدهم فقال النبي هذه العقيدة وذكر صاحب المفتاح في
 هذا البيت قوله الدهر يمتد بالخ اي الدهر بعد رايك حيث لم يقتض فتح بلاد الروم
 بالكلية ولا يظهرها من اللغو والفساد ولا اظها رنعا بسلام والرهاد والسبب

منتظرون ان يقتلهم سريعا ويقتلهم جميعا اعلا للدين القويم والشرع المستقيم وارضهم
 مصطاف ومشيخ اي موضع اقامه بالصيف والرياح يملها متى تشاء وتنتهي وعلم فيها
 على ما يحب وترضى فكون بسبي ما تكرر من الحراير والامام واللعن ما ولد داس الانبا
 وللنهب ما جوا من الاموال والامران بالنار ما زر عواد ورضى متعلق بفاد في البيت
 السابق وهو قوله في الدعاب اقضى شربها نيل على السكهم وادنى سمرها سريخ
 لا يقتضي له سداه عن تلك كالتيت ليس له رى ولا سبع حتى اقام الخ العاب جمع مع
 وهو بين التلخيص لا اربين من الجمل والسرع مصدر بمعنى السرعة مقتضى لا ينع
 كقول العرب ما اقام نير البير اسم جبل كنه والثامه من مبداء فيه كاستنفر
 باعتبار الانتهاء فذلك يقتضي باعتبار الاندفاع قبل عليه ان خلوه كل نحو في الجنة
 انها تصور بعد دخوله فيها فلا يصلح استنفات الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من
 زمان ودخول غيرهم فيها فامواب ان يقال الاستنفات الاول محمول على ما تقدم من انفسان
 المؤمنين لا بخلافه في الثاني واما الثاني محمول على ان اصل الجنة لم فيها سوى نعيمها ما هو الك
 واجل وهو رضوان الله ولنا وعوجل لعل ان بعض منهم يخرج منها ولدفع هذا المعنى على
 قياس ما زيد بالاول عقب مقوله عطاء غير محدود ولا يقال ما ذكره موصفا اختلا لا في
 نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حل عليه الاستثناء الاول مع انها سياها
 واحدا لا ينفك الاول محمول على الظاهر وقد عدل الثاني عنه لقرينه واضحة كذا في الاسكال
 ولا اختلال سأل طلب حتى بالفتى ومناجى قال الواحد يلداد بالفتى نفسه
 وبالمشاخ قومه والاشام وضع الشام على الغم والانتفاخ الحرب وكان لا كثر حاله
 العرب وقيل هو ان تحيط في العامة على الحسك من الطون الايسر وتند
 الطرق لا بين وانا قد دم دكر الانا الخ نفى منها توجيه اياها بعض العباد
 والظاهر خلافه وبيان ما يقتضيه وهو ان وجه العطف باو مع ان العطف في السابق

بالواو ان الذي مر ان يقال وروح من ينسا الدكور والامات اجرا للكلام على سبيل التيسر
 والاخرى وعدل عنه الى الغيبة المراجع الى زينا في الجملتين السابقتين وهو الظاهر ان
 احدهما تبيين على ما به بهيه ونكتة سرية على عدم لزوم المنية ورماء الاصل لم يعط
 بالواو نفسا لمن ولزم ان يكون لكل واحد منها مع الانات فقط والدكور فقط دكور
 وانات معا ولو عطف في المسابرة والاخرى باو فسد ايضا الا ترى انه لو قيل ادبها
 ينسا الدكور لدل في الذي هو على المناقاة من البتة وان الواقع احدهما لا كذا
 وليس مراد وانا الراد وتوقع كل منها حسب المنية فالاولى بالغياب للمطابقة والاخرى
 بالغياب للمطابقة والحاصل ان هذه الاقسام اذا نسبت للمطابقة واحدة كانت
 متعاقبة واذا نسبت الى طوائف مختلفة بينها توافق في الوقوع وانتهى الى التوفيق
 ولما كان المنسوب اليه المعنوي له والتسم في الجملة الثانية مخالفا للمنسوب اليه
 في الجملتين السابقتين فزود اتحاد الغيبة بالرجوع اليه عطفت باو تبيينها في الثاني
 فلمعنى اذ يروى بهم بل الانات فقط والدكور فقط دكورا وانا ما مع ان شاذ ذلك
 يراد به انما شذاتها جمع شذوق وهو جانب الغم وبهذا يستطاع قيل رد على المحال
 حيث قال ولعل نظيره انه من باب الالفاظ من التكلم الى الغيبة لازم انما السامع
 من كرم هو نفسه ورد بان الالفاظ لانها في الجملتين السابقتين مع ان التكلم نفسه
 من دانه ومجملها شخص اخر من مخاطبه والعض اما توجيهها كما هي بيت امرى القيس تطاول
 ليلا لا تد الى اخر الايات واما نصي كافي قوله الاطباء اقول لما اذا اجننا وجاشت
 مكانك تجدي او مسترحي فانه حين اراد ان يوطن نفسه على احوال المذكور حرد ما مخاطبا
 لها فحيث يقال جشاش نفسي اذا هفتت اليك وطاشت مطرب هذا وما قيل
 المقصود من الالفاظ المتوهم عند الجمهور ان معنى واحد في صبور متعاقبة
 استجلا بالشطاط السامع له واستدرا لاصنافه اليه المقصود من التجرد بالبالغة

به
 ع

في كون الشيء موصوف بصفة وبلوغه النهاية فيها بان شرع منه شيء آخر موصوف بتلك الصفة
فبني الالفاظ على ملاحظة الحاد والغنى وبني التجريد على اعتبار التفاضل والاعتدال
يتصور اجتماعهما معاً فمعموماً يمكن حل الكلام على كل واحد منهما بدلالة الآخر واما انما
مقصود ان يحا فلا مثلاً اذ اعبر المتكلم عن نفسه بطريق الخطاب او الغيبة فلم يكن
هناك وصف يتقصد المبالغة في انصافه به لم يكن ذلك تجريداً اصلاً وان كان هناك
وصف يحتمل المقام المبالغة فيه فانما لا يشرع من نفسه شخصاً اخر موصوفاً به فهو تجريد
وليس من الالفاظ في شيء وان لم يتزع بل قصد مجرد الافتتان في التعبير عن نفسه
كان الالفاظ عند الجمهور او على مذهب السكاكي وكلام الفتح في بيان الالفاظ
فانما مقام المصاب لاول على انه تجريد ايضاً فيجتمعا لان معنى كلامه انه ان نفسه
مقام المصاب لانه جرد منها مصاباً اخر ليكون تجريداً فادرك في اطلاق لفظ الخطاب
على المتكلم وبيان التلوة الحاصلة بالالفاظ في هذا الموضع ففي قوله تعالى انك لا تعلم
على الالفاظ ابهام الخطاب وملاحظة ان المراد به نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة
في انصافه بالمحموسه بطريق انتزاع محذور اخر فيه وان حل على التجريد كان فيه دعوى
الخطاب واظهار ان المراد به مغاير للمتكلم منتزع منه مبالغة في انصافه بالمحموسه بطريق
الانتزاع فغير وارد على الشارح لان قوله ورد في مثل عن الخصال لانه مرص عنه على انه
لا يبعد ان يقال باجتماع التجريد والالفاظ باعتبار ان ليس فيه التباين حقيقة
بل اتحاد وانما التباين ادعائى فغلب الالفاظ نظر الاتحاد حقيقة وتجريد نظر الالفاظ
الادعاء وراه الصانع صورتين مختلفتين من باب البلاغة وقد خفي هذا على بعضهم
يريد به الخيال حينئذ وان الشاعر انما خاطب نفسه لم يكن تجريداً وانما خاطب
فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن المدح ليس يحتمل لانه لا يشرع في الكلام
الحمل لكنه ليس بها بكونها فانما هي ليس بخيال لانه اذا نفي عنه الشرب بكلف الحمل الخ

قيل مقصود الشاعر وصف المدح بنفي الخجل واثبات الجود وقد نفي عنه الشرب بكلف الخجل
ولا شك انه يشرع بكلفه ولا يكون خجلاً لان كونه محلاً يستلزم شربه بكلف الحمل
فكنى بنفي اللازم ومنهم من نفي الحمل عنه كونه جواداً بحسب اقتضا المقام وهذا القدر
يتم المقصود ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن كلف الحمل كناية عن اثبات الشرب له
بكلف كرم منتزع منه مغاير له او كما يكون تجريداً بل هو تطويل للمساهمة للاعتدال
ويوجد ما ذكرناه انك اذا قلت يا من يشرع بكلف كرم ينياد منه انه يشرع
بكلفه فهو كرم لانه يشرع بكلف كرم اخر منتزع منه وان كان مختلفاً للكلام فظهر
ان كونه كناية عن كون المدح غير خجل لا جامع كونه تجريداً بغير كونه كناية
عن اثبات شربه بكلف كرم منتزع عنه مجامعة والمفروق قطع ما ادعاه ذلك
البعض واما قوله وانه وان كان الخطاب لنفسه الخ فاني اريد على ان كان مراد
بادركم توجيه ما في الخطاب واما اذا اريد به وده فلا وانت تعرف انك اذا قلت
يا من يشرع بكلف كرم فوضع المطر موضع الضرب ينياد الى الغنى انه يشرع بكلف كرم
وليس في الواقع انه يشرع بكلف كرم وليس في الواقع انه يشرع بكلف كرم فيكون حمل
على التجريد سبباً في مقام المبالغة وهو مقام المدح انسيب وح لا يبعد ان يتقدم
قصد الى الكناية بنفي الشرب عن كلف الخجل عن شربه بكلف الكرم الى التجريد فقامل
فانه دقيق ودع مره اسم مراد لان حرك الكلام ما خرج بخرج الحق وان
المبالغة لا كما دتاني الا من ضعيف قد عجز عن الاصح فعد اليها كناية من التوبيخ
ورما اطلت العاني واخرجها الى حد الاستعاضة واوقعت قائله في الكرم كافي قوله
من قال ليس شرب الكايت الا في المطر وما من جوار في سحر عاليت سالت
للغنى ناعيات في تصاعيف الورد بيرات الكاس من مطلق سالت الراح من فاق الشرب
عضد الدرة واي ركة ملك الاملاك غلاب العدر روي ان هذا القائل لم يخرج بعد

هذا القول وكان لا ينطق لسانه الا بقوله ما اعني عنى ما لي ذلك عنى سلفا فيه قوله لا في
الطريق جازع عن كان باضرا لروضة الرطبية والكفر في بلاد النذر ان كيسان وان
جمع الكيس يكون الى الكفاية والحق بالغم والسكون المآة ولهذا استدلوا بالثبوت
على حسان ان غاية في ترك البالغ به اراد جمع الكفر وترك تقيده وقت الغرض والعدل
من الغطر الى السيلان والفيضان وعمل اللعان لما الاشراف في طلق واحد الى شرط
واحد يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي سوطا او سوطين ادعى ان جاره لا
يميل عنه الى جانب الخ لم يثقتا الساعى ما الله صدر البيت من مقدار ما هو عليه وقوله
من الاصان لما الحار عن شفعه بقوله وتبعه الكرامة المتعق من الزيادة في كرم الاصل
ما يستبعد الفعل لما خذ منه ما برتدع به من حل اول الكلام على الجوز لم يبق فيه
حتى تم بقوله صنف ما لا فيقضى غايه ما يمكن من المدح برعاية الجار وعليه بيت
السنط في قصيده ستهل اعز وضا التدمر كسفت طالا ومن عند الطلام طلبت الا
والك من الايات ما ادخل فيما يقرب الى الصمد من لفظ يكاد منها يكاد تقيده من عرام
ممكن في قلوبهم الب لا تنكاد سيوفه من غير حمل عدالى رقابهم انسلالا
يكاد سوابق حله عنى عن لا قدر هو تاد ابتداء الا الوضض من السرير مع والكل
جمع القلوب وهي النافذة النفس والقتل جمع قلوب وكان اصل قسبي هو قوس يدوم
اللام فصار قسوا على الواو يا وكسر الالف فصار قسا والسوابق جمع الساب
صفة الحمل يعنى ان سوابق المدوح لم يقم مقامه وانا لته مراده حتى كان انفا
الاقدار وقا من مقامها في صاه ما ريد صابته وابدال عدو بينا لبحاه
ينجم اذا امرته والصبر في شجاعا يد الى البرق في البيت السابق وهو قوله
سرى برق المر بعد وعن قات رانه صفت الكلالا بعد ومن بعد طابته
من الليل والمر مره النعان بله بالشام وبرانه موضع معين يتولد كالمع البرق

من غوا المر ما حاد كرسوا وعمما بالمره والكاه حتى حزن اذ اسوا بلب
واصحاب وزاد البرق النجم والتشويق حتى كاد ان يحزن الرجال ادعى ان
القيار الرتفع من سلك المحل لا قوله تكثر ان بر عليها تملك الجيا دايما الى اجل
الضيق ينبغي المباد وقيل هو خطاب لوارثاتها الخطاب الركوب والسير
في تلك القبار والحمل الحسر ابراه بكلمه لودلاله على الغرض وفي المختصر
ومن لطيف العلامه في شرح الفتح العشر القبار وادسع فيه العز والطف من
ما سمعت ان بعض البغايين كان يسوق بغله في سوق بغداد وكان عدوله دار القفا
عاصرا فخرطت البغلة فتال البغال على ما موداهم بلحيه العدل كبر العيز
يعنى احد سقى الوقف قال بعض الطر على النور افع العشر من المولى طاهر من هذا
التبيل ما وقع في قصيده علاه كصبح يدعى الوري ملكا ورما نحو اعن هذا ملكا
وما ناسب هذا التام ان بعض اصحابي من الغالب على اجتهاد اماله الحركات نحو الفتح
اماى كتاب فقلت من سوتنا لولا انهم فتح العيز ففعل الحاضرون فنظروا الى المتوف
سبب فحكم المسترشد بطريق الصواب برمت اليه بعض المنز وضم العيز فنظروا
للمفود واستطون ذلك الحاضرون والايه ليست كذلك لا تقعد والايه
ليس قطع الاستلام للفساد ولكن تقرير الرهان على وجه يكون لايه حجه قطعية وقد
اشار اليه في شرح المقاصد وقرناه على ما ينبغي في حواشي شرح العقائد فليطلب
ويمكن رده الى القياس الاستثنائي وعلى هذا يكون قوله فلم يرهم الخ اشار
رفع اليه والتمس الاول من القياس الاستثنائي مطروحه اشير اليها برفع العالي
وما ورد على صوره القياس الاقتران الاية الاولى من القياس هو الشكل الاول
وكبرى القياس والايه الثانيه هو الشكل الثاني وكبرى القياس ايضا مطروحه
بان ينظر نظرا يشتمل على الحف ودقه ولا يكون بوانا لما في نفس الامر

كقول اي هاني ولولم يصافح رجلها صفحا ترى لما كنت ادرى علمه للشمس وكقول
 ولولا ساس الاصرن صرد لها لما صبح عندي وضعه في اليتيم اذ لو كانت علمها هي
 المذكور لكات المذكور علمه حقيقة قيل لا يلزم من ظهور العلم في الماده ان يكون علمه
 اي موافقه لما في نفس الامر كما صرح به ذلك اذ لو كانت من المهنودات الكاديه فالاول ان
 يدعى بفوات الاعتبار اللطيف اذ لا دقة مع الظن وان كان مع ذلك علمه حقيقته
 فانت القيد الاخر ايضا والحق هو النفي والجمع صان لكل ومبال وقد صرح عليه بالمر
 اي اعطاء مخرج واحد غير محقق وقال ما كان ضحك لو وصحت ورهاس الفم هو
 المعط المحقق كقوله هذا البيت للصنف وقد وجه بيتا فارسا في هذا المعنى
 فوجه قال في الايضاح واما الرابع فكيف يثبت في رسي رحمه وذلك البيت هو كبري
 غم حوزا صبيش كمن يمدى ريسان اذ مكر من اتفقوا في هذا النطاق في الصحاح
 النطاق شفه بلسانها الرأه ونشد وسطا ثم رسل الامل على الاسفل الى الركبه والاسفل
 محرم على الارض ليس لها حرم ولا شفق وهو الموضع التسع من السراويل ولا ساقان وقد
 انتظمت الرأه ليست النطاق وانتظر الرجل اي ليس المنطق وهو كل ما سددت
 وسطك والمنطق معروفه اسم لها فامر يقول منه زحفت الرجل فتلق نقلا
 مرتين مر اشرا رايها بتوله لان حدثت نطق الجوزا اشهر من ان يكون الجوزا اخر
 اشرا رايها بتوله لان الصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك حيث قال فان زنه الجوزا
 حدثه متمنه صرح بان المتعديه الجوزا حدثه دون انتاع منه الانتاق
 في البيت الذي قبله وهو قول ربي شفع البيت الذي جمع ربه وهي مثل الرشح
 من الارض شفعت من الشناعه لا بمعنى الضم والمزن هو السحاب الابيض والسحاب
 يطبق على الواحد والجمع والراد في البيت الجمع ومعت عينه سالت دموعه وقاله
 والدمع اذا سكن حادها اي امطر الجود وقوله معنى سالت الرجز الرجز الحاصل

لانه بيان للمعنى الموضوع له وقد دفع ما يوهم انه بيان لما وضع له طلالا طال البيت
 الطال رسم الدار والنقد بالتحريك متاع البيت المنقود بعضه فوق بعض والنقد البهر
 شفعه علمه متاع البيت وهذا البيت بشير اخ اراد بالبيت المتاربه متارل
 قوله فسر هذا البيت قوله قال السحاب بالمر البيت وفي قوله وفي بعض النسخ
 من الديوان قوله الا ان صدرى من عراى للاقع البيت اي هذا البيت مثله قوله
 لار السحاب الفردون قوله ربي شفعت روح الصبا بنسيم العزاء الصبر
 والبلاغ جمع البلغ وهو الابيض النضر الذي لا شيء يقال ينزل بلقع بغير ما اذا
 كان نفا فان كان اسما قلت انتهينا الى بلقع والمعنى الا ان صدرى من اجل احاط
 بالصبر شبيه بالدمار الحاد في المعنى التي ساقى اليها بار البلاغ وعنده
 مضاف الى الجمله اعني ساقى اليها بار البلاغ وهو الذي كلنته اصابه كلب
 ولادوا له اخع اي اتع واكثر تاثيرا على الجمع في اي امر وفي طريقتة قول الحاسي
 وهو قول ابن البرج التام بن حنبل قصيده مظهر ادى الخلاه بعد اى خمس حجر
 في خباهم جناس البيض الوجوه بن سنان لو انك ستفيهم احنا والبناجع بان
 والاساء جمع الاسي وهذا الجمع يخفى بالعتل والاسي ممدادى الخرافات والكلم بالمرح
 وهذا مثل لسند الاموال واضطراب الاحوال والمعنى اذا تناقشت الامور وجه
 الصدور ما اجتمعت فيها فانهم لا يتوفا سلطتهم وغنمهم وهم ملوك نفى وباهم شفا من الكلب
 النظر في هذه التسميه على الاعم الاعلى وذلك للشم وقوعه في المدح والاثم
 الجامع المتداول لكل فلا حوزا كيد الكنى ما يشبه تقيضه ولذا قال اخرا ولم يكد
 الشى ما يشبه تقيضه وهو زبانه توضيح اي قوله على تقدير كونه منه زبانه
 توضيح المنقود لان كون اناتنى من المعنى على تقدير كونه فلولا السف من المعنى
 معلوم من بناتنى منه على النظم المذكور وهو قوله ان كان فلولا السفعت قيل ان
 الظاهر ان قوله ان كان فلولا السفعت اساسا لما ادان هو كما قال اي الشاعر

الكلب

اوفهم عسا ان كان لفلول السيف عسا وقوله فاست على صيغة الماضي بلام من المصنف
 مشعر على ما ذكر من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعاً مساعياً على الشرط المذكور جزالة
 كما يوجه فانه ركيك جدا لفظا ومعنى وح فلا بد من قوله على تقدير كونه منه ويكران
 يقال ليس مراد الشاعر بقوله من ساءه على الشرط انه جزالة للشرط بل مراد الشاعر
 بنوع الشرط والمعنى ان كان فلول السيف عسا قد ودخوله في حصة العيب
 في انسا الشاعر ضا منه وح يقيم من تفرقة على الشرط انه على تقدير كونه منه
 فيكون قوله على تقدير كونه ربا له توضيح المقصود لانك قد علمت ان من جهة
 المعنى يتغير المطلوب وهو انبات التي من العيب بالمرح بين ان كان فلول ذلك عسا
 وهو مح والمطلوب بالمرح محسوب العيب في السيف مح مستفيض وهو علم العيب
 يعني يوقع في وجه السامع ان يقاتل ان ينطق بما بعدها انما هي بعدها اخرى
 التكلم ما قبله فتكون من جهة الدم ناسا يريد التكلم انسا مح حتى يحصل بينهم شي
 من الدم وهو العيب فاذاب لدها صفة مدح بالمدح لكونه مدحا على مدح
 مع الاستعار بان لم يجد فيه شيئا من صفة الدم حتى يعسرنا فاضطر افرار لما ان
 مستثنى صفة مدح مع ما فيه من نوع حلاه وهي الخدعة باللسان فيحتمل ان
 يكون من الضرب الاول قتل الظاهرة من الضرب الاول فان قد رد دخول الدم
 في اللغو فتداعتب جبتا كيد والافلم يعتبر الاجه واحد وذلك جار في جميع
 انما الضرب الاول ولا يصير ذلك من الضرب الثاني الذي لا يكره فيكون
 اعتبار جهة واحدة للتأكيد وان كان ثله في ملاحظ جهة واحدة للتأكيد ولعله
 اراد بكونه من الضرب الثاني هذه المأله فقط ويحتمل وجه آخر من كلام
 المصنف في الايضاح الا انه صرف فيه نوع من التغير بالقديم والتأخر وكلام الايضاح
 واما قوله تعالى لا يسمون فيها لغوا ولا تأتينا الا قيدا حلا ماسلاما فيحصل الوجهين واما قوله
 لا يسمون فيها لغوا الاسلاما فيحصلها ويحتمل وجه ثالث وهو ان يكون الاستثناء من

تصلا لان معنى السلام هو الدعا بالسلامة وادخل الجنة عن الدعا بالسلامة اعتنا
 فكان محامد من قبيل اللغو فصول العلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فالاولان
 استثناء من قوله يدل على قريش اي لكوننا استثناء منقطعاً وفي انبات صفة
 مدح لشيء وتعيينها باداة الاستثناء فيها صفة مدح اخرى له حيث ذكر ادلا صفة مدح
 بقوله هو البدر لم عقبها بصفة مدح اخرى بقوله بعد اداه الاستثناء انه الحر افرار
 اي متمسكاً بصفة مدح اخرى بقوله بعد اداه الاستثناء انه الضرع لم استدر كل
 بصفة مدح اخرى بقوله لكنه الوجه والاستدراك في هذا الباب بالاستثناء
 اي بالبيت وحيث ان قيل فيه وجه لفرعها وما هو انه لم يجر ما يستلزم الاعار
 ولم يثبت لما المراد الذي هو اعراض الانبياء عن الكرام حتى يتغلب الدنيا على ما فيه دلاله
 على كمال النجاسة وبها في الخراء قال الواحد في هذا المدح احسن ما مدح به ملك
 فن قال مبتدأ جرح فمدهس والقابل صاحب الصباح والاعراض المصنف في الايضاح
 وقد حاسب بان تصود ان اي بالادب مدح المرر وتعيينه بالوزان في هذا الاعتبار
 يكون سكوى الزمان فيه مدحه بالعصر ناسا قوله ان عرو هو عبد الله بن
 عبد الله بن بعض الوزراء وهو ابن سليمان الوزير لما استورد اي دهر الاساق
 الانجازة فضا حاداً محتاج ونفاك منصوب بفعل مضمر فيه الظاهر والمعنى
 اي الدهر احار ما في نفوسنا من الحطاطات واخر طاطيات في قوم يحرم ويكرهم معلل
 الدهر لم فيها ما ابتدأت من العز واترك امرنا فان امرهم مهم والمهم مقدم اذ انتم
 الام ابن سناء مضم التوزع بالبا الموصد والثالث الشاء من فوق ولا
 بد لي من جملة معنى كراجل الصبر على هجران الحبيب واعلم وقد بلغ السيل الخيام فلا بد
 من ارضاع ثوب الحلم واودعه عند خليل وابلس بنوب جمل في طلب وصاله
 وحصيله فمن اي من ثقل اعل اي حبل صلح لا ز اودع منه حلى واضعه عنده

وادبها حتى استردت حصول المطلوب وتكلم في الجليل المومنانه ادخ في قوله اي انتم العجم
 لاكنه جليها حتى كفى من انك اي من العجم يكونه جليها بالاستفهام اي الاستعلام عن وجود خليل صبح
 لا ماعده صلبه وهم العجم بكنى يكونه جليها الشكوى عن الزمان لتغير حال الاحوال والحلال
 والحلال واشتغالها من الامانه الى الهمايه حجب اخرج الاستفهام عما وضع له مخرج
 الانكار تبينها لانه ذهب الوان والرهق والدمع من الافوان وانصنرا بالحنف والذناه
 ولم يتبق من صبح لئذ ان اي لا داع للحلم اياده وقد نبه بذلك اي بالاستفهام لا كما
 على انه لم يغيرم على من رقبه حله ابر الكرم كمن له بد من جهله في صال الحبوب وكان
 مرده الوصله الموقوف على الجبل الثاني فلم عزم على انه ان وجه ضيلا يصيح لاياده حله
 او دعداياه ونبه ايضا على انه في غايه الاضطراب بعد الامرين الاخير عنده لال
 بقوله ولا الاله ولا اله الا هو ولا اله الا هو ولا اله الا هو ولا اله الا هو ولا اله الا هو
 والدعاء عليه حاله الى غمره ما لم يسمعه سواها مما تفتت شعرا ليس من ربي
 ادخ امهما وبقائه اي المتشابهات تنادى التوجيه وتنازل التوحه لاهام
 ايها بهذا الاعتبار وانما في الشك والكره تشبهات التران من قبل الالهام
 والثوريه اي من المعنوي المنزله وسرايه كذا في على سبيل اللعب والطامه حجب
 الظاهر والعرض ام صبح بحسب الحقيقه قل في الايقاح ورحمه يعني تبيين
 وقوله صل على عبدك اي تجاوز عن الفاظه كالتمسح في قوله الحارصه هي ايضاً
 سرني اذا هاد كان قبله يزيد لكنها تجاملت في التامل لئلا يدرك على انه لم يفتت في الارض
 وما عليها تنرت عن حالها وذهب نضارتها فجميعا عليه فوجبت نجر هذا الموضع فاليه انك
 مورتى كما لم يخرج او على انها ادت تخيم شان المصيبة وجرادها المحدث المعهود في الصبا
 حتى يخرج لها كل نجر ومرد فافتت كون هذا الشجر مورتى مع شدة جزمه ووطئه حزنه
 كأنها في لث كيف تورتى مع شدة جزمه ووطئه حزنه ويترب من هذا البيت قوله الشاعر

و

في النارية لفرأى ووجرا هيمت برمه كمر مردن آن سرور وان جيزك
 وما ادري وسوف اطل ادرى اطل بكس المرح اي المرح على لغة من يكسر حرف
 المضارع في العمى حالكه انصح من الفتح والفتح لمعنى اسد خاصه وهو القاسر
 وكما تعريض قوله وانا واولياكم على سدي او في ضلال بين في هذا التعريض بالاهام فان قيل
 هي التعريض للحن على الشك في حال انفسهم وحال النبي عليه السلام والمومنين بان تفكر وانباكم
 علمه من عبارات بعضهم على بعض وسبي ديارهم واستباحه اموالهم وقطع ارحامهم واثبات
 الفروج المحرمه وقتل الاشتر التي حم الله قتلها وشرب الخمر الذي يذهب العقل والاعتدال
 ارتكاب النواحر وفيها النبي والمومنون عليه من صله الارحام واجتناب الاثم
 والارواح المعروف وامن من المنكر والمعاصي المكين في الواهين والمواظبه على عبادته الله
 فعرفوا ان النبي عليه السلام والمسلم على النبي وامن على الفضل فيجتهدون في الاسلام
 ولولا الالهام لما كان مبر بالهم على التفكير بل واعيا الى ان يلجسوا جلد التمر فتق له امرت
 ايضا من هذا البيل حين دفع في كلام الغير يعني انك لا تباين واراود حله على ابرام
 الوداد اي مكانه واما قول المتأخر قبل هذه الايات لاي العلا الوكي
 في دم اخوان زمانه الواو في واخوان يعني رب اي وب اخوا جسمهم دروعا اي كالدرع
 في كونهم اسباب الوقاية في فكانوا دروعا واسباب الوقاية لكن لا عدائي في خطبهم بها
 صايبات اي كالهوام الصايبات في الاستقامه والدفع عن نكاحها ما تفرغ في فوايد
 في عدوس اي في حربها وسهوله السجاده اي سلاية يقال السجم المطر والدمع اي سائل
 نحو قول الحريري في القامه الرابعه والاربعين وفي النسخه وسمى السنونه والشمسه
 ايضا والواو في وفي اي رب اي رب ذي مقام وقت ديه بالعدد اسناد مجازي
 ولا ذمام له اي لا ابار له دليل ما وما في مذهب العبد اي في ملككم اي ماله في اليد واما
 وكقول اي العلا في قصيده مستهله عه كسر في فساد في ارضي عه

كسرى ملك العلم وهو معروف حشر و تبيع ملك البر وكان ملكا صالحا وهو اول من كسب الله بالانفاق
عما طبع جديته بان منزلته عندى يقتضى ان احى ربك نجية الملوك كسرى وتبعه الارضى ما ساء
المحبوس من محبة اربع جمع ربيع اى ربك عندى على قدر من ان ارضى لجنه سائر الرباع عطاى الى
القدر رسالتى الى المائى اى قدره القدر وما زال عنها اى لم يصبها والعنى اسدى وعد هذه الطائيات
الاجباب وقد زل عنها التى الى لم يصب الحدنان المنازل بعنى وصلت الطائيات الى هذه المنازل
وهى مودع لم يصف رسومها كان الحوادث ذات عنها واخطاها فلم يعرفها من مال ولكن الى
الذى زل عن المنازل فلم يصفها ايسر بمطلع عنى اى ان الحوادث لا تزال تصيب حتى لا يبقى
بقيته وقيل المعنى ان هذه الطائيات لما وصلت الى منازل احبابها التى كان قد صداها
ذهب عنها الاعياء والكلال لانها اقامت بها وبولاد وصل اليها لم يرد رويها
الا تذكر او تجوا وفيه وجه اخر وهو انها لم يصفها بقية ذلك عليها الله فقل
سها وانكها الدخول وقيل ان تأثير منازل الطريق فيه ابلغ من تأثيرها الى المطا
ف قبل عليها خالطها ويقول انها وان طالبت وحدكن فعد محوسر بها بحثا ساء الا ان
ولم يات عليكن قدرا ساء فيها والقدر الذى اخطاكن فيها لا يكاد يفارقنى وى على على
من رضى وهذا المعنى اظهر كما فى خواشى السقط طوله كقول الحررى فى القامه الحاربه والعرض
وهى الرازيه فى قصيده اولها العنك ما تقي الحماى ولا العنى اذا سكن المرى وثوبى به الثرى
فجدى ماضى اسه بالمال راضيه باقتنى من اجرة ونواجه وبادر به من ان كان
فانه يخلبه الاشغى يقول ونابجه ولا ياب من الدهر القوون ومكره فكم طام اخفى له دابة
وعاصر مؤ النفس الذى ما اطاعه اخوضله الاموى من عتابه وحافظ على ثنوى
الاله وخوفه لتجوا ما سعى من عتابه ولا اله التت وسعد واز فصارى سكر الى
سنبلا منزلا عرقا به نواها بعد ساء سو فله وابدى اللاتى قبل افلا نابه
ون اليتن ايضا تجنيس فقولكم كلكه قسم والمائى المنازل والمزى صاحب المال

المر

الكسرى والذى الزاب وتوى جى اى اقام به بعد الدفن وبادرى سابق وجوبك عن
الذنب صرف الزمان بعله ويصرفه فى الناس قبل ان لا يتدروا للقلب لاسد
ينزله النطق للبشر والاشغى العوج عنه فضل عن عيم استعير الموت تقول
اى سبك ونابجه اعظم اسنانه وكمر للتكيز والمائل الطرح المعطى الذكر والنابجه الرفع
الذكر اخفى عليه اى افسده واملكه ثوى سبط والعتاب جمع عتبه وهى الطريق
ما الجبل ولا اله اى لا تعرض ولا تسفل بعامى قاييل الرزان السحاب حال مصابه الى
وقت وقته على الارض من صاب الطر ينزل ومن لم يبينك الحام وهو الموت مثلا
لميسك لا تبارك وردعه ملعا اى نزعها لعاها ومطعمها ساء اى قتلها بانه
وطعه والعا بى الاخل بخر استعير الموت واهاكله بحب ولافى الامر تباركه
يرجوه الغزوه قبل ان يملن بالملانى بعدم القدر بعله ففى عبارة الكتاب
بين كتاب التخيير تسامح وذلك ان قوله والاصح باسم المزدوق ثننا ول بحسب
الظاهر الحماى من الرزحيف لم يبيد المرب بتييد يخرج عنه هذه القسم وعوامر
جمع عاصيه من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان الى عاصيه لاعدائهم عاصيه
لا صدقاهم كلفظى نصر وكل الح اور دلمه اسنله اسما رابا الحرف المنق على
امانى اوله كلفظى نصر وكل اوفى وسطه كلفظى ضرب وقرن اوفى اوفى كلفظى ضرب
امانى الاول بحقول الحررى فى القامه الساعه عشر وهى الغزوه ثوى اى تى
الذى الكنى فيه واستتار ليل واسر اى سدى بالظلمه وطريق طامس الى الدائر لاسن
فيه اثر فبتدى به نحو وهو يهون عنه ونياون عنه وبحقوق بعضهم المرايا
اهدات البلاى اما فى الاول نحو ويل لكل من ظن انه الذى وبحقوق بعضهم
رب وضى كوز غير رضى الرضى الحسن الوجه غير رضى فى الحلق عالىا وقول الحررى
فى القامه الرابعه وهى الديا طيه لا اعطى زمامى من غفرو مامى الدام فهنا ملاك الامر

في المعاني الضميمة باللبس وهذه الايات في مدحها اي قول القاضي الارطبي
ونحن هذه القصيدة قوله باقوم قد طال مقامكم من غير منع الدراج الدراج قول
الحريري اي القامة الرابعة والتميز وهي القطيعة منسوبة الى القطيعة وهي اسكنم
عنه بناد من جمل باب الارح وباب الحلب من قصيدته مظهرها في النيب عاينه
انراحي فكنت اجمع بين الدراج والدراج احد الدراجين الاخرى باصل الكف قوله
اي قول الحريري في القامة الثامنة والاربعين المفضل بالشيء القوي عليه الناهض في قصيدته
العاني اختصار الناطق بحسين عباراته وتخصيص المعاني فكما لا يسير وبعد وكثير من قاري
يها وقاراضا بالجنون وبالجحان الذي يرى الذي يترامز وقاراضا لمعلم للضبان
فالاول من المصاحف جنونه من سحر الليل والثاني اضر بالجحان لانه اظهر ما فيها
او غير ذلك وهو مناسب في كلامه ان القافية عند الخليل وعز بعضهم هو البيت
وقيل من القصيدة وانا اراد السكاك بالاشجاع الى اخره عبارته هكذا ومن جهات
الحسن الاشجاع وهو في المتن كالتواني في الشعر كتولنا صدر الناطق والصاب
وسلك الحاسد والشامت بعد عن كلام الحريري في القامة السابعة وهي الدنيا ريد قوله
داددي الناطق والصاب ورني لنا الحاسد والشامت لما فيه من الانباء عن الجز والخاب
داور من عنده مثلا والناطق من المال باله صوت مثل الحيل والابل والبقر والغنم
والصامت بخلافه مثل الذهب والفضة او لا يكون فعل فله من احدى التفسيرين
مقابل من الاخرى فانا اعطينا الكور فضل له كذا اخر نقل عن ابن رجب حاشية في
توجيه ان المراد بالقامة ان يكون تنديرا للكلمات في القرينة الثانية على فط
تقدم في القرينة الاولى كوصف وصفه كقوله تعالى سر رفوعة والواب
موضوعه وفعل مع فاعل ومطوف في حمل الناطق والصاب الى غير ذلك على ابيات
من لاسنله وليس الحال في قوله انا اعطينا الكور وصاحبها كذلك نقال

بشر

ان الاثر في عبارته هكذا الكلام المشجوع يحتاج الى اربع شرائط اختيار مفردات اللفاظ
واختيار الالكاف فيكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه ويكون كل واحد من الفقرتين
المشجوعتين دالة على معنى والا كان تطويلا وذلك كقول الصاي احمد الذي لا يذكره
الا غير النحاطة ولا تحته الالسن بالناظرة ولا تحته النصور عروها ولا تحته
الدصور كبرورها والعلاء على من لم ير للكفر ان الاطس ومحا ولا رسا الا اناله
وعناه اذ لا فرق بين سرور النصور وكرو والدصور ولا بين محو الاثر وعنا الرسم
ثم السجع اما قصير قال ابن الاثير السجع ما قصير وهو بالكلية من
من الناطق قليلة وكلما كانت اقل كانت احسن لقرب البواهل المشجوعة من سجع الباشع
واما المولود وهو ضد هو القصير على مسلكا من الطويل لان المعنى اذ اصبح بالناظرة قليل
غير موافق السجع فيه بخلاف الطويل واحسن القصير ما كان من لفظين نحو والرساء
عريفان لما صلت عصفا ومنه ما يكون من لفظ الى عشرين اكثر من لفظا كقوله
تعالى واذا ادقنا الناس منارجه ثم نزعنا ما منه انه ليوم من كفور واذا ادقنا
نما بعد فترامسته لقولن في صلب السيات عنى انه لفرح فخور فالاولى احدى عشر
وانثانية ثلث عشر وكذا قوله تعالى ليتك حاكم رسول الاية لان السجع
في الاصل قد يراد بالحام وقيل لان السجع اشتبه فيها بكلمة البشر وارتفع به
اي صارت دائرية وعقود فاصح في كناية عن ذنوب اسوال والند والند ما اقليل
الذي لا مان له فنزل الحريري في القامة الاولى وهي الصفاة اشهدت
الدراج احدى ثمانية عشر خاصة وحكي المعودى عن بعض اهل العلم اقتداء الراسي
فكون اذ اركبه في كل حاجة واجتله والقعود البكر الذي يكثر ركوبه والعارف على
الظفر والاعتلاب العروة واما في السجع المترجما لافتراب الاقارب جمع قريب
طويحت في ان رمتي طوايح الزهر حوائثه المبعده وضعتا قصبة الزهر مدينة كبر

والجوامع السحاب الذي ارتق ما من جلال الاخطار بالاشياء الخليله الاقدار فهذا الايات
كلها من الكامل قبل وجر في نسخة مقرون على الشارح هكذا هذه الايات كل من الطويل فيقال
عن قوله هذه الايات كل من الطويل فقال بل كل من الكامل فقال الشارح هو كامل قد صلحه
باجازة قاصله والقافية الثانية هي التي لها ستة اجزاء وضربها الثاني هو الذي له ستة اجزاء وكل من
عروضه متعاضد او مستفعل من مضمر وضربها اما فعلا متقطع او متعاضد من غير متقطع والقافية
الاولى هي التي لها اربعة اجزاء كل جزء من عروضه متعاضد او مستفعل من مضمر وضربها الثاني
فعلا متعاضد او مستفعل من مضمر الثاني نحو قول الحريري جودي البيت فان هدير البشير من المثل
يشهدان على ثواب لانه باعتبار من الاول كل من الثلاث القوافي تضربه الثاني من مضمر والثاني
الاثنان منها من مضمره الثالث من مضمره الاول مضمر وهذا ذكر العلامة في شرحه
ومن اعرب ما رايت في كتابات الحريري من اهل الكلام على سبع قوافي وهو جودي
على المسد الصب الجوى وتقطعي بوصاله وترحمي والمسلى المتفكر القلب السبحي
ثم التفتي عن حاله لا نظلي وصلي فلا مستغنى دسي الذي وتراني بالحواله التميمي من القل
بذكر الحب الاسي للمسلمي بكاله المستعظم الفاضل الاول رايه في مثل المشرق والثانية رايه
في مثل الصب والثالثة العسه في مثل الجوى والقلا والرابعة رايه في مثل المعظم والحاد
لاميه في مثل وصاله والسادسة مسميه في مثل ترحمي والسابعة رايه في مثل السبحي
والله في كل ذلك يعرف بالتامل وفي المختصر من لطيف القاصد موعود في الشعر الفارسي
وهو ان يكون اللفاظ بعد القافية الاولى بحيث اذا جمعت كانت شعرا يتقيد المعنى وقوله الشعر الفارسي
المولع بالصب العاشق الجوى والقلب والنيهم العاشق والقلا البغفر والعدا من زور الجلالا
فقد علم ان لا يرضى احد روى كلامهم بجمع والضم والاصال فيه الروايات الجليله لا يسد على الاحوال الساع
وغيرها لانه يضم نيا الى شيء ومنه ما رواه لا رالماد اذ اخرج الناس عليه وانضموا ومنه
الحديث انك تلوت نيا بعد شيء فكانت ضمما والذي منه لان للراي نصاره وصنف واصال لولا ليس

كالسمر

بالسبع السطفت الذي ينفرد اجزاء ولا يمتزج وقوله الرجل رواه اي منظر فقال
اما من الروي لان للراي نصاره وحسنه واما من راي لانه اجمع على بحفيف هزته لانه
ما روى من ظاهر حسن حاله وقال ابو علي فالروى احد من الروا يعني الجليل لانه
الايات وثما سلكها ويطلمها والنيامها ولولا له لتوفت عصبا ولم تقل شعرا واما
وقال التبريزي ان حرف الروي يضم وجمع جميع البيت فلهذا اسم بذلك الاسم
احد من الروا وهو الجليل الذي ينفرد على الاحمال والتنازع فيها وهو قريب
ما ذكره ابن جني كذا في شرح التواقي على العروض والقوافي سبل البراهم
ليس ينفرد بل مرادني ما يميز من التكلم لا ما لا يميزه لان التزام ما لا يميزه من جريش
او ان ايضا من هذا النوع كما صرح به العلامة في شرح المفتاح وسبحي التصح
في كلامه ومنه ما جاني التفريل بقوله تعالى يدكروا ان ذا هم بصرون وانهم
يدرونهم في القى غير لا يقصرون وقوله والطور وكتاب منطور وقوله
في صدره يحدود وطلع منحدود وفي حديث ابي زرع كنول السادسة
ان اكل استف وان شرب استنف وان رقد الف محو قوله اي قول
الحاسي قال الرزوقي يقول اي ساسير الامر وبعينه عندي ان ينس
من عمرى وبرا حب عا به المتدار من مرفاه صافيه من المرح والادى
على جلالها وخامتها كنول الحريري في القافية الثامنة والاربعين
وهي الساسانية ما اشتمل العسل اي ما اجتهت من اختار الكسل قلت
عجل ان يرد بقوله قبل حرف الروي او في ما بعناه اعم هذا الاصل
انا يستقيم لولم يمنع قوله ما لا يميز من الجمع فانه يدل على ان الالتزام المذكور
انما هو في الجمع كان كطاهر ممن ارز حرف على ما طرئ منوه اي قبيح وكان
ايضا كان ك ابو الطيب اذ لم يشاهد غير حسن ساهها واعصاه

بالمحسن عنك معيب قال في الايفاح كان الاعتبار بحضارة النبي لا بصوره
 كقول الحريري في القامه الساعده والاربعين وهي المحبيه والجليله ايضا
 ستة ابيات اولها مسمى وبعد شفعي محقق على عفيف غنج بغير تميز
 مسمى اذهب قلبي محسن جلتني نحو اجني اسم اراه عن اعراض بين سوع وصير
 فتونا عجب عن عمت اعراض شفعني اجرت قلبي وامر صني يحفز طي الى محسن
 لينبيه حين عزال ساكن الطرف عفيف كحول غنج حسر الدل وادرك
 ان زرت الخ ورد اسم العنسه والورد بالفتح ما يشتم وبالكسر الجزئيل وادرك
 وخلاف المصدر ومعنى الورد الورد دون الماء ويوم الحمي يتل ورديه
 الحمي وبالصم جمع ورد يكون وجوز يقال فرس ورد واسد ورد وهو الذي
 بين الكيت والاشقر وصل الحما يتل فرس احمر من الحف
 اذا كان احمر عيني زرق والاخرى سودا سميت بالاضلاع كلها بالنقط
 وعده كقول الحريري في القامه الساعده التي تعرف بالحما لا تتل
 بارساله كله منقطه وكلمه غير منقطه الكرم مبتدأ جهر في الجمله الانشائه التله
 على الدعاء وهي ماسه حسر سمودك اعراض بينها وكذا اللوم مبتدأ جهر في
 والجمله الانشائه الخاوه على الدعاء على حسرون وهي عمن الدهر حسر سمودك
 اعراض وهذه الرساله التي اولها الكرم ثبت الله حسر سمودك برزوا
 ماعسى بعد غنى او حشى وهم على كد وصل الرقظا الرقظه سواد شويه
 فقط بياض يتل دحاجه رقظا مثاله من التمر قول الحريري في القامه الساعده
 والعن من احلاق سيدنا محب ومعوذ لك ومن النظم سيد قل سمودك
 وطن معرب عرو سمودك محلف مستلف زبد نانه فاضل في ابوب
 سلقا نانا بطن اذ انا ب هاج وجل خطب محف لك معام قلب كير العلب

سبوق

سبوق سبق غني الى الافعال الحيره سبر زايدي غم في الفضل عرو وصارت
 نفسه عن الدما ناعسوف كان له محلب سموم ما ذهب منك متلف ماله بالعطا
 واعدا بالفتاغز واخ مشرف باه رفيع القدر انوف القبيح وما ين منه كونه ملق
 متكلمات بالملق وهو العجب طب حادون يعياج حال وحل عظم خطب محف
 ام حيا فيه الناس وصل المحدث لحدث على رضى الله عنه الالف
 من خطبه سماها المونقه وكما جانب واصل من عطا حرف الالف اللثقي جياته
 افرح عليه ان يتول اطرح رحك واركب فرسك فاك في الحال الرقفاك
 واعل جوادك وكما سقط الحريري في القامه الساعده والعندين وهي التمه
 حروف النقط من خطبه التي اولها الحمد لله المودح الاسما المودع الا لا في العا
 الثاني سمه والعندين من الخطبه الاخرى اولها الحمد لله الملك المودع الملك
 الودود الى اخرها قال الف ضل العلامه في شرح المفتاح وما لا يدرك
 معرفته في هذا الموضع معرفه ما سقط من الحروف وما لا سقط فتول
 الحروف على قسمن ما ينقطع موصولا ومفصولا وهو الباء والكا والجيم والحاء
 والذال والذال والكا والين والصاد والسين والالف والنون
 والسا وقيل في الاربعه الاخير انها لا تنقط اذا لم يوصل بها بعدها لعدم
 الاشتباه وقد سوى الحريري في القامات متصله ومنفصله الثاني فال
 نقط اما لا لا لا مشابهه له صور اولاه قد استغنى عن نقطه بلزوم النقط
 لما شاركه في الصور جميع ذلك المزم والالف والحاء والذال والذال والسين
 والصاد والطاء والعين والكا واللام واليم والواو والها واما الثالث
 جوتم طبيه وجاربه زيد فتدق ل الخطري لم اجد في نقطه نصا وان
 كنا سقطها الا ان الحريري لم يبعدها في حروف النقط ولذا فمن الخطبه

كرم الله

العروة عن الامام قوله ومشاورة الاعلام ومصارمة الامل والمال وذلك في العلم
 الخط واما رجه الله بالثا المخطوطة فلا بد لما لزم استعماله مع الله وحده حتى صار قوله
 ما لا يفصل كتب هكذا على اللفظ كما اذا اقلت بالمضمر نحو جاري وبني وجاريك ونقط
 المخرج فوق كل راس على المخرج في نقطها في الرقعة في جباهه ونامل وملايم وحدها
 على صورها في الخط واما كلة لا فعد ما حرف واحد كما عدها المخرج في الرقعة
 في قوله اخلاق سدا عامر والمسد حرفا واحدا نظرا الى الصورة ولهذا
 الخليل نحو مد ورد ساد من يلقن يوما على علاه اي على كل حال وهو
 اسم رجل وهو هدم بن سنان بن ابي حازم الرضا صاحب رفرالدي بقوله
 فيه ان الخليل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاه هدم والمهم بالتحريك
 كبر السن مثل الرد مد قد جتمع في البيت رد يد ازا ما شققا نكتوله
 ربك في الدرع بد بالاح في عسق في لنت عربيه في صور الرجل واما
 مختلفان كتوله قل من سادم ساد ابوق قلته ثم قل حده وربما اجتمعا في
 مصراع كقولهم ليس باليس فيه ساس ولا يضام لما قال الناس
 وقول اي نواس صفرا في الابيضاح صمما بدل صفرا وبعده في كند داح
 ذبح كذا لما محار لمطو وانا ومنال التقدير قيل ان روعى في ذلك ادع
 او تخنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك العامة في الحسن كقولهم وضعنا في يده
 ذلم الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والانشاء والنفي والبسط
 والعصر والابرار والعصر في الدم والبناء والمنع والاعطاء وكقولهم في
 الخيل والليل والبيداء تعرفني والحرب والضرب والفرطاس والقلم ومنال
 ما نسي يفسق الصبا كتوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس
 السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقوله انا ارسلناك نبيا ورسولا

ونذير

ونذير الاية وقوله تعالى ولا تطع كل حلاف مهين الاية وقوله عليه السلام
 الا اخبركم باحقكم الى وافر بكم من مجالس يوم القيمة احاسنكم اخلاقا الوطون
 الى ما الدين بالقون ويولفون الا اخبركم بافضلكم الى ما بعدكم من مجالس يوم
 القيمة اساو بكم اخلاقا التزامون التقيتوني وكقولهم هو حسن السير نقي
 السر طيب الاعراق كرم الاخلاق ظاهر النسب زاهر الحسب جميل
 التمايل كثير المضاييل ولتقول العباس بن عبد المطلب النبي عليه السلام
 وابيض يفتسق القام بوجهه قال اليتامى عصمه للارامل وقول حسان
 يضر الوجوه كرمه احسانهم ثم لا توف من الطراز الاول وعلمك
 ان الخاتمة من عا له العلماء انهم اذا فرغوا من فرائضهم فمضوا ثم يوردون خاتمة له تسمى
 للعلم وتحسينا للقاصد والمرام وتسمى بماله للناخه وبراعه استهلال وكان النسخة
 دل على الاحباب الاية اجالا كد للثانية دل على الاحباب الماصية اجالا
 كوصف الجواد بالتهلل عند ورود المعاهد فان التهلل عند ورودهم بيان
 وجه الدلالة على الغرض من الوصف بالجواد وكوصف الشجاع حال الحرب بالانقسام
 وسكون الجوارح وقلة الفكر كتوله كان فينا خير على صباهم وان كان قد شفت
 الوجوه لقاء القصة الوجه شفت اهزل واذهب ماء والضمير
 في لقاء للمسكر والمعنى ان المدح والثناء يتسبون في الحرب وجوههم كالدناير في
 البضرم واليه من تقسيمها الى الغرب الخاصي وكما لا قسم الله
 وامل القسم الرابع وهو الغرب الخاصي المصروف فيه ما خرج من الغراب الى
 الابدال لانه غير مقبول في البلاغة فلهذا اقسامه اقسام خمسة
 ممكنة والافاق اقسام يرد على خمسة لان الضرب الاول اما ان يوصد المعنى كلة
 مع اللفظ كلة او يفسر اللفظ او يوصد بعض المعنى مع اللفظ كلة او مع اللفظ بعضه

على تقدير ان يكون المعنى معنى البيت بما به والكلام ما به تغيير النظم او بدونه فترى
الاقسام الى قسمين وحمل المعنى على الجملة سواء كان معنى البيت ثمة او لا يندفع
بعض الاقسام في بعض اما اذ بعض معنى البيت مع اللفظ كله فغير ممكن
دع الكلام الخ الكلام جمع مكرمه بمعنى الكرامة والبعثة الحاصلة لا بد من
اجواب الامر والجملة تأكيد للجملة الاولى ولما ترك اللفظ اي ترك الكلام
لا رحل حاجتها اي لا رحل حاجتها ولكنها محتاجا اليها وانما في مكانك غير طلبها
اي است ما فعلها لانك عند الظن واللبس الطاعم الكاسي وحامل البيت
هنا كنول امرى القيس وهو ما صمى الخ وقوله جمع واقف كنهود في
شاهد نصب على الحال من فعلك اي قفانك في حال وقفا صحا على بطم
اي براكم وقد وقفوا على براكم يقولون لا الهك ساي اي من فرط الحزن وشدة
المزعج ويجل اي اصبر صبرا جميلا ثم الاثون جمع انهم اي لم انوف طوب
صفه مدح والطوار العلم والمراد ههنا المجد والشرف اي من النمط الاول
في المجد والشرف او من النمط الاول في خلافتها وفي البيت الثاني خلافتها
والشرف راويه يشار الثاني راويه للمبالغة خلقتنا اي احداثا
بمعنى القنا جمع اسم في المراد به زورس القنا فثبت ابن سابه المزمع
بعض النون والبالا الوصل في الايضاح ومن الناس من جعلها متساوية لان الجملة
في القابلة اسد بخلافه في حال الانزاع اسي اما بعد بحرف احدى
الفريقين اي انسى والاستفهام للاعتراف وينيل من الاناله في السائر
المسئلة اسم كتاب النبي عبد الله ويمكن ان يقال المراد بجل الزمان
عدم تجويز وجود مثله في عالم يتصور من الزمان تجويز وجود مثله فكيف
يتصور من الانسان تجويز وبهذه العناية مخرج من احد التفصيلات حد المبالغة

قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع اي عام اجود سبكا
يمكن المعارضة بان يقال المعنى على الماضي ولكن عدل عنه ابو الطيب الى المضارع
تقدا الى الاستمرار والمعنى يعلم الزمان من سحاء الكامل البالغ الى نهاية الجود
والسحاء بحيث سري سحاء الى الزمان فسحاء واظهر وجوده ولقد
كان حاله انه على الاستمرار مصنف بالحمل قال ابن مورصه هذا اول
فاسد يمكن ان يقال فقد ايز جنبا ان الشاعر بالغ في وصف المدوح الخ
بما بلغ مبلغ حبيبي سحاء قبل وجود الموصوف في الخارج الى ان فسحاء
الزمان بمجرد تصور وجوده هذا الا ان فيه شوباً من القلو مثل قوله واحص
اعمل الشكر حتى كانه ليخاف قد السطفت التي لم علق وكذا قول
القاضي الارجاني لم يرك الخ قلد موعى فيج الدال بعد راو اسم مكان وهو فاعل
اسد المستمع كبر اسم الاول الادن والمدفع بالكسر اخيا فوق المعنى
وقول ج راسه في مرثية اسئله وهو ابو نصر وقالبه الواو يعني رب اي رب
جاءه قاله وقوله ما هذه الدهر التي الخ بقول قاله السطفت المعتد من الدولو
حساباً ملاها ادنى وقيل قول الزخري افضل لان فيه صيغة المراجعة
وهي التي سمي بها السؤال في الجواب كقوله قال لي سليمان وبعض القول
اشنع قال صمى علي اسامى واورع قلب اي ان اقل ما سكا بالحق
مخرج فان كلاً فلتعبد لا قال قل ما قلت فاسمع قال صفة قلت
عطي قال صمى قلت سمع وايضا قول الزخري اشنع له لانه على قول البكا
والعقير واجب بان يكون المراجعة من الحساب بحمل نزاع ولما لم يذكرها
المصنف ولو سلم فينا يثبت في السؤال المكرر والجواب المقاد كقوله
اي الطيب منهم الظن اي انما سقيم الظن والامانة جمع الامينة وهي باليتية

القلب وان قلب اي اضربت وللجودى العطا وقول الى الطبيب اني عنك
الحق فادله اذهب عدا محك اي انا محك وضيقت اي انا ضيقت اكل من انا مكر اي
حيث كنت وكقول لاخرنا مرنيه ابن له الح يمكن المناقشة في كون الثاني
مثل الاول لان الثاني من الاشكال على الاستعانة الكنية والتجسيلة وعلى الكناه
التي في الاول حيث شبه الصبر باللباس وابتدأ له شيئا من لوازم المسقار له
وليس فيه جازما حتى الجزع يستلزم كون الجزع محمودا والصبر ممدوم فذكر الاذم
لنفسه لا ملزومه فيكون الثاني ابلغ من الاول فلا يكون من القسم الثالث بل
من القسم الاول وحوزنا ثانيا عند المعسر في الايضاح ولا يعرف من البين
المتشابهين ان يكون اح سببا والاخر مدحا او اذما او افتخارا او خودا او كالمثنية
والقرينة فان الشاعر الحادق اذا عده الى المعنى المحتسب لنبطه يحتمل نفس لفظه
وعدليه عن وزنه ونوعه وقافية اي على السيف الصبح الدم المعارب
على السواد وقول اي نواس ردوا انه لا يجمع مردون الرشيد كراهة فقال النفس
البركي ووطر احسانه في زمانه عار عليه عزم افضت به الى الشكر له والامر له
بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قول لما ردن امام الله في هذا اطفال
المجلس الخامس انت على ما كنت قدرة . فلت نل النفس بالواجده
ليس من الله سبكر ان يجمع العالم في واحد فامرهم ارون الخلافة وطلع عليه
الاختفان الاجتماع واد اصبحت للعطف لاختفان في رحمان الملك على
لذاته لانه من جزالة المعنى واستقامت بخلاف العطف فان فيه اهدام يجوز عدم
مجيئه مع محبة الملامه فيه ونغمه معنف العنفي السائل وجوداه عظامه
يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبات قال الحما الى ان اراد عقبار الاعلام
صورا لطيور العمولة من المذهب وغيره على روس الاعلام وقيل فيقال لما نصب

فوق الراية عتاب الراية وفي شرح المفاتيح الحري العتاب الراية
وكانت راية النبي عليه السلام تسمى العتاب وعقبتان طير جمع عتاب
وهو طائر معروف وهو الذي يضرب الادب لان الاقوى اسم رجل
واسع الثم والارو اسم جده تنسب اليه القليل لاجل موقع القريبه
القريبه هي اقرب من السباع ويحتمل ان يكون معنى قوله الح فكلها وجد الخصال
قول المصنف وما ذكره السارح هو الموافق لما في الايضاح حيث قال واما البوتام
فلم يلبس بشي من ذلك لكن زاد على الاقوى بقوله الا انها لم تقابل ثم يتوله في الدنيا فواحد
ثم ياقاها مع الرايات حتى كانها من الحسن وذلك ثم قوله الا انها لم تقابل
وهذه الزيادات حسنت قوله فاسار بقوله ويدل على انها مع الرايات
حتى كانها من الحسن وقيل الاول في المتن كما قوله الا انها لم تقابل ثم قال وهذه الرايات
حسنت قوله ان قول اي تام يدل واقتراهما را الممنه انتم لعل هذه الراجحة
والاقترا من التحرك والممنه السيف الطيوع من حديد المنه الخطية
هي اسم شاعر مسمى بلفظ وقيل له مائة وكانه قال لا يستعمل
ذلك السيف الا ظالم وذلك لانه اذا لم يرفع سالم القول ويتعدي به فكان
الضرب قبل ذلك السيف الفخر الحاد ظالا على القول بسبب تعديبه
الصمصام له لذكر في الصحاح الصمصام والصفصام السيف الصارم الذي لا
يشنى والصفصام اسم سيف عرو بن معدى كرب بنو طيبا بهيتا لينا
السيف اذا لم يعمل في الضرب به والظباء جمع ظبه السهم وهي طرفه والناجم
جمع قيمه وهي المونة التي تنقل على الانسان وفي الحديث من علق فيه فلا اثم
اسمه ويقال هي خزنة وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل قال الاول
كقوله الحريري ان في القامة المانية المعروفة بالحلوانية بعد انشاد قوله

فامطرت لولوا من زجر وسقت وردا وعصب على العباب بالبرد قول المبرر
 ومع الكع الى القامة التاسعة والثلاثين وهي العجا ربه وفي شرح الثمات الكع
 العبد والشم ومن لطيف هذا القرب الخ وما يقابل به قول الحاج جيني
 عبد الملك بن رزان يا با بن ابواب المسجدا لا قضي باليت وبني الحاج بن يوسف
 الى جانبه فجات صاعقة فاحترق الباب الذي بناه عبد الملك فظهر له في
 عليه فبلغ ذلك الحاج فكذب اليه بلغى كذا وكذا فليهن امر المؤمنين ان الله تعالى
 مثل به وما مثل ومثله الا كما بنى ادم اذ قربا قوبانا فقتل من احدهما فلم يقتل
 من الاخر فلما وقف عبد الملك على كتابه سرى عنه وهذا من غريب استنبطه
 الحاج من اعتقاد الكرم ونا فيه من بطلان الفكر ان يكون عنده استعداد
 لاستخراج مثله ولا غرو ولا عجب فانه كان من الفصحى الممدودين
 اما نصير البيت مع النبوة على انه من شعرا فيقول عبد القادر بن الطاهر
 النبي حبيب به بقوله عباد بيتا كقول بعضهم كانت له في العجا
 هو في لهنه العيش اي سعة صارت الالف بالسكر ما قبل والنون زائدة
 والتسبيح الشباب والسكر نوع من السكر والعجوز والحمد الصالح
 دور المنزل اي عنده على احسن جمع احسن وهو الحمد ويقول انشدني به
 عيا ان قوله ان الكرام الخ من شعرا خرا سهلوا اي صاروا داسهل العيش اي
 اي قول المبرر في القامة الرابعة والثلاثين وهي الزهد في تقيده
 مطعها لما كاسه هل مثل باع لكما سمع الكثر الجبايع ومثل في سرعه
 الانصاف اي اكلت حطة لا استطاع واما ما دون التنبية فلكل الاخر
 قد قلت لما اطلعت وحساء الخ الوجبات جمع الوجوه وهي ما ارتفع من الخدين
 فيها اربع لغات فتح الواو وكسر ما فيها واجنه بالهمز والعصر الطرى ورهقه

اسر منقول الملقنت والهمز في اعداره المناد وتوقا ارد والنون للتاكيد والبيت
 اعني قوله اعداره منقول القول كقول الشاعر كنا معا امر في مرس
 فكان من القامد الساعنة والقاساء من كيد الرجل كذا اذا اوجعت كبد واليعين
 والقلب هنا في معنى واذى من باب اللين والنشر المرتب وقوله ان الكرام الخ
 البيت اشار به الى امت اي تمام وهو قوله ان الكرام اذا اسهلو اذكروا
 من كان بالهم من المنزل المحسن والمنى انهم كانوا نزولا من هذا الموضع
 اي العبد وبارق والموالي الرماح جمع عاليه والسوايق الخيل والهدير الغنم
 ان رب يتوله وكانوا جردون الرماح الخ كقول الشاعر انك لي اى اعطى
 الخطا لقاله والعشر الجماعة عمت صفت تقول اذا نذرتهم بخر خيران
 وهذا مثال للنثر الذي نظم من القزان وقوله الامام الثاني رحمه الله
 مثال للنثر الذي نظم من الحديث ابو المنيهات يسكون الشعر اشارة
 لما اكمله الاول من تلك الاربع ومن قوله عليه السلام الحدال بين والحام بين
 وبينهما امور مشبهات وقوله وازهد الى الكله الثانية وفي قوله ازهد
 في الدنيا يحبك الله وقوله ودع ما ليس بعينك لما اكمله الثالثة وهي قوله
 عليه السلام من حسن اسلام المرزكة ما لا يعنيه وقوله واعلم من نبه
 لما اكمله الرابعة وهي قوله عليه السلام انا الاعمال بالنيات على
 اصاعص حال فما يخطر اي صدق ما يخطر بقلبك من حسن التوهم كايما على اصاعص
 التوهم الضمير في احرام ولم لم يخلص في ط الانبات شي وهو بيان توهم
 بعض الانفان فيقول المراد بظن القلوب ما يتجالح فيها من الخوايا والوقوع بالتد
 جمع واقع والراغم الدليل وهو لصون الانف بالراب وقوله شمس تعلق بردت
 والديه الظلام والحدرا المورج والمراد ما يطوا النوب المجرع حفا الكواكب

والاحلام جمع حلم وهو ما يراه النائم في نومه والمعنى لخصنا باحرام اي باشر الخليلين
 والحال ان اكمل راغم دليلنا من حصه بالنفس الحقيقي الكاين المولى قدوم
 اي اذ اقلوا باعهمنا اي ادركنا طوعا ما يحلج والحال ان ذلك الطوق ساكنه
 فردت علينا النفس الحقيقي والحال ان الدليل راغم دليلنا ان شبيه بالنفس
 الحقيقي الكاين لا ذلك الخليلين مطلع من حجاب السوح ايضا ازال صوتك
 النفس طله الليل الشبيه بالصبح وانطوى لهمة تلك النفس بوب السما الجوع
 اي كواكبها فواءه ما ادرى ان هذه الحالة حل هي احلام نائم تزلت ناحي ركن الحية
 في المنام طلعت من مطلع الحال ام كان في الركب موضع حتى ردت النفس الحقيقي
 عن معربها وارتفعت الى جوارها بعباده وانار عطف على الرضا وحوز عظم
 على امره وكان في المختصر فكون ارجو خيرا عنها وما قيل ان قوله لمطى منه على
 حد في الموصول الى النار التي منطى خفف لاحاجه اليه وكذا كونه مع الرضا
 منه لعمري على حد الموصول اي الكاين مع الرضا وهو ان البسوس
 على اسم اراه من بيت سعد التميمي حاله حساس من مع من قبل الشيباني
 كما ذكره السداني في مجمع الانال وفي شرح القامات الحريري البسوس اليه
 التي لا تدرك الاعلى الاساس وهو ان يقال لما سر بسبب الى حاله حساس
 بهم سر ريان اي من قبيلة والعالية ما فوق ارض نجد الى ارضهم والى اهورا
 مكة وهي الحجاز وما والاها والنسبة اليها على صاحب البسوس واو لا
 ثم انشأت تقول لعمرك لو اصبحت في دار سعد لما خيم سعد وهو جار لابن
 ولكنني اصبحت في دار مزج مع سعد في الدب بعد على ثباتي منها اي هي
 كليب وحساس شجبت سبل اهداي سكني من هذا اهدا ساس السراي
 علق قلبك بكر قبيلتي ان كل ذلك السر لقلب اي الغلب له

دور عليان العباد والحرظ اي قداسه العباد والسال والروح والموج
 والبهني كلها نوع من النوك كقول الحريري اي في القامة السابعة والعشرين
 وفي البورج يروي عن الاصمعي انه قال ان فريته ذات ليلة من دار السيد وانا اشكو
 عليه ثم عدت اليه فقال يا اصمعي كيف بت قلت بليلة تابعه فقال انا ساء دورك
 واسمى الصلصلة المحبة الحقيقية الرضا جمع الرضا وهي المحبة التي فيها نقطة
 سواد وبياض تاتع بالنوع واحرار لعمري اي احرار لسنه احرار يعقوب
 النبي على انه يوسف عليها السلام انا البارى الخ الطل المشرق من اطل
 عليه اشرف وقيل المستعل اي ان تدرو عرقه ولما انت الضيف لما
 وانما انصب على التميز سم بطرف اللوم الخ يعني ان هذه القبيلة
 اشدا ابتدا في طرف اللوم من هذا الطائفة المعاوز ولو سلك ما من الانام
 طرف الكارم صلت لا نالم تسلك طريق الكرم فكيف يتيدى بها بكسر صوت
 من الكثر وهو صوت الانبياء من حله لا س فيه سرش يصلح ولا يرى من رى
 القلم بحمد وجمال جمع جل وقدح بعضهم هذا البيت يريده
 الفاضل العلامه والحال في العلامه قد ام الرضا وعمر على هذا البيت
 الناصب لسلامته اعني ما سكن من ذكرى حبيب ومنزل لما فيه من عدم التناوب
 فانه وقف واستوقف وبكى واستبكي وذكر الحبيب والمثل في نصف بيت
 عذب اللفظ سهل السفك لم يتفوق له مثل ذلك في النصف الثاني بل ان فيه
 معان تليق في المعاني غريبة فباين الاول بخلاف بيت النافعة فانه لا ماوت
 بين قسمته مت النافعة كلمتي اي دعني وانتر كسي والتم بالكر الحزن
 وناصب دون نصب وهو القبح وليل اي سيم اي كما بما حواله بطي الكواكب
 كناه عن طول الليل ووصف الم بالانصب مجازا ان النصب لصاحب الم

فحق هذا البيت من عذب اللفظ وسهل السبك وساسب المعاني لا يخفى
 فراق ومن فارق مطلع قصيدك لاي الطيب بمدحها كافي وراو لي مصر
 حين فارق سبب الدولة والمعنى هذه الحالة التي انا فيها فراق والذي فارقته
 يعني سيف الدولة غير مدغم بل محمود والذي تمتد اي قصده يعني كافي
 خبر تتم مقصود والام القصد فواد ما سلبه المدام اي لنا فواد وما ياتيه
 والدماء المحرور عمر مثل ما همب الديام اي مثل ان لا يعرف قدره وفي
 العزل ان يات وصف العشق والعشيق وهو التسبب وكل ما فيه ذكر العشق
 وحال النساء كما هي سبب وغر لا يروى اي يارد فانه يحى معنى البارد
 فنزل الشاعر برودا ثانيا وافصح الشعر اسبت وكوزان يارده ما يبرد
 به الشئ كاللحم الذي يبرده العيز وصف الخمر البرودة في العبد لا البارد الذي
 وبالحرارة في الكبد وروى ايضا وقيل لما بنى العتصم بانه قهر بالميدان
 يعني ميدان بغداد وخلص فيه انشده اسحق الموصلي يا دار عمرك السلي وعال
 وليت شعري ما الذي ابداك فنظر العتصم وامر ببدنه ويسمى كور الابتدا
 مناسب المقصود براعه الاستهلال البراعة في العرف بطلن على اربعة براعه
 الاستهلال وهي ان تضمن معنى ما سبق الكلام لاجله ليكون ابتدا كلامه والاعل
 انتهايه وبراعه القصر وهو ان يمرج الشاعرا في تقدمه من البسط امام المدح من
 يستاد فخرا وادب او خودك من العنوز باوله ويلازم منها في بيتا وميز
 اوله وهو قليل الاستف والتقديم ومنه قول رفيف ان الحمل يلدوم حب
 كان ولكن الجواد على علاه هم وقد ليج به المتأخرون لما فيه من الحسن والدلالة
 على براعه الشاعركمال افتداه وبراعه المطلب وسمى حسن المطلب ايضا وهي
 ان يكون الفاظ المطلب مهد مسعربه بتعظيم المدوح كقول امية بن ابي الصلت

اذكر طاعتك ام قد كفاي صاوك ان منمك الحيا اذا انتى عليك المديونا
 كفاه من عيرضة الشا وبراعه القطع وسمى حسن الحاشية ايضا بحسب على
 البليغ ان ختم كلامه شعرا او خطا او رسالة باحسن خاتمة فانها اخرا ما سعى
 في الاسماع فيلجئته في نصحها وحلاوتها وفي قوتها وجزالتها مع تضمن المعاني
 يودن السامع بانتهى الكلام كافا لا التنبى قد شرف الله ارضا انتما كفا
 وشرف الناس اذ سواك انسانا فدل ما يقتضى تقرير كل ما مدح به
 مدوحه فعلم انه قد انتهى كلامه ولم يبق لنفسه شوق لما وراة وقول
 اي الفرح الساوى وسببه فلا يغير كبر مني انتقام وقول مضحك
 والنخل سلكي وكقول اي تمام الخ المراد بالكتب كتاب التجميع احده اي قصيد
 السيف المحمد اي الحمد المجاز من الجود واللعب والصناع جمع صنفه هو السيف
 العريض والمراد بسود الصحايف كتب التجميع وباللعب والشكر والفرح
 قول التجميع ان عموري لا سمح في ذلك الوقت قد اظلت العتصم وردد
 فيه بقولم نزال الشاعردن التردد بقول السيف الخ يعني ان اخبار السيف
 اصدق من اخبار التجميع والاعتماد عليه اول من الاعتماد على قلوبهم لا على احد
 السيف ومضاربه الحدائق صل من ما هو صدق وبين ما هو بخلافه
 وفي تنوز السيوف البيضا المصقولة ازاله الشك والدره وكشف العلق
 والتردد وطائيه القسر لا في الاوراق السوداء وفي هذا جرم من الاستماع
 الى قول اهل الجورم وحسب على اعمال ما هو بصدده والافعال العكس اي اذالم
 كن مثله الطافين انقصر النفس واسفلت من حد الاحتيا احد الكلال
 والفور وروى ما يح الكلام الى سواحه الاعاصر وبدا الامال دولة
 ٢ فومس اسم موضع وقيل اسم لبد واختلف في فاعل اصله فاعله

٢٧١
 ٢٧٢

السري وما سمى النمل شاعرا ان بني اسد موسى واما على ما قبل السري
بزاو له كاختاره الشارح ونسب الاول الى التوهم وقيل في علمه الا بال في
الكلام السابق والسري نصب على الطرف تنذر في ذلك سر عت الابل الذي
وفي حطى المهره وقوى فاعل يتول اي يتولى في قومي ومحبي متفجر من كثر
الاسفار والحال ان زاوله السيرة في الدليل ومسار المطايا قد اشرت فيها
ومعصب من قوا ان اتقى ورطك مطلع النسر ان يعصدها لكثير سيرك فقلت
اريد عوا وسهوا اي اقصيكم وبسري معكم مطلع الجود والكريم واحسن
التخلص ما وقع في بيت واحد وما وقع في هذه اسات قول اي نواسر واذا جلست
على الدمام وسورها فاجعل حديثك كله في الكاس وادارعت عن الفراء ^{فليكن}
مع داك السرع لالاس واذ اردت مدح قوم امن نامة فمدح في
وفي يمين ما مر في قول اي قام في ذلك فليكن العسلو الحسن الجمع الفائق
ويعم الذين ادر كوا الاسلام والجاهلية الشرا على اربع طبقات الجاهلون
كامر القيس وطرفة وزيعة والمخضرمون الذين ادر كوا الجاهلية والاسلام
الحسان ولبيد والتمذمون من اهل الاسلام كالغززدق وجبرودي
الصح وحوالا كلهم يستشهد بكلامهم في اللغة والمحدثون من اهل الاسلام الذي
نشوا بعد الصدر الاول من المسلمين كابي بكر والبصري ذاب الطيب ولا
استشهدا بكلامهم الا بالوجه الذي ذكرنا وهو ان يجعل ما يتوله بمنزلة ما يرويه
قال في الاساس يافه محض مدح صفت انها وفي العماخ فافه محض
اذا قطع ظن اذنا قال ابن الاثير الخ وقال بعد ما اورد المثال المذكور
ويعر قوله تعالى واذكر عبادنا البريعم واسحق ويعقوب اولي الايدي والابصار
خلصاهم بخالصه ذكرى للدار وانهم عندنا من المصطفين الاخيار واذكر

لهم

اسمعي واليسع ود اللفل كل من الاخبار هذا ذكر وار التقيين الحسن ما ب
جنات عدن سمعهم لم الابواب الارض لما ذكر قبل بعد ان ذكر من ذكر
الانبياء وارا ان يذكر عقبه بابا اخر غرضه وهو ذكر الجنة واهلها ففان هذا
ذكرهم قال وان التقيين الحسن ما ب ثم لما ام ذكر اهل الجنة دارا ان يعقبه
ذكر اهل النار قال هذا وان للطايعين لسباب وذلك من فصل الخطاب
الذي هو الطيف بوقع من التخلص ولكن كان على العكس ان كان حيث
لاستلهم السمع ولا يكون خيرا ما وقع فباسق من التخصيص كالطعام الشفه الذي
تناوله بعد الاطعمه اللذيذ واذا بطت الى خوائمها وصدتها في غايه
الحسن في غاية الكمال لكونها هي عصب الخ وذلك كتنفصيل حله المطلوب في النسخ
والدعا والذي ختم به البقره والوصايا في خاتمة العزان والوعده والوعبه
الذي خاتمه الانعام وقوله الى غير ذلك يعني كالتجمل والتعظيم الذي خاتمه
المايه والنرايع في خاتمة النساء هذا الفرما اردنا تعليقه من زوايد الفواه
وتتمته من خرايد الفوائد مع قله العله والبضا عه وكثر الخطر والزلل
في الصناعه ونقد الله على الثام مني على البدا والاختتام ثم نعلل اياها
بجلاء على الرسول الفضل الانام ثم على الال ومحبته مع ومع الاية العظام
وقال التبع به كاتبع بالاصل والسمع على الدوام ثم الكتاب بحسنه وعنه
ويومعه وصل الله على سيدنا محمد على يد مفرقة من على حسن

السيد الامير الميرزا محمد باقر
الحاج ميرزا محمد باقر
وصاله وبنه العظمى



